



من كُنُوز ثَرَاتِنَا النُّحُويِّ كِتَابٌ :

قَوَاعِدُ الْمِطَاحَةِ

لِلْعَلَامَةِ

جَمَالِ الدِّينِ الْحُسَيْنِ بْنِ إِيَازِ النُّحُويِّ  
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٨١ هـ

تَحْقِيقٌ وَتَعْلِيقٌ

د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم  
أستاذ النحو والصرف المشارك  
بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن . الظهران

الجزء الأول

١٤٣١ هـ . ٢٠١٠ م

الطبعة الأولى

١٤٣١هـ . ٢٠١٠م

## إهداء

إلى مَنْ حُبَّ إِلَيَّ العلم ، ودأب على تشجيعي ومؤازرتي .  
إلى مَنْ وقف بجاني في كل مراحل حياتي ولم يرض علي بأغلى ما ملكت  
يداه.

إلى مَنْ رحل عن الدنيا في طيبة الطيبة وترك في أعماقي بصمات لا تنسى .  
إلى فضيلة والدي الشيخ عمر ، وإلى روحه الطاهرة، أهدي أغلى ما أملك.

عبد الله بن عمر



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة :

الحمد لله حمد الشَّاكرين، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد رسوله الأمين، وعلى آله وصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد :

فإني اطلعت منذ أكثر من خمسة عشر عاماً على كتاب قواعد المطارحة للعلامة جمال الدين الحسين بن إياز البغدادي النحوي المتوفى سنة ٦٨١هـ فوجدته كتاباً ثميناً مليئاً بالتحليلات والنقول عن علماء لم تصل إلينا كتبهم ، وقد جمع إضافة إلى ذلك آراء واختيارات واستدراكات على كثير من العلماء السابقين . ووقفت من خلاله على عالم متمكن من علوم العربية نحوها وصرفها ، عارف بأسرارها ، متعمق بدقائقها .

وقد وقع في نفسي أن أقوم بتحقيقه وإخراجه لأبناء العربية لعلمهم يفيدون منه منذ ذلك الوقت ، ولكن مع تزامم مشاغل الدنيا وإكمال دراستي العليا تلك الأيام في جامعة أم القرى بمكة المكرمة حرسها الله ، لم يتح لي تحقيق تلك الرغبة .

والآن وبعد مضي ما يقرب من خمسة عشر عاماً وقد انتهيت من تحقيق كتاب (توجيه اللمع) للعلامة ابن الخباز رحمه الله ، استخرت المولى عز وجل وقمت بتحقيق هذا الكتاب ليكون ثالث كتب سلسلة التراث التي عقدت العزم على إخراجها ، فقد سبقه بحمد الله كتاب الإغفال لأبي علي الفارسي ، وكتاب توجيه اللمع لابن الخباز ، رحمهم الله جميعاً . وفي الجعبة أشياء أسأل الله أن

يوفقني وأن يبارك لي في الوقت ويفسح في الأجل لإخراجها .

لقد أقام ابن إياز كتابه هذا (قواعد المطارحة) على خمس مقدمات ونتيجة، تناول في المقدمات الأربع أبواب النحو عامة دون فصل بينها ، فقد كان كل باب منها يسلمه إلى الآخر ، حتى أتى على أغلبها . ثم أفرد النتيجة لأبياتٍ شعرية وجعلها ككتاب مستقل تناول فيها أبياتاً من الشعر بلغ عددها واحداً وسبعين بيتاً فيها إشكالات إعرابية ، فصل الحديث فيها ، وجعلها نبراساً لغيرها يتهدى بها القارئ ، ويرسم على منوالها في حل مشكلات الإعراب .

بدأت العمل في تحقيق هذا الكتاب في شهر شعبان من عام ثمانية وعشرين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى عليه الصلاة والسلام ، وأنهيت تحقيقه ومقابلة نسخه في شهر محرم الحرام سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة وألف . وقدمت له بمقدمة موجزة تكشف الضوء عن حياة مصنفه ، وحديث عن مصورات نسخه التي عدت في التحقيق إليها .

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر إلى جامعة الملك فهد للبترول والمعادن التي ما فتئت تدعم البحث العلمي والباحثين ، وكان هذا العمل ضمن ما دُعم تحت الرقم ( AR ٠٧٠٠٠٤ ) .

وبعد ، فقد بذلتُ في تحقيق هذا الكتاب غايةً الجهد ، وقضيتُ في تقليب صفحاته ومراجعة مسائله أنفَسَ الأوقات من ريعان الشباب ، فإن كُنْتُ قد وُفِّقْتُ فيما إليه هدفتُ فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، له الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ، وإن كُنْتُ قَصَّرتُ في جوانب كان المجال فيها واسعاً للقول والتَّحقيق والتَّدقيق فحسبي أني اجتهدت في إخراج كنز من كنوز هذه اللغة الخالدة إلى أبنائها ، « وَمَنْ أَرَادَ عَيْباً وَجَدَهُ ، وَمَنْ فَحَصَ عَنْ عَثْرَةٍ لَمْ يَعْدَمْهَا ، وَكَانَ قَدِيمًا يَقَالُ : مَنْ حَسَدَ إِنْسَانًا اخْتَابَهُ ، وَمَنْ قَصَّرَ عَنْ

شيءٍ عَابَهُ»<sup>(١)</sup>. هذا و أرجو ممن ينتفع به دعوةً بظهر الغيب مستجابةً ، أو كلمةً مستطابةً، ورحمَ الله القائلَ :

إِذَا أَفَادَكَ إِنْسَانٌ بِفَائِدَةٍ      مِنْ الْعُلُومِ فَأَكْثِرْ شُكْرَهُ أَبَدًا  
وَقُلْ فُلَانٌ جَزَاهُ اللَّهُ صَالِحَةً      أَفَادَنِيهَا وَأَلْقَى الْكِبَرَ وَالْحَسَدَا

أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَقْبَلَهُ مِنِّي بِقَبُولِ حَسَنٍ ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ ذُخْرًا لِي يَوْمَ أَلْقَاهُ ، فَلَقَدْ أَفْنَيْتُ فِيهِ مِنْ زَهْرَةِ شَبَابِي وَنَفِيسِ وَقْتِي مَا أَحْتَسِبُهُ عِنْدَهُ وَخَدَهُ جَلَّ فِي عُلَاهُ .  
أَسْأَلُهُ تَعَالَى أَنْ يَغْفِرَ لِي وَلِمَوْلَاهُ وَنَاسِخِهِ وَلِمَنْ أَطَّلَعَ عَلَيْهِ وَقَرَأَهُ ، وَأَنْ يَحْشُرَنَا جَمِيعًا  
تَحْتَ لَوَاءِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ، إِنَّهُ نَعَمُ الْمَوْلَى وَنَعَمُ النَّصِيرُ .

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا

وكتبه :

عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم

شهر محرم الحرام من سنة ١٤٣١هـ

في مدينة الظهران . المملكة العربية السعودية

---

(١) من مقدمة أبي الفرج جعفر بن قدامة الكاتب في نقد النثر : ٤ .



## ابن إياز البغدادي

هو العلامة جمال الدين أبو عبد الله الحسين بن بدر بن إياز النحوي البغدادي ، وصفه ابن مكتوم فقال فيما كتبه على المحصول : « أحد أعلم النحويين بالعراق ، والمشهود له بالفضيلة في الآفاق . أخذ علم العربية عن الأستاذ أبي عثمان سعد بن أحمد بن عبد الله الجذامي البصري ببغداد . أخبرني بذلك شيخنا الحافظ أبو محمد الدمياطي رحمه الله ، وقال : إنه زاره ببغداد يقرأ على سعد المذكور وهو شاب في زي أولاد الأجناد ، أو هذا بمعناه . ولابن إياز المذكور من التصانيف كتاب المحصول في شرح الفصول ، وله كتاب شرح التصريف الضروري ذكر فيه عبد الله بن مالك ضروري التصريف ، ولا أدري تاريخ وفاته غير أنه كان موجوداً ببغداد في حدود الثمانين وستمئة رحمه الله . قال ذلك وكتبه بخط يده : أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم<sup>(١)</sup> » .

وقال اليماني في إشارة التعيين<sup>(٢)</sup> : الحسين بن بدر بن إياز المنعوت بالجمال ، إمام متأخر في العربية ، وكان ذا خط حسن ، ثقة فيما يكتب ،

---

(١) عن مقدمة كتاب المحصول لابن إياز . مصور معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى ذات الرقم (١٢١٠ نحو) .

وانظر شيئاً من الأخبار عن ابن إياز في المصادر التالية : الحوادث الجامعة : ٤٢٦ ، وإشارة التعيين : ١٠٣ ، والبلغة : ٩١ ، والوافي بالوفيات ٣٤٢/١٢ ، والدليل الشافي ٢٧٣/١ ، وبغية الوعاة ٥٣٢/١ ، وكشف الظنون : ٨٥ ، ٤١٢ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٥٧٣ ، ١٦٦٩ ، وهديّة العارفين ٣١٣/٥ ، وتاريخ الأدب العربي ١٨٥/٥ ، وتاريخ علماء المستنصرية ١٩/٢ ، والأعلام ٢٣٤/٢ ، ومعجم المؤلفين ٣١٦/٣ .

(٢) إشارة التعيين : ١٠٣ .

متصداً لإقراء العربية بالمستنصرية ببغداد .

ومثل ذلك نقل الفيروز أبادي في البلغة<sup>(١)</sup>، والصفدي في الوافي بالوفيات<sup>(٢)</sup>، وابن تغري بردي في الدليل الشافي<sup>(٣)</sup>، وزاد السيوطي في البغية<sup>(٤)</sup>: كان أوحد زمانه في النحو والتصريف .

وقال أبو حيان عنه<sup>(٥)</sup>: ابن إياز أبو تعاليل .

ولابن إياز رحمه الله تعالى ترجمة في كتب أخرى ، وفي غالب الظن أنها كتب ناقلة عمن سبق ، فقد ذكره المكناسي<sup>(٦)</sup>، والبغداددي<sup>(٧)</sup>.

ومن المعاصرين : بروكلمان ، وناجي معروف ، والزركلي ، وكحالة وغيرهم .

وجميع التراجم تكاد تتفق على المعلومات التي أشرت إليها ، ماعدا ما جاء في البلغة<sup>(٨)</sup> من ذكر أبان بدل إياز . ولعل ذلك من وهم النساخ . وما جاء في كشف الظنون حيث ذكر بلفظ إياز مرات ، وأخرى بلفظ إيأس (بالسين) . وقد أشار ابن مكتوم في ترجمته التي كتبها على الموصول . وأشرنا إليها في صدر ترجمة ابن إياز . أشار إلى أنه يقال فيه : إياز وإيأس حيث قال : جمال الدين بن إياز ويقال : إيأس البغداددي النحوي المنعوت بجمال الدين أحد أعلم النحويين بالعراق ...

---

(١) البلغة : ١٩ .

(٢) الوافي بالوفيات ٣٤٢/١٢ .

(٣) الدليل الشافي ٢٧٣/١ .

(٤) بغية الوعاة ٥٣٢/١ .

(٥) المرجع السابق .

(٦) درة الحجال ٢٤٥/١ .

(٧) هدية العارفين ٣١٣/٥ .

(٨) البلغة : ١٩ .

ولكن أشهر وأهم ما أشير إليه في ترجمته أنه درّس في المدرسة المستنصرية ، تلك الجامعة التي أقامها المستنصر العباسي ، وكان يختار لها العلماء الأكفاء ، وكان ممن تولى تدريس فنون العربية بدائرة اللغة وآدابها ابن إياز رحمه الله.

**علمه ومصنفاته ، وشيوخه ، وتلاميذه :**

نشأ ابنُ إياز وترعرعَ في بغدادَ ، ولم تُشرِ كُتُبُ التراجم إلى أنه خرج منها ، بل أخذ عن علمائها والطائين عليها كشيخه سعد المغربي . كما يصفه في كتبه . لكنه برع في علوم العربية ، وبزّ أقرانه ، فكان أُوحد زمانه في النحو والتصريف ، ومن ثم كان أحد علماء المستنصرية الذين يُختارون من أكفأ علماء العصر كما أشرنا . وتدلُّ مؤلفاته على سعة علمه ، وتمكنه ، وتدقيقه وتحقيقه في مسائلها .

**ومما عُرف من تصانيفه الكُتُبُ الآتية :**

١ . قواعد المطارحة . وهو كتابنا هذا ، وبعض الكتب تصفه بكتاب القواعد .

٢ . المحصول في شرح الفصول . وهو شرحٌ على كتاب « الفصول الخمسون في النحو » ليحيى بن عبد المعطي الزواوي المغربي زين الدين أبي الحسين المتوفى سنة ٦٢٨ هـ . والكتاب مختصر في النحو صغير الحجم وضعه للمبتدئين . وقد قام بتحقيقه قبل عقود من الزمن أستاذنا الدكتور محمود الطناحي رحمه الله وأسكنه فسيح الجنان إذ كان أطروحته للماجستير عام ١٣٩٢ هـ . ١٩٧٢ ، ثم طُبِع بعد عام ١٣٩٧ هـ . ١٩٧٧ م .

٣ . شرح التعريف في ضروري التصريف . وهو شرح على كتاب

(التعريف في ضروري التصريف) للعلامة أبي عبد الله جمال الدين بن مالك ، وهو مختصر في التصريف ، ولابن مالك رحمه الله مختصر آخر في التصريف اسمه (إيجاز التعريف في علم التصريف) ، وهو مستقل عن سابقه ، وكل منهما مختصر في علم الصرف . ويقع الخلط بينهما عند بعض المترجمين . وقد حقق الكتابين الدكتور محمد المهدي سالم ، وطبع الأول بدار البخاري بالمدينة النبوية عام ١٤١٨ هـ ، وطبع الثاني في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية عام ١٤٢٢ هـ .

وقد شرح ابن إياز كتاب (التعريف) ، وحقق هذا الشرح الدكتوران : هادي نهر ، وناجي معروف ، وطبع في دار الفكر بعمّان . الأردن عام ١٤٢٢ هـ . ٢٠٠٢ م . وهو الشرح الوحيد على هذا الكتاب كما ذكر المحققان . وقد اعتمدا في تحقيقه على نسخة نادرة كما وصفها محفوظة بمكتبة أحمد الثالث بتركيا تحت الرقم ١٠٩٦ .

**قلتُ :** وللكتاب نسختان أخريان إحداهما في مكتبة برنستون (مجموعة يهودا) تحت الرقم : ١٢٨٥ يهودا . وثانيهما في دار الكتب المصرية تحت الرقم : ٣٧ صرف .

٤ . الإسعاف بتتمة الإنصاف ، وقد ذكره كثيراً في كتبه<sup>(١)</sup> . وهو كتاب مفقود يظهر من عنوانه أنه في مسائل الخلاف النحوي . ولعله هو المسمى بـ(مسائل الخلاف) . وهو مفقود .

---

(١) انظر شرح التعريف : ٢٠١ .

- ٥ . مسائل الخلاف . ذكره المصنف بهذا الاسم في كتبه<sup>(١)</sup> . قلتُ : ولعله هو الكتاب السابق (الإسعاف) لأنهما يتعلقان بمسائل الخلاف النحوي كما أشرت ، ولم أقف على من فصل بينهما فجعلهما كتابين إلا حاجي خليفة في كشف الظنون<sup>(٢)</sup> ، والبغدادى في هدية العارفين<sup>(٣)</sup> .
- ٦ . مآخذ المتبع . (المتبع) كتابٌ لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) في شرح لمع ابن جني ، وقد طبع هذا الكتاب في مجلدين بتحقيق الدكتور عبد الحميد الزاوي بجامعة قاريونس بليبيا عام ١٤١٤ هـ . ١٩٩٤ م . ولابن إياز مآخذٌ عليه كما يبدو من اسم كتابه ، ذكره كثيراً في كتبه<sup>(٤)</sup> . وهو مفقود .
- ٧ . آداب الملوك . وقد ذكره ناجي معروف في تاريخ علماء المستنصرية ، ولا أدري معتمدهُ في ذلك<sup>(٥)</sup> .

شيوخه وتلاميذه :

من أبرز شيوخ ابن إياز :

- ١ . سعد المغربي . أبو عثمان سعد بن أحمد بن عبد الله الجذامي الأندلسي البَيَّاني . نسبة إلى بَيَّانة مدينة في الأندلس . قال

---

(١) انظر شرح التعريف : ٧٩ ، ٨٣ ، وغيرها .

(٢) كشف الظنون : ٨٥ ، ١٦٦٩ .

(٣) هدية العارفين ٣١٣/٥ .

(٤) انظر شرح التعريف : ٤٠ .

(٥) تاريخ علماء المستنصرية ٢٠/٢ . ٢١ .

السيوطي في البغية<sup>(١)</sup>: روى عنه الشرف الدمياطي ، وقال : رأيت  
بغداد يُقرئ النحو . توفي بعد ٦٥٠ هـ . ولم أقف له على ترجمة  
وافية .

٢ . ابن جعفر . رضي الدين إبراهيم بن جعفر الإربلي ، ذكره ابن إياز  
في كتبه<sup>(٢)</sup>، ونقل عن شرحه للجزولية المسمى ب(المنهاج الجلي في  
شرح قانون الجزولي<sup>(٣)</sup>) ووصفه بقوله : شيخنا . ولم أقف له على  
ترجمة وافية .

قلت : وقد نقل عنه الرضي في شرح الكافية ، وهم محقق القسم  
الثاني منه (د. بشير المصري) فيه فقال في ترجمته : هو محمد بن  
جعفر الأنصاري أستاذ مقرئ . وهذا وهم .

٣ . تاج الدين الأرموي<sup>(٤)</sup> محمد بن الحسين القاضي الشافعي المتوفى  
سنة ٦٥٦ هـ . ولم أقف له على ترجمة وافية .

٤ . ابن القُبيطي<sup>(٥)</sup> عبد اللطيف بن محمد بن علي الحراني ثم البغدادي  
المعروف بابن القبيطي، شيخ المستنصرية في الحديث ، توفي سنة  
٦٤١ هـ . ولم أقف له على ترجمة وافية .

ومن أبرز تلاميذه الذين أخذوا عنه :

١ . ابنُ القَوَّاس<sup>(٦)</sup> . عبد العزيز بن جمعة الموصلية المعروف بابن القواس

---

(١) بغية الوعاة ٥٧٧/١ . وانظر معجم علماء اللغة والنحو في الأندلس : ١٦٥ .

(٢) انظر ص: ١٣٤ من هذا الكتاب .

(٣) حقق الكتاب بجامعة الإمام في الرياض (رسائل علمية) .

(٤) انظر تاريخ الإسلام ١٤٦/٤٨ ، والمنهل الصافي ٤٢٩/١ ، وبغية الوعاة ٥٣٢/١ ، وهديّة  
العارفين ١٢٦/٦ .

(٥) انظر الوافي بالوفيات ٧٢/١٩ ، وبغية الوعاة ٥٣٢/١ .

(٦) بغية الوعاة ٩٩/٢ ، وتاريخ علماء المستنصرية ٢٥٥/١ .

المتوفى سنة ٦٩٦ هـ . ولد في الموصل وانتقل إلى بغداد ، وطلب العلم على كبر فنال ما أراد ، رتب معيداً للمذهب المالكي بالمدرسة المستنصرية ، وكان شاعراً أديباً . له شرح على ألفية ابن معط ، وشرح على كافية ابن الحاجب ، والشرحان مطبوعان .

٢ . ابنُ الفُوطي<sup>(١)</sup> . كمال الدين أبو الفضائل عبد الرزاق بن تاج الدين أحمد بن محمد بن أبي المعالي . كاتب ومؤرخ وفيلسوف وأديب ، ولد ببغداد وتلقى على يد علمائها إلى أن غزاها المغول على يد هولاكو سنة (٦٥٦ هـ) فأُسِرَ مع مَنْ أُسِرَ هناك ، وسيق إلى أذربيجان ، ثم فُكَّ أَسْرُهُ سنة (٦٥٨ هـ) ، وعاد إلى بغداد بعد عشرين سنة تقريباً وذلك عام (٦٧٩ هـ) ، حيث بقي في هذه المدة طالباً للعلم في أذربيجان ملازماً لنصير الدين الطوسي ، وقائماً على خزانة كتبه التي كانت تحوي أربعمئة ألف مجلد ، ولما عاد أسندت إليه مهمة القيام على خزانة الكتب بالمستنصرية . توفي ابن الفوطي عام (٧٢٣ هـ) .

٣ . ابنُ السَّبَّاك<sup>(٢)</sup> . علي بن سنجر بن عبد الله البغدادي ، أبو الحسن ابن أبي اليمن الحنفي الملقب تاج الدين بن قطب الدين ، ولد سنة (٦٦٠ هـ) وأخذ العلم عن ابن إياز وغيره من مشايخ عصره . أصبح إماماً في الفقه الحنفي ، وولي تدريسه بالمستنصرية ، وكان مشاركاً في العلوم الأخرى ، وله باع في الأدب والشعر . توفي سنة (٧٥٠ هـ) .

(١) مقدمة الحوادث الجامعة ، وتاريخ علماء المستنصرية ٨٤/٢ .

(٢) الدرر الكامنة ٥٥/٣ ، وبغية الوعاة ٥٣٢/١ ، وتاريخ علماء المستنصرية ١٣٤/١ .

٤ . الخزرجي<sup>(١)</sup> . يعقوب بن يوسف بن قاسم بن الحصين بن عوض  
الأنصاري الخزرجي العبادي ، أبو يوسف المالكي النحوي الملقب  
بنجم الدين . ولد سنة ( ٦٤١ هـ ) ، وقرأ على ابن إياز وغيره ،  
ودرّس بالمستنصرية . ولا تعرف سنة وفاته .

\* \* \*

---

(١) بغية الوعاة ٣٥١/٢ ، وتاريخ علماء المستنصرية ١٤/٢ .



## مخطوطات الكتاب ومنهج التحقيق

اعتمدت في تحقيق كتاب (قواعد المطارحة) على ثلاث نسخ ،  
ووصفها كما يلي :

**الأولى :** نسخة محفوظة في مكتبة ولي أفندي بتركيا تحت الرقم :  
٣٠٢ ، وهذه أقدم النسخ حيث نسخت سنة ٦٩٠ هـ ، وناسخها هو علي  
بن صخر العلوي نقلاً عن نسخة بخط الشيخ قطب الدين سنجر عتيق  
الشيخ المذكور رحمه الله تعالى (كما جاء في ختام النسخة) . وهذه النسخة  
أكثر النسخ الثلاث أخطاء ، وعليها تملك لخليل بن إبيك الصفدي صاحب  
فوات الوفيات وقد رمزت لها بالحرف (ت).

عدد أوراق هذه النسخة (١٦٧) ورقة ، في كل ورقة (١٩) سطراً.

**الثانية :** نسخة محفوظة في المكتبة الأحمديّة بتونس تحت الرقم :  
١٣٤٩٩ ، نسخت سنة ٦٩١ هـ ، وناسخها هو حسن بن صالح بن أحمد  
بن جعفر ، كتبت بخط نسخي ممتاز ، وهي نسخة مصحّحة ومقابلة على  
يد حسن بن داود ، حيث جاء في نهاية النسخة (على الهامش) : انتهت  
المقابلة والاجتهاد في التصحيح في مجالس آخرها خامس عشر من ربيع  
الآخر من سنة تسع وتسعين وتسعمائة ، كتبه الفقير إلى الله تعالى حسن ابن  
داود غفر الله له .

عدد أوراق هذه النسخة (٨٥) ورقة ، في كل ورقة (٢٥) سطراً.  
وهذه النسخة أصح النسخ الثلاث ، ورمزت إليها بالحرف (ح) .  
وهذه النسخة أصح النسخ الثلاث من حيث صحة النص وقلة

الأخطاء ووجود المقابلة ، ولذا اعتمدتها أصلاً في اعتماد النص .

**الثالثة :** نسخة محفوظة في دار الكتب المصرية تحت الرقم : ٢٢ نحو (الخدوية) ، نسخت سنة ٦٩٨ هـ ، وناسخها هو عبد الله بن محمود الجيلي ، وخطها نسخي واضح . وقد ملكها الشيخ محمد محمود بن التلاميذ الشنقيطي التركي في منتصف شوال سنة ١٢٩١ هـ .

عدد أوراق هذه النسخة (٧٥) ورقة ، في كل ورقة (٢٧) سطراً . وهذه النسخة صحيحة في غالبها ، وقع فيها بعض الأخطاء ، وخلل في بعض أوراقها حيث تقدمت فيها بعض النصوص على مكانها ، ورمزت لها بالحرف (ص) .

\* \* \*

### عملي في الكتاب :

سرتُ في تحقيق الكتاب ملتزماً بقواعد التحقيق المتبعة عند أهل الفن ، وأوجز أبرز مظاهر عملي في النقاط التالية :

- قدمت للكتاب مقدمة تكشف عن مؤلفه ، وحياته ، وشيوخه ، وتلاميذه ، مع بيان النسخ المعتمدة في التحقيق .

- نَسَخْتُ النص ، وقابلْتُ نُسَخَهُ .

- ضَبَطْتُ النص بالشكل .

- خرجتُ أقوال العلماء وآراءهم من كتبهم المعتمدة ، فإن لم أجد فمَمَّنْ نقل عنهم .

- خرجتُ شواهد الكتاب من الآيات والأحاديث والأشعار والأرجاز ، وإذا كان البيت الشعري أحد الأبيات التي تحدث عنها المصنف

في (النتيجة) ، فأشير إلى ديوان صاحب البيت إن وجد أو مجموع شعره في أول ذكر للشاهد ، وأرجئ تخريجه إلى مكان ذكره في النتيجة .

. أوضحتُ بعض الألفاظ الغامضة في النص .  
. ترجمتُ للعلماء غير المشهورين في الكتاب . أما الشعراء فعنيت بغير المشهورين منهم في قسم الشواهد (النتيجة) التي أفردتها المصنف للأبيات الشعرية .

. ذيلتُ الكتاب بفهارس تساعد في الكشف عن مضمونه ، والوصول إلى محتواه فصنعت فهارس لـ(الآيات المستشهد بها ، وكذلك الأحاديث والآثار ، والأشعار والأرجاز ، والأعلام ، والكتب الوارد ذكرها في الكتاب ، ثم مراجع التحقيق ومصادره ، ثم فهرس الموضوعات) .

نماذج من المخطوطات

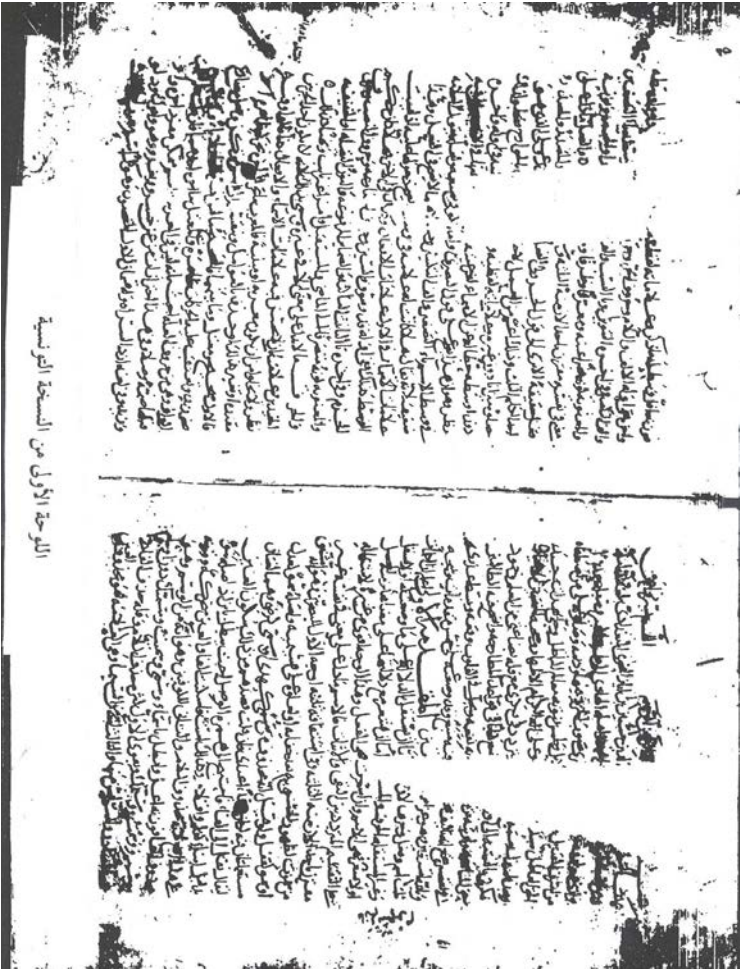


النص المحقق

كتاب

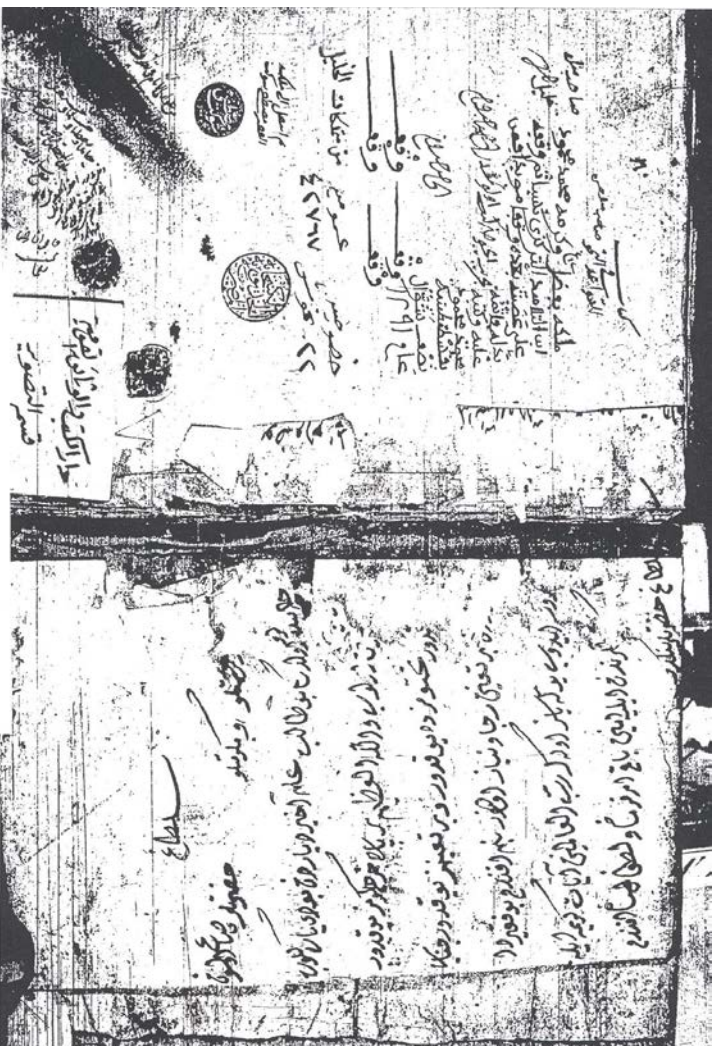
(قواعد المطارحة)







[illegible]



الموجة الأولى من النسخة المصرية











١٩

منه  
التي  
وتعبر  
عن



منه  
التي  
وتعبر  
عن

لن تجدوا فيها

التي  
وتعبر  
عن

في كتابكم

منه  
التي  
وتعبر  
عن

منه  
التي  
وتعبر  
عن

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ جَمَالُ الدِّينِ حُسَيْنُ بْنُ إِيَّازٍ النَّحْوِيُّ الْبَغْدَادِيُّ  
بَلَّغَهُ اللَّهُ أَمَلَهُ ، وَزَيْنَ الصَّالِحَاتِ عَمَلَهُ<sup>(١)</sup> :

الْحَمْدُ لِلَّهِ مُسْتَحَقُّ الْحَمْدِ وَأَهْلِهِ ، الْهَادِي إِلَى طُرُقِ الْخَيْرِ وَسُبُلِهِ ، حَمْدًا  
يُؤَازِي عَوَارِفَهُ ، وَيَسْتَدِيمُ نِعَمَهُ ، وَيُؤْمِرِي صَوْبَ الْمَزِيدِ فِيهَا وَدِيمَهُ ، وَصَلَوَاتُهُ  
عَلَى مَنْ اصْطَفَاهُ مِنْ أَشْرَفِ الْقِبَائِلِ ، وَأَيَّدَهُ بِوَاضِحِ الدَّلَائِلِ ، وَطَمَسَ بِنُبُوتِهِ  
مَعَالِمَ الْبَاطِلِ ، وَحَلَّى بِهَدَايَتِهِ جَيْدَ الْحَقِّ الْعَاطِلِ ، سَيِّدَنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيَّ الْمُخْتَارَ ،  
وَعَلَى آلِهِ الْكَرَامِ الْأَطْهَارِ ، وَصَحْبِهِ الْمُنْتَجِينَ الْأَخْيَارِ ، وَبَعْدُ :

فَلَمْ يَزَلْ يَعْتَلِجُ بِصَدْرِي وَيَتَرَدَّدُ فِي فِكْرِي مَعَ قَلَّةِ بَضَاعَتِي مِنَ الْعِلْمِ ،  
وَجُمُودِ فِكْرَتِي بِالنَّسْبَةِ إِلَى أُولِي الْفَهْمِ أَنْ أَضَعَ كِتَابًا فِي قَوَاعِدِ الْمَطَارَحَةِ ،  
وَأَنْصَحَ فِيهِ الطَّالِبِينَ حَقَّ الْمُنَاصَحَةِ ، وَأَرْتَبُهُ تَرْتِيبًا يَقْرُبُ بِهِ نَفْعُهُ ، وَيَجِلُّ  
فِي الْقُلُوبِ وَقَعُهُ ، وَيَسْطُ عُدْرِي فِي تَقْصِيرٍ يَقَعُ أَنَّه تَأْلِيفٌ مُخْتَرَعٌ ، وَنَمَطٌ  
أَنَا فِيهِ مُتَّبِعٌ . وَقَدْ وَضَعْتُهُ عَلَى خَمْسِ مُقَدِّمَاتٍ وَنَتِيجَةٍ ، وَبِاللَّهِ أَسْتَعِينُ ،  
وَهُوَ عَزَّ اسْمُهُ نِعَمَ الْمَعِينِ .

(١) المقدمة في (ت) : قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ ، أَوْحَدُ دَهْرِهِ ، وَفَرِيدُ عَصْرِهِ ، جَمَالُ الدُّنْيَا وَالْدِّينِ ،  
الْحُسَيْنُ بْنُ إِيَّازٍ ، أَدَامَ اللَّهُ تَأْيِيدَهُ وَتَمْهِيدَهُ وَتَسْدِيدَهُ ، وَرَفَعَ فِي الْأَنَامِ قَدْرَهُ ، كَمَا سِيرَ فِي الْآفَاقِ  
ذِكْرَهُ بِمُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ . الْحَمْدُ لِلَّهِ ...



## المقدمة الأولى

اعلم أنَّ الكلمات ثلاثٌ : اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ ؛ لأنَّ الكلمةَ إمَّا أنْ تَسْتَقِلَّ بالدَّلالةِ على ما وُضِعَتْ له أو لا تَسْتَقِلُّ ، وغيرُ المستَقِلَّةِ الحَرْفُ .  
والمستَقِلَّةُ إمَّا أنْ تُشْعِرَ مع دلالتها على معناها بِزَمَنِه المحصَّل ، أو لا تُشْعِرُ ، فإنَّ لم تُشْعِرْ فهي الاسمُ ، وإنْ أشْعَرَتْ فهي الفعلُ . وهذا الوجهُ أقوى من غيره ؛ لاشتماله على التَّقسيمِ المتردِّدِ بين النَّفي والإثبات .  
فالاسمُ ما دلَّ على معنًى في نفسه غيرِ مقترنٍ بأحدِ الأزمنة الثلاثة .  
وفي اشتقاقه ثلاثةٌ أوجهٌ<sup>(١)</sup> :

**الأوَّلُ للبصريين<sup>(٢)</sup> :** وهو أنه مشتقٌّ من (سَمَوْتُ) ؛ لظهور المسمًى به بعد خفائه ، أو لعلوِّه على قَسِيمِهِ . وأصله سِمُوٌّ كَعِدَلٍ ، أو سُمُوٌّ كَقُفْلٍ .  
ولو قيلَ : إنه محذوفٌ من سُمًى كَهْدًى ، أو سِمًى كَرَضًا - وهما لغتان مُستعملتان فيه - لكانَ جيِّدًا عندي .

**فإنَّ قلتَ :** قَصْدُهُم من ذلكَ سُكُونُ العينِ يُقَالُ : نُقِلَ إلى الفاءِ فاحتيجَ إلى همزة الوصلِ .

---

(١) انظر الإنصاف : ٤ ، والتبيين : ١٣٢ ، وائتلاف النصرة : ٢٧ .

(٢) انظر المقتضب ٢٢٩/١ ، والأصول ٣٢٢/٣ ، وشرح الملوكي : ٤٠٣ .

أَجَبْتُ : يَبْطُلُ بـ(ابن) ؛ إذ أصلُهُ بَنَوْتُ بِدَلِيلِ أُنْبَاءٍ ، كَقَلَمٍ وَأَقْلَامٍ ،  
وكذلكِ اسْتُتْ ، فَأُسْكِنْتَ الْفَاءُ وَالْعَيْنُ مَتَحَرِّكَةً .  
ووزنُهُ<sup>(١)</sup> على هذا (افْعُ) ؛ لِأَنَّهُ مَحْذُوفُ اللَّامِ .

والثاني للكوفيّين<sup>(٢)</sup> : وهو أَنَّهُ مِنَ الْوَسْمِ ، وهو مَحْذُوفُ الْفَاءِ ، فوزنُهُ  
(اعْلُ) ، وَأَبْطَلَ بِأَسْمَاءٍ وَسُمِّيَّ وَسَمَّيْتُ وَسَمَّيْتُكَ دُونَ أَوْسَامٍ وَوُسِيمٍ  
وَوَسَمْتُ وَوَسِيمُكَ . وَيُقَوِّي الْأَوَّلَ كَثْرَةُ حَذْفِ اللَّامِ وَقِلَّةُ حَذْفِ الْفَاءِ  
فِي غَيْرِ الْمَصَادِرِ ، وَ« اسْمٌ » لَيْسَ مِنْهَا<sup>(٣)</sup> .

والثالث : أَنَّهُ مِنَ السَّيِّمِ ، وَهِيَ الْعَلَامَةُ ، فَهُوَ مَحْذُوفُ الْعَيْنِ/، [ب/٢]  
فوزنُهُ (افْلُ) . وَيَبْطُلُ بِمَا ذُكِرَ .

وَعَلَامَاتُهُ لَفْظِيَّةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ ، فَالْلفْظِيَّةُ فِي أَوَّلِهِ وَأَوْسَطِهِ وَآخِرِهِ .  
فَفِي أَوَّلِهِ : الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، وَحُرُوفُ الْجَرِّ ، وَحُرُوفُ النَّدَاءِ .  
وَفِي أَوْسَطِهِ : يَاءُ التَّصْغِيرِ ، وَالْفُ التَّكْسِيرِ .  
وَفِي آخِرِهِ التَّنْوِينُ ، وَيَاءُ النَّسَبِ ، وَالْفُ التَّثْنِيَّةُ وَنَوْنُهَا ، وَوَاوُ الْجَمْعِ وَنَوْنُهُ .  
وَالْمَعْنَوِيَّةُ : كَوْنُهُ مَخْبَرًا عَنْهُ ، وَمُعَرَّفًا ، وَظَرْفًا ، وَمُضَافًا ، وَغَيْرِ ذَلِكَ .

(١) أي اسم .

(٢) انظر المنصف ٦٠/١ ، وأمالى ابن الشجري ٢٨١/٢ ، والإنصاف : ٤ ، وشرح الشافعية للرضي  
٢٥٨/٢ ، وائتلاف النصرة : ٢٧ .

(٣) أي من المصادر .

والفعل ما دلَّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. وسُمِّيَ باسم أصله وهو المصدر، والمصدر فعلٌ حقيقةً ؛ ألا تَرَى إلى قول الجزولي<sup>(١)</sup> : « الفعل يُقعُّ على المصدر وعلى الذي هو أحدُ الكَلِمِ الثلاث ». وذلك<sup>(٢)</sup> أعمُّ من العمل<sup>(٣)</sup> لاختصاصه بما يكونُ بالجوارح فقط ، ولذلك جعلوه ميزاناً دون غيره .

### وعلاماته لفظية ومعنوية .

فاللفظية في أوَّلِهِ وآخرِهِ دون أوسطِهِ خطأً له عن الأسماء ؛ لفرعيته عليها، كما انحطَّ عنها في الأبنية .

ولي فيه نظرٌ ، وهو أنَّ هذا يصحُّ على قول البصريِّ ، وأمَّا الكوفيُّ فيمنعُه ، ولعلَّه يقولُ : العلامةُ في وسط الاسم ياءُ التَّصْغِيرِ ، وألفُ التَّكْسِيرِ ، وكلاهما لا يصحُّ في الفعل ؟

وهذا ضعيفٌ ؛ لأنه يُقالُ : هَلَّا كانت له علامةٌ في وسطِهِ يصحُّ دُخُولُهَا عليه ؛ إذ ليست علاماتُ الأسماء في الأوَّلِ علامات<sup>(٤)</sup> الأفعال ، وكذلك في الآخر ، فَهَلَّا كان حُكْمُ الوَسْطِ كذلك ؟

---

(١) المقدمة الجزولية ص : ٦٦ . ونصُّه : « الفعل يقع على المعنى الصَّادر عن الفاعل ، ويقع على اللَّفْظ الذي هو أحدُ الكَلِمِ الثلاث ، والفعل الذي المصدر اسمه غير الذي اشتق منه » .

(٢) أي المصدر .

(٣) في (ص) : من الفعل .

(٤) في (ت) كعلامات .

ففي أوله قَدْ وسوف والسين وحروف المضارعة وحروف النصب  
وحروف الجزم .  
وفي آخره تاء التانيث الساكنة ، والضمائر المرفوعة ، والتون الثقيلة  
أو الخفيفة .  
والمعنوية : كونه متصرفاً إلى الماضي والمستقبل ، وأمرًا غير نائب ،  
ونهيًا كذلك .  
والحرف : ما لا يدلُّ على معنى إلا في غيره . وسُمِّيَ بذلك لأنه لا  
يكون أحد الجزأين المفيدين .  
وعلامته ألا تحسن فيه علامات الأسماء والأفعال . كذا قالوا<sup>(١)</sup>.  
وفيه نظر<sup>(٢)</sup> .

- 
- (١) هذا تعريف ابن جني في اللع : ٤٦ . وعلق عليه العلامة ابن الخباز في توجيه اللع ص : ٤  
فقال : وقوله : « ما لم تحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال » فيه نظرٌ من وجهين :  
أحدهما : أنه جعل حقيقة الحد سلباً ، والسلب لا يكون حقيقةً .  
والثاني : أن من علامات الأسماء والأفعال الحروف ، فصار التقدير : والحرف ما لم يحسن فيه  
الحرف ، فيلزم من هذا أن يكون الشيء معروفاً قبل معرفته .  
(٢) قال المصنف في كتابه « المحصل في شرح الفصول » لوحة (١٣) : « وقد اعترض على ذلك  
بعض المتأخرين بأن قال : علامات الأسماء والأفعال حروف ، وإذا كان كذلك اقتضى هذا  
توقف معرفة الشيء على نفسه ، وهو ممتنع .  
ولقائل أن يقول : لم يرد بالعلامات ما هي حروف ، بل أراد ما ليست بحروف ، أما في الأسماء  
فيلقونها مبتدأةً وفاعلةً ومفعولةً وكونها أشخاصاً ، وأما في الأفعال فكالمتصرف إلى الأزمنة ،  
وكاتصال الضمائر ، وكونها أمراً غير واقعة موقع غيرها ، وعلى هذا لا يلزم ما ذكره .  
والظاهر أنهم لا يريدون هذا ؛ لأنهم يذكرون ذلك بعد ذكر علامات الأسماء وعلامات  
الأفعال ، وإن كانت حروفاً ، فاعرفه » .

ولا تَخْلُو<sup>(١)</sup> من أن تكون مُعَرَّبَةً أو مَبْنِيَّةً .  
 فالْمُعَرَّبُ ما تحرك آخره بحركة ظاهرة أو مقدرة ، أو تَغْيِيرٍ كذلك ، أو  
 حَذْفٍ بالعوامل .  
 وينقسم إلى اسم مُتَمَكِّنٍ ، وفعلٍ مضارع . فالأوَّلُ صحيحٌ ومُعْتَلٌّ وما  
 بينهما .

فَالصَّحِيحُ : ما ليس آخره أَلِفًا ، ولا ياءً قبلها كَسْرَةً نحو : زَيْدٌ .  
 وتُعْتَقَبُ عليه الحركات ظاهرة .  
 والمُعْتَلُّ : ما آخره أحدهما<sup>(٢)</sup> .

فإن قلت : فلم أُهْمِلت الواو وهي من حروف العلة ؟  
 أجبت : بأنه ليس في العربية اسمٌ متمكِّنٌ مُفْرَدٌ آخره واوٌ قبلها ضمةٌ  
 وصلًا . وفي هذا احترازاتٌ عن خِسْرُو ، وَيَعْزُو ، وهو ، وأبوك ، ودلو ،  
 وزيدو في لغة أزد السراة<sup>(٣)</sup> .

وله قِسْمَان : الأول : المقصور ، وهو كلُّ اسمٍ مُعَرَّبٍ آخره أَلِفٌ .  
 /فـ اسمٌ « احترازٌ من يَخْشَى ، و « مُعَرَّبٌ » احترازٌ من ذَا وشَبْهِهِ ،

[i/٣]

(١) أي : الكلمة .

(٢) أي الألف أو الياء .

(٣) قال سيويه في الكتاب ١٦٧/٤ : « وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون : هذا زيدو وعمرو ، ومررت بزَيْدِي وعمْرِي ، جعلوه قياساً واحداً ، فأثبتوا الواو والياء ، كما أثبتوا الألف » . وانظر سر الصناعة ٥٢٢/٢ .

و« آخِرُهُ أَلِفٌ » احترازٌ من قَسِيمِهِ<sup>(١)</sup>. وقولُ أبي الفتح<sup>(٢)</sup>: « أَلِفٌ مفردةٌ » لا حاجةٌ إليه ؛ لاستحالة اجتماع أَلَفَيْنِ ، اللّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَنْظُرَ الْأَصْلَ . وإعرابُهُ تقديرِيٌّ ، فإذا قلتَ : هذه الْعَصَا ، فعَلَامَةُ الرَّفْعِ ضَمَّةٌ مَقْدَرَةٌ في الْأَلِفِ ، وكذلك الْفَتْحَةُ في : كَسَرْتُ الْعَصَا ، وَالْكَسْرَةُ في : ضَرَبْتُ بِالْعَصَا ، وحيث قُدِّرَتْ ولم تَظْهَرْ صَارَتْ كَأَنَّهَا مَحْبُوسَةٌ فِيهِ . وَالْقَصْرُ : الْحَبْسُ ، فَلِهَذَا أُطْلِقَ هَذَا اللَّقَبُ عَلَيْهِ .

قال عبدُ القاهر<sup>(٣)</sup>: وتحقيقُ ذلك أنك تُقَدِّرُ انْقِلَابَ الْأَلِفِ فِي الرَّفْعِ عَنْ وَاوٍ مضمومةٍ ، وفي النَّصْبِ عَنْ وَاوٍ مفتوحةٍ ، وفي الجرِّ عن وَاوٍ مكسورةٍ ، وكذلك حُكْمُ الْأَلِفِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنِ الْيَاءِ فِي الْفَتَى .

وَيُشْكِلُ عِنْدِي بِالْفِ أَرُطَى وَأَلِفٌ قَبَعَثَرَى وَأَلِفٌ حُبَلَى ، فَإِنَّهَا بِأَسْرِهَا تُقَدَّرُ فِيهَا الْحَرَكَاتُ ، وَهِيَ غَيْرُ مَنْقَلِبَةٍ . نَعَمْ لَهُ أَنْ يَقُولَ : إِنَّهَا جَارِيَةٌ مَجْرَى الْمُنْقَلِبَةِ<sup>(٤)</sup> ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَلِفَ أَرُطَى مُلْحَقَةٌ بِالْأَصْلِ فِي جَعْفَرٍ ، وَيُقَالُ: أَرُطَيَانٌ

(١) أي المنقوص .

(٢) اللمع ص : ٥٦ . قال في تعريفه المقصور : كل اسم وقعت في آخره أَلِفٌ مفردة .

(٣) جاء في المقتصد ١٠٦/١ : فالأصل في تقدير الإعراب نحو عصا ؛ لأنك تقدر على أن تقول : إن الألف منقلبة عن حرف مرفوع أو منصوب أو مجرور ، ولا تقدر على ذلك في حبلَى ؛ لأن ألفه ليس بمنقلبة عن شيء ...

(٤) قلت : وقد نص رحمه الله على ذلك حيث قال : غير أنه محمولٌ على عصا من حيث يقال : إن الألف في تقدير الاختلاف ، بمعنى أنك لو أوقعت موقعه ما يتحرك ، لكان اختلاف الحركات موجوداً فيه . المقتصد ١٠٦/١ .

وَقَعَثَرَيَانَ وَحُبْلَيَانَ . وبهذا يَظُلُّ قولُ الأصفهاني<sup>(١)</sup> : إِنَّ المَقْصُورَ واوِيٌّ أو يائيٌّ ، ولعلَّهُ أرادَ الأصليةَ .

وإنَّ لِحَقَّهُ التَّنْوِينَ حُذِفَتْ أَلْفُهُ لِالتَّقاءِ السَّاكِنِينَ ، وَخُصِّصَتْ بِذلكِ دُونَهُ لاعتِلالِها وصَحَّتِهِ ، ودَلالَتِهِ على التَّمَكُّنِ دُونِها ، وبَقاءِ دَليلِها بِخلافِهِ .

**والثاني : المنقوصُ** ، وهو كُلُّ اسمٍ مَتَمَكَّنٍ آخِرُهُ ياءٌ قَبْلَها كَسْرَةً .

فـ « اسمٌ » احتِرازٌ من يَرْمِي .

وـ « مَتَمَكَّنٍ » احتِرازٌ من ذِي .

وـ « قَبْلَها كَسْرَةً » احتِرازٌ من ظَنِّي . وذلكَ نَحْوُ : رَامٍ ، وأَصْلُهُ رَامِيٌّ ، فَاسْتُنْقِلَتْ الضَّمَّةُ على الياءِ وكذلكِ الكَسْرَةُ ، فَأُسْكِنَتْ الياءُ ، فَالتَقَى ساكِنانِ هِيَ والتَّنْوِينُ ، فَحُذِفَتْ الياءُ دُونَهُ لِمَا ذُكِرَ .  
وَيُفْتَحُ فِي النَّصْبِ لِحَفَّةِ الفَتْحَةِ كَقَوْلِكَ : رَأَيْتُ رَامِيًّا . وَلَمُنْعِهِ حَرَكَتَيْنِ - وهو يَسْتَحَقُّهُمَا بِتَمَكُّنِهِ - أُطْلِقَ عَلَيْهِ ذلكَ<sup>(٢)</sup> .

**وهنا تنبيهان :**

**الأولُ :** أَنَّ فِيهِ ما يَأُوذُهُ أَصْلِيَّةٌ غَيْرُ مُنْقَلِبَةٍ كَمَا ذُكِرَ ، وفيهِ ما يَأُوذُهُ مُنْقَلِبَةٌ كَالْغَازِي ، وَأَصْلُهُ الْغَازِوُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ غَزَوْتُ ، لَكِنْ سَكَّنْتَ الْواوُ فِي

---

(١) شرح اللمع له ٢٣٣/١ .

(٢) أي أطلق عليه لفظ المنقوص .

الرَّفْعَ والجَرَّ فانقَلَبَتْ ياءٌ لذلك ولانكسار ما قبلها ، وحُمِلَ عليهما<sup>(١)</sup> :  
رَأَيْتُ العَازِيَّ . قال عبدُ القاهر<sup>(٢)</sup> : وهذا أقيسُ من حَمَلِ أَعِدُّ ونَعِدُّ وتَعِدُّ  
على يَعِدُّ .

وبيانُ ذلك عندي من ثلاثة أَوْجُهٍ :

**الأوَّلُ :** أنَّ ذاك حُمِلَ فيه شَيْءٌ على شَيْئَيْنِ ، وذا حُمِلَ فيه ثلاثةُ  
أشياءٍ على شَيْءٍ ، وإذا كَثُرَ المحمولُ عليه وقلَّ المحمولُ كان أَوْلَى من  
العَكْسِ .

**والثَّاني :** أنَّ الحَمَلَ المؤدِّيَ إلى إعلالِ اللَّامِ أَوْلَى من الحَمَلِ المؤدِّي  
إلى إعلالِ الفاءِ ؛ لأنَّ اللَّامَ محلُّ التَّغْيِيرِ ، ولذا كَثُرَ الحذفُ فيه .

**والثَّالث :** أنَّ الحَمَلَ علَّةٌ ضعيفةٌ ، / نصَّ عليه أبو الفتح في « سرِّ  
الصَّنَاعَةِ »<sup>(٣)</sup> وقال : لا يُحْمَلُ عليه مع وجود غيره ، فإذا كان مقتضاه  
القلبَ كان أقيسَ من الحذفِ .

**والثَّاني :** أنه يجوزُ في الضَّرورةِ إسكانُ الياءِ في النَّصْبِ . وقال المبرِّدُ<sup>(٤)</sup> :

---

(١) أي على الرفع والجرح في قلب الواو ياء .

(٢) المقتصد ١٦٤/١ .

(٣) لم أقف عليه في سر الصناعة ولا في الخصائص حسب تتبعي .

(٤) تحدث المبرد عن هذا الموضوع في المقتضب ٢١/٤ ولم ينص على أنه من أحسن الضرورات ،  
ولعله ذكره في كتاب آخر . وقال في الكامل ٩٠٨/٢ : إنما أسكن الياء ضرورة ، وإنما جاز  
ذلك لأن هذه الياء تسكن في الرفع والخفض ، فإذا احتاج الشاعر إلى إسكانها في النصب قاس  
هذه الحركة على الحركتين الضمة والكسرة الساقطتين فشيبهها بهما .



إنه من أحسن الضرورات . قال الفرزدق<sup>(١)</sup>:

يُقَلِّبُ رَأْسًا لَمْ يَكُنْ رَأْسَ سَيِّدٍ وَعَيْنًا لَهُ حَوْلَاءَ بَادٍ عُيُوبُهَا

أَرَادَ : بادياً . فَإِنْ قُلْتَ : « عُيُوبُهَا » مُبْتَدَأٌ وَ « بَادٍ » خَبْرُهُ ؟

أَجِبْتُ : يمتنع ذلك ؛ لأنَّ المفرد لا يكون خبراً عن المجموع ، فلا يُقال : الزَّيْدُونَ قائمٌ .

ويجوزُ ضمُّ الياء في الضرورة أيضاً<sup>(٢)</sup> . أنشد ابنُ الدَّهَّانِ<sup>(٣)</sup>:

= ونقل العبارة عنه ابنُ جني في المحتسب ٣٤٣/٢ ، وتناقلها من بعده ، قال ابن جني : وشواهد ذلك في الشعر أكثر من أن يؤتى بها . وانظر أيضاً أمالي ابن الشجري ١٥٧/١ ، وهدي مهابة الكلّتين لابن النحاس ص : ١٣٦ ، والخزانة ٣٤٨/٨ .

وعلق الصبان في حاشيته على شرح الأشموني ١٠١/١ بقوله : « الأصح جوازه في السعة بدليل قراءة جعفر الصادق : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهَالِيكُمْ ﴾ بسكون الياء » . وانظر الضرائر لابن عصفور ص : ٩٣ .

(١) ديوانه ٤٧/١ ، وانظر شرح اللمع للثمانيني (المطبوع باسم الفوائد والقواعد) ص : ٩٣ ، وأمالي ابن الشجري ١٥٨/١ ، ٤٣٣ ، والأشباه والنظائر ٤٤٤/٤ .

(٢) ومنه قول أبي خراش الهذلي :

تَرَاهُ وَقَدْ فَاتَ الرُّمَاءَ كَأَنَّهُ أَمَامَ الْكَالِبِ مُصْغِي الْخَدَّ أَصْلَمُ

انظر الخصائص ٢٥٨/١ ، والمنصف ٨١/٢ ، والمرتل ص : ٤٠ وفيه نسب ابن الخشاب إنشاده إلى سيبويه ، قلتُ : وليس البيت من شواهد سيبويه . وانظر ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ص : ٦٥ .

والبيت في شرح أشعار الهذليين ١٢١٩/٣ ، وروايته : « مصغي » بالنصب على الحال ، ولا شاهد فيها .

(٣) الغرة في شرح اللمع (١٩/١ مخطوط) . وقد أنشده ابن الأنباري في الإنصاف ص : ٥٨٨ شاهداً على اجتماع الهمزتين برواية : جائئٌ ، ومثله في تذكرة النحاة لأبي حيان ص : ٦٣٧ .

لَعْمُرُكَ مَا تَذَرِي مَتَى الْمَوْتُ جَائِيٌّ وَلَكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الْعُمْرِ عَاجِلُ  
وَكَذَلِكَ كَسَرُهَا . قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(١)</sup>:

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْعَوَانِي هَلْ يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطْلَبُ  
وما بينهما إذا سَكَنَ ما قبل الواو والياء كَطَبِيٍّ وَحَقْوٍ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ  
أَسْكَنْتَهُمَا لَأَلْتَقَى ثَلَاثُ سَوَاكِينٍ وَصَلًا ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ .

وله<sup>(٢)</sup> أيضاً انقسامٌ إلى المنصرف وغيره .

فالمنصرفُ هو ما لم يُشَاهِ الفعلَ من وَجْهَيْنِ . وهو الأصلُ لتَعَاقُبِ  
الحركات الدَّالَّةِ على معانيه على آخِرِهِ ، وتَنَوُّينِهِ ، ولذلك جاز إجماعاً  
صَرَفُ غير المنصرف .

وغير المنصرفِ ما شابهَهُ من وَجْهَيْنِ يَحْصُلَانِ فِيهِ مِنْ وُجُوهٍ تِسْعَةٍ ،  
وهي :

إِذَا اثْنَانِ مِنْ تِسْعِ أَلْمَا بَلْفَظَةٍ فَدَعَّ صَرَفَهَا وَهِيَ الزِّيَادَةُ وَالصَّفَةُ  
وَعَدْلٌ وَتَأْنِيثٌ وَجَمْعٌ وَعُجْمَةٌ وَوَزْنٌ وَتَرْكِيبٌ وَوَجْدَانٌ مَعْرِفَةٌ

(١) قائله عبيد الله بن قيس الرقيات . والبيت في ديوانه ص : ٣ وروايته :

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْعَوَانِي فَمَا ... ..

يسكون الياء ، ولا شاهد في هذه الرواية . والبيت في : الكتاب ٣/٣١٣ ، والمقتضب ١/٢٨٠ ،  
والكامل ٣/١٤٠٩ ، والأصول ٣/٤٤٢ ، وشرح الكتاب للسيرافي : ٥٨٨ - مطبوع - وشرح  
أبياته ١/٥٩٦ ، والخصائص ١/٢٦٢ ، ٢/٣٤٧ ، والمختضب ١/١١١ ، والمغني : ٣٢٠ ،  
وشرح أبياته ٤/٣٨٦ . وانظر ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ص : ٦٥ .

(٢) أي للاسم المعرب .

وبيان ذلك : أنَّ الفعلَ فرُعَ على الاسم من وجهين :

أحدهما : أنه مُشْتَقٌّ منه .

والآخرُ : توقُّفُ فائدته عليه .

فإذا حصلَ فيه اثنان منها ، أو ما يقومُ مقامَهُما فقد شابهَهُ ، فمُنِعَ منه ما لا يكونُ فيه ، وهو الجرُّ والتنوينُ معاً .

وقال عبدُ القاهر<sup>(١)</sup> : المقصودُ بالمنعُ التَّنوينُ لأنه عَلِمَ الخفَّةُ ، وإنما مُنِعَ الجرُّ تَبَعاً لِمُنْعِهِ<sup>(٢)</sup> ؛ لاشتراكهما في الاختصاص .

وفيه نظرٌ ؛ لأنَّ ذلكَ يَقْتَضِي مَنْعَهُ من لامِ التَّعْرِيفِ وَحَرْفِ الجرِّ ؛ لأنَّهما من خصائص الأسماء .

وأجودُ منه أنْ يُقَالَ : مُنِعَ لأنَّ هذه الحركةَ لا تكونُ إعراباً إلاَّ بالتَّنوينِ أو ما يُعاقِبُهَا ، فلمَّا تجرَّدَتْ من ذلكَ أُنبِئَ عنها أختُها وهي الفتحةُ .

وسأشيرُ إلى شَرْحِ الوجوه المانعة مختصراً على ترتيب البيتين .

أَمَّا الزِّيَادَةُ :

فهي زيادةُ الألفِ والتُّونِ ، فإنَّ كانت في وَصْفٍ على وَزْنِ فَعْلَانِ

---

(١) لم أقف على عبارته . وجاء في المقتصد ١١٤/١ : « واعلم أن باب ما لا ينصرف قصد أن يمنع التنوين لأنه شابه الفعل ، والتنوين من علامات التمكن ، ولا يكون في الفعل » .

(٢) أي لمنعه التنوين .

[٤/أ] ومؤنثه فعلى نحو: غَضَبَانِ وَغَضَبِي ، وَسَكْرَانِ وَسَكْرِي ، وَحَرَّانِ / وَحَرِّي، وفي الحديث النبوي<sup>(١)</sup>: « في كلِّ كَيْدٍ حَرَّى أَجْرٌ » ، وقال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

هَاشِمٌ جَدُّنَا فَإِنْ كُنْتَ غَضَبِي فَامْلِي وَجْهَكَ الْجَمِيلَ خُمُوشًا  
فذلك لا يَنْصَرِفُ ؛ لَأَنَّهُ ضَارَعَ حَمْرَاءَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ :  
الأول : أَنَّ تَاءَ التَّأْنِيثِ لَا تَدْخُلُ عَلَى غَضَبَانِ، كما لَا تَدْخُلُ عَلَى حَمْرَاءَ.  
والثاني : أَنَّ بِنَاءَ مُدَكَّرِهِ مُخَالَفٌ لِبِنَاءِ مُؤَنَّثِهِ ، كما أَنَّ أَحْمَرَ وَحَمْرَاءَ  
كَذَلِكَ .

والثالث : أَنَّهُمَا فِي كُلِّ مِنْهُمَا أَخِيرَتَانِ .  
والرابع : أَنَّهُمَا زِيدَا مَعًا وَلَمْ يُزَدْ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الْآخَرِ .  
وإنَّ كَانَتْ<sup>(٣)</sup> فيما ليس كذلك فُتِمِنَعُ مَعَ التَّعْرِيفِ ، نحو : سُلْطَانٍ  
وَسَرْحَانٍ وَنَدَمَانٍ . قال أبو علي<sup>(٤)</sup>: لَأَنَّ التَّعْرِيفَ يَمْنَعُ دُخُولَ تَاءِ التَّأْنِيثِ  
عَلَيْهِ فَأَشْبَهَ سَكْرَانِ .

- 
- (١) رواه الإمام أحمد في مسنده برقم ٧٠٧٥ . وفي مواطن أخرى منه .  
(٢) هو الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب المعروف بـ(الأخضر اللهي) . انظر البيت في الصحاح والمقاييس واللسان والتاج (حمش) ، وطبقات فحول الشعراء ٧٥/١ ، والقوافي للتتوخي ص : ١٣١ ، والموشح : ٢٨ ، وتلقيب القوافي لابن كيسان ص : ٥٦ . ونقد الشعر ص : ١١ . ويروى بلفظ :  
عَبْدُ شَمْسٍ أَبِي فَإِنْ كُنْتَ غَضَبِي فَامْلِي وَجْهَكَ الْجَمِيلَ خُدُوشًا  
(٣) أي الزيادة في غير الصفة .  
(٤) الإيضاح ص : ٣٠٨ .

وهنا تنبيه : وهو أنَّهُمَا<sup>(١)</sup> على ثلاثة أقسام :

الأوَّلُ : أنْ تقومَ الدَّلالةُ على زيادتهما إمَّا بالاشتقاق كسُكْران من السُّكْر ، وإمَّا بعدمِ التَّظهير كمرْجان ؛ إذ لو كانت التُّونُ أصلاً لكان الوزْنُ فعْلاً ، وهو معدومٌ إلَّا في المضاعفِ نحو : قَلْقَال ، و« ناقةٌ خزْعالٌ »<sup>(٢)</sup> نادرٌ .

الثَّاني : أنْ تقومَ الدَّلالةُ على أصالة التُّون كَمَنَّان ؛ لأنَّه من المَنَّ .

والثَّالثُ : أنْ تحتَمِلَ الأمرين كشيْطان ، إنْ أَخَذَتْهُ من شَاطِئِ شَيْطَانٍ فهي مع الألف زائدتان ، وإنْ أَخَذَتْهُ من الشَّطْنِ - وهو البُعْدُ لبعده من رحمة الله تعالى - فهي أصلٌ ، وهذا أوَّلُ لقولهم في معناه : شَاطِئٌ .

---

(١) أي الألف والنون .

(٢) في المزهر ٣٤٢/١ : « وروى تَخَزَعْل أيضاً ، ومنه قولهم : ناقةٌ خزْعال بفتح الخاء ، وليس في كلامهم فعْلال غير هذا الحرف إذا كانت تنبث التراب برجليها إذا مَشَتْ » .  
وفي ٢١٣/١ جاء قوله : « قال ابن قتيبة : قال الفراء : ليس في الكلام فعْلال بفتح الفاء من غير ذوات التضعيف إلَّا حرف واحد يقال : ناقةٌ بها خزْعال ، أي ظَلَع ، وأما ذوات التضعيف فالقَلْقَال والزَّلْزَال وما أشبه ذلك ، وهو بالفتح اسم ، فإذا كسرتة فهو مصدر .  
وقال سيبويه : فعْلال بالكسر من غير المضاعف كثير ، نحو : جِمْلَاق وقُطْطار وشِمْلَال ، والصفة : سِرْدَاح وهِلْبَاج » .

وفي الصحاح (خزعل) : وليس في الكلام فعْلال مفتوح الفاء من غير ذوات التضعيف إلَّا حرفٌ واحدٌ ، يقال : ناقةٌ بها خزْعالٌ إذا كان بها ظلع . وزاد ثعلب قهقار ، وخالفه الناس وقالوا : هو قهقر ، وزاد أبو مالك قَسْطال ، وهو الغبار ، فأما المضاعف ففعْلال فيه كثير .

### وَأَمَّا الصِّفَةُ :

فَشَرَطُهَا أَنْ تَكُونَ فِي الْأَصْلِ كَذَلِكَ نَحْوُ : أَحْمَرَ ، فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ  
لِلصِّفَةِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ ، وَلَوْلَا اعتَبَارُ الْأَصْلِ لَوَجَبَ أَلَّا يَنْصَرِفَ « أَرْبَعٌ » مِنْ  
قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بَيْنَ سَوَةِ أَرْبَعٍ ؛ لِاجْتِمَاعِ الْوَصْفِ وَالْوَزْنِ ، لَكِنْ حَيْثُ كَانَ  
أَصْلُهُ الْاسْمِيَّةَ لُمِحَ ذَلِكَ ، وَلَمْ يُعْتَدَّ بِوصْفِيَّتِهِ الْعَارِضَةِ .  
وَعَكْسُهُ « أَسْوَدٌ » لِلْقَيْدِ ؛ لِأَنَّهُ الْآنَ اسْمٌ ، فَكَانَ يَجِبُ صَرْفُهُ ، لَكِنْ  
أَصْلُهُ الْوصْفِيَّةُ فَلُمِحَتْ ، وَلَمْ يُعْتَدَّ بِاسْمِيَّتِهِ الْعَارِضَةِ ، فَلَمْ يُصَرَفْ .

### وَأَمَّا الْعَدْلُ :

فَهُوَ الْانْصِرَافُ مِنْ صِيغَةٍ إِلَى أُخْرَى مَشَارِكَةٍ لَهَا فِي الْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ ؛  
لِرَفْعِ التَّوَهُّمِ ، أَوْ لِلْمِبَالَعَةِ وَالِاخْتِصَارِ .  
فَالْأَوَّلُ نَحْوُ : عُمَرَ وَزُفَرَ ، فَعُمَرُ مَعْدُولٌ عَنْ عَامِرٍ ، فَلَا يَنْصَرِفُ  
لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْعَدْلِ . وَفَائِدَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ رُبَّمَا تُؤْهِمُ فِي عَامِرٍ الْوصْفِيَّةُ بِخِلَافِ  
عُمَرَ ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ زُفَرَ .  
وَهُنَا تَنْبِيهُ :

وَذَلِكَ أَنَّ زُفَرَ قَدْ جَاءَ فِي التَّكْرَارِ . قَالَ الْأَعَشَى<sup>(١)</sup> :

---

(١) عَجَزَ بَيْتَ الْأَعَشَى بَاهِلَةَ (عَامِرُ بْنُ الْحَارِثِ) يَرِثِي الْمُنْتَشِرَ بَيْنَ وَهْبِ الْبَاهِلِيِّ . وَهُوَ فِي شَعْرِهِ ص :  
٢٦٧ (الصَّبْحُ الْمُنِيرُ) ، وَالْبَيْتُ مِنْ قَضِيْدَةٍ فِي الْأَصْمَعِيَّاتِ : ٨٨ [بِرَقْم : ٢٤] ، وَانْظُرْ تَخْرِيجَهَا  
هُنَاكَ . وَالْبَيْتُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ) ١/٢٢٩ ، وَالْخَزَانَةُ ١/١٨٥ . وَصَدَرَ الْبَيْتُ :  
أَخُو رَغَائِبَ يُعْطِيهَا وَيُسَالُهَا

### يَأْبَى الظَّلَامَةَ مِنْهُ التَّوْفَلَ الرَّفْرُ

ونظرَ إلى هذا صدرُ الأفاضل الخوارزمي<sup>(١)</sup> فصَرَفَ زُفْرَ ، وزَعَمَ أنه منقولٌ من هذا الذي هو نَكْرَةٌ .

وقال أشياخُنَا العراقيُّونَ : هذا اتِّفَاقٌ وَقَعَ بين اللَّفْظَيْنِ ، والتَّقْدِيرُ مُخْتَلِفٌ ، فالزُّفْرُ النَّكْرَةُ بمعنى السَّيِّدِ ، وزُفْرُ المَعْدُولُ عن زَافِرٍ بمعنى نَاصِرٍ ، أو معنى حَامِلٍ / ، أو فاعِلٍ من الرَّفِيرِ . ولا تُنَكِّرَنَّ ذاك ؛ إذ قد أتى في اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ نحوُ « هِجَانٍ » لِلوَاحِدِ وَالْجَمْعِ ، و« يَا مَنْصُ » فِي التَّرْخِيمِ عَلَى اللَّغَتَيْنِ . وما أَحْسَنَ قَوْلَ أَبِي الْفَتْحِ فِي « التَّنْبِيهِ »<sup>(٢)</sup> : « مَنْ عَرَفَ أَنْسَ وَمَنْ جَهَلَ اسْتَوْحَشَ » .

**والثَّانِي :** فِي الْأَعْدَادِ ، وَلَهُ صِيغَتَانِ : (فُعَال) و(مَفْعَل) كَأَحَادٍ وَمَوْحَدٍ، وَثَنَاءٍ وَمَثْنَى، وَثَلَاثٍ وَمَثْلَثٍ، وَرُبَاعٍ وَمَرْبَعٍ . قال الشَّاعِرُ<sup>(٣)</sup> :

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أَنْيَسُهُ      ذَنَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ

وَاحْتُلِفَ فِيهَا ، فَقِيلَ<sup>(٤)</sup> : لَمْ يُسْمَعْ غَيْرُ مَا ذَكَرْنَا .

(١) التخمير ٢١٤/١ .

(٢) وردت هذه العبارة في الخصائص ١٢/١ ونسبها ابن جني إلى أبي بكر بن السَّراج .

(٣) هو سَاعِدَةُ بْنُ جُوَيْيَةِ الْهَذَلِي . انظر شرح أشعار الهذليين ١١٦٦/٣ . والشاهد في الكتاب ٢٢٦/٣ .

وانظر شرح أبياته ٢٣٥/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٥/١ ، والمقتضب ٣٨١/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٥٩ ، والإغفال ١٤٥/٢ ، وشرح المفصل ٦٢/١ ، ٥٧/٨ ، والمغني : ٨٥٨ ، وشرح أبياته ١٤/٨ .

(٤) وهو قول أبي عبيد . انظر الصحاح (عشر)

وقيل<sup>(١)</sup>: يجوز ذلك إلى العشرة ، فتقول: عُشَارَ وَمَعْشَرَ .  
فَأَحَادَ معدولٍ عن واحد واحد، والمبالغة فيه أَنَّ واحداً مدلولُهُ  
المفرد<sup>(٢)</sup>، وإذا قلتَ : جاؤوا أَحَادَ فلا يُعَلَمُ عددهم ، والمعنى : جاؤوا  
مُتَفَرِّقِينَ .

والاختصارُ أنكَ عَدَلْتَ عن « واحد واحد » إلى أَحَادَ . فلا ينصرفُ  
هذا للوصف والعدل .

وَأَمَّا التَّأْنِيثُ :

فعلى قِسْمَيْنِ : معنويٌّ ولفظيٌّ ، فالمعنويُّ ما كان مُسَمَّاهُ مؤنثاً حقيقياً ،  
أو يَقْصِدُ<sup>(٣)</sup> المسمي إلى تأنيثه ، وهو ثلاثيٌّ وما زادَ عليه ، فالثلاثيُّ نوعان:  
ساكنٌ الوسط ومتحرِّكُهُ . وفي السَّاكن ثلاثُ مسائل :

الأولى : أَنَّ الاسمَ العربيَّ الموضوعَ على التَّأْنِيثِ نحوُ هِنْدٍ ، فيه  
مذهبان: الصَّرْفُ وَتَرْكُهُ ، فَمَنْ صَرَّفَ اعتَبَرَ قَلَّةَ الحروف ؛ إذ ليس فيه  
حرفٌ وحركةٌ إِلَّا للحاجة، فحَفَفَ<sup>(٤)</sup> لذلك فَصَرَفَهُ ، وَمَنْ عَكَسَ فَلِلتَّأْنِيثِ

---

(١) وهو قول الخليل وكثير من اللغويين . انظر العين (عشر). قال ابن فارس في المقاييس ٢٦٤/٤ :

« قال الخليل : تقول : جاء القومُ عُشَارَ عُشَارَ ، وَمَعْشَرَ مَعْشَرَ ، أي عَشْرَةَ عَشْرَةَ ، كما تقول :

جاؤوا أَحَادَ أَحَادَ ، وَمُتْنَى مُتْنَى . ولم يذكر الخليل مَوْحَدَ مَوْحَدَ ، وهو صحيح » .

(٢) في (ص) : المفرد .

(٣) في (ت) ويقصد المسمي إلى تأنيثه .

(٤) في (ح) : فحفف .



والعلمية ، وهو الظاهر . وإليه ذهب المبرد<sup>(١)</sup>، وقدح في الصرف ، ورد عليه أبو علي<sup>(٢)</sup> بصرف نوح ، وهو أعجمي معرفة .

قال ابن الخباز في « شرح الجزولية »<sup>(٣)</sup>: « ويحتاج أبو علي في هذا الإبطال إلى أن يبين أن نوحاً أعجمي ، وسبحان من يعلم حال الأمم الخالية » .

أقول : أحد الدلائل على العجمة نقل أئمة اللغة ، وأجمعوا على أن نوحاً أعجمي . وفساد قول من زعم أنه سمي بذلك لنوحه ظاهراً ؛ لأن تسميته بذلك متقدمة على فعله . ولم يكن له عليه السلام اسم غير ذلك .  
الثانية : إذا كان ذلك الاسم أعجمياً نحو: ماه وجور (بلدين) ، لم ينصرف البتة؛ لأن فيه ثلاثة أسباب : العلمية والتأنيث والعجمة ، فقاومت الخفة أحدها ، فبقي سيبان سالمان عن المعارض ، وإذا تكرّر انصرف .

---

(١) الذي وقفت عليه من كلام أبي العباس المبرد خلاف ما نسب إليه المصنف ، فظاهر كلام المبرد أنه يقول بصرف ما جاء على ثلاثة مؤنثاً ، وأنه هو الذي استشهد بصرف العلم الأعجمي الذي جاء على ثلاثة . قال في المقتضب ٢٠٢/١ : « وإنما انصرف في الثلاثة لخفته ؛ لأن الثلاثة أقل أصول الأسماء . وكذلك إن كان الاسم أعجمياً » ، وقال في ٢٠٩/١ : « وأما المستعملة للتأنيث فنحو: جمل ، ودعد ، وهند ، فأنت في جميع هذا بالخيار ، وترك الصرف أقيس . فأما من صرف فقال : رأيت دعداً ، وجاءتني هند ، فيقول: خفت هذه الأسماء لأنها على أقل الأصول ، فكان ما فيها من الخفة معادلاً ثقل التأنيث . ومن لم يصرف قال : المانع من الصرف لما كثر عدته؛ نحو: عقرب وعناق، موجود فيما قل عدده ؛ كما كان فيه علامة تأنيث في الكثير العدد والقليل سواء » .

(٢) قال في الإيضاح ص : ٣٠٧ : « ومن زعم أن القياس في دعد كان ألا يصرف دخل عليه في قوله هذا صرفهم لنوح ولوط وهما أعجميان معرفتان ... » .

(٣) هو من كتبه المفقودة إلى الآن .

الثالثة : إذا سَمَّيتَ بـ « زَيْدٍ » وشَبَّهَهُ مُؤَنَّثًا ، فجمهورُ النُّحَاةِ يَمْنَعُونَهُ الصَّرْفَ ، ويُفَرِّقُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هِنْدٍ بِأَنَّ ذَلِكَ نَقْلَتُهُ مِنَ التَّذْكِيرِ وَهُوَ الْأَصْلُ إِلَى التَّأْنِيثِ الَّذِي هُوَ الْفَرْعُ مُثَقَّلٌ ، وهنْدٌ لَيْسَ كَذَلِكَ . وعيسى بْنُ عُمَرَ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا .

والمُتَحَرِّكُ الْوَسْطِ نَحْوُ « قَدَمٍ » لَا يَنْصَرِفُ إِجْمَاعًا ؛ لِتَنْزُلِ الْحَرَكَةِ مَنْزِلَةَ الْحَرْفِ بِدَلِيلِ جَمَزَى ، وَأَجْلِهِ تَرْجَحَ شَاهِي عَلَى شَوْهِي . ذَكَرَهُ عَبْدُ الْقَاهِرِ<sup>(١)</sup> فَاعْرِفْهُ .

وَأَمَّا مَا زَادَ عَلَيْهِ فَلَا يَنْصَرِفُ لِلْعِلْمِيَّةِ وَتَنْزُلِ الزَّائِدِ مَنْزِلَةَ تَاءِ التَّأْنِيثِ ، وَسِوَاءُ فِي ذَلِكَ الْمُرْتَجِلُ كَزَيْبٍ ، وَالْمَنْقُولُ مِنَ الْجِنْسِ كَعُقْرَبٍ ، وَالْمَنْقُولُ مِنَ التَّذْكِيرِ / كَجَعْفَرٍ . أَنْشَدَ الْمُبَرِّدُ فِي « الْكَامِلِ »<sup>(٢)</sup> :

يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ  
إِنَّ أَكْ دَحْدَاحًا فَأَنْتِ أَقْصَرُ  
غَرَّكَ سِرْبَالٌ عَلَيْكَ أَحْمَرُ  
وَمَقْنَعٌ مِنَ الْخَرِيرِ أَصْفَرُ

(١) لم أقف عليه . قال ابن الخباز في توجيه اللمع ص : ٤٨٣ : لَأَنَّ حَرَكَةَ أَوْسَطِهِ تَنْزَلَتْ مَنْزِلَةَ الْحَرْفِ الزَّائِدِ عَلَى الثَّلَاثَةِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي النَّسَبِ إِلَى جُبَلَى : جُبُلَوِيٌّ وَجُبَلِيٌّ ، فَإِذَا تَحَرَّكَ الثَّانِي نَحْوُ : دَقَرَى ، لَمْ يَقُولُوا فِي النَّسَبِ إِلَّا : دَقَرِيٌّ ، وَلَمْ يَقُولُوا : دَقَرَوِيٌّ ، كَمَا لَمْ يَقُولُوا فِي حُبَارَى : حُبَارَوِيٌّ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ اسْمٍ مُؤَنَّثٍ سَمَّيْتَ بِهِ مُؤَنَّثًا نَحْوُ : قَدَمٌ وَكَبِدٌ وَعَضْدٌ .

(٢) الكامل ١/١٢٥ .

واللفظيُّ : ما كان بالتَّاء أو بالألف أو بالهمزة .  
فدو التَّاء لا يَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً مُدَكَّرًا كان أو مؤنَّثاً نحو : حمزة وفاطمة ،  
وإنْ تُكَّرَ انصَرَفَ . ودو الآخرَين نحو : حُبلى وصَحراء لا يَنْصَرِفُ مُطْلَقًا .  
والفرق بينهما وبين التَّاء من وجوهٍ ثلاثة :  
**الأول** : أنهما لازمتان ؛ ألا ترى أنهم لم يقولوا : حُبْلٌ وصَحْرٌ ، ثم  
قالوا : حُبلى وصَحراء ، كما قالوا : قائمٌ وقائمةٌ .  
**الثاني** : أنك تُثَبِّتُهُما في النَّسَبِ مُبْدَلَتَيْنِ كَقَوْلِكَ : حُبْلَوِيَّ وصَحْرَاوِيَّ .  
والتَّاء تُحَدِّفُ كَقَوْلِكَ : مَكِّيٌّ في مَكَّةَ .  
**والثالث** : إثباتُهُما كذلك في الجمع نحو : حُبْلِيَّاتٍ وصَحْرَاوَاتٍ ،  
وحذفُ التَّاء في مُسْلِمَاتٍ .  
وإنْ سُمِّيَ بذلك مُدَكَّرٌ لم يَنْصَرِفْ أيضاً لوجود مانع الصَّرْفِ .

### وَأَمَّا الْجَمْعُ :

فالمرادُ به أن يكونَ ثالثُ حروفه ألفاً وبعدها حرفان متحرَّكان نحو :  
مَسَاجِدَ ، أو ثلاثة أوسطُها ياءٌ نحو : محاريِبَ ، أو شِدَّةٌ نحو : دَوَابَّ ،  
فهذا لا يَنْصَرِفُ مُطْلَقًا . أمَّا إذا كان نكرةً فهو جمعٌ في غاية الثَّقَلِ لعدمِ  
نظيرٍ له في الأفراد ، فلم يكنْ له في الخَفَّةِ مَدْخَلٌ أصلاً ، فقام ذلك مقامَ  
سَبَبٍ آخرَ .

فإن قيل : فسراويل مُفَرَّدٌ ، وكذلك حَصَا جِرُّ (لِالصَّبْع) ، وطَفَانٍ .  
أنشد ابن الأعرابي<sup>(١)</sup> :

بَسِيرٍ لَيْسَ فِيهِ طَفَانٌ

أي : فتورٌ . فلهذين إذاً نظيرٌ في الأفراد ؟

أجبتُ: بأنَّ سراويلَ أعجمي<sup>(٢)</sup>، وأصلهُ شَراويلُ بالشَّينِ المعجمة، وقيل<sup>(٣)</sup>:  
إنه جمعُ سِرْوَالَةٍ . قالَ الشَّاعرُ<sup>(٤)</sup>:

- 
- (١) لم أقف عليه . وجاء في الجمهرة ٩٢١/٢ : « ويقال : سِرٌّ ما فيه طفان ، أي : ما فيه تودة »  
(٢) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص : ٦٤ ، وشرح الكتاب ٩٧/٤ (مخطوط) .  
(٣) نقله أبو العباس المبرد في المقتضب ٢٠٧/١ عن بعض العرب قال : ومن العرب من يراها جمعاً  
واحدها سروالة . ونقله عنه السيرافي في شرح الكتاب ٩٧/٤ (مخطوط) . وانظر ما ينصرف وما  
لا ينصرف ص : ٦٤ ، والمذكر والمؤنث للسجستاني ص : ١٩٧ ، والمذكر والمؤنث لابن  
الأنباري ص : ٣١٠ ، والمذكر والمؤنث للتستري ص : ٨١ .  
قال البغدادي في تعليقه على البيت الذي استشهد به على أن سروالة جمع سراويل : أقول : هذا البيت  
قيل مصنوع ، وقيل قائله مجهول ، والذي أثبتته قال : إنَّ سروالة واحدة السراويل ، وكيف تكون سروالة  
بمعنى قطعة خرقة ، مع الحكم بأنها واحدة السراويل ، هذا لا يكون . وقال السيرافي : سروالة لغة في  
السراويل ، إذ ليس مراد الشاعر عليه من اللوم قطعة من جزء السراويل . الخزانة ٨٣/١ .  
قلت : قال سيبويه في الكتاب ٤٩٣/٣ : « زَعَمَ يُونُسُ أَنَّ من العرب من يقول في سَراويل  
سُرِّيَّلات ؛ وذلك لأنهم إذا أرادوا بها الجمع فليس لها واحدٌ في الكلام كُسِّرَتْ عليه ولا غيرُ  
ذلك . وقال مرةً : أمَّا سَراويلُ فشيءٌ واحدٌ وهو أعجميٌّ أعربٌ كما أعربَ الأجرُ إلا أن  
سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرفُ في معرفة ولا نكرة كما أشبه بَقَمُ الفعل ولم يكن له  
نظير في الأسماء ، ولذلك جمعت بالألف والتاء ولم تُكسَّر ، فإن حَقَرْتُها اسمَ رَجُلٍ لم تصرفها  
كما لا تصرفُ غنَّاق اسمَ رَجُلٍ . وحكى غيره سِرْوَالَةٌ » .  
(٤) البيت في المقتضب ٢٠٨/١ ، والخزانة ٨٢/١ . وانظر تعليق البغدادي على البيت في الهامش  
السابق . قال الأزهري : سمعت غير واحد من الأعراب يقول : سروال ، قال أبو حاتم السجستاني :  
وسمعت من الأعراب من يقول : شروال .  
وفي الفائق ٣٦٥/١ عن الأخفش أن من العرب من يراها جمعاً وأن كل جزء من أجزائها سروالة .

عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفٍ

وبأنَّ حَضَاجِرُ جَمْعٌ سُمِّيَ بِهِ الضَّيْعُ ، كما يُسَمَّى بِفَضَائِلٍ وَمَكَارِمٍ ،  
وبأنَّ طَفَانِينَ جَمْعٌ وَقَعَ مَوْقِعَ الْمَفْرَدِ كَقَوْلِهِمْ : بَعِيرٌ ذُو عَثَانِينَ<sup>(١)</sup> ، وَشَابَتْ  
مَفَارِقُهُ<sup>(٢)</sup> . قاله الزعفراني<sup>(٣)</sup> .

وقال أبو الفتح<sup>(٤)</sup> : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ فِيهِ : طَفَانٌ كَعَبَالَةٍ<sup>(٥)</sup> ، لَكِنْ  
كَرِهَ هَذَا الشَّاعِرُ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ مَا كَرِهَهُ مَنْ هَمَزَ فَقَالَ : دَابَّةٌ ،  
فَحَرَكَ فَاَنْفَكَ الْإِدْغَامُ .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَنَى مِنَ الْفَنِّ تَفَاعُلًا - كما ذَكَرَ أَبُو زَيْدٍ<sup>(٦)</sup> : تَفَاوَتْ  
الْأُمُورُ تَفَاوُتًا - فَقَالَ : تَفَانِينَ ، وَأَبْدَلَ مِنَ التَّاءِ طَاءً ، فَهُوَ عَلَى هَذَا مُفْرَدٌ .  
فَإِنْ قُلْتَ : فَأَجْمَالٌ وَأَكْثَبُ جَمْعَانِ ، وَلَيْسَ فِي الْإِفْرَادِ لِهَذَا نَظِيرٌ ،  
وهما مصروفان ؟

- 
- (١) انظر الكتاب ٤٨٥/٣ ، والأصول ٦٣/٣ ، والخصائص ٤٢١/٢ . وعثانين : جمع عُثْنُون وهو ما فضل من اللحية بعد العارضين من باطنهما . انظر غريب الحديث للحري ٧٣٢/٢ ، والتهذيب ١٩٩/٢ .
- (٢) انظر الكتاب ٤٨٤/٣ .
- (٣) هو محمد بن يحيى أبو الحسن الزعفراني النحوي البصري ، أحد تلاميذ علي بن عيسى الربيعي الذي كان يثني عليه ويصفه وصفاً كثيراً . لقي الفارسي وقرأ عليه الكتاب . انظر الواقي بالوفيات ٦٥٨/٤ ، وبيعة الوعاة ٢٦٨/١ . وعبارة « قال الزعفراني » ساقطة من (ت) وفيها مباشرة : قال أبو الفتح .
- (٤) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة .
- (٥) في المعاجم : ألقى عليه عبائته أي ثقله ، ولم أقف على تشديدها . وقد ذكرها ابن جني في الخصائص ٩٥/٢ قال : « وأغمض من ذلك أن تسمي رجلاً يَبَالٍ وَحَمَارَ جَمْعِ عِبَالَةٍ وَحَمَارٍ عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ : شَجَرَةٌ وَشَجَرٌ ... » .
- (٦) لم أقف عليه في النوادر حسب فهرسه السيئة . وينظر النقل عنه في إصلاح المنطق : ١٩٠ ، وأدب الكاتب : ٦٢٩ .

أَجَبْتُ : بَأْتُهُمَا جَارِيَانِ مَجْرَى الْآحَادِ لَوْجَهَيْنِ :  
الْأَوَّلُ : تَصْغِيرُهُمَا نَحْوُ : أُجَيِّمَالُ وَأُكَيِّعُ .  
وَالثَّانِي : جَمْعُهُمَا نَحْوُ : أَكْلُبُ وَأَكَالِبُ ، وَإِعْرَابُ وَأَعَارِبُ .  
وَصَرَّحَ الرَّخْشَرِيُّ فِي « مُفَصَّلِهِ » <sup>(١)</sup> بِأَنَّ ذَلِكَ قِيَاسٌ ، وَهَذَا مَمْتَنَعَانِ  
فِي الْأَوَّلِ . وَهَذَا جَوَابُ أَبِي عَلِيٍّ فِي « الْمَسَائِلِ الشِّيرَازِيَّةِ » <sup>(٢)</sup> فَاعْرِفْهُ .  
وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ <sup>(٣)</sup> : لَا يَنْصَرَفُ لِلْعَلَمِيَّةِ وَشَبِّهِ  
الْأَعْجَمِيِّ . وَقَالَ غَيْرُهُ : لَهَا وَلِمَرَاعَةِ أَصْلِهِ .

وَمَتَى دَخَلَتْهُ التَّاءُ انْصَرَفَ نَحْوُ : مَلَائِكَةٌ ؛ لِأَنَّهُ عَلَى وَزَانٍ : حَمَارٌ / [ب/٥]  
حَزَائِيَّةٍ (وَهُوَ الْغَلِيظُ) ، وَزَلَّايَّةٍ . قَالَتْ امْرَأَةٌ <sup>(٤)</sup> :

إِنَّ حِرِّيَّ حَزَوْرٌ حَزَائِيَّةٍ  
كَالْقَدَحِ الْمَكْبُوبِ تَحْتَ الرَّايَّةِ <sup>(٥)</sup>

- 
- (١) المفصل ص : ١٨٤ .  
(٢) لم أقف عليه فيما اطلعت من مسائل الشيرازيات المطبوعة .  
(٣) الإيضاح ص : ٣١٢ . قال : « ولو سميت بمساجد رجالاً لم تصرفه لأنه شابه الأعجمي المعرفة حيث لم يكن له في الآحاد نظير » .  
(٤) الأبيات لامرأة من العرب في العين ١٦٥/٣ (حزب) ، والتهذيب ٢١٧/٤ ، ٢٢٠/٥ ، واللسان والتاج (حزب، حزبل ... ) دون نسبة . في الصحاح : الحَزَوْرُ : الغلام إذا اشتد وقوي ، وفي المحكم ٤٨٩/١ هو الذي انتهى إدراكه ، وأنشد الأبيات . وحزابية : يقال : رجلٌ حزابٌ وحزابية إذا كان غليظاً إلى القصر .  
(٥) في (ص) انتقل الحديث بعد البيت الثاني إلى قول الشاعر :

إِذَا عَلَوْتُ فَوْقَهُ نَبَا بِيَّهْ

بَاطِنُهُ أَحْلَى مِنَ الزَّلَابِيَّهْ

وَأَمَّا الْعُجْمَةُ فَمَعْنَاهَا أَلَّا تَكُونَ الْكَلِمَةُ عَرَبِيَّةً. وَيُعرف ذلك بثلاثة أوجه :

الأولُ : كونُ الاسمِ على وَزَانٍ معدومٍ في العَرَبِيَّةِ نحو: فيثاغورس،

وَأرسطاطاليس .

والثاني : أنْ تَجْتَمِعَ فيه حروفٌ لا تجتمع فيها نحو : ثكج وقلجج<sup>(١)</sup>.

والثالث : التَّنْقُلُ .

وهي على ضَرَبَيْنِ : جِنْسِيَّةٌ وَعِلْمِيَّةٌ . فالجِنْسِيَّةُ لا تُعْتَبَرُ لِأَنَّ الْعَرَبَ

صَرَّفَتْهَا تَصْرِيفَ كَلَامِهَا مِنْ دَخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهَا ، وإِضافَتِهَا ،

وتَغْيِيرِهَا؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَصْلَ إِبْرِيْسَمَ أَوْرِيشَمَ، وَنِيروزَ نَوروزَ ، وَلِجَامَ لِكَامَ،

وَمِنْ طَرِيقِهِ جَوْرَبَ ، وَأَصْلُهُ كَوْرِبَايَ أَي : قَبْرِ الرَّجُلِ .

فَإِذَا سَمَّيْتَ بِذَلِكَ مُؤَنَّثًا لَمْ يَنْصَرَفْ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ لَا لِلْعَجَمِيَّةِ ،

وَإِنْ سَمَّيْتَ بِهِ مَذَكَّرًا نَظَرْتَ فَإِنْ كَانَ عَلَى وَزْنٍ يُمْنَعُ عَلَيْهِ نَظِيرُهُ الْعَرَبِيُّ

مِنَ الصَّرْفِ لَمْ يَنْصَرَفْ، وَإِلَّا انْصَرَفَ. فَالْأَوَّلُ تَرْجِسٌ لِأَنَّ نَظِيرَهُ يَضْرِبُ،

وَالثَّانِي لِجَامٍ لِأَنَّ نَظِيرَهُ كِتَابٌ .

---

فَكَلاَّ وَرَبِّي لَا تُعْوِدِي لِمِثْلِهِ عَشِيَّةً لَاقَتْهُ الْمَيِّتَةُ بِالرَّدْمِ

وهو آت بعد عشر صفحات تقريباً ، ولا أدري كيف دخل هذا الفاصل هنا ومقداره ثلاثة

أرباع الصفحة من المخطوطة .

(١) في (ص) : قيلج .

والعلمية إن كان الاسم ثلاثياً مؤنثاً لم ينصرف ساكن الوسط كان أو متحركاً ؛ لِمَا تقدّم ، وإن كان مذكراً كذلك فبعكسه ، خلافاً لابن الحاجب<sup>(١)</sup> في المتحرك الوسط ، فإنه لا يصرفه ؛ لكونه للحركة بمنزلة الزائد على الثلاثة كإبراهيم ، وهذا لا ينصرف إجماعاً مذكراً ومؤنثاً . ويلزمه أن يُجيزَ ترخيم عمر ، وهو لا يُجيزُهُ .

#### وأما الوزن :

فالذي يُمنعُ منه قسمان : أحدهما : المختص ، وهو أن يُنقلَ الفعلُ الذي وزنه لا تشاركه فيه الأسماءُ فيسمى به نحو : يَشْكُرُ ، وتَغْلِبُ ، ووزنُهُما يَفْعَلُ وتَفْعِلُ ، وهذان المثالان لا يكونان إلا في الأسماء .

والآخر : الغالبُ وهو أن يكونَ الاسمُ على وزنٍ يَغْلِبُ وجُودُهُ في الأفعالِ وتَشْرِكُهُ فيه الأسماءُ ، وذلك نحو : يَرْمَعُ<sup>(٢)</sup> ، ومثاله يَفْعَلُ ، وهذا في الأفعالِ أكثرُ منه في الأسماء . وقولُ ابنِ الحاجب<sup>(٣)</sup> : إِنَّهُ يُوْدِّي إلى جهالةٍ **ضعيف**<sup>(٤)</sup> ؛ لأنَّ نَقْلَ أئمةِ اللغةِ يُقْبَلُ ولا يُرَدُّ ، وإذا نَقَلُوا عَدَمَ البناءِ

(١) انظر الكافية ص : ٦٤ ، وشرحها له ٢٨٢/١ .

(٢) البرمَع : حجارة بيض رقائق تلمع . الصحاح (رمع) .

(٣) قال في شرح الكافية له ٣١١/١ : « قوله : أو يكون في أوله زيادة كزيادته . هذا أولى من قول النحويين : (أو يكون غالباً في الفعل) ، فإنه غير مستقيم لوجهين : أحدهما : أنه ردُّ إلى جهالة ؛ إذ لا تعرف كثرته على الاسم إلا بعد الإحاطة بما وقع منه في الأسماء والأفعال ، والثاني : أنه باطل بأفعل ... » .

(٤) في (ت) : فعلتُ .



كما قالوا : ليس في الكلام فَعْلُل<sup>(١)</sup>، ولا في الصَّحِيح فَيَعْل بكَسْرِ العين<sup>(٢)</sup>،  
 وَقَبْلَ ذَلِكَ، فَكَذَلِكَ يُقْبَلُ فِي ادِّعَاءِ الْكَثْرَةِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ مَعَ الْإِنْصِرَافِ<sup>(٣)</sup>.  
 وَلَوْ سَمَّيْتَ بِضَرْبٍ أَوْ ظَرْفٍ أَوْ عَلِمَ أَوْ دَحْرَجَ لَا نَصْرَفَ ذَلِكَ أَجْمَعُ؛  
 لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُمَا ، وَعَيْسَى بْنُ عُمَرَ لَا يَصْرَفُهُ<sup>(٤)</sup>، وَيُمْسِكُ بِقَوْلِ سُحَيْمِ بْنِ  
 وَثِيلِ الرِّيَّاحِيِّ<sup>(٥)</sup>:

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الشَّيَا      مَتَى أَضَعَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

والجوابُ من وجهين :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ « جَلَا » وَصْفًا لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ أَي : ابْنُ  
 رَجُلٍ جَلَا/ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٦)</sup>: ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَصْرَتُ الظَّرْفِ ﴾ أَي : حُورٌ قَاصِرَاتُ  
 الظَّرْفِ . [١/٦]

وَالْآخَرُ : أَنَّهُ سُمِّيَ بِهِ وَفِيهِ ضَمِيرٌ فَحُكِيَ ، كَقَوْلِهِ<sup>(٧)</sup>:

عَارِي الْأَشَاجِعِ مِنْ تَقْيِيفِ أَصْلِهِ      عَبْدٌ وَيَزْعُمُ أَنَّهُ مِنْ يَقْدُمِ

(١) انظر الكتاب ١٩٦/٣ ، والخصائص ١٩٤/٣ . ويمكن ضبطها بفَعْلَل . انظر الكتاب ٤٢٤/٤ .

(٢) انظر شرح الأشموني ١٨٣/٣ .

(٣) في (ت) و(ح) الانصاف .

(٤) انظر الكتاب ٢٠٦/٣ - ٢٠٧ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص : ٢٧ ، والإيضاح في شرح  
 المفصل ١٣٠/١ .

(٥) انظر الكتاب ٢٠٧/٣ ، وشرح أبياته (تحصيل عين الذهب) : ٤٥٢ . والشاهد في الأصمعيات  
 ص : ١٧ ، ومجالس ثعلب : ١٧٦ ، وأمالي ابن الحاجب ٤٥٦/١ ، وشرح الكافية ١٨٢/١/١ ،  
 والمقاصد الشافية ٦٤٨/٥ ، والخزانة ٢٥٥/١ ، وفيها مزيد تخريج للبيت وأقوال العلماء فيه .

(٦) سورة الصافات ، من الآية (٤٨) .

(٧) هو حسان بن ثابت والبيت في ديوانه ص : ٤٣٨ . وانظر معاهد التنصيص ٢١٢/١ .

## وأما التركيبُ :

فحقيقته أنه ضمُّ اسم إلى اسم على غير جهة الإضافة والإسناد . وهو

ضربان :

**الأوّل :** أن يُبنى الشَّطْرُ الأوّلُ نحو: بَعْلَبِكَ وَحَضْرَمَوْتَ، فلا يُصرفُ للتَّعْرِيفِ والتركيب ، تقول : هذا بَعْلَبِكَ، ورأيتُ بَعْلَبِكَ، ومررتُ بِبَعْلَبِكَ ، فإنَّ نَكْرَتَ صَرَفْتُهُ .

**والثَّاني :** أن يُبنى الشَّطْران ، وهو قسمان :

**أحدهما :** الأعدادُ وهو من أحدَ عَشَرَ إلى تسعةَ عَشَرَ عدا اثنيَ عَشَرَ ، فإنه مُعَرَّبٌ خلافاً لابنِ دُرُسْتَوِيهِ<sup>(١)</sup> .

**والآخرُ :** ألفاظٌ جاءت فضلةً إمّا حالاً وإمّا ظرفاً ، كقوله : « هو جاري بيتَ بيتَ »<sup>(٢)</sup> ، أي : ملاصقاً . ومنعَ أبو سعيد<sup>(٣)</sup> من تقديمه ؛ لأنَّ عاملةً جاري ، وليس بجارٍ على الفعل . فإن قلتَ : مجاوري جازَ التَّقْدِيمُ ؛ لأنه جَارٍ على مجاورٍ .

و « هو يأتينا صباحَ مساءً »<sup>(٤)</sup> . قال الشَّاعِرُ<sup>(٥)</sup> :

- 
- (١) ذهب ابن درستويه ومعه ابن كيسان إلى أنه مبني كثلاثة من ثلاثة عشر ، وعشر مبني لقيامه مقام النون . المساعد ٨٠/٢ ، وارتشاف الضرب ٧٥٩/٢ .  
(٢) انظر الكتاب ١١٨/٢ ، ٣٠٢/٣ ، والمقتضب ٢٩/٤ .  
(٣) شرح الكتاب ٢٠٨/١ .  
(٤) انظر الكتاب ٣٠٢/٣ .  
(٥) هو كعب بن زهير والبيت في ديوانه ص : ٢٠١ ، وروايته :

وَمَنْ لَمْ يَصْرِفِ الْوَاشِيْنَ عَنْهُ صَبَّاحَ مَسَاءٍ يُضْنُوهُ خَبَالًا  
وَأَمَّا المعرفة فالمرادُ بها العلميةُ دون باقي ضروبها ، وعلتهُ أنَّ تعريفَ  
الإضمار والإشارة يُبنى معهما الاسمُ ، وغيرُ المنصرف مُعَرَّبٌ ، وتعريفُ  
الألف واللام والإضافة يُرَجَّحان جانبَ الاسمِيةِ ؛ لأنَّهُما من خصائصها ،  
فَتَعَيَّنَتِ الْعِلْمِيَّةُ .

وهنا تنبيهان :

الأوَّلُ : أنَّ السَّيِّدَ ابْنَ الشَّجَرِيِّ وابنَ يَعِيشَ<sup>(١)</sup> ذهبَا إلى أنَّ « أَجْمَعَ » لا  
ينصرفُ للوزن وتعريفُ الإضافة المقدَّرة ، والظَّاهِرُ أنه علمٌ للتوكيد ، والعَلَمُ  
كما يكونُ للأشخاص يكونُ للمعاني ، والأوَّلُ أكثرُ .

والثَّانِي : أنَّ الْعِلْمِيَّةَ سببٌ قوِيٌّ ، أَلَا تَرَى أنَّ أَذْرِيحَانَ فِيهِ خَمْسَةُ  
أسباب : التَّركِيبُ وَالْعِلْمِيَّةُ وَالْأَلْفُ وَالثُّنُونُ وَالْعُجْمَةُ وَالتَّائِيثُ ، فإذا نُكِّرَ  
انصرفَ وإنْ بَقِيَ فِيهِ أَرْبَعَةٌ ، وعلتهُ أنَّ لِلْعِلْمِيَّةِ فَضْلًا عَلَى غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّ  
كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْإِنْسَانِيِّ وَالْبِلَادِ وَكَثِيرًا مِنَ الْحَيَوَانِ الْمُتَّخِذِ الْمَأْلُوفِ كَالْإِبِلِ  
وَالْخَيْلِ وَالْغَنَمِ وَالْكَلابِ وَالْحَمِيرِ لَا يَخْلُو مِنْ عِلْمٍ يُوضَعُ عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ مِنْ  
ضُرُورَتِهِ غَيْرُهُ كَالْتَّائِيثِ وَالْأَلْفِ وَالنُّونِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَلَمَّا كَانَ لَهُ فَضْلٌ

---

= وَمَنْ لَمْ يَفْعَلِ الْوَاشِيْنَ عَنْهُ صَبَّاحَ مَسَاءٍ يَبْعُوهُ الْخَبَالُ  
وهو في شرح الكتاب للسيرافي ١٣٢/٤ (مخطوط) .  
(١) لم أقف على رأيهما .

على غيره أحلَّ فقدُهُ بمنع الصَّرْف .

وينقسم<sup>(١)</sup> أيضاً إلى مُفْرَدٍ ومثْنَى ومجموع جمع السَّلامة .  
فالأولُ قد دُكِرَ .

والثاني يكونُ بالألف والنون في الرَّفع كقولك : قام الزَّيدانِ ، والياء  
والنُّون في الجرِّ والتَّصْب كقولك : مرَّرتُ بالزَّيدينِ ، ورأيتُ الزَّيدينِ .

وهنا سؤالان :

الأول : ما حرفُ إعرابه ؟

والجوابُ : أنه الألفُ والياءُ ، وهو مذهبُ سيبويه<sup>(٢)</sup> ، واختيارُ  
المتأخِّرين<sup>(٣)</sup> . ويدلُّ عليه أنَّ الإجماعَ منعقدٌ على حَذْفِ حَرْفِ الإعرابِ  
في التَّرخيمِ، وإذا رَحِّمْتَ « زيدان » بعد / التَّسمية حَذَفْتَ الألفَ والنُّونَ،  
والنُّونُ ليست حرفَ إعرابٍ لحذفِها في الإضافة ، وأنها مع صحَّتِها لم يَجْرُ

[٦/ب]

---

(١) أي الاسم المعرب .

(٢) الكتاب ١٧/١ - ١٨ . وانظر المقتضب ١٥١/٢ ، والإيضاح في علل النحو : ١٣٠ ، وعلل

النحو للوراق : ١٦٥ - ١٦٦ ، وشرح اللمع للثمانيني ص : ١٤٠ .

أما الزجاج فذهب إلى أن المثني والجمع مبنيان ، قال الرضي : « ومذهب الزجاج أن المثني  
والمجموع مبنيان لتضمنهما معنى واو العطف كخمسة عشر ، وليس الاختلاف فيهما إعراباً  
عنده ، بل كل واحد صيغة مستأنفة » . شرح الكافية ٦٣٨/١ (القسم الثاني) ، وانظر التصريح  
٢٢٩/١ .

(٣) انظر الإنصاف ص : ٢٥ [المسألة الثالثة] ، وأسرار العربية ص : ٦٧ ، والتذيل ٢٣٦/١ ،  
وارتشاف الضرب ٥٦٨/٢ .

عليها الإعراب، فتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَا قَبْلَهَا ، وهذا أقوى ما يُسْتَدَلُّ له.  
فإن قيل : فكيف وَقَعَتْ قبله التَّاءُ في ضاربتان ؟  
أجبتُ : بأنَّ الألفَ لَمَّا جَرَتْ في الدَّلالة على الإعراب مَجْرَى  
الحركة اسْتُجِيزَ ذلك .

فإن قيل : لو كانت كذلك لم تتغير قياساً على ألف فتى ؟  
أجبتُ : أَلِفُ فَتَى يُعْنِي عن تَغْيِيرِهَا تَغْيِيرُ التَّوابع ، ولو سَلِمَتْ أَلِفُ  
الْمُنْتَى وتابعه مثنى مثله لم يُتَبَيَّنْ حاله . واستضعفه الشَّلوبيني<sup>(١)</sup> .  
والثاني : ما هذه التُّونُ ؟

والجواب : فيها تفصيلٌ ذَكَرَهُ ابْنُ حَنِّي<sup>(٢)</sup> والزَّعْفَرَانِيُّ ، وهو أَنَّهَا  
تَارَةٌ تَكُونُ بَدَلًا من الحركة والتَّنوين ، كقولك : زَيْدٌ وزَيْدَان ، وتَارَةٌ  
تَكُونُ بَدَلًا من الحَرَكة لا غَيْرُ ، كقولك : الرَّجُلُ والرَّجُلَان ، وأحمدُ  
وأحمدان ، ويا زَيْدَان ، وتَارَةٌ تَكُونُ بَدَلًا من التَّنوين لا غَيْرُ وذلك في  
الإضافة كقولك : قَامَ غُلَامًا زَيْدٌ ؛ أَلَا تراها حُذِفَتْ كَحَذْفِ التَّنوين .

---

(١) عمر بن محمد بن عمر الأزدي الإشبيلي ويعرف بالشلوين والشلوبيني . أحد أعلام النحو في  
الأندلس، أخذ عن ابن ملكون وابن مضاء وغيرهما، وعنه أخذ ابن أبي الربيع وابن الضائع  
وغيرهما، من تصانيفه: التوطئة وشرح الجزولية وحواشي المفصل وغيرها، توفي سنة ٦٤٥ هـ .  
أخباره في: إنباه الرواة ٣٣٢/٢، ووفيات الأعيان ٤٥١/٣، وسير أعلام النبلاء ٢٣/٢٠٧ .  
وانظر كلامه في شرح الجزولية ٤٠١/١ .

(٢) قال ابن حني في اللمع ص : ٦١ : « ودخلت النون عوضاً مما منع الاسم الواحد من الحركة  
والتنوين اللذين كانا في الواحد » .

### وهنا تنبيه :

وهو أنها في « هذان » و« اللذان » عوضٌ من المحذوف ، وهو الياءُ من « الذي » والألفُ من « هذا » .

والمقصورُ الثلاثيُّ المعلومُ أصلُهُ يُرَدُّ إلى أصله ، كقولك في عصاً : عَصَوَان ، وفي رَحًا : رَحَيَان ، والجهولُ إنْ أُمِيلَ فبالياء ، كما لو سُمِّيَ بَمَتَّى ، وإنْ لَزِمَهُ التَّفخِيمُ فبالواو كإِذَا ، وما زَادَ [على ثلاثة]<sup>(١)</sup> فبالياء ، كقولك : مَعَزَيَان ومُسْتَرَشِيَان .

والمنقوصُ لا تتغيَّرُ ياءُهُ مطلقاً ، كقولك : قاضِيَان ومُسْتَرَشِيَان .

### والثالث<sup>(٢)</sup> : إمَّا أَنْ يَكُونَ فِي اسْمِ جَامِدٍ صَحِيحٍ أَوْ صَفَةٍ .

فالأوَّلُ له شُرُوطٌ وهو أَنْ يَكُونَ عِلْمًا لِمَذْكُورٍ يَعْقِلُ خَالِيًا مِنَ النَّاءِ .

ف« عِلْمٌ » احتِزَّازٌ مِنْ رَجُلٍ ، ولـ« مَذْكُورٌ » احتِزَّازٌ مِنْ هِنْدٍ ، و« يَعْقِلُ »

احتِزَّازٌ مِنْ أَعْوَجٍ وَلَاحِقٍ ، فَإِنْهُمَا عِلْمَانِ عَلَى فَحْلَيْنِ مِنَ الْخَيْلِ<sup>(٣)</sup> .

و« خَالِيًا » احتِزَّازٌ مِنْ حَمْرَةٍ . وَأَجَازُهُ الْكُوفِيُّونَ . وَقَدْ ذَكَرْتُ ذَلِكَ

فِي « شَرْحِ الْفُصُولِ »<sup>(٤)</sup> .

(١) زيادة يستقيم بها السياق ، وقد نص المؤلف على هذه العبارة في الحصول .

(٢) وهو (الجمع) في التقسيم الذي أشار إليه قبل صفتين .

(٣) انظر أسماء خيل العرب وأنسابها للغندجاني ص : ٣٥ ، ٣٧ ، ٢١٧ .

(٤) الحصول لوحة (٤٣) قال : « وأجاز الكوفيون طَلْحُونَ ، وَطَلْحَيْنَ ، ووافقهم ابن كيسان ، إلا أنه

يفتح اللام ، وحجتهم أنهم يحذفون الناء ثم يعد ذلك يجمعونه » .

والثاني<sup>(١)</sup> شَرَطُهُ أَنْ يَكُونَ وصفاً لذلك ، وألاً يَكُونَ فَعْلَان فَعْلَى ،  
ولا أَفْعَلَ فَعْلَاءً<sup>(٢)</sup> ، فلا يجوزُ عطشَانُونَ ولا عَطَشِيَّات ، ولا أَحْمَرُونَ ولا  
حَمْرَآوَات ؛ للفرق بين فَعْلَان وله فَعْلَى ، وبينه وليس له ذلك ، كقولك :  
نَدْمَان ، وبين أَفْعَلَ مؤنثه فَعْلَاء ، وبين أَفْعَلَ الذي للتفضيل ومؤنثه فَعْلَى .  
والمعتلُّ إن كان مقصوراً نحو موسى ، حُذِفَتْ أَلِفُهُ لالتقاء الساكنين ،  
وَبَقِيَتِ الفتحَةُ تَدُلُّ عليها فتقول : مُوسَوْنَ ومُوسَيْن .  
وأجاز الكوفي ضَمَّ ما قبل الواو ، وكَسَرَ ما قبل الياء . وقد ذكرته  
في « مسائل الخلاف »<sup>(٣)</sup> .

وإن كان منقوصاً قُلْتُ : قَاضُونَ في الرَّفْع ، وأصله قَاضِيُونَ ، فَنُقِلَتْ  
ضَمَّةُ الياء إلى الضَّادِ اسْتِثْقَالاً لها عليها ، وحُذِفَتْ الياءُ لالتقاء / الساكنين . [٧/أ]  
وقَاضِيَيْن في الجرِّ والنَّصْب ، وأصله قَاضِيَيْن ، فحُذِفَتْ الكسرةُ اسْتِثْقَالاً ،  
وفُعِلَ ما ذَكَرْنَا .

### والثاني من قِسْمِي المَعْرَبِ وهو الفعلُ المضارعُ .

- 
- (١) أي جمع الصفة .  
(٢) هنا حدث خطأ في ترتيب صفحات النسخة (ت) ، حيث نهاية الصفحة (١١/أ) هنا ،  
وتكملتها في (١٢/ب) ، وهكذا حصل في أغلب اللوحات العشر القادمة .  
(٣) قال المصنف في المحصول (لوحه ١٩) : « وأجاز الكوفيون ضَمَّ ما قبل الواو ، وكَسَرَ ما قبل  
الياء هنا ، فقالوا: موسُون ، وموسيين . وأراه فاسداً ؛ لأنه يفضي إلى اللبس ، ألا ترى أنك إذا  
قلت في جمع مصطفى المقصور : مصطفُون بضم الفاء التيسر بجمع مُصْطَفٍ ، الذي هو اسم  
الفاعل من اصطفى ؛ إذ جمعه : مصطفُون ، فاعرفه » .

وأصلُ الفعل البناءُ ؛ لعدم مقتضي الإعراب فيه ، لكن أُعربَ هذا النوعُ لشبهه بالاسم .

**فإن قلت :** ومن أي وجهٍ حصلَ ذلك ؟

**أجبت :** قال العبدِيُّ<sup>(١)</sup> : حصلَ من وجهين : الأوَّلُ لفظيُّ ، وهو أنَّ « يَضْرِبُ » على وزن ضارب . والثَّاني معنويُّ ، وهو أنه مُبَهَّمٌ يتخصَّصُ ، كما أنَّ ضارباً كذلك .

**ويُشكِّلُ ذلك** بأنَّ الماضيَ يتخصَّصُ أيضاً ؛ ألا ترى أنَّك إذا قلتَ : أَكْرَمَ ، فهو مبهمٌ بين القريب من الحال والبعيد منه . فإذا أدخلتَ عليه « قد » تعيَّنَ للقريب ، وأَكْرَمَ مُوازناً لقولك : مُكْرَمٌ .

**والجواب :** أنه ليس مُوازناً له في التَّحقيق ؛ ألا ترى أنَّ أصلَ مُكْرَمٍ مُؤَكْرَمٌ كَمُدْحَرَجٍ ، وأيضاً فالمضارعُ مُوازنٌ لاسم الفاعل مُطلقاً لفظاً أو تقديرًا ، وليس الماضي كذلك ؛ لأنه لا يُوازنُهُ في الثَّلَاثي بل في الزَّائِد عليه لفظاً فقط .

---

(١) هو أحمد بن بكر بن أحمد بن بقة ، أبو طالب العبدِي ، أحد الأئمة النحويين المتقدمين ، قرأ على السيرافي والرماني والفارسي وغيرهم . له شرح الإيضاح ، وشرح كتاب الجرمي وغيرها . قال القفطي : عاش إلى قريب سنة عشرين وأربعمائة . انظر أخباره في معجم الأدباء ٢/٢٢٦ ، وإنباه الرواة ٢/٣٨٦ ، والوافي بالوفيات ٥/٨١٠ ، وبغية الوعاة ١/٢٩٨ . قلتُ : وقد نقل ابن إياز عنه كثيراً في كتبه ، وذكر له كتاب البرهان ، فلعلة هو شرح الإيضاح أو شرح كتاب الجرمي . وانظر أوجه مشابهة المضارع للاسم في شرح اللمع للثمانيني ص : ٤٩١ .



وقال الجزولي<sup>(١)</sup>: وضارعه أيضاً في دُحُول لام الابتداء عليه كقولك: **إِنَّ زَيْدًا لَيَضْرِبُ**، كما تقول: **إِنَّ زَيْدًا لَضَارِبٌ**، وامتنع: **إِنَّ زَيْدًا لَضَرَبَ**، فإن جاء ذلك حُمِلَ على أنها لام قَسَمٍ و«قد» مُقَدَّرَةٌ<sup>(٢)</sup>. وزَيَّفَهُ بعضهم بأنَّ اللام صحَّ دخولها عليه بعد استقرار المشابهة، ولا يجعل ذلك وجهاً فيها<sup>(٣)</sup>.

وقال ابنُ الدَّهَّان في «العُرَّة»<sup>(٤)</sup>: والمضارعُ يَلْحَقُهُ الواوُ والتَّوْنُ والياءُ والتَّوْنُ نحو: يَضْرِبُونَ وتَضْرِبِينَ، كما تقول: ضاربون وضاربتين. بخلاف الماضي.

**فإن كان صحيحاً ضُمَّ آخره في الرِّفْعِ وفُتِحَ في النَّصْبِ**، وسَكَنَ في الجزم، وإن كان معتللاً بالألف نحو: يخشى قَدَّرْتُ فيه الضَّمَّةَ في الرِّفْعِ، والفتحة في النَّصْبِ لتعذر تحريكها<sup>(٥)</sup>، وحُذِفَتْ في الجزم؛ لأنَّ الجازم لا بدَّ له من تغيير، فلمَّا لم يكن في آخره حركةٌ وحُرِفَ العِلَّةُ جارٍ مَجْرَى الحركات حُذِفَ كحذفِها.

(١) المقدمة الجزولية: ٨. قلتُ: وهذا ما أشار إليه سيبويه رحمه الله في قوله: «وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: إن عبد الله ليفعل، فيوافق قولك: لفاعل... وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ولا تلحق فَعَلَ» الكتاب ١٤/١.

(٢) قال ابن يعيش عن لام الابتداء: «ولا يجوز دخولها على الماضي لبعدها بين وبين الاسم فلا يقال: إن زيدا لقام». شرح المفصل ٦/٧.

(٣) قال الثماني: «وهذا الوجه مطعون فيه؛ لأن لام الابتداء إذا دخلت آذنت بشبهه بالاسم، ولم يعلم من أي وجه أشبهته». شرح اللمع ص: ٤٩١.

(٤) الغرة في شرح اللمع ٥/١ (مخطوط).

(٥) في (ت): لتقدم حركتها.

وإن كان بالواو أو بالياء نحو : يَعْزُو وَيَرْمِي ، سَكَّنَا فِي الرَّفْعِ لِثَقَلِ الضَّمَّةِ  
عليهما وَقُدِّرَتْ ، وَفُتِحَا فِي النَّصْبِ لِحَفْتِهَا عليهما ، وَحُذِفَا فِي الْجَزْمِ أَيْضاً .

وهنا تنبيهان :

الأوَّلُ : أَنَّ بَعْضَهُمْ يُسَكِّنُهُمَا فِي النَّصْبِ ، كَقَوْلِهِ<sup>(١)</sup> :  
وَمَا لِي أُمُّ غَيْرُهَا إِنْ تَرَكْتُهَا      أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبٍ  
وقال آخر<sup>(٢)</sup> :

فَأَكَيْتُ لَا أَرْتِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ      وَلَا مِنْ حَفَا حَتَّى ثَلَاثِي مُحَمَّداً  
والأصلُ : حَتَّى ثَلَاثِي بَفَتْحِ الْيَاءِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ : ثَلَاثَيْنِ ،  
فَحَدَفَ الثُّنُونَ ، وَفِيهِ عَلَى / هَذَا انْتِقَالٌ مِنَ الْعِيَةِ إِلَى الْخِطَابِ ، وَيُسَمِّيهِ  
أَرْبَابُ الْبَلَاغَةِ التَّلْوِينَ ، وَمُسَوِّغٌ ذَلِكَ حَمْلُ النَّصْبِ عَلَى الرَّفْعِ وَالْجَرِّ . [٧/ب]

(١) هو عامر بن الطفيل . انظر ديوانه برواية ابن الأنباري ص : ٢٨ . وصدر البيت كما هو في  
الديوان وكتب اللغة : (فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وَرَائِهِ) ، أما الصدر المذكور فهو صدر بيت للمتلهم  
والبيت في ديوانه : ٣٠ وتماهه :

وَمَا لِي أُمُّ غَيْرُهَا إِنْ تَرَكْتُهَا      أَبِي اللَّهِ إِلَّا أَنْ أَكُونَ لَهَا ابْنَمَا  
وانظر الشاهد في الخصائص ٣/٥٢٢ ، والمختضب ١/١٢٧ ، وتوجيه اللمع ص : ٦٤ ، وضرائر الشعر  
ص : ٩٠ ، والخزانة ٣/٥٢٧ ، وشرح شواهد شرح الشافية ص : ٤٠٤ . وجاء الشاهد في (ح) :

وَمَا لِي أُمُّ غَيْرُهَا إِنْ تَرَكْتُهَا      أَبِي اللَّهِ إِلَّا أَنْ أَكُونَ لَهَا ابْنَمَا  
فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وَرَائِهِ      أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبٍ  
وأشير في هامشها إلى أن البيت في الأصل وما لي أم غيرها ... كما جاء في المتن .  
(٢) هو الأعشى والبيت في ديوانه : ١٨٥ . وروايته : « حتى تزور » ، وهو من قصيدة في مدح النبي ﷺ  
مطلعها :

أَلَمْ تَعْتَبِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا      وَعَادَكَ مَا عَادَ السَّلِيمَ الْمَسْهَدَا  
وَمَا ذَاكَ مِنْ عِشْقِ النِّسَاءِ وَإِنَّمَا      تَنَاسَيْتَ قَبْلَ الْيَوْمِ خَلَّةَ مَهْدَدَا

وأرى أنَّ ذلك في الاسم كقوله<sup>(١)</sup>:

فَتَى لَوْ يُبَارِي الشَّمْسُ أَلْقَتْ حِمَارَهَا      أَوْ الْقَمَرُ السَّارِي لَأَلْقَى الْمَقَالِدَا  
أَحْسَنُ مِنْهُ فِي الْفَعْلِ ؛ لِحَمْلِهِ هُنَا عَلَى حَالَتَيْنِ الرَّفْعَ وَالْجَرَ ، وَهَذَا  
عَلَى حَالَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ الرَّفْعُ<sup>(٢)</sup> . وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي « الْخِلَافِ » غَيْرَ هَذَا .  
وَالثَّانِي : أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يُثَبِّتُ حُرُوفَ الْعِلَّةِ فِي الْجَزْمِ ، كَقَوْلِهِ<sup>(٣)</sup> :  
أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي      بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ  
وَكَقَوْلِهِ<sup>(٤)</sup> :

هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا      مِنْ هَجَوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ

---

(١) هو الأعشى والبيت في ديوانه ص : ١١٥ . وفي (ص) : أَلْقَتْ قَنَاعَهَا .

(٢) عبارة : « وهي الرفع » ساقطة من (ص) .

(٣) الكتاب ٣/٣١٤ ، هو صدر بيت لجرير في ديوانه : ١٤٠/١ ، وتماه :

فَيَوْمًا يُؤَافِيَنِي الْهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍّ      وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غُولًا تَعْوَلُ

وفي شرح الديوان : « غير ما صبا » ، وتعرض لذكر رواية سيبويه . وانظر : النوادر : ٥٢٤ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي : ٦٦ ، والخصائص ٣/١٥٩ ، والمنصف ٢/٨٠ ، ١١٤ ، والضرائر لابن عصفور : ٤٢ . والتَّعْوَلُ : التَّلَوُّ والتَّقَلُّ .

(٤) هو أبو عمرو بن العلاء يخاطب الفرزدق الذي جاءه معتذراً من أجل هجو بلغه عنه على ما ذكره ياقوت في معجم الأدباء ١١/١٥٨ . وبيته هذا سيار في كتب العربية . انظره في معاني القرآن للفراء ١/١٦٢ ، ٢/١٨٨ ، وكتاب الشعر للفارسي ١/٢٠٤ ، والمنصف ٢/١١٥ ، وشرح اللمع للثماني ص : ٥٠٨ ، وأمالى ابن الشجري ١/١٢٨ ، وشرح المفصل ١٠/١٠٤ ، وشرح الملوكي ص : ٢٧١ ، وضرائر الشعر ص : ٤٥ ، والممتع ٢/٥٣٧ ، وشرح شواهد شروح الشافعية ص : ٤٠٦ .

وكقوله<sup>(١)</sup>:

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِ

وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلُقِ

واعلم أنّ هذا في الواو والياء أحسن منه في الألف ؛ لأنّ تحريكهما ليس متعذراً كتعذره في الألف<sup>(٢)</sup>، فهما قريبان من الصحيح ، ثمّ هو في الواو أحسن منه في الياء ؛ لقرب الياء من الألف ، ولهذا كثر انقلاب الياء الساكنة ألفاً ، وقُلّ ذلك في الواو الساكنة. نصّ عليه أبو الفتح في « المنصف »<sup>(٣)</sup>، وله ترجّح قول الخليل<sup>(٤)</sup> في « حاحيتُ » وشبهه على قول أبي عثمان المازني<sup>(٥)</sup>. وهذا التفضيل إنّما يتّجه على قول مَنْ قالَ : حُذفت الحركة المقدّرة للجزم<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) هو رؤية . والبيتان في ديوانه ص : ١٧٩ . وهما في المسائل الحليّات ص : ٨٦ ، والعسكريات ص : ٢٦٤ ، والخصائص ٣٠٧/١ ، والمنصف ١١٥/٢ ، وشرح اللمع للثمانيني ص : ٥١٠ ، وأمالى ابن الشجري ١٢٩/١ ، وشرح المفصل ١٠٦/١٠ ، وضرائر الشعر ص : ٤٦ ، والمتع ٥٣٨/٢ ، وشرح شواهد شروح الشافعية ص : ٤٠٩ ، وشرح أبيات المغني ٣٥٥/٢ .
- (٢) وقد أثبت هذا بعض النحويين أي إثبات الألف مع الجازم ، ورده ابن عصفور . انظر المتع ٥٣٧/٢ - ٥٣٨ .
- (٣) انظر المنصف ١١٤/٢ - ١١٥ ، والمتع ٥٩٢/٢ .
- (٤) يرى الخليل أن الألف في (حاحيتُ) بدل من الياء ، ولو كانت من الواو لجاءت على أصلها كما جاءت ضوضيتُ وقوقيتُ . انظر المنصف ١٦٩/١ .
- (٥) أبو عثمان المازني يرى أن الألف في (حاحيتُ) منقلبة عن واو ؛ لأنه لما ينطق له بأصل لا من ياء ولا من واو ، حملها على ما نطق له بأصل كقوقيت . انظر المنصف ١٦٩/١ ، والمتع ٥٩٢/٢ .
- (٦) انظر المتع ٥٣٧/٢ .

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّامَ مَحذُوفَةٌ، وَإِنَّ الْمَوْجُودَ فِي اللَّفْظِ إِشْبَاعٌ، فَلَا فَرْقَ.  
وَفِي الْأَفْعَالِ خَمْسَةُ أَمْثَلَةٍ وَهِيَ : تَفْعَلَانِ وَيَفْعَلَانِ وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ  
وَتَفْعَلِينَ .

علامة رفعها ثبوت التُّونِ ، وعلامة جزمها ونصبها حذفها كقولك :  
هما يضربان ، ولن يضربا ، ولم يضربا .

وهنا تنبيه :

وهو أَنَّهُ قَدْ جَاءَ حَذْفُ التُّونِ فِي الرَّفْعِ . أَنشَدَ أَبُو الْفَتْحِ فِي « التَّمَامِ »<sup>(١)</sup> :  
أَيُّتُ أَسْرِي وَتَبَيْتِي تَذْلِكِي وَجَهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الدَّكِي  
وقال الآخر<sup>(٢)</sup> :

فَكَلاَّ وَرَبِّي لَا تَعُودِي لِمِثْلِهِ عَشِيَّةً لَأَقْتَهُ الْمَنِيَّةُ بِالرَّدَمِ  
وهذه (لا) نافية لا ناهية؛ ألا تراها جواباً للقسم ، فلذلك كان الفعلُ  
مرفوعاً، وأجاز أبو الفتح أن تكون ناهيةً ، وحذف التُّونَ للجزم ، وسدَّت  
الجملةُ التَّهْيِئَةُ مَسَدَّ جَوَابِ الْقَسَمِ .

فإن قيل : فكيف حُذِفَ التُّونُ تخفيفاً وهي متحرّكة ؟  
أجبت : أصلها السُّكُونُ ، وحركتها لالتقاء الساكنين ، وذلك غيرُ

(١) لم أقف عليه في التمام ، وقد أنشده في الخصائص ٣٨٨/١ ، وانظر الخزانة ٣٣٩/٨ .

(٢) هو أبو خراش الهذلي . انظر شرح أشعار الهذليين ١٢٢٧/٣ . وروايته :

كُلِّيهِ وَرَبِّي لَا تَجِئِينَ مِثْلَهُ غَدَاةً أَصَابَتْهُ الْمَنِيَّةُ بِالرَّدَمِ

مُعْتَدٌّ بِهِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمْ يُرَدَّ لَهَا الْمَحذُوفُ فِي : قُمْ اللَّيْلَ ، وَبِعِ التَّوْبَ .  
وَأَيْضًا فَلَمَّا قَامَت مَقَامَ الضَّمَّةِ حُذِفَتْ حَذْفَهَا فِي قَوْلِهِ<sup>(١)</sup> :

سِيرُوا بَنِي الْعَمِّ فَلَا هَوَازُ مَنَزِلِكُمْ      وَنَهْرُ تَيْرِي وَلَا تَعْرِفُكُمُ الْعَرَبُ  
/ وَجَاءَ إِثْبَاتُهَا فِي الْجَزْمِ كَقَوْلِهِ<sup>(٢)</sup> :

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نَعْمٍ وَأُسْرَتِهِمْ      يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُؤْفُونَ بِالْجَارِ  
وَفِي النَّصْبِ كَقَوْلِهِ<sup>(٣)</sup> :

وَنَحْنُ مَنَعْنَا الْبَحْرَ أَنْ يَشْرِبُوهُ      وَقَدْ كَانَ مِنْكُمْ مَاؤُهُ بِمَكَانٍ  
وَأَرَى أَنَّ إِثْبَاتَهَا فِي النَّصْبِ أَقْرَبَ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ حَذْفَهَا فِيهِ لَيْسَ  
بِأَصْلٍ ، بَلْ بِالْحَمْلِ عَلَى الْجَزْمِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ النَّصْبَ فِي الْأَسْمَاءِ مَحْمُولٌ  
عَلَى جَرِّهَا ، وَالْجَزْمُ هُنَا نَظِيرُهُ هُنَاكَ ، فَحُمِلَ النَّصْبُ عَلَيْهِ ، وَهَذَا بَيِّنٌ .  
وَالْمَبْنِي ضِدُّ الْمَعْرَبِ ، وَالْبِنَاءُ فِي الْأَسْمَاءِ طَائِرٌ عَلَى الْإِعْرَابِ لِإِعْلَالِ :

(١) هُوَ لَجْرِيرٍ فِي دِيَوَانِهِ ٤٤١/١ يَخَاطَبُ الْفَرَزْدَقَ ، وَهُوَ مِنْ مَقْطُوعَةٍ فِي ثَلَاثَةِ أَيْيَاتٍ ، وَقَبْلَهُ :

مَا لِلْفَرَزْدَقِ مِنْ عِزٍّ يَلُودُ بِهِ      إِلَّا بَنُو الْعَمِّ فِي أَيْدِيهِمُ الْخَشَبُ

(٢) لَمْ يَعْرِفْ قَائِلُهُ . قَالَ الْبَغْدَادِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْخَزَانَةِ ٣/٩ : « هَذَا الْبَيْتُ أَنْشَدَهُ الْأَخْفَشُ  
وَالْفَارَسِيُّ وَغَيْرُهُمَا ، وَلَمْ أَجِدْ مِنْ عَزَاهُ إِلَى قَائِلِهِ ، وَلَا مِنْ ذِكْرِ تَتَمَّتِهِ » . وَهُوَ فِي الْخَصَائِصِ  
٣٨٨/١ ، وَالْمُحْتَسَبِ ٤٢/٢ ، وَسِرِّ الصَّنَاعَةِ ٤٤٨/٢ ، وَشَرْحِ الْمَفْصَلِ ٨/٧ ، وَالضَّرَائِرِ ٣١٠ ،  
وَشَرْحِ التَّسْهِيلِ ٢٨/١ ، ٦٦/٤ ، وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ ٨٩٥/٢/٢ ، وَالتَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ ١٠٤/١ ،  
وَالْمَغْنِيِّ ص : ٣٦٥ ، وَشَرْحِ أَيْيَاتِهِ ١٣١/٥ ، وَالْمَقَاصِدِ النُّحَوِيَّةِ ٤٠٨/٣ .

(٣) هُوَ تَمِيمُ بْنُ أَبِي بَنْ مَقْبَلِ الْعَجَلَانِيِّ . دِيَوَانُهُ ص : ٢٤٣ . وَقَدْ أَنْشَدَهُ ابْنُ بَرَهَانَ فِي شَرْحِ اللَّمَعِ  
١٣٦/١ ، وَهُوَ فِي الْمَقَاصِدِ النُّحَوِيَّةِ ١٧٣/٣ ، وَالْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ ٥٤/٤ .

**الأولى :** تَضُمُّنُ الاسمِ معنى الحرف ، وحقيقة ذلك أن يُؤدِّي معناه ،  
ألا تَرَى أَنَّ « أين » تُفِيدُ الاستفهامَ كاهمزة ، نَعَمْ الاستفهامُ بها شاملٌ  
وبالهمزة مخصوصٌ ، ولذا أُنْبِتَ عنها .

**الثانية :** افتقارُهُ إلى ما يُبَيِّنُ معناه ، وهذا هو المرادُ بقولهم : أَشْبَهَ  
الحرفَ ، وَيَقَعُ في الموصولات والغايات المقطوعة ، وحيثُ وَلَدُنْ ، وما  
جرى ذلك المجرى .

**الثالثة :** وَقُوعُهُ موقعَ المبني ، وهو في النداء كقولك : يا زَيْدُ ، وفي  
أسماء الفعل كَنَزَالَ .

**والرابعة :** مشابهتُهُ ما وَقَعَ موقعَ المبني ، وذلك نحو حَدَاثٍ في اللُّغَةِ  
الحجازيةِ وفَجَارٍ وفَسَاقٍ .

**والخامسة :** إضافتُهُ إلى غير متمكِّنٍ ، وذلك كإضافة « مثل » إلى « أَنْكَمْ »  
في قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ مِثْلَ مَا أَنْكَمْ نَطْقُونَ ﴾ ، و« ما » زائدة .

وقال أبو عثمان المازني <sup>(٢)</sup> : رُكِبَتْ « مثل » و« ما » كقول الشاعر <sup>(٣)</sup> :

---

(١) سورة الذاريات ، من الآية (٨٣) .

(٢) النقل عنه في الأصول ٢٧٥/١ ، والحجة لأبي علي ٢١٨/٦ . وانظر كلام الفارسي عنه في  
البغداديات ص : ٣٣٤ .

(٣) البيت في الأصول ٢٧٥/١ ، والحجة لأبي علي ٣٥١/٤ ، ٢١٨/٦ ، والتعليق ٢٥٤/٢ ،  
والمسائل البغداديات ص : ٣٣٩ ، والمنثورة ص : ٦٩ ، وأمالى ابن الشجري ٦٠٤/٢ ، وشرح  
المفصل ١٣٥/٨ ، وهو في اللسان (حمض) عن ابن بري .

وَلَدَاعَى مِنْخَرَاهُ بِدَمٍ      مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ

وقال أبو عُمرَ الجرُمي<sup>(١)</sup>: هو منصوبٌ على الحال من « حق » .

وزَيَّفَهُ السَّيِّدُ ابْنَ الشَّجَرِي<sup>(٢)</sup> بَأَنَّهُ لَاعَامِلٌ فِيهَا عَلَى قَوْلِهِ ، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ

حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي « حَقٌّ » ، وَ« حَقٌّ » هُوَ الْعَامِلُ فِيهَا .

وَأَقُولُ : أَجَازَ أَبُو الْفَتْحِ فِي كِتَابِ « التَّمَامِ » عَمَلَ إِنَّ فِي الْحَالِ ،

فَلَعَلَّ الْجُرْمِيَّ ذَهَبَ إِلَيْهِ .

وكذلك إضافة ظَرْفِ الزَّمانِ إلى الفعل الماضي ، كقوله<sup>(٣)</sup>:

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَدَارَى مَطِيَّتِي

وإِضَافَتُهُ إِلَى الْمَضَارِعِ كقوله تَعَالَى<sup>(٤)</sup>: ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ .

فَيَمِّنُ فَتَحَ الْمَيْمِ<sup>(٥)</sup> مِنْ « يَوْمٍ » .

= قال أبو علي : وقد يجوز أن لا يقدر (مثل) مع (ما) كشيء واحد ، لكن تجعله مضافاً إلى (ما) مع (أثمر) ، ويكون التقدير : مثل شيء أثمره حماضُ الجبل ، فيبنى (مثل) على الفتح لإضافتها إلى (ما) وهي غير متمكن ، ولا يكون لأبي عثمان حينئذ في البيت حجة على كون (مثل) مع (ما) بمنزلة شيء واحد .

(١) انظر رأيه في المسائل المثورة ص : ٦٩ ، والحجة لأبي علي ٢٢١/٦ ، وفي أمالي ابن الشجري ٦٠٤/٢ نقلاً عن أبي علي .

(٢) أمالي ابن الشجري ٦٠٥/٢ . قال : إن جعلناه حالاً من (حق) فما العامل فيه ؟ فهذا مما أرى القياس يدفعه .

(٣) هو امرؤ القيس والبيت في ديوانه ص : ١٤ من معلقته ، وتماه :

فَيَا عَجَباً مِنْ رَحْلِهَا الْمُتَحَمِّلِ

(٤) سورة المائدة ، من الآية (١١٩) .

(٥) فتح الميم من (يوم) قراءة نافع وحده . انظر السبعة ص : ٢٥٠ ، والحجة لأبي علي ٢٨٢/٣ .



وإِضَافَتُهُ إِلَى اسْمٍ مَبْنِيٍّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(١)</sup>: ﴿لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ﴾  
فَيَمْنُ فَتَحَ الْمِيمِ<sup>(٢)</sup> أَيْضاً .

وهنا تنبيهان :

الأوّل : أنَّ عبدَ القاهر صرَّحَ في « المفتاح »<sup>(٣)</sup> بأنَّ الإضافةَ إلى الجملةِ  
الاسميَّةِ لا تُجوزُ البناءَ ، فلا تقولُ : هذا يومَ زيدٍ قائمٌ بفتح الميم ، بل يُرْفَعُ ،  
وأجاز ذلك غيره .

والثاني : أنَّ ابنَ السَّرَّاجِ<sup>(٤)</sup> قَوَّى البناءَ مع الماضي ، وَضَعَفَهُ مع  
المضارع . وَنَقَلَ المَرَاغِي<sup>(٥)</sup> عن الكوفيِّينَ عكسَ ذلك ، وهو نُقِلَ غريبٌ لم  
أقف عليه ، وأصولُهُم تُناقضُهُ ؛ لأنَّ الفعلَ المضارعَ / عندهم مُعْرَبٌ  
بالأصالة كالأسماء . والبصريُّ مع أنه يرى ضَعْفَ بناءِ المضارعِ إليه ، لكن  
جَوَزَ ذلك ؛ لأنَّ أصلَهُ البناءَ ، والكوفيُّ لا أصلَ له عنده في البناء ، فكيف  
يُرجَّحُ البناءَ معه ؟

[٨/ب]

- 
- (١) سورة المعارج ، من الآية (١١) .  
(٢) هي قراءة نافع ومعه الكسائي حيث فَتَحَا الميمَ من كلمة (يومئذ) في عدة مواضع . انظر السبعة  
ص : ٣٣٦ ، وجامع البيان للداني ص : ٥٥٥ .  
(٣) لم أقف عليه في المفتاح .  
(٤) انظر حديثه عن الأفعال في الأصول ١٤٥/٢ .  
(٥) هو أبو بكر محمد بن علي المِراغِي النحوي (من المراغة بلدة كبيرة في أذربيجان) ، قرأ علي أبي  
إسحاق الزجاج ، وكان عالماً ديناً ، أقام بالموصل زمناً طويلاً ، وله من الكتب : المختصر في  
النحو ، وشرح شواهد الكتاب . انظر الفهرست ص : ١٢٧ ، ومعجم الأدباء ٢٦٣/١٨ وإنباه  
الرواة ١٩٦/٣ .

واعلم أن الأصل في البناء السكون لوجهين :  
أحدهما : أن حركته لا تدل على معنى فلا حاجة إليها .  
والآخر : أنه ضد الإعراب الذي أصله الحركة ، وضد الحركة  
السكون . وإنما يعدل إلى الحركة لأربعة أسباب :  
الأول : التقاء الساكنين ، ومعنى ذلك أنه لولا الحركة لالتقىا ، وقيل :  
قدر السكون ثم وقع الفرار إلى الحركة ، وهذا مشترك نحو : أين وعض وإن .

والثاني : أن يكون معرضاً للابتداء به لفظاً أو حكماً نحو : كزيد  
أنت ، وأكرمك .

والثالث : عروض البناء وذلك في المنادى نحو : يا زيد ، والغايات  
نحو : قبل ، والتكرار مع لا نحو : لا رجل ، والمضاف إلى الياء نحو :  
غلامي على رأي ، والمركب نحو : خمسة عشر .  
والرابع : أن يضارع ما ضارع المتمكن نحو الماضي ؛ وذلك لأنه  
ضارع المضارع في الصفة والخبر والشرط والجزاء<sup>(١)</sup> ، فالأوليان للاسم ،  
والآخرتان للفعل المضارع .

---

(١) قال ابن السراج : وإنما بني على الحركة لأنه ضارع الفعل المضارع في بعض المواضع . الأصول  
١٤٥/٢ ، وانظر المتبع في شرح اللمع ١/١٥٥ .

ولكل واحدٍ من الضمّة والكسرة والفتحة مخصّصٌ .  
فللضمّة تسعة :

- الأوّل : الإثْبَاعُ نحو : مِنْهُ ، وَرُدُّ ، وَلَمْ يَرُدُّ ، فَيَمَنْ ضَمَّهَا .  
والثّاني : الرُّجُوعُ إلى الأصل نحو مُدُّ إِذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ تُضَمُّ ذَالُهَا نحو : مُدُّ  
اليَوْمُ ؛ لأنَّ أصلها مُنَدُّ ، وقد ذَكَرْتُ هذا والخلافَ فيه في « التّعليق على كتاب  
المتّبع »<sup>(١)</sup> ، وكذلك مِيمٌ أَكْرَمْتُمْ نحو : أَكْرَمْتُمْ الْقَوْمَ ؛ لأنَّ الأصلَ أَكْرَمْتُمُو .  
والثّالثُ : جَعْلُ الضمّة كالواو في نظير الكلمة نحو : نَحْنُ ؛ لأنّه بُني  
على الضمّ حيث كان ضميراً للجمع كالواو في فَعَلُوا .  
والرّابع : تشبيه الواو بَنَحْنُ فتُحَرِّكُ بالضّمّ ، كقوله تَعَالَى<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَلَا  
تَسْأَلُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ .  
والخامسُ : ألا تكون الضمّة إعراباً لِمَا حُرِّكَ بها وذلك نحو : قَبْلُ  
وبعدُ ، وفي الغايات .  
والسادسُ : شَبْهُهَا نحو : يَا زَيْدُ ؛ وذلك لأنّه يَمْتَنِعُ من الإضافة  
كامتناعِهَا .  
والسّابع : تشبيه واو الجمع بواو الضمير نحو : هَؤُلَاءِ مُصْطَفَوُ اللَّهِ .

---

(١) كتاب « المتبع في شرح اللمع » هو شرح للعكبري على كتاب اللمع لابن جني ، وقد طبع في  
ليبيا في جزأين عام ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، وقد ذكر المصنف هنا بأن له تعليقا على المتبع ،  
وذكره في مكان آخر باسم (مأخذ المتبع) ، ولا أعلم له وجوداً .  
(٢) سورة البقرة : من الآية (٢٣٧) .

والثامنُ : تشبيهُ واو (لو) بهذه نحو قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿لَوْ أَسْتَطَعْنَا﴾ .  
والتاسعُ : حيثُ ، فإنه شَبَّهَ بـ « قَبْلُ » بلزوم الإضافة .

### وللكسرة سِتَّةٌ :

الأوَّلُ : أنَّها الأصلُ في حركة التقاء الساكنين ، وتعليلُهُ ما قال الجزولي<sup>(٢)</sup> وهو : أنَّها حركةٌ لا تُوهِمُ إعراباً . انتهى كلامُهُ .

ومعنى ذلك أنَّ الضَّمَّةَ والفتحةَ تكونان إعراباً بتنوينٍ وغيرِ تنوينٍ ،  
والكسرةُ لا تكونُ إعراباً إلاَّ بالتَّنوينِ أو ما عاقبَهُ من لامٍ أو إضافةٍ ، فلو  
حُرِّكَ / الساكنُ بهما لُتُوهِمَ الإعرابُ ، وإذا حُرِّكَ بها انتفى ذلك الوَهْمُ [٩/١]  
لِعَدَمِ التَّنوينِ ومُعاقبِهِ .

وقيل : يُريدُ أنَّ أَكْثَرَ ما يلتقي الساكنان في الفعل ؛ ألا تراه مُعَرَّضاً  
للجَازمِ والأمرِ ، وذانِكَ يَسْكُنُ آخرُهُ معهما ، وقد يكون ما قبله<sup>(٣)</sup> ساكناً  
فيلتقيان ، فإذا حُرِّكَ الساكنُ فيه بالكسرة لا يُوهِمُ الإعرابَ ؛ إذ ليست  
من إعرابه ، ثُمَّ حُمِلَ الاسمُ عليه .

والثاني : التَّأنيثُ وذلك في فَعَلَتْ وِيَكِ وَنَزَالَ .

والثالثُ : الإِثْباعُ نحو : يَهْ ، وفيه ؛ إذ أصلُ هاء الإِضممار الضَّمُّ ،  
وإنَّما كُسِرَتْ لأجلِ كَسَرَةِ الباءِ والياءِ .

(١) سورة التوبة : من الآية (٤٢) .

(٢) تحدث الجزولي عن الكسرة في مقدمته ص : ٣١ ، ولم يذكر العبارة التي أوردها المصنف هنا .

(٣) في (ت) : ما بعده .

والرَّابِعُ : مجانسةُ العملِ نحوُ ما قاله المبرِّدُ من أنَّ البَاءَ واللامَّ كُسِرَتَا  
لأنَّ عَمَلَهُمَا ذلك ، وأُورِدَ عليه الكافُ ، وأُجِيبَ بأنَّ الكافَ لا تَلَزِمُ  
الحرفِيَّةَ ، فإنَّها تكونُ اسماً ، وهما لازمان للحرفِيَّةَ .

والخامسُ : مقابل مجانسة العمل ، وذلك في لام الأمر خاصةً نحو :  
لَيَقُمَنَّ ، فإنَّها كُسِرَتِ حملاً على لام الجرِّ ، والجرُّ مقابلٌ للجزم .  
والسادسُ : الفرقُ بين أداتين نحو : أنْ وإنَّ الخفيفتين .

#### وللفتحة عشرة :

الأوَّلُ : طَلَبُ التَّخْفِيفِ ، والدَّاعِي إليه كَثْرَةُ الاستعمالِ نحوُ : أَيْنَ .

والثَّانِي : الإِثْبَاطُ نحوُ : عَضَّ ، ولم يَعَضَّ .

والثَّالِثُ : أنْ تكونَ الفتحةُ أَقْرَبَ المتحرَّكاتِ من السَّاكنِ نحوُ :  
انطَلَقَ ، والأصل انطَلِقْ ، فَأُسْكِنَتِ اللامُ ؛ لأنَّ طَلِقَ على مِثَالِ فَخِذٍ ،  
فالتَّقَى ساكنان اللامُ والقافُ ، ففُتِحَتِ القافُ ؛ لأنَّ أَقْرَبَ المتحرَّكاتِ  
إليها الطَّاءُ ، وهي مفتوحةٌ . وهذه لغةٌ بَكْرِيَّةٌ وتُعْلِيَّةٌ .

والرَّابِعُ : أنْ يُجاوِرَ السَّاكنُ الألفَ فيُفْتَحُ مُجاوِرَتِهِ أختا الفتحةِ .  
وفي تمثيله غُمُوضٌ وهو أَتَكَ لو سَمَّيْتَ بِأَسْحَارَ (اسمُ بنتٍ) ، ثمَّ رَحِمَتْهُ  
على لغةٍ مَنْ قالَ : يا حارِ بِكَسْرِ الرَّاءِ لَحَذَفَتِ الرَّاءُ الأخيرةَ ، فالتَّقَى  
ساكنان الرَّاءُ الساكنةُ والألفُ ، فاخْتارَ سيبويه<sup>(١)</sup> فَتَحَ الرَّاءَ فقالَ : يا

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٦٥ .

أَسْحَارَ ؛ مُجَاوَرَتَهَا الْأَلِفَ ، فَاعْرِفْهُ .

**والخامسُ :** شَبَّهَ المتحرِّك بما قبل تاء التَّائِيث نحو: بَعْلَبَكَّ، وخَمْسَةَ عَشَرَ .  
**والسادسُ :** كَوْنُ الفَتْحَةِ الحُرْكَه الْأَصْلِيَّةَ ، وذلك في لام الجرِّ ،  
فأَصْلُهَا الفَتْحُ ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ أُحَادِيٌّ ، فَكَسَرَتْ مَعَ الظَّاهِرِ لثَلَا يَلْتَبَسُ بِلَامِ  
الابتداء ، وحيثُ أُمِنَ ذَلِكَ مَعَ الْمُضْمَرِ أُعِيدَ الْفَتْحُ فَقِيلَ : لَنَا وَلَكَ وَلَهُ .  
**والسَّابِعُ :** أَنْ يُجَاوِرَ السَّاكِنُ مُجَاوِرَ الْأَلِفِ وَذَلِكَ نَحْوُ : « يُضَارُّ »  
فِي الْجَزْمِ وَالْوَقْفِ ، وَقُرِئَ<sup>(١)</sup> : ﴿ وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ ، فَتَحَتِ الرَّاءُ  
الْأَخِيرَةَ حَيْثُ جَاوَرَتِ الرَّاءُ السَّاكِنَةَ الْمُجَاوِرَةَ لِلْأَلِفِ .

**والثَّامِنُ :** الْهَرَبُ مِنْ تَوَالِي ضَمَّتَيْنِ أَوْ كَسَرَتَيْنِ أَوْ ضَمَّةٍ وَكَسْرَةٍ أَوْ  
كَسْرَةٍ وَضَمَّةٍ نَحْوُ : إِنَّ وَثَمَّ .

**والتَّاسِعُ :** الْفَرْقُ بَيْنَ مَوْضِعِي حَرْفَيْنِ مُشْتَبِهَيْنِ فِي الْمَعْنَى ، وَذَلِكَ نَحْوُ :  
أَنَّ وَإِنَّ<sup>(٢)</sup> ؛ أَلَا تَرَاهُمَا لَمَّا اتَّفَقَا فِي الْعَمَلِ وَالْمَعْنَى وَالتَّرْكِيبِ ، وَقُصِدَ الْفَرْقُ  
بَيْنَهُمَا لِأَنَّ إِحْدَاهُمَا مُفْرَدَةٌ وَالْأُخْرَى جُمْلَةٌ فَتَحُوا الْأَوَّلَى ، وَكَسَرُوا الثَّانِيَةَ . [ب/٩]

**فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَّا عَكَسُوا ؟**

**أَجِبْتُ :** بَأَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ حَيْثُ طَالَتْ بِصِلَتِهَا كَانَتْ بِالْفَتْحَةِ الْخَفِيفَةِ  
أَوَّلَى .

(١) سورة البقرة ، من الآية (٢٨٢) . وهي قراءة الجمهور ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو (يضارُّ)  
و(تضارُّ) . انظر السبعة : ١٨٣ ، والتيسير : ٢٣٩ . وانظر الحجة لأبي علي ٣٣٤/٢ .

(٢) من قوله : والتاسع إلى هنا ساقط من نسخة (ص) .

**والعاشرُ :** الفرقُ بين حَرَفَيْنِ مختلفَيِ المعنَيَيْنِ نحو: أنْ وإنْ ، كذا قيل . وهو تَسْمُحٌ ؛ لأنَّ مُرَادَ التَّحْوِيّ أَنْ يَكُونَ الْآخِرُ مَفْتُوحاً لَا أَوَّلُ الْكَلِمَةِ .

**والبناءُ في الأفعال أصيلٌ ، وهو فيها على صَرَبَيْنِ :**

**الأوَّلُ :** السُّكُونُ ، وهو في فعلِ الأمرِ للواحدِ نحو : أَكْرِمُ عندِ البَصَرَيْنِ ، ودليلُ بنائه وجهان : أحدهما : أنَّ إعرابَ الأفعالِ بشرطٍ وهو وُجُودُ حرفِ المضارعةِ أوَّلُهُ ، وقد انتفى الشرطُ فينتفي المشروطُ . والآخرُ : أنَّ الاسمَ إذا وقعَ مَوْقَعُهُ بُنيَ نحو : نَزَالَ وَصَهُ ، كذا قالوا . وفيهما نظرٌ ؛ أمَّا الأوَّلُ فيقالُ لهم : الشرطُ قد انتفى لفظاً لا تقديراً ، وإذا قُدِّرَ صارَ في اليدِ ، وجرى مَجْرَى المنطوقِ به ، وأيضاً فالخَصْمُ لَا يُسَلِّمُ فَرَعِيَّةَ إعرابه . وأمَّا الثَّانِي فيقالُ لهم : إِنَّمَا بُنِيَ « صَه » وَشَبَّهَهُ لِتَضَمُّنِهِ معنى لامِ الأمرِ ، لا لوقوعه موقعَ المبنيِّ . ذَكَرَهُ أَبُو الْفَتْحِ فِي « التَّمَامِ »<sup>(١)</sup> واختارَهُ .

**والثَّانِي :** الْفَتْحُ ، وهو في الفعلِ الماضي المجرَّدِ من تاءِ الضَّمِيرِ وواوِهِ ، وَحُرْكَ لِأَنَّهُ ضَارَعَ الْأَسْمَاءَ مضارعةً ناقصةً والأفعالَ . فالأوَّلُ حيث وقعَ صفةً كقولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَكْرَمَ زَيْدًا ، أَيِ مُكْرَمٍ زَيْدًا . والثَّانِي حيث وَقَعَ مَوْقَعُهُ فِي الشَّرْطِ كقولك : إِنْ قَامَ زَيْدٌ تَبِعَهُ أَخُوهُ .

وَفُتِحَ لِقَصْدِ أَنْ تَكُونَ حَرَكَتُهُ أَقْرَبَ الْحَرَكَاتِ إِلَى السُّكُونِ ، وَذَلِكَ

---

(١) التمام ص : ٤٨ .

الفتح؛ ألا تراهم قَلَبُوا الهمزة المفتوحة المضمومة ما قبلها واواً نحو : جَوْنٍ كَقَلْبِ  
السَّائِكَةِ نحو : جَوْنَةٌ ، وكذلك إذا انكسَرَ ما قبلها نحو: يَثِرٌ<sup>(١)</sup> كَقَلْبِهَا فِي بِير .  
وقيل : بعضهم يَحذفُ واوَ الضَّمِيرِ وَيُتْقِي الضَّمَّةَ دلالةً عليها<sup>(٢)</sup> . قال  
الشَّاعِرُ<sup>(٣)</sup> :

وَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي      وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءُ

وَتُحَدَفُ الضَّمَّةُ فِي الْوَقْفِ ، كَقَوْلِهِ<sup>(٤)</sup> :

لَوْ أَنَّ قَوْمِي حِينَ أَدْعُوهُمْ حَمَلْ

عَلَى الْجِبَالِ الصُّمِّ لَا رَفْضَ الْجَبَلِ

فلو بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ لالْتَبَسَ بهذه اللَّعَةِ ، وَالْكَسْرَةُ أُخْتُهَا ، فَمُنِعَتْ  
كَمَنْعِهَا ، فَتَعَيَّنَتِ الْفَتْحَةُ .

(١) جمع بير .

(٢) وهي لغة هوازن وعُلياً قيس كما ذكر الفراء في المعاني ٩١/١ .

(٣) لم أقف على قائله . والبيت في : معاني الفراء ٩١/١ ، ومجالس ثعلب ٨٨/١ ، وشرح الكتاب  
للسيرافي ١٤٥/١ - مطبوع - والإنصاف ص : ٣٢٩ ، ٤٣٠ ، ٦١٠ ، والنهاية ص : ٢٢٣ ،  
وشرح المفصل ٥/٧ ، ٨/٩ ، والضرائر الشعرية ص : ١١٩ ، ١٢٧ ، والهمع ٢٠١/١ ، والخزانة  
٢٢٩/٥ . والأساة : جمع آس ؛ وهو الذي يأسو الجرح أي : يداويه (الصحاح - أسا)، وحذف الواو  
والاكفاء بالضممة هي لغة هوازن وعُلياً قيس كما ذكر الفراء .

(٤) شرح الكتاب ١٤٥/١ - مطبوع - ولم أقف على قائله . والبيت في النهاية ص : ٢٢٤ ، وشرح  
المفصل للخوارزمي (التخمير) ٢٧١/١ ، وشرحه لابن يعيش ٨٠/٩ ، والضرائر الشعرية ص :  
١٢٨ ، وشرح التسهيل ١٣٤/١ .



وهو مُزَيَّفٌ عندي لوجهين :

أحدهما : أنَّ القرائنَ المذكورةَ معه تدلُّ على ذلك .

والثاني : أنَّ هذه لغةٌ نادرةٌ جداً ، فلا يَتَّفِقُ الكلُّ على خوف الالتباس بها .

وقال ابنُ الدهان في « العُرَّة »<sup>(١)</sup> : بُني « ضَرَبَ » على الفتح حَمَلاً له على ضَرَبَتْ .

وهو ضعيفٌ عندي لحَمَلِهِ المذكَّرَ على المؤنَّثِ ، كما ضَعُفَ قولُ الفراء<sup>(٢)</sup> ؛ حيث حَمَلَهُ على ضَرَبَا .

### وكذلك البناءُ في الحروف أصيلٌ .

وهو فيها إمَّا على السُّكون نحو : هلْ وقدْ .

[١٠/أ]

/ وإمَّا على الفتح نحو : إنَّ وثُمَّ ، وحركتُهُمَا لالتقاء الساكنين .

وفتَحُهُمَا طلبٌ للخيْفَةِ وقد تقدَّم بيانُ ذلك (أنَّهُما لو ضُمَّتا لتَوَالَتْ في ثَمَّ ضُمَّتان، وفي إنَّ كَسْرَةٌ وضَمَّةٌ<sup>(٣)</sup>، ولو كُسِرَتَا لتَوَالَتْ في إنَّ كَسْرَتَان ، وفي ثَمَّ ضَمَّةٌ وكَسْرَةٌ<sup>(٤)</sup>).

(١) تحدث عن الإعراب والبناء في الغرة ٤/١ (مخطوط) ولم أقف على نصه هذا .

(٢) لم أقف عليه .

(٣) سقطت عبارة (كسرة وضمة) كما سقطت كلمة (كسرة) في السطر الآتي من (ت)

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

وإِمْأً عَلَى الْكَسْرِ نَحْوُ : جَيْرٍ بِمَعْنَى نَعَمَ ، وَحُرِّكَتْ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ ،  
وَكُسِّرَتْ عَلَى الْأَصْلِ فِي ذَلِكَ حَيْثُ قُلْتُ<sup>(١)</sup> ، بِخِلَافِ أَيْنَ .  
وإِمْأً عَلَى الضَّمِّ نَحْوُ : مُنْذُ فَيَمَنْ جَرَّ بِهَا . وَحُرِّكَتْ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ ،  
وَضُمَّتْ إِتْبَاعاً ، وَكَذَلِكَ رُبٌّ فِي أَحَدِ لُغَاتِهَا<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

- 
- (١) قَالَ ابْنُ الْخَبَّازِ فِي النِّهَايَةِ ص : ١٩٥ : « لِأَنَّ جَيْرَ قَلِيلَةٍ الْإِسْتِعْمَالِ فَسَلِكَ فِيهَا الْأَصْلَ » ، وَقَالَ فِي تَوْجِيهِ اللَّامِ ص : ١٨ : « وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَفْتَحُهَا طَلْبًا لِلْخَفَةِ » .  
(٢) يُقَالُ فِيهَا : رُبُّ . انْظُرْ لُغَاتِهَا فِي التَّسْهِيلِ ص : ١٤٧ ، وَشَرْحَهُ لَابْنُ مَالِكٍ ١٧٤/٣ ، وَتَذَكُّرَةُ النُّحَاةِ ص : ٥ .

## المَقْدَمَةُ الثَّانِيَّةُ

### في العَوَامِلِ

اِخْتَلَفَ التُّحَاةُ فِي تَعْرِيفِ الْعَامِلِ ، فَقَالَ الْمَطْرُزِيُّ<sup>(١)</sup> : « هُوَ مَا أَوْجَبَ كَوْنَ آخِرِ الْكَلِمَةِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ مِنَ الْإِعْرَابِ » .  
وَقَالَ ابْنُ الْحُبَّازِ<sup>(٢)</sup> : « هُوَ مَا أَحْدَثَ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ رَفْعًا أَوْ نَصْبًا أَوْ جَرًّا أَوْ جَزْمًا » .

وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ<sup>(٣)</sup> : « هُوَ مَا يَتَقَوَّمُ بِهِ الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي لِلْإِعْرَابِ » .  
انْتَهَى كَلَامُهُ . وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْمُقْتَضِيَّ لَهُ الْفَاعِلِيَّةُ وَالْمَفْعُولِيَّةُ وَالْإِضَافَةُ لئَلَّا يَلْتَبَسَ ، وَلَا يَتَقَوَّمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا إِلَّا بِأَمْرٍ يَنْضَمُّ إِلَيْهِ فِي التَّرْكِيْبِ ، فَذَلِكَ الْأَمْرُ الَّذِي يَسْتَقِلُّ بِهِ ذَلِكَ الْمَعْنَى هُوَ الَّذِي يُسَمَّى عَامِلًا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُقْتَضِيَّ لِلرَّفْعِ الْفَاعِلِيَّةُ<sup>(٤)</sup> ، وَلَا يَتَقَوَّمُ إِلَّا بِفَعْلٍ أَوْ شِبْهِهِ نَحْوُ : جَاءَ عَمْرُو ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ غُلَامُهُ ، وَلَوْ قَطَعْتَ النَّظَرَ عَنْ ذَلِكَ لَمْ تُتَصَوَّرِ الْفَاعِلِيَّةُ ، فَهُوَ إِذَا الرَّافِعُ .

(١) المصباح في النحو ص : ٦٣ .

(٢) توجیه اللمع ص : ٨ . وانظر شرح العوامل للأزهري : ٧٣ .

(٣) الكافية ص : ٦١ ، وشرحها لابن الحاجب ٢٤٢/١ .

(٤) وذهب بعضهم إلى أن الفاعل يرتفع بالوصف . انظر التعليقة على المقرب ١٦٢/١ .

وإن وقع اختلافٌ في العامل فليس ذلك باختلافٍ في هذه القاعدة ، بل هو اختلافٌ في المعنى المقتضي<sup>(١)</sup> ، وذلك نحو قولك : غُلِّمَ زَيْدٌ ، فمنهم مَنْ يقول : الجارُّ هو المضافُ ؛ إذ لا تَتَقَوَّمُ الإضافةُ إلا بِاسْمَيْنِ ، فالأوَّلُ هو العاملُ ، ومنهم مَنْ يقولُ : لا تَتَقَوَّمُ إلاَّ بتقديرِ حرفٍ جرٍّ ، فذلك الحرفُ هو العاملُ .

وكذلك : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، إذ المفعوليَّةُ لا تتقوم إلا بفعلٍ أو شبهه ، فهو النَّاصِبُ . وَمَنْ قَالَ : لا تَتَقَوَّمُ إلاَّ بالفعل والفاعل جَعَلَ العملَ لهما .

واعلم أنَّ العاملَ على ضَرَبَيْنِ : لفظيٌّ ومعنويٌّ .

وبدأتُ باللفظيِّ لكثرة وقوَّته وعَدَمِ الخلاف فيه . وهو على ثلاثة أضرُبٍ :

عامل بحقِّ الأصل ، وعامل بحقِّ الشَّبهِ ، وعامل بحقِّ النَّيِّابَةِ .

فالأوَّلُ ضَرَبَانِ : فعلٌ وحرفٌ ، فالفعلُ مُطْلَقًا عاملٌ بالأصالة ما عدا الأفعالَ النَّاقِصَةَ ، ورفْعُهُ مطَّرِدٌ لعدم انفكاكه عن الفاعل . نَعَمْ رُبَّمَا كُفَّ عنه بـ « ما » ، كقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

---

(١) في (ص) : « بل هو اختلاف في المقوم » .

(٢) هو المزار الفقعسي ، شعره ص : ٤٨٠ ( شعراء أمويون ، القسم الثاني ) ، وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة ، وهو في ملحق ديوانه ص : ٥٠٢ .

والشاهد في الكتاب ٣١/١ ، ١١٥/٣ ، والنكت عليه ١٥١/١ ، وشرح أبياته ١٠٥/١ ، وتحصيل عين الذهب : ٦٧ ، والمقتضب ٨٤/١ ، والأصول ٢٣٤/٢ ، وكتاب الشعر ٩١/١ ، والخصائص ٢٥٧/١ ، والمنصف ١٩١/١ ، والإنصاف : ١٢١ ، وشرح الفصل ١١٦/٧ ، ١٣٢/٨ ، وشرح الجمل ١٦٠/١ ، والخزانة ٢٢٦/١٠ .

صَدَدَتْ فَأَطَوَلَتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ  
ذَكَرَ الْعَبْدِيُّ أَنَّ « مَا » كَافَّةٌ لـ « قَلَّ » عَنْ طَلَبِ الْفَاعِلِ ، وَ « وَصَالَ »  
مَرْفُوعٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ « يَدُومُ » <sup>(١)</sup> .

وَقِيلَ إِنَّ « مَا » زَائِدَةٌ ، وَ « وَصَالَ » فَاعِلٌ « قَلَّ » <sup>(٢)</sup> .  
وَقِيلَ : إِنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ <sup>(٣)</sup> ، وَالْمَصْدَرُ الْفَاعِلُ ؛ أَي : وَقَلَّ دَوَامُ وَصَالٍ .  
وَنَصْبُهُ غَيْرُ مُطَّرِدٍ ؛ إِذْ يَكُونُ لَازِمًا وَمَتَعَدِيًا ، فَالِلَّازِمِ مَا يَعْقِلُ بغير  
تَعْلُقٍ بِغَيْرِ مَنْ قَامَ بِهِ نَحْوُ : قَعَدَ وَاحْمَرَّ ، وَالْمَتَعَدِّي بِخِلَافِهِ وَهُوَ مَا لَا يَعْقِلُ إِلَّا  
بِمَتَعْلُقٍ غَيْرِ الْقَائِمِ بِهِ نَحْوُ : ضَرَبَ ، ثُمَّ قَدْ يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ كَمَا ذُكِرَ .

وَقَدْ يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ ، وَهُوَ / قِسْمَانِ :

[١٠/ب]

أَحَدَهُمَا : مَا يَجُوزُ فِيهِ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدٍ مَفْعُولِيهِ نَحْوُ : أُعْطِيتُ ، أَمَا  
تَعَدِّيهِ إِلَيْهِمَا فَلِتَوَقُّفِ عَقْلِيَّتِهِ عَلَيْهِمَا ، وَهُمَا الْمَعْطِيُّ وَالشَّيْءُ الَّذِي يُعْطَاهُ ، وَلَوْ  
رَفَعْتَ عَنِ الذَّهْنِ ذَلِكَ لَمْ يُعْقَلِ الْإِعْطَاءُ . وَأَمَّا جَوَازُ الْاِقْتِصَارِ فَلْعَدَمُ النَّسْبَةِ

(١) وهذا ذكره ابن السراج في الأصول ٤٦٦/٣ ، والفارسي في البغداديات ص : ٢٩٧ ، والأعلم في  
تحصيل عين الذهب ص : ٦٧ ، وانظر كتاب الشعر ٩١/١ ، والخزانة ٢٢٨/١٠ .  
قلتُ : وقد رد الفارسي في البغداديات : ٢٩٧ رأي سيبويه في ارتفاع (وصال) على الابتداء قال :  
ولا يصلح ارتفاعه بالابتداء كما قدره .

(٢) هذه العبارة كلها ساقطة من (ت) .

(٣) وردّه ابنُ خلفٍ في شرح أبيات الكتاب (اللوحة : ١٢) فقال : لا يجوز أن تكون (ما) مصدرية  
لأنها معرفة ، و(قل) تطلب النكرة ... ولو كانت مصدرية لجاز أن تدخل على الماضي والمستقبل ،  
وهي ههنا لا تدخل إلا على المستقبل . وانظر الخزانة ٢٢٧/١٠ .

الإسنادية بين مفعوليهِ . والكوفي يذهبُ إلى أنَّ ناصب الثاني فعلٌ مقدَّر<sup>(١)</sup> ،  
وقد أوضحتهُ في « المسائل الخلافية » .

والآخرُ : سبعةُ أفعال تُسمَّى أفعالُ الشكِّ واليقين ؛ لإفادتها دَينَكَ ،  
وهي : ظننتُ ، وحسبتُ ، وخِلْتُ ، وعِلِمْتُ ، ورَأَيْتُ ، ووجدتُ ، وزَعَمْتُ .  
ولها مصادرُ .

فأمَّا تعدِّيها إلى مفعولين فلتوقَّفِ عقلِيَّتَها على منسوبٍ ومنسوبٍ إليه .  
وأمَّا امتناعُ الاختصارِ فلأنها داخلةٌ على المبتدأ والخبر ، وأحدهما لا  
يستغني عن الآخر ؛ ألا تَرَى أنَّكَ لو قلتَ : ظننتُ زَيْدًا ، لم يُعَلَمْ متعلِّقُ الظنِّ ،  
ولو قلتَ : ظننتُ قائمًا ، لم يُعَلَمْ صاحِبُهُ ، وهذا ضعيفٌ<sup>(٢)</sup> .  
ونَقَلَ المِراغِيُّ عن أبي عليٍّ جوازَ الاختصارِ<sup>(٣)</sup> ، وكان مُتَّهَمًا في نَقْلِهِ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو قولُكَ : عَلِمْتُ أنَّ زَيْدًا قائمٌ . فرأى سيبويه<sup>(٤)</sup> أنه لَمَّا جَرَى

---

(١) والبصريون يرون أن ناصب المفعول الثاني الفعل المذكور . انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ص :  
١٢٩ [ المسألة : ١٧ ] .

(٢) انظر توجيه اللع ص : ١٧٠ .

(٣) جاء عن أبي عليٍّ إجازةُ الاختصارِ في قولكَ : ظننتُ ذاكَ إذا كانت الإشارةُ إلى المصدر ، فكأنكَ  
قلتَ : ظننتُ ذاكَ الظنَّ . قال : « ولو كان إشارةً إلى غيره لم يكن من المفعول الثاني بد إلا أن  
تجعل الظنَّ بمعنى التهمة ، فإنه يجوز حينئذٍ الاختصارُ فيه على مفعول واحد » . الإيضاح ص :  
١٦٨ - ١٦٩ .

(٤) الكتاب ١٥١/٣ .

ذِكْرُ المخبر عنه والخبر استُعني عن تقدير مفعولٍ آخرَ ، ورأيُ الأخفش أنَّ المفعولَ الثانيَ مُقدَّرٌ حُذِفَ لطول الكلام ، وكلا القولين حسنٌ . فسيبويه نَظَرَ إلى اللفظ ، وكونه مشتملاً على المخبر عنه والخبر . والأخفشُ نَظَرَ إلى أنَّهما مع « أن » مصدر تقديرٌ ، فاحتاج إلى خبرٍ آخرَ .

ولا يَعْرَيَان من ضَعْفٍ ، أمَّا الأوَّلُ فإنه مُنافٍ لوضعِ إنَّ ، وأمَّا الثاني فلنَصِّهِم على امتناع حَذْفِ أحدِ المفعولين<sup>(١)</sup> .

وأخبرني شيخنا سعدُ المغربي<sup>(٢)</sup> رحمه الله تعالى وقتَ القراءة بأنَّ بعضهم ذهبَ إلى أنها في هذه الصُّورة تتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ .

والثاني من مفعوليها كخبر المبتدأ في الأفراد والجملة والظرف . فالمفردُ يَسْتَبِينُ نَصْبُهُ ، والجملة والظرفُ يُحْكَمُ على محلِّهما . أنشدَ أبو علي<sup>(٣)</sup> لأبي دُوَيْبٍ<sup>(٤)</sup> :

---

(١) في حاشية (ج) : هذا إذا كان جائرَ الظُّهور ، فكيف به مع المنع من ذلك .  
(٢) هو أبو عثمان سعد بن أحمد بن عبد الله الجذامي الأندلسي البَيَّاني النحوي ، أبرز شيوخ المصنف ، ذَكَرَهُ كثيراً في كتبه وبخاصة قواعد المطارحة والمحصل وأثنى عليه . وروى عنه الشرف الدمياطي قال : رأيته ببغداد يُقرئ النحو . وقال : إنه زار ابن إياز ببغداد وهو شاب في زِي أولاد الأجناد يقرأ على شيخه سعد المذكور . من تصانيفه شرح على الجزولية نقل عنه المصنف في كتابه المحصول . توفي سنة ٦٤٥ هـ . انظر بغية الوعاة ٥٧٧/١ ، وكشف الظنون ١٨٠٠/٢ .

(٣) الإيضاح ص : ١٦٧ .  
(٤) شرح أشعار الهذليين ٩٠/١ . والشَّاهد في الكتاب ٦٠/١ ، والمقتصد ٤٩٥/١ ، والأضداد للأنباري ص : ٧٤ ، وتوجيه اللمع ص : ١٧١ ، والمغني ص : ٥٤٣ ، وشرح أبياته ٢٦٨/٦ . قال الأخفش : أي تظنني كنتُ أجهل باتباعي إِيَّاكَ .

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بِعَدَاكَ بِالْجَهْلِ  
وهذه الأفعالُ إنْ تقدَّمتْ وجَبَ إعمالُها فيهما غالباً ما لم تصادف  
مُعَلَّقاً ، وذلك لقوَّتِها كقولك : ظَنَنْتُ زَيْداً قائماً .  
وإنْ توسَّطتْ جاز الإعمالُ - لتقدُّمِها تقديرًا وهو الأولى - كقولك :  
زيداً ظننت قائماً ، والإلغاء لضعفها كقولك : زيدٌ ظننت قائمٌ .  
وإنْ تأخَّرتْ اختير الإلغاء ، وجاز الإعمال<sup>(١)</sup> . وهذا بيِّنٌ .

وقد يتعدى إلى ثلاثة ، وهو قسمان :

الأوَّلُ : كان في الأصل متعدياً إلى مفعولين ، فثُقِّلَ بالهمزة ، فتعدَّى  
إلى ثلاثة ، وذلك : أَعْلَمُ/، وَأَرَى ، تقولُ : أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْداً عَمراً قائماً<sup>(٢)</sup> . [١١/١]  
والثَّانِي : أصله أنْ يتعدَّى إلى واحدٍ بِنَفْسِهِ ، وإلى آخرَ بحرف الجرِّ ،  
وهو: أُنْبَأْتُ، وَنَبَّأْتُ، وَأَخْبِرْتُ، وَخَبَّرْتُ، وَحَدَّثْتُ . قال تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ قَدْ  
نَبَّأَنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ۖ ﴾ . ثُمَّ شَبَّهَ بِأَعْمَلْتُ فتعدَّى إلى ثلاثة ، كقولك :  
أُنْبَأْتُ زَيْداً عَمراً كريماً .

(١) قال ابن الحبار : أما جودة إلغائها فلشدة ضعفها في التأخر ، وإما إعمالها فلأن لها تعلقاً بالجملة .  
توجيه اللمع ص : ١٧٣ .  
(٢) انظر الكتاب ٤١/١ ، ٤٣ ، والمقتضب ١٢١/٣ ، ١٨٩ . وعبارة المصنف بنصبها تقريباً في توجيه  
اللمع ص : ١٧٥ .  
(٣) سورة التوبة ، من الآية (٩٤) .



وهنا تنبيه :

وهو أنَّ هذه إذا بُنِيَتْ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُهُ صارت متعديةً إلى اثنين كقولك : أُعْلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا كَرِيمًا<sup>(١)</sup> ، ولا يجوزُ الاقتصار على أحدهما ؛ لأنَّهُمَا في الأصل مفعولاً عَلِمْتُ ، ولا يجوزُ إلغاءُ الفعل ؛ لتعديهِ في الأصل إلى ثلاثة . ذَكَرَهُ الْوَرَّاقُ في « علله »<sup>(٢)</sup> .

والحرفُ إمَّا جارٌّ للأسماء ، وإمَّا جازمٌ للأفعال ، وإمَّا ناصبٌ ، ويأتي بيانُ ذلك إن شاء الله تعالى .

\* \* \*

والثاني من تقسيم العامل :

وهو ما يَعْمَلُ بالشَّبه<sup>(٣)</sup> ، وهو فعلٌ واسمٌ وحرفٌ .

فالفعلُ كان وأخواتها ؛ ألا تراهم يقولون : كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ ، فَشَبَّهَ بِضَرْبِ زَيْدٍ أَخَاكَ من جهة الفعلية ، ولهذا قَالَ الْفَرَّاءُ<sup>(٤)</sup> : يجوزُ : كَيْنَ

---

(١) في (ص) : زَيْدٌ أُعْلِمَ عَمْرًا كَرِيمًا .

(٢) الذي نص عليه أبو الحسن الوراق هو (علمت) حيث قال : « واعلم أن (علمت) إذا لم تسم الفاعل فيها، ثم وسطتها بين المفعولين ، فالقياس فيها ألا تلغى كإلغاء ظننت « علل النحو : ٢٨٩ .

قلت : وهذه العبارة منقولة عن توجيه اللمع ص : ١٧٥ بنصها تقريباً ، ولم يشر المصنف إليه .

(٣) حيث كان الأول : هو ما يعمل بحق الأصالة .

(٤) لم أقف عليه في المعاني . وانظر النقل عنه في الأصول ٨١/١ ، والتسهيل : ٧٧ ، وشرح الكافية ٢٤٠/١/١ ، وحاشية الصبان ٩٧/١ .

أَخُوكَ ، كما يجوزُ : ضَرَبَ أَخُوكَ . نقله البطلانيوسي<sup>(١)</sup> .

وُتَّسَمَّى أفعالاً ناقصةً لعدم استغنائها بالمرفوع ، وقيل : لدلالتها على الزمان المجرد من الحدث ؛ لكون خبرها عوضاً عن حديثها . وهو اختيار أبي الفتح في « اللمع »<sup>(٢)</sup> ؛ ألا تراه قال : « تَدُلُّ على الزمان المجرد من الحدث » ، ولهذا يُسْتَقْبَحُ حَذْفُهُ (أعني الخبر) .

وفائدة دُخُولِها على الجملة تَضَمُّنُهَا معانيها التي تدلُّ عليها ، ف(كان) لمضي مضمون الجملة ، و(صار) للانتقال ، و(أصبح) لاقتزان المضمون بالصباح ، و(أمسى) لاقتزانه بالمساء ، و(أضحى) لاقتزانه بالضُّحَى ، و(ظَلَّ) لاقتزانه بالنَّهار ، و(بات) لاقتزانه بالليل ، و(ما زال) و(ما فتى) و(ما برح) و(ما انفك) لاستمرار خبرها لاسمها مُذْقِلُهُ ؛ ألا ترى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَا زَالَ زَيْدٌ كَرِيماً ، فمعناه استمرارُ الكَرَمِ لَزَيْدٍ ، لكنَّهُ لم يَتَّصِفْ به في أوَّلِ وُجُودِهِ ، بل مَذْكَانٌ قابلاً له في المعتاد . وَيَلْزَمُهَا حَرْفُ نَفْيٍ ؛ لِأَنَّ تَجَرُّدَهَا مِنْهُ يَنْقُضُ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهَا لِلنَّفْيِ ، فَلَمَّا دَخَلَهَا النَّفْيُ صَارَ الْمَعْنَى الْإِثْبَاتَ ، فَلَوْ تَجَرَّدَتْ مِنْهُ لَفْظاً وَتَقْدِيرًا لَصَارَتْ نَفِيًّا . نَعَمْ قَدْ حُذِفَ وَهُوَ مُرَادٌّ ، كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى<sup>(٣)</sup> :

---

(١) الخلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص : ١٨٠ قال : وروي عن الفرأء أنه أجاز في (كان

زيد أخاك) أن يقال : كين أخوك . وقال : ليس من كلام العرب ، ولكنه جائز على القياس .

(٢) اللمع ص : ٨٥ .

(٣) سورة يوسف ، من الآية (٨٥) .

﴿ تَاللّٰهِ تَفْتَوُاْ تَذَكَّرُ يُوسُفَ ﴾ ، و كقول الشّاعر<sup>(١)</sup> :

وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطِقًا مُّجِيدًا

المعنى لا أبرحُ .

و(ما دام) لتوقيت أمرٍ ممدّةٌ تُبَوِّتُ خبرها لاسمها ، فإذا قلتُ : أحسينُ إليك ما دام زيدٌ صديقك ، فالمعنى توقيتُ الإحسان إلى المخاطبِ بمدةٍ تُبَوِّتُ صداقةَ زيدٍ له ، و(ما) معها مصدريةٌ زمانيةٌ ، ولذلك احتاجتُ إلى كلامٍ ؛ لأنها ظرفٌ ، والظرفُ / فضلةٌ . ولا بُدَّ له من عامل لفظاً أو تقديرًا . [١١/ب]

و(ليس) لنفي مضمون الجملة في الحال ، وهو الأكثرُ ، وقيل : مُطْلَقًا . وفيه خلافٌ ، فالمشهورُ أنه فعلٌ لا تُصَال الضمير به نحو : لَسْتُ ، والتاء الساكنةُ نحو : لَيْسَتْ<sup>(٢)</sup> ، ولجواز تقدّم خبره على اسمه إجماعاً .

وأبو عليٍّ صرّح في « الحليّات »<sup>(٣)</sup> بحرفيته . قال العبدِيُّ : وأقوى تمسكاته

(١) هو خدّاش بن زهير . انظر مقاييس اللغة ٤٤١/٥ ، والمقرب ص : ١٠٣ ، وشرح الحمل ٣٨٧/١ ، والمقاصد النحوية ٤٣٢/١ ، والخزانة ٢٤٣/٩ (عرضاً) .

(٢) انظر المقتضب ٨٧/٤ ، ١٩٠ ، والمتبع ٢٥٦/١ .

(٣) المسائل الحليّات ص : ٢١٠ - ٢١٤ ، ومثله في المسائل المنثورة ص : ٢٢٠ ، وكلامه في الإيضاح ص : ١٤٧ يوحى أنه يقول بفعليته . وانظر كلاماً له أيضاً في إيضاح الشعر ص : ٨ - ١٤ .

كما نسب القول بحرفيته في المغني ص : ١٩٣ إلى كل من ابن السراج وابن شقير ، وابن السراج قد صرح في الأصول ٨٢/١ بفعليته . وانظر رصف المباني ص : ٣٦٨ ، والتذييل ١١٧/٤ .

وقد رد الفارسي في المسائل المنثورة : ٢٢٠ على من قال بفعليته لاتصال الضمائر فقال : « هذا لا يلزم ، وذلك أن (هاء) وهي حرف يتصل بها الضمير ، وذلك قولك : هاؤم ، وهاؤموا ، فلما

قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾، وذلك من قِبَلِ أَنْ « أَنْ » الحفيفة من الثَّقِيلَةِ لا يليها الفعلُ إِلَّا وبينهما حاجزٌ، كما قال تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾، وقد وَلِيَتْ أَنْ ليس ، فلو كانت فِعْلاً لم تتجرّد عن الحاجز ، وقد تجرّدت ، فاقترضى ذلك حَرْفِيَّتَهَا .

وهذا عندي غير لازمٍ لأمرين :

الأوّل : أَنَّ هذا الحاجزَ إنما يلزمُ مع الأفعالِ الرَّاسِخَةِ القَدَمِ في الفِعْلِيَّةِ ، و« ليس » ضعيفةٌ .

الثاني : أَنَّ الحاجزَ<sup>(٣)</sup> المعتبر عند الواضع هو في الإيجابِ السَّيْنُ وسوف وقد ، وفي النَّفْيِ « لا » و« لن » ، ولا يَصِحُّ دُخُولُ شيءٍ منه على « ليس » .  
ووزنه فَعِلَ كَعَلِمَ ، ثُمَّ أُلْزِمَتْ عَيْنُهُ السُّكُونُ ، ولا يكون كضَرَبَ ؛ لعدم إسكان المفتوح إِلَّا نادراً ، كقوله<sup>(٤)</sup>:

وَقَالُوا تُرَابِي فَقُلْتُ صَدَقْتُمْ أَبِي مِنْ تُرَابٍ خَلَقَهُ اللَّهُ آدَمًا

ولا تكونُ كظُرْفَ ؛ لانتفائه فيما عَيْنُهُ ياءٌ لإفضائه في المستقبلِ إلى

= اتصل هذا بها ، ولم يكن ضميراً ، فكذلك يتصل بليس ، ولا يكون ضميراً ، ومما يدل على أنها ليست بفعل أنها تدل على النفي ، ولا تدل على حدث ولا على زمان ... »

(١) سورة النجم ، الآية (٣٩) .

(٢) سورة المزمل ، من الآية (٢٠) .

(٣) في (ت) : أن العوض .

(٤) لم أقف على نسبته ، وهو في رسالة الغفران لأبي العلاء : ٣٥ ، وعبث الوليد له : ٢٢٤ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٨٩ ، وضرائر الشعر : ٨٤ ، وشرح شواهد شرح الشافية ١٨/٤ (عرضاً) . وفي بعض هذه المصادر ورد بلفظ (آدم) .

قلب الياء واواً ، وهو قلبُ الأَخَفِّ إلى الأَثَقِلِ في الفعلِ التَّثْقِيلِ ، وذلك مَبَايِنٌ للأُصُولِ .

ويجوزُ عندي أن يكونَ فَعَلَ كضَرَبَ ، وإنما سُكِّنَ صَوْنًا له عن القلبِ مع جموده وجَرِيهِ مَجْرَى الحروفِ ، وأيضاً ليكونَ على وَزْنِ الحرفِ وهو لَيْتَ .

فإن قلتَ : التَّسْكِينُ تَصْرُفٌ أيضاً ؟

أجبتُ : بأنه دون القلبِ على كلِّ حال .

فإن قلتَ : فالمسْمُوعُ لَسْتُ ، ويلزُمُكَ أن يكونَ لَسْتُ كَيْعْتُ ؟

أجبتُ : بأنَّ هذا لازمٌ أيضاً لَمَنْ قَالَ : هو كَعَلِمَ . لكن مَنَعَ من ذلك على القولين أنَّ حركةَ العينِ هُجِرَتْ رأساً ، ولم يبقَ إليها التَّفَاتُ ، وجَرَتْ العينُ مَجْرَى السَّاكنِ ؛ ولأنَّ هذا من خواصِّ الأفعالِ المَكِينَةِ المتصَرِّفَةِ ، و« ليس » خارجةٌ منها . ومُنِعَتْ من التَّصْرُفِ لشبهها بـ(ما) من جهة التَّنْفِي في الحال .

فإن قلتَ : فهَلَّا مُنِعَ تَصْرُفُ « أَشْبَهُ » و« أَسْتَدْرِكُ » لشَبَهِهِمَا بِكَأَنَّ

ولكنَّ ؟

قلتُ : لا يلزِمُ ذلك ؛ لأنَّ الحُكْمَ قد يتوقَّفُ على شيئين ، فلا يكفي أحدهما كما لا ينصرفُ ، وكذلك حَذْفُ الواوِ في عِدَّةٍ ، فإنه متوقَّفٌ على كَسْرَةٍ ، وأنه في مصدرٍ لفعلٍ معْتَلٍّ ، ولذلك صَحَّ وَعَدُّ . والمِراغِي وَهَمَ فجعلَ كُلاًّ منها عِلَّةً كافيةً .

وكذلك قلبُ الواو ياء في « قيام » لانكسار ما قبلها ، وإعلاها / في [١٢/أ]  
الفعل ، ولذلك صحَّتْ في قِوَامٍ مَصْدَرٍ قَاوَمَ ، فلمَّا شَابَهَتْ « ما » « ليس »  
من وجهين : النَّفْيُ وكونُهُ في الحال جَمَدَتْ ، بخلاف ما اعترضَ به .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أَنَّ بعضَهُمْ قال : بُنِيَ مَنْ وَكَمْ لمشابهته قَدْ وَهَلَ ، ولا يَرِدُ أَخْ  
وَأَبْ؛ لتقدير المحذوف، وإذا ثَبَّتَ ذلك جاز لآخر أَنْ يُعْلِلُ جمودَ « ليس »  
لمشابهتها « ليت » لفظاً .

فإن قيل : فبالحركة المقدَّرة في عينها يَخْرُجُ عن ذلك ، كما خرج  
أَبْ وَأَخْ<sup>(١)</sup> بتقدير المحذوف ؟

أجبتُ : بأنَّ المحذوفَ منهما يُرَدُّ في التَّشْنِية والجمع والتَّصْغِير والفعل ،  
وليست حركةُ عين « ليس » كذلك ؛ إذ لم تَظْهَرْ في موضع ، ولا وَرَدَ  
بها استعمالٌ أصلاً فافهمهُ .

وقد ألحقوا بها سِتَّةَ أفعال وهي: آضَ ، وعادَ، وغدا ، وراحَ ، وجاءَ ،  
وقعد<sup>(٢)</sup>، وكلُّها بمعنى صار . قال تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿ فَتَقَعْدَ مَذْمُومًا مَخْذُولًا ﴾ ، وقال  
المرقش الأكبر<sup>(٤)</sup>:

---

(١) في (ت) : كما خرج أخ بتقدير المحذوف .  
(٢) وزاد بعضهم : رجع واستحال وحرار وارتد وتحول وغيرها . انظر التسهيل : ٥٣ ، والمقاصد  
الشافعية ١٤٦/٢ ، وشرح الأشموني ١١٤/١ .  
(٣) سورة الإسراء ، من الآية (٢٢) .  
(٤) من قصيدة في الفضليات : ٢٢٦ (ذات الرقم ٤٧) وهي في شعر المرقش من ديوان بني بكر في الجاهلية

فَاضَ بِهَا جَذْلَانِ يَنْفُضُ رَأْسَهُ      كَمَا آضَ بِالنَّهْبِ الْكَمِيُّ الْمُخَالِسُ  
 وقال ربيعةُ بنُ مَقْرُومٍ الضَّبِّيُّ<sup>(١)</sup>:  
 فَدَارَتْ رَحَانًا بِفُرْسَانِهِمْ      فَعَادُوا كَأَنَّ لَمْ يَكُونُوا رَمِيمًا  
 فـ« رميمًا » خيرُ قوله: « عادوا » ، و« يكونوا » تامَّةٌ . والمعنى: فعادوا  
 رميمًا كأنَّ لم يُوجدوا .  
 وقالت الخوارجُ لابن عَبَّاسٍ<sup>(٢)</sup>: « مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ » ، تقديرُهُ : أَيْةُ  
 حَاجَةٍ صَارَتْ حَاجَتُكَ .

= الذي جمعه الدكتور عبد العزيز نبوي ص : ٥٧٧ ، والبيت في المصدرين جاء برواية :

فَاضَ بِهِ جَذْلَانِ يَنْفُضُ رَأْسَهُ      كَمَا آبَ بِالنَّهْبِ الْكَمِيُّ الْمُخَالِسُ  
 وانظر الشاهد في توجيه اللمع ص : ١١٢ .

(١) من قصيدة في المفضليات ص: ١٨٤ (برقم ٣٨) ، وهو في شعر ربيعة بن مقروم الذي جمعه  
 الدكتور نوري حمودي القيسي ( ضمن شعراء إسلاميين ) ص : ٢٨٤ ، وهو فيه برواية :

وَسَاقَتْ لَنَا مِذْحَجٌ بِالْكَلابِ      فَعَادُوا كَأَنَّ لَمْ يَكُونُوا رَمِيمًا

وانظر الشاهد في توجيه اللمع ص : ١١٢ .

(٢) أورد سيبويه رحمه الله هذه العبارة في عدة أماكن من الكتاب ، انظر : ٥٠/١ ، ٥١ ، ١٧٩/٢ ،  
 ٢٤٨/٣ . قال سيبويه : « وزعم يونس أنه سمع رؤية يقول: ما جاءت حاجتك؛ فيرفع . ومثل  
 قولهم : ما جاءت حاجتك ؛ إذ صارت تقع على مؤنث قراءة بعض القراء : ﴿ تَمْ لَمْ تَكُنْ فِئْتَهُمْ  
 إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ و ﴿ تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ . وربما قالوا في بعض الكلام : ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ ،  
 وإنما أنت البعض لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه، لأنه لو قال : ذهب  
 عبد أملك لم يحسن » .

والمصنفُ هنا متابع لابن الخيزاز في توجيه اللمع في أغلب الفقرات السابقة . وانظر شرح الجمل  
 لابن خروف ٤١٥/٢ ، والبسيط ٦٦٨/٢ .

وقالوا : « شَحَدَ شَفَرَتُهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرَبٌ »<sup>(١)</sup>، أي : صارت . لكن « جَاءَ » و« قَعَدَ » لا يتجاوزان ما وَرَدَا فيه .

واعلم أنه يجوزُ تقديمُ أخبارها على أسمائها مطلقاً كقولك : كَانَ قَائِماً زَيْدٌ ، وَبَاتَ مَسْرُوراً عَلِيٌّ ، قال تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، وذلك لِأَنَّهَا أَفْعَالٌ وَأَخْبَارُهَا مُشَبَّهَةٌ بِالْمَفْعُولِ ، وتقديمُ المفعول على الفاعل جائزٌ ، فكذا يجوزُ تقديمُ أخبارها على الأسماء .

وفي تقديمها عليها أنْفُسُهَا تفصيلٌ ، وكلُّ فِعْلٍ مجرَّدٍ عمَّا يجوزُ تقديمُهُ عليه فغيرٌ خلاف عند البصريين . قال تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ ﴾ ، وقال تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴾ ، ف« أَنْفُسُهُمْ » منصوبٌ بالخبر وهو « يَظْلِمُونَ » ، وقد تقدَّم على « كان » ، والمعمولُ إِنَّمَا يَقَعُ في موضعٍ يجوزُ أنْ يَقَعَ العاملُ فيه .

و« مازال » وأحوالُهَا الثَّلَاثَةُ لا يجوز عند البصريين<sup>(٥)</sup> أنْ تتقدَّم عليها أخبارُهَا ؛ لِأَنَّ في أوائلها « ما » ، وهي للنفْيِ ، وما في حيزها لا يتقدَّمُهَا .

---

(١) انظر تهذيب اللغة ١٣/٥ ، والمحكم (قعد) ٩٧/١ ، والعياب (رحف) حيث جاء اللفظ فيه : أرحف شفرته ... وفي أساس البلاغة (قعد) : أرفف شفرته ...

(٢) سورة الروم ، من الآية (٤٧) .

(٣) سورة النساء ، من الآية (٩٤) .

(٤) سورة الأعراف ، من الآية (١٧٧) .

(٥) ووافقهم الفراء من الكوفيين . انظر الإنصاف ص : ١٣٤ ، واللباب ١٦٧/١ ، وشرح المفصل ١١٣/٧ .



ويجوز ذلك عند الكوفيين<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ النَّفْيَ لَمَّا انتَقَضَ صار إيجاباً ، فحَرَتْ  
مَجْرَى كان ، وإليه ذهب ابنُ كَيْسَانَ<sup>(٢)</sup>.

و« مادام » لا يجوز ذلك فيها بالإجماع ، فلا تقول : أَرْوَرُكَ مُقِيمًا  
مَادَامَ زَيْدٌ ؛ لأنَّ « ما » مَصْدَرِيَّةٌ ، / وما في حيزِ المَصْدَرِ لا يتقدَّمُ عليه . [١٢/ب]

وفي ليس خلاف<sup>(٣)</sup> ، فالمتقدِّمون من البصريين أجازوا ذلك فقالوا : قَائِمًا  
لَيْسَ زَيْدٌ ، وتَمَسَّكُوا بقوله تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ ،  
والكوفيون منَعُوا ذلك لضعفها<sup>(٥)</sup> ، وهو اختيارُ عبد القاهر<sup>(٦)</sup> . وقال : إنَّها  
ترتفعُ عَمَّا يُسَبِّبُ الفَعْلِيَّةَ ، فيتقدَّمُ خبرُها على اسمها ، وتنخفضُ عن كان  
بسبب الجُمُود ، فيمتنعُ تقدُّمُها عليها .

ويُجابُ عن الآية بأنَّ « يوم » مَبْنِيٌّ لإضافته إلى ما أصلُه البناءُ ، وهذا  
واضح<sup>(٧)</sup> .

- 
- (١) انظر الإنصاف ص : ١٣٤ (المسألة ١٨) ، واللباب ١٦٧/١ .  
(٢) وروي عن الأخفش كما نص ابن خروف في شرح الجمل ٤١٨/٢ وصوبه ، وبه قال أبو جعفر  
النحاس أيضاً كما في الحلل ص : ١٦١ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٥٦/١ ، والتذيل ١٧٦/٤ .  
وانظر شرح المفصل ١١٣/٧ . والإيضاح في شرح المفصل ٨٧/٢ .  
(٣) انظر الإنصاف ص : ١٣٨ [المسألة ١٩] ، والتبيين ص : ٣١٥ ، واللباب ١٦٨/١ ، وشرح  
التسهيل ٣٥١/١ .  
(٤) سورة هود ، من الآية (٨) .  
(٥) ووافقهم من البصريين المبرد وابن السراج والزجاج والسيرافي واختاره ابن الأنباري وابن مالك .  
انظر الإنصاف ص : ١٣٨ ، ١٤١ ، وشرح التسهيل ٣٥١/١ ، والتذيل والتكميل ١٧٨/٤ .  
(٦) المقتصد ٤٠٨/١ - ٤٠٩ .  
(٧) انظر الإنصاف ص : ١٤٢ ، والتبيين ٢٣٤/١ ، والتذيل ١٨١/٤ .

وَتُسْتَعْمَلُ كَانَ وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى تَامَّاتٍ مُسْتَعْنِيَاتٍ بِالْمَرْفُوعِ ، قَالَ  
تَعَالَى<sup>(١)</sup>: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾ ، أَي : وَإِنْ وُجِدَ ، وَقَالَ الرَّبِيعُ بْنُ ضُبَيْعٍ  
الْفَزَارِيُّ<sup>(٢)</sup>:

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَذْفُنُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ  
فَأَمَّا حِينَ يَذْهَبُ كُلُّ فَرٍّ فَسِرْبَالٌ خَفِيفٌ أَوْ رِدَاءُ  
وَقَالَ تَعَالَى<sup>(٣)</sup>: ﴿فَسَبِّحْنَا اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ .

وَتُرَادُّ مَطْرَدَةً دُونَهُمَا بِشَرْطَيْنِ :  
أحدهما : أَنْ تَكُونَ مَاضِيَةً لَشِبْهَةِ بِالْحَرْفِ ، فَلَا تُرَادُّ مَضَارِعَةً لَشِبْهَةِ  
بِالاسْمِ . وَتَسَمَّحَ الْآمِدِيُّ<sup>(٤)</sup> وَأَبُو الْبَقَاءِ<sup>(٥)</sup> فِي إِجَازَةِ زِيَادَةِ الْمَضَارِعِ .

---

(١) سورة البقرة ، من الآية (٢٨٠) .

(٢) شاعرٌ جاهليٌّ معاصرٌ لامرئ القيس ، عُمِّرَ طويلاً حتى أدرك الإسلام لكنه لم يسلم ، قال أبو حاتم: عاش ثلاثمائة وأربعين عاماً. انظر أخباره في المعمرين والوصايا : ٨ ، والحلل في شرح أبيات الجمل للبطلوسي : ٤١ - ٤٢ .

وانظر البيت في الجمل : ٤٧ ، وشرح أبياته لابن السيد البطلوسي : ٥٧ ، وشرحه لابن أبي الربيع (البيسط) ٧٣٩/٢ ، والأزهية : ١٨٤ ، وأسرار العربية ص : ١٣٢ ، وتوجيه اللمع لابن الحجاز : ١١٦ ، وشرح التسهيل ٣٤٢/١ . ويروى : يهرمه الشتاء .

(٣) سورة الروم ، من الآية (١٧) .

(٤) هو أبو علي الحسين بن سعد الآمدي ، اللغوي الشاعر الأديب . توفي سنة ٤٤٤ هـ . معجم الأدباء ٢٦٦/٩ ، وإنباه الرواة ٣٢٣/١ ، والوافي بالوفيات ٢٤٢/٤ .

(٥) اقتصر أبو البقاء في الباب ١٧٢/١ والمتبع ٢٦٩/١ في التمثيل على زيادة كان على الفعل الماضي ،

وقد ذَكَرْتُ ذلكُ في « مآخذ المتبع » .

والآخرُ : أن تكونَ متوسطةً أو متأخرةً كقولك : مررتُ برجلٍ كانَ قائمٍ ، ومررتُ برجلٍ قائمٍ كانَ . قال أبو علي : ليس فيها ضميرٌ ؛ لأنها لو تحملتُهُ لكانت معه جملةً ، والجملة لا تُزادُ . وقال السِّيرافيُّ : فيها ضميرٌ لعدم خُلُوِّ الفعل من الفاعل . واستحسنَ القولين بعضُ الأُشياخ .  
وشدَّ قولهم<sup>(١)</sup> : مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا ، وَمَا أَمْسَى أَذْفَاها ؛ لزيادتهما .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ هذه الأفعالَ تدخلُ على ضميرِ الشَّأنِ ، فينتقلُ من البروز إلى الاستكنان ، والجملةُ المفسَّرةُ هي الخبرُ في موضعِ نَصْبٍ ، كقول هشامٍ أخِي ذِي الرِّمَّةِ<sup>(٢)</sup> :

هِيَ الشِّفَاءُ لِذَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا      وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولُ

---

= ولم يشر إلى المضارع . وذكر أبو حيان بأن زيادتها بلفظ المضارع ينبغي أن يحمل على الشذوذ ، ونقل عن صاحب البسيط الاتفاق على أن زيادتها لا تكون إلا بلفظ الماضي . التذييل ٢١٧/٤ .  
(١) انظر الأصول ١٠٦/١ ، والمفصل : ٢٧٨ ، وشرح الكافية ١٠٤٠/٢/٢ . وقد حكى زيادتهما الأخفش .

(٢) انظر : الكتاب ٧١/١ ، ١٤٧ ، وشرحه ٦٥/٣ ، وشرح أبياته ٤٢١/١ ، والنكت عليه ٢٠٨/١ ، والمقتضب ١٠١/٤ ، والجمال : ٥٠ ، والإغفال للفارسي ٣٣٣/٢ ، والمسائل الحلييات : ٢٢٠ ، وشرح أبياته (الحلل) للبطلوسي : ٦٦ ، وتوجيه اللمع لابن الخباز : ١١٨ ، والتذييل ٢٨٢/٢ ، ٢٥٠/٤ ، وشرح أبيات المعني ٢٠٩/٥ . وفي (ح) : شفاء النفس .

ولا يجوز تقديم الخبر عليها هنا ؛ لكون الجملة مفسرةً لضمير الشأن، وكذلك قبل دخولها .

ويجوز تأنيث هذا الضمير إذا كان في الكلام مؤنثاً ، كقولك : كَأَنْتَ هُنْدٌ مُنْطَلِقَةٌ ، وَيُسَمَّى ضَمِيرُ الْقِصَّةِ . وَأَجَازَ السَّيرافي<sup>(١)</sup> التَّأْنِيثَ مع المذكر كقولك : كَأَنْتَ عَمْرُو دَاهِبٌ . وهذا ظاهرٌ .

### [أفعال المقاربة]

ومن أخوات كان أفعالُ المقاربةِ ؛ لِأَنَّهَا تَدْخُلُ على المبتدأ والخبر لإعطاء الخبر معناها من مقاربةٍ مخصوصةٍ . وَإِنَّمَا أَفْرَدَهَا التُّحَاةُ بِالذِّكْرِ لِالتَّزَامِهِمْ فِي خَبَرِهَا الْفِعْلَ ، وَقَدْ جَاءَ اسْمًا نَادِرًا كَقَوْلِهِ<sup>(٢)</sup> :

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا / كَذْتُ آيِبًا وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقَتْهَا وَهِيَ تَصْفُرُ  
وكذا قولُ الآخرِ<sup>(٣)</sup> :

- 
- (١) انظر توجيه اللمع ص : ١١٨ .  
(٢) هو تأبط شراً والبيت في ديوانه ص : ٩١ . وسيأتي الحديث عنه في أبيات النتيجة ص : ٤٨٥ وسأرجئ تخريجه إلى هناك فانظره . وفي (ت) : ولم أك آيباً قال ابن جني في التنبيه ٥١/١ : صحة الرواية : وما كدت آيباً . وقد بين ذلك العلامة البغدادي في الخزانة ٣٧٤/٨ .  
(٣) مجهول النسبة . قال ابن هشام في تخلص الشواهد : ٣٠٩ : طَعَنَ فِي هَذَا الْبَيْتِ عَبْدُ الْوَاحِدِ الطَّرَاحُ ، وَقَالَ : هُوَ بَيْتٌ مَجْهُولٌ ، وَلَمْ يَنْسِبْهُ الشَّرَاحُ إِلَى أَحَدٍ ، فَسَقَطَ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ . وَرَدَ عَلَيْهِ الْبَغْدَادِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْخَزَانَةِ ٣١٧/٩ . وَاَنْظُرِ الْمَسَائِلَ الْعُضْدِيَّاتِ : ٦٥ ، وَالْخُصَائِصَ ٩٨/١ ، وَاللِّبَابَ لِلْعَكْبَرِيِّ ١٩٢/١ ، وَشَرْحَ الْمَفْصَلِ ١٤/٧ ، وَالضَّرَائِرِ : ٢٦٥ ، وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ ١٠٧٠/٢/٢ ، وَالْجَنَى الدَّانِي ص : ٤٦٣ ، وَشَرْحَ الْأَلْفِيَةِ لِلْمُرَادِيِّ ٢١٢/١ ، وَالْمَغْنِيِّ : ١٦٤ ، وَشَرْحَ أَيْبَاتِهِ ٣٤١/٣ ، وَالْدَّرَرَ اللَّوَامِعَ ١٤٩/٢ . وَكَذَا فِي النِّسْخِ (أَصْبَحَتْ) مَعَ أَنَّ الرِّوَايَةَ (أَكْثَرَتْ) ، وَسَيَذْكُرُهَا الْمُصَنِّفُ حِينَ يَعِيدُ الْبَيْتَ فِي الصَّفْحَةِ : ٤٨٦ .

أَصْبَحْتَ فِي الْعَذْلِ مُلِحًا دَائِمًا لَا تُكْثِرُنِي إِيَّيَ عَسَيْتُ صَائِمًا  
وفي مَثَلٍ<sup>(١)</sup>: « عَسَى الْعُؤْيِرُ أَبْؤُسَا » .  
وهي ثلاثة أقسام :

الأوّل : عَسَى ، وهو فعلٌ لا تُصَال الضّمائر به نحو : عَسَيْتُ بِكَسْرِ  
السّينِ وَفَتْحِهَا ، ولحاقِ التّاءِ السّاكنَةِ ، ولكن لا يَتَصَرَّفُ لِتَضَمُّنِهِ معنى  
الإنشاء ، فأشبهَ الحروفَ التي هي موضوعَةٌ لذلك .

وقيل : معناها الطّمَعُ والإشفاقُ<sup>(٢)</sup> . وشابَهَتْ لَعَلَّ فَجَمَدَتْ .  
وتكون ناقصةً وتامةً ، فالناقصة تَرْفَعُ وتَنْصِبُ ، لكنَّ خبرَها يَكُونُ  
« أَنْ » مع الفعل نحو : عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، ووجبَ ذلك تقديرًا لمعناها في  
الطّمَعِ ؛ إذ لا يكونُ إلّا في المستقبل ، فعَبَّرُوا عنه بما يطابقه .  
فإن قيلَ : « زَيْدٌ » مفهومُهُ شَخْصٌ ، و« أَنْ يَقُومَ » حَدَثٌ ، فكيف  
أخْبَرَ به عنه ؟

أَجِبْتُ : بأنَّ أبا عليٍّ نصَّ في « الْقَصْرِيَّاتِ »<sup>(٣)</sup> على حَذْفِ المضافِ

(١) فصل المقال : ٤٢٤ ، والمستقصى ١٦١/٢ . وانظر الكتاب ٥١/١ ، ١٥٨/٣ ، والمقتضب ٧٠/٣ ،

٧٢ ، والإغفال ٤١٣/٢ ، والمسائل العضديات : ٦٥ ، والضرائر : ٢٦٦ .

(٢) جاء في شرح الفصول للمصنف لوحة (٢٩) : « قال ابن بَرِّي : وقد يَحْتَمِلُ أَنْ تَرِيدَ ذلك في  
موضع واحد ؛ لأنَّ الطامعَ في الشَّيْءِ يَرْجُو نَيْلَهُ مُشْفِقٌ أَلَّا يَنَالَهُ » .

(٣) جاء في « شرح الفصول » للمصنف (البصريّات) بدل (القصريّات) ، ولعله تحريف حيث لم أجده  
في المسائل البصريّات . وانظر كلاماً له عن هذه الجملة في المسائل العضديات : ٦٥ .

منه كأنه : عَسَى زَيْدٌ ذَا الْقِيَامِ . وَجَعَلَهُ بَعْضُهُمْ فاعِلاً ومفعولاً ، وَقَدَرَهُ : يُقَارِبُ زَيْدٌ الْقِيَامَ .

وَحَكَى لي شيخُنَا - رحمه الله تعالى - عن الشيخ التَّقِيّ<sup>(١)</sup> أَنَّهَا زائدةٌ . وقد ذَكَرْتُ ذلك في « شَرْحِ الْفُصُولِ »<sup>(٢)</sup> .

وقد تُحْدَفُ « أَنْ » في الضَّرورة تشبيهاً بكادَ .  
وَالثَّامَةُ تَرْفَعُ فقط نحو : عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ . قال عبدُ القاهر<sup>(٣)</sup> : لكن لا يُقَالُ : عَسَى يَقُومُ زَيْدٌ .

وَاسْتُعْنِيَ عن المنصوب لاشتغال الكلام على منسوبٍ ومنسوبٍ إليه ، وَمَنْ قَدَرَ محذوفاً في : عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ فَلَعَلَّهُ يُقَدَّرُ هنا أيضاً ، لكن يلزَمُ على هذا كونُها ناقصةً أبداً ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ بذلك اللَّفْظَ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو قولُهُمْ : عَسَاكَ أَنْ تَفْعَلَ ، فسيبويه<sup>(٤)</sup> يَذْهَبُ إلى أَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِلَعَلَّ ، فَتَنْصِبُ وتَرْفَعُ .

---

(١) هو تقي الدين الحلبي ذكره المصنف في المحصول قال في تقديم خبر مادام على اسمها : وحكى لي من أئق به عن الشيخ تقي الدين الحلبي أَنَّ ابْنَ الْحَشَّابِ نقل مثل ذلك . ولم أقف له على ترجمة .

(٢) لم يجدد المصنف هناك من قال بزيادتها ، ونصه فيه : « وقال بعضهم : أن زائدة فيه . وعندني فيه نظر ؛ لأن الزائد لا يلزم ، وقد نصوا على أَنَّ في خبرها لازمة ، وَأَنَّ استعمالها بغير أَنَّ يكون في الضرورة ، ألا ترى إلى قولهم : إِنَّ الباء بعد ما ليست بزائدة للزومها » . المحصول من اللوحة (٨٤/أ) .

(٣) المقتصد ٣٦١/١ .

(٤) الكتاب ٣٧٥/٢ ، وقد خطأه المبرد في ذلك ، انظر المقتضب ٧٢/٣ .

فإن قيل : كيف شبه الفعل بالحرف في العمل والمعروف العكس ؟  
 أجبت : جاز ذلك لضعفها بالجُمُود وعدم الدلالة على الحدث .  
 والأخفش يذهبُ إلى أنَّها على حالها لكن أنيبَ الضمير المنصوبُ عن  
 المرفوع ، والميرد<sup>(١)</sup> يذهبُ إلى أنَّ اسمها مُضمرٌ ، والكافُ خبرها . وهو  
 ضعيفٌ .

والثاني : كاد . ولها اسمٌ وخبرٌ ، غير أنَّ خبرها فعلٌ غيرٌ مقترنٌ بأنْ ؛  
 وذلك لأنَّ معناها الإشرافُ على الفعل ، وأنَّ تقييدُ بعدهُ ، ولذلك شدَّتْ  
 معها كقوله<sup>(٢)</sup> :

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا  
 وفي الحديث النبوي<sup>(٣)</sup> : « كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا » .

(١) المقتضب ٧٢/٣ .

(٢) منسوب لرؤية ، وهو في المنسوب إليه ص : ١٧٢ . والشاهد في الكتاب ٣٦٠/٣ ، والمقتضب ٧٥/٣ ،  
 والإيضاح : ١٢١ ، والمقتصد ٣٦٠/١ ، وأدب الكاتب : ٤١٩ ، وشرحه الاقتضاب ٢٦١/٣ ،  
 والإنصاف : ٤٥٣ ، والضرائر : ٦١ ، وشرح الألفية للمرادي ٢١٢/١ ، والخزانة ٣٤٧/٩ .

قال المرادي : وظاهر كلام المصنف (أي ابن مالك) جواز اقتران المضارع بعد كاد بأنْ .  
 (٣) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء ٥٣/٣ ومواطن أخرى . وجاء في تحفة الأخوذ ١٧/٧ تعليقاً عليه  
 قوله : وأمَّا حديث : « كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا » ، فهو ضعيفٌ جداً وعلى تقدير صحته فهو  
 محمولٌ على الفقر القلبي المؤدي إلى الجزع .  
 وقال في ٤٥/١٠ : رواه أبو نعيم في الجلية عن أنسٍ كما في الجامع الصغير ، قال المناوي في  
 شرحه : إسنادُهُ وَاهٍ ، وقال صاحبُ المَجْمَعِ في تذكرة الموضوعات : ضَعِيفٌ .

فإنْ دَخَلَ حرفُ النَّفي عليها فقليل : إنها كالأفعال ، وهو الحقُّ .

وقيل : تكون في الماضي للإثبات ، وفي المستقبل كالأفعال .

وقيل : تكون للإثبات في الحالين .

والثَّالِثُ : جَعَلَ ، وَأَخَذَ ، وَأَنْشَأَ ، وَطَفِقَ ، وَكَرَبَ ، وَأَوْشَكَ ، [١٣/ب]

كقولك : جَعَلَ زَيْدٌ / يَتَحَدَّثُ ، وخبرُها الفعلُ بغير أنْ ؛ لأنَّ معناها الأخذُ

في الفعل ، وينفرد « أَوْشَكَ » بجواز استعمال « أنْ » معها كعَسَى ، كقولك :

أَوْشَكَ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، وهذا بيِّنٌ .

\* \* \*



## [المشتقات]

والاسمُ العاملُ بحقِّ الشَّبهِ اسمُ الفاعلِ ، وهو وصفٌ لِمَنْ أَوْقَعَ الفعلَ .  
فقولنا : « وصفٌ » يَدْخُلُ فيه المَحْدُودُ وَغَيْرُهُ من اسمِ المفعول والصفة .  
وقولنا : « لِمَنْ أَوْقَعَ الفعلَ » يَفْصِلُهُ عنهما .  
وصيغته من الثلاثي المجرَّد على فاعِلٍ ، وبه سُمِّيَ لكثرة ذلك وَخِفَّتِهِ ،  
وهي مما عداه على صيغة المضارع بِمِيمٍ مضمومةٍ وَكَسْرٍ ما قبل الآخرِ نحو :  
مُدْخِرِجٍ ومُكْرِمٍ ومُضَارِبٍ .  
وَيَعْمَلُ عَمَلُ فعله بِشَرْطَيْنِ :  
أحدهما : أنْ يكونَ مستقبلاً أو حالاً ؛ وذلك لأنه حينئذٍ يكونُ  
مُشَابِهاً للفعل لفظاً ، ومُوافِقاً له معنًى . وإذا كان ماضياً تنتفي المشابهةُ  
اللفظيَّةُ ، فيَضْعُفُ الشَّبهُ .  
والآخرُ : اعتمادهُ على صاحبه أو على حَرْفِي الاستفهام والنفي .  
أَمَّا الْأَوَّلُ فَلتَوْقُفِهِ على محكومٍ عليه به ، وحينئذٍ إمَّا أنْ يكونَ خبراً  
لمبتدأٍ ، كقولك : زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمراً ، أو صفةً لموصوفٍ كقولك : مَرَرْتُ  
بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدًا ، أو حالاً كقولك : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ضَارِباً عَمراً .  
وَأَمَّا الثَّانِي : فالأنهم لم يستعملوا الصِّفَّةَ قائِمةً مَقَامَ الفعلِ إلَّا كذلك  
نحو : أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ ، وَمَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ ، ولذلك يستقلُّ مع مرفوعه كلاماً .

وأجازَ الأَخْفَشُ<sup>(١)</sup> إعمالَهُ مجرداً عن ذلك ، وهو ضعيفٌ قياساً لما ذكرناه ، وسماعاً لِعَدَمِهِ من فصيح .

وخالفَ الكِسَائِيُّ<sup>(٢)</sup> فأجازَ إعماله ماضياً ، وتمسك بقولهم : هَذَا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهَمًا أَمْسٍ ؛ وذلك لأنَّ « درهماً » منصوبٌ به .  
وأجاب البصريُّونَ بوجهين :

الأوَّلُ : أنه منصوبٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ تقديرُهُ : أعطاه درهماً<sup>(٣)</sup> ، وإذا احتمَلَ ذلك بَطَلَ التَّمَسُّكُ به . وزَيَّفَهُ الشُّلُوبِيُّ<sup>(٤)</sup> المغربيُّ بقولهم : هذا ظَانٌّ زَيْدٍ قائماً أَمْسٍ ، ولو كان التَّقْدِيرُ : ظَنُّهُ قائماً ، لَوَقَعَ الاقتصارُ على أَحَدِ مَفْعُولِي ظَنَنْتُ . وهو ممتنعٌ .

والثَّانِي : أنَّ الفعلَ الماضيَ له شَبَهٌ ما بالاسم ، ولذلك حُرِّكَ آخرُهُ ،

---

(١) ووافقه في ذلك الكوفيون وابن مالك . انظر الإيضاح في شرح المفصل ٦٤١/١ ، والتسهيل : ٤٥ ، ١٣٦ ، وشرحه ٧٤/٣ ، وشرح الكافية ٧٢٦/١/٢ ، وشرح الألفية للمرادي ٤٦٧/١ .

(٢) انظر رأي الكسائي ومن تبعه في اتلاف النصرة : ٩٧ - ٩٨ ، وشرح المفصل ٧٧/٦ ، والإيضاح في شرح المفصل ٦٤٠/١ ، وشرح الجمل ٥٥٠/١ ، وشرح الكافية ٧٢٦/١/٢ ، والمساعد ١٩٧/٢ ، والمغني : ١٨٠ ، والجمع ٨١/٥ . قال ابن مالك في شرح التسهيل ٧٥/٣ : « ومذهبه - أي الكسائي - في ذلك ضعيفٌ ؛ لأنَّ اسمَ الفاعل الذي يُرادُ به الماضي ، لا يُشَبِّهُ الفعلَ الماضي إلا من قبل المعنى ، فلا يعطى ما أعطي المشابه لفظاً ومعنى ، أعني الذي يراد به معنى المضارع » ، كما عرض ابن أبي الربيع لهذا الرأي وناقشه . انظر البسيط ١٠١١/٢ - ١٠١٥ .

(٣) وهذا مذهب الفارسي وجماعة . انظر الإيضاح ص : ١٧٣ ، وشرح الكافية ٧٢٧/١/٢ .

(٤) شرح الجزولية ٨٧٩/٢ . وقد رد الرضي اعتراض الشلوبيين قائلاً : وللفارسي أن يرتكب جواز ذلك مع القرينة وإن كان قليلاً ، كما يجيء في أفعال القلوب . شرح الكافية ٧٢٧/١/٢ .

فَجُعِلَ لِمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ مَزِيَّةٌ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَيْسَتْ كَذَلِكَ ،  
فَأَعْمِلَ فِي الْمَفْعُولِ الثَّانِي . وَهَذَا اخْتِيَارُ الْوَرَّاقِ<sup>(١)</sup> ذَكَرَهُ فِي « عِلَالِهِ » .

وَلِي فِيهِ نَظَرٌ وَهُوَ : إِنَّ قِيلَ : فَلِمَ عَمِلَ فِي الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ ؟  
أَجِبْتُ : بَأَنَّهُ لَوْ عَمِلَ فِي الْأَوَّلِ لَامْتَنَعَتْ إِضَافَتُهُ إِلَى الثَّانِي لِلْفَصْلِ  
بَيْنَهُمَا ، وَكَانَ حِينَئِذٍ يَسَاوِي مَا هُوَ لِلْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلْ فِيهِ ضَمِيرٌ فَاعِلٌ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ ؟  
أَجِبْتُ : لَمْ أَجِدْ لَهُمْ نَصًّا ، وَإِذَا / كَانَ الْغَرَضُ مِنْ ذَلِكَ حَصُولُ الْمَزِيَّةِ  
- وَقَدْ حَصَلَتْ بِالْمَنْصُوبِ - اِكْتَفَى بِهِ . نَعَمْ لَمْ نَرَ اسْمًا يَنْصَبُ وَلَا يَرْفَعُ ،  
بَلْ عَكْسُ ذَلِكَ مَوْجُودٌ ، فَإِنْ قُدِّرَ فِيهِ ضَمِيرٌ لَذَلِكَ أَمْكَنَ ، لَكِنْ عَلَى هَذَا  
التَّقْدِيرِ لَا يَصَحُّ الْإِطْلَاقُ فِي عَدَمِ إِعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَاضِي فَاعْلَمَهُ .  
وَتَشْنِيئُهُ وَجْمَعُهُ مَطْلَقًا كَمَفْرَدِهِ فِي ذَلِكَ ، كَقَوْلِكَ : الزَّيْدَانِ ضَارِبَانِ عَمْرًا ،  
وَالزَّيْدُونِ ضَارِبُونَ عَمْرًا ، وَضَوَارِبُ عَمْرًا . قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٢)</sup>:

أَوَالفَا مَكَّةَ مِنْ وُرُقِ الْحَمِي

وَيَجُوزُ حَذْفُ التُّونِ مَعَ الْعَمَلِ وَالتَّعْرِيفِ تَخْفِيفًا ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup>:

---

(١) علل النحو ص : ٣٠٢ .  
(٢) العجاج والبيت في ديوانه : ٢٩٥ . والشاهد في الكتاب ٢٦/١ ، ١١٠ ، وتحصيل عين الذهب  
ص : ٥٨ ، وسر الصناعة ٧٢١/٢ ، والخصائص ٤٧٣/٢ ، والمفصل : ٢٢٣ . أراد الحمام فغيرها  
إلى الحمي ، رحمه على غير قياس ، ثم قلب ألفه ياء .  
(٣) نُسِبَ هَذَا الْبَيْتُ إِلَى عَدَدٍ مِنَ الشُّعْرَاءِ ، وَهُوَ فِي مَلْحَقَاتِ دِيْوَانِ قَيْسِ بْنِ الْخَطِيمِ : ٢٣٨ ، وَانْظُرْ كَلَامَ

الحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفُ  
 وذلك لِأَنَّهُ لما نَصَبَ باسمِ الفاعلِ طالتِ الصَّلَةُ ، فَخُفِّفَتْ بِحَذْفِ  
 التُّونِ تشبيهاً بِحَذْفِ نُونِ « الَّذِينَ » في قوله<sup>(١)</sup> :  
 وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ  
 فَأَمَّا إِذَا خُفِضَ المَعْمُولُ فَحَذْفُ التُّونِ لِلإِضَافَةِ .  
 وهنا تنبيهٌ :

وهو أَنَّ حَذْفَ التُّونِ يَكُونُ لِلإِضَافَةِ والتَّخْفِيفِ في الموصولِ ، كما  
 دُكِّرْنَا ، ويَكُونُ لتقديرِها ، كقولِ الشَّاعرِ<sup>(٢)</sup> :

= محققه عن نسبه في ص : ١١٤-١١٥ ، وقد نص العلامة البغدادي رحمه الله في الخزانة ٢٧٥/٤ ، على أنه لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي الجاهلي ، جدَّ عبد الله بن رواحة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، يخاطب مالك بن عجلان ، وراجع كلام البغدادي في نسبة البيت ص : ٢٨٢-٢٨٣ من هذا الجزء .  
 والشاهد في الكتاب ١٨٦/١ ، ٢٠٢ ، وشرح أبياته ٢٠٥/١ ، وإصلاح المنطق : ٩٤ ، وتهذيبه ١٧٤ ، وأدب الكاتب ٣٢٤ ، والمقتضب ١٤٥/٤ ، والإيضاح : ١٧٥ ، وإيضاح شواهد ١٦٧/١ ، وفرحة الأديب ١٦٦ وغيرها . والقصيدة كاملة في الاختيارين : ٤٩٥ ، وجمهرة أشعار العرب ٦٧٣/٢ .

(١) هو الأشهب بن رميلة (منسوب إلى أمه) . انظر الكتاب ١٨٦/١ ، والمقتضب ١٤٦/٤ ، وسر الصناعة ٥٣٧/٢ ، والمنصف ٦٧/١ ، والمختص ١٨٥/١ ، وشرح المفصل ١٥٤/٣ ، وشرح الألفية للمرادي ١٤٧/١ ، والخزانة ٢٥/٦ ، ٢١٠/٨ ، وشرح أبيات المغني ١٨٠/٤ .  
 وفلج : موضع في بلاد بني مازن على الطريق من البصرة إلى مكة ، وقيل : واد بين البصرة وحمى ضرية ، وهو بطن واد يفرق بين الحزن والصمان ، يسلك منه طريق البصرة إلى مكة . انظر : معجم ما استعجم : ١٠٢٧ ، ومعجم البلدان (فلج) .  
 (٢) هو الفرزدق والبيت في ديوانه : ٢١٥ (الصاوي)، والشاهد في الكتاب ١٨٠/١ ، وشرحه ٤٠٢/٢ .

يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أَرَقْتُ لَهُ      بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ  
 فد « ذِرَاعِي » مضافٌ تقديرًا، والمضافُ إليه محذوفٌ ، والوجهُ مضافةٌ  
 إلى الأسد . وهذا قولُ المبرِّد<sup>(١)</sup> خلافاً لسيبويه<sup>(٢)</sup> .

ويكون للمعاقبة عند الأخفش في قولك : الضَّارِبَاكَ والضَّارِبُوكَ ، أي  
 أَنَّ الضَّمِيرَ يُعَاقِبُ الثُّونَ فلا يجتمعان ، والضَّمِيرُ منصوبٌ لا مجرورٌ لعدم  
 نتيجة الإضافة، وهي إمَّا للتَّعْرِيفُ أو التَّخْفِيفُ ، وأجاز الكوفيون حَذْفَهَا  
 تخفيفاً في غير الموصول ، كقول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

يَا حَبَّذا عَيْنَا سُلَيْمَى وَالْفَمَا

قالوا : والأصلُ : الفَمَان ، وهو تثنيةٌ للفَمِ والأنف حيث تجاوراً ،  
 فَعَلَّبَ الفَمَ على الأنف .

فإن قلت : فهلاً عكست الحال ؟

---

= ومعاني الفراء ٣٢٢/٢ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، وسر الصناعة ٢٩٧/١ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ،  
 وشرح المفصل ٢٠/٣ ، وشرح الجمل ٩٧/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤٩/٣ ، وشرح الألفية  
 للمرادي ٤٤٦/١ ، والخزانة ٣١٩/٢ ، ٤٠٤/٤ .

وفي أغلب المصادر (أسر به) بدل (أرقت له) . والذراعان والجهة من منازل القمر .

(١) المقتضب ٢٢٩/٤ .

(٢) ورأي سيبويه أن (ذراعي) مضاف إلى (الأسد) ، و(جهة) مقحم بينهما ، وهو مضاف إلى  
 محذوف منوي لفظه . انظر شرح الألفية للمرادي ٤٤٦/١ .

(٣) البيت دون نسبة في الخصائص ١٧٠/١ ، وسر الصناعة ٤٨٤/٢ ، والهمع ١٢٩/١ ، وشرح شواهد  
 شروح الشافية : ١٥٨ . وبعده كما في اللسان :

والجَيْدُ وَالنَّحْرُ وَتَدَيَّ قَدْ نَمَا

أَجَبْتُ : بَأَنَّ الفَمَ ثُنَائِي<sup>(١)</sup> لفظاً فَعَلَبَ على الأنف لِحْفَتِهِ . ولا حُجَّةٌ في ذلك ؛ لجواز أنْ يَكُونَ « والفَمَا » مفعولاً معه<sup>(٢)</sup> ، أو يَكُونَ منصوباً بفعل مضمَرٍ تقديرُهُ : وَأَحِبُّ الفَمَا ، أو يَكُونَ مقصوراً ، وهو مرفوعٌ بالعطف على « عَيْنَا سُلَيْمَى » .

### [صيغ المبالغة]

وَيُلْحَقُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ مَا وُضِعَ لِلْمِبَالِغَةِ ، وهو : ضَرَّابٌ وَمِضْرَابٌ وضُرُوبٌ ، وَحَذِرٌ ، وَعَلِيمٌ . قال الشَّاعِرُ<sup>(٣)</sup> :

حَذِرٌ أُمُوراً لَا تَضِيرُ وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ  
وكذا قولُ الْآخَرِ<sup>(٤)</sup> :

- 
- (١) قال ابن الخباز في النهاية : ٤٤٠ : يريد الفَمَان ؛ وذلك لأنه جعل كل شِدْقٍ فَمًا .  
(٢) أجازته الفراء كما نقل ابن جني . سر الصناعة ٤٨٤/١ . .  
(٣) قائله أبا ن بن عبد الحميد اللاهقي (من شعراء هارون الرشيد) ، وقيل : هو لابن المقفع ، كما في شرح السيرافي ٢١٥/٣ .  
والبيت من شواهد الكتاب ١١٣/١ ، وانظر شرحه ٢١٥/٣ ، وشرح أبياته ٤٠٩/١ ، وشرح عيونه : ٧٩ ، والمقتضب ١١٥/٢ ، وأما ابن الشجري ٣٤٦/٢ ، وشرح المفصل ٧١/٦ ، وشرح الجمل ٥٨٢/١ ، وشرح التسهيل ٨١/٣ ، والبسيط ١٠٥٨/٢ ، والخزانة ١٦٩/٨ .  
(٤) هو أبو طالب عم النبي ﷺ يرثي أبا المغيرة بن أمية وكان صديقه .  
وهو في ديوان أبي طالب ص : ٧٩ ، والشاهد في الكتاب ١١١/١ ، وشرحه ٢١٣/٣ ، وشرح أبياته ٧٠/١ ، والمقتضب ١١٣/٢ ، والأصول ١٢٤/١ ، وشرح الجمل ٥٦٠/١ ، والبسيط ١٠٥٦/٢ ، وشرح المفصل ٧٠/٦ ، والخزانة ٢٤٢/٤ ، ١٤٦/٨ .

=

ضُرُوبٌ يَنْصُلُ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا

إِذَا عُذِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ

[١٤/ب] وحُكِّيَ : « أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ »<sup>(١)</sup>. وإنما عَمِلَ مع فوات الشَّبَّهِ لفظاً لقيام المبالغة مقامه ، وشرطه في / العمل كما ذكر<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

### [ اسم المفعول ]

ومن ذلك اسمُ المفعول ، وهو وَصَفٌ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ الْفَعْلُ . وصيغته من الثلاثي الصَّحِيح على مَفْعُولٍ ، وبه سُمِّيَ لكثرتِه ، ومن غيره على صيغة اسم الفاعل لكن بفتح ما قبل آخِرِهِ لفظاً أو تقديرًا ليحصلَ الْفَرْقُ بينهما . وشرطُه في الْعَمَلِ أيضاً كذلك<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

= قال البغدادي : « قال ابن ولاد : سألت أبا إسحاق الزجاج : لِمَ صار ضروبٌ ونحوه يعمل ، وهو بمنزلة ما استقرَّ وثبت ، وضاربٌ لا يعملُ إذا كان كذلك ؟ فقال : لأنك تريد أنها حالة ملازمة هو فيها، ولست تريد أنه فعلٌ مرةً واحدةً وانقضى الفعلُ كما تريد في ضارب، فإذا قلت: هذا ضاربٌ رؤوسَ الرجال، فإنما هي حالٌ كان فيها، فنحنُ نحكيها » . ولم أقف عليه في الانتصار .

(١) انظر الكتاب ١/١١١ ، وشرحه للسرياني ٢١٣/٣ .

(٢) أي كما ذكر في اسم الفاعل .

(٣) أي كشروط اسم الفاعل .

### [الصفة المشبهة]

ومن ذلك الصِّفَةُ المَشَبَّهَةُ ، وهي : تابعٌ لا يَتَقَدَّمُ عليه منصوبُهُ .  
فقولنا : « تابعٌ » يَدْخُلُ فيه المَحْدُودُ وغيره من اسم الفاعل والمفعول .  
وقولنا : « لا يَتَقَدَّمُ عليه منصوبُهُ » يفصله عنهما ؛ ألا تراك لا تَجِيزُ :  
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَجْهًا حَسَنٍ ، تريدُ حَسَنَ وَجْهًا ، وتَجِيزُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ  
زَيْدًا ضَارِبٍ ، وِبَرَجُلٍ دِرْهَمًا مُعْطًى أَخُوهُ .  
وَوَجْهُهُ شَبَّهَهَا بِاسْمِ الْفَاعِلِ أَنَّهَا تُدَكِّرُ وتُؤَنِّثُ وتُجْمَعُ ، كما يُفْعَلُ  
ذلك بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، فتقولُ : حَسَنٌ وَحَسَنَةٌ وَحَسَنَانِ وَحَسَنَاتٍ وَحَسَنُونَ  
وَحَسَنَاتٌ ، كما تقولُ : ضَارِبٌ وَضَارِبَةٌ وَضَارِبَانِ وَضَارِبَاتٍ وَضَارِبُونَ وَضَارِبَاتٌ .

وبينها وبين اسم الفاعل سِتَّةُ فُرُوقٍ :

الأوَّلُ : أَنَّهَا لَا تُوجَدُ إِلَّا حَالًا ثَابِتَةً كَالْحَسَنِ وَالشَّدِيدِ ، واسمُ  
الفاعل يكونُ مُسْتَقْبَلًا وَحَالًا وَمَاضِيًا .

والثَّانِي : أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي السَّبَبِيِّ<sup>(١)</sup> ، وَحَقِيقَةُ ذَلِكَ : أَنَّ يَكُونُ

---

(١) قال المصنف في المحصول (لوحه ٧٩) : قوله : (وتعمل في السببي دون الأجنبي) : يقصد به بيان الفرق بينهما وبين اسم الفاعل، والمراد بالسببي المضاف لفظًا، كقولك: برجل حسن وجهه، أو تقديرًا، كقولك: برجل حسن وجهًا؛ إذ الوجه لصاحب الحسن، ولا تعمل في غير ذلك، كقولك: مررت برجل حسن وجهه امرأة؛ إذ كانت أجنبية منه، فإن كانت له جاز ذلك، واسم الفاعل يعمل في الأجنبي، كقولك: مررت برجل ضارب زيد أخاه .



معمولها مضافاً إلى ضمير مَنْ هي له لفظاً أو تقديرًا ، فاللفظيُّ قولك :  
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ (وَجْهَهُ، والتَّقديرُ قولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا،  
ولو قلت: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ<sup>(١)</sup> وَجْهَهُ امْرَأَةً ، لم يجز ، إلاَّ أَنْ تريدَ امرأةً له.

والثَّالثُ : أنها لا يتقدَّمُ منصوبها عليها كما سبق .

والرَّابِعُ : أنها لا تَنْصِبُ المفعولُ به ، وهذا يدلُّ على أنها لا تُصاغُ  
من المتعدي ، ولهذا قيل : إِنَّ عَلِيًّا وَسَمِيعًا وَمَا أَشْبَهُهُمَا اسْمَا فاعِلَيْنِ .

والخامسُ : أنها إذا عُرِّفَتْ بِاللَّامِ ومعمولها كذلك ، فالوجهُ الإضافةُ  
كقولك : مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الحَسَنِ الوجهِ ، والوجهُ في اسمِ الفاعلِ كذلك  
التَّنْصِبُ كقولك : مَرَرْتُ بالضَّارِبِ الرَّجُلَ ؛ وذلك لأنَّ الضَّارِبَ أَوْقَعَ  
فِعْلاً بِالرَّجُلِ ، بخلافِ الحَسَنِ .

والسَّادِسُ : أنَّ مجرورها لا يُعْطَفُ عليه إلاَّ مجرورُ كقولك : مَرَرْتُ  
بِالرَّجُلِ الحَسَنِ الوجهِ والقامةِ ، ولا يجوزُ نَصْبُ القامةِ .  
ومجرورُ اسمِ الفاعلِ يُعْطَفُ على مجروره<sup>(٢)</sup> بالنَّصْبِ كقولك : مَرَرْتُ  
بِالضَّارِبِ الرَّجُلِ وَالْعُلَامَ . وهذا جَلِيٌّ .

\* \* \*

---

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

(٢) في (ت) : مفعوله .

## [إِنَّ وأخواتها]

والحرفُ العاملُ بالمشابهةِ : إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ .  
ووجهُ شبهها بالفعل أنها مُركَّبةٌ من ثلاثة أحرف فصاعداً ، كما أنَّ  
الأفعالَ / كذلك ، وأنها مفتوحةُ الأواخر كالأفعال الماضية ، وأنها تتَّصلُ  
بها الضمائرُ ، ونونُ الوقاية كاتصال دُيْنِكَ به ، وأنها تقتضي اسمين كاقْتضاء  
المتعدِّي لهما .

ولَمَّا كان لها معمولان امتنعَ أَنْ ترفعَهُمَا ؛ لأنَّ الفعل لا يرفع فاعلين إلا  
بحرف عطفي ، وامتنعَ أَنْ تنصبَهُمَا لخلوِّ الكلام من مرفوع . وهو خلافُ  
وضْعِهِم ، فتعيَّنَ رفعُ أحدهما ونصبُ الآخر ، فكان تقديمُ المنصوبِ أولى  
تنبيهاً على قُوَّتِها بخلاف « ما » الحجازية ، أَلَا تَرَاهَا يُفَصَّلُ بينها وبين اسمها  
بالظرفِ والمجرور بخلاف « ما » ، وأنها عاملةٌ إجماعاً و« ما » فيها خلافٌ .  
هذا تعليلُ الخوارزمي<sup>(١)</sup> في « التَّحْمِير » .

وقيل : لَمَّا كان عملُها فرعاً على الفعل ، جُعِلَ كعملِهِ الفرعي ، وهو  
تقديمُ المنصوب على المرفوع .

---

(١) لم أقف عليه بنصه ، وانظر شيئاً من هذا المعنى في التخمير ٢٨٢/١ ، وراجع ترشيح العلل له ص :  
١٣٩ - ١٤١ .  
وانظر التعليل لتقديم المنصوب على المرفوع ومقارنتها بـ(ما) في علل النحو للوراق : ٢٣٥ وما  
بعدها ، وشرح الجمل ٤٢٤/١ .

ومعنى إنَّ وأنَّ التوكيد ، تقول : زَيْدٌ قائمٌ ، فإذا أَكَّدْتَهُ قلتَ : إنَّ زَيْدًا قائمٌ ، وصار كقولك : زَيْدٌ قائمٌ زَيْدٌ قائمٌ .  
وكأنَّ للتشبيه ، كقولك : كأنَّ زَيْدًا الأسدُ . وقال الرَّجَّاجِيُّ<sup>(١)</sup> : تكونُ للشكِّ كقولك : كأنَّ زَيْدًا قائمٌ ، وقال البُسْتِيُّ<sup>(٢)</sup> : تكونُ للتحقيق<sup>(٣)</sup> ، كقول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

كَأَنِّي حِينَ أُمْسِي لَا تُكَلِّمُنِي      مُتَيْمٌ يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُودًا  
المعنى : أنه على ذلك في تلك الحال .

- 
- (١) حروف المعاني : ٢٩ ، وقد ذكر لها فيه ثلاثة معان : تكون تشبيهاً وشكاً ومخففة ، وقيد الشك عندما يكون خبرها مشتقاً من الفعل . واقتصر في الجمل ص : ٥٠ على التشبيه .
- (٢) في « تعليقه » الذي ينقل عنه المصنف كثيراً في كتبه ، ويغلب في ظني أنه تعليق على الإيضاح ؛ لأن المصنف ذكره غير مرة مقروناً به في شرح الفصول ، بل وذكر أنه لقي أبا علي وسأله عن (فَمَنْ) في مثل قولك : فَمَنْ الهنداتُ ، هل يصرف ؟ فقال : نعم .
- قلت : ويغلب في ظني أن المعنى بهذه النسبة هو أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي صاحب غريب الحديث وشرح البخاري . توفي سنة ٣٨٨ هـ ، وهو معاصر لأبي علي وتوفي بعده بنحو عشرة أعوام . ونقل المصنف في ص : ٤٠٢ من هذا الكتاب أن الفارسي أنشد البستي بيتاً ، فإن صح هذا فإنه استدراك مهم لأنني لم أر أحداً ممن ترجم له ذكر أنه لقي الفارسي وأخذ عنه . انظر أخباره في طبقات الشافعية للسبكي ٢٨٢/٣ ، وإنباه الرواة ١٦٠/١ ، والخزانة ١٣٢/٢ .
- (٣) هذا رأي الزجاج كما نص البغدادي في شرح أبيات المغني ١٥٠/٦ ، والخزانة ٤٠٨/٦ ، وبه أخذ السيرافي في شرح الكتاب ١٥/٣ (مخطوط) . ورده بأن الخبر في مثل هذا البيت محذوف . كما نص عليه ابن جني في المحتسب ١٥٥/٢ . ونسبه أبو حيان في التذييل ١٣/٥ إلى الكوفيين والزجاجي . وانظر شرح الجمل ٤٤٧/١ ، والتسهيل : ٦١ ، وشرحه ٦/٢ ، والمغني : ٦٨٩ .
- وفي الخصائص ١٧٠/٣ أن أبا علي اعتبر كأن كالتائدة واستشهد بالبيت .
- (٤) هو عمر بن أبي ربيعة من مقطوعة في ديوانه : ٣٢٠ . ونسب إليه في الخصائص ١٧٠/٣ ، ونسب إلى يزيد بن الحكم الثقفي في اللسان (عود) ، وشرح أبيات المغني ١٤٩/٦ . وانظر المحتسب ١٥٥/٢ ، واللسان (عود) ، والتذييل ١٤/٥ ، والمغني : ٦٨٩ .

ولكن للاستدراك ، وحققها أن تتوسط بين جملتين إحداهما مُوجِبَةٌ والأخرى مَنْفِيَّةٌ ، ويتوارد النَّفْيُ والإثباتُ على حكم واحدٍ كقولك : قام زيدٌ لكنَّ عمراً لم يَقُمْ ، وما قامَ جَعْفَرٌ لكنَّ عمراً قامَ ، وغيرُ جائرٍ : ما قامَ خالدٌ لكنَّ زَيْداً تحدَّثَ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .

وهي مُفْرَدَةٌ عند البصريين تَمْسُكاً بالأصالة ، وعند الكوفيِّين <sup>(١)</sup> مُرَكَّبَةٌ من لا والكاف وإنَّ ، فحُذِفَتِ الهمزة وكُسِرَتِ الكاف . وهذا ادِّعَاءٌ لا يَنْهَضُ بِهِ صاحِبُهُ . واستحسنه ابنُ يعيشَ الحلبيُّ <sup>(٢)</sup> ؛ لَعَدَمِ النَّظِيرِ وَنُدْرَةِ البناءِ .

ومعنى « ليت » التَّمَنِّي ، ومعنى « لعل » التَّرجِّي .

فإن قلتَ : فما الفرقُ بينهما ؟

أجبتُ : الترجِّي لا يكونُ إلاَّ للمُمْكِنِ ، والتَّمَنِّي يكونُ له وللمستحيل ، كقولك : ليتَ الشَّبابَ يَعُودُ ، وكقوله تعالى <sup>(٣)</sup> : ﴿ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ﴾ .

---

(١) انظر اللباب للعكبري ٢٠٦/١ ، والتبيين له : ٣٥٥ ، وشرح المفصل ٧٩/٨ ، وجواهر الأدب للإربلي : ٥٢٨ ، والجنى الداني : ٦١٧ ، وشرح الألفية للمرادي ٢١٧/١ . قال الإربلي : وربما مال إلى هذا الرأي بعض البصريين .

وفي بعض المصادر تُسبب إلى الفراء أنها مركبة من لكن وأنَّ . انظر الحلل في إصلاح الخلل : ١٦٥ ، والتذييل ١٠/٥ . والذي في معانيه ٤٦٥/١ موافق لما نسبته المصنف إلى الكوفيين . ونسب العكبري في المتبع ٢٨١/١ إلى الكوفيين القول بأنها مركبة من لا وكأنَّ ، وبه قال السهيلي كما في التذييل ١١/٥ .

(٢) شرح المفصل ٧٩/٨ .

(٣) سورة الفرقان ، من الآية (٢٨) . وفي النسخ الثلاث يا ليتني ، وليست الآية كذلك ، بل تكملتها : ﴿ يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ﴾

ولا يجوز تقديم أخبارها على أسمائها لما ذكر . نَعَمْ إِنَّ كَانَ ظَرْفًا  
أو جَارًا ومَجْرورًا جاز ذلك ، كقولك : إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا ، وَإِنَّ عِنْدَكَ  
عَمْرًا ؛ لأنَّ العَرَبَ تَتَّسِعُ فِيهِمَا ؛ ألا تراهما يُفَصِّلُ بهما بين المضاف  
والمضاف إليه .

واللَّامُ المفتوحة<sup>(١)</sup> مختصةٌ بِإِنَّ عند البصريين<sup>(٢)</sup> . وغيرُ جائز أن يَلِيَهَا أَنْ<sup>(٣)</sup>  
أو بالعكس ؛ لاجتماع حَرْفَيْنِ مُتَّفَقِي المعنى ، وذلك مُبَايْنٌ لوضع الحروف ،  
فَأُخِّرَتِ اللَّامُ إلى الجزء الثَّانِي ، وكانت أولى بذلك لعدم عملها .

وهي تدخلُ / على الخبر كقوله تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ إِنَّكَ اللَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ،  
وقوله تعالى<sup>(٥)</sup> : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ ﴾ لمضارعتة الاسم .

ولا يجوز : إِنَّ زَيْدًا لَقَامَ ؛ لعدمها<sup>(٦)</sup> .  
وعلى اسمها إذا فُصِّلَ بينهما ، كقوله تعالى<sup>(٧)</sup> : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً ﴾ .

- 
- (١) وهي لام الابتداء المعروفة باللام المرحقة . انظر الخصائص ٣١٤/١ ، وشرح الألفية للمرادي ٢٢٤/١ .  
(٢) وأجاز الكوفيون دخولها على لكن ، قال الرماني في معاني الحروف : ١٣٤ : وهذا من الشاذ الذي لا يقاس عليه . انظر الإنصاف : ١٧١ [ المسألة : ٢٦ ] ، وجواهر الأدب للإربلي : ٥٢٨ ، ورصف المباني : ٢٧٩ .  
(٣) وحكي جوازها عن المبرد . انظر شرح الألفية للمرادي ٢٢٤/١ .  
(٤) سورة النحل ، من الآية (١٨) .  
(٥) سورة النحل ، من الآية (١٢٤) .  
(٦) أي لعدم المضارعة . وفي التذييل ١٢٦/٥ - ١٢٧ أن هذه اللام تجوز على اعتبارها واقعة في جواب قسم محذوف تقديره : والله لقام .  
(٧) وردت في سورة كثيرة أولها البقرة ، من الآية (٢٤٨) .

وعلى معمول الخبر المقدم كقولك : إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكِلٌ ، وقوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ . ولا يجوز : إِنَّ زَيْدًا أَكِلٌ لَطَعَامَكَ .

واعلم أنَّ المكسورة وما بعدها في موضع الجملة ، والمفتوحة وما بعدها في موضع المفرد . ومواضعهما ثلاثة :  
الأول : موضع لا يقع فيه إلا المكسورة ، وذلك خمسة أقسام غالباً :  
منها : الابتداء ، قال الله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ .

ومنها : دخول اللام كقوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ ۖ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ ۚ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾ .

ومنها : وقوعها بعد القول المجرد من معنى الظن ، قال تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي ﴾ .

ومنها : جواب اليمين . قال تعالى<sup>(٥)</sup> : ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ .

---

(١) سورة الحجر ، الآية (٧٢) .

(٢) سورة الأنبياء ، الآية (١٠١) .

(٣) سورة العاديات ، الآيات (٩ - ١١) .

(٤) سورة مريم ، من الآية (٤) .

(٥) سورة الحجر ، الآية (٧٢) .

ومنها : وقوعها صلةً ، قال تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ وَءَايَنَهُ مِنَ الْكَوْزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ ،  
لَسَنُوا بِالْعَصْبَةِ ﴾ .

والثاني : مُقابلهُ ، وهو ما اختَصَّ بالمفرد ، ويكونُ مرفوعاً أو منصوباً  
أو مجروراً ، كقولك : بلغني أنَّ زيدا منطلقٌ ، وعَرَفْتُ أنَّ زيدا منطلقٌ ،  
وعَجِبْتُ مِنْ أنَّ زيدا منطلقٌ .

والثالث : أنَّ يَحْتَمِلُهُمَا ، كقولك : عِنْدِي أَنَّكَ فَقِيهٌ ، وَأَنَّكَ أَدِيبٌ ،  
فيجوزُ في الثَّانِيَةِ الكَسْرُ لعطفِ جملةٍ على جملةٍ ، والفتحُ لعطفِ مفردٍ على  
مفردٍ ، وقرئ<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ بهما .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ شَيْخَنَا الثَّقَةَ<sup>(٣)</sup> أَخْبَرَنِي عَنِ الْأَنْدَلُسِيِّ<sup>(٤)</sup> صَاحِبِ

---

(١) سورة الشعراء ، من الآية (٧٦) .

(٢) سورة الأنفال ، من الآية (١٩) . وفتحُ الهمزة قراءةُ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم ، وكسرها  
قراءة ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وأبي عمرو وحمزة والكسائي . انظر السبعة : ٣٠٥ .

(٣) الشيخ سعد المغربي .

(٤) هو علم الدين الأندلسي شارح المفصل أبو محمد القاسم بن أحمد الموفق المرسى الأندلسي . عالم  
نحويٌّ له شروح على المفصل والجزولية والشَّاطِيبِيَّة وغيرها . توفِّي سنة ٦٦١ هـ . انظر معجم  
الأدباء ٢٣٤/١٦ ، وإنباه الرواة ١٦١/٤ ، والوافي بالوفيات ١٠٢/٢ .

وقد نقل ابنُ هشام في شرح الشذور : ٢٦٦ ذلك عن عامة الفقهاء فقال : « وقد أُلْعِقَ الفقهاء  
وغيرهم بفتحٍ إنَّ بعد حيث وهو لحنٌ فاحشٌ » . وانظر الجنى الداني : ٤٠٧ ، وشرح الألفية  
للمرادي ٢٢١/١ .

أبي علي<sup>(١)</sup> أنه يَفْتَحُ أَنَّ بعد حيثُ ، كقولك: جَلَسْتُ حَيْثُ أَتَيْتُكَ جَلَسْتُ، وإن كانت تُضَافُ إلى الجمل ؛ لأنَّ الجملة واقعةٌ موقع المفردِ ، ونائبةٌ عنه، ولذلك فُتِحَتْ بعد مُذْ ، كقولك : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَنِي ؛ لأنَّ التَّقْدِيرَ: مُذْ زَمَنْ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَنِي . والمختارُ عند الأكثرين الكَسْرُ بعدها أعني حيثُ ، اعتباراً للجملة ، وهذا القائل اعتبر اللفظَ ، وذاك اعتبر المعنى ، وكلاهما جيّدٌ ، فلم يبقَ إِلَّا اتِّبَاعُ اعتبارِ الواضعِ فاعرفهُ .

وهي مشتركةٌ في جواز العطفِ بالنَّصْبِ على الاسم قبل الخبر وبعدهُ، وبالرَّفْعِ إذا عطفتَ على الضَّمير في الخبر بعد تأكيده ، أو على أنه مبتدأ والخبر محذوفٌ .

وتنفردُ إِنَّ بجواز العطفِ بالرَّفْعِ على موضع اسمها بعد الخبر عند البصريين، ومُطْلَقاً عند الكوفيّين<sup>(٢)</sup>، والفرأءُ إنْ ظَهَرَ فيه الإعرابُ فكالأول، وإلَّا فكالثاني /، والتَّمثِيلُ ظاهرٌ .

[١٦/أ]

\* \* \*

(١) الشلوين . أبو علي عمر بن محمد الإشبيلي الأندلسي المعروف بالشلوبين أو الشلوبيني ، من أئمة أهل الأندلس في النحو ، له كتاب التوطئة وشرح الجزولية ، وتعليق على الكتاب ، وغيرها . توفي سنة ٦٤٥ هـ . انظر إنباه الرواة ٣٣٢/٢ ، ووفيات الأعيان ٤٥١/٣ ، والنذيل والتكملة ٤٦٠/٢/٥ ، وبغية الوعاة ٢٢٤/٢ .

(٢) هذه المسألة من مسائل الخلاف انظرها في الإنصاف : ١٥٨ [المسألة ٢٤] .



### [ لا المشبهة بإن ]

وُثِّبَهُ « لا » بإن فتعملُ عملَهَا كقولك : لا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ ؛ لأنَّ كُلاًَّ منهما يُتَلَقَّى به الْقَسَمُ ، وَيَقَعُ صَدْرُ الْكَلَامِ ، وَيُنَاقِضُ الْآخَرَ . وقد لَمَحَ واضعُ اللُّغَةِ ذلك .

واختُلِفَ في اسمِها ، فالأشهر أنه مبني<sup>(١)</sup> . وفيه وجوه :

قيل : وقع ذلك لتضمُّنِهِ معنى « مِنْ » الدَّالَّةُ على الاستغراق ؛ وذلك لأنه جوابٌ لسائل قال : هل مِنْ رَجُلٍ في الدَّارِ ؟ فقياسُهُ أن يُقالَ : لا مِنْ رَجُلٍ في الدَّارِ ، فحُدِفَتْ لذكرها في السُّؤال ، وتَضَمَّنَ الاسمُ معناها فُبْنِيَ<sup>(٢)</sup> .

ويُشْكِلُ ذلك بالمميز الذي يُقَدَّرُ معه مِنْ ، فإنه لم يُبْنِ ؟

والجواب : أمَّا مَنْ قالَ : إنَّ البناءَ ليس على سبيل الوجوب فالسُّؤالُ ساقطٌ ، وأمَّا مَنْ قالَ بالوجوب ، فهو كما قيلَ في الاعتذار عن بناء المشئى والظُّرف ، وسيأتي إن شاء الله تعالى .

---

(١) هذا رأي أكثر البصريين . انظر الكتاب ٢/٢٧٤ ، والمقتضب ٤/٣٥٨ - ٣٦٠ ، والمسائل المنثورة ص : ٨٨ ، والإنصاف : ٣١٠ ، وأسرار العربية : ٢٤٦ ، والتبيين : ٣٦٢ ، وارتشاف الضرب ٣/١٢٩٥ ، والتذيل ٥/٢٢٦ .

(٢) وهو قول الخليل كما في الكتاب ٤/٢٧٥ ، وانظر المقتضب ٤/٣٥٧ ، وعلل النحو : ٤٠٦ ، والتذيل ٥/٢٢٦ .

وقيل : رُكِّبَتْ « لا » مع اسمها ، والتركيبُ مُوجِبٌ للبناء .  
وقيل : بل ذلك لشَبَّهه بلام الاستغراق<sup>(١)</sup> .  
وُبني على حركةٍ لِعُرْوِضِ البناء ، وكانت فتحةً لأجل التركيب .  
ودَهَبَ الزَّجَّاجُ<sup>(٢)</sup> و السِّيرافي<sup>(٣)</sup> إلى أنه مُعَرَّبٌ .  
وهو ظاهرُ كلامِ سيبويه ؛ لأنه قال<sup>(٤)</sup> : « هذا باب النَّفي بـ(لا)، و(لا) »

- 
- (١) انظر التذييل ٢٢٨/٥ .  
(٢) وهو رأي الكوفيين . انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ص : ٣١٠ [المسألة : ٥٥] ، والتبيين : ٣٦٢ ، واتتلاف النصرة ص : ٥٠ .  
وقد نفى الدكتور شعبان صلاح في كتابه (من آراء الزجاج النحوية) ذلك عن الزجاج ، وقال : إنه يقول برأي سيبويه وهو البناء في اسم لا ، والفرق بين قوله وقول سيبويه هو في المصطلح لا في مدلول المصطلح . انظر ص : ٧٨ - ٨٣ من الكتاب .  
قلتُ : وأول من نسب ذلك إلى الزجاج هو الرضي في شرح الكافية ٨١٥/٢ (القسم الأول) ، ولا أدري على ماذا استند في نقله هذا . وانظر المغني ص : ٣١٤ .  
(٣) شرح الكتاب ٨٣/٣ (مخطوط) . ونصه : « والذي عندي أن الفتحة في الاسم بعد (لا) إعرابٌ ، وهو مذهب سيبويه ؛ لأنه قال : فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازمٌ » . وإليه أيضاً ذهب من البصريين الجرمي والأخفش والزجاج والرماني والمبرد . انظر ارتشاف الضرب ١٢٩٦/٣ ، والتذييل ٢٢٦/٥ ، والمقاصد الشافية ٤٢٤/٢ .  
(٤) الكتاب ٢٧٤/٢ . قلتُ : وهذا المصطلح الذي أطلقه سيبويه قد فسَّره هو بنفسه بنص آخر في الكتاب ٢٨٣/٢ قال فيه : « واعلم أنَّ المنفي الواحد إذا لم يل (لك) فإنما يذهب منه التنوين ، كما ذهب من خمسة عشر ، لا كما ذهب من المضاف » ، كما فسره النحاة من بعده كالأخفش والمبرد والنحاس من أنه نُصِبَ بغير تنوين لتركبه معها تركيب خمسة عشر . انظر المقتضب ٣٥٧/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٧٨/١ ، ١٧٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٨/٢ .

تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين <sup>(١)</sup> .

وإنما تُركَ لثلاثة أوجه :

**الأول :** أنه لَمَّا لم يُفصل بينها وبين اسمها جَرَيَا مَجْرَى المَرْكَبِ ،  
فحُذِفَ التَّنوينُ لذلك .

**والثاني :** أنَّ « لا » ضعيفةٌ لأنها فرعٌ أنَّ التي هي فرعٌ « كان » التي  
هي فرعُ الفعل الحقيقي ، فلم يُنَوَّن اسمها .

**والثالث :** أنه لو نُوِّنَ لُتَوَهَّمْ أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدَّر ، كقولك :  
وَعَدْتَنِي بِدِرْهَمٍ وَدِينَارٍ فَلَا دِرْهَمًا وَلَا دِينَارًا ، تريدُ : فَلَا أُعْطِيَتَنِي ،  
فحُذِفَ التَّنوينُ رفعاً لذلك .

وعكسه تنوينُ « غُدُوَّةٍ » في قولك : لَدُنْ غُدُوَّةٍ ؛ لأنهم لَمَّا نَصَبُوا بِلَدُنْ  
تشبيهاً لها بضارب ، فلو لم يُنَوَّنُوا لم يُعْلَمْ أَهْوَ منصوبٌ أم مجرورٌ ، فاعرفهُ .  
وإن كان مضافاً كقولك : لا غُلَامَ رَجُلٍ عِنْدَنَا ، أو مشابهاً له كقولك :  
لا ضَارِبًا زَيْدًا فِي الدَّارِ ، فهو مُعْرَبٌ .

وَيُثَنَّى وَيُجْمَعُ بِالنونِ كقولك : لا غُلَامَيْنِ لَكَ ، ولا مُسْلِمَيْنِ فِي الْبَلَدِ .

**فإن قيل :** فَلِمَ أَثْبَتَ التَّنوينُ وَحَدَفْتَ التَّنوينَ ؟

---

(١) اقتبس المصنف هذه الفقرة بكاملها من توجيه اللمع لابن الخباز دونما إشارة . انظر توجيه اللمع  
ص : ١٤٢ .

أَجِبْتُ : الثُّنُونُ قُوَّةٌ بِتَحَرُّكِهَا ، والتنوين ضعيفٌ بسكونه ، فلذلك اختلفَ حكمُهُمَا ؛ ألا ترى أَنَّهُ يَجُوزُ : جَدُولٌ ، وَجُدَيْلٌ ، وَجُدَيْوِلٌ ، ولا يَجُوزُ فِي عَجُوزٍ إِلَّا عَجِيزٌ بِالْقَلْبِ فَقَطْ ، والفرقُ ما ذَكَرْنَا مِنْ قُوَّةِ المتحرِّك ، وضعفِ السَّاكن . وكذلك قلبوا الواوَ ياءً في مِيقَات ، ولم يقبلوها في عَوَاض .

نَعَمْ فِيهِمَا خِلَافٌ : فَمَذْهَبُ الخليل وسيبويه<sup>(١)</sup> بِنَاوُهُمَا لِقِيَامِ المقتضي له ، وَمَذْهَبُ المبرِّد أَنَّهُ مُعَرَّبٌ<sup>(٢)</sup> ؛ إِذْ لَيْسَ فِي الكَلَامِ مُرَكَّبٌ شَطْرُهُ / الثَّانِي مِثْنِيٌّ أَوْ مَجْمُوعٌ .

وهنا تنبيهٌ في رافع الخبر :

فَذَهَبَ الْأَخْفَشُ<sup>(٣)</sup> - واختاره الرَّخْشَرِيُّ<sup>(٤)</sup> - إِلَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِلَا ، كَمَا أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِإِنَّ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِذَا لَا يَظْهَرُ أَثَرُ الفرعية ؟

أَجِبْتُ : قد ظَهَرَ فِي غير ذلك ، وهو اختصاصُ عملها في التَّكرارات ،

---

(١) الكتاب ٢٨١/٢ - ٢٨٣ ، وانظر توجيه اللع ص : ١٥٠ .

(٢) انظر المقتضب ٣٦٦/٤ ، وشرح التسهيل ٥٧/٢ ، وتوجيه اللع : ١٥٠ ، والمغني ص : ٣١٤ .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٤/١ ، قال : « وخبرها رفعٌ ، وهو بمنزلة الفاعل ، وصار المنصوب بمنزلة المفعول به ، ولا بمنزلة الفعل » . وانظر توجيه اللع ١٥٠ ، والمغني : ٣١٤ ، والمساعد ٣٤١/١ ، والجنى الداني : ٢٩١ ، والمقاصد الشافية ٤١٣/٢ .

(٤) الفصل ص : ٥٥ .

وعدمُ جواز تقديم خبرها على اسمها وإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً .  
وذهَبَ سيويهِ<sup>(١)</sup> إلى أنَّ « لا » مع اسمها في موضع مبتدأ ، وما بعد ذلك  
هو الخبر ، وهذا بَيِّنٌ .

\* \* \*

### [ لا المشبهة بليس ]

وُثِّبَهُ « لا » أيضاً بليس ، فترَفَعُ وتَنَصَّبُ ، ولا تَعْمَلُ إِلَّا في النكرات  
كقولك : لا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ حَمَلاً لِأَقْلٍ الْوَجْهَيْنِ على أكثرهما ، وهذا  
رأيُ البصريين .

وأجاز الكوفيون<sup>(٢)</sup> أَنْ تَعْمَلَ في المعارف ، كقول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا مُبْتَغٍ سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتْرَاحِيَا  
والتقدير : لا أنا مُبْتَغِيَا ، فَسَكَنَ الْيَاءُ فِي النَّصْبِ ، ويدلُّ على ذلك  
عَطْفُ « مُتْرَاحِيَا » عليه ، وقد جَاءَ في شِعْرِ الْمُتَنَبِّي ، وهو<sup>(٤)</sup> :

---

(١) الكتاب ٢٧٤/٢ - ٢٧٥ .

(٢) ووافقه ابن جني وابن الشجري وابن مالك . انظر التسهيل : ٥٧ ، وشرحه ٣٧٧/١ ، والجني  
الداني : ٤٩ ، والتذييل ٢٨٦/٤ ، والمغني : ٣١٦ .

(٣) هو النابغة الجعدي ، شعره : ١٧١ .  
وانظر البيت في أمالي ابن الشجري : ٤٣١/١ ، والمغني ٣١٦ ، وشرح أبياته ٣٧٨/٤ ، والتذييل  
٢٨٦/٤ .

(٤) ديوانه بشرح ابن جني (الفسر) ٧٧٧/٤ وفيه : (إذا الجود) ، وشرح الواحدي ص : ٦٢٤ .

إِذَا الْعِرْضُ لَمْ يُرَزَقْ خَلَاصاً مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوباً وَلَا الْمَالُ بَاقِياً  
وقد استقصيتُ القولَ في هذه المسألة في « المسائل الخلافية » .

\* \* \*

### [ ما النَّافِيَةُ ]

ومن ذلك ما النَّافِيَةُ :

وهي تعملُ عند الحجازيين لمشابتها ليس في النَّفْيِ ، وَنَفْيِ الحال ،  
ودخول الباء في الخبر ، فتقول : ما زَيْدٌ قائماً .

وَيَبْطُلُ عَمَلُهَا بأربعة أشياء :

الأوَّلُ : انتقاضُ النفي بإلّا كقولك : مَا زَيْدٌ إِلَّا قائمٌ ، ولا يجوزُ :  
قائماً<sup>(١)</sup> . وحكى ابنُ خَرُوفٍ<sup>(٢)</sup> أَنَّ الإعمالَ لغةٌ قليلةٌ .

والثَّانِي : تقديمُ الخبر على الاسم كقولك : ما قائمٌ زيدٌ ، ولا يجوزُ : ما  
قائماً زيدٌ ؛ لأنَّ التَّقديمَ تَصَرُّفٌ ، فليس لـ « ما » فيه نصيبٌ<sup>(٣)</sup> .

---

(١) انظر علل النحو ص : ٢٥٧ .

(٢) شرح الجمل ٥٨٧/٢ قال حين حديثه عن لغة بني تميم في عدم الإعمال : « لم يعملوها في شيء  
على حال ، وهو قياسٌ ، لضعفها عن العمل » .

وروي عن يونس من غير طريق سيبويه إعمال (ما) في الموجب بإلّا . انظر شرح التسهيل  
٣٧٣/١ ، والجنى الداني ص : ٣٢٥ ، والمقاصد الشافية ٢٢١/٢ .

(٣) وحكى الفارسي عن الجرمي أن ناساً قد رووا عن العرب نصب خبر (ما) مقدماً نحو : ما منطلقاً  
زيد ، قال : وليس ذلك بكثير ... واستدل الفارسي على جواز ذلك بدخول الباء عليه مقدماً .  
المقاصد الشافية ٢٢٢/٢ .

والثالثُ : تقديمُ المعمول ، كقولك : مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكَلْتُ ، ولا يجوزُ : أَكَلًا .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ هذا المعمولَ لو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً وتقدّم ، جازَ الإعمال كقولك : مَا فِيكَ زَيْدٌ رَاغِباً ؛ لِمَا سَلَفَ مِنَ اتِّسَاعِ فِيهِمَا .  
والرَّابِعُ : زيادةُ إنَّ كقولك : مَا إِنَّ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وذلك لحصول الفصل . ونَقَلَ الفارسيُّ عن المبرِّدِ<sup>(١)</sup> جوازَ الإعمال<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

والثالث من تقسيم العامل<sup>(٣)</sup> :

وهو ما يعمل بالخلف والنيابة ، وهو أربعة أقسام : اسمٌ غيرُ ظرف ، واسمٌ هو ظرفٌ ، وجملَةٌ ، وحرفٌ .

فالأوَّلُ :

أسماءُ الإشارة نحو قولك : هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا<sup>(٤)</sup> ، فالعاملُ في « قائم » ذا

---

(١) كلام المبرد في المقتضب ١٨٩/١ و ٣٦٠/٢ القول بعدم إعمالها . قال : « تكون إن زائدة في

قولك : ما إن زيد منطلق ، فيمتنع ما بها من النصب الذي في قولك : ما زيد منطلقاً » .

(٢) المسألة ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف ص : ٥٠٥ [المسألة : ٩٢] . وانظر الباب للعكبري

٥٩/١ ، وشرح المفصل ١٢٨/٨ ، والجنى الداني ص : ٢١٠ .

(٣) كان الأول : هو ما يعمل بحق الأصالة ، والثاني : هو ما يعمل بحق الشبه .

(٤) انظر الكتاب ٧٩/١ ، ١١٣ ، والأصول ١٥٦/١ .

لنبايته عن « أُشِيرُ » .

ومن ذلك أسماء الأفعال، وهي ما كان بمعنى الأمر والماضي، ولذلك قيل أسماء الأفعال لموافقتها لها في المعنى ، فالأوّل نحو : صَهْ بمعنى اسْكُتْ ، والثاني نحو : أَفْ بمعنى تَضَجَّرْتُ .

فإن قيل : فما فائدة التسمية ، أتكثر الألفاظ أم غير ذلك ؟  
أجبت : بأن ابن السراج قال<sup>(١)</sup> : المقصود من ذلك المبالغة ، فإذا قلت : أَفْ ، فكأنك قلت : كثرَ تَضَجَّرِي جداً ، وإذا قلت : صَهْ ، فكأنك قلت : اسْكُتْ / سَكُوتاً تاماً ، ولولا هذه المبالغة لم يكن في العدول عن الأفعال إليها فائدة .

نعم قال أبو الفتح في « الخصائص »<sup>(٢)</sup> : الفائدة منها الاتساع أيضاً .

فإن قيل : ما الدليل على اسميتها ؟

أجبت : يدل على ذلك وجوه :

منها : أن فيها ما هو على حرفين كَصَهْ ومَهْ ، ، وليس في الأفعال ما

هو على حرفين وليس له أصل في الثلاثة .

ومنها : أن فيها ما يُنَوَّن كَصَهْ ومَهْ وأَيْهَا وهَيْهَاتِ .

(١) لم أف على في الأصول مع أنه تحدث عن أسماء الأفعال في ١٤١/١ - ١٤٧ .

(٢) الخصائص ٤٦/٣ .



ومنها : أنَّ فيها ما ليس وزنه وزنُ الأفعال نحو : شَتَّانَ ، وَقرَّارٍ ،  
ونَزَّالٍ .

ومنها : أنَّ الضَّمائِرَ لا تَتَّصِلُ بأكثرها .

فإن قيل : فإذا كانت أسماء فكيف دَلَّتْ على الزَّمان المحصَّل ؟

أجبتُ : حصل لها ذلك بالنيابة لا باسميتها المطلقة .

فإن قيل : فما الأكثرُ فيها هل الأمرُ أو الخبر ؟

أجبتُ : بأنَّ الأمرَ هو الكثير<sup>(١)</sup>؛ وذلك لأنهم يستغنون فيه عن الفعل  
الصريح فيسقطونه بغير عوض ، كقولك لِمَنْ أَشَالَ السَّوْطُ : زَيْدًا ، أو  
لِمَنْ وَضَعَ يَدَهُ على ما تريدهُ : يَدَكَ ، تُريدُ : اضْرِبْ ، وارْفَعْ . والخبر  
ليس كذلك .

فإن قيل : فلم يُنَبِّتْ ؟

أجبتُ : لوقوعها موقع فعل الأمر أو الماضي ، ومنهم مَنْ يقولُ :  
أُفَّ نَابَتْ عن أَتَضَجَّرُ ، فَيَقْدَرُ المُسْتَقْبَلُ ، فتكونُ عِلَّةُ بنائه وقوعه موقع ما  
أصله البناءُ ، ولأنَّ ذلك خُرُوجٌ للاسم عن أصله ووضعه ، وخروجُ الشَّيءِ  
عِلَّةُ كافَّة<sup>(٢)</sup> في البناء .

---

(١) انظر شرح الكافية ٢٩٧/١/٢ .

(٢) كذا في النسخ . وفي (ح) غير واضحة . ولعل الصحيح : علة كافية .

وهذه الأسماء على قسمين : مُتَعَدٍّ ، ولازم<sup>(١)</sup> .  
 فالأوَّلُ نحو : رُوَيْدٌ زَيْدًا بمعنى أَمِهْلُ . قال الشاعر<sup>(٢)</sup> :  
 رُوَيْدَ عَلِيًّا جَدًّا مَا تُدِي أُمَّهُم      إِلَيْنَا وَلَكِنْ بَعْضُهُمْ مَتَمَّيْنُ  
 وَيُسْتَعْمَلُ معرباً على ثلاثة أوجه :  
 مصدرٍ ، كقوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ أَمِهْلُمْ رُوَيْدًا ﴾ .  
 وحال كقولك : ساروا رُوَيْدًا أي : مُرَوِّدِينَ .  
 وصفة كقولك : ضَعُهُ وَضَعًا رُوَيْدًا .  
 وهنا تنبيه :

وهو أنه تصغيرُ إِرْوَادٍ بِحَذْفِ زَائِدِيهِ وهما الهمزةُ والألفُ<sup>(٤)</sup> ، ويُسمَّى  
 تصغيرُ الترخيم . وهذا يُبْطِلُ زَعَمَ الْفَرَّاءِ<sup>(٥)</sup> أنه مختصُّ بِالْعَلَمِ ، وكذلك  
 حُمَيْقٌ في تصغيرِ أَحْمَقٍ ، وَكُمَيْتٌ .

- 
- (١) انظر الأصول ١٤١/١ ، وشرح الكافية ٢٩٧/١/٢ .  
 (٢) هو مالك بن خالد الهذلي ، وقيل : المعطل الهذلي ، والبيت من قصيدة مذكورة في شرح أشعار  
 الهذليين ٤٤٤/١ . والشاهد في : الكتاب ٢٤٣/١ ، والمقتضب ٢٠٨/٣ ، ٢٧٨ ، والمسائل  
 الحلبيات ٢١٢ ، وإيضاح الشعر ٢٨ ، وشرح المفصل ٤٠/٤ ، وشرح ابن القواس ١٠١٦/٢ ،  
 والتذيل والتكميل ١٩/٥ (مخطوط) . و(جدًّا ما تُدِي أُمَّهُم إلينا) كلمةٌ تقال للرجل إذا لم يصل  
 رحمه . (شرح أشعار الهذليين) .  
 (٣) سورة الطارق ، من الآية (١٧) .  
 (٤) انظر شرح السيرافي ٥١-٥٠/٢ (مخطوط) ، وشرح المفصل ٢٩/٤ ، وارتشاف الضرب ٢٣٠٠/٥ .  
 (٥) انظر رأيه في ارتشاف الضرب ٢٣٠٠/٥ ، والمساعد ٦٤٦/٢ .

ولو ذَهَبَ إلى أَنَّ ذلك فيه أكثرُ منه في غيره لأَصَابَ .  
 ومنه تَيْدٌ<sup>(١)</sup>، وهو بمعنى أَمِهْلُ<sup>(٢)</sup>، وبنائُهُ لِمَا ذُكِرَ . وَحُرْكَ لالتقاء  
 السَّاكِنين الياءِ والدَّالِ ، وَفُتِحَتْ تخفيفاً .  
 وحكى الكوفيُّون تَيْدَكَ زَيْدًا<sup>(٣)</sup>، فتَحْتَمِلُ الكافُ وَجْهَيْنِ :  
 أحدهما : أَنْ تكونَ مخفوضةً بإضافة تَيْدَ إليها<sup>(٤)</sup>، وتَيْدَ على هذا  
 مَصْدَرٌ بمنزلة أعجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا .  
 والآخرُ : أَنْ تكونَ حرفاً للخطاب<sup>(٥)</sup> .  
 والأقربُ فيها أَنْ تكونَ من التَّوْدَةِ . الفاءُ واوٌ أُبْدِلَ منها التَّاءُ ، وَلَزِمَ  
 على حَدِّ تَيْقُورٍ<sup>(٦)</sup> وَتَوْرَاهُ<sup>(٧)</sup>، والعين همزة لكن أُبْدِلَتْ ياءً لَضَرْبٍ من

- 
- (١) نَصُّ الرعينيُّ في شرح ألفية ابن معط : ٤٨٣ على أَنه تَيْدٌ بكسر التَّاءِ ، وسكون الياءِ .  
 (٢) في المفصل : ١٤٥ تيد بمعنى رُويد ، ومثله في معاجم اللغة . انظر القاموس (تيد) ، والتخمين  
 ٢٢٧/٢ ، وشرح المفصل ٢٩/٤ .  
 (٣) الحكاية عن البغداديين في المصادر . انظر إيضاح الشعر : ٣٦ ، وشرح المفصل ٢٩/٤ ، وشرح  
 الكافية ٣٠٤/١/٢ ، وارتشاف الضرب ٢٢٩٥/٥ ، والجمع ١٢٢/٥ .  
 (٤) انظر شرح الكافية ٢٩٩/١/٢ .  
 (٥) وهو قول ابن بابشاذ . انظر شرح الكافية ٢٩٩/١/٢ . وهذا السطر ساقط من (ت) .  
 (٦) قال سيبويه في الكتاب ٣٣٢/٤ : « وزعم الخليل أَنها من الوقار ، كَأَنه حيث قال العجاج :  
 فَإِنْ يَكُنْ أَمْسَى الْيَلَى تَيْقُورِي  
 وانظر الإغفال ٢٤٣/٢ ، ٢٤٧ ، وسر الصناعة ١٤٦/١ ، والمنصف ٢٢٧/١ .  
 (٧) انظر الإغفال ٢٤٣/٢ ، ٢٤٧ ، وكتاب الشعر : ٢٩ . وراجع الارتشاف ٢٢٩٥/٥ .

التخفيف على غير قياس، كما قالوا في قرأت: قرئت، وفي بدأت: بدئت<sup>(١)</sup>.  
 ومنه هات الشيء؛ أي: أعطينيه، وكأنه من لفظ هيئت ومعناه.  
 قال الخليل<sup>(٢)</sup>: هو من آتى يؤاتي، والهاء بدل من الهمزة، واستدل  
 على ذلك بتصرفه نحو قوله<sup>(٣)</sup>:

لله ما يعطي وما يهاتي

وبقولهم في المصدر: المهاتاة<sup>(٤)</sup>. ويدل على قوة هذا<sup>(٥)</sup> لحاق الضمير  
 له. قال تعالى<sup>(٦)</sup>: ﴿قُلْ / هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾. وفي  
 الحديث<sup>(٧)</sup>: «هَاتُوا رُبْعَ عَشْرِ أَمْوَالِكُمْ».

(١) قال أبوحيان: وفيه تكلف، والأظهر أن يكون غير مشتق؛ لأن الغالب على هذه الأسماء عدم الاشتقاق. الارتشاف ٢٢٩٥/٥.

(٢) العين ٨٠/٤. فهو عنده فعل. وانظر شرح الكافية ٣٠٣/١/٢.  
 وجاء في شرح الرعيبي على ألفية ابن معط: ٥٢٢ تعليقاً على من قال بأنها اسم فعل: «قال السيّد ناصر الدين عبد المطلب بن المرتضى المعروف بابن بابشاه: إنّ هاتئ يهاتي لا دليل فيه على الفعلية؛ لاحتمال أن يكون من لفظ هات كما صنعوا فعلاً من لفظ لولا فقالوا: سأئته حاجته فلولاً. قلت: والأمر كما قال من الاحتمال، إلا أن بناء الأفعال من الحروف قليل، لا سيما وقد نقلوا عن العرب إبراز الضمير بحسب المخاطب، وذلك يقوّي الفعلية».

(٣) لم أقف على قائله. والبيت في العين (هتي) ٨٠/٤، والبارع: ١٤٤، وسر الصناعة ٥٥٣/٢، والتصرف الملوكي ص: ٣٠٧، وشرح المفصل ٣٠/٤، واللسان (هتي).

(٤) انظر البارع ص: ١٤٢.

(٥) أي كونها فعلاً لا اسم فعل.

(٦) سورة البقرة، من الآية (١١١)، وسورة النمل، من الآية (٦٤).

(٧) جاء بلفظ: «هاتوا ربع العشور من كل أربعين درهما ...» في كل من مسند الإمام أحمد ١٣٢/١، ٣٣٤/٢، وسنن أبي داود ٤٩٢/١، ١٠/٢، وسنن ابن ماجه ٥٧٠/١.

وليس بابُ هذه الأسماء لحاقَ الضمائر لها .

**والثاني :** نحوُ صه ، وهو بمعنى اسكت ، ومه بمعنى اكفف ، وإيه بمعنى زد .

**فإن قيل :** فاكفف وزد يتعديان كقولك : كفَّ الله شرَّه ، وزادَهُ الله .  
وحُكِّم الاسم في ذلك حُكْمُ الفعلِ المنوَّب عنه ، فلمْ ذُكِرَا في قِسْمِ اللازم ؟  
**أجبت :** فُعلَ ذلك نظراً إلى الاستعمال ؛ ألا ترى أنه لا يُقالُ : مَه زَيْداً ، ولا : إِيهِ الحديث ، وإنْ كان القياسُ لا يأباه ، فاعرفهُ .

**ومن ذلك المصدَّرُ النَّائبُ عن الفعل كقولك :** ضَرْباً زَيْداً ، تُريدُ :  
اضْرِبْ زَيْداً ، وفيه ضميرٌ مستكنٌ انتقلَ من الفعلِ إليه ، وهو النَّاصِبُ  
لزيدٍ . ويعملُ أيضاً إذا كان مُقَدَّراً بأنْ والفعل كقولك : رَجَاؤُكَ زَيْداً  
خَيْرٌ لَكَ ، والتقدير : أنْ تَرْجُوَ زَيْداً خَيْرٌ .

**فإن قيل :** فلمْ قُدِّرَ بأنْ دون غيرها ؟

**أجبت :** الحروف المصدريات أربع :

**أولها : ما ،** وليست بقوة في ذلك لوجهين : أحدهما : أنها قد  
توصل بالجملة الاسمية ، كقولك : سَرَّنِي مَا أَنْتَ صَانِعٌ . قال الشاعر<sup>(١)</sup> :

---

(١) هو المرار الأسدي ، والبيت في ديوانه ص: ٤٦١/٢ (ضمن شعراء أمويون)، ويقالُ له المرار  
الفقعسي، وفقعس من بني أسد، وهو أحد آبائه الأديين، وأسد جده الأعلى. الخزنة ٢٨٨/٤ .

أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْتَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلَسِ

والآخر : أنَّ الأَخْفَشَ ذهب إلى أنها ليست بمصدرية .

وثانيها : أنَّ المشددة ، وهذه تختصُّ بالأسماء ، والعمل هنا لِمَا شُبِّهَ

بالفعل ، فكيف تُقَدَّرُهُ بما لا يَدْخُلُ على الفعل ؟

وثالثها : كي ، وهي للتعليل ، ولا معنى لها في قولك : ضَرْبُكَ زَيْدًا

شَدِيدٌ . وَلَمَّا بَطَلَتْ هذه الثلاثة ، بَقِيَتْ أَنَّ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أَنَّ ابْنَ الدَّهَّانِ قال : المَصْدَرُ إذا كان للحال كقولك : ضَرْبُكَ

زَيْدًا الْآنَ حَسَنٌ لَا يَصِحُّ تَقْدِيرُهُ بَأَنَّ ؛ لأنها للاستقبال ، وقد فَرَضْنَاهُ

للحال ، بل نقَدَّرُها هنا بـ« ما » ؛ لِأَنَّ « ما » للحال .

قال ابنُ الحُبَّازِ الموصلي<sup>(١)</sup> : هذا لَا يُجْدِي عليه نفعاً ؛ لِأَنَّ « ما »

للحال إذا كانت نافيةً ، فَمِنْ أَيْنَ لَهُ أَنَّ « ما » للحال إذا كانت مَصْدَرِيَّةً ؟

= وقد ورد البيتُ في كثير من المصادر . انظر منها الكتاب ١١٦/١ ، وشرحه للسيرافي ٢٢٢/٣ ، والمقتضب ٥٤/٢ ، والإغفال ٤٢٣/١ ، والمسائل البغداديات : ٢٩٢ ، وأمالي ابن الشجري ٥٦١/٢ ، وشرح التسهيل ١٢٦/٣ ، والخزانة ٢٣٢/١١ . والأفتان : جمعُ فتن وهو الغصن ، وأراد بها ذوائب الشعر على سبيل الاستعارة . قال البغدادي : قال السيرافي : الرواية الصحيحة (أُمُّ الْوَلِيدِ) بالتكبير ، ويكون مزاحفاً بالوقص ؛ وهو إسقاط الحرف الثاني من (متفاعِلن) بعد إسكانه ، قال : وإنما الرواية بالتصغير لأنه أحسن في الوزن ، والوليد : الصبي . والثغام نبت تبرز منه خيوط طوال دقاق ، والمخلص الذي اختلط بياضه بالسواد ، فإذا صار أبيض كله ، قيل محل فيكون أشبه بالشيب .

(١) ذكره المصنف في المحصول أيضاً ، ويبدو أنه عن شرح ابن الحُبَّازِ للجزولية .

وأقول : الغرض أن يُقدَّر المصدرُ العاملُ بحرفٍ مصدريٍّ لا يُناقضُ  
حاليتَهُ كمنافضتِهِ أنْ ، و« ما » غيرُ منافضةٍ . لكنَّ قولَهُ : إنَّ « ما » المصدريةَ  
للحالِ عَجَبٌ .

ويعملُ منوناً كقوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۖ يَتِيمًا ﴾ ،  
وهو الأقوى .

ومضافاً إمّا إلى الفاعل ، وهو الأكثرُ كقولك<sup>(٢)</sup> : أعجَبَنِي دَقُّ الْقَصَّارِ  
الثَّوبِ .

وإمّا إلى المفعول كقولك : أعجَبَنِي دَقُّ الثَّوبِ الْقَصَّارِ<sup>(٣)</sup> .

وإمّا إلى الظرفِ كقولك : أعجَبَنِي ضَرْبُ الْيَوْمِ زَيْدٌ عَمراً .

ومعرّفاً بالآلف واللام وهو الأضعف . قال أبو علي<sup>(٤)</sup> : ولا أعلمُ مصدرًا  
معرّفاً بالآلف واللام مُعملاً في التنزيل .

ووجهُ ضَعْفِهِ أنه في عمله مقدَّرٌ بأنَّ والفعل . وإذا دخلت اللامُ تعدَّتْ  
تقديرُهُ بها ؛ لامتناع دخول اللام على الحرف ، قاله ابنُ الحاجب<sup>(٥)</sup> . وفيه  
نظرٌ ؛ وذلك لأنَّ اللامَ لا يُقدَّرُ انفصالها عن المصدر ، بل يجعل مكانه أنْ

(١) سورة البلد ، من الآيتين (١٤ - ١٥) .

(٢) المثال في المقتضب ١/١٥٤ ، والمفصل : ٢٢٠ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٣/٨٢٨ .

(٣) في (ت) : كقولك : دق الثوب القصار .

(٤) الإيضاح ص : ١٨٦ .

(٥) شرح الكافية له ٣/٨٢٨ .

والفعل ؛ لأنها كالجاء مما تُعرَّفُهُ ، وهو بُني على أنها تُنزع منه ، ثم يُقدَّرُ  
المصدرُ وحدهُ بأنَّ والفعل ، / وتدخلُ اللامُ على أنْ ، وذلك ممنوعٌ . [١٨/١]  
أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا الْيَوْمَ عِنْدَ بَكْرِ ، وجعلتَ الظَّرفين متعلقين  
بالمصدرِ لم يَجُزْ تقديمهما عليه ؛ لأنه في حكم الموصول . وإنْ جَعَلْتَهُمَا  
متعلقين بأَعْجَبَنِي جاز تقديمهما ، وإنْ جَعَلْتَ الأوَّلَ لأَعْجَبَنِي ، والثَّاني  
للمصدرِ امتنعَ لحصول الفصل بالأجنبي ، بل العكسُ جائزٌ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنه إذا كان في معنى اسم الفاعل جازَ تقديمُ معموله عليه ،  
كقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

كُلُّ مَنْ الْمَنْظَرِ الْأَعْلَى لَهُ شَبَهٌ هَذَا وَهَذَا قَدْ الْجَسَمِ وَالنُّقْبُ  
فقوله : « له » متعلِّقٌ بـ « شَبَه » ، والتقديرُ : لَهُ مُشَبَّهٌ ، وكذلك إنْ  
كان في معنى اسم المفعول وتعلَّقَ به شيءٌ ، فاعرِفُهُ .

والاسمُ الذي هو ظرفٌ كقولك : زَيْدٌ عِنْدَكَ قَائِمًا ، فقائمًا نصبٌ  
على الحال من الضَّمير الذي في الظَّرْف ، والظَّرْفُ هو النَّاصِبُ . هذا

(١) هو ذو الرمة والبيت في ديوانه ١٢٥/١ من قصيدته المشهورة التي أولها :

ما بالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ كَأَنَّهُ مِنْ كُلِّ مَفْرِئَةٍ سَرَبُ  
وفي (ص) : والثقب .



اختيارُ أبي عليٍّ وأبي الفتح<sup>(١)</sup>.  
ويدلُّ على ذلك أنه لا يتقدَّم الحالُّ على قوله : « عندَكَ » في  
الأشهر<sup>(٢)</sup>. وفيه نظرٌ ؛ لأنَّ الأخفش<sup>(٣)</sup> أجازَ التَّقديمَ في ذلك .  
وأيضاً فيجوزُ أن يكونَ العاملُ هو المقدَّرُ ، وامتنعَ التقديمُ للزوم  
حذفِهِ وكونِهِ غيرَ مذكورٍ لفظاً .

نعم ذهبَ ابنُ برهَّان<sup>(٤)</sup> إلى إجازةِ تقديمِ الحالِ إذا كان ظرفاً على  
عامله إذا كان كذلك ، كقولك : زَيْدٌ في الدَّارِ خَلْفَكَ ، إذا جَعَلْتَ « في  
الدَّارِ » خبرَ زَيْدٍ ، وعلَّقْتَهُ بمحذوفٍ ، وجعلْتَ « خَلْفَكَ » منصوباً على  
الحالِ من الضَّميرِ الذي في الخبرِ ، وذلك هو العاملُ فيه ، فتقول : زَيْدٌ  
خَلْفَكَ في الدَّارِ ، وحَسُنَ ذلك مراعاةً للفظِ الظَّرْفِ ، كما رُوِيَ في باب  
إِنَّ حيثَ قيل : إِنَّ في الدَّارِ زَيْداً .

- 
- (١) انظر المسائل المنثورة ص : ٣٢ - ٣٣ ، واللمع ص : ١١٧ .  
(٢) انظر الكتاب ٢٧٦/١ ، قال سيبويه : « واعلم أنه لا يقال : قائما فيها رجلٌ ، فإن قال قائل :  
اجعله بمنزلة : راكباً مُرَّ زَيْدٌ .. قيل له : فإنه مثله في القياس ... ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن  
من الفعل » ، وانظر المتبع ٣٤٠/١ ، وشرح الكافية ٦٥٢/٢/١ .  
(٣) ووافقه الكسائي والفراء كما في الغرة لابن الدهان ١٠٤/٢ (مخطوط) ، وانظر المتبع ٣٤٠/١ ،  
وشرح الكافية الشافية ٧٥٣/٢ . وقد ذهب إلى هذا الرأي من قبلُ الفراء في معانيه ٣٥٨/١ ،  
٤٢٥/٢ .  
(٤) شرحه على اللمع ١٣٤/١ .

وقال لي شَيْخِي سَعْدُ الْمَغْرِبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : إِذَا تَعَلَّقَ الظَّرْفُ أَوْ الْجَارُ  
وَالْمَجْرُورُ بِمَحْدُوفٍ عَمِلَ فِي الْحَالِ وَالظَّرْفَيْنِ وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ وَالْمَفْعُولُ لَهُ  
والتَّمْيِيزُ عَلَى ضَعْفٍ ، فَالْحَالُ سَبَقَ .

وَالظَّرْفُ الزَّمَانِيُّ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ عِنْدَكَ الْيَوْمَ ، وَالْمَكَانِيُّ كَقَوْلِكَ :  
زَيْدٌ عِنْدَكَ خَلْفَكَ ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ عِنْدَكَ فِي الدَّارِ ،  
وَالْمَفْعُولُ لَهُ كَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ<sup>(١)</sup> :

فِي الْخَدِّ إِنَّ عَزَمَ الْخَلِيطُ رَحِيلًا      مَطَرٌ تَزِيدُ بِهِ الْخُدُودُ مُحُولًا  
فـ«مَطَرٌ» مُبْتَدَأٌ ، وَ«فِي الْخَدِّ» خَبَرُهُ ، وَإِنْ وَمَعْمُولُهَا مَصْدَرٌ هُوَ مَفْعُولٌ  
لَهُ ، وَالْمَعْنَى : فِي الْخَدِّ مَطَرٌ لَعَزَمَ الْخَلِيطُ عَلَى الرَّحِيلِ ، وَهَذَا تَمْثِيلٌ لَا شَاهِدٌ .  
والتَّمْيِيزُ كَقَوْلِكَ : عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا ، ذَهَبَ بَعْضُهُمْ فِيمَا نَقَلَ  
ابْنُ الدَّهَّانِ<sup>(٢)</sup> إِلَى أَنَّ نَاصِبَهُ الظَّرْفُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَعْمَلُ فِي الْحَالِ إِجْمَاعًا ،  
فكَذَلِكَ فِي هَذَا ؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمَشَابَهَةِ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ .  
وَالْجُمْلَةُ<sup>(٣)</sup> كَقَوْلِكَ : هُوَ زَيْدٌ مَعْرُوفًا ، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup> :

(١) ديوانه بشرح الواحدي : ٢٢٤ .

(٢) الغرة في شرح اللمع ١٣١/٢ مخطوط .

(٣) هذا القسم الثالث مما يعمل بالنيابة وكان الأول والثاني : اسم غير ظرف واسم هو ظرف .

(٤) البيت لابن دارة كما ذكر في البيت ، وهو سالم بن مسافع بن سريح (ينسب إلى أمه دارة . قيل :  
سميت بذلك لجمالها وتشبيهاً بدارة القمر . وقيل : دارة هو يربوع جده ، قال البغدادي : والصحيح  
الأول) شاعر أدرك الجاهلية والإسلام ، وقتل في خلافة عثمان رضي الله عنه . انظر من نسب إلى  
أمه ٩٢/١ ، وأسماء المغتالين ١٥٦/٢ ، والشعر والشعراء : ٤٠١ ، والمؤتلف والمختلف : ١١٦ ،

أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ يَدَارَةُ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ  
 كَذَا قَالَ ابْنُ بَرِّي الْمَصْرِيُّ فِي « أَمَالِيهِ ». وَفِيهِ تَسْمُحٌ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ  
 هَذَا الْقِسْمَ يُسَمَّى الْحَالُ الْمُؤَكَّدَةُ ، وَنَاصِبُهَا فِعْلٌ مُقَدَّرٌ<sup>(١)</sup> ، وَهُوَ : أُحِقُّهُ ،  
 وَيَجِبُ حَذْفُهُ لِأَنَّ فِي الْجُمْلَةِ إِشْعَارًا بِهِ .

وَالْحَرْفُ<sup>(٢)</sup> كَقَوْلِكَ : هَا قَائِمًا ذَا زَيْدٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ  
 « هَا » لِنِيَابَتِهِ عَنْ أُتْبِهِ ، وَكَذَلِكَ حَرْفُ النَّدَاءِ كَقَوْلِكَ : يَا عَبْدَ اللَّهِ / ، وَيَا  
 طَالِعًا جَبَلًا ؛ لِأَنَّهُ نَابٍ عَنْ أَتَادِي .

وَقِيلَ : الْعَامِلُ الْفِعْلُ الْمُقَدَّرُ .  
 وَقِيلَ : هُوَ اسْمُ فِعْلٍ . نَقَلَهُ الْعَبْدِيُّ عَنِ الْفَارْسِيِّ .

\* \* \*

### وَالْمَعْنَوِي ضَرْبَانِ<sup>(٣)</sup>:

الْأَوَّلُ : رَافِعُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ<sup>(٤)</sup> ، وَهُوَ الْابْتِدَاءُ<sup>(٥)</sup> ، وَمَعْنَاهُ : كَوْنُ الْاسْمِ

= وشرح الحماسة للتبريزي ٢٠٣/١ . وانظر البيت في الكتاب ٧٩/٢ ، والمسائل البغداديات: ٥٤٦ ،  
 والبصريات ٦٦٣/٢ ، ٩٠٤ ، والخصائص ٢٦٨/٢ ، ٣١٧ ، ٣٦٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢٢/٣ ،  
 واللباب ٢٨٨/١ ، وشرح المفصل ٦٤/٢ ، وشرح الكافية ٦٨٧/٢/١ ، والبسيط لابن أبي الربيع  
 ٥٢١/١ ، وشرح الألفية للمرادي ٣٧٢/١ ، والخزانة ٢٦٥/٣ .

- (١) في (ت) : مضمَر .
- (٢) هذا القسم الرابع والأخير مما يعمل بالنيابة .
- (٣) هذا هو القسم الثاني من العوامل التي بدأ الحديث عنها في أول المقدمة الثانية، والأول هو اللفظي.
- (٤) هذه من مسائل الخلاف انظرها في الإنصاف ص : ٤٠ [المسألة : ٥] ، والتبيين ص : ٢٢٤ ،  
 وانتلاف النصرة ص : ٣٠ . وانظر العوامل المائة بشرح الشيخ خالد الأزهرى : ٣١٢ .
- (٥) انظر : الأصول ٥٨/١ ، وعلل النحو : ٢٦٣ ، وأسرار العربية ص : ٧٩ ، والإنصاف ص : ٤٠ .

=

أولاً مقتضياً ثانياً . كذا قال الجزولي<sup>(١)</sup> .

وقال عبدُ القاهر<sup>(٢)</sup> - نقلاً عن شيخه - : هو مجموعُ تَعْرِيةٍ وإِسنادٍ .

وقال بعضُ المتأخِّرين<sup>(٣)</sup> : الأوَّلُ أحسنُ لأنَّ وَصْفَيْهِ وَجُودِيَّانِ ، بخلاف

الثَّاني ، فإنَّ أوَّلَ وَصْفَيْهِ عَدَمِيٌّ ، والآخِرُ وَجُودِيٌّ .

والثاني : رافعُ المضارع<sup>(٤)</sup> ، وهو وَقُوعُهُ موقعُ الاسم<sup>(٥)</sup> ، كقولك :

[المسألة : ٥] ، والتبيين ص : ٢٢٤ ، وشرح المفصل ٨٣/١ ، وشرح الجمل ٣٥٥/١ ، والتعليقة في شرح المقرب لابن النحاس الحلبي ٢٩٧/١ ، والفاخر في شرح جمل الجرجاني للبعلي ١٦٥/١ . قلت : ولم يشر المصنف إلى رأي الكوفيين اعتماداً على أنهم يقولون بأن العامل فيه لفظي ، إلا أن المنقول عنهم فيه مذهبان ، أولهما لفظي وثانيهما معنوي كما نقل بهاء الدين ابن النحاس الحلبي ، ونقل رحمه الله نصاً عزيزاً عن ابن الدهان في شرحه على الإيضاح يحكي عن الفراء عن الكسائي هذين المذهبين . وعقب ابن النحاس بأن هذه الحكاية تدل على أن ما قالوه ليسا بمذهبيين في رفع المبتدأ ، بل هو اختلاف أحوال . انظر التعليقة على المقرب ٢٩٧/١ .

(١) المقدمة الجزولية : ٩٣ ونصه : « جعل الاسم أول الكلام معنى مسنداً إليه الخبر » .

قلت : وهذا هو حاصل ما ذهب إليه أبو علي في تعريف الابتداء . انظر المقتصد ٢١٥/١ قال الجرجاني : « وكان الشيخ أبو الحسين يحكي عن الشيخ أبي علي أنه كان يقول في المبتدأ : إن عامل الرفع فيه هو كونه أولاً لثانٍ » ، وكذا قال ابن جني في اللمع : ٧١ .

(٢) المقتصد ٢١٤/١ ، والجمل له : ٥٨ .

(٣) نسبه في المحصول إلى بعض المغاربة .

(٤) من مسائل الخلاف انظرها في الإنصاف ص : ٤٣٧ [المسألة : ٧٧] . وانظر العوامل المائة بشرح الشيخ خالد الأزهرى : ٣١٧ .

(٥) هذا رأي البصريين . انظر الكتاب ٤٠٩/١ ، والمقتضب ٨٠/٤ ، والأصول ١٥١/٢ ، والإيضاح ص : ٦٩ ، وعلل النحو : ١٨٧ ، والمقتصد ١٠٤٥/٢ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٨٦٦/٣ ، وشرح المفصل ١٢/٧ ، وشرح الجمل ١٣٠/١ ، والتعليقة في شرح المقرب ٨٥٢/٢ .

قلت : وقد علق ابنُ النحاس الحلبي في شرح المقرب (التعليقة) ٨٥٢/٢ على هذه العبارة (أي وقوعه موقع الاسم) قائلاً : « وهذه العبارة وإن كانت عبارة أبي علي رحمه الله فليست بمستحسنة

مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَضْرِبُ ، ألا تراه وَقَعَ موقع ضارب ، وناب عنه ، فذلك الوقوعُ هو رافعُهُ ، وهو نابٌ عن مجرور كما دُكِرَ ، أو عن مرفوع كقولك : زَيْدٌ يَضْرِبُ ، أو عن منصوب كقولك : رَأَيْتُ رَجُلًا يَضْرِبُ .

**فإن قيل :** يَظْلُ بالماضي<sup>(١)</sup> كقولك : زَيْدٌ ضَرَبَ ، فإنه وَقَعَ موقع الاسم ، ولم يُرْفَعْ ؟

**أجبت من وجهين :** أحدهما : أَنَّ الْعَبْدِيَّ نصَّ على أَنَّ الماضيَ نابٌ عن المضارع لاشتراكهما في الفعلية ، والمضارعُ نابٌ عن الاسم لِمَا بينهما من المضارعة ، وإذا كان كذلك لم يقع الماضي موقع الاسم .

**والآخر :** أَنَّ الوقوعَ إِنَّمَا يُؤَثَّرُ بعد حصول المشابهة الموجبة لمجموع الإعراب ، والماضي لم يشابه الاسم ، فامتنع تأثير الوقوع لانتفاء شرطه . وقال الفراء<sup>(٢)</sup> : رافعُهُ حُلُوهُ من النَّاصِبِ والجازم .

**فإن قيل :** هذا عَدَمٌ ؟

---

= لأنها تعطي أن الموضع كان فيه الاسم وأزلناه ووضعنا الفعل موضعه ، وليس المراد ذلك .. وأحسن من هذه العبارة قولُ الزمخشري رحمه الله : وذلك المعنى وقوعُهُ بحيث يصح وقوع الاسم . وانظر الفصل : ٢٤٦ .

(١) انظر الإنصاف ص : ٤٣٩ .

(٢) معاني القرآن ٥٣/١ . وانظر علل النحو : ١٨٨ ، واللباب للعكبري ٢٥/١ . وهو رأي حذاق الكوفيين ، وتبعهم الأخفش وابن الحاجب وابن مالك ، قال ابن يعيش : وهو ضعيف . انظر شرح المفصل ١٢/٧ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢٧٣/١ ، وشرح التسهيل ٥/٤ ، وشرح عمدة الحفاظ ١٠٩/١ ، والبسيط ٢٢٩/١ ، وشرح الألفية للمرادي ١١٦/٢ ، والمساعد ٥٩/٣ .

أَجِبْتُ : بأنَّ عواملَ النَّحوِ أَمَارَاتٌ ، وقد تكونُ الأَمَارَةُ عَدَمًا ، كما يكونُ الوجودُ كذلك ، وأيضاً فقد قال البصريُّونَ بذلك في المبتدأ .  
وأفسدَهُ بعضُهُم<sup>(١)</sup> بأنَّ ذلك يقتضي تقدُّمَ المنصوب والمجرور على المرفوع ، وهو مقدَّمٌ عليهما . وهو غيرُ لازم ؛ لأنَّ الحلوَّ لا يقتضي أنَّهُمَا كانا موجودَيْنِ ثمَّ عُدِمَا ، وأيضاً فإنه لازمٌ للبصريين في المبتدأ .  
واختاره ابنُ الحاجب<sup>(٢)</sup> ، وقال : إنه أقربُ على المتعلِّم من الأوَّل ؛ إذ يَرِدُ عليه اعتراضاتٌ مُشْكِلَةٌ ، ويحتاج إلى الجواب عنها ، مثلَ قولهم : كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ<sup>(٣)</sup> ، وَأَوْشَكَ يَجِيءُ وأشباهها ، وإذا عُرِّفَ بتجرُّدِهِ وضَحَ ولم يَرِدْ عليه إشكالٌ . انتهى كلامُهُ .

والجوابُ : أنَّ الأصل أن يكونَ خبرُ كادَ وأخواتِها اسماً لكن هُجِرَ ذلك لما تقدَّم ، والأصولُ تُرَاعَى وإنْ عَرَضَ في بعض الأحوال ما يُوجبُ العدُولَ عنها ؛ ألا ترى أنَّ المجرورَ فَضْلَةٌ مستغْنَى عنها ، وهو محتاجٌ إليه في قولك : زَيْدٌ عَمَرُو مُنْطَلِقٌ في أمرِهِ ، وكذلك المنصوبُ بعد المرفوع ، ثمَّ هو مُقدَّمٌ عليه وجوباً في قولك : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ .

(١) هو الوراق في علل النحو ص : ١٨٩ ، ومثله ابن الأنباري في الإنصاف ص : ٤٣٩ . وانظر الباب ٢٦/١ .

(٢) شرح الكافية له ٨٦٦/٣ . وفيه حرف الفعل (كاد) إلى (كان) .

(٣) هذا من إيرادات الكوفيين على ما ذهب إليه البصريون . انظر الإنصاف ص : ٤٣٨ .

وقال بعضهم<sup>(١)</sup>: يَفْسُدُ بقولك : زَيْدٌ سَيَقُومُ ، وَسَوْفَ يَقُومُ ، وقد يَقُومُ ، وامتناعُ وُقُوعِ الاسم بعد هذه الأحرف .

والجواب : أنَّ هذه الحروفَ تجري من الفعل مَجْرَى أحدِ حروفه ، ولذا لم تعمل فيه ، وإن اختَصَّتْ به فَيَقْدَرُ الفعلُ معها واقعاً موقعَ الاسم ، لا أنَّ<sup>(٢)</sup> الفعلَ وحده دونها واقعٌ موقعه . وهذا بَيِّنٌ .

وزَادَ الْأَخْفَشُ<sup>(٣)</sup> عاملاً / ثالثاً معنوياً وهو عاملُ الصِّفَةِ ؛ لأنه قال :

عَامِلُهَا كَوْنُهَا تَابِعَةٌ لِمَرْفُوعٍ أَوْ مَنْصُوبٍ أَوْ مَجْرُورٍ .

وسيبيويه<sup>(٤)</sup> يَرَى أَنَّ العاملَ فيها هو العاملُ في الموصوف . وهو

الْأَجُودُ .

[١٩/١]

\* \* \*

- 
- (١) انظر المقرب ص : ٢٨٤ ، والتعليقة عليه ٨٥٤/٢ .
- (٢) في (ص) لأنَّ الفعل ....
- (٣) انظر الارتشاف ١٩٢٥/٤ ، و التصريح ٤٦٢/٣ .
- (٤) اضطرِبَ النقل عن سيبويه في هذه المسألة ، فهناك من نسب إليه القول : إن العامل في النعت تبعيته للمنوعات ، كما في ارتشاف الضرب ١٩٢٥/٤ ، والمساعد ٤١٥/٢ ، وصححه النحاة المغاربة ، ونسبوا الرأي القائل بأن العامل في النعت هو العامل في المنوعات إلى المبرد وابن السراج وابن كيسان . انظر المقتضب ٢٩٥/٤ ، وشرح الألفية للمرادي ٥٥٨/١ هامش (٨) ، والتصريح ٤٦٢/٣ .
- قلت : والذي يظهر من نص سيبويه رحمه الله في حديثه عن البدل أنه يقول بأن العامل في التابع هو العامل في المتبوع . انظر الكتاب ١٥٠/١ . وراجع ٤٢١/١ - ٤٢٢ منه .

## المَقْدَمَةُ الثَّالِثَةُ

في المَعْمُولَاتِ

وهي تنقسمُ قِسْمَيْنِ : أحدهما : الأسماء . والآخرُ : الأفعال المضارعة .  
فالأوَّلُ : مرفوعةٌ ومنصوبةٌ ومجرورةٌ .  
فالمرفوعةُ : أصليٌّ وفرعيٌّ .

### [ باب الفاعل ]

فالأصليُّ : الفاعلُ عند الأكثرين ، وحدُّهُ : ما أُسْنِدَ الفعلُ التَّامُّ بالأصالة  
أو شَبَّهَهُ إليه مقدِّماً عليه . وفيه قيودٌ :  
فـ« التَّامُّ » احترازٌ من كان وأخواتها ، فإنها ناقصةٌ ، ومرفوعها لا يسمى  
فاعلاً .

و« الأصالة » احترازٌ من الفعل المبني للمفعول .  
و« أو شَبَّهَهُ » احترازٌ مما أُسْنِدَ إليه شَبَّهَ الفعل كاسم الفاعل والصفة واسم  
الفعل .

و« مقدِّماً عليه » احترازٌ من المبتدأ .  
وأصله أن يلاصِقَ فِعْلُهُ ، ولذلك جازَ : ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدٌ ، وامتنعَ :



ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا، وَأَجَاذَهَا أَبُو الْفَتْحِ فِي « الْخَصَائِصِ »<sup>(١)</sup>، وَاسْتَدَلَّ بِالسَّمَاعِ  
وَالْقِيَّاسِ ، فَالسَّمَاعُ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup>:

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَنْ كَبِيرٍ      وَحَسَنٍ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارُ  
وَكَذَا قَوْلَ الْآخِرِ<sup>(٣)</sup>:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ      جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

---

(١) الخصائص ٢٩٤/١ . قال : وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله : (جزي ربه عني عدي) عائدة على عدي خلافاً للجماعة . وهو موافق في ذلك للأخفش - وتبعه على ذلك أيضاً أبو عبد الله الطوال من أصحاب الكسائي . انظر التسهيل : ٧٩ ، وشرحه ١٦١/١ ، وشرح الكافية الشافية ٥٨٥/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢٠٥/١/١ ، والتعليقة لابن النحاس الحلي ١٧٤/١ ، والمساعد ١١٢/١ .

(٢) هو سليط بن سعد . والشاهد مشهور في كتب الأدب والأمثال . انظره في أمالي ابن السجري ١٥٢/١ ، وشرح التسهيل ١٦١/١ ، وشرح الكافية الشافية ٥٨٧/٢ ، والتعليقة لابن النحاس الحلي ١٧٥/١ ، والتذييل ٢٦١/٢ ، وتذكرة النحاة : ٣٦٤ ، وتخليص الشواهد : ٤٨٩ .  
وانظر مناسبة البيت في الحيوان ٢٣/١ ، والأغاني ١٤٥/٢ ، وثمار القلوب : ١٣٩ ، ومجمع الأمثال ١٥٩/١ ، ومعجم البلدان (خوَرَنَق) ٤٩١/٢ .  
قلت : وقد أورد ابن النحاس رحمه الله في تعليقه على المقرب ، وأبو حيان في التذييل شواهد عدة على هذه المسألة .

(٣) ينسب إلى أبي الأسود وهو في ملحق ديوانه : ١٢٤ ، وإلى عبد الله بن همارق بن غطفان . وجاء في ديوان النابغة : ٢١٤ برواية :

جَزَى اللَّهُ عَبْسًا فِي الْمَوَاطِنِ كُلِّهَا

وقريباً منه في الفاخر : ٢٣٠ .

وانظر الشاهد في الجمل : ١١٩ ، والخصائص ٢٩٤/١ ، وشرح اللمع للثمانيني : ١٩٣ ، وأمالي ابن السجري ١٥٢/١ ، وشرح المفصل ٧٦/١ ، وشرح الجمل ١٤/٢ ، وضرائر الشعر : ٢٠٩ ، وشرح الكافية ٢٠٦/١/١ ، والخزانة ٢٧٧/١ .

وأما القياس فلأنه قد كثرَ تقدُّمُ المفعول أيضاً على الفاعل ، بل لزم في أماكن يُقاسُ عليها ، وقد أُجْرِيَ مُجْرَى جُزْءٍ من الفعل ، بدلالة قراءة مَنْ قَرَأَ<sup>(١)</sup> : ﴿ وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقَهُ ﴾ ؛ لأنه أُجْرِيَ « تَقَّه » على نحو « كَبِد » فسكَّنه . فالهاءُ ضميرُ المفعول كالدَّال من كَبِد ، ومع هذا فالأمر كما قال ابنُ الحَشَّاب<sup>(٢)</sup> في « مُعْتَمَدِهِ » : وهذا اشتطاطٌ من أبي الفتح في القياس .

وَيَلْزَمُ تَقَدُّمُ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ فِي مَوَاضِعَ<sup>(٣)</sup> :

منها : أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا نَحْوُ : أَكْرَمْتُ زَيْدًا .

ومنها : انتفاء الإعراب والقرينة نحو : أَكْرَمَ مُوسَى عِيسَى ، فلو وَجَدَتِ الْقَرِينَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ أَوْ اللَّفْظِيَّةُ جَازَ التَّصَرُّفُ ، فَالْمَعْنَوِيَّةُ كَقَوْلِكَ : أَكَلَ الْبَاقِلَى يَحْيَى ، وَاللَّفْظِيَّةُ : أَكْرَمَ مُوسَى الْكَلْبُومَ عِيسَى .

(١) سورة النور ، من الآية (٥٢) . وهي قراءة حفص عن عاصم . انظر التيسير ص : ٣٨٤ .

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الحشَّاب البغدادي النحوي ، أديب عالم فاضل ، كان يوصف بضيق الخلق والضجر ، ولذلك ما صنف تصنيفاً فأكمّله ، له شرح كتاب الجمل للجرجاني (المرتل) ترك أبواباً من وسطه ، وشرح اللمع في ثلاث مجلدات ولم يتمه ، وشرح مقدمة ابن هبيرة ولم يتمها ووصل فيها إلى باب النونين . توفي سنة ٥٦٧ هـ . معجم الأدباء ٤٧/١٢ ، وإنباه الرواة ٩٩/٢ ، ووفيات الأعيان ٢٦٧/١ ، وإشارة التعيين : ١٥٩ ، ومسالك الأبصار ١٤٩/٧ .

قلت : ولم أر ممن ترجم له أحداً ذكر له كتاباً اسمه المعتمد سوى ما أثبتته له ابن إياز حيث نقل عنه كثيراً في كتبه ، ووسمه بالمعتمد ، قلتُ : ولعلَّ كتابَ المعتمد هو نفسه الشرح المذكور له على مقدمة ابن هبيرة الذي قيل إنه في أربع مجلدات ، ولدي صورة لأحد مجلداته .

(٣) انظر التعليقة على المقرب ١٦٥/١ .

ومنها : قَصْدُ الْحَصْرِ فِي الْمَفْعُولِيَّةِ كَقَوْلِكَ : مَا أَكْرَمَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا .

وَعَكْسُهُ فِي مَوَاضِعَ<sup>(١)</sup> :

منها : أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا وَالْفَاعِلُ لَيْسَ كَذَلِكَ نَحْوُ :  
أَكْرَمَنِي زَيْدٌ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنه لو كان الفاعلُ ضميرًا مُتَّصِلًا لَمَّا وَجَبَ<sup>(٢)</sup> تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ عَلَيْهِ  
نَحْوُ : أَكْرَمْتُكَ . وهذا يدلُّ على إجراء الفاعل عندهم مُجَرَّي الجزء من الفعل .

ومنها أَنْ يَتَّصِلَ بِالْفَاعِلِ ضَمِيرٌ رَاجِعٌ إِلَى الْمَفْعُولِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٣)</sup> :  
﴿ وَإِذْ أُنْتَلَىٰ إِلَهُهُمُ رَبُّهُ ﴾ ، و﴿ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا ﴾<sup>(٤)</sup> ، وهذا يُقَوِّي قولَ أبي  
الفتح ؛ وذلك لأنه - أعني الفاعل - حيثُ اتَّصَلَ بِضَمِيرِ الْمَفْعُولِ أَوْجَبَ لَهُ  
التَّقْدِيمَ لَفْظًا هُنَا ، وكذلك أَوْجَبَ لَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ التَّقْدِيمَ تَقْدِيرًا ، وَإِذَا قُدِّرَ  
تَقْدِيمُهُ لَمْ يَتَقَدَّمِ الْمَضْمَرُ عَلَى الْمَظْهَرِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا ، وَهُوَ الْمَمْنُوعُ مِنْهُ .

ومنها : حَصْرُ الْفَاعِلِيَّةِ كَقَوْلِكَ : مَا أَكْرَمَ زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا ، وفيه نَظَرٌ

(١) انظر التعليقة على المقرب ١/١٦٥ .

(٢) كذا في النسخ ، ولعل الصحيح : لما جاز .

(٣) سورة البقرة ، من الآية (١٢٤) .

(٤) سورة الأنعام ، من الآية (١٥٨) .

نَبَّهَ عَلَيْهِ عَبْدُ الْقَاهِر<sup>(١)</sup>.

وإن كان الفاعل مؤنثاً فلا يخلو من أن يكون حقيقياً أو غير حقيقي.

فالأوّل هو / ما كان بإزائه ذكرٌ من الحيوان نحو : امرأةٍ وناقَةٍ ، وهذا  
يلحقُ فعله التّاء غالباً إن كان ماضياً في آخره نحو : قَامَتْ هِنْدٌ ، وفي أوّلِهِ إن  
كان مستقبلاً نحو : تَقُومُ هِنْدٌ .

فإن قيل : فما الفائدةُ في لحاقها ؟

أجبت : الدّلالةُ على تأنيث الفاعل ولولاها لَوَقَعَ لَبْسٌ ؛ لأنّهم قد سَمَوْا  
رَجُلًا بهنْدٍ ، قالَ الشّاعرُ<sup>(٢)</sup> :

تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ إِلَى مَالِكٍ أَعَشُوْا إِلَى ضَوْءِ مَالِكٍ

وَسَمَّوْا امْرَأَةً جَعْفَرَ . أَنشَدَ المبرِّدُ في « الكامل »<sup>(٣)</sup> :

يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ

إِنَّ أَكْ دَحْدَاحًا فَأَنْتِ أَقْصَرُ

فإن حَصَلَ بينهما فاصلٌ جاز حذفها كقولك : قَامَ الْيَوْمَ هِنْدٌ<sup>(٤)</sup>.

وَحَكَى سيبويه<sup>(٥)</sup> : حَضَرَ الْقَاضِي الْيَوْمَ امْرَأَةٌ . وقال : وَطُولُ الْكَلَامِ

(١) انظر دلائل الإعجاز ص : ٣٣٩ وما بعدها .

(٢) البيت لابن جذل الطعان كما قال أبو عمرو ، نقله ابن منظور في اللسان (هلك) ، وانظر البيت  
دون نسبة في معاني القرآن للأخفش ٥١٤/٢ ، وتوجيه اللمع : ٩٥ .

(٣) الكامل ١٢٥/١ . وانظر توجيه اللمع : ٩٥ .

(٤) في (ص) : قام القوم هند .

(٥) الكتاب ٣٨/٢ .

صَارَ كَالْعَوْضِ مِنْهَا . يَعْنِي أَنَّ الطُّوْلَ هُوَ الْمَسْوُوعُ لِلْحَذْفِ . وَهَذَا حَقٌّ ؛ أَلَا تَرَى إِلَى حَذْفِهِمُ الضَّمِيرَ الْمَنْصُوبَ الْمُتَّصِلَ بِالْفِعْلِ مِنَ الصَّلَةِ حَيْثُ طَالَتْ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(١)</sup> : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ .

وَكَذَلِكَ حَذَفُ الْجَارِّ مِنْ أَنْ وَأَنَّ ، قَالَ تَعَالَى<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا ﴾ ، وَالْمَعْنَى : فِي أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا . لَوْ صَرَّحَ بِالْمَقْدَرِ لَامْتَنَعَ الْحَذْفُ .

وهنا تنبيه :

وذلك أنه كلما كثر الفاصل حسن الحذف ، فقولك : أُعْطِيَ زَيْدًا درهماً هِنْدٌ أَحْسَنُ مِنْ : أُعْطِيَ زَيْدًا هِنْدٌ دِرْهَمًا ، وهذا أَحْسَنُ مِنْ : أُعْطِيَ الْيَوْمَ هِنْدٌ زَيْدًا دِرْهَمًا ؛ لضعف الفصل بالطَّرْفِ .

ولو قلت : قَامَ هِنْدٌ ، جَازَ عِنْدَ سِيبَوِيهِ<sup>(٣)</sup> ، وَأَنْكَرَهُ الْمَبْرَدُ<sup>(٤)</sup> ، وَصَوَّبَهُ الْأَخْفَشُ وَالرُّمَّانِيُّ ، وَقَالَ : التَّذْكِيرُ هُوَ الْأَصْلُ ، فَلَا بَأْسَ بِالرُّجُوعِ إِلَيْهِ ، وَنَقْلُ الْأَصْفَهَانِيِّ<sup>(٥)</sup> يَخَالِفُ هَذَا . وَحُكْمُ الْمُثْنَى كَذَلِكَ . وَالثَّانِي<sup>(٦)</sup> إِلْحَاقُ

(١) سورة الفرقان ، من الآية (٤١) .

(٢) سورة البقرة ، من الآية (٢٢٤) .

(٣) نقل سيبويه رحمه الله أن بعض العرب يقول : قال فلانة . الكتاب ٣٨/٢ . قلت : الظاهر أن رأي سيبويه أنه يقول بالثأنيث ، وما جاء عن بعضهم من قولهم : قال فلانة كأنه من الشاذ كما أشار الأصفهاني في التعليق الآتي ، وإن كان سيبويه قد أورده وسكت عنه ولم يعلق عليه .

(٤) المقتضب ١٤٤/٢ . وانظر رد ابن ولاد على المبرد في الانتصار ص : ١٢٤ .

(٥) شرح اللمع ٣٢٠/١ قال : « ولا يجوز عند سيبويه : قال هند خلافاً لبعضهم إلا في الشاذ » .

(٦) أي المونث غير الحقيقي حسب تقسيمه الذي أشار إليه في الصفحة السابقة .

العلامة فيه أحسنُ كقولهِ : حَسُنْتَ دَارُكَ ؛ لَأَنَّ تَاءَ التَّأْنِيثِ فِيهِ مُقَدَّرَةٌ ،  
ولذلك تُرَدُّ إِلَيْهِ فِي التَّصْغِيرِ ، وَقَالَ تَعَالَى<sup>(١)</sup> : ﴿ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ .  
ويجوزُ حذفُها فتقولُ : حَسُنَ دَارُكَ ، وذلك مع الفصل أحسنُ كقولكَ :  
حَسُنَ الْيَوْمَ دَارُكَ .

فَإِنْ كَانَ الْفَاعِلُ مُضْمَرًا مُؤَنَّثًا ، وَجَبَتْ الْعَلَامَةُ مُطْلَقًا كَقَوْلِكَ : هِنْدُ  
قَامَتْ ، وَدَارُكَ حَسُنْتَ ، فَقِيلَ : إِنَّ الْمَضْمَرَ أَشَدُّ اتِّصَالًا مِنَ الْمَظْهَرِ ؛ إِذْ لَهُ  
اتِّصَالَانِ : اتِّصَالُ فَاعِلِيَّةٍ ، وَاتِّصَالُ إِضْمَارٍ ، بِخِلَافِ الْمَظْهَرِ ، فَإِنَّ لَهُ اتِّصَالًا  
وَاحِدًا ، وَهُوَ الْفَاعِلِيَّةُ فَقَطْ ، وَقِيلَ : لِأَنَّ هَذَا خَبَرٌ ، وَالْخَبَرُ يَطَابِقُ الْمَخْبَرَ عَنْهُ  
فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ : هِنْدُ قَائِمٌ ، وَالدَّارُ حَسُنَ ، كَذَلِكَ لَا  
يَجُوزُ : هِنْدُ قَامَ ، وَالدَّارُ حَسُنَ .

فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ - أَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(٢)</sup> - :

تَجُوبُ بِنَا الْفَلَاةَ إِلَى سَعِيدٍ إِذَا مَا الشَّاةُ فِي الْأَرْطَاةِ قَالَا

أَجَبْتُ : بِأَنَّهُ عَنَى بِالشَّاةِ الثَّوْرَ الْوَحْشِيَّ ، وَقَالَ مِنَ الْقَائِلَةِ .

---

(١) سورة الحج ، من الآية (٧٢) .

(٢) إيضاح الشعر : ٣٩٥ . والبيت للفرزدق يمدح سعيد بن العاص ، وهو في ديوانه ٧٠/٢ وروايته :

فَرَوَّحْتُ الْقُلُوصَ إِلَى سَعِيدٍ إِذَا مَا الشَّاةُ فِي الْأَرْطَاةِ قَالَا

وهو في المذكر والمؤنث للأبنباري : ٤٣٩ ، والمخصص ١١١/١٦ ، وتوجيه اللمع : ٩٦ .  
وعبارة أنشدته أبو علي ساقطة من (ت) .

وإن كان الفاعلُ جمعَ المذكر بالواو والنون ، لم تُلحَق فعله التَّاءُ ، تقولُ:  
قَامَ الزَّيْدُونَ ، ولا يجوزُ : قَامَتِ الزَّيْدُونَ ؛ لأنَّ لَفْظَ المذكرِ باقٍ . ودَّهَبَ ابْنُ  
بابِشاذِ المصري<sup>(١)</sup> إلى جوازه . وهو القياسُ عندي لأنه جماعةٌ .

[٢٠/أ] وأما سلامة لفظ الواحد فيه فمعارضةٌ بسلامتها في الهندات ويجوزُ / فيه  
التذكير ، كقولك : قَامَ الهِنْدَاتُ ؛ لأنه جمعٌ ، والتأنيثُ لأنه جماعةٌ ، ولو  
كانت سلامة لفظ الواحد مُعْتَبَرَةً لَوَجَبَتِ التَّاءُ ، وأيضاً فيجوزُ : قَامَتِ  
الطَّلَحَاتُ ، وإن لم يجوز : قَامَتِ طَلْحَةٌ ، وهذا واضحٌ .  
وإن كان جمعُ تكسير جازت في فعله التَّاءُ ، وجاز حذفُها مطلقاً .

\* \* \*

---

(١) قال في شرحه على الجمل (اللوحة : ١٧) : « فإن كان الجمع مسلماً لمذكر كان تذكيره أحسن  
لأنه جار على واحده مثل : قال الزيدون ، وهو أحسن من التأنيث » . ويفهم من هذا أنه يجوز  
العكس على غير حسن .

## [ المبتدأ والخبر ]

والفرعي<sup>(١)</sup>: المبتدأ والخبر ، فالمبتدأ الحقيقي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية والباء ، مُسنداً إليه .

وفيه قيودٌ : الأولُ : الاسم ، ولزم ذلك لأنه محبَرٌ عنه ، (والإخبار من خواص الأسماء)، ولأنه يكون مضمراً ، وذلك مختصٌ بها ، ثم قد يجيء فعلاً لفظاً كقولهم<sup>(٢)</sup> : « تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ » ، لكنه مقدَّرٌ بالاسم ، إمّا بتقدير أن ، وإمّا بإيقاعه مَوْقِعَ المَصْدَرِ ، والأوَّلُ أَحَبُّ إِلَيَّ ؛ لأنَّ الْفَرَاءَ<sup>(٣)</sup> حَكَى فيه النَّصَبَ ، ولأنَّ تقديرَ « أَنْ » أَكْثَرُ من إيقاع الفعل موقع المَصْدَرِ ، وكلاهما مَجَازٌ ، فيُحْمَلُ على الأكثر منهما .

والثَّاني : « المجرَّد عن العوامل اللفظية » ، وهي كان وأخواتها ، وإنَّ

---

(١) هذا القسم الثاني من الأسماء المرفوعة حيث جعلها أصلية وفرعية . وجعل الأصلي هو (الفاعل) في بداية هذه المقدمة .

(٢) يروى لأن تسمع ، وأن تسمع . انظر العين (معد) ، والكتاب ٤/٤٤ ، وأمالى الزجاجي : ٢٠٠ ، وكتاب الشعر : ٤٠٣/٢ ، وسر الصناعة ١/٢٨٥ ، ٢٨٨ ، وجمهرة الأمثال ١/٢٦٦ ، وأمالى ابن الشجري ١٨١/٢ ، وجمع الأمثال ١/١٢٩ ، والضرائر : ٢٦٥ ، وشرح شواهد شرح التحفة الوردية : ٤٦٥ .

(٣) انظر معاني القرآن ٢/٤٢٢ .



وأخواتها ، وظننت وأخواتها .

وأما « الباء » فكقولك : بحسبك زيدٌ ، وبشرعك زيدٌ ، والمعنى :  
حسبك وبشرعك ، وكذلك قول طرفة<sup>(١)</sup> :

فَطَوْرًا بِهِ خَلْفَ الرَّدِيفِ وَتَارَةً عَلَى حَشْفِ كَالشَّنِّ ذَاوِ مُجَدِّدٍ

والتقدير: طوراً هو خلف الرديف . وقال تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَفْتُونُ ﴾ ،  
والتقدير : أيكم المفتون في أحد القولين .

والثالث : « مسنداً إليه » لتخرج ألفاظ العدد وحروف التهجّي ، فإنها  
مجرّدة غير مُعرّبة ؛ لعدم التركيب الإسنادي .

وهنا تنبيه :

وهو أنه لا حاجة إلى الاحتراز عن قولهم : أقائم الزيدان ؛ لأن « أقائم »  
في المعنى خبرٌ ، وهو مبتدأ لفظاً ، فليس بمبتدأ حقيقي . والبيان إنما كان له ،  
ومن تعرّض لبيان المبتدأ مطلقاً احترز عنه ، وأصله التقديم ؛ لأنه محكوم عليه ،  
وليس معمولاً لحكمه ، ولأنه موصوف بالخبر معنًى ، ولذلك جاز : في داره  
زيدٌ ، وامتنع : صاحبها في الدار ، وقياس أبي الفتح يُجيزُها ، وحقها التعريفُ  
ليفيد الإخبار عنه .

ويبتدأ به نكرة في اثني عشر موضعاً ، وضابط ذلك قول ابن السراج<sup>(٣)</sup> :

(١) ديوانه ص : ٥٥ .

(٢) سورة القلم ، الآية (٦) .

(٣) انظر الأصول ٦٦/١ ، ولم أف على النص مع كثرة بحثي فيه .

« إذا صَحَّتِ الفائدةُ فَأَخْبِرْ عَنْ أَيِّ مُخْبِرٍ شِئْتَ » . قَالَ ابْنُ الْخَشَابِ : هذا كلامٌ منه عالٍ سديدٌ .

### والمواضع :

- كَوْنُهَا بَعْدَ النَّفْيِ نَحْوَ قَوْلِكَ : مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ .
- وَبَعْدَ الِاسْتِفْهَامِ كَقَوْلِكَ : هَلْ رَجُلٌ فِي الدَّارِ ؟
- وَتَقْدُّمُ خَبَرِهَا وَهُوَ ظَرْفٌ أَوْ مَجْرُورٌ عَلَيْهَا ، كَقَوْلِكَ : عِنْدِي رَجُلٌ ، وَفِيهِ مَنْفَعَةٌ .

- وَكَوْنُهَا جَوَاباً لِلِاسْتِفْهَامِ كَقَوْلِكَ : رَجُلٌ جَاءَنِي ، فِي جَوَابِ : مَنْ جَاءَكَ؟
- وَتَضَمُّنُهَا مَعْنَى الدُّعَاءِ كَقَوْلِهِ عَزَّ اسْمُهُ<sup>(١)</sup> : ﴿ سَلِّمْ عَلَيَّ يَا سَيِّدَ ﴾ .
- وَنَعْتَهَا كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ ﴾ .
- وَإِفَادَتُهَا الْعُمُومَ كَقَوْلِكَ : كُلُّ خَيْرٍ مِّنَ اللَّهِ .
- وَوَصْلُهَا بِحَرْفٍ جَرٍّ كَقَوْلِكَ : خَيْرٌ مِّنْ زَيْدٍ جَاءَنِي .
- وَتَضَمُّنُهَا مَعْنَى التَّعَجُّبِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup> :

---

(١) سورة الصافات ، الآية (١٣٠) .

(٢) سورة البقرة ، من الآية (٢٢١) .

(٣) هذا الشاهد من أبياتٍ اختلف في نسبتها . فقد نسبت في الكتاب ٣١٩/١ إلى هُنَيِّ بْنِ أَحْمَرَ الْكِنَانِيِّ ، قَالَ الْغُنْدَجَانِيُّ فِي فَرَحَةِ الْأَدِيبِ : ١٨ : إِنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ فِي كِتَابِهِ الْعَقَقَةَ وَالْبِرَّةَ نَسَبَهَا أَيْضاً إِلَيْهِ ، قُلْتُ : وَلَمْ أَجِدْ هَذِهِ الْأَبْيَاتَ وَلَا بَعْضَهَا فِي الْعَقَقَةِ وَالْبِرَّةِ الْمَطْبُوعِ فِي (نَوَادِرِ الْمَخْطُوطَاتِ) .

وَنَسَبْتُ إِلَى زُرَافَةِ الْبَاهِلِيِّ فِي شَرْحِ أَبْيَاتِ الْكِتَابِ ٢٣١/١ ، وَلِبَعْضِ مَذْحَجٍ فِي النُّكْتِ ٣٧١/١ ، وَنَسَبْتُ إِلَى ضَمْرَةَ بْنِ ضَمْرَةَ النَّهْشَلِيِّ ، وَهِيَ فِي شِعْرِهِ الْمَجْمُوعِ : ١١٣ - ١١٤ (مَجْلَمَةٌ)

عَجَبٌ لِّتِلْكَ قَضِيَّةٍ وَإِقَامَتِي مَعَكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

وكونها في معنى نفي يتبعه إيجاب، كقولهم : شَيْءٌ جَاءَ بِكَ ، المعنى :  
ما جاء بِكَ إِلَّا شَيْءٌ .

- وكونها جواباً للنفي كقولك : إِبْلٌ لَنَا في جواب القائل : لَا إِبْلَ لَكُمْ .

والخبر الحقيقي هو المسند معني ولفظاً ، وأصله الإفراد ، ويكون جملة

اسمية وفعليّة ، ولا بدّ فيها / من الضمير ليحصل الربط ، اللهم إِلَّا أَنْ يَكُونَ [٢٠/ب]

خبراً عن ضمير الشأن فيستغنى عنه ويُحذف ذلك ، كقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

الْحُبْرُ كَالْعَنْبَرِ الْهِنْدِيِّ عِنْدَهُمْ وَالْقَمْحُ سَبْعُونَ إِرْدَبًا بِدِينَارٍ

فـ « القمح » مبتدأ ، و « سبعون » مبتدأ ثان ، و « دينار » خبر عن

« سبعون » ، والجملة خبر عن « القمح » ، والعائد محذوف تقديره : منه ،

والجار والمجرور في موضع رفع صفة لـ « سبعون » ، ولذلك ابتدئ به  
نكرة<sup>(٢)</sup> .

= المورد ، وقيل فيها غير ذلك ، راجع تفصيلاً وافياً عن نسبتها في هامش شرح أبيات سيبويه  
٢٣١/١ ، والخزانة ٣٤/٢ . وانظر الشاهد في المقتضب ٣٧١/٤ ، وشرح الكافية ٣٦٨/١/١ ،  
والخزانة ٣٤/٢ .

(١) أنشده الجوهري في الصحاح (ردب) ونسبه إلى الأخطل ، والبيت غير مذكور في ديوانه المطبوع  
بصناعة السكري ٦٣٦/٢ . وقبل البيت - كما في التنبيه لابن بري (ردب) وحياة الحيوان للدميري  
٣٣٩/٢ - :

قَوْمٌ إِذَا اسْتَنْبَحَ الْأَضْيَافُ كُلُّهُمْ قَالُوا لِلْمُهْمِ بُولِي عَلَى النَّارِ

فَتَمْسِكُ الْبُولَ بُخْلًا أَنْ تَجُودَ بِهِ وَمَا تَبُولُ لَهُمْ إِلَّا بِمِقْدَارٍ

وانظر الشاهد في توجيه اللمع ص : ٧٦ .

(٢) في (ت) مع تنكيره .

وهنا تنبيه :

وهو أنَّ حذفَ هذا الضَّميرِ بأبْه الصَّلَّةِ ، وشُبِّهَتْ به في ذاك الصَّفَّةِ ،  
وشُبِّهَ بالصفة الخبرُ ، فلذا قُلَّ الحذفُ فيه .

وإذا أُخبر عن المبتدأ بالظَّرْفِ أو المجرور كقولك : زَيْدٌ عِنْدَكَ ، وزَيْدٌ  
مِنَ الْكِرَامِ ، فالأكثرُ ذهبوا إلى أنه في تقدير الجملة نَظَرًا إلى أنه معمولٌ،  
والعامل الأصليُّ الفعلُ<sup>(١)</sup> .

وقيل : إنه في تقدير المفردِ نَظَرًا إلى أصالة الخبر<sup>(٢)</sup> .

والحقُّ الأوَّلُ لوجوه أربعة :

الأوَّلُ : وقوعهما في الصَّلَّةِ كقولك : جَاءَنِي الَّذِي عِنْدَكَ ، وَالَّذِي مِّنَ  
الْكِرَامِ ، ولا خلافَ في أنهما مُقَدَّرانِ بالجملة هنا ، فكذلك في موضع  
الخلافا .

والثَّاني : قولُهُم: كُلُّ رَجُلٍ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ، ولو كان في تقدير المفردِ  
لامتنع دُخُولُ الفاءِ كامتناع دخولها في قولهم : كُلُّ رَجُلٍ قَائِمٌ فَلَهُ دِرْهَمٌ<sup>(٣)</sup> .

والثَّالثُ : قولُهُ تَعَالَى<sup>(٤)</sup> : ﴿ يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ ﴾ ، والهاء ضميرُ  
الشَّأنِ ، وهو لا يُفسَّرُ إلَّا بجملة .

(١) انظر التبصرة ٣٠٤/١ ، وشرح الكافية ٢٧٦/١/١ ، والتعليقة على المقرب ٣١٤/١ .

(٢) ذهب إليه ابن السراج في الأصول ٦٣/١ ، وابن جني في اللع : ٧٥ . وانظر شرح الكافية  
٢٧٧/١/١ ، والتعليقة على المقرب ٣١٥/١ .

(٣) انظر الكتاب ١٤٠/١ ، والكامل ٨٢٢/٢ ، والإيضاح : ٩٩ ، وشرح الكافية ٢٧٧/١/١ ،  
والتعليقة على المقرب ٣٦٦/١ .

(٤) سورة الفاتحة ، الآية (١) ، وسورة النمل ، من الآية (٣٠) .

والرَّابِعُ : عطفُ الفعلِ عليه كقولكَ : زَيْدٌ فِي الدَّارِ ، وَخَرَجَ أَخُوهُ<sup>(١)</sup> ،  
وهذا أَوْضَحُ .

وَأَمَّا أَصَالَةُ الْخَبَرِ فَمُعَارَضَةٌ بِأَصَالَةِ الْعَمَلِ . وقد انتَصَرَ لهذا الرَّأْيِ بَعْضُ  
الْمُتَأَخِّرِينَ بِقَوْلِهِمْ : أَمَّا خَلْفَكَ فزَيْدٌ ، ومعلومٌ أَنَّهُ لَا يُفْصَلُ بَيْنَ أَمَّا وَالْفَاءِ بِجُمْلَةٍ ،  
ولهذا قَالَ الصَّيِّمَرِيُّ فِي « التَّبَصُّرَةِ »<sup>(٢)</sup> : مَنْ قَرَأَ<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾  
بِالنَّصْبِ ، فَتَقْدِيرُهُ : وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَا هَدَيْنَاهُمْ ، وَلَا يَجُوزُ : وَأَمَّا هَدَيْنَا ثَمُودَ  
فَهَدَيْنَاهُمْ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ « خَلْفَكَ » مُقَدَّرٌ بِالْمَفْرَدِ لَا بِالْجُمْلَةِ .

وعندي أَنَّ ذَلِكَ لَا يَلِزُ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَقْدَرُ وَإِنْ كَانَ فِعْلاً لَكِنْ لَمَّا لَمْ  
يُظْهَرْ إِلَى اللَّفْظِ لَمْ يُعْتَدَّ بِهِ اعْتِدَادَ مَا هُوَ فِيهِ ، فَسَاغَ أَنْ يَقَعَ بَعْدَ أَمَّا وَالْفَاءِ .  
ونظيرُ هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُهُ مَا حَكَاهُ الرَّعْفَرَانِيُّ فِي « تَعْلِيْقِهِ »<sup>(٤)</sup> وَهُوَ أَنَّ أَبَا  
الْفَتْحِ سَأَلَهُ عَنْ قَوْلِهِمْ : خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو ، فَقَالَ : أَتَجِيزُ  
نَصْبَ زَيْدٍ ؟ فَقَالَ لَهُ : نَعَمْ . وَهُوَ أَيْضاً مَذْهَبُ أَبِي عَلِيٍّ ؛ لِأَنَّهُ سَأَلَ عَنْهُ  
فَأَجَازَهُ . فَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ<sup>(٥)</sup> : الْقِيَاسُ عِنْدِي أَلَّا يَجُوزَ ؛ لِأَنَّ « إِذَا » كَالْفَاءِ ،

(١) فِي (ص) : أَبُوهُ .

(٢) التَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ ٣٢٦/١ .

(٣) سُورَةُ الصَّافَّاتِ ، مِنَ الْآيَةِ (١٧) . وَنَصَبَ (ثَمُودَ) قِرَاءَةُ ابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ وَعِيسَى بْنِ عَمْرٍ ،  
وَإِحْدَى رَوَايَتِي الْمَطْوُوعِي عَنْ الْأَعْمَشِ . انْظُرْ مُخْتَصَرَ الشَّوَاذِ : ١٣٣ ، وَمَعَانِي الْفَرَاءِ ١٤/٣ ،  
وإِعْرَابُ الْقِرَاءَاتِ الشَّوَاذِ ٤٢٧/٢ (وَمَزِيداً مِنَ الْمَصَادِرِ فِي حَاشِيَتِهِ) ، وَالْإِتْحَافُ ٤٤٣/٢ .

(٤) لَهُ كِتَابٌ « التَّعْلِيْقُ عَلَى الْإِيضَاحِ » ، وَهُوَ مَفْقُودٌ فِيمَا أَعْلَمُ .

(٥) أَوْجَبَ سَبِيوِيَةُ الرِّفْعِ بَعْدَ إِذَا فِي ٩٥/١ مِنَ الْكِتَابِ فَقَالَ : « فَإِنْ قُلْتَ : لَقِيتُ زَيْدًا وَأَمَّا عَمْرُو  
فَقَدْ مَرَرْتُ بِهِ ، وَلَقِيتُ زَيْدًا وَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ يَضْرِبُهُ عَمْرُو فَالرِّفْعُ » ...

والفاء لا يجوز ذلك بعدها ؛ لئلا ينتقض الغرض في مجيئها ؛ إذا كان إنما جيء بها ليَقَعَ بعدها المبتدأ والخبر فيجَازَى بهما ، كما يُجَازَى بالفعل وفاعله ، فلما لم يَجُزْ ذلك في الفاء ، لم يَجُزْ ذلك أيضاً في إذا ؛ لأنها في موضعها .

فَقَالَ الرَّعْفَرَانِيُّ : ذلك الفعل لَمَّا لم يَظْهَرْ لم يُعْتَدَ به . ولذلك أجاز أبو الحسن الأَخْفَشُ<sup>(١)</sup> : لَزِيداً ضَرَبْتُهُ ، فَأَدْخَلَ لَامَ الابتداء على المفعول به ، والنَّاصِبُ له مع ذلك فعلٌ ماضٍ يُفسِّرُهُ الظَّاهِرُ ، فافهمه .  
واعلَمْ أَنَّ المبتدأ متى تَضَمَّنَ معنى الاستفهام ، أو الشرط ، أو كان ضمير / الشأن ، وَجَبَ تَقْدُمُهُ .

[٢١/أ]

أَمَّا الْأَوَّلَانِ فَلْيُعْلَمَ الْمَعْنَى مِنْ أَوَّلِ وَهَلَةِ ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَلَوْ تَأَخَّرَ فَإِنَّهُ أَنْ يَتَوَسَّطَ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ أَوْ يَتَأَخَّرَ عَنْهُمَا ، فَتَوَسَّطُهُ يُحْدِثُ فِيهِ لَبْساً بضمير الفصل ، كقولك : زَيْدٌ هُوَ الْمُتَكَلِّمُ ، وتأخيره يَنْقُضُ الغرض به ، وذلك أَنْ وَضَعَهُ أَنْ يُبَيِّنَ عَلَى السَّمْعِ أَوَّلًا ، ثُمَّ يُفسِّرُهُ ثانياً ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمِبَالِغَةِ ، فَإِذَا ذَكَرْتُهُ آخِراً بَعْدَ مُضِيِّ تَفْسِيرِهِ بَطَلَ ذَلِكَ الْغَرَضُ أَصْلًا .  
وَمِنْ هُنَا مَنَعَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ مِنَ الْإِخْبَارِ عَنْهُ .

= واستحسن رفع الاسم بعدها في موضع آخر فقال : « وإذا موضع آخر يحسن رفع الاسم بعدها فيه تقول : نظرت فإذا زيد يضربه عمرو » الكتاب ١٠٧/١ .  
وقال ابن مالك رحمه الله في شرح الكافية الشافية ٦١٦/٢ : « وقد غفل عن هذا كثير من النحاة فأجاز النصب في نحو : خرجت فإذا زيد يضربه عمرو ، ولا سبيل إلى جوازه » . وانظر شرح الكافية ٥٣٩/١/١ ، ٥٤٤ ، والمغني : ٢٣٢ ، ٧٦٠ .  
(١) انظر شرح الكافية ١١٧٦/٢/٢ .

وله<sup>(١)</sup> خصائص كثيرة ذكّرتُها في « التعليق على المتبع » .  
وكذلك إذا كانا معرفتين كقولك : زَيْدٌ الْقَائِمُ ؛ لأنَّ في تقدير  
الأوّل خبراً مخالفاً الأصل من غير فائدة ، فالبقاء عليه أولى .  
أو كانا نكرتين متساويتين كقولك : خَيْرٌ مِنْكَ خَيْرٌ مِنِّي .  
أو كان الخبرُ فعلاً له كقولك : زَيْدٌ قَامَ ؛ إذ لو تقدم الخبر لالتبس  
بالفاعل ، بخلاف ما إذا كان فعلاً لغيره كقولك : زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، فإنه  
يجوز : قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ ، ولا يكون « زَيْدٌ » بدلاً من الأب ؛ لعدم مذكورٍ  
يعودُ إليه الضميرُ .  
ولفائل أن يدعي أن الضمير عائدٌ إلى معلوم فيقع اللبسُ ، فالأجودُ أن  
يُمثّلَ بنحو : زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ وَشَبَّهَهُ .  
فإن قيل : فلا يلتبس في قولك : الزَّيْدَانِ قَامَا ، والزَّيْدُونَ قَامُوا لو  
قدّمتَ ؟  
أجبتُ : المرادُ الإفرادُ ، على أنه يلتبس بلغة مَنْ قالَ : أَكَلُونِي  
البراغيثُ<sup>(٢)</sup> ، وهي مشهورةٌ ، واللبسُ يَجْتَنَبُ فيما هو أَقْلُ منها .  
وإذا تَضَمَّنَ الخبرُ ما له صَدْرُ الكلامِ تَصَدَّرَ وَجُوباً كقولك : أَيْنَ زَيْدٌ ،  
وبعضُهم يُعَيِّنُهُ بالإفراد ، ولا حاجةَ إليه ؛ لأنَّ قولك : زَيْدٌ أَيْنَ أَبُوهُ ،  
فه « أَيْنَ » ليس خبراً وحدهً ، بل جزءاً من الخبر ، وما الكلامُ فيه .

(١) أي لضمير الشأن .

(٢) انظر الكتاب ١٩/١ ، ٢٠ ، ومعاني الأخفش ٢٨٦/١ .

أو كان مُصَحِّحاً كقولك : في الدَّارِ رَجُلٌ ؛ إذ لو تأخَّرَ لزالَ  
المصحِّحُ للابتداء بالنكرة ، ولالتبسَ الخبرُ بالصِّفَّةِ .

أو كان المبتدأ مشتقاً على ضمير يعودُ إلى معمولِ الخبرِ كقولك :  
في الدَّارِ صاحبُها ؛ إذ لو قلتَ : صاحبُها في الدَّارِ لقدَّمتَ المضمرَ على  
المظهرِ لفظاً ومعنى ، على أنَّ ذلك لو وردَ لم يكن بعيداً ، وكان من  
المضمرِ الذي يُفسَّرُ ما بعده . وقياسُ أبي الفتح يُجيزُهُ .

أو كان المبتدأ أنَّ كقولك : عندي أنَّكَ ذاهبٌ ، فقليل : لزم الخبرُ  
التقديمَ حدراً من دخول إنَّ المكسورة ، واجتماع حرفين مؤكِّدين ، كذا  
قالوا .

وقيل : لئلا يشتبه بموضع المكسورة .

وقيل : لئلا يشتبه بأنَّ التي بمعنى لعلَّ .

والخبرُ قد يتعدَّدُ كقولك : زيدٌ كاتبٌ فقيهٌ أديبٌ لأنه حُكِّمَ وقد  
يجتمع للشيءِ أحكامٌ كثيرةٌ .

**وهنا تنبيهٌ :**

وهو أنَّ النَّقِيبَ ابنَ الشَّجَرِيِّ صرَّحَ في « أماليه »<sup>(١)</sup> بأنه لا يجتمعُ خبران  
أحدهما مفرَّدٌ والآخرُ جملةٌ ، وذلك في قول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

---

(١) أمالي ابن الشجري ٢٣٨/١ [المجلس الرابع والعشرون] . وانظر أيضاً : ٢٤/١ ، ٩٦/٣ .  
(٢) هو النابغة الجعدي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ والبيت في ديوانه : ٢٠ . وانظر الخيل لأبي عبيدة : ٢٩ ، وأمالي ابن  
الشجري ٢٣٨/١ ، والخزانة ١٦١/٣ .



كَأَنَّ حَوَامِيَهُ مُذْبِرًا      خُضِبْنَ وَإِنْ كَانَ لَمْ يُخْضَبِ  
حِجَارَةُ غَيْلٍ بِرَضْرَاضَةٍ      كُسِينَ طِلَاءٌ مِنَ الطُّحْلِبِ

فمنع أن يكون « خُضِبْنَ » و« حِجَارَةُ غَيْلٍ » خبرين ، بل قال :  
« خُضِبْنَ » الخبر ، و« حِجَارَةُ غَيْلٍ » خبرٌ لمبتدأ محذوف أي : هي حجارة  
غَيْلٍ ، وغيره أطلق ولم يخصص .

[٢١/ب] وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وذلك إذا كان موصولاً / بفعل لفظاً  
أو تقديرًا كقولك : الَّذِي يَأْتِينِي ، وَالَّذِي فِي الدَّارِ ، أو كان نكرةً موصوفةً  
بهما كقولك : كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي ، أو كُلُّ رَجُلٍ فِي الدَّارِ ، فيصحُّ دُخُولُ  
الفاء في الخبر إشعاراً بأنَّ الأوَّلَ سببٌ للثاني ، فتقول : الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ  
دِرْهَمٌ<sup>(١)</sup> .

ولا يجوزُ دُخُولُهَا مع ليت ولعلَّ وكأَنَّ<sup>(٢)</sup> ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّنَاقُضِ  
المعنويِّ ؛ ألا ترى أنَّ خبرَ هذه غيرُ محكوم عليه بصدقٍ ولا كذبٍ ، وما  
يُذَكَّرُ بعد الفاء خبرٌ مَحْضٌ .

واختلفوا في « إِنَّ » فأجازهُ سيبويه<sup>(٣)</sup> ، ومنعه الأخفش<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر الكتاب ١/١٤٠ ، ٣/١٠٢-١٠٣ ، والكامل ٢/٨٢٢ ، والإغفال ٢/٤٢١ ، والتعليقة على  
المقرب ١/٣٦٦ . وانظر كلاماً مستفيضاً عن هذه المسألة في هوامش شرح الكافية لابن الحاجب  
٢/٣٧٠ - ٣٧٤ للدكتور جمال مخيمر رحمه الله .

(٢) انظر الإيضاح : ٩٨ ، والمفصل : ٥٢ ، وشرح الكافية لمصنفها ٢/٣٧١ ، والتعليقة على المقرب ١/٣٦٧ .

(٣) نسبة الحكم إلى سيبويه والأخفش فيها اضطراب كبير . انظر الكتاب ٣/١٠٣ ، والمفصل : ٥٢ .  
وقد نسب المنع إلى سيبويه في شرح الكافية لمصنفها ٣/٣٧٢ ، وشرح المفصل ٢/١٤٥ . وانظر  
كلاماً وافياً في هامش (٣) من شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٣٧٠ - ٣٧٤ عن هذا الموضوع .

(٤) انظر المفصل : ٥٢ ، وشرح الكافية لمصنفها ٣/٣٧٢ ، وشرح المفصل ١/١٠١ ، وشرح

فوجه الأول السَّماعُ والقياسُ ، فالسَّماعُ قوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ إِنَّا الَّذِينَ فَننُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ ﴾ ، وأبلغ منه قوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ قُلْ إِنْ أَلَمْتُ أَلْزَى تَفَرُّوتَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ ﴾ .

والقياسُ هو عدم تغيير إنَّ لمعنى الأخبار ، ودَكَرَ الميردُ في « المقتضب » أنَّ حُكْمَ « لكنَّ » في ذلك كحُكْمِ إنَّ .

ووجهُ الثاني أنَّ الشرطَ لا تدخلُ عليه إنَّ ، فكذلك ما أشبههُ ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنه لا يجري المشابهُ مَجْرَى ما شابههُ مطلقاً ، وهذا النقلُ هو المعتمدُ عليه ، وهو الذي رأيتهُ في « مختلف » الأصفهاني<sup>(٣)</sup> ، وابنُ الحاجب أوردته بالعكس في « شَرْحِ مَقْدَمَتِهِ »<sup>(٤)</sup> .

واعلم أنَّ المبتدأ قد يُحذفُ تارةً ، ويُحذفُ خبرُهُ أخرى .

= الكافية الشافية ٣٧٩/١ . قال ابن مالك رحمه الله : « وقد ظفرت له في كتابه معاني القرآن بأنه موافق لسيبويه في بقاء الفاء بعد دخول إنَّ ، وذلك أنه قال : (واللذان يأتيانها منكم فآذوهما) فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ ؛ لأن الذي إذا كان صلتهُ فعلاً جاز أن يكون خبره بالفاء نحو قوله ... » .

(١) سورة البروج ، الآية (١٠) .

(٢) سورة الجمعة ، من الآية (٨) .

(٣) هو جامع العلوم علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي المتوفى سنة ٥٤٣ هـ . صاحب كشف المشكلات ، وشرح اللمع ، وإعراب القرآن المنسوب خطأً للزجاج واسمه الصحيح (الجواهر) .  
لجامع العلوم كتاب اسمه المختلف ذكره في كتبه المطبوعة السابقة ، وذكره باسم الاختلاف أيضاً ، ويبدو أنه كتاب موضوع لمسائل الخلاف بين النحاة ، وهو من كتبه المفقودة إلى اليوم . انظر مقدمة تحقيق كشف المشكلات : ٤٢ . وانظر في ترجمة الأصفهاني معجم الأدباء ١٦٤/١٣ ، وإنباه الرواة ٢٤٧/٢ ، ونكت الهميان : ٢١١ .

(٤) شرح الكافية لمصنفها ٣٧٤/٢ .

## وهنا تنبيهان :

**الأول :** إذا احتُمِل أن يكونَ المحذوفُ مبتدأً على تقديرٍ ، وخبراً على تقدير آخر ، فجعلهُ خبراً أولاً . قال العبدِيُّ في « البرهان » : لأن الحذف اتِّساعٌ ، والاتِّساعُ في الخبر كثيرٌ ؛ ألا تراه مفرداً مشتقاً وجامداً وجملة اسمية وفعلية وظرفية .

وكان شيخنا ابنُ جعفر<sup>(١)</sup> يقول: الحذفُ بالأواخر أشبهُ منه بالأوائل<sup>(٢)</sup> . وقال آخرون<sup>(٣)</sup> : حذفُ المبتدأ أَوْلَى ؛ لأنَّ الخبرَ مُعْتَمِدُ الفائدة ، يريدون أنه الجزءُ المستفادُ . وفيه تَسْمُحٌ ؛ لأنَّ المستفادَ في التَّحْقِيقِ النَّسْبَةُ الواقعةُ بين المسندِ والمسندِ إليه .

## والثاني : المواضعُ التي يكثرُ فيها حذفُ المبتدأ خمسة :

**أولها :** أن يَدُلَّ عليه أحدُ الحواسِّ الخمس ، كقولك عند رؤية الهلال : **الهلالُ والله ، أي : هَذَا الهَلَالُ ،** وكقولك إذا سمعتَ صوتاً : **زيدٌ ، أي : هُوَ زيدٌ ،** وكقولك إذا شممتَ رائحةً : **المسكُ ، أي : هُوَ المسكُ .** وكذا الباقي .

- 
- (١) هو رضي الدين إبراهيم بن جعفر الإربلي، ذكره المصنف كثيراً في كتبه ، ولم أقف له على ترجمة وافية ، ومن عجب أن تخلو كتب تراجم الأندلسيين من أي ذكر له . ونقلُ المصنف هو عن شرحه على الجزولية المسمى بـ(المنهاج الجلي في شرح قانون الجزولي) ولدي مصورة عن نصفه الثاني، وليس منه باب المبتدأ . وفي شرح الكافية للرضي نقولُ عن هذا الكتاب ، وقد وهم محقق القسم الثاني منه (د.بشير المصري) في ترجمة ابن جعفر فقال: هو محمد بن جعفر الأنصاري أستاذ مقرئ.
- (٢) في الحصول (لوحة ١٢٢) : الحذف في الأعجاز والأواخر أليق منه بالصدور والأوائل .
- (٣) هو الواسطي كما نص المصنف في الحصول : (اللوحة : ١٢٢) . وفي شرح اللمع للواسطي : ٣٣ ذكر للرأين دون ترجيح .

وثانيها : أن يدلّ عليه صفةٌ من صفاته كقولك : رأيتُ رجلاً كريماً شجاعاً ، فيقول بعضهم : زيدٌ ، أي : هو زيدٌ .

وثالثها : أن يجيء للتبيين كقولك : مررتُ برجلين صالح وطالح ، أي: أحدهما صالحٌ ، والآخر طالحٌ . ومنه قوله سبحانه<sup>(١)</sup> : ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَفَتَا <sup>فَعَةً</sup> تَقْتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ ۖ ﴾ .

ورابعها : أن يكون جوابَ استفهام كقولك : كيف زيدٌ ؟ فتقول : صالحٌ ، أي : هو صالحٌ .

وخامسها : أن يدلّ عليه معنى الكلام، كقوله سبحانه<sup>(٢)</sup> : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ أي : فصبري صبرٌ جميلٌ .

[٢٢/١]

والمواضع التي / يُحذفُ فيها الخبرُ اثنا عشر موضعاً :

أولها : أن يكونَ الجوابُ ساداً مسدّهُ وذلك نحو: لَعَمْرُ اللَّهِ لأَقُومَنَّ ، وإِئْتِ اللَّهَ ، وَعَهْدُ اللَّهِ ، وَأَمَانَةُ اللَّهِ .

وثانيها : أن يَسُدَّ مسدّهُ جوابُ لولا ، كقولك : لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ ، وقد أوضحتُهُ في « شَرْحِ الْفُصُولِ »<sup>(٣)</sup> .

وثالثها : أن يَسُدَّ المصدرُ مسدّهُ كقولك : مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرٌ ، والمعنى: تَسِيرٌ سَيْرًا .

(١) سورة آل عمران ، من الآية (١٣) .

(٢) سورة يوسف ، من الآيتين (١٨ ، ٨٣) .

(٣) المحصول : ( اللوحة : ١٢٣ ) .

ورابعها : أن تُسدَّ الحالُ مَسَدَهُ كقولك : شُرِّبِي السَّوِيقَ مَلْتَوْتًا، أي: إذا كان أو إذ كان . وفيه خلافٌ شَرَحْتُهُ في « المسائل الخلافية »<sup>(١)</sup> .  
 وخامسها : أن يَسُدَّ الشرطُ مَسَدَهُ ، كقولك : سُروري بزيدٍ إنْ أَطَاعَنِي ، أي: ثابتٌ به إذا أَطَاعَنِي .  
 وسادسها : أن تكون الواو العاطفة بمعنى مع ، كقولهم : كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ<sup>(٢)</sup> ، والتقدير : كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ مَقْرُونَان .  
 وسابعها : أن يَسُدَّ الفاعلُ مَسَدَ الخبر كقولك : أَقَاتِمُ أَخَوَاكَ ، وَأَذَاهِبُ غُلَامَاكَ . وفيه نَظَرٌ .  
 وثامنها : أن تُسدَّ الصِّفَةُ مَسَدَهُ كقولهم : أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدٌ<sup>(٣)</sup> .

وهنا تنبيه :

وهو أنَّ أبا الفتح سَأَلَ أبا عليٍّ عن رَفْعِ زَيْدٍ ، ومن أي شيء هو مُبْدَلٌ؟ فقال أبو عليٍّ : مما دلَّ عليه « أَقَلُّ » .  
 قال له أبو الفتح : وكيف يكونُ ذلكَ وقد قُلْتَ في « الشِّيرازية »<sup>(٤)</sup> :  
 إنه بَدَلٌ من « أَقَلُّ » دون غيره ؟  
 فقال أبو عليٍّ : الذي يَقْوَى في نفسي السَّاعَةَ هذا ؛ لأنَّ « أَقَلُّ » جارٍ

(١) تحدث عنه بشيء من التفصيل في المَحْصُول (اللوحة ١٢٣) .

(٢) انظر الإيضاح : ٧٩ .

(٣) انظر الكتاب ٣١٤/٢ ، والمقتضب ٤٠٤/٤ ، وأفرد لها أبو علي حديثاً في المسائل الشيرازيات

٤٠٢/٢ - ٤١٠ ، وإيضاح الشعر : ١٠٥ - ١١٣ (تحقيق د. هنداوي) .

(٤) المسائل الشيرازيات ٤٠٦/٢ .

مَجْرَى حَرْفِ النَّفْيِ<sup>(١)</sup>.

فقال أبو الفتح : فذا لازم لك في قولهم : « مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ » أَنْ يكونَ « زَيْدٌ » بدلاً مما دلَّ عليه الكلامُ ؟

فقال أبو علي : لا يلزم ذلك لفرق بينهما واضح ؛ وذلك لأنَّهُ لما لم يَحْزُرَ<sup>(٢)</sup> البَدَلُ من لفظ « أَقَلُّ » لِمَا ذَكَرْنَا ، أُبْدِلَ من المعنى ، والمبدلُ منه وإنْ لم يكن في اللفظ فَلَفْظُ « أَقَلُّ » قد صار كالعوض منه ، فحينئذ هو كالموجود لفظاً ، وليس كذا : مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ ؛ إذ ليس في اللفظ ما يُبْدَلُ منه ، ولا ما ينوب عنه ، فاعرفه .

وتاسعها : أَنْ يُسْتَعْنَى بِخبر المعطوف عن خبر المعطوف عليه ، كقوله سبحانه<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾ ، وقال الشاعر<sup>(٤)</sup> :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

وعاشرها : أَنْ يكونَ جواباً للاستفهام كقولك : مَنْ عِنْدَكَ؟ فتقولُ : زَيْدٌ ، أي : زَيْدٌ عِنْدِي .

(١) انظر المسائل الشيرازيات ٤١٠/٢ .

(٢) غي (ح) : لما يحزُر .

(٣) سورة التوبة ، من الآية (٦٢) .

(٤) هو عمرو بن أمريئ القيس الأنصاري الخزرجي (شاعر جاهلي قديم) . والبيت مشهور في كتب العربية ، انظره في الكتاب ٧٥/١ ، وشرح أبياته ٢٧٩/١ ، وشرح عيونه : ٦٣ ، ومعاني الفراء ٤٣٤/١ ، ٤٤٥ ، ٣٦٣/٢ ، ٧٧/٣ ، ومعاني الأخفش ٨٨/١ ، ٣٥٧ ، ومجاز القرآن ٢٥٨/١ ، وتأويل مشكل القرآن : ٢٨٩ ، والمقتضب ١١٢/٣ ، ٧٣/٤ ، وشرح اللمع للثمانيني ص : ٥٠٩ ، وأمالى ابن الشجري ٢٠/٢ ، والمغني : ٦٢٢ ، وشرح أبياته ٢٩٩/٧ .

وحادي عشرها : أَنْ تَسْتَفْهَمَ عَلَى طَرِيقِ الْعُمُومِ فَتَقُولُ: هَلْ طَعَامٌ ؟ ،  
والتَّقديرُ : هَلْ عِنْدَكَ طَعَامٌ ؟

وثاني عشرها : أَنْ تَأْتِيَ بَعْدَ النِّفْيِ بِمَا يَنْقُضُهُ ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ : مَا  
عِنْدِي أَحَدٌ ، فَتَقُولُ : بَلَى زَيْدٌ ، أَيْ : عِنْدَكَ زَيْدٌ . وهذا ظاهرٌ .

\* \* \*

والمنصوبة كذلك<sup>(١)</sup> ، فالأصلي خمسة :

خ هـ

الأوَّلُ : المَصْدَرُ ، وَيُسَمَّى مَفْعُولًا مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَيَّدُ بِحَرْفٍ جَرٍّ .  
وتعريفُهُ : مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ وَضَعًا ، وَعَلَى زَمَانٍ مَجْهُولٍ ضِمْنًا .  
قال تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ ، وقال تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ  
مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ .

وإنَّما يُنْصَبُ إِذَا كَانَ فَضْلَةً ؛ أَلَّا تَرَاهُ يُرْفَعُ فِي قَوْلِكَ: سَيَّرَ سَيْرًا شَدِيدًا<sup>(٤)</sup> ،  
حَيْثُ قَامَ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَفَائِدَةُ ذِكْرِهِ مَعَ الْفِعْلِ أَحَدُ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ :  
تَوْكِيدُهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَمَثُّلُهُ ، وَهُوَ تَوْكِيدٌ لَفْظِيٌّ ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْفِعْلِ يَدُلُّ

(١) أي : والمعمولات المنصوبة كذلك أصلية وفرعية كالمرفوعة التي ابتداء ذكرها في أول المقدمة الثالثة .

(٢) سورة الأحزاب ، من الآية (٥٦) .

(٣) سورة النساء ، من الآية (١٦٤) .

(٤) انظر الإيضاح : ١٥٥ .

على / المصدر، وكذلك المصدر يدلُّ على الفعل ، فقولك : ضَرَبْتُ ضَرْباً بمنزلة تكرير الفعل .

وبيانُ نوعه ، وذلك حاصلٌ بصفته كقولك : قمتُ قياماً طويلاً . قال تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ . ولا شبهة في أنَّ المصدرَ الموصوفَ يُفيدُ ما لم يُفدُهُ الفعل ؛ وذلك لأنه خرج بالصفة من الجنس العام إلى النوع الخاص ، ولا يُفهم من الفعل إلا المصدرُ المطلقُ وعددُ مرَّاته ، وذلك حاصلٌ بثلاثة أشياء :

**الأول :** إدخالُ التَّاءِ عليه كقولك : ضَرَبْتُ ضَرْبَةً ، فَضْرَبَةً من ضَرْبٍ كَثْمَرَةٍ من تَمَرٍ<sup>(٢)</sup> .

**والثاني :** التَّثْنِيَةُ كقولك : ضربتُ ضَرْبَتَيْنِ .

**والثالث :** تمييزُ العدد به ، كقوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ ، وقال تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ . وأضاف بعضهم إلى ذلك فائدتين أُخَرَيْنِ :  
إحداهما : بيان الهيئة كالرَّكْبَةِ والجلِيسَةِ .  
والأخرى : وقوعُهُ حالاً كقولك : أَتَيْتُهُ رَكُضاً .

**ولا يجوز تشبيهُ المصدرِ ولا جمْعُهُ ؛ لأنَّ الغرضَ منهما التَّكْثِيرُ في الواحدِ ،**

(١) سورة البقرة ، من الآية (٢٤٥) ، وسورة الحديد ، من الآية (١١) .

(٢) في (ص) : كَثْمَرَةٍ من تَمَرٍ .

(٣) سورة النور ، من الآية (٤) .

(٤) سورة النور ، من الآية (٢) .



وذلك حاصلٌ بدونهما ؛ إذ يقعُ بلفظه على القليل والكثير . ألا ترى أنك إذا قلتَ : قُمْتُ قِيَاماً صَحَّ أَنْ تريدَ به مرَّةً وألفَ مرَّةٍ وأكثرَ . نَعَمْ إنَّ اختلفت أنواعُهُ جاز فيه ، تقولُ : قُمْتُ قِيَامِينَ أَي : قِيَاماً فِي الدَّارِ ، وَآخَرَ فِي الْمَسْجِدِ ، وَعَقْلٌ وَعُقُولٌ ، وَحِلْمٌ وَحُلُومٌ . قال الهذلي<sup>(١)</sup> :

وَلَقَدْ تُقِيمُ عَلَى الْخُصُومِ تَنَاقُذُوا      أَحْلَامُهُمْ صَعَرَ الْخَصِيمِ الْمُجْنِفِ

وهو قليلٌ .

وأسماء الأجناس كذلك ، قُرئ<sup>(٢)</sup> : ﴿ فَالتَقَى الْمَاءَانِ ﴾ . وقال الراجز<sup>(٣)</sup> :

وَبَلَدَةٌ قَالِصَةٌ أَمْوَاؤُهَا

ولا فرقَ بين مُعَرَّفَةٍ وَمُنْكَرَةٍ فِي نَصْبِ الْفِعْلِ لَهُ ، تقولُ : قُمْتُ قِيَاماً وَالْقِيَامَ الَّذِي نَعْلَمُ . قال الشَّاعِرُ<sup>(٤)</sup> :

(١) هو أبو كبير عامر بن الحليس أحد بني سعد بن هذيل . والبيت في شرح أشعار الهذليين للسكري ١٠٨٧/٣ ، وروايته : « إذا الخصوم » . والصَّعْرُ : الْمِيلُ ، يقالُ : وَاللَّهِ لِأَقِيمَنَّ صَعَرَكَ أَي : مِيلَكَ والمجنف : الذي يأمر بأمر فيه عوج ، .

(٢) سورة القمر ، من الآية (١١) . وهي قراءة علي بن أبي طالب والحسن وعاصم الجحدري ومحمد ابن كعب . مختصر الشواذ : ١٤٧ ، والمحرر الوجيز ١٥٠/١٤ ، وروي عن الحسن : فالتقى الماوان ، وروي أيضاً : فالتقى المايان .

(٣) لم أقف على قائله . أنشده ابن دريد في الاشتقاق : ٣١٦ ، والجمهرة ٢٤٨/١ ، وأنشده الفارسي في المسائل الحليبات : ٤٠ عن ثعلب ، وانظر : سر الصناعة ١٠٠/١ ، والمنصف ١٥١/٢ ، وشرح المفصل ١٥/١٠ ، والممتع : ٣٤٨ ، وشرح شواهد شرح الشافعية : ٤٣٧ ، وشرح الشافعية للغيث : ٣٠٢ . وبعده :

مُسْتَتَّةٌ رَأَدَ الضُّحَى أَفْيَاؤُهَا

(٤) البيت دون نسبة في الخصائص ٤٤٨/٢ ، والمقتصد ٥٨٥/١ .

لَعَمْرِي لَقَدْ أَحْبَبْتُكَ الْحُبَّ كُلَّهُ وَزِدْتُكَ حُبًّا لَمْ يَكُ قَطُّ يُعْرِفُ

وإذا أضفتَ أفعَلَ التَّفضيلُ إلى المصدرِ انتصبَ انتصابُهُ ، كقولك :  
سِرْتُ أَشَدَّ السَّيْرِ ؛ لأنه بعضٌ لِمَا يُضَافُ إليه ، فأشَدُّ السَّيْرِ سَيْرٌ ، وكذلك  
إذا كان مقروناً بـ « مِنْ » كقولك : سِرْتُ أَشَدَّ مِنْ سَيْرِكَ ؛ لأنك تُفاضِلُ  
بين سَيْرَيْنِ ، وفي التَّنزيل <sup>(١)</sup> : ﴿ وَعَمَرُوها أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوها ﴾ .

ومتى كان الفعلان بمعنى واحدٍ جاز تَعَدِّي أحدهما إلى مَصْدَرِ الآخر ،  
كقولك : أَحْبَبْتُهُ إِعْجَابًا ، وَأَبْغَضْتُهُ كَرَاهِيَةً . أنشدَ الجوهريُّ في « الصحاح » <sup>(٢)</sup> :

يُعْجِبُهُ السُّخُونُ وَالْبُرُودُ

وَالْتَمَرُ حُبًّا مَا لَهُ مَزِيدُ

السُّخُونُ : ما يُسَخَّنُ من الطَّعام ، والْبُرُودُ : الباردُ .  
وهذا رأيُ الخليل <sup>(٣)</sup> لأنه في معنى الفعل المشتق منه .

---

(١) سورة الروم ، من الآية (٩) .

(٢) الصحاح (سخن) ٢١٣٤/٥ ، وفيه إشارة إلى رواية ثانية في البيت هي :

وَالْتَمَرُ حَتَّى مَا لَهُ مَزِيدُ

ولا شاهد فيها . والبيتان لرؤية في ملحقات ديوانه : ١٧٢ ، وانظر : اللمع : ١٠٤ ، وشرحه  
(توجيه اللمع) : ١٦١ ، وأمالى ابن الشجري ٣٩٦/٢ ، وشرح المفصل ١١٢/١ ، وتذكرة  
النحاة : ٥٢١ . وأغلب الفقرة السابقة في توجيه اللمع لابن الخباز .

(٣) يقصد أن المصدر منصوب بالفعل المذكور . وهو منسوبٌ إلى المازني والمبرد والسيراfi . انظر  
توجيه اللمع : ١٦٢ ، وشرح المفصل ١١٢/١ ، وشرح الكافية ٣٥٢/١/١ ، والجمع ٩٨/٣ .  
والذي نص عليه السيوطي في الجمع أن المبرد (ومثله ابن خروف وعزاه لسيبويه) يقول بأن المصدر  
منصوبٌ بفعل مقدر ، والفعلُ الظاهرُ دليلٌ عليه .

وَدَهَبَ سيبويه<sup>(١)</sup> إلى أَنَّ ناصبه فعلٌ من لفظه حُذِفَ للدلالة عليه ؛  
لأنكَ لَمَّا قلتَ : أَبْعَضْتُهُ ، دَلَّ على أَنَّكَ تَكْرَهُهُ .  
قال بعضهم<sup>(٢)</sup> : ويُقَوِّي هذا قولُ المتنخلِ الهذلي<sup>(٣)</sup> :

السَّالِكُ الثَّغْرَةَ الْيَقْظَانُ كَالْتَّهَا مَشْيِي الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْلُ الْفُضْلُ

فهـ « اليقظان » صفةٌ لـ « السالك » ، فلو نَصَبَ « مَشْيِي الْهَلُوكِ » به  
لكان الموصولُ موصوفاً / قبل تمامه ، وهو ممتنعٌ . قالوا : لا يجوزُ : مَرَرْتُ  
بالضَّارِبِينَ الظَّرِيفِينَ زِيداً<sup>(٤)</sup> . [١/٢٣]

وأقولُ : يجوزُ أَنْ يَكُونَ « اليقظان » صفةً لـ « الثَّغْرَةَ » ، و« كَالْتَّهَا » مرفوعٌ  
به، ووُصِفَتْ بذلك لوقوع التَّيَقُّظِ فيها ، كما قالوا : نَهَارٌ صَائِمٌ ، وَلَيْلٌ قَائِمٌ ؛  
لوقوع ذينكَ فيهما ، فيكونُ حينئذٍ « مَشْيِي الْهَلُوكِ » منصوباً بالسَّالِكِ ، وينتفي  
المحدورُ ، وأمَّا « الْفُضْلُ » فهو صفةٌ لـ « الْهَلُوكِ » على الموضع .

(١) انظر توجيه اللمع : ١٦٢ . قلتُ : وليس لسيبويه نصٌّ واضحٌ في هذه المسألة ، والذي جاء فيها  
قوله : « هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد ، وذلك قولك : اجتوروا  
تجاوزاً ، وتجاوزوا اجتوراً ؛ لأن معنى اجتوروا وتجاوزوا واحدٌ » . الكتاب ٢٤٤/٢ .

(٢) يقصد ابنُ الحُبَّازِ رحمه الله ، فقد نص على ذلك في توجيه اللمع ص : ١٦٢ .

(٣) يرثي ابنه أَثْبِيلَةَ ، والبيت في شرح أشعار الهذليين ١٢٨١/٣ . وانظر : أمالي ابن الشجري ٢٢٠/٢ ،  
وشرح التسهيل ١٢٠/٣ ، وتوجيه اللمع : ١٦٢ ، وتذكرة النحاة ٣٤٦ ، والهمع ٢٩٣/٥ ،  
والخزانة ١٠١/٥ . والثغرة : موضع المخافة ومكان الخوف . والخيل : « القميص الذي لا كُمِّي له ،  
وإنما أسقطت النون من (كُمِّيْن) للإضافة ؛ لأن اللام مقحمة لا يعتد بها في مثل هذا الموضع  
كَقَوْلِهِمْ : لا أبا لك ، أصله : لا أباك » . والفُضْلُ : هي التي عليها قميص ورداء ، وليس عليها  
إزارٌ وسراويل .

(٤) وإنما الجائز : مررت بالضاربين زيداً الظرفيين .

وقال البستيُّ في « تعليقه » : هو مرفوعٌ بالمجاورة ، يعني أنه مجرورٌ لأنه صفةٌ لـ « الملوک » ، لكن لما جاورَ « الحَيْعَل » وهو مرفوعٌ رُفِعَ بمجاورته . وهذا غريبٌ ، وقد مرَّ بي في « إعراب القرآن المجيد » مثلُ ذلك<sup>(١)</sup> .

وهنا تنبيه :

قال الرَّبِيعِيُّ<sup>(٢)</sup> : المصدرُ إذا كان مُطْلَقاً أو مُقَدَّراً بأنَّ والفعل ، فإنه لا يتحمَّلُ الضَّمِيرَ ؛ وذلك لأنه لا يُوصَفُ به ، فلو أُضْمِرَ فيه لكان إضماراً قبلَ الذِّكْرِ ، وإذا كان حالاً أو صفةً أُضْمِرَ فيه ، كقولك : فَعَلْتُهُ جُهْدَكَ وَطَاقَتَكَ ، وَجَاءَ زَيْدٌ رَاكِضاً . انتهى كلامُهُ .

وأقولُ : نَقَلَ الرَّعْفَرَانِيُّ عن الأَخْفَشِ<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ يُضْمِرُ في : « سَقِيَا لَكَ » ضميراً ؛ حيث قَامَ مَقَامَ الفعل ، ولذلك لا يظهرُ الفعلُ معه . قال أبو علي<sup>(٤)</sup> : وهو قياسُ مذهبِ سيبويه وإن لم يُنصَّ عليه ؛ لأنه

(١) في (ح) : في ذلك .

(٢) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج الربيعي البغدادي . أخذ عن السيرافي والفارسي وغيرهما . من تصانيفه (شرح الإيضاح) و (شرح مختصر الجرمي) توفي سنة ٤٢٠ هـ . أخباره في : معجم الأدباء ٧٨/١٤ ، وإنباه الرواة ٢٩٧/٢ ، ووفيات الأعيان ٣٣٦/٣ ، وبغية الوعاة ١٨١/٢ .

(٣) انظر حديثاً له عن المصدر المنصوب في معانيه ١٠٢/١ .

(٤) انظر الكتاب ٤٠٦/١ .

وجاء في المحصول للمصنف قوله : « وقال أبو علي الفارسي : تَصَفَّحْتُ الكتابَ فلم أجِدْ فيه نصّاً على ذلك ، بل رأيتُ قياسَ ما فيه يُوجبُ ذلك ، وذلك لأنه قد أُضْمِرَ في الظرف في قولك : زيدٌ عندَكَ ، لقيامِهِ مَقَامَ الفعلِ ، فجازَ على هذا أن يُضْمَرَ في المصدرِ كإضمارِهِ في ذلك ؛ لِسَدِّ مَسَدِّ الفعلِ ، بل كان ذلك بالمصدرِ أولى ؛ لأنه من لفظ الفعل ، ثم قال : قد مرَّ بي في الكتاب نصٌّ على جواز ذلك ، وهو قوله : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سِوَاءِ هُوَ وَالْعَدَمُ ، فسواءٌ مصدرٌ ، وفيه ضميرٌ مرفوعٌ ، لجواز

أَضْمَرَ فِي الظَّرْفِ فِي قَوْلِهِمْ : زَيْدٌ عِنْدَكَ ، بَلْ الْإِضْمَارُ فِي الْمَصْدَرِ أَوَّلَى ؛  
لَأَنَّهُ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا النَّاصِبُ لِقَوْلِهِ : « لَكَ » ؟

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(١)</sup> : لَا يَكُونُ صِفَةً لِسَقِيًّا وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً مِثْلَهُ ؛ لِقِيَامِهِ  
مَقَامَ الْفِعْلِ ، فَهُوَ تَبْيِينٌ لَهُ ، وَمتعلقٌ بِهِ .

وَذَكَرَ الْأَنْدَلُسِيُّ<sup>(٢)</sup> صَاحِبُ أَبِي عَلِيٍّ<sup>(٣)</sup> أَنَّ بَعْضَهُمْ يُعَلِّقُهُ بِمَحذُوفٍ  
تَقْدِيرُهُ : أَعْنِي لَكَ<sup>(٤)</sup> .

وَفِيهِ بَعْدٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى تَكْلُفِ التَّقْدِيرِ مَعَ وَجُودِ الْمَصْدَرِ وَتَنَاوُلِهِ  
إِيَّاهُ<sup>(٥)</sup> .

فَأَمَّا قَوْلُ سَيَبَوِيهِ<sup>(٦)</sup> فِي بَابِ مِنْ أَبْوَابِ النِّفْيِ : تَقْدِيرُهُ : إِرَادَتِي بِهَذَا لَكَ .

---

= تَأْكِيدُهُ بِقَوْلِهِ (هُوَ) ، وَعَطَفَ الْعَدَمَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْ هَذَا فَقَالَ : لَا دَلِيلَ فِي ذَلِكَ ؛ إِذْ كَانَ  
الْإِضْمَارُ إِنَّمَا سَاغَ فِيهِ لِمَجِيئِهِ صِفَةً . وَانْظُرْ نَصَّ سَيَبَوِيهِ فِي الْكِتَابِ ٣١/٢ .

(١) انْظُرْ كِتَابَ الشَّعْرِ : ٢١ ، وَالتَّمَامُ ص : ٦١ . وَفِي الْمَسَائِلِ الْحَلِّيَّاتِ : ٥١ ، وَالْمَسَائِلِ الْمُنْثَوْرَةِ :  
١٢٢ ذَكَرَ لِكَلِمَةِ (سَقِيًّا) .

(٢) عِلْمُ الدِّينِ اللَّوْرَقِيِّ صَاحِبِ شَرْحِ الْمَفْصَلِ .

(٣) الشُّلُوبِينَ .

(٤) انْظُرِ الْمُغْنِيَّ ص : ١٩٤ ، ٢٩٢ . قَالَ ابْنُ هِشَامٍ : وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ بَابِ النِّعَةِ مِنْ كِتَابِ  
التَّسْهِيلِ : اللَّامُ فِي سَقِيًّا لَكَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْمَصْدَرِ ، وَهِيَ لِلتَّبْيِينِ . وَفِي هَذَا تَهَافُتٌ ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا أَطْلَقُوا  
الْقَوْلَ بِأَنَّ اللَّامَ لِلتَّبْيِينِ فَإِنَّهُمْ يَرِيدُونَ بِهَا أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحذُوفٍ اسْتَوْثَنَ لِلتَّبْيِينِ .

(٥) ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي الْمَحْصُولِ أَنَّ الزَّعْفَرَانِيَّ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِ(سَقِيًّا) لِأَنَّهُ قَامَ مَقَامَ الْفِعْلِ وَنَابَ  
عَنْهُ . وَبِهِ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ أَيْضًا .

(٦) الْكِتَابُ ٢٤٦/١ ، ٣١٨ ، ٢٨٨/٢ . فَيَكُونُ عَلَى هَذَا شَبَهُ الْجُمْلَةِ خَيْرٌ لِمَبْتَدَأِ مَحذُوفٍ ، كَمَا أَشَارَ  
الصَّبَّانُ حَيْثُ قَالَ فِي سَقِيًّا لَكَ ، وَرَعِيًّا لَكَ : فَلَمْ يَخِرْ مَبْتَدَأَ مَحذُوفٍ وَجُوبًا لِيَلِيَ الْفَاعِلُ أَوِ الْمَفْعُولُ

فقال أبو علي<sup>(١)</sup>: هذا تفسيرٌ للمعنى لا للعمل ، بدليل أنَّ الموصولَ لا يجوزُ حذفُهُ وتَبْقِيَةُ صَلَتهِ عندَ البصريِّ .

واختار بعضهم أنَّ يكونَ « لك » متعلقاً بالفعل النَّاصب ، كقوله : سَقِيَا ، ولا ضميرَ فيه على هذا .  
ولو قيلَ : إنه صفةٌ للمصدر لم يكنْ بعيداً ، والله أعلم<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

خ يستعقب

والثاني<sup>(٣)</sup>: المفعول به .

وهوما وقع عليه فعلُ الفاعل كقولك : ضَرَبْتُ زَيْداً ، وقد مَضَى تمثيله<sup>(٤)</sup> ، وأنه ينتهي إلى ثلاثةٍ لا غير ، وأنه يجوزُ تقديمُهُ .

\* \* \*

---

= في المعنى المصدر كما كان يلي الفعل ، أي وهذا الدعاء لك . نقل هذا الثاني الدنوشري عن الرضي ، وعندني أنه إنما يحتاج إليه إذا كان المجزور ضمير المخاطب كما في التمثيل لعدم صحة الجمع بين الخطاب بفعل أمر أو بدله لشخص ، والخطاب بغيره لشخص في جملة واحدة . أما نحو سقياً لزيد ورعياً لعمرو فالظاهر أن اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول للمصدر فاحفظ هذا التحقيق .

(١) لم أقف عليه في التعليقة .

(٢) وهذا الذي منعه الفارسي قبل قليل .

(٣) أي من المنصوبات .

(٤) في بدايات المقدمة الثانية حين حديثه عن العوامل ومنها (الفعل) .

## [ المنادى ]

ومنه<sup>(١)</sup> المنادى ، وهو المذكور بعد حروف النداء لفظاً وتقديراً ، كقوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ يَمْرَيْمُ ﴾ و : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾<sup>(٣)</sup> .

ولا يخلو من أن يكون مفرداً أو مضافاً أو مشبهاً به .

فالمفرد مقصودٌ ومقابلُهُ . فالأَوَّلُ مَعْرِفَةٌ قبل النداء ، كالأعلام نحو : [ب/٢٣]

يَا زَيْدُ . واحتيلَفَ في عِلْمِيَّتِهِ<sup>(٤)</sup> فقيل : لم تَزُلْ ؛ لأنَّنا ننادي مَنْ لا شَرِكَةَ فيه ، كقولك : / يا فَرْزَدَقُ . وهو اختيارُ أبي الفتح<sup>(٥)</sup> ، والبستي .

وقيل : زالتُ لئلاَّ يجتمعَ تعريفان في الاسم الواحد ، وهو اختيارُ

عبدالقاهر<sup>(٦)</sup> .

**والثاني معرفة<sup>(٧)</sup> في حال النداء ، كقولك : يَا رَجُلُ ، وتعريفُهُ بالقصد**

المشروط بحرفِ النداء لا بحرفِ النداء<sup>(٨)</sup> ؛ إذ ننادي النَّكِرَةَ وهي على حالها .

(١) أي من المفعول به .

(٢) سورة آل عمران ، من الآية (٣٩) وغيرها .

(٣) سورة يوسف ، من الآية (٢٩) .

(٤) أي بعد النداء .

(٥) اللمع : ١٦٨ . وبه قال ابن السراج وابن مالك . انظر الأصول ١/٣٣٠ ، وعلل النحو : ٣٣٦ ،

وشرح التسهيل ٣/٣٩٢ ، وصححه ابن عصفور في شرح الجمل ٢/٨٩-٩٠ .

وجاز اجتماع تعريفين عندهم ؛ لاختلاف جهتي التعريف ؛ حيث إن تعريف النداء يكون بعلامة لفظية ، وتعريف العلمية ليس له علامة لفظية . انظر : الإنصاف ص : ٢٨٧ ، وأسرار العربية

ص : ٢٠٩ ، وتوجيه اللمع ص : ٣٦٠ .

(٦) انظر : المقتضب ٤/٢٠٥ ، وعلل النحو : ٣٣٦ ، وتوجيه اللمع : ٣٦٠ .

(٧) وهو النكرة المقصودة .

(٨) انظر اللمع : ١٦٨ ، وانظر شرحه لابن الحياز (توجيه اللمع) ص : ٣٦٠ .

وهما مَبْنِيَّانِ عَلَى مَا يُرْفَعَانِ بِهِ كَقَوْلِكَ : يَا زَيْدُ ، وَيَا زَيْدَانِ ، وَيَا زَيْدُونَ<sup>(١)</sup> ، وَيَا رَجُلُ ، وَيَا رَجُلَانِ ، وهو من فوائد ابن الحاجب<sup>(٢)</sup> . وهو أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِ التُّحَاةِ : يُبْنَى ذَلِكَ عَلَى الضَّمِّ<sup>(٣)</sup> لِعُمُومِهِ وَاحْتِصَاصِ قَوْلِهِمْ بِالْمَفْرَدِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا عِلَّةُ الْبِنَاءِ<sup>(٤)</sup> وَالتَّحْرِيكِ وَالضَّمِّ ؟  
 أَجَبْتُ : عِلَّةُ الْأَوَّلِ لَوُقُوعِهِ مَوْقِعَ أَسْمَاءِ الْخُطَابِ<sup>(٥)</sup> الَّتِي يَغْلِبُ عَلَيْهَا  
 مَعَانِي الْحُرُوفِ . وَحَكَى سَيَبَوِيه<sup>(٦)</sup> : يَا أَنْتَ ، وَيَا إِيَّاكَ .  
 وَقِيلَ : لَشَبَّهِهِ بِالْمُضْمَرِ لَفْظًا وَمَعْنَى<sup>(٧)</sup> ، فَالْلَفْظُ كَوْنُهُ مُفْرَدًا ، وَالْمَعْنَى  
 كَوْنُهُ مَخَاطَبًا .  
 وَقِيلَ : شُبَّهَ بِالْأَصْوَاتِ<sup>(٨)</sup> .

- 
- (١) « يازيدون » ساقطة من (ص) .  
 (٢) الكافية ص : ٨٩ . وانظر شرحها لمصنفها ٤١٢/٢ .  
 (٣) انظر شرح الوافية لابن الحاجب : ١٩١ ، وشرح الكافية له ٤١٢/٢ ، والتعليقة على المقرب ٥٨٧/١ .  
 (٤) انظر علل النحو : ٣٣٤ ، وعقد العكبري في التبيين : ٤٤٠ مسألة خاصة لمناقشة مسألة بناء المنادى المفرد [ المسألة التاسعة والسبعين ] .  
 (٥) نص عليه المبرد في المقتضب ٢٠٤/٤ - ٢٠٥ . وانظر علل النحو : ٣٣٤ ، والإنصاف : ٢٧٧ ، والتبيين : ٤٤٠ .  
 (٦) الكتاب ٢٩١/١ .  
 (٧) انظر أمالي الزجاجي : ٨٣ ، وأسرار العربية : ٢٠٤ ، والتخمير ٣٣٠/١ ، والتبيين : ٤٤٠ ، واللباب ٣٣١/١ ، والتعليقة على المقرب ٥٨٥/١ - ٥٨٦ .  
 (٨) وهو قول الخليل وأبي عمرو كما في أمالي الزجاجي : ٨٣ ، وانظر : أسرار العربية : ٢٠٤ ، واللباب ٣٣٠/١ .



وعِلَّةُ الثاني<sup>(١)</sup>: عُرُوضُ البناء . وقيل فيه : ما قبلَ آخره ساكنٌ  
فَحُرْكَ هَرَبًا مِنْ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، ثُمَّ حُمِلَ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ عَلَيْهِ .  
وقال صَدْرُ الْأَفَاضِل<sup>(٢)</sup>: إِنَّمَا تَنَادِي لِيُقِيلَ عَلَيْكَ الْمَنَادَى ، فَتَأْمُرُهُ أَوْ  
تَنْهَاهُ أَوْ تُخَبِّرُهُ ، فَحُرْكَ لِيَدُلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ مَا بَعْدَهُ .  
وعِلَّةُ الثَّالِثِ<sup>(٣)</sup>: أَنَّ الْفَتْحَةَ حَرَكَتُهُ إِذَا أُعْرِبَ ، فَلَوْ حُرْكَ بِهَا لَالْتَبَسَ  
الْمَقْصُودُ بغيره فيما لَا يَنْصَرَفُ كَقَوْلِكَ : يَا اسْمَ ، وَالْكَسْرَةُ تُحْدِثُ فِيهِ  
لَبْسًا بِالْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ<sup>(٤)</sup> .  
وقيل : قُصِدَ بِذَلِكَ تَكْمِيلُ الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ لِلْمَنَادَى .  
والمقابل<sup>(٥)</sup> كَقَوْلِ الْأَعْمَى : يَا رَجُلًا خُذْ يَدَيَّ ، وَيَا غُلَامًا أَجِرْنِي .  
وإنَّمَا لَمْ يُبَيِّنْ لِبَقَائِهِ عَلَى شَيْعِهِ .  
وفي ناصبه خلافٌ ، فَقِيلَ : إِنَّهُ الْفَعْلُ الْمَقْدَّرُ وَهُوَ أَدْعُو<sup>(٦)</sup> ، وَأُنَادِي ؛  
لأنَّه الْأَصْلُ فِي ذَلِكَ .  
وقيل : الْحَرْفُ لِنِيَابَتِهِ عَنْهُ<sup>(٧)</sup> .

- 
- (١) وهذه العلة هي : لِمَ بَنِيَ عَلَى حَرَكَةِ ؟ انظر علل النحو : ٣٣٤ ، وأسرار العربية : ٢٠٤ .  
(٢) انظر التخمير ٣٣٤/١ . معناه .  
(٣) وهي : لِمَ كَانَتِ الْحَرَكَةُ ضَمَّةً ؟  
(٤) انظر أسرار العربية : ٢٠٤ ، وشرح المفصل ١٣٠/١ ، والتعليقة على المقرب ٥٨٦/١ .  
(٥) أي المقابل للمفرد المقصود ، ويعني به النكرة غير المقصودة .  
(٦) وهو رأي سيبويه . انظر الكتاب ٢٩١/١ ، ١٨٢/٢ . والمقتضب ٢٠٢/٤ ، والأصول ٣٤٠/١ ،  
وأسرار العربية ص : ٢٠٧ ، وشرح المفصل ١٢٧/١ ، وشرح التسهيل ٣٨٥/٣ ، والتعليقة على  
المقرب ٥٨٤/١ .  
(٧) انظر أسرار العربية : ٢٠٧ .

وقال بعضهم : إذا عمل أنادي الذي هو عبارة عن يا ، فعملها أولى<sup>(١)</sup>.

والمضاف كقولك : يا رَبَّ العبادِ ، وإعرابُه لفوات أحدٍ وصَنَفِي شَبَه المضمَر ، أو لقيام المعارض وهو الإضافة .

فإن قيل : كونه مقصوداً يقتضي البناء ، وإضافته تقتضي الإعراب ، فما مُرَجِّحُ الإضافة ؟

أجبت : تَرَجَّحَتْ لأنها تُرَدُّ الاسم إلى أصله وهو الإعراب ، بخلاف معارضها فإنه يَرُدُّه إلى البناء ، وليس بأصله .

فإن قيل : فـ «لَدُنْ» و «كَمْ» مُضَافَتَان ، وهما مَبْنِيَّتَان ؟

أجبت : بناؤهما لازم ، و «كَمْ» وأحدُ لُغَاتِ لَدُنْ وهو «لَدُ» موضوعتان وَضَعَ الحُرُوف ، ولا يَلْزَمُ من معارضة الإضافة البناء العارضَ مُعَارَضَتُهَا البناءَ اللازم .

فإن قيل : فـ «أَيُّهُمْ» من قوله تَعَالَى<sup>(٢)</sup> : ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾ مضافة ، وبناؤها عارضٌ ، ومع ذلك فلم تُعَارِضِ الإضافة عُرُوضَ البناءِ عند سيبويه<sup>(٣)</sup> ؟

أجبت : لأجل ذلك فرَّ ابنُ السَّرَّاج ، وَدَهَبَ إلى أنه على الحكاية ،

(١) انظر التعليقة على المقرب ٥٨٥/١ .

(٢) سورة مريم ، من الآية (٦٩) .

(٣) انظر الكتاب ٣٩٩/٢ .

وهو قولُ الخليل<sup>(١)</sup>.

نَعَمْ ههنا سبيان للبناء :

أحدهما : كونُها موصولةً ، والآخر/ : حَذْفُ صَدْرِ صَلَتهَا . وإضافةُ  
تُعَارِضِ مقتضي البناءِ الواحدِ لا المقتَضِيَيْنِ . وهذا البسطُ لي فتأملهُ .

[٢٤/١]

والمشابهُ للمضاف هو ما عَمِلَ فيما بعده رفعاً أو نصباً .

فالأوَّلُ لَفْظِيٌّ وَمَحْكِيٌّ ، كقولك : يا حَسَنًا وَجْهُهُ ، ويا مَسِيرًا به ،  
والثَّانِي كذلك كقولك : يا ضَارِبًا زَيْدًا ، ويا لَطِيفًا بِالْعِبَادِ .  
وهنا تنبيهٌ :

وهو أَنَّ من المشابهِ للمضاف المعطوفَ والمعطوفَ عليه إذا سُمِّيَ  
بهما ، فلو سَمَّيْتَ بزيدٍ وَعَمَرُو لَقُلْتَ في النداء : يا زَيْدًا وَعَمْرًا أَقْبَلُ ؛  
وذلك لأنه طَالَ بالعطف ؛ إذ لا يجوزُ بقاءُ أحدهما ؛ لأنَّ كلاً منهما  
بعضُ العَلَمِ ، وكذلك لو سَمَّيْتَ امرأةً بـ(ضَارِبَةٍ زَيْدًا) لَصَرَفْتَ وقلت :  
جَاءَتْنِي ضَارِبَةٌ زَيْدًا ؛ لأنَّ الاسمَ ليس ضَارِبَةٌ وحدهُ .

وحقُّ حرفِ النداءِ ألاَّ يُحْدَفَ ؛ لأنَّ الغرضَ منه إفادةُ معناه ، وقد  
حُذِفَ تشبيهاً له بالفعل .

والأسماءُ المناداةُ في ذلك على ضربين :

---

(١) انظر الكتاب ٣٩٩/٢ ، والأصول ٣٢٤/٢ قال ابن السراج : ولا أحسب الذين رفعوا أرادوا إلا  
الحكاية .

أحدهما : يُحَدَفُ فيه وهو العَلَمُ والمُضَافُ وأي ، كقوله تعالى<sup>(١)</sup> :  
﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ ، و﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾<sup>(٢)</sup> ، وكقول عَدِيٍّ بن زيد<sup>(٣)</sup> :

أَيُّهَا الْقَلْبُ تَمَتَّعْ بِدَدْنٍ

إِنَّمَا هَمِّي سَمَاعٌ وَأَذُنٌ

والآخَرُ : يَمْتَنِعُ من ذلك ، وهو ما جازَ أَنْ يكونَ وَصْفًا لأيٍّ ، فلا  
تقولُ : رَجُلٌ أَقْبَلُ ؛ لجواز قولك : يا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، وكذا : هَذَا أَقْبَلُ ؛  
لجواز : يا أَيُّهَذَا أَقْبَلُ . وشَدَّ قول الأعشى<sup>(٤)</sup> :

وَحَتَّى يَبِيَّتَ الْقَوْمُ فِي الصَّيْفِ لَيْلَةً يَقُولُونَ نَوْرٌ صُبْحٌ وَاللَّيْلُ عَاتِمٌ

ولا يجوزُ إدخالُ حرفِ النِّداءِ على ذي اللامِ عند البصريِّ هَرَبًا من  
توالي حَرْفِي تعريفٍ ، لكن يَتَوَصَّلُونَ إلى ندائه بأيٍّ ، وبينونه على الضَّمِّ

(١) سورة يوسف ، من الآية (٢٩) .

(٢) سورة آل عمران ، من الآية (٨) .

(٣) هو عدي بن زيد بن حماد العبادي التميمي . شاعر فصيح من شعراء الجاهلية . كان على  
النصرانية . سكن الحيرة ودخل الأرياف فلان لسانه فلم يحتج بشعره علماء العربية ، كان من  
خاصة كسرى ، وهو أول من كتب بالعربية في ديوانه . تزوج بنت النعمان بن المنذر . أخباره في :  
طبقات فحول الشعراء ١/١٤٠ ، والشعر والشعراء ١/٢٢٥ ، والأغاني ٢/٩٦ ، والخزانة ١/٣٨١ .  
والبيت في ديوانه : ١٧٢ ، وروايته :

إِنَّ هَمِّي فِي سَمَاعٍ وَأَذُنٌ

وانظر الشاهد في : شرح السيرافي : ٥٢٦ (مطبوع) ، والصحاح (ددن) ، وتوجيه اللمع : ٣٦٥ .  
والدَّدْنُ : اللهو واللعب ، والأَذُنُ : الاستماع .

(٤) ديوانه ص : ١٢٧ ، يهجو يزيد بن مسهر الشيباني . وانظر أمالي ابن الشجري ١/٤١٩ ، وشرح  
الجميل ٢/٨٨ ، والتصريح ٤/١٥ .

لكونه منادى في اللفظ ، وذلك مرعيٌّ ؛ ألا ترى إلى قولهم : أَلَسْتَ بقائم ،  
فيأتون بالباء وإن زال التنفي لوجود لفظ ليس .

وأما (ها) فقليل : هي عوضٌ من مباشرة « يا » لذي اللام .

وقيل : هي للمبالغة في التثنية .

وقيل : هي عوضٌ مما يضافُ إليه أي<sup>(١)</sup> .

وذو اللام صفته ، ويلزمُ رفعه لأنه هو المقصودُ بالنداء<sup>(٢)</sup> ، وليس  
كالظريف في قولك : يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ ، وكذا صفته نحو : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ  
دُو المَالِ .

وأجازَ المازنيُّ والزجاجُ<sup>(٣)</sup> : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ بالتَّصْبِ على الموضع ،  
وَقُرِئَ شَادَاً<sup>(٤)</sup> : ﴿ يَتَأَيَّمَا الْكَافِرِينَ ﴾ .

واعلمَ أَنَّ في المضافِ إلى الياءِ إذا كان مُفْرَدًا صحيحاً خمسَ لغاتٍ<sup>(٥)</sup> :  
حَذْفُ الياءِ وإبقاءُ الكسرةِ دالةً عليها كقولك : يَا غُلَامَ .

(١) انظر شرح الكافية ٤٤٦/١/١ .

(٢) انظر الإيضاح ص : ٢٤٧ . واختلف في إعرابه ، فقليل : صفة ، وقيل عطف بيان . انظر الكتاب

١٨٨/٢ ، والمقتضب ٢٢٠/٤ ، وشرح الكافية ٤٤٨/١/١ ، والتعليقة ٥٨٨/١ .

(٣) انظر الأصول ٣٧٢/١ ، وشرح الكتاب ٣٧/٣ (مخطوط) ، وشرح التسهيل ٤٠٢/٣ ، والمساعد  
٥٠٦/٢ ، والتعليقة ٥٨٩/١ .

وفي شرح الألفية لابن القواس ١٠٥٥/٢ تُسب هذا القول إلى الأخفش ، قال : « وأجاز الأخفش يا زيد  
وعمرًا بالنصب حملاً على المحل ، وتنبه على أنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه » .

(٤) الآية الأولى من سورة الكافرين . ورويت عن علي رضي الله عنه . انظر تفسير روح المعاني  
للأوسى عند قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْحُمُرِ وَالْمَيْسِرِ ﴾ البقرة : ٢١٩ .

(٥) انظرها في توجيه اللمع : ٣٧١ .

وإثباتها ساكنة كقولك : يا غلامي .  
 وإثباتها مفتوحة كقولك : يا غلامي .  
 وفتح الميم وقلب الياء ألفاً كقولك : يا غلاماً .  
 وحذف الياء وضم الميم كقولك : يا غلامُ .  
 وإنما يفعل هذا في كل اسم تغلب عليه الإضافة .  
 وفي « اللهم » خلاف<sup>(١)</sup> فقال البصريون: الميم في آخره عوض من « يا »  
 في أوله ، ولذلك لا يجمعون بينهما إلا في الضرورة<sup>(٢)</sup>، كقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثَ أَلَمًا  
 أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

- (١) انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ص : ٢٩٠ [المسألة : ٤٩] ، والتبيين ص : ٤٤٩-٤٥٢ ،  
 وائتلاف النصرة ص : ٤٧ ومصادر أخرى في حواشيها .  
 (٢) انظر الكتاب ١٩٦/٢ ، والإغفال ١١٥/٢ ، والمسائل الشيرازيات ١٧٨/١ ، وسر الصناعة ٤١٩/١ .  
 (٣) رجز منسوب إلى أبي خراش الهذلي ، وهو في ملحق شعره في شرح أشعار الهذليين ١٣٤٦/٣ ،  
 ونُسب أيضاً إلى أمية بن أبي الصلت ، ولم أجده في ديوانه المطبوع . قَالَ البغدادي : « وهذا البيت  
 أيضاً من الأبيات المتداولة في كتب العربية ، لا يُعرف قائله ولا بقيته ، وزعم العيني أنه لأبي خراش  
 الهذلي قَالَه عند موته ، وقبله :

إِنْ تُغْفِرَ اللَّهُمَّ تُغْفِرْ جَمًّا  
 وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمًا

وهذا خطأ ؛ فإن هذا البيت الذي زعم أنه قبله ، بيت مفرد لا ثاني له ، وليس هو لأبي خراش ،  
 وإنما هو لأمية بن أبي الصلت ، قَالَه عند موته ، وقد أخذه أبو خراش وضمه إلى بيت آخر ،  
 وكان يقولهما وهو يسعي بين الصفا والمروة ... « قلت : وهذا البيت الذي زعم أنه قبله هو حديث  
 عن النبي ﷺ رواه الترمذي في سننه ٣٩٦/٥ وصححه الألباني في صحيح الجامع (١٤١٧) .  
 وانظر الشاهد في : المقتضب ٢٤٢/٤ ، والمسائل البغداديات : ١٥٩ ، وسر الصناعة ٤١٩/١ ،  
 ٤٣٠ ، وأمالى ابن الشجري ٣٤٠/٢ ، وتوجيه اللمع : ٣٧٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة :  
 ٢٤١ ، وشرح المفصل ١٦/٢ ، وشرح التسهيل ٤٠١/٣ ، وغيرها من المصادر .

فإن قيل : فما الدَّاعي إلى العِوض ؟

أجبتُ : كُره<sup>(١)</sup> إدخالُ « يا » على اسم الله تعالى وفيه الألفُ واللامُ / [٢٤/ب]  
وإن كانتا للعِوض ، فحُذِفَ الحَرْفُ وعُوضَ منه الميمُ ، وشُدِّدَت لتكوُنَ  
مقابلةً لـ « يا » في العدة .

فإن قيل : فلمَ كانَ العِوضُ الميمَ ؟

أجبتُ : قال السيرافيُّ : قد كَثُرَتْ زيادُتُها آخِرًا نحو : زُرْقُمُ وسُتُّهُمُ  
وحُلُكُم ؛ لأنَّها من الزُّرْقَةِ والأسْتَةِ والحُلُكَةِ<sup>(٢)</sup> ، ووزَّعُها فُعُلمَ .  
فإن قيل : أيجوزُ وصفُهُ ؟

أجبتُ : منع منه سيبويه<sup>(٣)</sup> ؛ لأنه جرى مجرى الأصوات التي لا توصفُ ،  
وأجازهُ المبرِّدُ . قال تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ ﴾ .

\* \* \*

### [ الترخيم ]

ومن خصائصه : الترخيم .

وهو عبارةٌ عن حَذْفِ أواخرِ الأعلامِ المناداةِ المفردةِ المضمومة . وفيه قيودٌ :  
الأوَّلُ : الأواخر ، وكان فيها لأنها محلُّ التَّغْيِيرِ ، ولذلك كَثُرَ الحذفُ

---

(١) في (ص) : كثرة .

(٢) انظر الكتاب ٢٧٣/٤ ، وسر الصناعة ٤٣١/١ .

(٣) الكتاب ١٩٦/٢ - ١٩٧ .

(٤) سورة الزمر ، من الآية (٤٦) .

فيها ، وصُنِّفَتْ فيه كُتُبٌ . وَقَلَّ في العين حتى لم يَجِئْ إِلَّا في مُذْ وَسَهْ<sup>(١)</sup>  
وثبَّة<sup>(٢)</sup> عند الزَّجَّاج .

وأيضاً فَإِنَّ صَدَرَ الاسم إذا سَلِمَ كان أدَلَّ على المحذوف .  
والثاني : الأعلامُ لأنها كَثُرَ استعمالُها فُعِرَتْ وقُصِدَ فيها التَّخْفِيفُ .  
والثالثُ : المناداةُ ؛ لأنَّ النداءَ موضعُ تغيير ، وقد شَدَّ في غيره ،  
كقول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

أَلَا أَضَحَّتْ حَبَالُكُمْ رَمَامَا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أُمَامَا  
وقال آخر<sup>(٤)</sup> :

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَّ لِرُؤْيَيْتِهِ أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ الْقَوْمَ قَدْ عَلِمُوا

- 
- (١) في المصنف ٦١/١ : قالوا : رجل أتيع سوتهم ، وقد قالوا : سَهْ في معناها ، فحذفوا العين ، وهذا من الشاذ ، ولم يأت من الأسماء ما حذف عينه إلا هذا الحرف .  
(٢) ثبَّة الحوض : وسطه . المحذوف عينه لأنه من ثاب يثوب . انظر البحر المحيط ٢٧٦/٣ .  
(٣) هو جرير والبيت في ديوانه : ٢٢١/١ ، وهو مطلع قصيدة بمدح بها هشام بن عبد الملك . ورواية الديوان لا شاهد فيها وهي :

- أَأَصْبَحَ وَصَلُ حَبْلِكُم رَمَامَا وَمَا عَهْدُ كَعَهْدِكَ يَا أُمَامَا  
وانظر الشاهد في الكتاب ٢٧٠/٢ ، والإنصاف : ٢٩٨ ، وأسرار العربية : ٢١٧ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ص : ٢٤٨ ، والخزانة ٣٦٣/٢ .  
(٤) أنشده سيبويه في الكتاب ٢٧١/٢ . والبيت للمغيرة بن حَبْنَاء التَّمِيمِي (وحَبْنَاء لقب أمه ، واسمها ليلي ، وقيل لقب أبيه ) ، انظر معجم الشعراء : ٢٧٣ ، ومقدمة شعره : ٦٧ . والبيت في شعره : ١٠٠ (ضمن شعراء أمويون - القسم الثالث) .  
وانظر الشَّاهِد في : الأصول ٤٥٨/٣ ، والإنصاف : ٢٩٨ ، وأسرار العربية : ٢١٧ ، وأُمَالِي ابن الشجري ١٩١/١ ، ٣٢٠/٢ ، وتوجيه اللمع : ٣٧٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ١١٠ ، وضرائر الشعر : ١٣٩ . وأورده أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني ٨٨/١٣ برواية :  
إِنَّ الْمَهْلَبَ إِنْ أَشْتَقَّ لِرُؤْيَيْتِهِ أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا  
وعليها يقوت الاستشهاد الذي أراده المصنف . وفي نسخة (ت) : « فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا » .



والرابعُ : المفردةُ ؛ لأنَّ المضافَ والمضافَ إليه لا يُرَحِّمان ، أمَّا المضافُ فلئلاَّ يكونَ الحذفُ في الحشو. وأمَّا المضافُ إليه فلئلاَّ يكونَ في غير المنادى. والخامسُ : المضمومةُ وفي ذلك احترازٌ عن النكرة المنصوبة ولم تُرَحِّم ؛ لأنَّ النداءَ لم يؤثر فيها البناء . ومن ألفاظهم : التَّغْيِيرُ يُؤْنَسُ بالتَّغْيِيرِ<sup>(١)</sup> ، ألا ترى إلى حَنَفِيٍّ وحَذَفِهِم الياء من حنيفة ؛ حيث حذفوا تاء التَّائِيث ، وإثباتهم إياها في كريمي إذا نَسَبْتَ إلى كريم .

وفيه لغتان<sup>(٢)</sup> : الكثيرةُ أنْ تَحْذِفَ الآخِرَ ، وتَدَعِ ما قبله على حاله مطلقاً ، وكَثُرَتْ هذه لأنها أدلُّ على المحذوف . والقليلةُ أنْ تَضُمَّ المَرَحِمَ كأنه تَأْمُ .

فعلى الأولى ضَمَّةٌ « يَا بُرْتُ » هي الضَّمَّةُ الأَصْلِيَّةُ ، وعلى الثانية ضَمَّتُهُ مَجْتَلِبَةً . وقد يختلف التقديرُ مع اتِّفَاقِ اللَّفْظِ نحو : ثُبُونٌ بضمِّ التَّاء<sup>(٣)</sup> ، ودِلَاصٌ<sup>(٤)</sup> . قال عبدُ القاهر<sup>(٥)</sup> : العَجَبُ مِمَّنْ يَرُدُّ على العلماء وهو لا يَعْرِفُ مقاصِدَهُمْ .

(١) انظر توجيه اللمع : ٦٣٦ .

(٢) أي في الترخيم .

(٣) جمع ثبة وهي الجماعة .

(٤) درغ دلاص ودروغ دلاص : ملساء براءة . واحده وجمعه على لفظ واحد .

(٥) انظر توجيه اللمع : ٣٧٩ ، والمصنف ناقل عن ابن الخباز ، بل مقتبس منه كثيراً من تقسيماته وعباراته ، ومنها هذه العبارة التي أوردها دون مقدمة مناسبة كما في كلام ابن الخباز ، حيث قال في توجيه اللمع بعد حديثه عن مذاهب العلماء في الترخيم : « ولا تَسْتَنْكِرَنَّ مثلَ هذا فإنه كثيراً ما تَنَفَّقُ الألفاظُ وتختلفُ التَّقْدِيرَاتُ ، ولا يُنَكِّرُ ذلك إلاَّ الجاهلُ بمذاهبِ كَلَامِ العَرَبِ . وقال عبدُ القاهر : العَجَبُ مِمَّنْ يَرُدُّ على الأئمةِ وهو لا يعرفُ مقاصِدَهُمْ »

والمحذوفُ هنا قسمان :  
الأوَّلُ : حَذَفُ حرفٍ واحدٍ كقولك : يا حَارِ .  
والثَّاني : حَذَفُ حَرَفَيْنِ ، وذلك على ضَرَبَيْنِ : أحدهما : أن يكونا زائدين ، ويقَعُ في سبعة مواضع<sup>(١)</sup> :  
في المؤنَّث بالالف الممدودة ، نحو : أسماء ، تقولُ : يا أَسْمَ . قالَ  
الشَّاعر<sup>(٢)</sup> :

يَا أَسْمَ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ      إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلَقِيٌّ وَمُنْتَظَرُ  
وفي فَعْلَانِ كَمَرَوَانَ وَشَبْهِهِ ، تقولُ : يَا مَرُو ، وقال الشاعر<sup>(٣)</sup> :  
يَا مَرُو إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ      تَرْجُو الْحَبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْئَسْ  
وأنشد سيبويه<sup>(٤)</sup> :

يَا نَعَمْ هَلْ تَحْلِفُ لَا تَدِينُهَا

- 
- (١) ذكرها ابن الخيزاز في توجيه اللمع : ٦٣٩ .  
(٢) هو لبيد بن ربيعة في ملحقات شرح ديوانه : ٣٦٤ ، وبعضهم (كابن السيرافي وابن السيد) نسبته إلى أبي زُبَيْد الطائي ، وهو في المنسوب إليه من شعره : ٦٧٤ (ضمن شعراء إسلاميون) .  
والبيت من شواهد الكتاب ٢/٢٥٨ ، وانظر شرح أبياته لابن السيرافي ١/٤٣٥ ، وللأعلم (تحصيل عين الذهب) ص : ٣٣٨ ، والجمل ص : ١٧١ ، وشرح أبياته (الحلل) ص : ٢٣٦ ، وأمالى ابن الشجري ٢/٣١٤ ، وتوجيه اللمع : ٣٧٩ ، وغيرها .  
(٣) هو الفرزدق ، والبيت في ديوانه ١/٣٨٤ ، وفيه : (مروان إن مطييتي) ، ولا شاهد فيها .  
والبيت من شواهد الكتاب ٢/٢٥٧ ، وشرح أبياته للأعلم : ٣٣٦ ، والحلل ص : ٢٣٩ ، وأمالى ابن الشجري ٢/٣١٣ ، وشرح المفصل ٢/٢٢٢ ، وتوجيه اللمع : ٣٧٩ ، وغيرها .  
(٤) الكتاب ٢/٢٥٧ ، ٣/٥١٤ ، وانظر شرح أبياته للأعلم : ٣٣٦ ، وتوجيه اللمع : ٣٨٠ .

وفي زَيْدِي وبابه ، تقولُ : يا زَيْدُ .  
وفي عِلْبَاء وشبهه مما فيه زائدتان للإلحاق تقولُ : يا عِلْبَ .  
وفي هِنْدَاتٍ وبابه ، تقول : يا هِنْدُ .  
وفي زَيْدَان وبابه ، تقولُ : يَا زَيْدُ .  
وفي زَيْدُون وبابه ، تقولُ : يَا زَيْدُ .

والآخِرُ : أن يكونَ ما قبلَ آخِرِهِ حَرْفًا زائداً ساكناً وقبله حركةٌ من جنسِهِ وهو زائدٌ على الأربعة . وفيه قُيُودٌ :

**الأول :** قوله : « زائداً » يحتز به من الأصلي نحو : مُنْقَاد ، تقولُ في ترخيمه : يا مُنْقَا . ولا يجوزُ حذفُ الألف لأصالتها . ونَقَلَ الزَّعْفَرَانِيُّ عن الأَخْفَشِ جَوَازَ حَذْفِهَا /، وقد علَّتهُ في « شَرْحِ الفُصُولِ »<sup>(١)</sup>.

**والثاني :** « ساكناً » يحتز به من فَنَوْرَ للِسَيِّ الخُلُقِ<sup>(٢)</sup>، وهَبِيخٌ للجارية وللوداي<sup>(٣)</sup>، فإذا رَحِمْتَهُمَا قُلْتَ: يا قَنَوَّ ويا هَبِيَّ ، فلم تحذف الزَّائِدَ لتحريكِهِ، بخلاف السَّاكن فإنه ضعيفٌ يَتَسَلَّطُ عليه الحذفُ .

**والثالثُ :** « قبله حركةٌ من جنسِهِ » يحتز به من غُرْنِيقٍ<sup>(٤)</sup> وفِرْدَوْسٍ ، تقولُ على الكثيرة : يَا غُرْنِي ويا فِرْدَوْ ، وعلى القليلة : يا غِرْنَا ويا فِرْدَا ، فُتَقَلَّبُ الياءُ والواوُ ألفاً لتحركِهما وانفتاح ما قبلهما .

[٢٥/١]

(١) المَحْصُولُ (اللوحة : ١٤٢) .

(٢) انظر الصحاح (قنر) .

(٣) في الصحاح (هبيخ) الهَبِيخُ للغلام ، والجارية هَبِيخَةٌ .

(٤) الغُرْنِيقُ : طير من طيور الماء طويل العنق . (الصحاح - غرنق) .

والرابعُ : قوله : « وهو زائدٌ على الأربعة » يحتز به عن عماد وسعيد  
وغمود ، تقولُ : يا عِمَا ويا سَعِي ويا ثَمُو أو يا ثَمِي . قال الشاعر<sup>(١)</sup> :  
تَنَكَّرْتُ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لَمِي      وَبَعْدَ التَّفَانِي وَالشَّبَابِ الْمَكْرَمِ  
يريدُ : يا لَمِيسُ . وإنما لم يُحذف الزائدُ لئلا يبقى على حرفين ، وذلك  
إجحافٌ لا تخفيف .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ ما فيه التَّاءُ يمتازُ عن المرخَّماتِ بأمرين :  
أحدهما : أَنَّهُ يُرَخَّمُ وإن لم يكن عَلَمًا . قال أبو دُؤَيْب<sup>(٢)</sup> :  
أَعَاذِلَ إِنَّ الرُّزَّاءَ مِثْلُ ابْنِ مَالِكٍ      زُهَيْرٍ وَأَمْثَالِ ابْنِ نَضْرَةَ وَاقِدِ  
والآخرُ : أَنَّ ذلك يجوزُ فيه وإن كان على ثلاثة ، وعلة ذلك كثرةُ  
ندائه ، وأنه بمنزلة اسمٍ ضُمَّ إلى اسم . ومن ذلك قولُهم : يَا شَا ارْجُني أَي :  
أَقِمي . قال الأعشى<sup>(٣)</sup> :

- 
- (١) هو أوس بن حجر والبيت في ديوانه ص : ١١٧ ، وهو من شواهد الكتاب ٢٥٣/٢ ، وانظر  
شرح أبياته لابن السيرافي ٤٥٦/١ ، ولالأعلم (تحصيل عين الذهب) ص : ٣٣٥ ، وأمالى ابن  
الشجري ٣٠٤/٢ ، وتوجيه اللمع : ٣٨٢ . وليس اسم امرأة .  
(٢) شرح ديوان الهذليين ١٨٩/١ ، وروايته : « ابن نضلة » . وانظر توجيه اللمع : ٣٨٤ . ولا زال  
المصنف يقتبس من نص توجيه اللمع دونما إشارة .  
(٣) ديوانه ص : ٦٧ بتحقيق الدكتور محمد محمد حسين ، وديوانه بشرح الإمام ثعلب ص : ١٥  
(الصبح المنير) ، والرواية في النسختين :

وَأَشْرَبُ بِالرَّيْفِ حَتَّى يُقَا      لَ أَلَا طَالَ بِالرَّيْفِ مَا قَدْ دَجَنُ

وَأَرْجُنُ بِالرِّيفِ حَتَّى يُقَا لَ أَلَا طَالَ بِالرِّيفِ مَا قَدْ رَجَنُ

وَنَصُّوا عَلَى أَنَّ تَرْخِيمَ شَاةٍ عَلَى الْكَثِيرَةِ ، وَلَا يَكُونُ عَلَى الْقَلِيلَةِ لَكُونَهُ عَلَى حَرْفَيْنِ ، وَالثَّانِي حَرْفُ عِلَّةٍ . وَارَى أَنَّ تَرْخِيمَهُ عَلَى الْقَلِيلَةِ غَيْرُ مَمْتَنِعٍ ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ مِنْ ذَلِكَ الْفِرَارُ مِنْ بَقَائِهِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ إِذَا لَحِقَهُ التَّنْوِينُ ، وَفِي النَّدَاءِ لَا يَلْحَقُهُ ذَلِكَ ، وَنَظِيرُ مَا ذَهَبْتُ إِلَيْهِ قَوْلُهُمْ : إِنَّمَا جَازَ لِلْعَجَّاجِ أَنْ يَقُولَ<sup>(١)</sup> :

وَفَا ... .. وَفَا

= وقد ذكر الإمام ثعلب رواية المصنف (أرجن - ورجن) بالراء حيث قال : « وَرَوَى أَبُو عُبَيْدَةَ : وَأَرْجُنُ فِي الرِّيفِ حَتَّى يُقَا لَ أَلَا طَالَ بِالرِّيفِ مَا قَدْ رَجَنُ »

أَبُو عُبَيْدَةَ وَالْأَصْمَعِيُّ : رَجَنَ وَدَجَنَ سَوَاءً ، وَالذَّكَرَ وَالْأُنْثَى فِيهِمَا سَوَاءٌ أَي : تَبَّتْ . وَفِي الْمَخْصَصِ ١٢٦/١٦ أَنَّ الرُّجُونَ وَالْدُّجُونَ يُقَالُ فِي الشَّاةِ ، وَأَمَّا قَوْلُ الْأَعْمَشِيِّ : (وَأَرْجَنُ فِي الرِّيفِ ... ) فَرَعَمَ الْفَارَسِيُّ أَنَّهُ اسْتِعَارَةٌ . وَبِالرَّاءِ أَيْضاً رُويَ فِي الصَّاهِلِ وَالشَّاحِحِ لِلْمَعْرِيِّ ص : ٨٣ ، وَتَوْجِيهِ اللَّمَعِ : ٣٨٥ .

(١) مِنْ قَوْلِهِ :

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى حَيَاثِيْمَ وَفَا

وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ : ٤٩٢ . وَانْظُرِ الْمُقْتَضَبَ : ٣٧٥ ، وَالْإِغْفَالَ ٣١٦/٢ ، وَالْمَسَائِلَ الْعَسْكَرِيَّاتِ : ١١٩ ، وَكِتَابَ الشَّعْرِ ١١٠/١ - ١١١ (تَحْقِيقُ د . الطَّنَاحِيِّ) ، وَالْمَسَائِلَ الشِّيرَازِيَّاتِ : ١٨/١ ، ١٦٣ ، ٦٠٧ ، وَالبَغْدَادِيَّاتِ : ١٥٦ ، ١٦٠ ، ٣٨٥ ، وَالْمَخْصَصَ ١٣٦/١ ، وَالْخَزَانَةَ ٤٤٢/٣ . قَالَ الْمِرْدُ : « وَقَدْ لَحَنَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ الْعَجَّاجَ فِي قَوْلِهِ :

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى حَيَاثِيْمَ وَفَا

وَلَيْسَ عِنْدِي بِإِلَاحِنٍ ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ اضْطَرَّ أَتَى بِهِ فِي قَافِيَةٍ لَا يَلْحَقُ فِيهَا التَّنْوِينُ فِي مَذْهَبِهِ ... » .

لأنه ليس من لغته تنوينُ القوافي ، فلمَّا أَمِنَ لحاقَهُ جازَ ذلكَ عنده .  
وقيل<sup>(١)</sup> : لأنه مضافٌ تقديرًا ، فاعرفُ ذلك .

\* \* \*

### [ المفعول فيه ]

والثالثُ : المفعول فيه . وهو كلُّ اسمٍ من أسماء الزَّمان أو المكان يُقدَّرُ فيه « في » ، كقولك : جِئْتُ اليَوْمَ ، وجَلَسْتُ خَلْفَكَ .  
نَعَمْ قد جَاءَتْ كلماتٌ منصوبةٌ على الظَّرْفِ وليستَ منهما ، قالوا :  
حَقًّا إِنَّكَ ذَاهِبٌ<sup>(٢)</sup> ، وجهْدَ رأيي أَنَّكَ ذَاهِبٌ ، أي : في حقِّ ذلك ،  
وكذلك الآخرُ . قال الشاعر<sup>(٣)</sup> :

---

(١) وهو رأي أبي الحسن الأخفش كما في المسائل الشيرازيات ١٦٣/١ .

(٢) انظر الكتاب ١٢٢/٣ .

(٣) الشاهد أحد ثلاثة أبيات أوردها أبو تمام في حماسته ٢٩٧/٢ بترتيب الأعلام دون نسبة ، وفي بعض الروايات منسوبة إلى النهدي (كما في طبعة د. عسيان) .  
وُتَسَبَّ أيضًا إلى مجنون ليلى ، وهي في ديوانه : ١٠٠ ، وجاء البيتان الأول والثالث في سمط اللآلي ٤٠٣/١ منسوبين إلى رجل من ربيعة ، والأول في الحماسة البصرية منسوباً إلى قائد بن المنذر القشيري . وانظر : شرح الحماسة للمرزوقي ١٢٦٧/٣ ، وللتبريزي ١٣٣/٣ ، وتوجيه اللمع : ١٧٧ ، والمغني : ٧٩ ، وشرح أبياته ٣٥٦/١ .  
ويقال في المثل : ما أنت بخَلٍّ ولا خَمَرٍ . قال أبو عمرو : بعض العرب يجعل الخمر للذتها خيراً ، والخلَّ لحموضتها شراً . انظر مجمع الأمثال ٢٧٦/٣ ، والمستقصى ٣٢٦/٢ .

أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكَ هَائِمٌ وَأَنَّكَ لَا خَلٌّ هَوَاكَ وَلَا خَمْرُ

وَقَدَّمَ ظَرْفَ الزَّمَانِ عَلَى قَسِيمِيهِ لَوْجِهَيْنِ :

الأَوَّلُ : أَنَّ كُلَّ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ تَكُونُ ظُرُوفًا ، وَلَيْسَتْ أَسْمَاءُ الْمَكَانِ

كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مُحْتَصَصَهَا لَا يَكُونُ كَذَلِكَ كَالدَّارِ وَالْمَسْجِدِ .

وَالثَّانِي : أَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الْمَصْدَرِ وَالزَّمَانِ بِلَفْظِهِ .

وَالْمَوْقْتُ : مَا عُلِمَ مَقْدَارُهُ كَيَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَشَهْرٍ وَسَنَةٍ .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ السَّنَةِ وَالْعَامِ ؟

أَجِبْتُ : الْعَامُ مَذِ أَوَّلُ الْحَرَمِ إِلَى آخِرِ ذِي الْحِجَّةِ ، وَالسَّنَةُ هِيَ كُلُّ

يَوْمٍ إِلَى مِثْلِهِ مِنَ الْقَابِلِ . ذَكَرَهُ أَبُو مَنْصُورٍ فِي « التَّهْذِيبِ »<sup>(١)</sup> .

وَالْمَبْهَمُ : مَا لَمْ يُعْلَمْ مَقْدَارُهُ كَالدَّهْرِ وَالْحَيْنِ عِنْدَ مَنْ لَمْ يَحْدِثْهُ ، وَالزَّمَانُ

وَاللَّيْلُ وَالنَّهَارُ .

وهنا تنبيهان :

الأَوَّلُ : أَنَّ أَسْمَاءَ الزَّمَانِ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ<sup>(٢)</sup> :

مُتَصَرِّفٌ مُنْصَرَفٌ ، فَالْمُتَصَرِّفُ مَا جَازَ نَقْلُهُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، وَالْمُنْصَرَفُ

مَا يُؤَنَّنُ وَذَلِكَ كَيَوْمٍ وَلَيْلَةٍ .

---

(١) المصنف هنا مقتبس من نص ابن الخباز دونما إشارة ، فقد ذكر ابن الخباز في توجيه اللمع : ١٨١

أَنَّ هَذَا الْفَرْقَ ذَكَرَهُ أَبُو مَنْصُورٍ الْجَوَالِيقِي فِي تَهْذِيبِ أَدَبِ الْكَاتِبِ . وَقُلْتُ هُنَاكَ : لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ

فِي شَرْحِهِ عَلَى أَدَبِ الْكَاتِبِ حَسَبِ إِطْلَاعِي ، وَأَزِيدُ هُنَا بِأَنِّي لَمْ أَجِدْهُ فِي تَهْذِيبِ اللُّغَةِ لِلْأَزْهَرِيِّ .

(٢) انظر توجيه اللمع : ١٨٣ .

ومقابلته<sup>(١)</sup>، وذلك سَحَرٌ إذا أردتَهُ من يوم مُعَيَّنٍ ، تقولُ : جئتكَ اليومَ سَحَرَ ، فهذا لا ينصرفُ ؛ لأنَّكَ أخرجتَهُ عن موضوعه<sup>(٢)</sup>؛ إذ أصلُهُ أنْ تريدَ كُلَّ سَحَرَ ، ولا ينصرفُ للتعريف / والعدلِ عن الألف واللام<sup>(٣)</sup>. [٢٥/ب]

وفيه عندي نظرٌ ؛ لأنَّ العَلَمَ المحلِّي بالألف واللام إمَّا أن يكونَ صفةً في الأصل كالعباس والحارث ، أو مَصْدَرًا كالفضل ، وسَحَرَ ليس واحداً منهما<sup>(٤)</sup>.

فالجيدُ إذا قولُ ثعلبٍ<sup>(٥)</sup> : مُنِعَ من الصَّرْفِ للتعريف والتأنيث المعنوي ، وهو أنه عَنَى به قطعةً من اللَّيْلِ ، فمَجَرَّاهُ إذا مَجَرَّى « قَدَمٌ » إذا سُمِّيَ به مؤنَّثٌ . وقد شَرَحْتُ هذا في « المسائل الخلافية » .

ومتصرفٌ لا منصرفٌ وهو غُدُوَّةٌ ، فلا ينصرفُ للتعريف والتأنيث ، ويكون مرفوعاً ومجروراً ، ومنه مسألة « الكتاب »<sup>(٦)</sup> : صَيِّدٌ عليه يومَ الجمعةِ غُدُوَّةٌ ، فغُدُوَّةٌ بدلٌ من « يوم الجمعة » بدلَ بَعْضٍ من كُلِّ . وفيه نظرٌ ؛

(١) وهو لا المتصرف ولا المنصرف .

(٢) في (ت) موضعه .

(٣) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٣٠ .

(٤) قلتُ : قد أوضح ابن الخباز رحمه الله في كتابه « النهاية في شرح الكفاية » هذا النظر الذي أحذه على تعليل النحاة لامتناع صرف (سحر) (وهو سابق على ابن إياز في ذلك) حيث قال : « وفي هذا اعتسافٌ شديدٌ ، وتكلفٌ بالغٌ ؛ وذلك لأنه لا يمنع الصَّرْفَ إلَّا التعريفُ العَلَمِيُّ ، فالألفُ واللام المرادُ إن كانت لا تُفيدُ تعريفاً فهي زائدةٌ ، ولا معنى لإرادة الزائد .. » . انظر النهاية : ١٢٩ ، والغرة المخفية ٢٥٩/١ ، وتوجيه اللمع : ١٨٣ .

(٥) قلتُ : وهذا رأي كثير من النحاة كالبرد في المقتضب ٣٣٣/٤ ، ٣٥٣ ، ٣٥٦ ، وغيره .

(٦) الكتاب ٢٢٣/١ وفيه : صَيِّدٌ عليه يومَ الجمعة غُدُوَّةٌ يا فتى . وانظر توجيه اللمع : ١٨٣ .



لأنَّ بَدَلَ البعض يكونُ مشتملاً على ضميرٍ يعودُ إلى المبدلِ منه .  
ومقابله<sup>(١)</sup>، كقولك : أتيتك عَتَمَةً وَمَسَاءً ، إذا أردتَ عَتَمَةً ليلتكَ  
وَمَسَاءَهَا .

والثاني : لا يجوزُ تعدّي الفعلِ إلى زمانين ؛ لاستحالة حدوثه فيهما . نَعَمْ إنَّ  
كان الثاني بدلاً من الأولِ كقولك : أتيتك اليومَ ظُهْرَةً ، جازَ أنْ يعملَ فيهما .  
وأما المكانُ فهو ما استقرَّ فيه الجسمُ ، وقد أطلال الطبيعيُّونَ القولَ فيه ،  
وقد أنكره بعضُ الناسِ<sup>(٢)</sup> .  
وليست أسماءُهُ في الظرفيةِ كأسماءِ الزَّمانِ ، وفيها تقسيمٌ ، وهي أنها  
على ثلاثة أقسام :

الأوَّلُ : ما كان مجهولَ المقدارِ والصُّورةِ كالجِهاتِ السَّتِّ المفتقرِ إليها  
كلُّ متحيِّزٍ ، وهي : خَلْفٌ وأمامٌ وفوقٌ وتحتٌ ويمينٌ وشمالٌ ، فهذه  
تنتصِبُ ظُرُوفاً ؛ وذلك لشبهها بأسماءِ الزَّمانِ من وجهين :  
أحدهما : أنها تنتقلُ ؛ ألا ترى أنَّ خَلْفَكَ يكونُ أمامَكَ لأنه كان  
خلفَكَ حينَ استدبرتهُ ، فصارَ أمامَكَ حينَ استقبلتهُ ، كما أنَّ المستقبلَ  
يصيرُ حالاً ، والحالُ يصيرُ ماضياً .

والثَّاني : أنها عامَّةٌ ؛ ألا ترى أنك إذا قلتَ : خلفَكَ ، تناول ما يقابل

---

(١) أي المنصرف غير المتصرف .

(٢) المصنف مقتبسٌ من توجيه اللمع . انظر كلام ابن الحجاز هناك : ١٨٤ .

ظَهَرَ المخاطَبُ إلى ما لا نهاية له ، كما أنك إذا قلتَ : قَامَ زَيْدٌ ، تناول الزَّمانَ الماضيَ منذُ خَلَقَ اللهُ الدُّنيا إلى وقت حَدِيثِكَ ، كذا قيل<sup>(١)</sup> . وفيه نظرٌ .  
والثاني : ما كان معلومَ المقدار مجهولَ الصُّورة نحو : الفَرَسُخَ والميل والبريد ، فهذا ينتصب على الظَّرْفِ ؛ لأنه مشابهٌ لِلجِهَاتِ السَّتِّ في التَّنْقِيلِ .

والثالثُ : ما كان معلومَ المقدار والصُّورة كالدار والمسجد ، وهذا لا يكون ظرفاً ؛ لأنه اسمٌ لمكانٍ مخصوصٍ ، فصَارَ كزَيْدٍ وَعَمْرٍو ، فكما لا يجوزُ : جَلَسْتُ زَيْدًا ، لا يجوزُ : جَلَسْتُ الدَّارَ . نَعَمْ يجوزُ ذلك في الضَّرورة . قال سَاعِدَةُ المُهَذَّلِي<sup>(٢)</sup> :

لَدُنْ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ      فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ ناصبَ الظَّرْفِ مطلقاً لا يخلو من أن يكون ثابتاً أو محذوفاً ، فالثَّابِتُ الأصلُ كقولك : سِرْتُ خَلْفَكَ ، وتَبِعْتُكَ فَرَسَخًا .

---

(١) انظر توجيه اللمع : ١٨٥ .

(٢) شرح أشعار المهذليين ١١٢٠/٣ ، وفيه : « لَدُنْ بِهَزِّ الكَفِّ » . يصف رجلاً لين الهز ، فشبه اضطرابه في نفسه بعسلان الثعلب في سيره (أي اضطرابه في عدوه) .  
وانظر الكتاب ٣٦/١ ، ٢١٤ ، والنوادر : ١٦٧ ، والإغفال ٣٠٤/٢ ، والإيضاح : ٢٠٧ ،  
وإيضاح شواهد ٢١٢/٢ ، وإيضاح الشعر : ٣٧٣ ، ٤٨٦ ، والخصائص ٣١٩/٣ ، وأمثالي ابن  
الشجري ٦٣/١ ، ٥٧٣/٢ ، وتوجيه اللمع : ١٩١ ، والمغني : ١٥ ، ٦٨١ ، ٧٥٠ ، والخزانة  
٨٣/٣ . ويعسل : يضطرب ، وكما عسل الطريق الثعلبُ : أي : في الطريق .

والمُحذوفُ نوعان :

أحدهما : جرى ذكرُهُ في السُّؤال<sup>(١)</sup> فاستُغني عنه في الجَوَابِ ،  
كقولك: كَمْ سِرْتُ ؟ فتقولُ /: فَرَسَخًا ؛ أي : سِرْتُ فَرَسَخًا ، وَمَتَى  
جِئْتُ ؟ فتقولُ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ ؛ أي : جِئْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ .  
ويجوزُ إظهارُهُ، وفي التَّنْزِيلِ<sup>(٢)</sup>: ﴿ قَالَ كَمْ لَبِثْتُ قَالَ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ  
يَوْمٍ ۖ قَالَ بَلْ لَبِثْتُ مِائَةً عَامٍ ۖ ﴾ .

والثاني : ما لم يَجْرَ له ذِكْرٌ ، وذلك في :  
خبر المبتدأ كقولك : زَيْدٌ عِنْدَكَ ، والخُرُوجُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ .  
وأخبار كان وأخواتها كقولك : كَانَ زَيْدٌ أَمَامَكَ ، وَكَانَ الاجْتِمَاعُ  
يَوْمَ السَّبْتِ .

وأخبار إِنَّ وأخواتها كقولك : إِنَّ زَيْدًا عِنْدَكَ ، وَإِنَّ الخُرُوجَ السَّاعَةَ .  
وثاني مفعولي ظَنَنْتُ وأخواتها كقولك : ظَنَنْتُ زَيْدًا أَمَامَكَ ،  
وظَنَنْتُ السَّيْرَ غَدًا .

وثالث مفاعيل أَعْلَمْتُ وأخواتها كقولك : أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا عِنْدَكَ ،  
وَأَعْلَمْتُ زَيْدًا السَّيْرَ بَعْدَ غَدٍ .

(١) في (ت) : أجرين نكرة في السؤال ...

(٢) سورة البقرة ، من الآية (٢٥٩) .

والحال كقولك : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا عِنْدَكَ ، وَمَا أَحْسَنَ السَّيْرَ غَدًا إِذَا جَعَلْتَهُ حَالًا .

والصِّفَةُ كقولك : أعجبتني رَجُلٌ عِنْدَكَ ، وأعجبتني قُعودٌ عِنْدَكَ .  
والصِّلَةُ كقولك : الَّذِي خَلَفَكَ زَيْدٌ ، وَالَّذِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ اجْتَمَعْنَا .  
وهذا واضحٌ .

\* \* \*

### [ المفعول له ]

والرابع : المفعول له .

وهو عِلَّةٌ إقدامٍ على الفعل ؛ لأنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَتَيْتُكَ تَعْظِيمًا لَكَ ، فَالتَّعْظِيمُ هُوَ الَّذِي دَعَاكَ إِلَى الْإِتْيَانِ . وله شُرُوطٌ منها<sup>(١)</sup> :

أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا كَمِثَالِنَا ؛ لِأَنَّ مَجَرَّدَ الْجَوْهَرِ لَا يُعَلَّلُ بِهِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ الْفُقَهَاءُ : الْأَحْكَامُ لَا تَتَعَلَّقُ بِالذَّوَاتِ ، وَإِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالصِّفَاتِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٢)</sup> : ﴿ حَرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ ، وَالْمَقْصُودُ النَّكَاحُ .

ومنها : أَنْ يَكُونَ فِعْلًا لِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمَعْلُولِ ، فَالْإِتْيَانُ يَتَعَلَّلُ بِالتَّعْظِيمِ ، وَالتَّعْظِيمُ فِعْلٌ لَكَ ، كَمَا أَنَّ الْإِتْيَانَ كَذَلِكَ .

ومنها : أَنْ يَكُونَ مَقَارِنًا لَهُ فِي الْوُجُودِ ، فَالْإِتْيَانُ قَارَنَ التَّعْظِيمِ ،

---

(١) انظر النص كاملاً في توجيه اللمع لابن الخباز : ١٩٣ .

(٢) سورة النساء ، من الآية (٢٣) .

وذلك لأنه علةٌ ، فلا يتأخَّرُ المعلَّلُ عنها .

ومنها : أن يكونَ النَّاصِبُ له من غير لفظه لأمرين :

أحدهما : لو كان من لفظه لكان مُطْلَقاً .

والآخر : كنتَ معللاً للشَّيْءِ بِنَفْسِهِ .

وهو<sup>(١)</sup> جوابُ لِمَ .

ويكونُ مُعَرِّفاً وَمُنَكِّراً كسائر المفاعيل . قال حاتم<sup>(٢)</sup> :

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارُهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَتَمِ اللَّيْمِ تَكْرُمًا

وإدعاءُ الجرمي<sup>(٣)</sup> أنه لازمٌ للتنكير باطلٌ بما ذكرنا .

ويجوزُ تقديمُهُ على الفاعل وعلى الفعل<sup>(٤)</sup> ، كقولك : زاركَ رجاءَ الخير

زيدٌ ، ورجاءَ الخير زاركَ زيدٌ .

---

(١) أي المفعول له .

(٢) حاتم بن عبد الله الطائي . ديوانه : ٢٢٤ وروايته :

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ اصْطِنَاعُهُ وَأَصْفَحُ عَنْ شَتَمِ اللَّيْمِ تَكْرُمًا

وانظر الشاهد في الكتاب ٣٦٨/١ ، ١٢٦/٣ ، وشرح أبياته ٤٥/١ ، والجمل : ٣١٠ ، وشرح أبياته (الحلل) ص : ٣٧٩ ، وتوجيه اللمع : ١٩٣ ، والخزانة ١٢٢/٣ ، في حواشي هذه المصادر مزيد تخريج .

وقد أخرج المبرد رحمه الله (ادخاره) و(تكرمًا) عن باب المفعول له ، وجعلهما من باب المفعول المطلق ، قال في الكامل ٣٨١/١ : « قوله : (وأغفر عوراء الكريم ادخاره) أي : أدخره ادخاراً ، وأضافه إليه ، كما تقول : ادخاراً له ، وكذلك قوله : (تكرمًا) ، إنما أراد للتكريم ، فأخرجهُ مُخرج أتكرم تكرمًا » ، وانظر أيضاً المقتضب ٣٤٧/٢ ففيه مزيد إيضاح ، وراجع الخزانة ١٢٢/٣ .

(٣) انظر شرح اللمع للأصفهاني ٤٥٥/١ ، وتوجيه اللمع : ١٩٣ .

(٤) ومنعه قومٌ منهم الإمام ثعلب . انظر توجيه اللمع : ١٩٤ ، وارتشاف الضرب ١٣٨٨/٣ .

وهنا تنبيه :

وهو أَنَّ بَعْضَهُمْ<sup>(١)</sup> ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ يَنْتَصِبُ انتِصَابَ الْمَصَادِرِ الَّتِي لَا تُتْلَقُ فِي اسْتِقَاقِهِ كَقَوْلِهِمْ : حُسِبْتُ مَنَعًا ، وَقَعَدْتُ جُلُوسًا . وَحُجَّتُهُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَتَيْتُكَ ، فَهُمْ مِنْهُ التَّعْظِيمُ . وَالْأَوَّلُ الصَّوَابُ لَجَوَازِ ظُهُورِ اللَّامِ مَعَهُ كَقَوْلِكَ : أَتَيْتُكَ لِلتَّعْظِيمِ ، وَلَوْ كَانَ مُصَدَّرًا لَامْتَنَعَ ذَلِكَ فِيهِ .

\* \* \*

### [ المفعول معه ]

والخامس : المفعول معه .

وهو المذكورُ بعد الواو غالباً لمصاحبة معمولٍ فعلٍ لفظاً أو معنًى . وفيه قيود :

قوله : بعد الواو احترازٌ من أخواتها .

وقوله : غالباً لأنها قد تُحذفُ ، كقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

فَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ      تَبْكِي عَلَيْكَ نُجُومَ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَا

(١) وهم الكوفيون . انظر توجيه اللمع : ١٩٤ ، وارتشاف الضرب ١٣٨٤/٣ . وقال الفراء في قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ : « نصب (حذر) على غير وقوع من الفعل عليه ، لم ترد يجعلونها حذراً ، إنما هو كقولك : أعطيتك خوفاً ورفقاً ، فأنت لا تعطيه الخوف ، وإنما تعطيه من أجل الخوف ، فنصبه على التفسير ليس بالفعل » . انظر معاني القرآن للفراء ١٧/١ ، وقد نقل أبو حيان عنه نصاً لم أقف عليه في المعاني .

(٢) هو ثالث أبيات لجرير يرثي فيها عمر بن عبد العزيز رحمه الله . ديوانه : ٧٣٦/٢ . وانظر الكامل ٨٣٣/٢ ، ٨٣٥ ، والإفصاح : ١٩٢ .

/ قال ابنُ أسد في « الإفصاح »<sup>(١)</sup> التقدير : تَبْكِي عَلَيْكَ وَنَجُومَ اللَّيْلِ ، فَحَذَفَ الْوَاوَ . وَمُسَوِّغٌ ذَلِكَ عِنْدِي أَنَّهَا فِي الْأَصْلِ الْعَاطِفَةُ ، وَالْعَاطِفَةُ قَدْ حُذِفَتْ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(٢)</sup> : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ . فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « رَابِعُهُمْ » صِفَةً لـ « ثَلَاثَةٌ » ، وَ« كَلْبُهُمْ » مَرْتَفَعٌ ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْمَاضِي فَلَا يَعْمَلُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ » مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ فِي مَوْضِعِ حَالٍ ؛ لِعَدَمِ الْعَامِلِ .

فَإِنْ قِيلَ : التَّحْدِيدُ : هَؤُلَاءِ ثَلَاثَةٌ ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ حُرُوفِ التَّنْبِيَةِ وَاسْمِ الْإِشَارَةِ يَعْمَلُ فِي الْحَالِ ؟  
أَجِبْتُ : بَأَنَّ الْإِشَارَةَ تَخْتَصُّ بِالْحَاضِرِ ، وَكَوْنُ رَابِعِهِمْ لَمَّا مَضَى يُنَافِي ذَلِكَ ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ التَّحْدِيدُ : وَرَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ، ثُمَّ حُذِفَ الْوَاوُ . وَبَدَلُ عَلَى ذَلِكَ ظَهْوَرِهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ .  
وَقَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٤)</sup> :

(١) هو أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي نسبةً إلى مَيَّافَارْقِينَ قَرِبَ حَلَبَ . عَالِمٌ نَحْوِيٌّ شَاعِرٌ . عَاصَرَ نِظَامَ الْمَلِكِ ، وَكَانَ مُتَوَلِّياً جَبَايَةَ الْأَمْوَالِ ، ثُمَّ قَتَلَهُ السُّلْطَانُ بَحْرَّانَ قَرِبَ حَلَبَ سَنَةَ ٤٨٧ هـ . مِنْ تَصَانِيفِهِ : الْإِفْصَاحُ وَالْإِبَانَةُ فِي شَرْحِ اللَّمَعِ ، وَغَيْرُهُمَا . أَخْبَارُهُ فِي : إِنْبَاهِ الرِّوَاةِ ٣٢٩/١ ، وَمَعْجَمِ الْأَدْبَاءِ ٥٤/٨ ، وَبَغِيَةِ الْوَعَاةِ ٥٠٠/٢ .

قَالَ يَاقُوتُ عَنْهُ وَعَنْ كِتَابِهِ الْإِفْصَاحُ : « وَصَنَّفَ فِي الْأَدَبِ تَصَانِيفَ تَقُومُ لَهُ مَقَامُ شَاهِدِيٍّ عَدْلٍ ، تَشْهَدُ بِفَضْلِهِ وَعَظِيمِ قَدْرِهِ ... مِنْهَا : الْإِفْصَاحُ » . حَقَّقَ الْكِتَابَ الْأُسْتَاذُ سَعِيدُ الْأَفْغَانِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَطُبِعَ سَنَةَ ١٣٩٣ هـ .

وَانْظُرْ قَوْلَهُ فِي الْإِفْصَاحِ ص : ١٩٣ .

(٢) سُورَةُ الْكَهْفِ ، مِنَ الْآيَةِ (٢٢) .

(٣) السَّابِقَةُ .

(٤) هُوَ الْخَطِيبَةُ وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ ص : ١١ وَرَوَايَتُهُ : « جَاراً » ، وَكَذَا فِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ . انْظُرْ :

إِنَّ أَمْرًا رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَنْزِلُهُ بِرَمْلٍ يَبْرِينَ جَارٌ شَدَّ مَا اغْتَرَبَا

أي : ومنزله برمل يبرين .

وقوله : « المصاحبة معمول فعل » ، احترازٌ مما ليس كذلك نحو : زيدٌ وعَمَرُو أَخَوَاكَ .

وهنا تنبيه :

وهو أَنَّ المعمولَ أعمُّ من الفاعل ؛ إذ قد يكونُ ذلك المصاحبُ فاعلاً ، وهو الأكثرُ ، أو مفعولاً نحو : حَسْبُكَ وَزَيْدًا دِرْهَمٌ ، والمعنى : يَكْفِيكَ مَعَ زَيْدٍ دِرْهَمٌ .

وقوله : « لفظاً أو معنى » تفصيلٌ للفعل ، فاللفظيُّ : جِئْتُكَ وَزَيْدًا ، والمعنويُّ : مَا لَكَ وَزَيْدًا أي : مَا تَصْنَعُ وَزَيْدًا .

واختلفَ في ناصبه ، فالمختارُ رأيُ سيبويه<sup>(١)</sup> وهو أنه الفعلُ بتوسطِ الواو ، فهي إذاً كحرف الاستثناء في ذلك .

وقال الأخفش<sup>(٢)</sup> : الأصلُ جِئْتُ مَعَ زَيْدٍ ، فحُذِفَتْ مَعَ وأُقِيمَت الواوُ مقامَها فانتقلَ إعرابُ مَعَ إلى ما بعد الواو . وأفسدوه<sup>(٣)</sup> بَأَنَّ مَعَ ظَرَفٌ

= معجم ما استعجم ١٣٨٧/٢ ، وأمالى ابن الشجري ١١٨/١ ، ١٤٥/٢ ، والمغني ٨٣١ ، وشرح أبياته ٣٢٦/٧ ، وراجع ١٥٤/٢ منه ..

(١) الكتاب ٢٩٧/١ . وانظر الإنصاف ص : ٢٠٦ [ المسألة ٣١ ] ، وتوجيه اللمع : ١٩٧ .

(٢) انظر رأيه في سر الصناعة ١٢٨/١ ، وأسرار العربية ص : ١٧١ ، والتبيين : ٣٧٩ ، وتوجيه اللمع : ١٩٨ ، وشرح المفصل ٤٩/٢ ، والجنى الداني : ١٥٦ . ونسبه أبو حيان في الارتشاف ١٤٨٤/٣ إلى أكثر الكوفيين .

(٣) انظر توجيه اللمع : ١٩٨ .



وزَيْدٌ لَيْسَ كَذَلِكَ . وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْوَاقِعَ مَوْقِعَ شَيْءٍ يُعْرَبُ بِإِعْرَابِهِ  
وَلَا يَسْتَوْفِي سَائِرَ أَحْكَامِهِ .

وَقَالَ الرَّجَّاحُ<sup>(١)</sup> : نَاصِبُهُ فِعْلٌ مَحْذُوفٌ لَا يَظْهَرُ تَقْدِيرُهُ : جِئْتُكَ  
وَصَاحَبْتُ زَيْدًا ، فَعَلَى هَذَا يَسْقُطُ مِنْ عِدَّةِ الْمَفْعُولَاتِ .

وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ<sup>(٢)</sup> : هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْخِلَافِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ : اسْتَوَى  
الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ يَمْتَنِعُ فِيهِ الْعَطْفُ ؛ لِأَنَّ الْخَشَبَةَ لَمْ تَكُنْ مُعْوَجَّةً فَتَسْتَوِي . وَقَدْ  
تَكَلَّمْتُ عَلَى قَوْلِهِمْ فِي « التَّعْلِيقِ عَلَى الْمُتَبِعِ »<sup>(٣)</sup> .

وَهُنَا تَقْسِيمٌ : وَهُوَ إِنْ كَانَ الْفِعْلُ ظَاهِرًا وَجَازَ الْعَطْفُ كَقَوْلِكَ : قَامَ  
زَيْدٌ وَعَمَرُو ، جَازَ الْعَطْفُ وَالتَّنْصِبُ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ ، وَإِنْ امْتَنَعَ الْعَطْفُ  
تَعَيَّنَ الْآخَرُ ، كَقَوْلِكَ : قُمْتُ وَزَيْدًا لَامْتِنَاعِ عَطْفِ الْأِسْمِ عَلَى جُزْءٍ مِنَ  
الْفِعْلِ ، وَإِنْ كَانَ مُقَدَّرًا وَجَازَ الْعَطْفُ تَعَيَّنَ ، كَقَوْلِكَ : مَا لِي زَيْدٌ وَعَمَرُو ،  
وإِلَّا تَعَيَّنَ التَّنْصِبُ ، كَقَوْلِكَ : مَا لَكَ وَزَيْدًا .

وَهَذَا الْمَفْعُولُ قَلِيلٌ فِي الْكَلَامِ ، وَالِاسْتِقْرَاءُ يَعْطِيكَ ذَلِكَ ، وَاخْتَارَ  
بَعْضُهُمْ قَصْرَهُ عَلَى التَّنْقُلِ ، وَهَذَا بَيْنٌ .

\* \* \*

---

(١) المصادر السابقة وأسرار العربية ص : ١٧١ ، وتوجيه اللمع : ١٩٨ ، وشرح التسهيل ٢٤٩/٢ .

(٢) انظر الإنصاف ص : ٢٠٦ [ المسألة ٣١ ]

(٣) انظر كلام أبي البقاء في المتبع ٣٣٤/١ وقد ذكره المصنف في كتابه المحصول .

## والفرعيُّ سِتَّةٌ<sup>(١)</sup>:

### [ الحَالُ ]

#### الأوَّلُ : الحَالُ .

وهي ما يُبينُ هيئةَ الفاعلِ أو المفعولِ لفظاً ومعنى. وشروطُها /خمسَةٌ : [١/٢٧]

الأوَّلُ : أنْ تكونَ نكرةً أو في حُكْمِهَا كقولهم : أَرْسَلَهَا الْعِرَاقُ<sup>(٢)</sup> ،  
وَمَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ . وفيه تأويلان :

أحدهما : أنه إنْ كان في اللفظ معرفةً فهو في معنى التَّكْرَةِ ، والتَّقدير :  
أَرْسَلَهَا مُعْتَرِكَةً ، وَمَرَرْتُ بِهِ مُنْفَرِداً<sup>(٣)</sup> .

والآخرُ : أنَّ « الْعِرَاقَ » و« وَحْدَهُ » مَصْدَرَانِ منصوبانِ بفعلٍ محذوفٍ ،  
وذلك الفعلُ هو الحَالُ ، فالتقدير : أَرْسَلَهَا تَعْتَرِكُ الْعِرَاقُ ، وَمَرَرْتُ بِهِ  
يَنْفَرِدُ وَحْدَهُ ، وهو اختيار الفارسي<sup>(٤)</sup> .

---

(١) يتابع حديثه عن المعمولات المنصوبة ، حيث ذكر النوع الأول منها وهي الأصلية فيما سبق ،  
والآن يتبعها بالقسم الآخر وهي الفرعية .

(٢) هذا صدر بيت للبيد ، وتمامه :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ وَلَمْ يَذُدْهَا      وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْضِ الرِّجَالِ

وهو في ديوانه : ١٠٨ . والبيت في الكتاب ١٨٧/١ ، والمقتضب ٢٣٧/٣ ، واللباب ٢٨٥/١ ،  
شرح المفصل ٦٢/٢ ، وشرح الكافية ٦٤٤/٢/١ ، الخزانة ١٩٢/٣ .

(٣) انظر الإيضاح : ٢٢١ . وقد سبقه إليه ابن السراج في الأصول ذكره في باب المعرفة والنكرة  
١٦٤/١ . وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٣٤١/١ ، وشرح الكافية ٦٤٣/٢/١ .

(٤) وهو مذهب سيبويه ، واختاره الزمخشري . انظر الكتاب ٣٧٢/١ ، والإيضاح في شرح المفصل  
٣٤١/١ .

والثاني : أن تكون مشتقة أو في حكمه ، كقولك : مررتُ بزيدٍ أسداً أي جريئاً شديداً ، ومنه ما أنشده ابنُ الحشَّاب في « المعتمد »<sup>(١)</sup> :

فَمَا بَالُنَا أَمْسِ أَسَدَ الْعَرِينِ وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ شَاءَ النَّجَفِ

أي : ما بالنا أَمْسِ شُجْعَاناً ، وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ جُبْنَاءَ . ومنه قوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ ﴾ ، أي : مُنْقَسِمِينَ . وخالف ابنُ الحَاجِب<sup>(٣)</sup> في ذلك .

والثالث : أن تكون بعد معرفة أو في حكمها كقولك : مررتُ بِمِثْلِكَ قائماً ، وهذا أَفْضَلُ مِنْكَ وَأَقْفَاً ، فـ« مِثْلِكَ » بلفظ المعرفة ، و« أَفْضَلُ » تخصصَ بـ« مِثْلِكَ » ، ولهذا جازَ أن يقع الفصلُ مَعَهُمَا ، كقولك : كَانَ زَيْدٌ هُوَ مِثْلَكَ ، وَكَانَ زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْكَ ، ومنه قوله سبحانه<sup>(٤)</sup> : ﴿ إِنْ تَكْرِنْ أَتَا أَقْلَ مِنْكَ مَا لَا وَوَلَدَا ﴾ .

وقيل : الضميرُ تأكيدٌ ، وضميرُ الفصلِ مخصوصٌ بالوقوع بين معرفتين . ومن ذلك النكرة إذا تخصصت بالنعته ، كقولك : هَذَا رَجُلٌ عَاقِلٌ مُتَكَلِّمٌ ، وقال تعالى<sup>(٥)</sup> : ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا مَكَّلَمَهُمْ ، قَالَ تَعَالَى ﴾ .

- 
- (١) البيت آخر أربعة أبيات لأحد أصحاب علي رضي الله عنه قاله في وقعة صفين . انظر الشاهد في وقعة صفين : ١٦٥ ، وشرح الكافية ١/٢/٦٥٠ ، ٦٦٣ ، والخزانة ٣/٢٠١ .
- (٢) سورة النساء ، من الآية (٨٨) .
- (٣) قال في شرح الكافية ٢/٥٠٩ : فلا حاجة إلى اشتراط الاشتقاق ولا إلى تكلفه .
- (٤) سورة الكهف ، من الآية (٣٩) .
- (٥) سورة البقرة ، من الآية (١٠١) .

والرَّابِعُ : أَنْ تَكُونَ بَعْدَ كَلَامٍ تَامٌ أَوْ فِي حُكْمِهِ ، كَقَوْلِكَ : ضَرَبَنِي زَيْدًا قَائِمًا ، وَالْمَعْنَى : إِذَا كَانَ قَائِمًا .

والخَامِسُ : أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً فِي اللَّفْظِ أَوْ فِي الْمَوْضِعِ ، كَقَوْلِكَ : جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ ، أَيْ : ضَاحِكًا ، وَهَذَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ ، أَيْ : مُسْتَقَرًّا فِيهَا<sup>(١)</sup> .

ولها أَحْكَامٌ خَمْسَةٌ :

أَلَّا تَكُونَ خِلْقَةً لَازِمَةً ، فَلَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَعْرَجَ ، فَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ مُتَعَارِجٌ فِي الْوَقْتِ جَازَ .

وَأَلَّا تَكُونَ لَوْنًا ، فَلَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِالْبُيُوتِ أَحْمَرَ ، إِلَّا إِذَا أَرَدْتَ احْمَرَّارَهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ .

وَأَنْ يَكُونَ لَهَا عَامِلٌ لِكُونِهَا مُعَرَّبَةً .

وَأَنْ يَكُونَ لَهَا صَاحِبٌ لِكُونِهَا صِفَةً فِي الْمَعْنَى .

وَأَنْ يَكُونَ فِيهَا رَابِطٌ لِكُونِهَا مُشْتَقَّةً .

ولها أَقْسَامٌ خَمْسَةٌ :

الأَوَّلُ : أَنْ تَكُونَ مُنْتَقِلَةً ، كَقَوْلِكَ : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا ؛ لِأَنَّهُ يَنْتَقِلُ عَنْهَا ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ حَالًا .

والثَّانِي : أَنْ تَكُونَ مُؤَكَّدَةً ، وَهِيَ الَّتِي لَوْ لَمْ تُذَكَّرْ لَاسْتُفِيدَ مَعْنَاهَا مِنَ الْجُمْلَةِ قَبْلُهَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ ، وَقَوْلِهِمْ : زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا .

(١) انظر شرح الكافية ٢٧٧/١/١ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية (٩١) .

واشترط الزمخشري<sup>(١)</sup> وابن الحاجب<sup>(٢)</sup> أن تكون مؤكدةً لجملة اسمية يُطلُّ بقوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمُ الْمُذَرَّبِينَ﴾، وقوله تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿فَنَبَسَمَ صَاحِكًا﴾ .

**والثالث :** أن تكون موطئةً ، كقولك : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ رَجُلًا صَالِحًا ، فـ « رَجُلًا » نَصَبٌ على الحال ، و« صَالِحًا » نَعْتُهُ ، وهو الحال في الحقيقة ، والأصل أن تقول : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صَالِحًا ، لكن ذَكَرْتَ « رَجُلًا » توطئةً للحال ؛ إذ الحال صفةٌ معنويةٌ شبيهةٌ بالصفة اللفظية ، ولَمَّا كَانَ حُكْمُ الصفة اللفظية / أن يكون لها موصوفٌ في اللفظ تجري عليه ، فَعَلُوا ذَلِكَ في الحال قليلاً إعلاماً بكونها صفةً .

[٢٧/ب]

**والرابع :** أن تكون مُقَدَّرَةٌ ، وذلك إذا كانت مستقبلية ، كقوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ ، وقولهم : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدٌ بِهِ غَدَاً<sup>(٦)</sup> .

**والخامس :** أن تكون محكيّةً ، وهي الحال الماضية ، كقولك : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَمْسٍ قَائِمًا .

**والعامل فيها خمسة أشياء :**

**الأول :** أن يكون فِعْلًا ، كقولك : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا . ويجوز فيه عند

(١) الفصل ص : ٨١ .

(٢) شرح الكافية ٥١٩/٢ ، وشرح المفصل ٣٤٢/١ .

(٣) سورة التوبة ، من الآية (٢٥) .

(٤) سورة النمل ، من الآية (١٩) .

(٥) سورة الفتح ، من الآية (٢٧) .

(٦) انظر الكتاب ٥٢/٢ .

البصريين<sup>(١)</sup>: جَاءَ رَاكِبًا زَيْدٌ ، وَرَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ . وَهِيَ وَإِنْ تَحَمَّلْتَ الضَّمِيرَ الرَّاجِعَ إِلَى زَيْدٍ لَكِنْ هِيَ مُؤَخَّرَةٌ فِي التَّقْدِيرِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup>:

مُزِيدًا يَخْطُرُ مَا لَمْ يَرْنِي      فَإِذَا أَسْمَعْتُهُ صَوْتِي انْقَمَعُ

وَمِنْ كَلَامِهِمْ : « شَتَّى تَوْؤُبُ الْحَلَبَةِ »<sup>(٣)</sup>.

وَالثَّانِي : اسْمُ الْفَاعِلِ ، وَيَجْرِي فِي ذَلِكَ مَجْرَى الْفِعْلِ ، كَقَوْلِكَ :  
أَصَاحِكَيْنِ قَائِمٌ أَخَوَاكَ .

وَاسْمُ الْمَفْعُولِ نَحْوَ قَوْلِكَ : وَمَا بَاكِتَيْنِ مَضْرُوبَةٌ جَارِيَتَاكَ<sup>(٤)</sup> .  
وَالصِّفَةُ كَقَوْلِكَ : أَقَائِمَيْنِ حَسَنٌ أَخَوَاكَ . نَعَمْ إِنْ كَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ أَوْ  
الْمَفْعُولِ فِي صِلَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ الْقَادِمُ مَسْرُورًا ، وَعَمَرُو  
الْمُعْطَى دِرْهَمًا سَائِلًا ، اِمْتَنَعَ التَّقْدِيمُ لِعَدَمِ جَوَازِ تَقْدِيمِ بَعْضِ الصِّلَةِ عَلَى  
الْمَوْصُولِ .

---

(١) والغراء يمنع التقديم مطلقاً ، وجمهور الكوفيين على منع التقديم إن كان صاحبها اسماً ظاهراً ،  
وتجويزه إن كان ضميراً . انظر الإنصاف ص : ٢١٠ [ المسألة : ٣٢ ] .  
(٢) هو سُوَيْدُ بْنُ أَبِي كَاهِلٍ الشُّكْرِيُّ . شعره ص : ٦٦٧ (ديوان بني بكر) ، وهو من قصيدة في  
المفضليات : ١٩٨ ، وانظر شرحها للأبياري ص : ٤٠١ ، ٤٠٢ ، وللتبريزي ٩٠٢/٢ ، ٩٠٤ .  
والقصيدة التي منها الشاهد من أغلى الشعر وأنفسه ، مطلعها :

بَسَطْتُ رَابِعَةَ الْحَبْلِ لَنَا      فَوَصَلْنَا الْحَبْلَ مِنْهَا مَا اتَّسَعُ

وفي المصادر السابقة جاءت الكلمة التي فيها الشاهد (مزبد) مرفوعةً ، ولا شاهد فيها . وانظر  
البيت في المقتضب ١٧٠/٤ (وعجزه فيه ملفق من بيت آخر) ، والأصول ٢١٧/١ ، وتوجيه اللمع  
ص : ٢٠٢ .

(٣) الصحاح (حلب) ١١٤/١ ، وانظر : جمهرة الأمثال ٥٤١/١ ، وجمع الأمثال ١٥٠/٢ .

(٤) في (ت) : « مَا مُسْرِعَتَيْنِ ذَاهِبَةً جَارِيَتَاكَ » . وقد أشير إليها في هامش (ح) .

والثالث : الاسم الذي فيه معنى الفعل ، كقولك : دَا زَيْدٌ قائماً ،  
فالنَّاصِبُ للحال دَا ؛ لأنه في معنى أُشِيرُ ، وكذلك : زَيْدٌ مِثْلُ عَمْرٍو  
مُتَكَلِّماً ، فالنَّاصِبُ لها مِثْلٌ ؛ لأنها في معنى يشبه . ولا يجوزُ التَّقْدِيمُ .

والرَّابِعُ : الحرفُ الذي فيه معنى الفعل ، كقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

كَأَنَّهُ خَارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَقُودٌ شَرِبَ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَأَدٍ

فَنَاصِبُ « خَارِجاً » كَأَنَّ . ومثلها في ذلك لَعَلَّ وليتَ دون  
الأخريات<sup>(٢)</sup> . قاله أبو الفتح في « التعاقب » .

والفرقُ قُوَّةُ تلك في التعبير اللَّفْظِي والمعنوي ، بخلاف هذه .  
وكذلك « هَا » ، كقولك : هَا قائماً دَا زَيْدٌ ؛ لأنها بمعنى أُبَيُّهُ .  
وكذلك « يَا » عند بعضهم ، كقولك : يَا زَيْدٌ ضَاحِكاً . ومنه بيتُ  
« الكتاب »<sup>(٣)</sup> :

أَيَا شَاعِراً لَا شَاعِرَ الْيَوْمَ مِثْلُهُ جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كُلِّبٍ تَوَاضَعُ

والخامس : ما في الجملة من معنى الفعل ، كقولهم : هو زَيْدٌ معروفاً ،

---

(١) البيت للنابغة الذبياني في ديوان ص : ١٩ ، وانظر : المحلى لابن شقير : ٤٩ ، وكتاب الشعر  
(تحقيق د. الطناحي) : ٦٢ ، ٢١٩ ، ٢٤٨ ، والخصائص ٢/٢٧٥ ، وأمالي ابن الشجري ١/٢٣٩ ،  
وشرح الكافية ١/٢٣٩ ، ٦٤١ ، واللسان (فأد) والخزانة ٣/١٨٥ ، ١٨٧ . والشاعر شبه قرن  
النور طعن به كلباً . والمفتأد : موضع اشتوائهم اللَّحْم . وشَرِبَ : قوم يشربون واحدهم شارب .  
(٢) في (ت) : دون أخواتهما ، وفي (ص) : دون الأخوات .  
(٣) هو الصَّلَتَان العبدِي (قُتْم بن خَبِيبَة) . والبيت في : الكتاب ٢/٢٣٧ ، والمقتضب ٤/٢١٥ ،  
وتوجيه اللمع : ٣٦٣ ، وشرح الجمل ٢/٨٦ ، والخزانة ٢/١٧٤ .

وَقَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(١)</sup>:

أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي      وَهَلْ بِدَارَةٍ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ  
إِذْ مَعْنَى ذَلِكَ : بَيَّنَّهُ وَتَثَبَّتْهُ .

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ يَقَعُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ :  
الأَوَّلُ : الْمَصْدَرُ ، كَقَوْلِكَ : جَاءَ زَيْدٌ رَكُضًا ، وَالتَّقْدِيرُ : رَاكِضًا ،  
وفيه حينئذٍ ضميرٌ لنيابته عن اسم الفاعل .  
فإن قيل : فما الفائدةُ في هذه النيابة ؟  
أجبتُ : فائدتها المبالغة ؛ وذلك لأنه جُعِلَ عبارةً عن الحدث لا  
مُتَّصِفًا بِهِ .

وقال المبرِّدُ<sup>(٢)</sup> : وَهُوَ مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ أَيْ : جَاءَ يَرُكُضُ  
رَكُضًا ، والأَوَّلُ أَوَّلَى ؛ لِسَلَامَتِهِ مِنَ الْحَذْفِ ، وَإِفَادَتِهِ الْمِبَالِغَةَ .  
وقال السيِّرائي<sup>(٣)</sup> : هُوَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ ، وَنَاصِبُهُ « جَاءَ » ، وَهُوَ عِنْدَهُ  
مِنْ بَابِ « قَعَدَ الْقُرْفُصَاءَ » .

(١) هُوَ ابْنُ دَارَةٍ . وَقَدْ سَبَقَ تَحْرِيجُهُ .

(٢) الْمُقْتَضَبُ ٢٣٤/٣ ، وَانْظُرِ الْمَفْصَلَ : ٨٠ ، وَشَرْحَهُ لَابِنُ يَعِيشَ ٥٩/٢ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ  
٦٧١/٢/١ ، وَالْمَغْنِي : ٧٢٩ . وَجَاءَ فِي التَّسْهِيلِ لَابِنُ مَالِكٍ : ١٠٩ : وَإِنْ وَقَعَ مَصْدَرٌ مَوْقِعَ  
الْحَالِ فَهُوَ حَالٌ لَا مَعْمُولٌ حَالٌ مُحَذَوْفٌ خِلَافًا لِلْمَبْرَدِ وَالْأَخْفَشِ .  
قُلْتُ : قَدْ اخْتَلَفَ النُّقُلُ عَنِ الْمَبْرَدِ فِي تَحْوِيزِهِ لَوْقُوعِ الْمَصْدَرِ حَالًا أَمْ عَلَى إِطْلَاقِهِ أَمْ هُوَ مَخْصُوصٌ  
فِيمَا كَانَ نَوْعًا لِعَامِلِهِ . انْظُرْ حَدِيثًا مُفَصَّلًا عَنْ ذَلِكَ فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ عِصْمَةِ عَلَى الْمُقْتَضَبِ ص :  
٢٣٤ ، وَانْظُرِ الْمَفْصَلَ : ٨٠ ، وَالبَّسِيطُ ٥١٨/١ .

(٣) انْظُرْ شَرْحَ الْمَفْصَلِ ٦٠/٢ ، وَالْمَغْنِي : ٧٢٩ - ٧٣٠ ، وَنَسَبَهُ ابْنُ هِشَامٍ إِلَى سَبْيُوهِ .



والثاني : الجامد ، كقولك : جاء زيدٌ أسداً ، وقد مضى .

/والثالث : الظرف ، كقولك : هذا زيدٌ عندك .

والرابع : الجار والمجرور ، كقولك : جاء زيدٌ بسلاحه .

والخامس : الجملة ، وهي إما اسمية وإما فعلية ، والاسمية إما بالضمير وحده ، كقولك : جاء زيدٌ وجهه حسنٌ ، وهي به حسنة . وأبى الرنخشري<sup>(١)</sup> إلا الواو معها لتدل على التوقيت . واستضعفوه<sup>(٢)</sup> لمخالفته الإجماع والسماع .

وإما بالواو وحدها ، كقولك : جاء زيدٌ والشمس طالعة .

فإن قلت : فلم جازت الواو في الجملة الحالية دون الوصفية والخبرية؟

أجبت : جازت الواو في الحالية لدالتها على التوقيت ، وهو محتاج

إليه بخلاف الوصف والخبر .

وقال بعضهم : الحال فضلة بخلافهما .

فإن قيل : فالحال وصف الهيئة ، وطلوع الشمس لا يكون هيئة لزيد ؟

أجبت : بأن التقدير : جاء زيدٌ موافقاً لطلوع الشمس ، فالموافقة هيئة

مجيئه .

وإما بهما كقولك : جاء زيدٌ وأبوه معه .

والفعلية إما أن يكون فعلها مستقبلاً ، وهو ممتنع ، لا يجوز : جاء

(١) المفصل : ٨٢ . قال : « فإن كانت اسمية فالواو ... » .

(٢) انظر شرح المفصل ٦٦/٢ ، وشرح الكافية ٦٧٥/٢ - ٦٧٧ .

زَيْدٌ سَوْفَ يَقُومُ ؛ لمنافاة معناه الحال .

فإن قيل : فلم جاز : مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً ؟  
أجبتُ : قال أبو علي : الاسم هو الأصلُ في باب الحال ، فتصرفوا  
فيه بخلاف الفعل ، وأيضاً فهذا على خلاف القياس ، فلا يُحمَلُ غيره عليه .  
وعندي أنَّ اسمَ الفاعل موضوعٌ لمعنى من غير زمان في أصل وضعه ،  
وأما إذا دلَّ على زمانٍ فبقريئةٍ نحو : غداً وشبهه ؛ لأنك إذا قلتَ : زَيْدٌ  
ضاربٌ ، فلا دلالة له على زَمَنِ البتَّة ، ولو كان دالاً عليه لم ينفك<sup>(١)</sup> عنه  
البتَّة ، والفعلُ وُضِعَ للزَّمان ، وقد عَرَفْتَ أنَّ الأمورَ العارضةَ لا يُعتدُّ بها  
في العربيَّةِ بدليل صحَّةِ « رُؤْيَا » و« ضَوْء » و« شَيْء » .

وإمَّا أن يكونَ حالاً ، وهو جائزٌ كقولك : جاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ .  
وإمَّا أن يكونَ ماضياً وتُشترطُ معه « قد » لتقرُّبه من الحال . وقد تكونُ  
ظاهرةً ، كقولك : جاءَ زَيْدٌ قد أكرمَ أخاهُ ، ومُقدَّرةً كقولك : جاءَ زَيْدٌ أكرمَ  
أخاهُ . قال تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ ، ﴿ أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ  
الْأَزْدَلُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> . وقال الشاعر<sup>(٤)</sup> :

(١) في (ص) : لم ينفك .

(٢) سورة النساء ، من الآية (٩٠) .

(٣) سورة الشعراء ، من الآية (١١١) .

(٤) هو أبو صخر الهذلي (عبد الله بن سلم) . في شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢ . والصدر فيه :

إذا دُكِرَتْ يَرْتاحُ قلبي لِذِكْرِها

وفي أغلب المصادر (لذكرالك هزة) . وانظر الشاهد في الإنصاف : ٢١٢ ، وشرح المفصل ٦٢/٢ ،

وَإِنِّي لَتَعْرُوْنِي لِذِكْرَاكِ نَفْصَةً      كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ

نَعَمْ إِنْ كَانَ الْمَاضِي مَنْفِيًّا لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ « قَدْ » كَقَوْلِكَ : جَاءَ زَيْدٌ مَا قَامَ غُلَامُهُ<sup>(١)</sup> ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ فِيهَا ضَرْبًا مِنَ التَّحْقِيقِ ، وَهُوَ مَنْفٍ لِلنَّفْيِ .  
وَهُنَا تَفْصِيلٌ وَهُوَ أَنَّ الْمَضَارِعَ الْمَثْبَتَ لَا يَجُوزُ فِيهِ دُخُولُ الْوَائِ ، فَلَا تَقُولُ : جَاءَ زَيْدٌ وَيَضْرِبُ غُلَامُهُ ؛ لِشِدَّةِ شَبْهِهِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ .  
وَالْمَنْفِيُّ فِي جَوَازِهَا مَعَهُ خِلَافٌ<sup>(٢)</sup> .

وَمَاعَدَا ذَلِكَ فَيَجِبُ الْوَائِ مَعَ الْخُلُوعِ مِنَ الضَّمِيرِ ، وَيَجُوزُ مَعَ وُجُودِهِ .

\* \* \*

---

وشرح الكافية ٦٨٠/٢/١ ، والجمع ١٩٤/١ ، والخزانة ٢٥٤/٣ .  
(١) وأجاز الأندلسي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما . انظر المباحث الكاملية ٤٥٤/٢ (رسالة دكتوراه) ، قال : وأما إن كان الفعل منفيًا نحو : مررت بزيد ما ضرب أبوه غلامه ، فلا تدخل قد هنا إلا على ضعف ؛ لأن قد المقدرة تبين الحال ، ووجه ضعفه أنه لو قيل : مررت بزيد ما قد ضرب أبوه لكانت قد تحقق الفعل ، وما تنفيه ، فيتنافيان .  
(٢) انظر شرح الكافية ٦٧٨/٢/١ .

## [ التَّمْيِيز ]

الثاني : التَّمْيِيز .

وهو ما يرفعُ الإبهامَ عن مُفْرَدٍ أو جملةٍ بالنَّصِّ على أحدِ احتمالاته . وقال أبو عليُّ في « الإيضاح »<sup>(١)</sup> : جملةُ التَّمْيِيز أنْ يَحْتَمِلَ الشَّيْءُ وَجُوهًا فُتْبِنَهُ بِأَحَدِهَا .

والمميِّزُ لا يكونُ إلاَّ اسماً لوجهين :

[٢٨/ب] /أحدهما : أنه شأبه المفعول، وذلك يلزمه الاسمِيَّةُ، وهذا ضعيفٌ عندي ؛ لأنَّ الشَّيْءَ إذا شابهَ الشَّيْءَ لا يَجْزِي مَجْرَاهُ ، ولأنَّ خبرَ كان مُشابهةً له أيضاً، ولا يلزمُ فيه الاسمِيَّةُ ، والأجودُ أنْ يُقالَ : لَزِمَ ذلكَ لأنه إمَّا أنْ يكونَ فاعلاً نحو : طابَ زَيْدٌ نَفْساً ، أو مفعولاً كقوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ ، أو مُعَرَّضاً لدخولِ مِنْ عليه كقولك : عِنْدِي عِشْرُونَ ثوباً ، وهذا بأسره مختصُّ بالأسماء .

وهو إمَّا أنْ يكونَ بعدَ عددٍ أو لا يكونَ ، فالأوَّلُ يلزمُ فيه ثلاثةُ أشياء : التنكيرُ والإفرادُ وتقديرُ مِنْ ، كقولك : لي ثلاثُونَ غُلاماً ، وأربَعُونَ جاريةً . فلزومُ الإفرادِ من حيثُ إِنَّ العَدَدَ بيِّنٌ .

(١) الإيضاح ص : ٢٢٣ .

(٢) سورة القمر ، من الآية (١٢) .

وَلُزُومُ التَّنْكِيرِ لَأَنَّهُ مُفْرَدٌ فِي اللَّفْظِ ، وَهُوَ جَمْعٌ فِي الْمَعْنَى ، وَلِأَنَّ الْغَرَضَ مِنْهُ بَيَانُ الْجِنْسِ ، وَالتَّنْكِيرُ أَحَقُّ ، وَهِيَ الْأَصْلُ .  
وَلُزُومُ تَقْدِيرِ « مِنْ » لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الْمُمَيِّزِ الْبَيَانُ ، وَالتَّيْيِينَ أَحَدُ مَعَانِي « مِنْ » .

والثاني: لا يَلِزُ فِيهِ الْإِفْرَادُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(١)</sup>: ﴿ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ .  
وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُمَيِّزَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَعْدَ تَمَامِ الْأِسْمِ ، أَوْ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ ، وَمُرَادُهُمْ بِتَمَامِ الْأِسْمِ أَنْ تَمْتَنِعَ إِضَافَتُهُ ، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ نُونِ التَّشْيِيعِ وَالْجَمْعِ وَشَبِيهِهِ ، أَوْ التَّنْوِينِ أَوْ الْإِضَافَةِ كَقَوْلِكَ : عِنْدِي مَنَوَانِ عَسَلًا ، وَالزَّيْدُونَ حَسَنُونَ وَجُوهًا ، وَلِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا ، وَلِي جَرِيبٌ نَخْلًا ، وَعِنْدِي مِلَّةٌ الْإِنَاءِ عَسَلًا .

#### وهنا تنبيهان :

أحدهما<sup>(٢)</sup>: أَنَّ مَا كَانَ بَعْدَ التَّنْوِينِ أَوْ نُونِ التَّشْيِيعِ أَوْ نُونِ الْجَمْعِ جَازَ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْإِضَافَةِ كَقَوْلِكَ : عِنْدِي مَنَوَانِ سَمْنٍ ، وَالزَّيْدُونَ حَسَنُونَ وَجُوهٍ ، وَلِي جَرِيبٌ نَخْلٍ ، وَالباقِي يَلِزُ نَصْبُهُ .  
أَمَّا شَبِيهُ الْجَمْعِ فَاحْتَلَفُوا فِي عِلَّةِ ذَلِكَ ، فَقَالَ السَّيْرَافِيُّ : عِشْرُونَ مُشَبَّهَةٌ بِضَارِبُونَ ، وَعِشْرِينَ مُشَبَّهَةٌ بِضَارِبِينَ ، وَالْفَرُّغِيُّ يَنْحَطُّ عَنِ الْأَصْلِ ، فَجَازَ فِي الْأَصْلِ الْوَجْهَانِ ، وَاقْتَصَرَ فِي الْفَرْعِ عَلَى أَحَدِهِمَا .

(١) سورة الكهف ، من الآية (١٠٣) .

(٢) ذكر المصنف هذا التنبيه فقط ونسي رحمه الله أن يذكر التنبيه الثاني .

**فإن قيل :** قد ظهر أثر الفرعية بأن حُصَّ عمله في النكرة دون المعرفة؟  
أجبت<sup>(١)</sup>: بأن اختصاص معمول بذلك لكونه مميزاً ، ومن خصائص  
المميز التَّنْكِيرُ .

**فإن قيل :** حسنون مُشَبَّه بضاربون ، ويجوز فيه النصب والإضافة ؟  
أجبت : بأن الصِّفَّةَ أقوى شَبْهاً باسم الفاعل من العدد لِمَا ذَكَرْنَا من  
تثنيته وجمعه .

وقال ابن الحاجب<sup>(٢)</sup>: لا تجوزُ الإضافةُ مع بقاء التَّوْنِ ؛ لأنَّكَ أثبتَ فيها  
ما هو مشابهٌ لنون الجمع ، ولا تجوزُ الإضافةُ مع حذفها ؛ لأنَّكَ حيثنَدِ  
حذفتَ ما ليس بنونٍ جمع .

**وقيل :** عِشْرُونَ صِفَّةٌ في الأصل، والمعنى: في عِشْرُونَ دِرْهَمًا دَرَاهِمُ  
عِشْرُونَ ، فلو أُضِيفَ لكان من إضافة الصِّفَّةِ إلى موصوفها ، وهو ممتنعٌ . وأمَّا  
الإضافةُ فلاستحالةُ إضافةِ « مِلءٌ » إلى « العَسَلِ » مع كونه مضافاً إلى الإناء .  
**وقيل :** هو يقتضي معدوداً ، كما أنَّ ضَارِبُونَ يَفْتَضِي مَضْرُوباً .  
**وقيل :** النَّاصِبُ له الظَّرْفُ .

**وقيل :** النَّاصِبُ له مُقَدَّرٌ . / ذَكَرَهُ الواسِطِيُّ<sup>(٣)</sup> . وهو ضعيفٌ جداً . [٢٩/١]

(١) من هنا إلى (أجبت) الآتية بعد ثلاثة أسطر ساقط من (ت) .

(٢) شرح الكافية ٥٢٣/٢ .

(٣) قال في شرح اللمع : ٧٦ : وقد قيل : إنه منصوبٌ بفعل دل عليه عشرون .

والواسطي هو القاسم بن محمد بن مباشر أبو نصر الواسطي الضريير ، رحل إلى بغداد ولقي  
أصحاب أبي علي ، ثم رحل إلى مصر ولزمه ابن بابشاذ وانتفع به كثيراً وزوجه من أخته . له  
شرح اللمع . وكان حياً قبل سنة ٤٦٩ هـ . انظر معجم الأدباء ٥/١٧ ، وبغية الوعاة ٢/٢٦٢ ،  
ومعجم المؤلفين ١٢٣/٨ .

و« مَنَوَان » مُشَبَّهٌ بِضَارِبَانِ، و« جَرِيبٌ نَحْلًا » مُشَبَّهٌ بِقَوْلِكَ: «أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدًا»، و« مِلْءُ الْإِنَاءِ عَسَلًا » مُشَبَّهٌ بِقَوْلِكَ: «أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا». وهذا ظاهرٌ. ومُرَادُهُمْ مِنْ تَمَامِ الْكَلَامِ أَنْ يَكُونَ الْمُمَيِّزُ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى أَوْ مَفْعُولًا ، كَقَوْلِكَ : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا ، وَقَوْلُهُ عَزَّ اسْمُهُ<sup>(١)</sup> : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾. والأصلُ : طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ ، وَفَجَّرْنَا عُيُونَ الْأَرْضِ ، وَكَذَلِكَ ذَهَبَ سِيبويه<sup>(٢)</sup> إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ : نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ ؛ إِذِ الْفَاعِلُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى فِعْلِهِ ، وَلَأنَّهُ مُفَسَّرٌ فَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَفْسَرِّ ، وَلَأنَّهُ قَدْ تُجَوِّزُ فِيهِ بِالنَّقْلِ ، فَلَا يُتَجَوِّزُ فِيهِ بِالتَّقْدِيمِ كَرَاهَةً لِلْجَمْعِ بَيْنَ مَجَازَيْنِ ، وَلَأنَّ الْغَالِبَ فِي هَذَا الْبَابِ الْأَعْدَادُ وَشَبْهُهَا ، وَذَلِكَ لَا يَتَقَدَّمُ فِيهِ التَّمْيِيزُ ، فَحُمِلَ هَذَا عَلَيْهِ . وَمِنْ أَصُولِهِمُ الْمَشْهُورَةُ : اخْتِيَارُ إِجْرَاءِ الْبَابِ عَلَى نَمَطٍ وَاحِدٍ .

نَعَمْ ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ<sup>(٣)</sup> وَالْمَازَنِيُّ وَالْمَبْرِّدُ<sup>(٤)</sup> إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ مُتَصَرِّفٌ ، فَيَجُوزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولِهِ قِيَاسًا عَلَى الْحَالِ .

(١) سورة القمر ، من الآية (١٢) .

(٢) الكتاب ٢٠٥/١ . وانظر علل النحو : ٣٩٢ .

(٣) انظر الإنصاف ص : ٢٢١ . .

(٤) المقتضب ٣٦/٣ ، ووافقه أيضاً الكسائي . انظر علل النحو : ٣٩٣ ، والأصول ٢٢٣/١ ، والخصائص

٣٨٤/٢ ، والإنصاف ص : ٢٢١ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٥٢٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية

٢٧٥/١ ، وشرح الكافية للرضي ٧١٢/٢/١ ، والتعليقة لابن النحاس ٥٥٢/١ .

وقد رد ابن ولاد في كتابه الانتصار : ٨٥ - ٨٦ على المبرد ، كما فُتد الفارقي في تفسير المسائل المشككة

ص : ١٣٩ إجازة التقديم المنسوبة إلى المازني ، ورواية البيت الذي استشهدوا به وهو :

أَتَهَجَّرُ سَلَمَى لِلْفِرَاقِ حَيِّبَهَا      وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

بهذه الصورة . وانظر الأصول ٢٢٣/١ ، والخصائص ٣٨٤/٢ ، وشرح اللمع لابن برهان ١٤١/١ ، وراجع

تعليقات الشيخ عزيمة رحمه الله على هذه المسألة في حاشيته على المقتضب ٣٦/٣ - ٣٧ ففيها فوائد .

وَأَمَّا « رُبُّهُ رَجُلًا » فَقَالَ الرَّجَّاجُ مَعْنَاهُ : أَقِيلُ بِهِ فِي الرَّجَالِ ، وَ« رَجُلًا » نَصَبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَنَاصِبُهُ الضَّمِيرُ لِإِبْهَامِهِ . وَفِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ شَرَحَتْهُ فِي « الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ »<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

### [ الْإِسْتِثْنَاءُ ]

وَالثَّالِثُ<sup>(٢)</sup> : الْإِسْتِثْنَاءُ . وَهُوَ اسْتِفْعَالٌ مِنْ تَنَيْتُ بِمَعْنَى عَطَفْتُ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا ذَكَرْتَ الْمُسْتَشْنَى فَقَدْ عَطَفْتَهُ عَنِ الْحُكْمِ الَّذِي لغيرِهِ . وَحَدُّهُ : إِخْرَاجُ الشَّيْءِ مِمَّا دَخَلَ فِيهِ غَيْرُهُ بِإِلَّا وَأَحْوَاتِهَا . وَلَهُ أَدَوَاتٌ مِنَ الْحُرُوفِ وَالْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ . وَأَصْلُهَا « إِلَّا » لَوَجْهِينِ : الْأَوَّلُ : أَنَّهَا حَرْفٌ بِالْإِجْمَاعِ ، وَإِنَّمَا يُفِيدُ الْمَعْنَى الْإِنْشَائِيَّةَ الْحُرُوفُ ، وَغَيْرُهَا يُفِيدُ ذَلِكَ بِالنِّيَابَةِ .

وَالثَّانِي : أَنَّهَا تَقَعُ حَيْثُ لَا يَقَعُ غَيْرُهَا ، فَتَقَعُ فِي الْمُتَّصِلِ وَالْمُنْفَصِلِ وَالْمَفْرَغِ ، وَغَيْرُهَا لَيْسَ كَذَلِكَ .

فَإِذَا اسْتَشْنَيْتَ بِإِلَّا فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا مُحْتَاجًا إِلَى مَا بَعْدَهَا أَوْ غَيْرَ مُحْتَاجٍ . فَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَفْرَغُ ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْعَامِلَ قَبْلَ إِلَّا عَمِلَ فِيمَا بَعْدَهَا ، كَمَا يَعْمَلُ مَعَ عَدَمِهَا ، وَكَذَلِكَ تَوَسُّطُهَا بَيْنَ شَيْئَيْنِ ، وَأَحَدُهُمَا

---

(١) هُنَا انْتَهَى حَدِيثُ الْمُصَنِّفِ عَنِ التَّنْبِيهِ الْأَوَّلِ الَّذِي ذَكَرَهُ قَبْلَ ثَلَاثِ صَفَحَاتٍ ، وَنَسِيَ إِتِمَامَ الْحَدِيثِ عَلَى التَّنْبِيهِ الثَّانِي .

(٢) أَيُّ الثَّالِثِ مِنَ الْمَنْصُوبَاتِ الْفُرْعِيَّةِ .



متعلق بالآخر. قَالَ تَعَالَى<sup>(١)</sup>: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَجِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾، فوقعت بين المبتدأ والخبر. وَقَالَ تَعَالَى<sup>(٢)</sup>: ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾، فوقعت بين اسم كان وخبرها.

وقال سبحانه<sup>(٣)</sup>: ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ فوقعت بين الحال وصاحبها، وقال ذو الرُّمَّة<sup>(٤)</sup>:

كَأَنَّهَا جَمَلٌ وَهْمٌ وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا النَّحِيزَةُ وَالْأُلُوحُ وَالْعَصَبُ  
فوقعت بين الفعل والفاعل.

فَإِذَا قُلْتَ : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، فزَيْدٌ فاعِلُ « قَامَ »، وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا، فزَيْدًا مفعولُ « رَأَيْتُ »، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ، فـ« بَزَيْدٍ » يتعلّق بـ« مَرَرْتُ »، ولا يجوزُ : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا بالتَّصْبُ؛ لأنَّ الفعلَ لم يأخذْ فاعلهُ، وقد شدَّ مجيؤه، كقول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

(١) سورة القمر، الآية (٥٠).

(٢) سورة الجاثية، من الآية (٢٥). وفي جميع النسخ: (وما كان حجتهم...) بواو قبل ما.

(٣) سورة الأنعام، من الآية (٤٨)، وسورة الكهف، من الآية (٥٦).

(٤) ديوانه ٤٣/١. والشاهد في توجيه اللمع: ٢٢٣. والوهم: الضخم، والنحيزة: الطبيعة، وألواحها: عظامها.

(٥) هو عروة بن حزام العذري والبيت في ديوانه المجموع: ٥٣، وانظر ص: ٤٤ منه. ورواية البيت فيه:

يُكَلِّفْنِي عَمِّي ثَمَانِينَ بَكْرَةً وَمَا لِي يَا عَفْرَاءُ غَيْرُ ثَمَانٍ

وانظر الشاهد في شرح الكافية للرضي ٧٥٥/٢/١، والخزانة ٣٧٥/٣. والبيت من قصيدته النونية المشهورة التي مطلعها:

خَلِّيلِي مِنْ عَلِيٍّ هِلَالِ بْنِ عَامِرٍ بَصْنَعَاءُ عُوجَا الْيَوْمِ وَأَنْتَظِرَانِي

يُطَالِبُنِي عَمِّي ثَمَانِينَ نَاقَةً وَمَا لِي يَا عَفْرَاءُ إِلَّا ثَمَانِيَا

وأجازهُ الفراء<sup>(١)</sup>. وقد ذَكَرْتُهُ فِي « الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ » .

[٢٩/ب] /والثَّانِي : لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ بَعْدَ كَلَامٍ مُوجِبٍ أَوْ غَيْرِ مُوجِبٍ ،  
فَالْمُوجِبُ الْخَبَرُ الثَّابِتُ ، كَقَوْلِكَ : قَامَ الْقَوْمُ ، وَانْطَلَقَ النَّاسُ . فَإِذَا  
اسْتَشْنَيْتَ مِنْ هَذَا اسْمًا لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَنْصُوبًا مُطْلَقًا كَقَوْلِكَ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا  
جَعْفَرًا ، وَأَقْبَلَ إِخْوَتُكَ إِلَّا إِلَهُهُمْ .

وَفِي نَاصِبِهِ خِلَافٌ<sup>(٢)</sup> ، وَأَجُودُ ذَلِكَ أَنَّهُ الْفَعْلُ أَوْ مَعْنَاهُ بَتَوْسُطِ الْحَرْفِ ،  
وَلِذَلِكَ لَوْ أَسْقَطْتَهُ لَمَا تَعَلَّقَ ذَانِكَ بِهِ .

فَإِنْ قِيلَ : لَوْ كَانَ مُعَدِّيًّا لَعَمِلَ الْجَرُّ ، وَلَجَازَ تَقْدُّمُهُ عَلَى الْفَعْلِ ، وَلَمَّا  
جَازَ دَخُولُهُ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ يُعَدِّي مَعْنَى الْفَعْلِ إِلَى الْاسْمِ نَحْوَ قَوْلِكَ :  
مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، فَالْبَاءُ أَضَافَتْ الْمُرُورَ إِلَى زَيْدٍ ، وَ« إِلَّا » بَعْكَسَ ذَلِكَ ؛ أَلَا تَرَى  
أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، فَإِنَّ الْقِيَامَ غَيْرُ مُضَافٍ إِلَيْهِ .

أَجَبْتُ عَنْ الْأَوَّلِ<sup>(٣)</sup> بِأَنَّهُ مُشْتَرَكٌ يَدْخُلُ عَلَى الْاسْمِ تَارَةً وَعَلَى الْفَعْلِ أُخْرَى .  
وَعَنِ الثَّانِي<sup>(٤)</sup> أَنَّهُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ جَائِزٌ ، كَقَوْلِكَ : إِلَّا زَيْدًا قَامَ الْقَوْمُ .  
وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَامْتَنَعُوا مِنْهُ لَوْجُوهٍ :

(١) انظر النقل عنه في شرح الكافية ٧٥٥/٢/١ ، والخزانة ٣٧٥/٣ . وفي الجمع ٢٥٢/٣ نسب الرأي إلى الكسائي .

(٢) هذه الصفحة غير واضحة في (ح) .

(٣) انظر المسألة في الإنصاف ص : ٢٢٥ [المسألة : ٣٦] .

(٤) وهو أنه لو كان معدِّيًّا لَعَمِلَ الْجَرُّ .

(٥) وهو تقدُّمُهُ عَلَى الْفَعْلِ .

**الأوّل :** أنّ العاملَ ضعيفٌ ، والتّقديمُ من خصائص العامل القويّ .  
كذا قالوا ، وفيه نظرٌ ؛ لأنّ الفعل هو الأصلُ في العمل ، وهو الأمكنُ  
فيه ، فكيف يُقالُ : هو ضعيفٌ .

ولعلّ هذا القائل عَنِ العاملِ المعنوي ، كقولك : القومُ إخوانُكَ إلّا  
زَيْداً ، ثمّ طُرِدَ البابُ . وهو عندي ضعيفٌ لأمرين : أحدهما : أنّ الكثيرَ  
هو الفعلُ ، والقليلُ هو الآخر ، والاستقراءُ يقرّرُ ذلك ، وقياسُهم حمْلَ  
القليل على الكثير دون العكس . والآخرُ : أنه يؤدّي إلى حمل الأصل على  
الفرع ، ولو قيل بالتّفصيل فيُقَدَّمُ المستثنى على الفعل دون ما كان في معناه  
لكان جيّداً .

**والثّاني :** أنّ المستثنى مشبّهٌ بالمفعول معه ؛ لأنّ كُلاًّ منهما نصبه  
الفعلُ أو معناه بتوسّطِ حرفٍ ، والمفعول معه لا يُقدّمُ ؛ لأنّ أصلَ واوه  
العطفُ .

**والثّالثُ :** أنه يقع بدلاً ، والمبدل لا يتقدّمُ على المبدل منه . وهذا  
عندي مُزيّفٌ لوجهين : أحدهما : أنّ البدلَ ممتنعٌ في الإيجاب ، فكان  
يقتضي هذا أن يجوز التّقديمُ في الموجبِ لامتناع البدليّة ، ويمتنع في غيرها  
لجوازها . والآخرُ : أنهم أجازوا تقديمَ المستثنى على المستثنى منه ،  
كقولك : ما قامَ إلّا زَيْداً أَحَدٌ ، ولو اعتبرتْ حالة البدليّة لامتنع ذلك .  
وعن الثّالث أنّ وضعها أن تُخرجَ الثّاني ممّا دَخَلَ فيه الأوّلُ . فإنّ

وَكَلَيْتُ إِجْبَاباً نَفَتِ الْحَكَمَ عَمَّا بَعْدَهَا كَقَوْلِكَ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا<sup>(١)</sup> ، وَإِنْ  
وَكَلَيْتُ غَيْرَهُ أَتَبَتَتْهُ لَهُ ، كَقَوْلِكَ : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ ، وَلَا يَقُمُ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ .

وهنا تنبيه :

وهو أنه يجوزُ الرَّفْعُ فِي الإِجْبَابِ عَلَى النَّعْتِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup> :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَيْكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

وغير الموجب ينقسم إلى استفهام ونفي ونهي .

ولا يخلو المستثنى من أن يكون / من جنس المستثنى منه أو لا : [٣٠/١]

فَالأَوَّلُ هُوَ الْمُتَّصِلُ ، وَيَجُوزُ فِيهِ الْبَدَلُ ، كَقَوْلِكَ : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا  
زَيْدٌ<sup>(٣)</sup> ، وَهُوَ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ .

قال ابنُ بَرَهَانَ<sup>(٤)</sup> : وَلَا يُفْتَقَرُ فِيهِ إِلَى الْعَائِدِ كَبَاقِي الْأَبْدَالِ الْبَعْضِيَّةِ .

قال الكَسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ<sup>(٥)</sup> : كَيْفَ يَكُونُ بَدَلًا وَالْفِعْلُ مَنْفِيٌّ عَنِ الْأَوَّلِ ،  
وَمُثِبَتٌ لِلثَّانِي ؟

(١) فِي (ت) : بِالْفَضِيلِ .

(٢) هُوَ عَمْرُو بْنُ مَعْدِيكَرِبِ الزَّيْدِيِّ : ١٧٨ . وَنَسَبَ أَيْضًا إِلَى حَضْرَمِيِّ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،  
وَقِيلَ هُوَ لِسَوَّارِ بْنِ الْمَضْرِبِ . انْظُرْ تَفْصِيلَ ذَلِكَ فِي تَخْرِيجِ الْبَيْتِ مِنَ الدِّيَّانِ وَالْخَزَانَةِ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ٣٣٤/٢ ، وَالْمُقْتَضَبُ ٤٠٩/٤ ، وَالتَّبَصُّرَةُ ٣٨٣/١ ، وَالْإِنْصَافُ : ٢٣٣ ،  
وَالْجَنَى الدَّانِي : ٥١٩ ، وَالْمَغْنَى : ١٠١ ، ٧٣٩ ، وَشَرَحَ آيَاتِهِ ١٠٥/٢ ، وَالْخَزَانَةُ ٤٢١/٣ ، ٣٢١/٩ .

(٣) فِي (ص) : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ ، وَفِي (ح) : ضُرِبَ بِخَطِّ أَسْوَدَ عَلَى كَلِمَتِي (أَحَدٌ إِلَّا) .

(٤) لَمْ أَقِفْ لِابْنِ بَرَهَانَ عَلَى نَصِّ فِي هَذَا الْمَوْطِنِ مَعَ أَنَّهُ تَحَدَّثَ عَنْ هَذَا الْبَدَلِ فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ  
شَرْحِهِ عَلَى اللَّمَعِ ١٤٤/١ .

(٥) وَهُمَا يَرْدَانُ عَلَى سَبِيحِيهِ فِي تَسْمِيَةِ هَذَا بَدَلًا ، أَمَّا هُمَا فَقَدْ جَعَلَاهُ مِنْ بَابِ الْعَطْفِ . انْظُرْ شَرْحَ  
الْكِتَابِ لِلْسِّيْرَانِي ١٠١/٣ (مَخْطُوط) . وَقَدْ نَصَّ السِّيْرَانِيُّ عَلَى أَنَّ الْمَعْتَرِضَ عَلَى سَبِيحِيهِ فِي هَذِهِ  
الْمَسْأَلَةِ هُوَ أَبُو الْعَبَّاسِ ثَعْلَبٌ . وَانْظُرْ تَوْجِيهَ اللَّمَعِ : ٢١٨ ، وَالْمَقَاصِدَ الشَّافِيَّةَ ٣٥٩/٣ .

وأجيباً بأنه يجوز اختلاف التابع والمتبوع في ذلك ، كقولك : مَرَرْتُ  
بِرَجُلٍ لَا كَرِيمٍ وَلَا شُجَاعٍ<sup>(١)</sup>.

ويجوز النَّصْبُ ، كقولك : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا .

والأَوَّلُ أَرْجَحُ ؛ لأنَّ المعنى فيهما واحدٌ . وفي الإبدال تحوُّلُ المشاكلةِ  
بين إعرابيَّي المستثنى والمستثنى منه ، ولأنَّ سِتَّةً من القُرَّاءِ قَرَأُوا<sup>(٢)</sup> : ﴿ مَا  
فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ ، بالرفع ، ولم يقرأ بالنَّصْبِ إِلَّا ابنُ عامرٍ وحده<sup>(٣)</sup>.

والثَّانِي : هو المنفصل ، وفيه لغتان :

حجازية ، وهي لزومُ النَّصْبِ كقولك : مَا بِالْدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا وَتَدًّا<sup>(٤)</sup>.

قال النَّابِغَةُ<sup>(٥)</sup> :

---

(١) انظر توجيه اللمع : ٢١٨ .

(٢) سورة النساء ، من الآية (٦٦) .

(٣) انظر السبعة : ٢٣٥ ، والجامع للداني : ٤٧٦ ، وحجة القراءات : ٢٠٦ ، والإقناع ٦٣٠/٢ . وجاء  
في الحجة لأبي علي ١٧٠/٣ : قال أبو عمر : وإذا قلتَ : ما أتاني أحدٌ إلا زَيْدٌ فهي نفي الناس كلهم  
لأن (أحداً) جماعة ، فكان ينبغي في قياس قولهم أن يقولوا : ما أتاني أحدٌ إلا زَيْدًا فينصبوا .

(٤) في (ص) : إلا زَيْدًا .

(٥) ديوانه : ١٤ - ١٥ من معلقته ، وفي (ت) : أعيت .

وهو من شواهد سيبويه ٣٢١/٢ ، وانظر شرح أبياته ٥٤/٢ ، والمقتضب ٤١٤/٤ ، والأصول ٢٩٢/١ ،  
والجمل : ٢٣٦ ، والمقتصد ٧٢١/٢ ، وشرح أبياته للقيسي ٢٥٢/١ ، وتوجيه اللمع : ٢١٩ ، وشرح  
المفصل ٨٠/٢ ، ١٢٩/٨ ، والاستغناء : ٥١٣ ، والمقاصد الشافية ٣٦١/٣ ، والخزانة ١٢٥/٢ .  
قال الجرجاني في المقتصد ٧٢١/٢ : « قال شيخنا أبو الحسين رحمه الله : والرواية الواضحة (إلا  
الأواري) بالألف واللام ؛ لأنه إذا أنشد بغير الألف واللام فقليلٌ : إلا أواريٌّ لم يكن النَّصْبُ  
مقطوعاً به من جهة اللفظ ؛ لأنه لا ينصرف ، فلا يمتنع أن يكون في موضع جر بالبدل من  
(أحد) ، كما تقول : مررت بقناديلٍ ، فإذا أدخلت الألف واللام فقلت : إلا الأواري ، لم يحتمل إلا  
أن يكون منصوباً نصباً صحيحاً ... » .

وَقَفْتُ فِيهَا أُصِيلًا أَسْأَلُهَا      عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ  
إِلَّا أَوَارِيَّ لِأَيِّ مَا أُبَيِّنُهَا      وَالتُّوْيُ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ

أُصِيلًا: جمعُ أُصِيل<sup>(١)</sup>، والأُصِيلُ بعد العِشاء<sup>(٢)</sup>.

وَأُصْلُ عَيَّتْ عَيَّيْتُ، فَأُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْبَاءِ، وَيَجُوزُ الْإِظْهَارُ.

و«جَوَابًا» نَصَبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، أَوْ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ؛ أَي: عَنْ

جَوَابٍ.

و«الرَّيْعُ» مَنْزِلُ الْقَوْمِ فِي الرَّيْعِ، ثُمَّ اتَّسَعَ<sup>(٣)</sup> فِيهِ.

و«الْأَوَارِيُّ» الْمَحَابِسُ<sup>(٤)</sup>، وَاحِدُهَا آرِيٌّ.

و«الْأَلْيُ» الْبُطْءُ، وَيُقَالُ: التَّأَيُّ أَمْرُهُ<sup>(٥)</sup> أَي أَبْطَأَ. و«مَا» زَائِدَةٌ.

والتُّوْيُ: حَفِيرَةٌ تُحْفَرُ حَوْلَ الْبَيْتِ تَمْنَعُ الْمَطَرَ مِنْهُ.

و«الْمَظْلُومَةُ» الْأَرْضُ الْمُحْفُورَةُ.

و«الْجَلَدُ» الصَّلْبَةُ.

وَالشَّاهِدُ نَصَبٌ «الْأَوَارِيَّ» لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ «أَحَدٍ».

---

(١) أُصِيلًا تَصْغِيرُ أُصْلٍ، وَأُصْلُ جَمْعُ أُصِيلٍ. إِيضَاحُ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ ٢٥٢/١.

(٢) الْمُصَنِّفُ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ إِلَى آخِرِ النِّقْلِ عَنِ الْجَرْحَانِيِّ بَعْدَهَا مُتَأَثِّرٌ بِابْنِ الْخُبَّازِ فِي تَوْجِيهِ اللَّمَعِ ص: ٢١٨ - ٢٢٠.

(٣) فِي (ص): ثُمَّ أَقْسَمَ.

(٤) أَيِ مَحَابِسِ الْخَيْلِ. وَفِي (ت) الْمَجَالِسِ.

(٥) فِي (ص): أَمْرٌ.

فإن قيل : فما الفائدة في ذلك ؟

أجبتُ : هي إثباتُ معنى تَذَهَبُ نفسُ السامعِ إلى تجويزه ؛ ألا ترى أنه إذا قال : مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ ، جاز أن يكونَ قد مرَّ بحمارٍ ؛ إذ لا يلزم من نفي المرور عن الأَحَدِين نَفْيُهُ عن الأَحْمَرَةِ .

وقال عبدُ القاهر<sup>(١)</sup> : شُبِّهَتْ « إِلَّا » بـ « لَا » لكون الاستثناء والنفي متقاربين ، ويجوز : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا حِمَارٍ ، فكذلك جاز : مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا حِمَارًا .

وتميمية ، وهي جوازُ الإبدال ، قال الرَّاجِزُ<sup>(٢)</sup> :

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ

إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

فإن قيل : فما مسوِّغُ ذلك ؟

أجبتُ : من وجهين :

---

(١) نقل ابن الخياز رحمه الله هذه العبارة في توجيه اللمع ٢٢٠ ، وقلت هناك : لم أقف عليها في المقتصد ، ولعله ذكره في كتاب آخر . وقد نقل ابن إياز العبارة ضمن النص الذي ينقله عنه .

(٢) هو جِرَّانُ الْعُودِ ، والبيت في ديوانه : ٩٧ ، وروايته :

بَسَابِسًا لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ

وقد نصَّ العلامةُ البغداديُّ رحمه الله في الخزانة ١٧/١٠ على أنه رآه في ديوان جِرَّانِ الْعُودِ برواية :

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ

وانظر الشاهد في : الكتاب ٢٦٣/١ ، ٣٢٢/٢ ، وشرح أبياته ١٤٠/٢ ، والمقتضب ٤١٤/٤ ،

والإنصاف ص : ٢٣٤ ، وشرح المفصل ٨٠/٢ ، وتوجيه اللمع : ٢٢٠ ، والاستغناء للقراي ص :

٥١٣ ، والخزانة ١٥/١٠ .

أحدهما قاله المازنيُّ ، وهو التَّغْلِيْبُ ، ومعنى ذلك أنه إذا قَالَ : مَا  
مَرَرْتُ بِأَحَدٍ ، قَصَدَ نَفْيَ المَرُورِ عَنِ النَّوعَيْنِ ، فَعَلَّبَ العقلاءَ فَعَبَّرَ بلفظهم  
عنهما .

والآخرُ : أنَّ الحمارَ بالنسبة إلى هذا القائل كالآدميِّ إلى غيره . يبينه  
قولُهُ<sup>(١)</sup> : « عتابُكَ السَّيْفُ » ، وقولُ أبي ذؤيبٍ<sup>(٢)</sup> :

فَإِنْ تُمَسِّ فِي قَبْرِ بِرْهَوَةَ ثَاوِيًّا      أُنَيْسُكَ أَصْدَاءُ الْقُبُورِ تَصِيحُ

جَعَلَ الأَصْدَاءُ أُنَيْسَهُ ؛ لِأَنَّهُنَّ أُنَيْسُ المَوْتَى ، كما أنَّ الأحياءَ أُنَيْسُ  
للأحياء .

ويجوزُ أَنْ يتقدَّمُ المستثنى / على المستثنى منه إمَّا تشبيهاً له بالمفعول المقدم  
على الفاعل ، وإمَّا طلباً لإقامة الأوزان والأسجاع والقوافي كقولك : مَا قَامَ  
إِلَّا زَيْدًا أَحَدٌ . قال الكُمَيْتُ<sup>(٣)</sup> :

(١) انظر الكتاب ٥٠/٣ ، ودلائل الإعجاز : ٣٧٢ .

(٢) شرح أشعار الهذليين ١٥٠/١ ، والرواية فيه :

فَإِنْ تُمَسِّ فِي رَمْسٍ ...

وانظر الشاهد في : الكتاب ٣٢٠/٢ ، وتوجيه اللمع : ٢٢١ ، وشرح الكافية ٧٢٩/٢/١ ،  
والخزانة ٣١٥/٣ . وفي (ح) : وقول أبي ذؤيب شعراً .

(٣) ديوانه ١٨٥/٢ من هاشمياته . انظر شرحها لأبي رياش القيسي ص : ٥٠ ، ورواية البيت فيهما :

وَمَا لِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبُ

وانظر : المقتضب ٣٩٨/٤ ، ومجالس ثعلب ٤٩/١ ، والجمل ص : ٢٣٤ ، وشرح أبياته  
للبطليوسي (الجلل) : ٣١٢ ، وتوجيه اللمع : ٢٢٢ ، والاستغناء ص : ٢١٥ ، والمقاصد الشافية  
٣٧١/٣ .



فَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ  
وقال آخر<sup>(١)</sup>:

بِقَبْرِ امْرِئٍ تَقْرِي الْمَيْنَ عِظَامُهُ وَلَمْ يَكْ إِلَّا غَالِبًا مَيِّتٌ يَقْرِي  
ويلزم نصبه . قال أبو علي<sup>(٢)</sup>: لأنَّ البدلَ الذي كان يجوزُ قد بطلَ  
بتقدُّمِهِ على المبدلِ منه .

وهنا تنبيه :

وهو قولك : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا أَحَدًا إِلَّا أَخُوكَ ، فت نصبُ زَيْدًا لتقدُّمِهِ .  
وتجيزُ في « أخوك » الرِّفْعَ والنَّصْبَ لوقوعه بعد المستثنى منه ، فإنَّ قَدَمَتُهُ  
أعني « أخوك » نصبته فقلت : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا أَخَاكَ أَحَدًا . وإنَّ عطفَ  
على هذا ، فإنَّ كان ذلك قبل المستثنى منه وَجَبَ نصبه ، كقولك : مَا قَامَ  
إِلَّا زَيْدًا وَيَشْرَأُ أَحَدًا ، وإنَّ كان بعده جاز الوجهان كقولك : مَا قَامَ إِلَّا  
زَيْدًا أَحَدًا وَيَشْرَأُ وَيَشْرُ ، فت نصبه ؛ لأنَّ المعطوف عليه كذلك ، ورفعهُ لأنَّهُ  
في موضعٍ لو كان فيه ما عُطِفَ عليه لُرْفِعَ . وفيه نظرٌ .

وإذا استثنيتَ بغيرِ جَرَرْتِ المستثنى بها على كل حال ، وكان إعرابها  
إعرابَ الاسم الواقع بعد إلا ، فيجبُ نصبُها في قولك : قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ

---

(١) البيتُ لمُكَاثِبٍ من بني مُنْقَرٍ يُدْعَى لَهُذَمَ كما نصَّ المبرد في الكامل ٦١٢/٢ ، والكلام بنصه في

التذكرة الحمدونية ١٦٩/١ ، وشرح نهج البلاغة : ٤٢٢/٢ . وانظر توجيه اللمع ص : ٢٢٢ .

وفي (ص) و(ح) : وَلَمْ يُرْ إِلَّا مَيِّتٌ يَقْرِي .

(٢) الإيضاح ص : ٢٢٦ - ٢٢٧ .

زَيْدٍ، وَمَا قَامَ غَيْرَ زَيْدٍ أَحَدٌ ، وَمَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ فَرَسٍ عند الحجازيين ، ويجوزُ  
إبدالها ونصبها في قولك : مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ زَيْدٍ ، وَمَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ فَرَسٍ  
عند التميميين .

**فإن قيل :** كيف نصبها الفعل بغير مُعدٍّ ؟

**أجبت :** أنها مُشَبَّهَةٌ بالظُّروف لإبهامها<sup>(١)</sup>، فلذلك نصبها من غير مُعدٍّ  
كما تنصبها ، وهي تفارق الاستثناء ، كقولك : جَاءَنِي غَيْرُ زَيْدٍ .

وفي سوى أربع لغاتٍ : فِعْلٌ كَمِيعًا ، وَفِعَالٌ كَجِدَارٍ ، وَفِعَالٌ كَبَقَاءٍ ،  
وَفُعْلٌ كَهُدًى . وهي منصوبةٌ على الظَّرْفِ<sup>(٢)</sup>، ولذلك يُوصَلُ بها الموصول  
كقولك : الَّذِي سِوَى زَيْدٍ عِنْدَكَ . وناصبها ما قبلها .  
ولا تنتقل عن الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، كقوله<sup>(٣)</sup>:

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَانِكَا

(١) هذا تعليل ابن الخيزار نقله عن شيخه في توجيه اللمع : ٢٢٥ قال : وَ(غَيْرٌ) مَنْصُوبَةٌ بِالْفِعْلِ بَلَا  
مُتَوَسِّطٍ . وَسَأَلْتُ شَيْخَنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنْ أَيِّ الْمَنْصُوبَاتِ هِيَ ؟ فَقَالَ : هِيَ مُشَبَّهَةٌ بِالظَّرْفِ  
لِإِبْهَامِهَا، فَلِذَلِكَ عَمِلَ فِيهَا الْفِعْلُ غَيْرُ الْمُتَعَدِّي، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : غَيْرَ زَيْدٍ قَامَ الْقَوْمُ ، كَمَا لَا  
تَقُولُ: إِلَّا زَيْدًا قَامَ الْقَوْمُ ؛ لِتَقْدِيمِ الْمُسْتَشْنَى عَلَى الْعَامِلِ .

(٢) انظر الكتاب ٣١/١ ، والإنصاف : ٢٥٢ (المسألة : ٤١) ، وتوجيه اللمع : ٢٢٦ ، والمساعد  
٥٩٤/١ ، والخزانة ٤٣٦/٣ .

(٣) هو الأعشى ، والبيت في ديوانه : ١٢٩ ، وفيه : (عن جلِّ اليمامة) ، وهو من شواهد سيبويه في  
الكتاب ٣٢/١ ، وانظر شرحه للسيرافي : ٢٧٦ (المطبوع بعنوان ما يحتمل الشعر من الضرورة) ،  
وشرح أبياته ١٣٧/١ ، والمقتضب ٣٤٩/٤ ، والمحتسب ١٥٠/٢ ، وأملالي ابن الشجري ٣٥٩/١ ،  
٢٥٠/٢ ، ٣٧٢ ، ٥٨٢ ، والإنصاف : ٢٥٢ ، وتوجيه اللمع : ٢٢٦ ، وشرح المفصل ٤٤/٢ ،  
٨٤ ، وضرائر الشعر : ٢٩٢ ، والمقاصد الشافية ٣٩٧/٣ ، والخزانة ٤٣٥/٣ .

وقال الكوفيون<sup>(١)</sup>: يجوز ذلك في السعة .

وأما « ليس » و« لا يكون » و« عدا » ، فالمستثنى بعدها منصوبٌ ، لكن هو بعد « ليس » و« لا يكون » خبرٌ ، والاسم مضمَرٌ ، كقولك : قام القومُ ليسَ زيداً ، وجاءوا لا يكونُ محمداً ، أي ليس بعضهم زيداً ، ولا يكونُ بعضهم محمداً .

وهذا الضمير لا يُثنى ولا يُجمع ولا يُؤنث ؛ لأنه كناية عن بعض ، وهو مُفردٌ مُذكرٌ .

والمنصوبُ بعد « عدا » مفعولٌ به<sup>(٢)</sup> . وقد حكى الأخفش<sup>(٣)</sup> الجرَّ بها .  
وأما حاشا فقال الكوفيون<sup>(٤)</sup>: هي فعلٌ فقط لتصرفها نحو : حاشى يُحاشي ، فهذا كرامى يُرامى<sup>(٥)</sup> . قال النابغة<sup>(٦)</sup>:

---

(١) انظر تفصيل ذلك في الإنصاف ص : ٢٥٢ [ المسألة : ٤١ ] ، والتبيين : ٤١٩ والمراجع التي في حواشيها .

(٢) أمَّا الجرُّ بها فقد اختلف فيه النحويون ، وفي كلام الأخفش ما يشعر بجوازه حيث قال : وأما (عدا) فقد ينصبون بها ويجرون ، فإذا جروا فهي حرفٌ بمنزلة من ، وإذا نصبوا فهي فعلٌ . انظر رأيه في شرح الكتاب ١٣٠/٣ (مخطوط) ، والمقاصد الشافية ٤٠٨/٣ .

وقد علل الشاطبي رحمه الله عدم ذكر سيبويه للجر بكلام نفيس مؤداه أن سيبويه لم يبلغه السماع في ذلك لأنه قليلٌ ، ولما بلغ الأخفش أثبته ، فسبويه ما أثبت إلا ما ثبت عنده ، فليس قول الأخفش حجة عليه ؛ لأنه ناف ، وسبويه مثبت ، والمثبت مقدَّم على النافي في مثل هذا .

(٣) انظر أسرار العربية ص : ١٩٤ ، وتوجيه اللمع ص : ٢٤٩ .

(٤) انظر تفصيل ذلك في الإنصاف : ٢٤١ (المسألة : ٣٩) ، والتبيين : ٤١٠ ، وما في حواشيها . وفي الارتشاف ١٥٣٧/٣ : « ذهب الفراء إلى أن (حاشا) فعلٌ ، ولا فاعلٌ له ، والنصب يعدها إنما هو بالحمل على إلا ، والتزم فيها النصب » .

(٥) نقل ابن سيده : « وحاشيت من القوم فلاناً استثنيتُ » . المحكم ٣١٩/٣ .

(٦) ديوانه ص : ٢٠ . وانظر الشاهد في الانتصار : ١٦٩ ، والإنصاف ص : ٢٤١ ، وأسرار العربية ص : ١٩١ ، وتوجيه اللمع : ٢٢٨ ، وشرح الكافية ٧٧٧/٢/١ ، والخزانة ٤٠٣/٣ .

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ وَلَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

ولحذف أَلِفِهَا في قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿قُلْ حَسْبُ اللَّهِ﴾، والحرف لا يُحذفُ

منه إلا مُضَعَّفًا ، ولوقوع / اللام بعدها ، فيلزم حينئذ نصبُ ما بعدها . [٣١/أ]

وحكى الزَّجَّاجُ في « المعاني »<sup>(٢)</sup> : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ سَمِعَ حَاشِي الشَّيْطَانِ وَأَبَا الإِصْبَعِ » .

وقال البصريُّون<sup>(٣)</sup> : هي حرفٌ فقط لجيء الجرِّ بها ، ولقولهم : حَاشَايَ دُونَ حَاشَانِي . أنشد الجوهري<sup>(٤)</sup> :

فِي فِتْنَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَاهَهُمْ حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْدُورٌ  
وَيَقْوِي ذَلِكَ عَدَمُ إِمَالَتِهَا ، نَقَلَهُ ابْنُ دُرُسْتُوَيْهِ ، فيلزم عندهم الجرُّ بها .

---

(١) سورة يوسف ، من الآية (٥١) .

(٢) لم أقف عليه في المعاني ، مع أن الزجاج قد تكلم على (حاشي) في سورة يوسف من معاني القرآن وإعرابه ١٠٧/٣ ، ١١٥ . المشهور فيه : « ولمن يسمع » . وانظر : الأصول ٢٨٨/١ ، وتوجيه اللمع : ٢٢٨ ، وشرح الكافية للرضي ٧٧٤/٢/١ ، والمغني ص : ١٦٥ ، ووصف المباني ص : ٢٥٥ ، قال المالقي : ولا يعول على ذلك لقلته .

(٣) وهو منسوب إلى سيبويه . انظر الكتاب ٣٤٩/٢ ، والمقتضب ٣٩١/٤ ، والصحاح (حشا) ، وأسرار العربية : ١٩٠ ، وتوجيه اللمع : ٢٢٩ ، وشرح التسهيل ٣٠٦/٢ ، ووصف المباني : ٢٥٥ ، والمغني : ١٦٥ ، والارتشاف ١٥٣٢/٣ .

قال ابن مالك رحمه الله : « وكون (حاشا) حرفاً جاراً هو المشهور ، ولذلك لم يتعرض سيبويه لفعليتها والنصب بها ، إلا أن ذلك ثابتٌ بالنقل الصحيح عمن يوثق بعربيته ، فمن ذلك قول بعضهم : اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الإصبع » . شرح التسهيل ٣٠٦/٢ .

(٤) الصحاح (عذر) ٧٣٩/٢ .

والبيت منسوبٌ إلى الأقيشر الأسدي واسمه : المغيرة بن عبد الله ، شاعر إسلامي . وهو في ديوانه ص : ١٨ ، وانظر : الأضداد للأنباري : ٣٢٢ ، وشرح التسهيل ٣٠٧/٢ ، واجنى الداني : ٥٦٦ ، وجواهر الأدب : ٥٢٥ ، والارتشاف ١٥٣٣/٣ ، والتصريح ٣٦٠/١ .

وقال المبرد<sup>(١)</sup>: هي مشتركة ، فيجوزُ النصبُ بها والجرُّ ، فإذا قلتَ :  
قَامَ الْقَوْمُ حَاشَى زَيْدٍ ، فموضع الجار والجرور نصبٌ ، والكلام جملة  
واحدة ، وإذا قلتَ : قَامَ الْقَوْمُ حَاشَى زَيْدًا ، ففاعلُ حَاشَى مُضْمَرٌ ،  
وزَيْدًا مفعولٌ به ، والكلام جملتان . وهذا هو الصَّوابُ .

وأما « خَلَا » فالمشهورُ عند سيبويه النَّصبُ بها، وحكى فيها الجرَّ عن بعضهم<sup>(٢)</sup>.  
فإذا دَخَلَتْ « مَا » على « خَلَا » و« عَدَا » تَخَصَّصَتْ فِعْلِيَّتُهُمَا؛ لِأَنَّ « مَا »  
مصدرية ، فلا بُدَّ لها من فعل يكون صِلَتَهَا .  
وقال الربيعي<sup>(٣)</sup>: يجوزُ الجرُّ على تقدير زيادة ما<sup>(٤)</sup>.

(١) المقتضب ٣٩١/٤ . وقد استدل على فعليتها ببيت النابغة السابق ، في معرض رده على سيبويه في قوله : إنها تكون حرف جرٍّ . انظر كلامه وانتصار ابن ولاد لسيبويه في كتابه الانتصار : ١٦٩ .  
وقد علق الرضي على استدلال المبرد بتصرف حاشا على فعليتها بقوله : (واستدلاله على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو (حاش لله) ليس بقوي ؛ لأن الحرف الكثير الاستعمال قد يُحذف منه نحو: سَوِ أَفْعَلُ في : سوف أَفْعَلُ) . شرح الكافية (القسم الأول) ٧٧٧/٢ .  
(٢) انظر الكتاب ٣٤٨/٢ - ٣٤٩ . وقد نسب أبو حيان إلى سيبويه أنه لم يعرف الجرَّ بـ(خلا) و(عدا) ، وإنما نقل الجرَّ بهما الأَخْفَشُ . ثم عَقَّبَ باعتراض مبطن قائلًا : وثبت بالنقل الصحيح عن العرب أن (حاشا وعدا وخلا) ينتصب الاسمُ بعدها في الاستثناء ، وينجرُّ ... ارتشاف الضرب ١٥٣٤/٣ .  
قال السيرافي : وقد تكون (خلا) حرف جر ، ولم أعلم خلافاً في جواز الجرِّ بها . شرح الكتاب ١٣٠/٣ (مخطوط) .

(٣) هو علي بن عيسى بن الفرج الربيعي النحوي البغدادي ، أبو الحسن . أخذ عن السيرافي والفارسي وغيرهما . من تصانيفه (شرح الإيضاح) و(شرح مختصر الجرمي) توفي سنة : ٤٢٠هـ ، أخباره في : معجم الأدباء ٧٨/١٤ ، وإنباه الرواة ٢٩٧/٢ ، ووفيات الأعيان ٣٣٦/٣ .

(٤) نقل وجه الجرِّ الجرْمِيَّ في باب الجر من كتاب الفرخ كما نصَّ الفارسيُّ في المسائل البصريات ٨٧٤/٢ . وعَقَّبَ على ذلك بقوله : لا أدري أجازَهُ أم رَوَاهُ . وإلى هذا الرأي ذَهَبَ أيضاً الكسائيُّ والفارسيُّ وابنُ جني . انظر المغني : ١٧٩ ، والارتشاف ١٥٣٥/٣ ، والتصريح ٥٩٢/٢ . وقد نصَّ ابن مالك رحمه الله على أن في الجر بهما مع اعتبار (ما) زائدة فيه شنوءة ؛ لأن (ما) إذا زيدت مع حرف الجرِّ لا تتقدَّمُ عليه بل تتأخَّرُ عنه . شرح التسهيل ٣١٠/٢ ، وانظر توجيه اللمع : ٢٣٠ ، والمغني : ١٧٩ .

وأقول : ليس هذا بضعيف ؛ لأنَّ الأخصَّ حكاه ، وحسبك به ثقة .  
وقول الرُّماني : الحرف لا يُزادُ أولًا مردودٌ بأنَّ المستثنى من تتمَّة الكلام  
الأوَّل ، ومتعلِّقٌ به ، فما زيدتُ حينئذٍ إلا حشواً .

#### وهنا مسألَتان :

الأولى : أنَّ الاستثناء المكرَّر يمكن مجيؤه على أربعة أقسام :  
أحدها : أن تُكرَّر المستثنى ولا تأتي بالمستثنى منه ولا بحرفِ العطف ،  
كقولك : ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمرًا ، فيلزم رفع أحدهما ونصب الآخر ؛ لامتناع  
رفعهما إذ الفاعل واحدٌ ليس إلا ، وامتناع نصبهما لبقاء الفعل بلا فاعل .  
نعم أجاز الصَّقلي<sup>(١)</sup> في « الحواشي » رَفْعَهُمَا على تقدير حذفِ  
العاطف<sup>(٢)</sup> ، فإذا قُلْتَ : مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرُو ، فَأَصْلُهُ : وَإِلَّا عَمْرُو ،  
وعلى تقدير نيابةِ إلَّا عن الواو ، وهذا رأيُ الكوفيين ، أو على بدل الغلط ،  
أو على أنك وضعتَ الخاصَّ موضعَ العام ؛ لأنك تريدُ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ  
إِلَّا عَمْرُو . وعكسه قولُ الشَّاعر<sup>(٣)</sup> :

فَلَمَّا بَلَّغْنَا الْأُمَهَّاتِ وَجَدْنُمُ      بَنِي عَمِّكُم كَأَنَّا كِرَامَ الْمَضَاجِعِ

أراد : وجدتمونا .

(١) هو أبو عمرو عثمان بن علي السرقوسي الصَّقلي المتوفى سنة (٥٧٦هـ) . له حواشٍ على الإيضاح ، وشرح  
على أبياته . انظر معجم الأدباء ١٣٠/١٢ ، وإنباه الرواة ٣٤٣/٢ ، وإشاعة التعيين : ٢٠٢ ، والبلغة :  
١٤٣ ، وشرح الشافعية ٦٠/٤ .

(٢) في (ت) : حذف العطف .

(٣) هو يزيد بن الحكم الكلبي كما في الحماسة ١٣٢/١ ، ونسب في حماسة البحري ٤٠/٢ إلى المسور بن  
زيادة العذري . وانظر البيت في الخاطريات (الجزء الثاني) : ١٦٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٠٠/٢ ،  
وشرح التسهيل ٧٨/٢ ، والأشباه والنظائر ١٤٠/١ .

**وثانيها :** أنْ تَذَكَّرَ الرَّابِطَ دُونَ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ فَيَجِبُ رَفْعُهُمَا ، كَقَوْلِكَ :  
مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ وَإِلَّا عَمْرٌو ، وَعَلَى قِيَاسِ قَوْلِ الْفَرَّاءِ يُجُوزُ نَصْبُهُمَا .

**وثالثها :** أنْ تَذَكَّرَ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ دُونَ الرَّابِطِ ، كَقَوْلِكَ : مَا جَاءَنِي  
أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا .

وَحَكَّى أَبُو عَلِيٍّ أَنَّ ابْنَ السَّرَّاجِ اسْتَشْكَلَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ مُعَدَّيَانِ<sup>(١)</sup>  
مَعَ الْاِخْتِلَافِ ، فَكَيْفَ مَعَ الْاِتِّفَاقِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ ذَلِكَ عَلَى حَذْفِ  
حَرْفِ الْعَطْفِ . نَعَمْ قَدْ أُجِيزَ رَفْعُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْبَدَلِ .

**ورابعها :** أنْ تَذَكَّرَهُمَا ، كَقَوْلِكَ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا وَإِلَّا عَمْرًا ،  
فَيَجُوزُ نَصْبُهُمَا وَرَفْعُهُمَا فَافْهَمْهُ .

**والثَّانِيَّةُ :** قَوْلُهُمْ : قَامَ الْقَوْمُ لِاسِيَمَا / زَيْدٌ ، فَأَصْلُ سَيِّ سَيِّ سَيِّ كَعِذْلٍ ،  
فَقُلِبَتْ الْوَاوُ يَاءً لِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا : سَكُونُهَا مَفْرَدَةً ، وَانْكَسَارُ مَا قَبْلَهَا .  
وَالْآخَرُ : اجْتِمَاعُهُمَا وَسَكُونُ سَابِقَهُمَا ، ثُمَّ أُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ ، وَهِيَ  
اسْمٌ لَا ، وَ« مَا » إِنَّ جَرَّتْ<sup>(٢)</sup> الْمُسْتَشْنَى بِإِضَافَةِ سَيِّ إِلَيْهِ زَائِدَةً ، وَالتَّقْدِيرُ :  
لَا مِثْلَ زَيْدٍ ، وَالْخَبَرُ مُحذُوفٌ أَيُّ : لَنَا .

وَإِنْ رَفَعْتُهُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُحذُوفٌ ، فَهِيَ بِمَعْنَى الَّذِي ، وَالتَّقْدِيرُ :  
لَا مِثْلَ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ . وَالْمَخْتَارُ الْجُرْ تَجْنِبًا لِلْحَذْفِ .

**فَإِنْ قِيلَ :** كِلَا الْوَجْهَيْنِ لَا يَعْرِى مِنْ تَجَوُّزٍ إِلَّا بِزِيَادَةِ « مَا » ، وَإِمَّا

(١) فِي (ص) : مُعَدِّيَا .

(٢) فِي (ت) إِنَّ جَرَّتْ .

بحذف المبتدأ ، فما المرجح ؟

أجبتُ : زيادة ما كثيرة ، وتطرّد زيادتها في مواضع كوقوعها بعد إذا وأين ومتى ، وبعد حرف الشرط إذا كان فعله مؤكداً ، وليس حذف المبتدأ من الصلة كذلك ، وقد صرح أبو الفتح بأنّ الزيادة في كلامهم أكثر من الحذف ، ولذلك كان القول بزيادة الهاء في « أمّية » أولى من القول بأصلاتها . وقد بيّنته في « شرح تصريف ابن مالك »<sup>(١)</sup>.

فإن قلتُ : أيجوز نصب المستثنى ؟

أجبتُ : أجاز ذلك بعضهم على جعل لاسيما نائبة عن إلا .

وهنا تنبيه :

وهو أنّ هذا يلمح ما ذكره أبو الفتح في « الخصائص »<sup>(٢)</sup> من غلبة الفروع للأصول ، وذلك من قبل أنّ الحرف نائب عن الجمل الفعلية اختصاراً وإيجازاً ، ثمّ عادوا فأناخوا عنه الجملة ، والأكثر إنابة الفعلية دون الاسمية ؛ لمقاربة الحرف للفعل ، ونيابته عنه ، بخلاف الاسم .

وابن الدّهان منع نصبه ، وزعم أنّ من أجاز ذلك غرّه قوله<sup>(٣)</sup>:

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف ص : ٩٥ .

(٢) الخصائص ٣٠٠/١ .

(٣) من قول امرئ القيس :

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ      وَلَا سَيِّئاً يَوْمًا يَدَارَةُ جُلُجُلٍ

وهو في ديوانه : ١٠ من معلقته ، وانظر شرح السبع الطوال : ٣٢ ، وشرح التسهيل ٣١٨/٢ ،

وشرح الكافية ٧٩١/٢/١ ، والجنى الداني : ٣٣٤ ، والخزانة ٤٤٤/٣ .



وَلَا سِيَّماً يَوْماً ... ...

وليس مثله ؛ لانتصابه على الظرف . وفي هذا نظر .

\* \* \*

### [ أخبار كان وأخواتها ]

والرابع<sup>(١)</sup>: أخبار كان وأخواتها . وقد مضى الكلام فيها . وخبر ما الحجازية ، ولا العاملة عملها .

\* \* \*

### [ أسماء إن وأخواتها ]

والخامس : أسماء إن وأخواتها ، ولا المشبهة بها .

\* \* \*

### [ الصفة المشبهة ]

والسادس : قولهم : مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهَ ، أَوْ وَجْهَهُ ، وَنَصَبُهُ عِنْدَ الْبَصَرَيْنِ بِالشَّبْهِ لِلْمَفْعُولِ ، وَلَمْ يُلْحَقْ بِهِ بِمَا شُبِّهَ بِهِ ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِقَلْتِهِ .

وَنَقَلَ الْعَبْدِيُّ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ جَوَّازَ كَوْنِهِ تَمَيِّزاً ، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ زِيَادَةً .

---

(١) من المنصوبات الفرعية التي يعددها المصنف .

والكوفيون جعلوه تمييزاً لجواز تعريفه عندهم .

\* \* \*

### [ عواملُ الجرِّ ]

والمجرورةُ كذلك<sup>(١)</sup> .

**فالأصلي :** هو المجرورُ بحروف الجرِّ ، وهي ما وُضع لإيصال الفعل اللازم مُطلقاً ، والمتعدّي مُقدِّماً عليه معمولُهُ أو معناه، فاللازم كقولك :  
مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَبِزَيْدٍ مَرَرْتُ .

والمُتَعَدِّي إذا تقدَّم المَعمُولُ عليه ضَعْفَ تَعَلُّقِهِ به بدليل جواز : زَيْدٌ  
ضَرَبْتُ ، وَامْتِنَاعُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، فَقَوِيَ بِالْحَرْفِ كَقَوْلِكَ : لِزَيْدٍ ضَرَبْتُ ،  
وَلَا يَجُوزُ : ضَرَبْتُ لِزَيْدٍ إِلَّا عَلَى تَقْدِيرِ زِيَادَتِهِ ، كَقَوْلِهِ<sup>(٢)</sup> :

وَمَلَكَتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبَ مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدَ

أَي : أَجَارَ مُسْلِمًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾  
أَي : أَيْدِيكُمْ .

---

(١) أي من العوامل المجرورة أصلي وفرعي كما ذكر للرفع والنصب .

(٢) هو ابن ميادة . والبيت في الخصائص ١٠٦/٣ ، وأمالى ابن الشجري ، وشرح المفصل ٧٢/٥ ،  
والجنى الداني : ١٠٧ ، والمغني : ٢٨٥ ، وشرح أبياته ٣٠٧/٤ ، وتمهيد القواعد ٢٩٣٦/٦ ،  
والمقاصد النحوية ٤٥١/٢ .

(٣) سورة البقرة ، من الآية (١٩٥) .

وقال / الكرّماني<sup>(١)</sup>: المفعول محذوف أي : لَا تُلْقُوا أَنْفُسَكُمْ بِأَيْدِيكُمْ، ومعناه كقولك : هَذَا فِي الدَّارِ أَبُوكَ . فالعاملُ في الجارِّ والمجرور ما في « ها » من التّنبية ، أو « ذا » من الإشارة .

وهي ثمانية عشر حرفاً<sup>(٢)</sup>، فعشرة منها تلزم الحرفيّة ، وخمسة تكون اسماً تارةً وحروفاً أخرى ، وثلاثة تكون أفعالاً وحروفاً .

فالأوّل<sup>(٣)</sup> : مِنْ ، ولها أقسام :

ابتداءً الغاية في المكان ، كقولك : سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ ، وقيل : مُطلقاً في المكان والزّمان .

والثّمين ، كقوله تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ ، وعلامتها أَنْ يَصَحَّ وَضْعُ « الَّذِي » موضعها ، كقولك : اجْتَنِبُوا الرِّجْسَ الَّذِي هُوَ وَثْنٌ .

والتبعية ، كقولك : أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ ، ولها علامتان :

أَنْ يَصَحَّ وَضْعُ « بَعْضُ » موضعها ، كقولك : أَخَذْتُ بَعْضَ الدَّرَاهِمِ . وَأَنْ يَعَمَّ مَا قَبْلَهَا مَا بَعْدَهَا عِنْدَ حَذْفِكَ إِيَّاهَا .

والتّعليلُ ، ويُقدَّرُ باللام ، كقوله تعالى<sup>(٥)</sup> : ﴿ وَلَا تَقْنُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ

(١) هو تاج القراء محمود بن حمزة بن نصر الكرّماني ، مفسر مقرئ نحوي ، من تصانيفه غرائب التفسير وعجائب التأويل ، ولباب التفاسير وغيرهما . توفي سنة ٥٠٥ هـ تقريباً . انظر معجم الأدباء ١٩/١٢٥ ، وبغية الوعاة ٢/٢٧٧ .

وقوله في كتابه عجائب التفسير ١/٢٠٥ . وانظر التسهيل لابن جزي ١/١٣٧ ، والكشاف ١/٢٦٤ ، والمحرر الوجيز ٢/١٤٧ ، والبحر المحيط ٢/٣٨ .

(٢) انظر توجيه اللع : ٢٣٤ . وواضح تأثر المصنف به ونقله عنه .

(٣) أي القسم الأول من الحروف وهو ما يلزم الحرفية .

(٤) سورة الحج ، من الآية (٣٠) .

(٥) سورة الأنعام ، من الآية (١٥١) .

إِمْلَأْنِي ، أي : إِمْلَأْ .

والبدليّة، كقوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ ﴾ أي: بَدَلَكُمْ.

وقال بعضهم : تكونُ بمعنى الباء كقوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾

أي : بأمر الله .

والزيادة في غير الموجب<sup>(٣)</sup> داخلَةٌ على التّكرار كقولك : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ ، وَهَلْ جَاءَكَ مِنْ أَحَدٍ<sup>(٤)</sup>.

قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ<sup>(٥)</sup>، وَتَعْرِفُهَا بِأَنَّكَ لَوْ حَدَّثْتَهَا لَبَقِيَ أَصْلُ الْمَعْنَى عَلَى حَالِهِ ، كقولك : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ .

وَأَقُولُ : هَذَا فِيهِ نَظَرٌ ؛ ذَلِكَ لِأَنَّ النُّحَاةَ قَسَمُوا الزِّيَادَةَ إِلَى قِسْمَيْنِ : أَحَدُهُمَا : مَا ذَكَرَهُ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ دُخُولُهَا كَخُرُوجِهَا ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٦)</sup>:

... وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

(١) سورة الزخرف ، من الآية (٦٠) .

(٢) سورة الرعد ، من الآية (١١) .

(٣) هذا مذهب سيبويه انظره في الكتاب ٣١٥/٢ ، ٢٢٥/٤ ، وأجاز الأخفش زيادتها في الموجب وتبعه ابن خروف . انظر شرح اللمع للثمانيني : ٣٣٥ ، والإنصاف : ٣١٧ ، وشرح الجمل لابن خروف ٤٧٥/١ .

(٤) وقد أنكر المبرد زيادتها ، قال في المقتضب ١٨٣/١ : « وأما قولهم : إنها تكون زائدة فليست أرى هذا كما قالوا ... » ، وأقر بزيادتها في موضع آخر منه ، انظر ١٣٧/٤ ، ٤٢٠ .

(٥) شرح الكافية ٩٤١/٣ .

(٦) للنابعة ، والبيت في ديوانه : ١٤ . وتمتته :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا لَا أُسَائِلُهَا عَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

وانظر توجيه اللمع ص : ٢١٩ ، ٢٣٥ .

فلو أسقطت « مِنْ » لَبَقِيَ الْعُمُومُ عَلَى حَالِهِ ؛ لِأَنَّ « أَحَدًا » هَذِهِ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا لِلْعُمُومِ فِي النَّفْيِ ، وَلِذَلِكَ صَرَّحَ بِهِ أَبُو الْفَتْحِ <sup>(١)</sup> بِأَنَّهَا لَا تَنْتَنِي وَلَا تَجْمَعُ ، وَبِأَنَّ هَمْزَهَا لَيْسَتْ مُبْدَلَةً مِنْ وَاوٍ ، كَمَا كَانَتْ فِي أَحَدِ عَشَرَ كَذَلِكَ لِتَبَايِنِ الْمَعْنَيْنِ .

وَالْآخَرُ : أَنَّ يَزُولَ الْعُمُومُ لِحَذْفِهَا ، كَقَوْلِكَ : مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ إِذَا نَفَيْتَ الْجِنْسَ ، فَلَوْ أَسْقَطْتَهَا لَكَانَ نَفْيًا لِلوَاحِدِ ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ : مَا جَاءَنِي رَجُلٌ بَلْ رَجُلَانِ ، وَلَا يَجُوزُ : مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ بَلْ رَجُلَانِ ، وَالْفَقَهَاءُ يَقُولُونَ <sup>(٢)</sup> : « التَّكْرَرُ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ تَعْمُّ » ، فَجَرَى عَلَى مِنْهَا جِهَهُمْ فِي ذَلِكَ .

وَأَلغى الشَّرْطَيْنِ الْأَخْفَشُ وَالْكُوفِيُّونَ <sup>(٣)</sup> تَمَسُّكَاً بِقَوْلِهِ تَعَالَى <sup>(٤)</sup> : ﴿ يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ أَي : ذُنُوبِكُمْ ، وَبِقَوْلِهِمْ <sup>(٥)</sup> : قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ فَخَلَّ عَنِّي عَلَى أَحَدِهِمَا ، أَي : كَانَ مَطَرٌ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ لِجَوَازِ أَنْ تَكُونَ مَبْعُوضَةً فِي الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ أَي : بَعْضُ ذُنُوبِكُمْ ، وَلَا يُعَارِضُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى <sup>(٦)</sup> : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ لِأَنَّهُ يَغْفِرُ بَعْضَهَا لِقَوْمٍ ، وَجَمِيعَهَا لِآخَرِينَ ، أَوْ

---

(١) لم أقف عليه في اللمع .  
(٢) انظر الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ص : ٢٣١ ، والمصنف ناقل هنا عن ابن الخباز في توجيه اللمع : ٢٣٥ .  
(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ٩٤١/٣ .  
(٤) من الآية (٤) من سورة نوح .  
(٥) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ٩٤١/٣ .  
(٦) سورة الزمر ، من الآية (٥٣) .

لأنَّ آيةَ العُمومِ خِطَابٌ لِأُمَّةٍ مُحمَّدٍ عليه أَفضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ،  
والأخرى لِأُمَّةٍ نُوحٍ عليه السَّلَامُ ، وقد خُصَّتِ الأولى بِخصائص ليست  
لغيرها من الأمم ، فهذا من جملتها ، ولجواز أن يكونَ المعنى : قد كان  
شيءٌ / من مَطَرٍ ، فهي للتبيين إذا .

[٣٢/ب]

فإن قيل : حذفُ الموصوفِ مجازٌ ، وكذلك زيادُها ، فلمَ ترجَّحَ  
القولُ بالحذفِ ؟

أجبتُ : بأنَّ حذفَ الموصوفِ قد وردَ . قال تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ أَنْ أَعْمَلَ  
سَيِّغَتٍ ﴾ أي : دُرُوعاً سابغاتٍ ، و﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلُّهَا ﴾<sup>(٢)</sup> أي : وجنةً دانيةً ،  
و﴿ مِنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ﴾<sup>(٣)</sup> أي : قوم يحرفون . وقال  
الشاعر<sup>(٤)</sup> :

لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْشَمِ  
يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمِ

(١) سورة سبأ ، من الآية (١١) .

(٢) سورة الإنسان ، من الآية (١٤) .

(٣) سورة النساء ، من الآية (٤٦) .

(٤) بيتان من الرجز قائلهما حكيمُ بن مُعيَّةَ الرَّبِيعي (راجز إسلامي معاصر للعجاج ، كان يفضل  
الفرزدق على جرير فهجاه جرير لذلك) ، ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل ٥٩/٣ ، ٦١ إلى  
الأسود الحُماني ، وفي الدرر اللوامع ٢٠/٦ هما لحكيم أو لحميد الأرقط .

وانظر الشاهد في كتاب سيبويه ٣٧٥/١ ، والنكت عليه ٥٠١/١ ، وشرح شواهد (تحصيل عين  
الذهب) : ٣٧٢ ، ومعاني الفراء ٢٧١/١ ، والخصائص ٣٧٠/٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة :  
٣٢٣ ، وأمالى السهيلي : ٥٤ ، والضرائر : ١٧١ ، وشرح التسهيل ٣٢٣/٣ ، وشرح الكافية  
١٠١٣/٢/١ ، وشرح الألفية للمرادي ٥٧٥/١ ، والتصريح ٥٠٠/٣ ، والخزانة ٦٢/٥ . ويتيم  
أصلها تأثم ، فكسِرَ حرفُ المضارعة على لغة العرب ماعدا أهل الحجاز ، فانقلبت الهمزة ياء .  
انظر شرح الشافعية ١٤١/١ . والميسم : الجمال . والميسم : الجمال .

أي : أَحَدٌ يَفْضُلُهَا . وهذا كثيرٌ . نَعَمْ في الموصوفات ما هَجَرَت اللُّغَةُ استعمالها بالكلية .

وإلى لانتها ، وهي معارضة لـ « مِنْ » ، واختُلِفَ فيما بعدها ، وهل يدخلُ فيما قبلها أو لا يدخل ، فقل : لا يدخلُ إلا مجازاً ، وقيل بالعكس ، وقيل : هي مشتركةٌ فيهما ، وقيل : إن كان من جنسه دخلَ ، وإلا فلا ، وقيل : تكون بمعنى مع ، كقوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ أي : مع أموالكم ، و﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> أي : مع الله ، وبمعنى « في » كقول النابغة<sup>(٣)</sup> :

فَلَا تَتْرُكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْفَارُ أَجْرَبُ

أي : في الناس .

وَأَلْفُهَا مع المظهر سالمة ، ومع المضمَر منقلبةً ياءً كقولك : إليك .  
وحتى في المعنى كإلى ، لكنها تفارقها في دخول ما بعدها فيما قبلها ظاهراً كقولك : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا ، فالرَّأْسُ مأْكولٌ .  
ولا تدخل على المضمَر لفرعيتها على إلى . وقيل : لو دخلت عليه

(١) سورة النساء ، من الآية (٢) .

(٢) سورة آل عمران ، من الآية (٥٢) ، وسورة الصف ، من الآية (١٤) .

(٣) ديوانه : ٧٣ . وانظر أدب الكاتب : ٥٠٦ ، وتوجيه اللمع : ٢٣٦ ، وشرح التسهيل ١٤٣/٣ ، وشرح الكافية ١١٥١/٢/٢ ، والمغني : ١٠٥ ، وشرح أبياته ١٢٣/٢ ، والجنى الداني ص : ٣٨٧ ، والضرائر للألوسي : ١٥٢ .

وقد ردَّ ابن عصفور رحمه الله ذلك ، وتأول البيت على تضمين (مطلبي) معنى (مبغض) ، ونسبه إلى البصريين . انظر الضرائر : ٢٣٥ ، ٢٣٨ .

فإمّا أن تبقى ألفها غير منقلبة ، وهو مخالفة لباب الألفات التي لا أصل لها في واو ولا ياء ، وإما أن تُقلَبَ ، وهو مخالفة للقاعدة المستمرة في أن المضمَرَ لا يغير الكلمة . وفيه نظرٌ . وأجازه المبرد<sup>(١)</sup> تمسكاً بقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْقَى أَنَاسٌ      فَتَى حَتَّكَ يَا بَنَ أَبِي يَزِيدٍ

وفي اللوعاء مطلقاً ، كقولك : جَلَسَ في المَسْجِدِ وَفِي الْيَوْمِ ، ودخولها على المعاني يجوز كقوله تَعَالَى<sup>(٣)</sup>: ﴿يَدْخُلُ مِنْ يَسَاءٍ فِي رَحْمَتِهِ﴾ .  
وتكون بمعنى على ، كقوله تَعَالَى<sup>(٤)</sup>: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ أي: على جُدُوعِهَا . وَقَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٥)</sup>:

- 
- (١) تضافرت الأقوال بنسبة هذا القول إلى المبرد وبخاصة عند المتأخرين كابن الخباز وابن الحاحب وابن هشام وغيرهم . ولم أجد له نصاً يدل على ذلك في المقتضب أو الكامل مع أنه تحدث في المقتضب ٣٧/٢ - ٤٢ عن رب ولم ينص على ذلك . وكذلك لم ينسبه إليه المتقدمون كابن السراج في أصوله ٥٢٠/١ الذي عبر بقوله : « وغير سيبويه يميز حتاه وحتاك » ، فلم ينسبه إليه .  
(٢) لم أقف على قائله ، وقيل : إنه مصنوع . انظر الضرائر : ٣٠٩ ، والمقرب : ٢١٣ ، وشرح الكافية ١١٥٨/٢/٢ ، ورصف المباني : ٢٦١ ، وشرح الألفية للمرادي ٣٩٤/١ ، والمساعد ٢٧٣/٢ ، والخزانة ٤٧٤/٩ ، والضرائر للألوسي : ١٣٧ . وفي : (ت) يابن أبي زياد .  
وأجاب ابن عصفور وتبعه الرضي عن البيت بأنه شاذ ، وقال البغدادي : والأحسن أن يقول : ضرورة ، فإنه لم يرد في كلام منثور .  
(٣) سورة الشورى ، من الآية (٨) ، والإنسان من الآية (٣١) .  
(٤) سورة طه ، من الآية (٧١) .  
(٥) هو سويد بن أبي كاهل الشكري ، ولم يرد في شعره المجموع في (ديوان بني بكر) . ونسب في الخصائص ٣١٣/٢ إلى امرأة من العرب ، ونسب مع بيتين آخرين في الحماسة البصرية ٢٦٣/١ إلى قراد بن حنش الصاردي .

وانظر الشاهد في أدب الكاتب : ٥٠٦ ، والمقتضب ٣١٩/٢ ، والكامل ١٠٠١/٢ ، والخصائص ٣١٣/٢ ، وأمالى ابن الشجري ٦٠٦/٢ ، وشرح المفصل ٢١/٨ ، والمخصص ٦٤/١٤ ،



هُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جَذَعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا  
وقال الزَّخَشَرِيُّ<sup>(١)</sup>: هي على بابها لتمكُّنِ المصلوب في الجذع تمكُّنَ  
المظروف في الظُّرْفِ .  
وتكون بمعنى إلى ، كقوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِيْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ أي : إلى  
أفواههم .  
وإذا دخلتْ على ياء المتكلم كانتْ يَأْوُهُ مفتوحةً ، وهي إحدى لُغَتَيْهَا ،  
ولا يجوزُ الأخرى فراراً من الساكنين . وحكى الزَّجَّاجُ<sup>(٣)</sup> فيها الكَسْرَ ،  
وأنشد<sup>(٤)</sup>:

قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَا تَافِيٍّ

قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالْمَرْضِيٍّ

وَرُبَّ مَعْنَاهَا التَّخْلِيلُ . وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ<sup>(٥)</sup>: هي للتَّكْثِيرِ ، كقول  
الشَّاعِرِ<sup>(٦)</sup>:

والمقاصد الشافية ٥٢٥/٧ ، والمغني : ٢٢٤ ، وشرح أبياته ٦٢/٤ .

(١) الفصل ص : ٢٩٠ .

(٢) سورة إبراهيم ، من الآية (٩) .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١٥٩/٣ ، نقلاً عن الفراء .

(٤) رَجَزٌ لِلْأَغْلَبِ الْعَجَلِي فِي شِعْرِهِ : ١٦٩ (ضمن شعراء أمويون) . وانظر الشاهد في معاني القرآن  
للفراء ٧٥/٢ ، وللزجاج ١٥٩/٣ ، وتوجيه اللمع : ٢٣٧ ، والخزانة ٤٣٠/٤ . قال الفراء :  
« فحفض الياء من (ي) ، فإن يك ذلك صحيحاً فهو مما يلتقي من الساكنين فيُخَفَضُ الآخر  
منهما » .

(٥) المقتصد ٨٢٩/٢ .

(٦) هو أبو عطاء من أبيات أربعة قالها في رثاء ابن هُبَيْرَةَ وكان المنصور قتله ، والأبيات هي : =

فَإِنْ تُمَسِّ مَهْجُورَ الْفِنَاءِ فَرُبَّمَا أَقَامَتْ بِهِ بَعْدَ الْوُفُودِ وَفُودُ  
وقال الآخر<sup>(١)</sup>:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ يَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاتٍ

وأشهرُ لغاتها ثلاثٌ: رُبَّ / بضمِّ الراء وفتح الباء وتشديدها ، ورُبَّ  
بضمِّ الراء وفتح الباء وتخفيفها ، ورُبَّت . قال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

مَاوِيَّ يَا رُبَّتَمَا غَارَةً شَعَوَاءَ كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسَمِ

ولها خمسُ خصائصَ :

= أَلَا إِنَّ عَيْنًا لَمْ تَجِدْ يَوْمَ وَاسِطٍ  
عَشِيَّةَ قَامَ النَّائِحَاتُ وَشَقَّقَتْ  
فَإِنْ تُمَسِّ مَهْجُورَ الْفِنَاءِ فَرُبَّمَا  
فَإِنَّكَ لَمْ تَبْعُدْ عَلَى مُتَعَهِّدٍ  
عَلَيْكَ بَجَارِي دُمُعِهَا لَحْمُودُ  
جُيُوبٌ بِأَيْدِي مَأْتَمٍ وَخُدُودُ  
أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوُفُودِ وَفُودُ  
بَلَى كُلُّ مَنْ تَحْتَ الزَّأَبِ بَعِيدُ

وقد نسبها المرتضى في أماليه ٢٢٩/١ إلى معن بن زائدة . وانظر الشاهد في الحماسة ٥/٢ ،  
وشرحها للمرزوقي ٧٩٩/٢ ، والمقتصد ٨٢٩/٢ ، وتوجيه اللمع : ٢٣٨ ، وشرح التسهيل  
١٨٠/٣ ، والخزانة ٥٣٩/٩ ، وشرح شواهد شرح التحفة الوردية : ٤٨٥ . وقد استشهد به  
السيوطي في الأشباه والنظائر ٢٠٦/٢ نقلاً عن تذكرة ابن الضائع على أن (ما) كافة ل(رب) .  
(١) هو جذيمة الأبرش (ملكٌ شاعرٌ ، كان يقال له الوضاح ليرص كان به ، وهو آخر ملوك قضاة  
بالحيرة) . وفي شرح المفصل ٤١/٩ : وربما وقع في بعض النسخ أنه لعمر بن هند .

والبيت من شواهد سيبويه ٥١٨/٣ ، وانظر : المقتضب ١٥/٣ ، والإغفال ٢٩٧/٢ (وفيه مزيد  
تخريج) ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ٦٣ ، وأمالي ابن الشجري ٥٦٥/٢ ، وتوجيه اللمع :  
٦٢٩ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٠٦/٣ ، والفصول المفيدة : ٢٥٦ ، والمغني : ١٨٣ ، وشرح  
أبياته ١٦٤/٣ ، ٢٥٧/٥ ، وربط الشوارد : ٨٠ .

(٢) البيت لضمرة بن ضمرة النهشلي ، شاعرٌ جاهلي . انظر شعره : ١١٩ (مجلة المورد م ١٠ ، ع ٢ -  
١٩٨١م) ، وقد أنشده أبو زيد في النوادر : ٢٥٣ . وانظر توجيه اللمع : ٢٣٨ ، وشرح التسهيل  
١٧٢/٣ ، وشرح الكافية ١١٨٣/٢/٢ ، والأشباه والنظائر ٢٠٦/٢ ، والخزانة ٣٨٤/٩ .

**الأولى :** أنَّ مجرورها يلزمه التَّنْكِيرُ ؛ لأنَّ معناها التَّقْلِيلُ ، والمعرفة قليلة لتعنيها ، فاستغنت عنها . وقيل : الغرضُ يحصل بها ، فلو عُرِّفت لكان التعريف مجرداً عن الفائدة ، وذلك ممتنع .

**والثانية :** أنَّ العاملَ فيها وفي مجرورها يكون بعدها ؛ لأنَّ التَّقْلِيلَ يُقَارِبُ النَّفْيَ الذي له صَدْرُ الكلام ، فَأُجْرِيَ مُجْرَاهُ . وقيل : إنها بمعنى إنشاء التَّقْلِيلِ ، وما أفاد المعاني الإنشائية وَجَبَتْ له الصَّدْرِيَّةُ .

**والثالثة :** أنَّ هذا العامل يكون ماضياً ؛ وذلك لأنَّ قولك : رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ رَأَيْتُ ، جوابٌ لِمَنْ قَالَ : هَلْ رَأَيْتَ رَجُلًا كَرِيمًا ، وقيل : لأنَّ المعنى على تَقْلِيلٍ مُحَقِّقٍ لا غير .

**والرابعة :** أنه يحذف غالباً كقولك : رُبَّ رَجُلٍ أَكْرَمَنِي ، والمعنى أدركتُ ، ومسوغُهُ استعمالُها جواباً ، فاستغني بذكره في السُّؤال عن ذِكْرِهِ في الجواب .

**والخامسة :** أنَّ مجرورها يُوصَفُ على الأصَحِّ ؛ لأنها لتقليل نوع من جنس ، فإذا ذَكَرْتَهُ موصوفاً وفَرَّتْ مقتضاها ، ولأنَّ ذلك جُعِلَ عوضاً من حذف عاملها .

وأجاز الصَّقْلِيُّ أنَّ يقومَ المعمولُ مَقَامَ الوصف ، وذلك كقوله<sup>(١)</sup> :

---

(١) هو الأعشى ميمون بن قيس ، والبيت في ديوانه : ٦٣ . وهو يخاطب الأسود بن المنذر شقيق النعمان بن المنذر وكان قد أغار على رهط الأعشى وأصاب منهم نعماً وأسرى .  
والشاهد في المسائل الشيرازيات ٦٠٨/٢ ، والمبهم : ١٣٥ ، والمفصل : ٢٩٢ ، وشرح المفصل ٢٨/٨ ، وشرح الجمل ٥٠٣/١ ، وشرح التسهيل ٣٣/٣ ، ١٧٦/٣ ، وشرح الكافية ١١٧٩/٢/٢ ، والتذيل والتكميل ١١٣/١ ، والمغني : ٧٦٤ ، وشرح أبياته ١٥٧/٥ ، والفصول المفيدة : ٢٥٦ ، والخزانة ٥٥٩/٩ .

رُبَّ رَفْدٍ هَرَفْتُهُ ذَلِكَ الْيَـسَّـمُ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالَ  
وأراه حسناً ؛ ألا تراهم أجازوا الابتداء بقولهم : أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ  
مِنِّي إجراءً للمعمول مُجْرَى الوصف .  
وهنا تنبيه :

وهو أنَّ « ما » تدخلُ على رُبِّ ، وهي إمَّا نكرةٌ موصوفةٌ ، كقوله  
في أحد الوجهين<sup>(١)</sup> :

رُبَّمَا تَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمِّ رِلَهُ فُرْجَةً كَحَلِّ الْعِقَالِ  
أي : رُبَّ شَيْءٍ تَكْرَهُهُ النَّفُوسُ . وَإِمَّا زائدةٌ كقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بَصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءَ  
وإِمَّا كAFFةٌ ، كقولك : رُبَّمَا قَامَ زَيْدٌ ، وَلَا يَجُوزُ : رُبَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ لِمَا  
دُكِرَ<sup>(٣)</sup> ، وقوله عَزَّ اسْمُهُ<sup>(٤)</sup> : ﴿ رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ على تقدير كان ، أو

(١) هو أمية بن أبي الصلت في شعره : ٣٦٠ ، وينسب إلى عبيد بن الأبرص وهو في المنسوب إليه من الشعر في ديوانه : ١١٢ . والبيت من شواهد الكتاب ١٠٩/٢ ، ٣١٥ . وانظر : المقتضب ١٨٠/١ ، والأصول ١٦٩/٢ ، ٣٢٥ ، والإغفال ٣٤٩/١ ، وإيضاح الشعر : ٢٩٥ ، وأملاني ابن الشجري ٥٥٤/٢ ، ٥٦٦ ، والنهاية : ١٦٢ ، وشرح التسهيل ٢١٥/١ ، وشرح الكافية ١١٨٥/٢/٢ ، والمغني : ٣٩١ ، وشرح أبياته ٢١٤/٥ ، والخزانة ١١٣/٦ .

(٢) هو عدي بن الرعلاء الغساني كما في الأصمعيات : ١٥٢ . والبيت في الأزهية : ٨٠ ، وشرح الكافية ١١٨٣/٢/٢ ، ورصف المباني : ١٩٤ ، والجنى الداني : ٤٢٩ ، وشرح الألفية للمرادي ٤١٢/١ ، والفصول المفيدة : ٦٢ ، والمغني : ١٨٣ ، وشرح أبياته ١٩٧/٣ ، والخزانة ٥٨٣/٩ .

(٣) دُكِرَ في الخبيصة الثالثة من خصائصها قبل صفحتين .

(٤) سورة الحجر ، من الآية (٢) .

على نياية المستقبل عن الماضي ، والمعنى : رُبَّمَا وَدَّ ، أو لَأَنَّ خَيْرَهُ تَعَالَى لَا بُدَّ مِنْ وَقُوعِهِ ، فكأنه قد وَقَعَ .

**فإن قيل :** أيجوز وقوع الجملتين بعد ربما أم تختص بأحدهما ؟  
**أجبت :** نَقَلَ الشَّلُوبِيّ فِي « شرح الجزوليّة » <sup>(١)</sup> أَنَّ سَبِيوِيَه لَا يَجِيزُ أَنْ يَقَعَ بَعْدَ « رُبَّمَا » إِلَّا الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ ، وَحَمَلَ وَقُوعَ الْاسْمِيَّةِ بَعْدَهَا عَلَى الشُّذُودِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ <sup>(٢)</sup> :

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ      وَعَنَاجِيْجُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ

وَأَمَّا السَّيِّدُ ابْنُ الشَّحْرِيَّ <sup>(٣)</sup> وَابْنُ الْحَاجِبِ <sup>(٤)</sup> فَأَجَازَا ذَلِكَ ، وَلَمْ يُنَبِّهَا عَلَى شَيْءٍ .  
وَتَنَوَّبُ عَنْهَا الْوَاوُ ، كَقَوْلِهِ <sup>(٥)</sup> :

وَفَارِسٍ فِي غِمَارِ الْمَوْتِ مُنْعَمِسٍ      إِذَا تَأَلَّى عَلَى مَكْرُوهَةٍ صَدَقَا

وَمَذْهَبُ سَبِيوِيَه أَنَّ الْجَارَّ هِيَ <sup>(٦)</sup> ، وَالْوَاوُ عَاطِفَةٌ ، وَأُورِدَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ

---

(١) شرح الجزولية ٨٢٥/٢ .

(٢) هو أبو دؤاد الإيادي ، والبيت في ديوانه : ٣١٦ . والبيت في المفصل : ٢٩٢ ، وشرحه ٢٩/٨ ،  
وأما ابن الشجري ٥٦٥/٢ ، وشرح الجزولية ٨٢٥/٢ ، وشرح الجمل ٥٠٥/١ ، وشرح  
التسهيل ١٧٢/٣ ، وشرح الكافية ١١٨٣/٢/٢ ، وشرح الألفية للمرادي ٣٩١/١ ، والمغني :  
١٨٣ ، وشرح أبياته ٢٠١/٣ ، وشرح شواهده ٤٠٥/١ ، والخزانة ٥٨٦/٩ .

(٣) الأمالي ٥٦٤/٢ - ٥٦٥ .

(٤) الكافية : ٢١٧ ، وانظر شرحها ٩٥١/٢ . قال : وتلحقها (ما) فتدخل على الجمل .

(٥) هو بلعاء بن قيس الكتاني . والبيت في الحماسة ٦٧/١ ، وانظر شرحها للمرزوقي ٥٩/١ ،  
وديوان المعاني ١١٤/١ ، والتذكرة السعدية : ٥٩/١ ، واللمحة في شرح الملح ٢٥٧/١ .

(٦) أي رُبَّ . انظر الكتاب ٢٠٦/١ ، ٢٦٣ ، ١٦٣/٢ ، ٩/٣ ، ١٢٨ . وانظر سر الصناعة  
٦٣٦/٢ ، والإنصاف : ٣٢٢ .

العاطفة لا تقع مُصَدَّرَةً ، وأنَّ حرفَ الجرِّ لا يَعْمَلُ محذوفاً .

**والجواب :** / أنَّ الواو عاطفة ما بعدها على جملة مقدرة ، وحرفُ [٣٣/ب] الجرِّ لا يعمل محذوفاً إذا لم يكن له نائبٌ ، وأما إذا وُجِدَ ذلك فلا يمتنع . ومذهبُ المبرِّد<sup>(١)</sup> أنَّ الجارَّ الواو قياساً على واو القَسَم . وقد ينوبُ عنها الفاءُ وبل ، كقوله<sup>(٢)</sup> :

فَحُورٌ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ      نَوَاعِمُ فِي الْبُرُودِ وَفِي الرِّيَاطِ

وكقوله<sup>(٣)</sup> :

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ  
لَا يُشْتَرَى كُتْنَانُهُ وَجَهْرُمُهُ

**والباءُ لِلإِصَاقِ** ، كقولك : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَي : التَّصَقَّ مُرُورِي بِالْمَكَانِ الذي فيه زيدٌ .

---

(١) وهو مذهب الكوفيين أيضاً . انظر المقتضب ٣١٩/٢ ، ٣٤٧ ، والإنصاف : ٣٢٢ ، والجنى الداني : ١٥٤ ، وتذكرة النحاة : ٨ .

(٢) هو المتنخل الهذلي ، في شرح أشعار الهذليين ١٢٦٧/٣ . والشاهد في كتاب الشعر : ٥٠ ، والمرتل : ٢٢٥ ، وأمالى ابن الشجري ٢١٨/١ ، ١٣٥/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن بري : ٣٨٥ ، والإنصاف : ٣٢٤ ، اللباب ٣٦٦/١ ، وشرح المفصل ١١٨/٢ ، وشرح التسهيل ١٨٨/٣ ، والجنى الداني : ٧٥ ، والفصول المفيدة : ٢٤٧ .

(٣) هو رؤية ، والشاهد في ديوانه : ١٥٠ ، من قصيدة بمدح بها أبا العباس السفاح . والشاهد في : التكملة : ٣٦٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٥٨/٢ ، وإيضاح الشعر : ٦٢ ، والمقتصد ٨٣٦/٢ ، والإنصاف : ٤١٧ ، واللباب ٣٦٦/١ ، والنهاية ص : ٢١٧ ، وشرح المفصل ١٠٥/٨ ، وشرح التسهيل ١٨٩/٣ ، وجواهر الأدب للاربلي : ٢٦ ، والفصول المفيدة : ٢٤٨ ، والمغني ص : ١٥٢ ، وشرح أبياته ٣/٣ ، والجمع ٢٢٢/٤ . والفجاء : جمع فج ؛ وهو الطريق الواسع بين الجبلين . والجهرم : جاء في في اللسان (جهرم) : قال ابن بري : جهرم : قرية من قرى فارس تنسب إليها الثياب والبسط . قال الزيايدي : وقد يقال للبساط نفسه جهرم .

وللاستعانة كقولك : قَطَعْتُ بِالْمُدْيَةِ .  
 وللمصاحبة وهي باء الحال ، كقولك : خَرَجَ زَيْدٌ يَدْرِعُهُ .  
 وللظرفية كقولك : زَيْدٌ بِمَكَّةَ .  
 وللمقابلة كقولك : يَغْتُ هَذَا بِهَذَا .  
 وللتعدية كقولك : دَهَبْتُ بِزَيْدٍ .  
 وللسبب كقولك : يَتَوَفَّقُ اللَّهُ حَاجَتُ .  
 وبمعنى عن ، كقوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ فَسَكَّلَ بِهِ خَيْرًا ﴾ .  
 وبمعنى من ، كقوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ ﴾ أي : منها .  
 وبمعنى على ، كقوله<sup>(٣)</sup> :

أَرَبُّ يَبُولُ الثُّعْلَبَانِ بِرَأْسِهِ لَقَدْ دَلَّ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثُّعَالِبُ

وَنُزَادَ قِيَاسًا فِي التَّنْفِي وَالِاسْتِفْهَام ، كقولك : مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ ، وَهَلْ زَيْدٌ  
 بِقَائِمٍ ، وَفِي غَيْرِهِمَا سَمَاعًا ، كقولهم : بِحَسْبِكَ زَيْدٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : حَسْبُكَ  
 زَيْدٌ ، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup> :

(١) سورة الفرقان ، من الآية (٥٩) .

(٢) سورة المطففين ، الآية (٢٨) .

(٣) هو راشد بن عبد ربه ، وكان اسمه الغاوي بن عبد العزة ، وكان سادناً لصنم فرأى ثعلباً يبُولُ عليه ، فقال أبياته . انظر أدب الكاتب : ١٠٣ ، ٢٩٠ ، وشرحه (الاعتضاب) للبطلوسي ٥٦/٢ ، وشرح أبياته له ٨٦/٣ ، وشرحه للجواليقي : ١٣٧ ، وشرح التسهيل ١٥٢/٣ ، والجنى الداني : ٤٢ ، والمعني : ١٤٢ ، وشرح أبياته ٣٠٤/٢ .

(٤) هو النابغة الجعدي ، والبيت في ديوانه ص : ٢١٦ بلفظ : (نحن بنو جعدة) . وانظر أدب الكاتب : ٥٢٢ ، وشرحه (الاعتضاب) : ٣٠١ ، ٣٩٧ ، والإنصاف : ٢٤٥ ، والجنى الداني ص : ٥٢ ، والمعني : ١٤٧ ، وشرح أبياته ٣٦٦/٢ .

نَحْنُ بَنِي صَبَّةَ أَصْحَابِ الْفَلَجِ

نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرَجِ

أي : نرجو الفرج . والعلم في ذلك : كفى بالله ، أي : كفى الله .

ولابن السراج قولٌ هنا ، شَرَحْتُهُ في « شرح الفصول »<sup>(١)</sup> .

وَيُقَسَّمُ بها ، وهي الأصلُ ، والواوُ بدلٌ منها ، والتاءُ بدلٌ من الواو .

واللَّامُ للاختصاص كقولك : هَذَا صَدِيقٌ لَهُ .

وللتَّمْلِيك كقولك : هَذَا كِتَابٌ لِأَخِيكَ .

وللتَّعْلِيل كقولك : أَكْرَمْتُكَ لِإِحْسَانِكَ إِلَى زَيْدٍ .

ويعنى على كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾ أي : على الجبين .

ويعنى بعد كقوله عليه السلام<sup>(٢)</sup> : « صُومُوا لِرُؤْيَيْتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْتِهِ »

أي : بعد ذلك . والظاهر أنها للتعليل .

ويعنى عن مع القول ، كقوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ

كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾ أي : عن الذي آمنوا ، وليس المعنى خطأُ بهم بذلك إذ

---

(١) قال المصنف في شرح الفصول (اللوحة : ١٢) : « ألا ترى أنَّ أبا بكر بن السراج حيث قال :

إِنَّ الْبَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾ لَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ وَإِنَّمَا مُتَعَلِّقَةٌ بِمَصْدَرٍ ، وَالْمَعْنَى كَفَى الْإِكْفَاءُ بِاللَّهِ . وَاسْتَضَعَفَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ مُوَصُولٌ ، وَحَذَفُ الْمَوْصُولِ ضَعِيفٌ . وَأَرَى أَنَّ مُرَادَهُ أَنَّ يَكُونُ الْمَصْدَرُ مُضْمَرًا لِذِلَالَةِ الْفِعْلِ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا فَالْفَاعِلُ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ » . وَانْظُرِ التَّبْيَانَ لِلْعَكْبَرِيِّ ٣٣٢/١ ، وَالْجَنَى الدَّانِي : ٤٩ .

(٢) حديث صحيح رواه البخاري في صحيحه ٣٥/٣ ، ومسلم في صحيحه : ٧٦٢ ، وأصحاب السنن .

(٣) سورة الأحقاف ، من الآية (١١) .



كان يجب أن يكون سبقتمونا .

وتُزَادُ كقوله<sup>(١)</sup> :

وَمَلَكَتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبٍ مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدٍ

وتنوبُ عن حرف القسم في التعجب كقولك : لله لا يُؤَخِّرُ الأجل .

والثاني<sup>(٢)</sup> : عن ، وهي للمجاوزة كقولك : صَرَفَ الله عَنْكَ الأذى  
أي: جَعَلَهُ مجاوزك .

وتكون اسماً كقولهم : جَلَسْتُ مِنْ عَنْ يَمِينِهِ أي : مِنْ جَانِبِ يَمِينِهِ .  
وقال الشاعر<sup>(٣)</sup> :

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي

فإن قيل : فهلا أُعْرِبَتْ ؟

أجبت : بناؤها لأنها مشابهة للحرفية / لفظاً ، وإضافتها لا تُوجِبُ  
[٣٤/أ] ذلك لها ؛ ألا ترى أَنَّ « لَدُنْ » و« كَم » يضافان وهما مبنيان .

وتجيء بمعنى بعد ، كقوله تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ أي: بعد قليل . وقال

(١) هو ابن ميادة . وقد سبق تخريجه ص : ٢٠٥ .

(٢) أي القسم الثاني من حروف الجر وهو : ما يكون اسماً تارة وحرفاً أخرى ، وهي القسمة التي أشار إليها في بداية باب حروف الجر .

(٣) هو قطري بن الفجاءة رأس الخوارج ، وأحد الأبطال البلغاء ، له شعرٌ جيد . انظر شرح أبيات المغني ٣١٢/٣ . وانظر البيت في شعر الخوارج ص : ١٢٦ ، وأمالى ابن الشجري ٥٣٧/٢ ، ٥٨٤ ، وأسرار العربية ص : ٢٣٠ ، وتوجيه اللمع : ٢٤٥ ، وضرائر الشعر : ٣٠٧ ، والمغني : ٢٦٣ ، ٦٩٠ ، وشرح أبياته ٣١٠/٣ ، والخزانة ١٥٨/١٠ .

(٤) سورة المؤمنين ، من الآية (٤٠) .

الشَّاعِرُ<sup>(١)</sup>:

قَرِّبَا مَرَبِطَ النَّعَامَةِ مِنِّي لَقِحتُ حَرْبُ وَايِلَ عَن حِيَالِ

أي : بَعْدَ حِيَال . والنَّعَامَةُ اسْمُ فَرَسِهِ<sup>(٢)</sup>.

ويعني على ، كقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

لَا هِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دِيَّانِي فَتَخْزُونِي

أي : عليَّ . ومعنى تخزونني تَقْهَرُونِي .

وعلى وهي للاستعلاء، كقولك: رَكِبْتُ عَلَى الفرس؛ لاستعلائك إياها.

وتكون بمعنى فوق ، كقول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

---

(١) هو الحارثُ بنُ عُباد البكريُّ ، قاله في حرب البسوس . والبيت سيار في كتب أهل اللغة . انظر الأصمعيات : ٧١ (وتخرجه واف فيه) ، والأزهية : ٢٩١ ، وأسماء خيل العرب وأنسابها : ٢٤٣ ، وأمالى ابن الشجري ٦١٢/٢ ، والمخصص ٦٧/١٤ ، وشرح التسهيل ١٦١/٣ ، واللمحة في شرح الملحة ٢٣٤/١ ، ورسف المباني : ٤٣٠ .

(٢) انظر أسماء خيل العرب وأنسابها : ٢٤٣ .

(٣) هو ذو الإصبع العدواني من قصيدة شهيرة في المفضليات : ١٦٠ ، ونسبه الهروي في الأزهية ص : ٩٧ إلى سعد الغنوي .

وانظر كتاب الشعر : ٤١ ، والخصائص ٢٨٨/٢ ، والأزهية : ٢٧٩ ، وأمالى ابن الشجري ١٩٥/٢ ، ٦١١ ، والإنصاف : ٣٣٥ ، وشرح الكافية الشافية ٨٠٩/٢ ، وشرح المفصل ٥٣/٨ ، ١٠٤/٩ ، وشرح الجمل ٤٧١/١ ، ٤٨٣ ، وضرائر الشعر : ١٤٤ ، وشرح الكافية ٤٨٦/١/٢ ، ١٢١٧/٢/٢ ، والجنى الداني : ٢٤٦ ، والمغني : ١٤٧ ، وشرح أبياته ٢٨٥/٣ ، والخزانة ١٧٣/٧ ، ١٢٤/١٠ .

(٤) هو مزاحم بن الحارث العقيلي يصف قطاة . انظر الشاهد في الكتاب ٢٣١/٤ ، والمقتضب ٥٣/٣ ، والمسائل العضديات : ٨٢ ، والمقتصد ٨٤٥/٢ ، والمفصل : ٢٩٣ ، وأسرار العربية : ٢٣١ ، واللباب ٣٥٩/١ ، وشرح المفصل ٣٨/٨ ، وشرح الكافية ١٢٢٠/٢/٢ ، وشرح الألفية للمرادي ٤٠٧/١ ، والمغني : ١٥٦ ، ٥٨٧ ، وشرح أبياته ، والخزانة ١٤٧/١٠ .

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمُّهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَيْدَاءَ مَجْهَلٍ

ويدلُّك على تمكُّن الحرفية فيها قلبُ ألفها هنا ياءً على بابها .

والكاف للتشبيه ، وهي تكونُ حرفيةً كقولك : جَاءَنِي الَّذِي كَرَيْدٍ .

وتكونُ زائدةً، كقوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ أي : ليس مثله .

واسماً ، كقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

يَضْحَكُنْ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ

أي : عن مثل البرد . والمنهمُّ : الدَّائِبُ .

ومذ ومنذ للابتداء في الزَّمان الماضي كقولك : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ سَنَةٍ كَذَا ،

أي : ابتداء انتفاء الرؤية من تلك السنة .

وللظرفية في الحاضر كقولك : مَا رَأَيْتُهُ مَذْ يَوْمَنَا ، أي : انتفاء الرؤية

في يومنا .

ويكونان اسمين إذا رُفِعَ ما بعدهما<sup>(٣)</sup> . ولهما معنيان<sup>(٤)</sup> :

---

(١) سورة الشورى ، من الآية (١١) .

(٢) للعجاج في ملحقات ديوانه : ٨٣ (طبعة ابن الورد ليسغ ١٩٠٣م) ، ولم يرد في طبعة الدكتور غزوة حسن (برواية الأصمعي) ، وانظر : إصلاح المنطق : ٣٩٨ ، والمخصص ١١٩/٩ ، وتوجيه اللمع : ٢٤٦ ، وشرح الفصل ٤٢/٨ ، ٤٤ ، والإيضاح في شرح الفصل ١٥٧/٢ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٩٥٨/٢ (وفيه مزيد تخريج) ، وشرح الكافية ١٢٢٠/٢ ، والجنى الداني : ٧٩ ، والمعني : ٢٣٩ ، وشرح أبياته ١٣٥/٤ ، والخزانة ١٦٦/١٠ .

(٣) قال الأخفش : أهل الحجاز يجرون بهما كل شيء من معرفة أو نكرة ، وبنو نعيم وغيرهم يرفعون ما بعدهما . انظر شرح اللمع لابن برهان ١٨٩/١ .

(٤) نقلهما أبو علي عن ابن السراج ، وانظر الموجز ص : ٥٩ ، والأصول ١٣٧/٢ ، والإيضاح : ٢٧٥ ، وشرح الجمل لابن خروف ٦٦١/٢ .

**أحدهما :** بيان أوّل المدة ، فيلزمهما المفردُ المعرفةُ كقولك : مَا رَأَيْتَهُ مُذْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، والمعنى أوّلُ المدة التي انتفت فيها الرؤيةُ يومُ الجمعة ، وإنما لزمهما ذلك لتعين الأوليّة المقصودة ؛ إذ لو قلت : مَا رَأَيْتَهُ مُذْ عَشْرُونَ أَوْ يَوْمٌ لَمْ يُفَدْ ذَلِكَ .

**وثانيهما :** بيان جميع المدّة فيلزمهما المقصودُ بالعدد كقولك : ما رَأَيْتَهُ مِذْ عَشْرُونَ يَوْمًا ، وهما مبتدآن وما بعدهما الخبر ؛ لأنّ المعنى أوّل المدة يومُ الجمعة ، وجميع المدة عَشْرُونَ يَوْمًا ، وهذا اختيار أبي علي<sup>(١)</sup> . وقال أبو الفتح<sup>(٢)</sup> والزّجاجي<sup>(٣)</sup> : هما خبران وما بعدهما هو المبتدأ . قال ابنُ الحاجب<sup>(٤)</sup> : هو وَهْمٌ ؛ لأنّ المعنى واللفظُ يأباه . أمّا المعنى فلأنك تُخبرُ عن جميع المدّة بأنها يومان ، وذلك خبرٌ محقّق<sup>(٥)</sup> . وأمّا اللفظُ فلأنّ « يومان » نكرةٌ لا مُصَحَّحَ لها ، فلا يستقيمُ أن يكونَ مبتدأً ، وكونُ خبره اسمَ زمانٍ مقدّمًا عليه<sup>(٦)</sup> لا يُسِيغُ ذلك ، وإنّما يُسِيغُهُ أن لو كان ظرفاً ؛ ألا ترى أنك لو قلت : جميعُ المدّة يومان ، لم يَسْتَقِمُ أن يكونَ « يومان » مبتدأً وما تقدّمه خبره وإن كان اسمَ زمانٍ لما لم يكن ظرفاً . انتهى كلامُهُ في « شَرْحِ مُقَدِّمَتِهِ » .

(١) ذكره في الإيضاح ص : ٢٧٥ ولم ينص على اختياره .

(٢) اللمع ص : ١٣٠ .

(٣) الجمل ص : ١٤٠ .

(٤) شرح الكافية له ٧٧٩/٢ - ٧٨٠ ، وانظر الباب للعكري ٣٧٢/١ .

(٥) في (ص) : وذلك محقق .

(٦) في (ت) و(ص) : على رأيه .

وفيه نظر؛ وذلك لأنهما قدَّراهُ بما يومان فيه مبتدأ، وما قبله خبرُهُ وهو: [٣٤/ب]  
 بيني وبين رؤيته يومان، وأنتَ لو صرَّحتَ بهذا لم يكن / الأمرُ إلاَّ كما قالَا،  
 ومسوّغُ الابتداءُ أنهما في تأويلِ الظرفِ عندهما ، وتقدما على النكرة.  
 وقال بعضهم : إنهما ضعيفتان في الاسميَّة فجعلُ الاسمِ الصريح وهو  
 ما بعدهما مبتدأً أولى . وهذا معارضٌ بأنَّ بعضهم ذهبَ إلى اسميَّتِهِمَا  
 مُطلقاً في حالِ الرَّفعِ والجر ، وجعلَ الجرَ بالإضافة .

والثالث<sup>(١)</sup> : حاشا وعدا وخلا ، وقد دُكرَ فيها ما هو كافٍ<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

### [ المضاف إليه ]

والفرعيُّ : المضافُ إليه .  
 وهو : ما نُسِبَ إليه الأوَّلُ محذوفاً تنوينُهُ أو نائِبُهُ لذلك .  
 فقولنا : « ما نُسِبَ إليه الأوَّلُ » يشملُ المضافَ إليه نحو : غُلامُ زَيْدٍ ،  
 وغيره نحو : قائمُ زَيْدٍ .  
 وقولنا : « محذوفاً تنوينُهُ » يُخرجُ ذلك .  
 وقولنا : « أو نائِبُهُ » ليدخلَ فيه نحو قولك : غُلاماً زَيْدٍ .

(١) أي القسم الثالث من الحروف وهو ما يكون فعلاً تارة ويكون حرفاً أخرى ، كما أشار المصنف في

أول باب حروف الجر .

(٢) سبق الحديث عنها في باب الاستثناء .

وقولنا : « لذلك » لئلاَّ يَدْخُلَ فيه قولك : القَائِمُ زَيْدٌ ، فالقَائِمُ وإن كان منسوباً إلى زَيْدٍ وهو أَوَّلُ لَتَانٍ ، وتنوينه محذوفٌ ، لكن لم يحذف لذلك ، بل لدخول اللام .

والإضافةُ على نوعين : محضة وغير محضة .

فالأولى ما أفادت تعريفاً أو تخصيصاً ، فالتعريف كقولك : غُلَامِي ، وغُلَامٌ هَذَا ، وغُلَامٌ زَيْدٍ ، وغُلَامُ الرَّجُلِ . ولا يُضَافُ المضمر ، ولا المشارُ به ، ولا العَلَمُ إلَّا إنْ نُكِّرَ ، ولا ذو اللام .

والتخصيص كقولك : غُلَامٌ رَجُلٍ ، وهو أخصُّ من قولك : غُلَامٌ مطلقاً ، وتُقَدَّرُ إمَّا باللام أو بِمَنْ أو بِفِي ، فنشأ من ذلك سِتُّ شُعَبٍ : إضافة إلى المعرفة أو النكرة . بمعنى اللام ، كقولك : غُلَامٌ زَيْدٍ ، وغُلَامٌ رَجُلٍ .

وإضافة بمعنى مِنْ إليهما ، كقولك : بَابُ السَّاجِ ، وبَابُ سَاجٍ .

وإضافة بمعنى فِي إليهما ، كقولك : أَعْجَبَنِي زِيَارَةُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَأَعْجَبَنِي زِيَارَةُ يَوْمٍ .

فإن قيل : فما الفرق بينهما ؟

أجبت : اللامِيَّةُ لا تُعَبَّرُ عن الأوَّلِ بالثَّانِي ، فلا يُقَالُ عن غُلَامٍ زَيْدٍ إنه زَيْدٌ ، والتي بِمَنْ يَصِحُّ ذلك فيها ، كقولك في بَابِ سَاجٍ : إنه سَاجٌ .

وقيل : إنَّ جاز جعلُ الثاني وصفاً للأول أو خبراً له أو حالاً منه فالإضافة بمعنى مِنْ ، وإلَّا فهي بمعنى اللام ؛ ألا تراك إذا قلت : باب ساجٍ ، جازَ أن تقول : هَذَا بَابٌ سَاجٍ ، والبَابُ سَاجٌ ، وهذا البابُ ساجاً ، وذلك ممتنعٌ في غُلَامٍ زَيْدٍ .

وقيل : التي بمعنى مِنْ شَرْطُهَا : أَنْ يَكُونَ المضافُ نوعَ المضاف إليه  
كقولك : خَاتَمُ فَضَّةٍ ، والتي بمعنى فِي شَرْطُهَا: أَنْ يَكُونَ الاسمُ مضافاً إلى  
ظَرَفِهِ ، كقولك : ضَرَبُ اليوم<sup>(١)</sup> ، وما عداهما فهي بمعنى اللام .  
والثانية : ما أفادت تخفيفاً ، وهي عند الأكثرين أربعة أقسام :  
الأوّل : إضافة الصّفة إلى فاعلها ، كقولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ  
الوَجْهِ ، أو ما هو كالفاعل كقول محمد بن بشير<sup>(٢)</sup> :

سَهْلُ الْفِنَاءِ إِذَا حَلَّتْ بِبَابِهِ      طَلَقَ الْيَدَيْنِ مُؤَدَّبُ الْخُدَامِ

/ والمعنى مؤدَّبٌ خُدَامُهُ . [٣٥]

والثاني : إضافتها إلى مفعولها ، كقولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدٍ  
غَدًا وَالْآنَ . وقيل : مطلقاً .  
والثالث : إضافة أفعَلَ إلى ما هو جزء منه ، كقولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ  
أَفْضَلَ النَّاسِ ، ولذلك وُصِفَ به النكرة ، وهو اختيارُ عبد القاهر .  
وقال بعضهم : هي محضة لإفادتها البعضيّة ؛ لأنك إذا قلت : زَيْدٌ

(١) في (ص) : ضربت اليوم .

(٢) محمد بن بشير الخارجي (نسبة إلى بني خارجة بن عدوان من مضر) شاعر أموي فصيح ، وكان  
يقيم في أكثر أيامه في بوادي المدينة . انظر الأغاني ١٤/١٤٢ ، والخزانة ٩/٢١٦ .  
والبيت ثاني ثلاثة أبيات أوردها أبو تمام في باب المراثي من حماسه ٢/٩٥ ، وانظر شرحها  
للمرزوقي ٨٠٨/٢ . ونسب الشاهد مع بيت آخر في البيان والتبيين ٢/٣٣٢ والعقد الفريد  
٣١٥/٢ لابن هرمة ، وهما في المختلط من شعره في ديوانه المجموع ص : ٢٤١ - ٢٤٢ . وفي  
الحماسة البصرية ١/٢٤٤ لحمد بن بشير وتروى لابن البلهاء (عمير بن عامر) ، وهو لابن البلهاء  
في معجم الشعراء : ٧٥ ، وأعاد نسبته في ص : ٣٤٣ إلى محمد بشير .

أَفْضَلُ مِنَ الْقَوْمِ ، لم يجب أن يكونَ منهم ، وإذا قلتَ : أَفْضَلُ الْقَوْمِ ، وجبَ كونهُ منهم ، ولذلك جاز : الملائكةُ أَفْضَلُ مِنَ الْبَشَرِ ، ولم يجز : الملائكةُ أَفْضَلُ الْبَشَرِ .

**والرابع :** إضافة الاسم إلى صفة موصوف محذوف كقولهم : بَقْلَةُ الْحَمَقَاءِ ، والتقدير : بَقْلَةُ الْحَبَّةِ الْحَمَقَاءِ ، وكذا : صَلَاةُ الْأَوَّلَى ، والتقديرُ صَلَاةُ السَّاعَةِ الْأَوَّلَى من زَوَالِ الشَّمْسِ . وهذا رأي البصريين<sup>(١)</sup> . وأمَّا الكوفيون فيَحْمِلُونَهُ على إضافة الموصوف إلى صفته .

#### وهنا ثلاثُ مسائلَ :

**الأولى :** أنَّ المضافَ باقٍ على إعرابه إذا أضيفَ إلى مظهرٍ متمكن أو مضمَّرٍ عدا الياء كقولك : هَذَا غُلَامِي ، وفيه خلافٌ . قال عبدُ القاهر<sup>(٢)</sup> : والأكثرُونَ أنه مبنيٌّ بناءً عارضاً عند إضافته إلى الياء ، وكان قبل ذلك مُعَرَّباً ، وأحدُ ما يكتسبُ المضافُ من المضاف إليه البناءُ .

**فإن قيل :** فهلَّا بُني في حال إضافته إلى ضمير المخاطب والغائب كقولك : غُلَامُكَ وَغُلَامُهُ ؟

**أجبتُ :** هذا السببُ ليس بموجبٍ للبناء عدا باقي الأسباب ، فإنها مُوجِبَةٌ . نَعَمْ عبدُ القاهر أطلقَ عدمَ الوجوب على الجميع .

---

(١) انظر الإيضاح ص : ٢٨٢ ، وسر الصناعة ٣٥/١ ، والإنصاف ص : ٣٥٣ ، وتوجيه اللمع ص :

٢٧٠ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٦٠٣/٢ ، وشرحها للرضي ٩٢٣/٢/١ .

(٢) انظر المغني : ٦٧٢ .



فإن قيل : فما المخصّص ؟

أجبت : بأنّ الياء فيها لغتان السُّكُونُ والفتحُ ، فلو كان المضاف إليها معرباً لانقلبت في الرفع واواً لسكونها غير مدغمة ، وانضمام ما قبلها وكان اللفظ غلامو ، فتغير لفظها ، ولانقلبت في النصب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولا يرد باب يا غلاما ؛ لأنه مخصوص بالنداء ، وهو باب تغيير ، ولذا اختص به الترخيم .

وقال ابنُ الحاجب<sup>(١)</sup> : « هو مُعَرَّبٌ تقديرًا ، ولكنهم لما أوجبوا أن تكون حركة ما قبل ياء المتكلم كسرةً لئلا يناسبها تَعَدُّرُ إعرابُهُ بالحركات ؛ لما في حال الرفع والنصب من مصادتهما للكسرة ، وأما في الجر فلمضادته مثله ؛ إذ الكسرتان لا تجتمعان على حرف واحد .

وقد زَعَمَ بعضُهُم أنّ باب غلامي مبنيٌّ . وهو وهمٌ ؛ لأن الإضافة إلى المضمر لا تُوجبُ بناءً ؛ بدليل غلامك وغلامه ، فلا وجه لجعله مبنياً مع صحة كونه معرباً . انتهى كلامه في « شرح مقدمته » .

قوله : « لتناسب الياء » إشارةً إلى ما ذَكَرْتُهُ من إرادة المحافظة على الياء ؛ إذ الحركة التي قبلها إذا كانت من جنسها ثبتت ، وإذا لم تكن كذلك غصَبَها القرار<sup>(٢)</sup> .

لكنَّ قوله : « وقد زَعَمَ بعضُهُم أنه مبني » عَجَبٌ ؛ لأنَّ الغالب عند

(١) شرح الكافية ٢٥٤/١ ، وانظر المتبع ١٣٥/١ ، واللباب ٦٧/١ ، ومسائل خلافية : ٨٠ - ٨٢ .

(٢) كذا في (ح) ، وفي (ص) و(ت) غصبتها .

النُّحَاةُ ذلك<sup>(١)</sup>، وهو المشهورُ في الكتب ، والذي اختارَهُ هو الذي يعزُّ نُقْلُهُ  
بالمِرَّة .

قوله : « وهو وهمٌ لأن الإضافة إلى المضمَر لا تُوجِبُ بناءً » ليس  
كذلك ؛ لأنهم ما ادَّعوا الإطلاقَ في ذلك ، بل خصَّوه بهذا الضَّرْب ،  
وقد ذَكَرْتُ المَخَصَّصَ .

وقال بعضُ المتأخِّرين<sup>(٢)</sup> : والصَّوابُ عندي أَنه مُعَرَّبٌ ؛ وذلك لأنه  
مُحَرَّكٌ ، وَحَقُّ المَبْنِيِّ على الحركة إذا كان اسماً أَنْ تُعْقَلَ عِلَّةُ بِنَائِهِ ، ثُمَّ  
حَرَكَتُهُ من حيث هي حركةٌ ، ثُمَّ حَرَكَتُهُ المَخْصُوصَةُ . وهذا لا يمكن فيه .  
أقولُ : عِلَّةُ البناءِ الإضافةُ إلى المَبْنِيِّ المَخْصُوصِ ، وَعِلَّةُ الحركةِ عُرُوضُ  
البناء ، وَأَنَّ الاسمَ له أَصلٌ في التَّمَكُّنِ ، وَعِلَّةُ الخِصُوصِيَّةِ المَحَافِظَةُ على  
الضَّمِيرِ ، فاعْرِفْهُ .

الثانية : اعْلَمْ أَنَّ المضافَ يكتسبُ من المضاف إليه أحكاماً منها :

---

(١) قلت : ليس الأمر كما ذكره المصنف ، بل الأغلب عند النحاة ما ذهب إليه ابن الحاجب من أنه  
معرب بحركات مقدرة كما نص المرادي في شرح الألفية ٤٥٣/١ ، والذين قالوا ببنائه هم :  
الجرجاني في الجمل : ١١ ، وابن الخشاب في المرجل ص : ١٠٧ - ١٠٨ ، وابن الشجري في  
أماله ٤/١ ، والمطرزي في المصباح : ٦٣ ، وابن الحياز في النهاية : ١٢٤ ، والغرة المخفية : ١١ ،  
قال أبو حيان : وهو ظاهر كلام الزمخشري . وذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٩٩٩/٢  
أَنَّ في كلام ابن السراج ما يوهم ذلك . وانظر الأصول ١٢٧/٢ ، ٣٨٦/٢ ، والتبيين : ١٥٢ ،  
وشرح الكافية للرضي ٩٥/١/١ ، وشرح الألفية للمرادي ٤٥٣/١ ، وارتشاف الضرب  
١٨٤٧/٤ . وراجع حاشية الدكتور جمال مخيمر على شرح ابن الحاجب ٢٥٥/١ ففيها تفصيل  
جيد لأقوال العلماء في المسألة .

(٢) منهم ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٠٠٠/٢ ، وانظر شرح الكافية للرضي ٩٥/١/١ .

التخصيص ، كقولك : غلامٌ رَجُلٍ ؛ إذ هو أخص من قولك : غلامٌ مطلقاً .

ومنها التعريف ، كقولك : غلامٌ زَيْدٌ ، ولذلك تصفه بالمعرفة كقولك : جَاءَنِي غلامٌ زَيْدٍ الظَّرِيفُ ، وتصفُ المعرفة به ، كقولك : مَرَرْتُ بِعَمْرٍو غلامٌ زَيْدٍ .

ومنها العُمومُ كقولك : كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ ، فإذا قلتَ : غلامٌ كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ اكتسَى العُمومُ من « كُلُّ » .  
ومنها: التَّأْنِيثُ، كقراءة بعضهم<sup>(١)</sup>: ﴿ تَلَقَّطَهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ ، و﴿ لَوْنُهَا نَسْرُ النَّظِيرِ ﴾<sup>(٢)</sup>، بتأنيث « تَلَقَّطَهُ » و« نَسْرُ » . ومنه قولُ الشَّاعر<sup>(٣)</sup>:

كَمَا شَرَقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

وعليه وجهُ بيت « الحماسة »<sup>(٤)</sup>:

---

(١) سورة يوسف ، من الآية (١٠) . وهر قراءة الحسن وبتادة وابن كثير وغيرهم . انظر إعراب القرآن ٣١٦/٢ ، ومختصر الشواذ : ٦٢ ، والكشاف ٢٠٥/٢ ، وإعراب القراءات الشاذة ٦٨٥/١ ، والتبيان ٧٢٤/٢ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية (٦٩) .

(٣) عجز بيت للأعشى في ديوانه ص : ١٧٣ . وصدّره :

وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ

وهو من شواهد الكتاب ٥٢/١ ، وانظر المقتضب ١٩٧/٤ ، والأصول ٤٧٨/٣ ، والمذكر والمؤنث للأنيباري ص : ٣١٦ ، وتوجيه اللمع : ٢٦٨ ، وشرح الألفية للمرادي ٤٢٧/١ ، والمغني ص : ٦٦٧ ، وشرح أبياته ١٠٤/٧ .

(٤) الحماسة ٥٧/١ (تحقيق د. عسيان) ، وهو لقريط بن أنيف رجل من بلعنير بن تميم ، وانظر البيت في مجالس ثعلب ٤٠٥/٢ ، وشرح الحماسة ٢٣/١ ، وشرح الكافية ٦٢٨/١/٢ ، والمغني : ٣٣٨ ، وشرح أبياته ٨٣/١ ، والخزانة ٤٤١/٧ .

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِلَيَّ      بَنُو اللَّقِيْطَةِ مِنْ دُهْلٍ بَنِ شَيْبَانَ  
وهنا تنبيه :

وهو أنهم نَصُّوا على أَنَّ هذا شرطه أَنْ يكونَ المضافُ جزءاً من  
المضافِ إليه ، فلا يقال : جَاءَتْنِي غُلَامٌ هِنْدِي .  
ومنها : المصدرية ، كقولك : صُمْتُ أَحْسَنَ الصِّيَامِ ، وَضَرَبْتُهُ كُلَّ  
الضَّرْبِ وَبَعْضُهُ .

ومنها : الظرفية ، كقولك : كُلُّ يَوْمٍ أَرَاكَ تُكْرِمُنِي فِيهِ ، وقال الشاعر<sup>(١)</sup> :

كَلَّا يَوْمِي طَوَالَةَ وَصَلُ أَرْوَى      طُنُونٌ ، آءَ مُطَرَحُ الطُّنُونِ

ومنها : الاستفهام كقولك : غُلَامٌ مَنْ عِنْدَكَ .

ومنها : الشرط ، كقولك : غُلَامٌ مَنْ يَضْرِبُ أَضْرِبُ ، ويدلُّك على  
ذلك أنك لو جئتَ بحرفِ الشرط لَرُفِعَ هذا الاسمُ بعد فعله كقولك : إِنْ  
يَضْرِبُ غُلَامٌ زَيْدٌ أَضْرِبُ .

ومنها : البناء ، كقول الفرزدق<sup>(٢)</sup> :

---

(١) هو الشَّمَّاحُ بنُ ضَرَارٍ الغطفاني ، والبيت في ديوانه : ٣١٩ ، وهو مطلع قصيدة له في مدح عَرَابَةِ  
ابنِ أَوْسٍ رَضَوْنَةَ . والبيت في : الإغفال ٧٩/١ ومقاييس المقصور والمدود : ٧٦ ، والإيضاح :  
٩٥ ، وإيضاح شواهده ٩٠/١ ، والمحتسب ٣٢١/١ ، والإنصاف : ٦٢ ، وشرح المفصل  
١٠١/٣ ، واتفاق المباني : ٢١٥ . وطَوَالَةُ : موضعٌ بَرقان فيه بئرٌ ... وقال نصر : طَوَالَةُ : بئرٌ  
في ديار بني فزارة لبني مرة وغطفان قال الشماخ ... وأنشد البيت . انظر معجم البلدان ٤/٤٥ .  
وأروى : اسم محبوبته ، والطُّنُون : التي لا يوثق بدوامها .

(٢) ديوانه : ١٨٥/١ يمدح عمر بن عبد العزيز ، وانظر الكتاب ٦٠/١ ، وشرح أبياته ١٦٢/١ ،  
والمقتضب ١٩١/٤ ، ومجالس العلماء : ٨٩ ، والإغفال ٤٦١/٢ ، وتوجيه اللمع : ١٢٥ ، =

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

قال ابن عصفور في « مُقَرَّبِهِ »<sup>(١)</sup>: (مثل) مبني على الفتح لإضافته إلى ضمير الغائبين .

ومنها : / التنكير ، كقولك : زَيْدٌ امْرَأَةٌ ، فهو قبل الإضافة مَعْرِفَةٌ ، وَلَمَّا أَضَفْتَهُ مَيَّزَتْهُ عَنْ زَيْدٍ رَجُلٍ . وفي هذا نظرٌ . [٣٦/أ]

وقال المَرَاغِي : ومنها الاشتقاق ، كقولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيْ رَجُلٍ . وهذا وَهْمٌ ؛ لِأَنَّ الاشتقاقَ إِنَّمَا أَتَاهُ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ وُصِفَ بِهِ ، والمرادُ الكاملُ في الرجولية .

وبما ذَكَرْتُهُ يُعْلَمُ أَنَّ حَصَرَ ابْنَ الْخَبَازِ لِلْأَحْكَامِ فِي سَبْعَةٍ لَيْسَ بِجَيِّدٍ<sup>(٢)</sup> .  
الثَّالِثَةُ : اختلفوا في جَرِّ المضاف إليه ، فقال عبدُ القاهر<sup>(٣)</sup> : إنه بالمضاف ؛  
لأنه فُهِمَ منه معنى الحرف الذي جيء بالإضافة مبنيةً على معناه ، فَلَمَّا قَامَ  
مَقَامُهُ جَرَّ المضافَ إليه .

---

= والمقرب ص : ١١٢ ، وشرح التسهيل ٣٧٣/١ ، وشرح الكافية ٨٥٦/٢/١ ، ووصف المباني :  
٣١٢ ، والفصول المفيدة : ٢٥١ ، والمغني : ١١٤ وأمكنة أخرى منه ، وشرح أبياته ١٥٨/٢ ،  
والخزانة ١٣٣/٤ .

(١) المقرب ص : ١١٢ .

(٢) قال في توجيه اللمع ص : ٢٦٧ : « وَأَعْلَمُ أَنَّ الإِضَافَةَ الْمُحْصَنَةَ لَمَّا لَمْ تَكُنْ فِي نِيَّةِ الْإِنْفِصَالِ ،  
اكتسبَ المضافُ فيها كَثِيرًا مِنْ أَحْكَامِ المضافِ إليه ، وَجُمْلَةُ ذَلِكَ سَبْعَةٌ ، ذَكَرَ أَبُو الْفَتْحِ مِنْهَا  
أَرْبَعَةً ، وَلَمْ يُمَثِّلْ ، وَأَنَا أُسَوِّفُهَا مَثَلَةً ... »

(٣) هذا مذهبُ سيبويه رحمه الله . انظر الكتاب ٤١٩/١ ، وأسرار العربية : ٢٥٠ ، والتصريح  
٩٩/٣ . وأما عبد القاهر الجرجاني فإنه يقول : إن الجر على معنى اللام كما هو ظاهر من كلامه  
في المقتصد ٨٧١/٢ ، واعتز على مَنْ قال : إن الجرَّ باللام المقدرة ، وهذا مذهب الزجاج من  
قبل . وانظر توجيه اللمع ص : ٢٦٥ ، والتصريح ٩٩/٣ .

وقال غيره<sup>(١)</sup>: جَرُّهُ بالحرف المقدَّر بينهما ؛ إذ أصلُ عَمَلِ الجرِّ للحروف . وأُفسِدَ<sup>(٢)</sup> ذلك بأنه يجبُ حينئذ تنوينُ المضاف كما لو ظهرَ الحرفُ ، وبأنَّ عَمَلَ حرفِ الجرِّ محذوفاً ضعيفٌ على خلاف الأصل ، وبأنه يقتضي ألاَّ يتعرَّفَ المضافُ ولا يكتسي شيئاً من الأحكام المذكورة ، والأمرُ بخلافه .

وقال أبو الفتح في « اللُّمع »<sup>(٣)</sup>: الجرُّ بالإضافة . وهو تَجَوُّزٌ . ويكثرُ ذلك في عبارات المطارحين .

\* \* \*

---

(١) انظر توجيه اللمع ص : ٢٦٥ ، والارتشاف ١٧٩٩/٤ .

(٢) الذي أفسده هو عبد القاهر الجرجاني . انظر توجيه اللمع ص : ٢٦٥ .

(٣) اللمع ص : ١٢٧ .

## [ الجوازم ]

والمجزوم كذلك<sup>(١)</sup>.

فالأصليُّ فعلُ الشرط ، ووجهُ ذلك أنَّ حَرْفَهُ وما تَضَمَّنَ معناه حيث طال مقتضاه اقتضى القياسُ أنْ يُخَفَّفَ .  
والجزمُ حذفٌ للحركة أو للحرفِ المعتلِّ والمشابه له .

وأما الجازمُ للجواب ففيه خمسة أقوال :

الأوَّلُ : جازمُهُ حرفُ الشرط أيضاً ؛ لأنه اقتضاه كما اقتضى فعلُ الشرط ، فَعَمِلَ فيهما . وهو اختيار الجزولي<sup>(٢)</sup>.  
والثَّاني : أنَّ حرفَ الشرط يَجْزِمُ [فعل الشرط]<sup>(٣)</sup>، ثمَّ إِنَّهُمَا معاً يَجْزِمَانِ الجواب ؛ لأنَّ هذا الحرفَ ضعيفٌ ، فلا يعمل في معمولين .  
والثَّالثُ : أنه يَجْزِمُ فعلَ الشرط ، وفعلُ الشرط يَجْزِمُ الجواب .  
والرَّابِعُ : أنه يَجْزِمُ فعلَ الشرط ، والجوابُ مجزومٌ بالمجاورة . وهو قولُ الكوفيَّين .

والخامسُ : أنهما مبنيَّان على السُّكون ؛ لأنَّ هذا الموضعَ يختصُّ بالأفعال . وهو قولُ المازنيِّ .

---

(١) يتابع المصنف حديثه عن المعمولات ، وكان قسمها إلى الأسماء (مرفوعة ومنصوبة ومجرورة) وإلى الأفعال المضارعة، وقد أنهى الحديث عن الأسماء وبدأ بالأفعال، وقوله: « كذلك » أي أصلي وفعري .

(٢) المقدمة الجزولية ص : ٤٣ .

(٣) في النسخ : يجزمه ، والزيادة ليستقيم السياق .

وهنا ثلاثة تنبيهات :

الأول : إذا كان الشرطُ والجوابُ فَعَلَيْنِ فلهما أربعُ صورٍ<sup>(١)</sup> :

الأولى : أن يكونا مضارعين كمثاله فلا بُدَّ من الجزم ؛ لأنهما مُعرَبان ،  
والعاملُ معهما . وأجازَ بعضُ المتأخرين رفعَ الجواب ، وهو ضعيفٌ .

الثانية : أن يكونا ماضيين فيُحَكَّمُ على موضعهما بالجزم ؛ لأنهما  
مبنيان على الفتح ، كقولك : إن قامَ زيدٌ قَعَدَ عمرو .

والثالثة : أن يكون الشرطُ ماضياً والجوابُ مضارعاً ، كقولك : إن  
أكرمَني زيدٌ أكرمه ، ففي الثاني الجزمُ والرفعُ على التقديم ، أو على  
حذف الفاء ، أو على أنَّ الأولَ لا إعرابَ له لفظاً .

الرابعة : عكسُ هذه ، وهي رديئةٌ لم تأتِ / في الكتاب العزيز ، بل  
هو في الشعر كقوله<sup>(٢)</sup> :

فإن تقطعوا مِنّا مناطَ قِلَادَةٍ      قطعنّا بهِ مِنكُمُ مناطَ قِلَادَةٍ  
وقال آخر<sup>(٣)</sup> :

(١) انظرها في توجيه اللمع : ٤٣٥ .

(٢) أحد خمسة أبيات لخلف بن خليفة أوردتها الطبري في تاريخ الرسل والملوك وابن عساكر في تاريخ  
دمشق (في أثناء الحديث عن ولاية الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان) ، وابن عبد ربه في  
العقد الفريد ٤/٦٣ . يقولها في قتل الوليد بن يزيد . وفي نسخة (ص) : فإن تعطوا .

(٣) هو أبو زيد الطائي ، في شعره : ٦٠٠ (ضمن شعراء إسلاميون) . وجمهرة أشعار العرب ٢/٧٣٩ ،  
، وانظر النوادر : ٢٨٠ ، والمقتضب ٢/٥٩ ، والمقرب : ٣٠٢ ، وشرح الكافية الشافية  
١٥٨٥/٣ ، وشرح الكافية ٢/٩٣٠ ، ورصف المباني : ١٠٥ ، والمقاصد الشافية ٦/١٢٩ ،  
٣٨٧/٧ ، والخزانة ٩/٧٦ . والشجى : ما يعترض في الخلق كالعظم .



مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

والثاني : في الجواب ، وهو ثلاثة أقسام :

الأول : الفعل كما دُكر .

والثاني : الفاء وما بعدها ، وحكمها أن تدخل على كل شيء لا يصح أن يلي حرف الشرط كالمبتدأ والخبر والأمر والنهي والاستفهام والماضي الصريح ، كقولك : إِنْ تَزُرْنِي فَأَنَا مُكْرِمٌ لَكَ .

واعلم أن موضعها مع ما بعدها الجزم بدليل قوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ مَنْ يُضِلِلْ اللَّهُ فَكَأَنَّهُ دَاحِي لَّهُ ، وَيَذَرُهُمْ ﴾ ، ألا ترى أن « يَذَرُهُمْ » معطوف على قوله : « فَلَا هَادِيَ لَهُ »<sup>(٢)</sup> ، وإعراب المعطوف فرع على إعراب المعطوف عليه .

والثالث : إذا ، كقوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَإِنْ تُصِبَّهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ ، وموضع إذا مع ما بعدها الجزم أيضاً .

والثالث : في إعراب الأسماء الجازمة .

اعلم أن ما كان منها ظرفاً فهو منصوبٌ بفعل الشرط كقولك : مَتَى تَزُرْنِي أُكْرِمُكَ . ولا تُجرُّ « متى » إلا إلى خاصة .  
وأيان وإدما لازمتان للظرفية .

---

(١) سورة الأعراف ، من الآية (١٨٦) . و(يَذَرُهُمْ) بالياء وجزم الفعل قراءة حمزة والكسائي . انظر السبعة ض : ٢٩٨ ، والإقناع ٦٥١/٢ .

(٢) وموضع (فلا هادي له) جزم في جواب مَنْ . إعراب القرآن ١٦٥/٢ ، وإعراب القراءات الشواذ ٥٧٧/١ .

(٣) سورة الروم ، من الآية (٣٦) .

وَأَيْنَمَا وَحَيْثُمَا تُجَرَّانِ بِنِ وَإِلَى ، وَتَمَى جَرَتْ فَيَتَعَلَّقُ بِهِ أَيْضاً .  
وما كان منها غيرَ ظرفٍ فإن كان مرفوعاً فهو مبتدأ لا غير ، وعادَ  
إليه العائدُ من فعل الشرطِ كقولك : مَنْ يَزُرُّنِي أُكْرِمُهُ ، وإن كان منصوباً  
انتصبَ بفعل الشرطِ مفعولاً به كقولك : مَنْ تُكْرِمُ أُكْرِمُ<sup>(١)</sup> ، أو خبراً  
لكان وأخواتها كقولك : مَنْ يَكُنْ أَخُوكَ فَهُوَ أَخِي .

والفرعي مجزومٌ بلم وأخواتها ؛ وذلك لأنها مُشَبَّهَةٌ بِأَنْ ؛ ألا ترى  
أنَّهَا تَنْقُلُ الْمُسْتَقْبَلَ إِلَى الْمَاضِي ، وَإِنْ تَنْقُلُ الْمَاضِيَ إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ ، وَكَذَلِكَ  
لَمَّا .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ؟

أَجِبْتُ : مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :

أحدها : أَنَّ لَمْ جَوَابُ فَعَلٍ ، يَقُولُ : ضَرَبَ زَيْدٌ ، فَتَقُولُ لَهُ : لَمْ  
يُضْرَبْ .

ولمَّا جوابُ « قَدْ فَعَلَ » ، يَقُولُ : قَدْ ضَرَبَ ، فَتَقُولُ : لَمَّا يُضْرَبُ .  
وثانيها : أَنَّ زَمَانَ « لَمَّا » مُتَّصِلٌ إِلَى حِينَ إِخْبَارِكَ ، وَزَمَانَ لَمْ  
منقطعٌ ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : نَدِمَ إِبْلِيسُ وَلَمَّا يَنْفَعُهُ نَدْمُهُ ، وَتَقُولُ : نَدِمَ آدَمُ  
عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَمْ يَنْفَعَهُ نَدْمُهُ ، وَلَوْ جِئْتَ بِـ « لَمَّا » هُنَا أَحَلَّتْ .

وثالثها : جَوَازُ الْوَقْفِ عَلَى « لَمَّا » دُونَ « لَمْ » كَقَوْلِكَ : جِئْتُكَ  
وَلَمَّا ، تَرِيدُ : وَلَمَّا أُكْرِمُكَ . وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي لَمْ إِلَّا شَاذاً ، كَقَوْلِ

---

(١) فِي (ص) : مَنْ يَكْرِمُنِي أُكْرِمُ .

الشاعر<sup>(١)</sup>:

يَا رَبَّ شَيْخٍ مِنْ لُكَيْزٍ ذِي عِلْمٍ  
أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ وَقَدْ كَادَ وَلَمْ

وَجَزَمَتْ لَامُ الأَمْرِ لَأَنَّ معناها معنى الصَّيْغَةِ الموقوفة ، فقُولُكَ :  
اضْرِبْ كقولكَ : لِيَضْرِبْ زَيْدٌ . وَحُمِلَتْ عَلَيْهَا لَا النَاهِيَةُ لِأَنَّ التَّهْيِ أَمْرٌ  
فِي الْحَقِيقَةِ ، وَلِذَلِكَ يَقُولُ بَعْضُهُمْ : التَّهْيِ عَنْ الشَّيْءِ أَمْرٌ بِضَدِّهِ .

وعندي أَنَّ هَذَا ضَعِيفٌ لِأَمْرَيْنِ :

[٣٧/أ] الأول : أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى حَمْلِ الإِعْرَابِ عَلَى الْبِنَاءِ ؛ / أَلَا تَرَى أَنَّ الْقَائِلَ  
بِذَلِكَ زَعَمَ أَنَّ لَامَ الأَمْرِ مَحْمُولَةٌ عَلَى الصَّيْغَةِ الموقوفة ، وَذَلِكَ مَرْدُودٌ ،  
وَمِثْلُهُ قَوْلُ ابْنِ الْخَيْطِ<sup>(٢)</sup> : رُفِعَ الْفَاعِلُ الْمَظْهَرُ لِأَنَّ لَهُ الضَّمَّ فِي قَوْلِكَ :  
ضَرَبْتُ .

(١) لم أقف عليه . وهو في شرح المفصل ١١١/٨ ، وضرائر الشعر : ١٨٣ ، وتمهيد القواعد  
٤٣١٥/٩ (وفيه حُرُفٌ لُكَيْزٌ إِلَى بَكْرِ) ، كما ورد في الخزائنة عرضاً مع الشاهد (٦٨٠) . وفي  
(ص) : جاء بلفظ (مِنْ الْكَبِيرِ) و(أَمْلَج) .

(٢) هو محمد بن أحمد بن منصور السمرقندي ، أبو بكر بن الخياط ، نحويٌّ مفسِّرٌ من شيوخ أبي  
القاسم الزجاجي وأبي عليٍّ الفارسي ، جري بينه وبين الزجاج مناظرة ببغداد ، من تأليفه : معاني  
القرآن ، والموجز ، والمقنع (كلاهما في النحو) ، والنحو الكبير . توفي سنة ٣٢٠ هـ . انظر أخباره  
في إنباه الرواة ٥٤/٣ ، ومعجم الأدباء ١٤١/١٧ ، وإشارة التعيين : ٢٩٣ ، وطبقات المفسرين  
٨٧/٢ .

وانظر حاشية الصبان على شرح الأشتوني ٢/٤ . وقد أجاب عنه الصبان بقوله : وأجيب بأنه لا  
يضر حمل الإعراب على البناء فيما ذكر لكونه فرعاً عنه في الفعل .

**والثاني :** أنَّ هذا الحملَ ضعيفٌ ، صرَّحَ به أبو الفتح<sup>(١)</sup> في « سير الصناعة » .  
فالأجودُ ما قاله الجزوليُّ من أنَّ الحرفَ إذا اختص بشيءٍ عمِلَ الإعرابُ  
الذي يختص به ، كحروف الجرِّ في الأسماء وهذه في الأفعال .  
نعم قد يعرض لبعضها شبه الفعل فيخرجُ عن ذلك كإنَّ وأحواتها ،  
وهذا جليٌّ .

**وكذلك الفعلُ المذكور بعد فعلِ الأمر ، أو الاستفهام ، أو التَّمني ،**  
**أو الدُّعاء ، أو العَرَض ، أو التَّحْضيض<sup>(٢)</sup> عموماً ، والتَّهْيي خصوصاً ،**  
**خلافاً للكسائي، كقولك :** أَكْرِمْنِي أَكْرِمَكَ ، وَاللَّهُمَّ ارْزُقْنِي مَالاً أَتَصَدَّقُ  
بِهِ ، وَلَوْلَا تَسَافَرُ تَغْنَمُ<sup>(٣)</sup> ، وكذا الباقي .  
وإنَّما جازَ ذلك لأنه جَوَابُ شَرْطٍ محذوفٍ ، والتَّقدير : أَكْرِمْنِي فَإِنَّكَ  
إِنْ تُكْرِمْنِي أَكْرِمَكَ . وجاز الحذفُ لدلالة الأوَّل على المقدَّر ؛ إذ هو  
ضمانٌ له .

**والرَّفْعُ جائزٌ من وجوهٍ ثلاثة :**  
**الأول :** أن يكونَ حالاً ، كقولك : اقْصُدِ الْأَمِيرَ يُنْعِمُ عَلَيَّ النَّاسَ ،  
أي : اقْصِدْهُ في هذه الحال ، وهي الإِنْعَامُ .

---

(١) لم أقف عليه .

(٢) في (ص) : التخصيص .

(٣) في (ص) : لولا تساق . وفي (ت) : لِمَ لا تسافر تغنم .

والثاني : أن يكون وصفاً لنكرة ، كقولك : اشكُر رجلاً يُساعدُكَ ،  
ومنه قوله عزَّ اسمه<sup>(١)</sup> : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ۖ يَرِثُنِي ﴾ أي : ولياً وارثاً .  
والثالث : أن يكون منقطعاً ، كقولك : أعطِ زَيْداً يَشْكُرُكَ ، كأنكَ  
بعدَ ذِكرِ فعلِ الأمرِ استأنفتَ الإخبارَ بأنه يَشْكُرُهُ .

\* \* \*

---

(١) سورة مريم ، من الآيتين (٥ - ٦) .

## المقدمة الرابعة

### [ إعراب الجمل ]

اعلم أنَّ الجملة إنما يُحكَّم عليها بإعرابٍ تقديرًا في مواضع منها<sup>(١)</sup> :  
إذا كانت خبراً للمبتدأ كقولك: زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ، فـ «أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ»  
في موضع رفع ؛ لكونه خبراً عن زيد ، وكذلك : زَيْدٌ انْطَلَقَ أَبُوهُ .  
ومنها : أن تكون خبراً لكان وأخواتها كقولك : كَانَ زَيْدٌ أَبُوهُ  
مُنْطَلِقٌ ، وَكَانَ زَيْدٌ قَدْ انْطَلَقَ أَبُوهُ ، أو انْطَلَقَ بغير « قد » تمسكاً بظاهر  
قوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ مِّنْ قَبْلِ ﴾ ، ويقول الشاعر<sup>(٣)</sup> :  
أَمْسَتْ خَلَاءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا      أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدِ  
وموضعها هنا النصبُ .  
ومنها : أن تكون خبر إن وأخواتها، كقولك : إِنَّ زَيْدًا أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ،

(١) انظر المغني لابن فلاح ٣٠٧/٢ .

(٢) سورة يوسف ، من الآية (٢٦) .

(٣) هو النابغة الذبياني، والبيت في ديوانه : ١٦ من معلقته . والبيت عند ابن مالك وغيره شاهد على النواسخ. انظر شرح التسهيل ٣٤٤/١ ، ٣٤٦ ، وشرح الكافية الشافية ٣٩٥/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ٢١٠/١ ، والتذييل ١٥٣/٤ ، وشرح الأشموني على الألفية ٢٣٠/١ ، والجمع ٧٦/٢ ، والخزانة ٥/٤ .

وإنَّ زَيْدًا انْطَلَقَ أَبُوهُ ، وموضعها الرَّفْعُ .

**ومنها : أن تكون مفعولاً ثانياً** لظننتُ وأخواتها ، كقولك : ظننتُ زَيْدًا أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ، وظننتُ زَيْدًا انْطَلَقَ أَبُوهُ ، وموضعها النَّصْبُ .

**ومنها : أن تكون مفعولاً ثالثاً** لأَعْلَمْتُ وأخواتها كقولك : أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ، وأَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَامَ أَبُوهُ ، وموضعها نصبٌ .

**ومنها : أن تكون صفةً للنكرة** ، كقولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ، و**برَجُلٍ** انْطَلَقَ أَبُوهُ ، وموضعها على حسب إعراب / موصوفها في الأنواع الثلاثة .

[٣٧/ب]

**وهنا تنبيهات :**

**الأول :** أنه يُشترطُ فيها أن تكون خبريةً محتملةً للصدق والكذب كالمثال المذكور ، واحتُرزَ بذلك عن الأمر والنهي والاستفهام نحو : قُمْ ، ولا تَقُمْ ، وهل تَقُومُ ، وامتنعَ ذلك فيها لأنَّ الغرض من الصفة الإيضاح والبيان بذكر حالٍ ثابتةٍ للموصوف يعرفها المخاطبُ له ليست لمشاركة في اسمه ، وكل واحدٍ من هذه ليس بحالٍ ثابتة ؛ إذ اثنان منها طلبٌ ، والآخرُ استعلامٌ ، وذلك مما لا اختصاصَ له بواحد دون آخر . فأمَّا قولُ الشاعر - أنشدَه الأصمعيُّ -<sup>(١)</sup> :

---

(١) رَجُزٌ منسوبٌ للعجاج ، وهو في ملحق ديوانه ٣٠٤/٢ (تحقيق د. السطلي) ، وانظر الكامل ١٠٥٤/٢ ، والمختضب ١٦٥/٢ ، والفرق بين الحروف الخمسة : ٣٠٦ ، وأمالي ابن الشجري ٩٨/٢ ، والإنصاف : ٩٨ ، وشرح الجمل ١٩٣/١ ، وشرح التسهيل ٣١١/٣ ، وشرح الكافية ، والمغني ص : ٣٢٥ ، ٧٦١ ، وشرح أبياته ٥/٥ ، والخزانة ١٠٩/٢ .

## حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطُ جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُ

وَيُرْوَى : « بَضِيح » ، والضَّيْحُ بالفتح اللَّبَنُ الرَّقِيقُ الممزوج ، يقال : ضَيَّحْتُ اللَّبَنَ أَي مَزَجْتُهُ . والمذق والمذيق مثله ، وإنما وُصِفَ به وهو استفهامٌ على الحكاية وإضمار القول ، كأنه قال : جاؤوا بمذقٍ مقولٍ فيه ذلك ، شبهَ لونه بلون الذئب لورْقَتِهِ ، والورْقَةُ لونٌ كلون الرماد .

ومثله قولُ أبي الدرداء رضي الله عنه<sup>(١)</sup> : « وَجَدْتُ النَّاسَ اخْبِرُ تَقْلَةً » ، بفتح اللَّام وكسرها على اللُّغَتَيْنِ ، وهما قَلَى يَقْلِي كَرَمَى يَرْمِي ، وَقَلِي يَقْلِي كَرَضِي يَرْضَى ؛ وذلك لأنَّ وَجَدْتُ من أخوات عَلِمْتُ ، وهي تَدْخُلُ على المبتدأ والخبر ، والخبر لا يكون أَمراً ، والتَّقديرُ : وَجَدْتُ النَّاسَ مَقُولاً فِيهِمْ ذَلِكَ .

والثَّانِي : أنه إذا اجْتَمَعَ للنكرة وصفان مفردٌ وجملةٌ ، فالأولى تقديمُ المفرد ، كقولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ أَبُوهُ تَمِيمِيٌّ ؛ لأصالةِ المفرد وفرعيةِ

---

(١) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء ١٥٤/٥ ، والطبراني في مسند الشاميين ٣٥٨/٢ ، رقم ١٤٩٣ ، والبخاري في مسنده ١١٣/٢ . قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩٠/٨ : فيه أبو بكر بن أبي مريم وهو ضعيف . وانظر الضعفاء لابن عدي ٣٦/٢ ، ترجمة ٢٧٧ أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم . وقال ابن الجوزي : حديث لا يصح . انظر المقاصد الحسنة ٦٨/١ ، والفوائد المجموعة ٢٥٩/١ وغريب الحديث لابن الجوزي ٢٦٣/٢ ، والفائق والنهاية (قلى) . و(اخبر) : أى جرَّب . و(تقيلة) : تبغضه ، أى : جرَّب الناس فإنك إذا جرَّبْتهم أبغضتهم . ومعنى هذا القول : وجدت الناس ، أي علمتهم ، مقولاً فيهم هذا القول : أي ما منهم أحدٌ إلا وهو مسخوط الفعل عند الخيرة . فَلَفَّظَهُ لفظُ الأمر ومعناه الْخَيْرُ .



المركب ، ولظهور الإعراب فيه ، وتقديره في الآخر ، ويجوز العكس خلافاً للكوفي ، قال تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ ، وهو في الشعر كثير .

وأما الظرف والجار والمجرور فمرتبتُهُما بينهما ، كقولك : مررتُ برجلٍ كريمٍ من بني تميمٍ وجهه حسنٌ ، ومنه قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ . قال الصَّقْلِيُّ: وهذا من أشرف الكلام وأعلاه .

ويقتضي النظرُ أن يكون تقديمُ الاسمِية على الفعلِية أولى ، وكذاك تقديمُ ما فعلُها مضارعٌ أولى من تقديم ما فعلها ماض .

والثالثُ : أنه يجوز عطفُ المفرد على الجملة الوصفية ، كقولك : مررتُ برجلٍ يكتُبُ وشاعِرٍ ، والمعنى كاتبٌ وشاعرٌ . قال بعضهم<sup>(٣)</sup>:

أَمْ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا وَدَارِجٍ

أي حابٍ ودارجٍ .

وأرى أنَّ العطفَ على المضارع أحسنُ من العطف على الماضي

---

(١) سورة الأنعام ، من الآيتين (٩٢ ، ١٥٥) .

(٢) سورة غافر ، من الآية (٢٨) .

(٣) هو جندب بن عمرو يقوله في امرأة الشماخ في قصة مذكورة في ديوان الشماخ ص : ٣٦٣ ، وانظر البيت في معاني القرآن للفراء ٢١٤/١ ، وشرح القصائد السبع : ٣٧ ، وسر الصناعة ٦٤١/٢ ، وأمالى ابن الشجري ٤٣٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٢/٣ ، والخزانة ٢٣٨/٤ ، واللسان (درج) ، وقبله :

يَا لَيْتَنِي كَلَّمْتُ غَيْرَ حَارِجٍ

لشبهه بالاسم وإعرابه ، بل العطفُ على فعلٍ فاعلهُ مستكنٌ أحسنُ من العطف على فعلٍ برزَ ضميرُ فاعله ؛ إذ الأولُ مفردٌ في اللفظ مركَّبٌ في المعنى ، والثاني مركَّبٌ لفظاً ومعنى /، وكذا إن كان متصلاً فهو أحسنُ [٣٨/١] منه إذا كان منفصلاً ، وإذا كان ضميراً فهو أحسن منه إذا كان ظاهراً . وقول بعضهم : لا يعطف على الفعل إذا اتصل به ما تحقق فيه الفعلية ، فلا يجوزُ : زَيْدٌ سَيَّحَدَّثُ<sup>(١)</sup> وَصَاحِكُ ، يطل عندى بما أوردته ؛ لأن قد في تحقيق الفعلية كالسين ، وهذا بيّن .

**والرابع :** أنَّ الزمخشريَّ أجاز في كتابه الموسوم بـ « الفائق » دخولَ الواو على الجملة الوصفية ، وكذا مكِّيُّ في « إعرابه » تشبيهاً لها بالجملة الحالية . وفيه نظرٌ .

**والخامس :** أن أبا الفتح<sup>(٢)</sup> أجاز في بيت « الحماسة »<sup>(٣)</sup> وهو :

سَلِيلَةُ سَابِقَيْنِ تَنَاجَلَاها إِذَا نُسِبَا يَضُمُّهُمَا الْكُرَاعُ

أن يكونَ ظرفُ الزمان وهو « إذا » صفةً للجنة وهو « سليلَةُ »<sup>(٤)</sup> . وهذا تَسْمُحٌ ؛ لأنَّ « إذا » منصوبة بجوابها وهو « يضمهما » ، وهذا الفعل وما تعلق به صفة لـ « سليلَةُ » .

(١) في (ص) : ستجدن .

(٢) التنبيه في إعراب الحماسة ١٢٠/١ . قال : وصف الجوهر بظرف الزمان وهو إذا ، وهو كقول أوس : « فقومي وأصحابي يظنون أنني ... » .

(٣) الحماسة ١٢٢/١ . والبيت من مقطوعة لرجل من بني تميم . وهي في الحماسة البصرية ٧٨/١ منسوبة إلى القحيف العجلي ، وإلى عبيدة بن ربيعة في كتاب الخيل لابن الأعرابي ص : ٦٢ . وانظر البيت في أسماء خيل العرب وأنسابها : ١٢٤ ، والمخصص ١٩٥/٢ .

(٤) يقصد بـ(سليلة) الفرس التي تحدث عنها في البيت الأول واسمها (سكاب) .

ومنها : أن تكونَ حالاً ، كقولك : مررتُ بزيد وأبوه متحدثٌ ،  
ومررتُ به يتحدثُ أبوه ، وقد دُكرَ ذلك .

ومنها : أن تُضافَ إليها الظروفُ الزمانيةُ ، كقولك : جئتُكَ يومَ  
قامَ زيدٌ ، وآتيكَ حينَ يقدُمُ سعيدٌ ، فموضعها جر بالإضافة .

وقال النحاةُ : القياسُ ألا يُضافَ إلى الفعل ؛ لأنَّ الغرضَ من الإضافة  
إما التعريفُ أو التخصيصُ ، والفعلُ لا يُعرَّفُ ولا يخصَّصُ ، وأيضاً فإن  
ذلك يُفضي إلى تعليق المضاف ، وهو خلافُ الأصل ، وأيضاً فإنه خَلَفَ  
حرف الجرِّ ونائبُ عنه ، وحرفُ الجرِّ لا يباشر الفعل ، فكذلك خَلَفَهُ .

وكُلُّهُ ضعيفٌ عندي ؛ أمَّا الأوَّلُ فلأنَّ الجملةَ الواقعة صلةً بها يُعرَّفُ  
الموصول ، وقد تكون فعليةً ، وقولُ بعضهم : تعريفُهُ بالعائد فاسدٌ ، بل  
هو الرَّابِطُ . نعم لو قيل : الصِّلةُ تُعرَّفُ لكونها معلومةٌ عند المخاطَبِ ،  
فكذلك تقولُ في الجملة التي تضافُ إليها الظروفُ .

وأما الثاني والثالثُ فلأنَّ المضافَ إن سُلِّمَ أنه جارٌّ فليس ذلك له  
بالأصالة بل بالنيابة عن الحرف الجارِّ ، فلا يلزم مساواتُهُ له في جميع  
أحكامه ، لكن جازَ ذلك في ظروف الزَّمانِ للمناسبة التي بينها وبين  
الأفعال ؛ ألا ترى أنَّ الزَّمانَ حركةُ الفلَكِ ، والفعلُ حركةُ الفاعلِ ، وأيضاً  
فالفعلُ يدلُّ على الحدث والزَّمان ، فالزَّمانُ أحدُ مدلوليهِ، فسأغتِ إضافتُهُ  
إليه ، وجرتَ مجرى إضافة البعض إلى الكلِّ .

## وهنا تنبيهات :

**الأول:** هو أنَّ الزمخشريَّ قال في « مُفَصَّلَه »<sup>(١)</sup>: وتُضافُ أسماءُ الزَّمانِ إلى الفعل، قال الله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ صِدْقُهُمْ ﴾. انتهى كلامُهُ .  
 فيمكنُ أن يكونَ اختيارُهُ أنه يضافُ إلى الفعل نفسه لا إلى الجملة ، وهو مذهبُ قوم ، ويمكنُ أن يكونَ أرادَ الإضافةَ إلى الجملة المركَّبة من الفعل والفاعل . وهذا اختيارُ ابنِ دُرُسْتَوَيْهِ ، لكن لم يُذكرَ الفاعلُ للعلم به، ويؤكدُه / قوله بعد ذلك : ويضافُ إلى الجملة الابتدائية كقولك : [٣٨/ب]  
 أَتَيْتَكَ زَمَنَ الْحَجَّاجِ أَمِيرٌ . وقيل : الإضافةُ إِنَّمَا وقعت إلى الفعل لفظاً ، وهي واقعةٌ إلى المصدر تقديرًا ، وغيرُ يَدْعُ وَقُوعُهُ موقعه ؛ لأنَّ ذلك قد جاء عنهم كقولهم : « تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »<sup>(٣)</sup>، وكقوله تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ ، وكقول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

وَقَالُوا مَا تَشَاءُ قُلْتُ أَلَهُوْ      إِلَى الْإِصْبَاحِ آتَرَ ذِي أَثِيرِ

وكقول الآخر أنشدَه العبدِيُّ<sup>(٦)</sup>:

- 
- (١) الفصل ص : ١٠٨ [المجرورات] .  
 (٢) سورة الأنعام ، من الآية (١١٩) .  
 (٣) مَثَلٌ يُضْرَبُ لِمَنْ خَبَرَهُ خَيْرٌ مِنْ مَرَّاهُ . الأمثال لأبي عُبَيْد: ٩٧ ، ومجمع الأمثال ٢٢٧/١ . وانظر الكتاب ٤/٤ ، وسر الصناعة ٢٨٥/١ ، ٢٨٨ .  
 (٤) سورة البقرة ، من الآية (٦) . وفي (ح) : وسواء .  
 (٥) هو عروة بن الورد في ديوانه ص : ٣٢ . وانظر البيت في ديوان الأدب ١٧٧/٤ ، والخصائص ٤٣٣/٢ ، والمحتسب ٣٢/٢ ، ومجمع الأمثال ٤٤٨/٢ ، واللسان (أثر) ، والجمع ١٣/١ ، والدرر ٧٥/١ .  
 (٦) هو لامرئ القيس في ديوانه : ٨٨ . وانظر البيت في الخطاريات (الجزء الثاني : ١٥٨) ، وفرحة الأديب ص: ٥١ . يقول : إن دمعهما في انسكاب ، والرث والتوكاف بمعنى الانهمال والانهمار .

فَدَمَعُهُمَا سَحٌّ وَسَكَبٌ وَدِيمَةٌ      وَرَشٌّ وَتَوَكَّافٌ وَتَنَهَمِلَانِ

والثاني في شروط إضافته إليه ، وهي ثلاثة :

- منها : أن يكون الظرف مُبْهَمًا ، ولذلك امتنع إضافة أُمْسٍ وَغَدٍ إليه .
  - ومنها : ألا يكون الفعلُ أمرًا ولا نهياً ، فلا يجوز : هَذَا يَوْمٌ اضْرِبْ زَيْدًا ، ولا : هَذَا يَوْمٌ لَا تَضْرِبْ عَمْرًا .
- قال أبو الفتح في « تَعَاقِبِهِ » : لأنَّ المقصودَ هنا من الإضافة التخصيص ، وهذان الفعلان مُبْهَمَانِ منفيان لذلك ، فإن جاء شيءٌ منه حُمِلَ على تقدير القول .

- ومنها : ألا يكون الفعلُ عاملاً في ضميرٍ يرجعُ إلى الظرف ، فلا يجوزُ : هَذَا يَوْمٌ ضُرِبَ فِيهِ زَيْدٌ بالإضافة ، بل يجبُ تنوينُهُ وجعلُ الجملة صفةً له . ومنها الدُّعَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ في الوضوء ، وهو : اللَّهُمَّ بَيِّضْ وَجْهِي يَوْمًا تَبْيِضُ فِيهِ الْوُجُوهُ ، وَإِنْ حَذَفْتَ « فِيهِ » أَضْفَتَ فَقُلْتَ : يَوْمَ تَبْيِضُ الْوُجُوهُ .

والثالث : إن قيلَ : هَلَّا قَدَّرْتَ أَنْ فِي قَوْلِكَ : هَذَا يَوْمٌ يَقُومُ زَيْدٌ ، فيكونُ الظرفُ مضافاً إلى المصدر ؟

أجبتُ : يَبْطُلُ ذَلِكَ بِإِذَا وَإِذْ ؛ فَإِنَّهُمَا لَا يُضَافَانِ إِلَى الْمَفْرَدِ ، وبأنَّ ذلكَ يَمْتَنَعُ تَقْدِيرُهُ عِنْدَ إِضَافَتِهِ إِلَى الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ ، كَقَوْلِكَ : أَتَيْتُكَ يَوْمَ زَيْدٌ جَاءَ كُمْ ، وَأَيْضاً فَقَدْ وَرَدَ النَّصْبُ بِهَا مَحذُوفَةً ، كَقَوْلِهِمْ : « تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ » ، فَهُوَ عِنْدَ الْكُوفِيِّ قِيَاسٌ . وَلَمْ يُسْمَعْ النَّصْبُ فِي الْفِعْلِ بَعْدَ الظَّرْفِ أَصلاً .

والرَّابِعُ : أنه قد أُضِيفَ إلى الفعل والفاعل غير الزمان مما هو جارٍ مجراه ومُشَبَّهٌ له ، قالوا : اتَّخِ بآية قام زيدٌ ، فأضافوا آية إليهما ؛ لأنها بمنزلة الوقت ، وذلك أن الآيةَ العلامةُ ، والأوقاتُ علاماتٌ لمعرفة الحوادث وترتيبها في المتقدم منها والمتأخر ، وبها يتبين مقدار ما بينهما ؛ ألا ترى أنها علاماتٌ لحلول الدُّيون وغيرها ، فصَحَّ إضافة الآية إلى الفعل والفاعل كما يضافُ الوقتُ . قال الشاعر<sup>(١)</sup> :

بِآيَةِ يُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ زُورًا      كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا

والمعنى : أبلَّغَهُمْ كذا بعلامةٍ إقدامهم الخيل شعثنًا متغيرة من الجهد ، وشَبَّهَ ما يَتَصَبَّبُ به من / العرق بالمدام لحمرة . والسَّنَابِكُ جمعُ سَنَبِكَ ، وهو مَقْدِمُ الحَوَافِر . يُريدُ أنه لما صَارَ ذلك عادةً لهم كَانَ علامةً عليهم . وكذلك قولُ يزيدَ بنَ عمرو بن الصَّعِقِ<sup>(٢)</sup> :

أَلَا مَنْ مُبْلَغٌ عَنِّي تَمِيمًا      بِآيَةِ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَا

والمعنى : إذا رأيتَ تَمِيمًا فبلَّغَهُم رسالتي ، فكأنَّ قائلًا قال : وما علامةُ تميم ؟ فأجابهُ : بِآيَةِ ما يُحِبُّونَ الطَّعَامَا .

(١) نُسِبَ إلى الأعشى في الكتاب ١١٨/٣ ، ولم أجده في ديوانه . قال البغدادى في الخزانة ٥١٤/٦ : « لم أره منسوباً إلى الأعشى إلا في كتاب سيبويه » . وانظر الإغفال ٢٧١/١ ، وشرح الكافية الشافية ٩٤٧/٦ ، والمغني : ٥٤٩ ، وشرح أبياته ٢٧٧/٦ .

(٢) انظر الكتاب ١١٨/٣ ، وشرح أبياته ١٨٧/٢ ، وانظر البيت في الكامل ٢٢٣/١ ، والشعر والشعراء ص : ٦٣٦ ، وشرح الكافية الشافية ٩٤٧/٢ ، والمغني ص : ٥٤٩ ، وشرح أبياته ٢٨٥/٦ ، والخزانة ٥١٢/٦ ، ٥٢٦ .

ومن ذلك : « اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمَ »<sup>(١)</sup>، ومعناه : بذي سلامتك ، وهو من إضافة المسمى إلى الاسم ، وكأنه قال : اذْهَبْ بِسَلَامَتِكَ .  
وقال بعضهم<sup>(٢)</sup> : ذي هنا بمعنى الذي ، كأنه قال : اذْهَبْ بِالَّذِي تَسْلَمُ ، والهاءُ محذوفةٌ ، وهو وصفٌ مُصَدِّرٌ أي : اذْهَبْ بِالسَّلَامَةِ الَّتِي تَسْلَمُهَا ، وَذَكَرَ لأنه أراد السَّلَامَ وإن لم يُسْتَعْمَلْ فاعْرِفُهُ .

**والخامس :** أنه ليس في ظروف المكان ما أضيف إلى الجُمْلِ سوى حيثُ وَلَدُن .

أَمَّا حَيْثُ فلما كانت مَبْهَمَةً تقع على الجهات السَّتِّ ضَاهَتْ « إذا » المَبْهَمَةُ في الأزمنة ، فَأُضِيفَتْ إلى الجملة كإضافتها ، وأيضاً فَلَمَّا خالفت بَابَهَا أُلْزِمَتْ ذلك ليكون فيها عوضاً مما مُنِعَ من أخواتها .  
وأما إضافتهُ إلى المفرد فهي عند البصري شاذَّةٌ ، وعند الكوفي مطَّردةٌ .  
وهذا مستقصى في « المسائل الخلافية » .

وإذا قُصِدَ أَنْ يُجَازَى بحِثْ كُفَّتْ بـ « ما » ؛ وذلك لأنها مضافةٌ إلى الجملة بعدها ، والإضافةُ مُخَصَّصَةٌ ، والشَّرْطُ يقتضي الإبهام فتَنَافَى .

**فإن قيل :** فهلاًَّ صارت باقتران « ما » وَضَمُّهَا إليها حرفاً ، كما صارت « إذ » في قولك : إِذْ مَا تَزُرُّنِي أَزُرُّكَ ؟  
**أجبت :** بأنَّ « حيثُ » أقوى لأنها تكون مكاناً وزماناً ، كقول

(١) انظر الكتاب ٢٠٩/١ ، والإغفال ٢٧١/١ ، وشرح الكافية الشافية ٩٤٦/٢ ، والمغني : ٥٤٩ .

(٢) انظر المغني : ٥٥٠ .

الشاعر<sup>(١)</sup>:

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ      حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ

و « إذ » تَلَزِمُ الزَّمانَ .

وأيضاً فكثرة لغاتٍ حيثُ وإضافتها إلى الجملة والمفرد يدلُّ على ذلك  
أيضاً .

وأما لَدُنَّ ، فكقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

صَرِيحٌ غَوَانٍ رَاقِهِنَّ وَرُقْنَهُ      لَدُنَّ شَبٍّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدَّوَابِّ

وكذلك قولُ الآخر أنشدَهُ أبو عليٍّ في « الشَّيرازيات »<sup>(٣)</sup>:

وَإِنْ لُكَيْزاً لَمْ يَكُنْ رَبَّ عَكَّةٍ      لَدُنَّ صَرَحَتْ صُرَاتُهَا فَتَفَرَّقُوا

وقيلَ : يجوزُ أَنْ يكونَ التقديرُ : لَدُنَّ أَنْ شَبَّ ، فهو مضافٌ على

هذا إلى المصدر .

---

(١) هو طرفه ، والبيت في ديوانه ص : ٨٠ ، والبيت في المعاني الكبير ١٢٦٣/٣ ، وبمجالس ثعلب ١٩٧/١ ، وإيضاح الشعر ص : ٢٠٩ ، والصحاح (هدى) ، والمسلسل في غريب اللغة ص : ١٠١ ، وشرح المفصل ٩٢/١٠ ، والجمع ٢٠٧/٣ ، والخزانة ١٩/٧ .

(٢) هو القُطامي ، والبيت في ديوانه : ٤٤ ، وانظر أمالي ابن الشجري ٣٤٠/١ ، وشرح التسهيل ٢٣٧/٢ ، والمغني : ٢٠٨ ، وشرح أبياته ٣٩١/٣ ، وشرح الكافية ٤٥٠/١/٢ ، ٤٦٩ ، وشرح الألفية للمرادي ٤٤١/١ ، والارتشاف ١٤٥٥/٣ ، والتصريح ١٧٧/٣ ، والأشباه والنظائر ٤٣٣/٢ ، والجمع ٢١٥/١ ، والخزانة ٨٦/٥ ، ١١١ .

(٣) الشيرازيات ٦٧/١ . وأنشده أبو عليٍّ أيضاً الحجة ١٥٦/٤ ، ١٢٨/٥ . والبيت للممزق العبيدي من قصيدة له في المفضليات : ٣٠١ . ولكيز : قبيلة ، والعكة : جلد يوضع فيه السمن ، وصرحت حجاجهم : خرجت من منى .



**ومنها الجملة المحكيّة بعد القول** ، وموضعها النَّصبُ به ، كقولك :  
قُلْتُ جَعْفَرٌ مُنْطَلِقٌ ، وَقُلْتُ انْطَلَقَ جَعْفَرٌ . قال ابنُ الخَشَّاب : ولم تَحْتَجْ  
هذه الجملة إلى عائد لأنها مفعولة ، وليس يلزم في المفعول العائد إلا أن  
يكونَ خبراً في الأصل .

**ومنها : الجملة المصدّرة بالفاء الواقعة / جواباً للشّرط** إذا كانت  
اسميّة أو فعليّة ، أمريّة أو نهيّة أو مقترنة بقَد ، كقولك : إِنْ تَأْتِيَنِي فَزَيْدٌ  
مُكْرَمٌ ، وَإِنْ تَأْتِيَنِي فَأُكْرِمُ زَيْدًا ، وَإِنْ تَأْتِيَنِي فَلَا تُكْرِمُ زَيْدًا ، وَإِنْ أَكْرَمْتَنِي  
فَقَدْ أَكْرَمْتَ زَيْدًا . وموضعُ الفاء وما بعدها جزمٌ بدليل عطف المحزوم  
عليه . قال تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَيُّ هَادٍ لَهُ ، وَيَذَرُهُمْ ﴾ ، وليس في هذه  
الجملة عائدٌ إلى ما قبلها ؛ لأنَّ الفاءَ حيث كانت في الأصل للعطف  
والتعقيب ، ولذلك استُعْمِلَتْ هنا ، فقام ذلك مقامَ العائد ، وأغنى عنه .

[٣٩/ب]

**ومنها : الجملة الواقعة بعد حتى** التي هي عند الأكثرين حرفُ ابتداءٍ ،  
ومثالها قولُ الشّاعر<sup>(٢)</sup> :

فَيَا عَجَبًا حَتَّى كُلِّبْتُ تَسْبِي  
كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلٌ أَوْ مُجَاشِعٌ

(١) سورة الأعراف ، من الآية (١٨٦) . وهي قراءة حمزة والكسائي . انظر السبعة : ٢٩٨ ، والإقناع  
٦٥١/٢ .

(٢) للفرزدق في ديوانه : ٤١٩/١ . وانظر الكتاب ١٨/٣ ، والمقتضب ٣٩/٢ ، والأصول ٤٢٥/١ ،  
والإغفال ٧٣/٢ ، والمسائل البصريّات ٦٨٣/١ ، والمغني ، والخزانة ٤٧٥/٩ . يهجو الفرزدق  
كليب بن يربوع (رهمط جريز) ، ونهشل ومجاشع (رهمط الفرزدق) . انظر نقائص جريز والفرزدق  
٦٩٩/١ . وفي (ص) : ومجاشع .

وقال آخر<sup>(١)</sup>:

فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمْجُ دِمَاءَهَا      بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءِ دِجْلَةٍ أَشْكُلُ

فإنَّ الزَّجَّاجُ وابنُ دُرُسْتُوَيْهَ ذَهَبَا إِلَى أَنَّ حَتَّى جَارَّةٌ ، وموضعُ الجملة جَرُّ بِهَا . وَأَنْكَرَ أَبُو عَلِيٍّ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى تَعْلِيقِ حُرُوفِ الْجَرِّ ، وَهِيَ لَا تُعَلَّقُ ، وَيُرِيدُ بِالتَّعْلِيقِ هُنَا التَّعْلِيقَ الْمَذْكُورَ فِي بَابِ ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتِهَا لَا التَّعْلِيقَ فِي قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، فَالْمَنْعُ عَنْهَا قَوْلُكَ : عَلَّقْتُهَا عَنْ كَذَا ، وَالْمَجُوزُ فِيهَا : عَلَّقْتُهَا بِكَذَا .

وفاوضتُ في هذا بعض مَنْ تَصَدَّرَ ، وَذَكَرْتُ رَدَّ الْفَارِسِيِّ فَقَالَ مُتَعَجِّباً : مَنْ يُنْكِرُ أَنَّهَا تُعَلَّقُ . وَاشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْمَعْنَى لَكُونَ التَّعْلُوقِ مُشْتَرَكاً . وَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

\* \* \*

---

(١) هو جرير ، والبيت في ديوانه ١٤٣/١ ، وفيه (تمور دماؤها) ، وانظر توجيه اللمع : ٢٥٧ ، وشرح الكافية (القسم الثاني) ١١٥٩/٢ ، والمغني : ١٧٣ ، وشرح أبياته ١١٤/٣ ، ١٨٢/٦ ، والخزانة ٤٧٩/٩ .

## المقدمة الخامسة

اعلم أنه قد بقيت حروف لم تُذكر ، لا غناء عن تفسيرها على سبيل الاختصار .

فمنها الهمزة :

وهي مُهْمَلَةٌ لا شراكها ، وتكون للاستفهام على وجوه :  
أحدها : الجهل ، كقولك : أَرَيْدُ عِنْدَكَ .

وثانيها : الإنكار ، كقوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ ، وهذا إنكارٌ على عيسى عليه السلام في اللفظ ، وعلى قومه في المعن .

وثالثها : التعجب ، كقولك : أَيْكُونُ هَذَا مِنْ فُلَانٍ ؟

ورابعها : التقرير ، وذلك عند دخولها على لم أو ما أو ليس ، كقولك : أَلَمْ أُحْسِنْ إِلَيْكَ . قال جرير<sup>(٢)</sup> :

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونٌ رَاحَ

---

(١) سورة المائدة ، من الآية (١١٦) .

(٢) ديوانه : ٨٩/١ . وانظر المقتضب ٢٩٢/٣ ، والخصائص ٤٦٣/٢ ، وشرح المفصل ١٢٣/٨ ، ورصف المباني : ١٣٦ ، والجنى الداني : ٣٢ ، والمغني : ١١ ، وشرح أبياته ٤٧/١ ، وشرح شواهد ٤٣/١ .

وهنا تنبيه :

وهو أنها تأتي للتسوية في أربعة مواضع ، وهي :

- مَا أَبَالِي أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ .
- وَلَيْتَ شِعْرِي أَخْرَجَ أَمْ دَخَلَ .
- وَلَا أَذْرِي أَرْضِي أَمْ غَضِبَ .
- وَسَوَاءٌ عَلَيَّ أَشْكَرَ أَمْ دَمَّ .

ومنها الواو :

وهي مهملة غالباً لا شتراكها . وألفها منقلبة عند الأخفش<sup>(١)</sup> عن واو ؛  
لكونها عيناً ، والغالب عليها الواو ، ولذلك قيل في تصغير صَابٍ : صُويِبٌ ،  
ولعدم الإمالة . / وعند الفارسي<sup>(٢)</sup> عن ياء هرباً من جعل حروفها واواتٍ ،  
ولا نظير له ، وما ذكره لا نظير له أيضاً لعدم حيوت عند الأكثرين خلافاً  
للمازني .

ولها معان :

العطفُ ، كقولك : قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو ، وهي للجمع المطلق<sup>(٣)</sup> بدليل  
قوله تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي ﴾ . والنذر قبل العذاب لقوله تعالى<sup>(٥)</sup> :

(١) انظر سر الصناعة ٥٩٨/٢ .

(٢) قال في المسائل الحليبات : ٨ : « قولهم : واوا ، والقياس في الألف منها أن تكون منقلبة عن ياء »  
وانظر سر الصناعة ٥٩٨/٢ .

(٣) انظر أدلة القائلين بذلك في الفصول المفيدة ص : ٧٣ .

(٤) سورة القمر ، من الآية (١٦) ، وتكررت أكثر من مرة في هذه السورة .

(٥) سورة الإسراء ، من الآية (١٥) .

﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ . وقال حسان<sup>(١)</sup> :

بِهَالِيلٍ مِنْهُمْ جَعْفَرٌ وَابْنُ أُمِّهِ عَلِيٌّ وَمِنْهُمْ أَحْمَدُ الْمَخِيرُ

وَدَهَبَ قَطْرُبٌ وَالرَّبْعِيُّ<sup>(٢)</sup> إِلَى جَوَازِ كَوْنِهَا مَرْتَبَةً اسْتِدْلَالًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٣)</sup> :

﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولَا الْعِلْمِ ﴾ ، وبقوله تَعَالَى<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَهُوَ كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِطَنِ مَكَّةَ ﴾ .

والحال ، كقوله<sup>(٥)</sup> : ﴿ يَغْشَى طَائِفَكَ مِنْكُمْ <sup>ب</sup>وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ ،

وسيبيويه يمثلها بإذ<sup>(٦)</sup> .

وقد تقدّم ذِكْرُهَا قَسَمًا ، ونائبةً عن رُبٍّ ، ومعنى مَعَ .

وأجاز الكوفي والمبردُ زيادتها كقوله تَعَالَى<sup>(٧)</sup> : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ

أَبْوَابُهَا ﴾ ، والتقدير : فتحت ؛ لأنه جوابُ إذا ، وكذا قول الشاعر<sup>(٨)</sup> :

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى بِنَا بَطْنُ وَادٍ ذِي قِفَافٍ عَقْنَقِلِ

والتقديرُ : فَلَمَّا أَجَزْنَا انْتَحَى ؛ لأنه جوابُ لَمَّا .

(١) ديوانه ٩٩/١ . وانظر شرح الجمل ٢٢٧/١ ، والفصول المفيدة ص : ٧٥ ، وورد عرضاً في

الخرزاة ٣٠٤/٦ . والبهاليل جمع بهلول وهو السيد الوضيء الوجه الطويل القامة .

(٢) وهذا قول بعض الكوفيين منهم ثعلب وابن درستويه . انظر الفصول المفيدة : ٦٨ ، والمغني : ٣٩٢ .

(٣) سورة آل عمران ، من الآية (١٨) .

(٤) سورة الفتح ، من الآية (٢٤) .

(٥) سورة آل عمران ، من الآية (١٥٤) .

(٦) الكتاب ٩٠/١ .

(٧) سورة الزمر ، من الآية (٧٣) .

(٨) هو امرؤ القيس ، والبيت في ديوانه : ١٥ ، وفيه « بطن جَفَّ ذِي رَكَامٍ » .

وأبى ذلك الخليل ومُتابعوه ، وزعموا أنَّ الجواب محذوفٌ ، والتقدير:  
حتى إذا جاؤوها وفُتحت أبوابها وجدوا ما وعدهم ربهم حقاً ، ولَمَّا  
أَجَزْنَا ساحةَ الحيِّ نَعْمَنَا .

**فإن قيل :** كلاهما لا ينفكُّ عن مجاز إما الزيادة وإما الحذف ، فما  
الراجح منهما ؟

**أجبتُ :** قولُ الخليل أرجحُ ؛ وذلك لأنَّ الحروفَ زيادتها مناقضةٌ  
لوضعها ؛ ألا تراها منوَّيةً عن الأفعال للاختصار ، ولذلك ضعف قول  
المبرد في إعماله « إلاَّ » عَمَلَ أَسْتَشْنِي ، والحذفُ هنا أبلغُ من الدُّكْرِ ؛ ألا  
ترى أنك إذا قلتَ لَعَبْدِكَ مرغباً : لئن نصحتني ، وسَكَتَ ، ذَهَبَ فِكْرُهُ  
إلى جميع أنواع الإحسان ، وكذا إذا قلتَ مخوفاً : لئن خالفني ، وسَكَتَ ،  
ذَهَبَ فِكْرُهُ إلى جميع أنواع المكروه ، وهذا ظاهرٌ .

**ومنها الفاءُ .**

وهي مهملةٌ كذلك . وتكونُ عاطفةً مُرتِّبةً بغير مُهَلَّةٍ كقولك : قَامَ  
زَيْدٌ فَعَمَّرُوا .

وجواباً للشَّرْطِ ، كقوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ  
لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ .

وزائدةٌ ، كقوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ قُلْ إِنْ أَلَمَوْتَ أَلَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ

---

(١) سورة فاطر ، من الآية (٢) .

(٢) سورة الجمعة ، من الآية (٨) .

مُلَقِّعِكُمْ» ؛ وذلك لأنها تدخلُ في خبر الموصول أو النكرة الموصوفة .  
والمبتدأ في الأصل هنا ليس منهما ، وليس في الكلام معنى شَرْطٍ ؛ لأنَّ  
الموتَ مُلاقِيهم على كلِّ حال .

[٤٠/ب] وقيل : لَمَّا كان الوصفُ / هو الموصوف<sup>(١)</sup> معنًى وقد وُصِفَ  
بالموصول جاءت الفاءُ في الخبر ، ومن ذلك قولُ النَّمِرُ بنِ تَوَلِّب<sup>(٢)</sup> :

لَا تَجْزَعِي أَنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ      فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي  
والتقديرُ : فاجزعي عند ذلك ، وقد ذَكَرَ نِيَابَتُهَا عن رُبٍّ .

ومنها اللَّامُ . ولها ثلاثة أقسام :

الأوَّلُ : أَنْ تكونَ ساكنةً لِلتَّعْرِيفِ ، كقولك : الرَّجُلُ ، والهمزةُ قبلها  
في الابتداء تُوصِلُ إلى النطق بها ، وهذا رأيُ سيبويه<sup>(٣)</sup> والأكثرين لَوْجُوهِ :  
أحدها : أَنَّ حرفَ الجرِّ يَنْفُذُ عَمَلُهُ إلى ما بعدها كقولك : بِالرَّجُلِ ،  
ولو كان المعرَّفُ مُرَكَّبًا من حرفين لامتنع ذلك .

وثانيها : أَنه في مقابلة التنوين الدَّالُّ على التَّنْكِيرِ ، وهو أحاديٌّ ،

---

(١) في (ص) : هو الموصول .

(٢) ديوانه ص : ٣٥٧ شعراء إسلاميون . وانظر الكتاب ١/٣٤١ ، ومعاني الأخفش ١/٣٥٤ ،  
والمقتضب ٢/٧٦ ، وكتاب الشعر : ١/٧٧ ، ٨٧ ، ٣٢٦ ، والبغداديات : ٤٦٣ ، والنبصرة :  
٣٣٢ ، وأمالي ابن الشجري ١/٤٨ ، ٨١/٢ ، ١٢٩/٣ ، واللباب ١/٤٢٢ ، وشرح الفصل  
٢/٣٨ ، وشرح التسهيل ٢/١٤١ ، والمغني : ٢٢٠ ، ٥٢٧ ، وشرح أبياته ٤/٥٢ ، والخزانة  
١/٣١٤ .

(٣) الكتاب ٣/٣٢٤ . وانظر رصف المباني ص : ١٥٨ ، والجنى الداني ص : ١٩٢ .

فكذا قياسُ اللام .

**وثالثها :** أنَّ المعرّفَ امتزجَ بما عرّفه أشدَّ امتزاجٍ بدليل أنَّ قولك :  
الرَّجُلُ وَرَجُلٌ فِي قَافِيَتَيْنِ لَا تُعَدُّ إِطَاءً ، وبدليل عدلهم سَحَرَ عَنِ السَّحَرِ ،  
ولو كان على حرفين لم يكن كذلك لقيامه بِنَفْسِهِ .

**وهنا أربعةُ سؤالات :**

لِمَ جُعِلَ أَحَادِيًّا ؟

وَلِمَ كَانَ اللَّامُ دُونَ غَيْرِهَا ؟

وَلِمَ كَانَ سَاكِنًا ؟

وَلِمَ كَانَ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ ؟

**والجوابُ عن الأول** ما ذَكَرْتُهُ مِنْ قَصْدِهِمْ امْتِزَاجَهُ بِمَا عَرَفَهُ ؛ إِذِ  
الْأَحَادِي يُضَعْفُ عَنْ قِيَامِهِ بِنَفْسِهِ ، وَيَلْطَفُ<sup>(١)</sup> عَنْ انْفِصَالِهِ .

**وعن الثاني** أنَّ اللامَ تُجَاوِرُ أَكْثَرَ حُرُوفِ الْفَمِ<sup>(٢)</sup> ، وَأَصْلُ الْإِدْغَامِ إِنَّمَا  
هُوَ لَهَا وَلِمَا قَارَبَهَا ، فَاخْتِيرَتْ دُونَ غَيْرِهَا لِتَكْثِيرِ إِدْغَامِهَا فِيمَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ  
فِيَشْتَدُّ اتِّصَالُهَا بِهِ ؛ إِذِ اتَّصَلَ الْمَدْغَمُ بِمَا أُدْغِمَ فِيهِ أَشَدُّ مِنْ اتِّصَالِ غَيْرِهِ بِمَا  
دَخَلَ عَلَيْهِ .

**وعن الثالث** أنَّ سُكُونَهُ أَتَمُّ فِي امْتِزَاجِهِ ، وَلِيَصِحَّ إِدْغَامُهُ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرِ  
بِإِسْكَانٍ .

---

(١) كَذَا فِي (ت) وَ(ح) ، وَفِي (ص) : بَلْفَظٍ .

(٢) فِي (ص) : الْقَسَمِ .



وعن الرَّابِع أنَّ أَوَّلَ الكلمة أقوى من آخرها ؛ ألا ترى أنَّ الأواخر يُغيرها الوقف ، ويعرض فيها من الترخيم والحذوف ما لا يعرض في الأوائل ، فلمَّا كان لمعنى وعُني به ، جُعِلَ أَوَّلًا .

ورأى الخليل<sup>(١)</sup> أنَّ المعرّف (أل) ، وهو على حرفين همزة واللام ، لكن همزة وُصِلَتْ لكثرة الاستعمال ، واستدلَّ بأنها تثبت مع همزة الاستفهام ، كما تثبت مع همزة القطع ، وبأنهم قَطَعُوهَا في قولهم : يَا اللَّهُ ، وبأنها في الأسماء نظيرة قَدْ في الأفعال<sup>(٢)</sup> .

وتكون عهديّة ، كقولك : جَاءَنِي الرَّجُلُ المَعْهُودُ بينك وبين مخاطبك . قال الله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۖ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ . وجنسيّة ، كقولك : أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ والدِّرْهَمُ . وقال تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ .

وبمعنى الذي ، كقولك : الضَّارِبُ غُلَامَكَ زَيْدٌ . وتختصُّ باسم الفاعل وشبهه ، ولا تدخلُ على الفعل إلا شاذًّا .

واختلِفَ في حرفيتها واسميتها .

وعوضاً إمّا من همزة في اسم الله سبحانه ، والأصلُ إلهٌ ، واشتقاقه من إله بمعنى عبَدَ ، فحُدِفَتِ همزة تخفيفاً ، وعُوِّضَ عنها اللَّامُ<sup>(٥)</sup> .

(١) الكتاب ٣/٣٢٤ ، وانظر توجيه اللمع : ٣٥٧ ، رصف المباني ص : ١٥٨ .

(٢) في (ص) نظيره قد جاء في الأفعال .

(٣) سورة المزمل ، من الآيتين (١٥ - ١٦) .

(٤) سورة البقرة ، من الآية (٢٢٠) .

(٥) انظر تفصيل الفارسي لهذه المسألة في الإغفال ١/٣٩ - ٧٢ .

وإِذَا مِنْ يَاءِ النَّسَبِ ، كَقَوْلِكَ : الْيَهُودُ وَالْمَجُوسُ ، وَالْأَصْلُ : يَهُودِيُّونَ  
/ وَمَجُوسِيُّونَ ، ثُمَّ حُذِفَتِ الْيَاءُ ، وَعُوِضَتْ عَنْهَا اللَّامُ<sup>(١)</sup> . وَلَا تَكُونُ  
لِلتَّعْرِيفِ لِأَنَّهُمَا مُعَرَّفَتَانِ بِدُونِهَا بِدَلِيلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup> :

أَحَارٍ تَرَى بُرَيْقًا هَبَّ وَهْنًا      كَنَارٍ مَجُوسٍ تَسْتَعِرُّ اسْتِعَارًا  
وَقَوْلِ الْآخِرِ<sup>(٣)</sup> :

فَرَّتْ يَهُودٌ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانُهَا      صَمِي لِمَا فَعَلَتْ يَهُودٌ صَمَامٍ  
وَزَائِدَةٌ ، وَهِيَ عَلَى ضَرِيرِينَ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ لَازِمَةً كَالَّذِي وَالَّتِي ، وَالْأَصْلُ فِيهِمَا لَذِي وَلَّتِي ،  
وَإِنَّمَا حُكِمَ بِزِيَادَتِهَا ؛ لِأَنَّ تَعَرُّفَ الْمَوْصُولِ بِالصَّلَةِ لَا بِهَا ، يَدُلُّكَ عَلَى  
ذَلِكَ أَنَّ مَنْ وَمَا وَأَيًّا إِذَا كَانَتْ مَوْصُولَاتٍ مَعَارِفُ ، وَلَيْسَتْ اللَّامُ دَاخِلَةً  
عَلَيْهَا ، وَقَدْ قُرِئَ شَادًّا<sup>(٤)</sup> : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ .

- 
- (١) انظر الكتاب ٢٥٤/٣ ، والأصول ١٠١/٢ ، ومعاني الحروف للرماني : ٦٧ .  
(٢) امرؤ القيس ، والبيت في ديوانه : ١٤٧ . وهو من أبيات الكتاب ٢٥٤/٣ ، والأصول ١٠١/٢ ،  
والخلى : ١٥٧ ، والتكملة : ٣٦١ ، وشرح شواهدا (إيضاح شواهد الإيضاح) ٦٥٤/٢ ،  
ومعاني الحروف للرماني : ٦٧ .  
(٣) هو الأسود بن يعفر النهشلي ، والبيت في ديوانه : ٦١ ، وانظر الجمهرة ١٤٤/١ ، والخلى :  
١٥٧ ، والتكملة : ٣٦١ ، وشرح شواهدا (إيضاح شواهد الإيضاح) ٦٥٢/٢ ، ومعاني الحروف  
للرماني : ٦٧ ، ومجالس ثعلب : ٥٢١ ، والمخصص ١٠٢/١٦ ، والمقاصد النحوية ١٥١/٣ .  
وينشد البيت في بعض المصادر شاهداً على صيغة (فَعَالٍ) انظر المسائل العسكرية : ٢٢٧ ،  
وشرح الألفية للمرادي ٥٨٦/١ .  
(٤) سورة الفاتحة ، الآية (٧) . وهي قراءة قرأ بها أعرابيٌّ كما قال ابن خالويه في مختصر الشواذ : ٣ .

والثاني : أن تكون غير لازمة نحو : خمسة عشر الدرهم ، وكذا قول الآخر<sup>(١)</sup> :

أَمَّا وَدِمَاءٍ لَا تَزَالُ كَأَنَّهَا عَلَى قُنَّةِ الْعِزَّى وَبِالنَّسْرِ عِنْدَمَا

وإنما هو نسرٌ . قَالَ تَعَالَى<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ .

والثاني : أن تكون مفتوحة ، وهي كذلك أيضاً ، وتؤكدُ المبتدأ كقولك : لَزِيدٌ أَكْرَمُ مِنْ عَمْرٍو ، كذا قيل . وفيه نظرٌ .  
فإن دَخَلَتْ إِنَّ زُحْلِقَتْ إلى الخبر كراهة اجتماع حرفي توكيد ، وكانت أولى بذلك من إن ؛ لأنها غيرُ عاملة ، ودخولها على الخبر بغير إن شاذٌ ، كقول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ  
تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظَمَ الرَّقَبَةِ

---

(١) هو عمرو بن عبد الجن . وقد أنشده أبو علي في الإغفال ٤٢/١ ، والمسائل الجلبليات : ٢٨٧ ، وانظر : سر الصناعة ٣٥٩/١ ، وأمالى ابن الشجري ٢٣٥/١ ، ١٢١/٣ ، والإنصاف : ٣١٨ ، وشرح الكافية ٥٠١/١/٢ ، والخزانة ٢١٤/٧ . وقنة العزى : أعلاها ، والعندم : صبغ أحمر ، ويسمى البقم ، فارسيٌّ معربٌ . انظر المعرب : ٥٩ ، وقصد السبيل ٢٩٢/١ .

(٢) سورة نوح ، من الآية (٢٣) .

(٣) جاء في المقاصد النحوية ٥٣٥/١ أن قائله رؤية ، قال العيني : « ونسبه الصَّغاني في العباب إلى عنزة بن عروس ، وهو الصحيح » . والبيت في ملحقات ديوان رؤية : ١٧٠ ، وانظر : الألفاظ لابن السكيت : ٢٢٧ ، والأصول ٢٧٤/١ ، والإغفال ٤١٠/٢ ، ٤٣٤ ، وسر الصناعة ٣٧٨/١ ، ٣٨١ ، والإفصاح : ٣٠٧ ، وشرح التسهيل ٢٥٩/١ ، وشرح الكافية ١٢٧١/٢/٢ ، والتعليقة لابن النحاس ٤٤٥/١ ، ورفض المباني : ٢٣٦ ، والمغني : ٣٠٤ ، وشرح أبياته ٣٤٥/٤ ، والخزانة ٣٢٢/١٠ . والحليس : تصغير جلس ، وهو كساء رقيق يوضع تحت البرذعة ، وأصل هذه كنية الأتان . والشَّهْرَبَةُ : العجوز الكبيرة .

وقد يُجمعُ بينهما عند تغيير لفظٍ إنَّ بقلب همزتها هاءً ، كقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

أَلَا يَا سَنَا بَرَقَ عَلَى قُلُلِ الْحِمَى      لَهْنَكَ مِنْ بَرَقٍ عَلَيَّ كَرِيمٌ

وكقول الآخر<sup>(٢)</sup> :

لَهْنَكَ مِنْ عَبَسِيَّةٍ لَوْ سَيِّمَةٌ      عَلَى هَنَوَاتٍ كَاذِبٌ مَنْ يَقُولُهَا

ومثله إجازتهم : يَا أَبَتَا ، دُونَ أَبِي . قال الشاعر<sup>(٣)</sup> :

يَا أَبَتَا وَيَا أَبَهُ      حَسُنْتَ إِلَّا الرَّقَبَةَ

وقد يقولون : لَهْنَكَ لَقَائِمٌ . قال حبيب<sup>(٤)</sup> :

---

(١) هو غلام من بني كلاب كما في مجالس ثعلب ٩٣/١ ، أو لرجل من بني كلاب كما في الخزانة ٣٥١/١٠ . وانظر أمالي الزجاجي : ٢٥٠ ، وأمالي القالي ٢٢٠/١ ، وسر الصناعة ٣٧١/١ ، والخصائص ٣١٥/٢ ، وشرح التصريف الملوكي : ٣٠٦ ، وشرح الجمل ٤٣٣/١ ، والممتع ٣٩٨/١ ، وشرح الكافية ١٢٧٦/٢/٢ ، والتعليقة لابن النحاس ٤٥١/١ ، والجنى الداني : ١٢٩ ، والمغني : ٣٠٤ ، وشرح أبياته ٣٤٧/٤ .

(٢) انظر معاني الفراء ٤٦٦/١ ، وغريب الحديث لأبي عبيد ٧٤/٤ عن الكسائي ، والصاحح (لهن)، والإنصاف : ١٧١ ، والتبيين : ٣٥٥ ، وشرح الجمل ٤٣٣/١ ، وشرح المفصل للخوارزمي (التخمير) ٣٥٦/٤ ، والتعليقة لابن النحاس ٤٤٥/١ ، ٤٥٢ ، والهمع ١٧٨/١ ، وراجع الخزانة ٣٤٠/١٠ - ٣٤٥ . وقال بعضهم : أصل لهنك : لله أنك ، فحذف اللام الأولى من (لله) والألف من (أنك) .

قال ابن جني في الخصائص ٣١٧/٢ : فأما قول من قال : إن قولهم : لَهْنَكَ إن أصله لله أنك ، فقد تقدم ذلك مع ما عليه فيه في موضع آخر ، وعلى أن أبا علي قد كان قواه بأخرة ، وفيه تعسف . قلت : وقد أوفى هذه المسألة البغدادي رحمه الله بما لا مزيد عليه في الخزانة عند حديثه على الشاهد (٨٥٦) ٣٢٧/١٠ .

(٣) رجز لبعض جواري العرب تُشَدُّ سَخَابًا كما في القوافي للتنوخي : ٧٦ ومعه أبيات أخرى .

(٤) هو أبو تمام حبيب بن أوس الطائي ، والبيت في ديوانه بشرح الأعلام ٥١/٢ . ورواية الديوان (أربعينا) و(الأزهر) . والبيت من قصيدة يمدح فيها أبا إسحاق المعتصم بالله ، مطلعها :

أَرْبَعُنَا فِي خَمْسَ عَشْرَةَ حِجَّةً حَقًّا لَهَنَكَ لِلرَّيْبِ الزَّهْرُ

وقد زِيدَتْ فِي خَبَرِ أَمْسَى . أَنْشَدَ ثَعْلَبٌ<sup>(١)</sup> :

مَرُّوا عِجَالًا وَقَالُوا كَيْفَ صَاحِبُكُمْ قَالَ الَّذِي سَأَلُوا أَمْسَى لِمَجْهُودًا

وَفِي الْمَفْعُولِ الثَّانِي مِنْ أَرَى ، حَكَى قُطْرُبٌ<sup>(٢)</sup> : أَرَاكَ لَشَاتِمِي ، وَإِنِّي رَأَيْتُهُ لَسَمَحًا .

وَفِي الْحَبْرِ ، حَكَى يُونُسُ<sup>(٣)</sup> : زَيْدٌ وَاللَّهِ لَوَاقِقُ بِكَ . وَقَالَ كَثِيرٌ<sup>(٤)</sup> :

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَكَانٍ

وَزِيدَتْ أَيْضًا فِي خَبَرِ لَكِنَّ ، كَقَوْلِهِ<sup>(٥)</sup> :

---

رَقَّتْ حَوَاشِي الدَّهْرِ فَهِيَ تَمَرُّمُ وَعَدَا النَّوَى فِي حِلْيَةٍ يَتَكَسَّرُ

(١) انظر مجالس ثعلب ١/١٥٥ ، والمسائل العضديات : ٦٨ ، وسر الصناعة ١/٣٧٩ ، والخصائص ١/٣١٦ ، وشرح المفصل ٨/٦٤ ، وشرح الكافية الشافية ، وشرح التسهيل ٢/٣٠ ، والتعليقة لابن النحاس ١/٤٤٤ ، وتذكرة النحاة : ٤٢٩ ، والهمع ، والخزانة ١٠/٣٢٧ .

(٢) انظر سر الصناعة ١/٣٧٩ .

(٣) انظر سر الصناعة ١/٣٧٩ .

(٤) ديوانه : ١١٥ ، وانظر سر الصناعة ١/٣٧٩ ، والخزانة ١٠/٣٢٨ . ويروى (بكل مزاد) و(بكل مراد) والبيت قافيته مغيرة ، وصوابه : (بكل سبيل) ، وأول القصيدة :

أَلَا حَيًّا لَيْلَى أَجَدَّ رَحِيلِي وَأَذَنَ أَصْحَابِي عَدَاً يَقْفُولُ

(٥) صدره :

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي

قال ابن هشام في المغني : لا يعرف له قائل ولا تنمة ولا نظير . وانظر : سر الصناعة ١/٣٨٠ (وفيه : لكيميد) ، وشرح الكافية الشافية ١/٤٩٢ ، والمساعد ١/٣٢٣ ، وشرح أبيات المغني ٤/٣٥٦ ، والخزانة ١٠/٣٦١ .

وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ

وهو عند الكوفيّين قياسٌ .

وشدّت مع أنّ المفتوحة . أنشد أبو الفتح في « سرّ الصناعة »<sup>(١)</sup>:

أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللّٰهِ الْعَلِيِّ

أَنَّ مَطَايَاكَ لَمِنْ خَيْرِ الْمَطِيِّ

وتقع جواباً للقسم مُصَاحِبَةً لِأَحَدِ الثَّوْنَيْنِ، كقولك: وَاللّٰهِ لَأُكْرِمَنَّ زَيْدًا ، وقد ينفردُ أَحَدُهُمَا .

وتأتي موطئةً للقسم وإنذاراً به كقولك : لَئِنْ أَكْرَمْتَنِي لَأَشْكُرَنَّكَ .  
وتكونُ جوابَ لو ولولا ، كقولك : لو جِئْتَنِي لَأُكْرِمَنَّكَ ، ولَوْلا زَيْدٌ لَأُكْرِمْتُكَ .

والثالث : الجارّة ، وقد ذُكرت .

ومنها : ما . وهي على ضربين : اسميّة ، وحرقيّة .  
فالاسميّة خمسة أقسام :

الأوّل : أن تكون استفهاماً عمّا لا يعقل ، وعن صفاتٍ من يعقل ،  
فإذا قال : ما عندك ؟ قلت : فرسٌ أو شبهه، وإذا قال : ما زيدٌ ، قلت :  
عالمٌ .

---

(١) سر الصناعة ٣٧٩/١ . وأنشده أيضاً في الخصائص ٣١٥/١ . وانظر القوافي للأخفش : ٧١ ،  
والقوافي للتوحي : ٨٠ ، والجمع ١٧٥/٢ ، والخزانة (عرضاً) ٣٢٣/١٠ .

والثاني : أن تكون شرطاً ، كقوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾ .

والثالث : أن تكون تعجباً ، كقولك : ما أحسن زيداً .

وهنا تنبيه :

وهو أنها في هذه المواضع الثلاثة بغير صلة ولا صفة ؛ لأنهما توضحان ، وهذه المواضع تقتضي الإبهام .

والرابع : أن تكون بمعنى « الذي » فتحتاج إلى صلة وعائد ، كقوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ ، أي بما تؤمر بالصدع به ، فحذفت الباء ، فاجتمعت الألف واللام والإضافة فحذفنا ، فبقي بصدعه ، ثم حذفت المضاف فبقي به ، ثم حذفت الجار فبقي تؤمره ، ثم حذفت الهاء العائدة ، وهو الكثير حتى قال الأصفهاني في « شرح اللمع »<sup>(٣)</sup> : لم يأت في القرآن إثبات العائد إلا في ثلاث آيات وهي<sup>(٤)</sup> : ﴿ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَيْسِ ﴾ ، و ﴿ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ ﴾<sup>(٥)</sup> و ﴿ وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا ﴾<sup>(٦)</sup> .

والخامس : النكرة الموصوفة ، كقولك : مررت بما أعجب لك ، أي :

(١) سورة فاطر ، من الآية (٢) .

(٢) سورة الحجر ، من الآية (٩٤) .

(٣) شرح اللمع ٧٦٢/٢ - ٧٦٣ . وهناك خطأ في أرقام صفحة المطبوع حيث جاءت صفحة (٧٦٢) برقم (٧٦١) فتنبه لذلك .

(٤) سورة البقرة ، من الآية (٢٧٥) . وفي (ص) : كالذي يتخبطه .

(٥) سورة الأنعام ، من الآية (٧١) .

(٦) سورة الأعراف ، من الآية (١٧٥) .

بشيءٍ مُعْجِبٍ لَكَ . ومنه قولُ الشَّاعر<sup>(١)</sup>:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمِّ — رِلْ لَهُ فُرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

أي : رُبَّ شَيْءٍ مَكْرُوهٍ . وقيل : هي كافَّةٌ .

والحرفيّة خمسةٌ أيضاً :

نافيةٌ للحال وقيل : مطلقاً ، كقولك : مَا يَقُومُ زَيْدٌ ، وللماضي كقولك : مَا قَامَ زَيْدٌ ، وقد تقدّم الكلامُ على إعمالها عند الحجازيين .

ومصدريةٌ ، كقولك : يُعْجِبُنِي مَا صَنَعْتَ ، أي : صَنَعْتُكَ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(٢)</sup>: ﴿يَمَّا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ ، أي : بتكذيبهم . وهي عند سيبويه حرفٌ لعدم العائد لفظاً تقديرًا ، وعند الأخفش اسمٌ لدخول حرف الجرِّ عليها ، وهو باطلٌ بدخوله على إِنَّ وَأَنَّ ، ولا خلافَ في حرفيتهما .

وزائدةٌ ، وهي على ضَرَّيْنِ :

أحدهما : أن تكون كافّةً ، كقولك : إِنَّمَا قَامَ زَيْدٌ . قال الشَّاعر<sup>(٣)</sup>:

(١) هو أمية بن أبي الصلت في شعره : ٣٣ . وقد سبق تخريجه في ص : ٢١٥ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية (١٠) .

(٣) هو سويد بن كراع العكلي . شعره ص : ٧١ (ضمن شعراء مقلون). والشَّاهدُ في الكتاب ١٣٨/٢ ، والأصول ٢٣٣/١ ، والتبصرة ٢١٥/١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٤٦/١ ، وأمالى ابن الشجري ٥٦٠/٢ ، وتوجيه اللمع : ٦٨٩ وغيرها من المصادر ، وهو دون نسبة في الكتاب لابن درستويه ص : ٥١ ، والمسائل البغداديات : ٢٨٧ ، ٣٨٩ .

ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب ٥٧٠/١ إلى دجاجة بن عبد القيس ، وقد تحنى الغندجاني في فرحة الأديب : ١٢٤ كعادته على ابن السيرافي في نسبة هذا البيت وقوله ما لم يقل . وأورده ياقوت مع بيت آخر قبله في معجم البلدان ٤٠٧/٤ (هضب ، غول) ونسبهما إلى دجاجة



تَحَلَّلْ وَعَالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَانْظُرْ أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّ مَا أَنْتَ حَالِمٌ

قال المجاشعي<sup>(١)</sup>: ومن العرب من يزيد « ما » ولا يعتدُّ بها فيقول :  
إنما زيدا قائمٌ ، وهو في « ليتما » أكثر . قال النابغة<sup>(٢)</sup>:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدْ

فمن نصب « الحمام » جعل « ما » زائدةً ، و« هذا » اسمٌ لیت ، والحمام صفةٌ  
لـ« هذا » ، و« لنا » الخبر . ومن رفعه جعلها كافةً ، و« هذا » مبتدأ ، و« لنا » خبره .  
ويجوز أن تكون موصولةً ، و« هذا » خبرٌ مبتدأ محذوف ، والموصولة  
اسمٌ لیت ، و« لنا » الخبر .

والآخر : أن تكون لغواً كقوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿ فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ ،  
و﴿ فِيمَا نَقُضُهُمْ / مَيِّتُهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ  
مَثَلًا مَا بَعُوضَةً ۖ ﴾ .

[٤٢/أ]

= ابن أبي قيس ، والصحيح : دجاجة بكسر الدال ، كما نص ابن حبيب في مختلف القبائل : ٢٩٥  
(وهو دجاجة بن عبد قيس بن امرئ القيس التيمي ، شاعر جاهلي . انظر ترجمته في المؤلف :  
١٦٥ ، والإيناس في الأنساب للوزير المغربي ص : ١٤٥ ) .

(١) شرح عيون الإعراب ص : ١١٤ .

(٢) ديوانه : ٢٤ ، من معلقته ، والبيت دائر في كتب العربية ، وانظر الكتاب ١٣٧/٢ ، والإغفال  
١٣١/١ ، وأمالى ابن الشجري ٣٩٧/٢ ، وتوجيه اللمع : ٦٨٩ ، والخزانة ٢٥١/١٠ ، وشرح  
شواهد شرح التحفة الوردية : ١٢٦ .

(٣) سورة البقرة ، من الآية (١٥٩) .

(٤) سورة النساء ، من الآية (١٥٦) ، والمائدة ، من الآية (١٣) .

(٥) سورة البقرة ، من الآية (٢٦) .

كذلك ويجوز أن تكون « ما » نكرة، و « بعوضة » بدلٌ منها تُسَدُّ  
مَسَدَّ الوصف . وجوازُ رفعها من وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أن تكون خبرَ مبتدأ أي : هي بعوضة .

والآخر : أن تكون « ما » بمعنى الذي ، و « بعوضة » خبرٌ محذوفٌ  
أيضاً والتقديرُ : الذي هو بعوضة .

وَمُسَلَّطَةٌ ، كقولك : رُبَّمَا قَامَ زَيْدٌ ، وذلك أنَّ رُبَّ تدخل على  
الأسماء النكرات ، وبقتران « ما » بها تَسَلَّطَتْ على الأفعال . كذا قاله  
المجاشعي<sup>(١)</sup> . وهذه هي الكافة .

وَمُعَيَّرَةٌ ، كقولك : لوما ؛ لأنَّ « لو » تدل على امتناع الشيء لامتناع  
غيره ، وبقتران « ما » صارت للتخصيص ، قال تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا  
بِالْمَلَكِ ﴾ .

وهنا تنبيه :

وهو أنَّك لو سَمَّيتَ رجلاً بـ « ما » لوجبَ أنْ تُدخلها في حيزِ الأسماء،  
وهي ثنائيةٌ ، وأقلُّ الأسماء المعربة الثلاثي ، فتعين زيادةُ حرفٍ لذلك ، والمزيدُ  
من جنس الثاني أبداً، كذا قالوا، وليس ذا موضعٍ تقريره ، فيجتمع ألفان  
تقديراً ، واللفظُ بهما مُحَالٌ ، فَتَحَرَّكَ الثَّانِيَةُ فتقلبَ همزةً فيقال : هذا ماءٌ .  
نَعَمْ يجب الحكمُ على ألفه بأنها منقلبةٌ عن واوٍ لكونها عَيْنًا ،

---

(١) لم أقف عليه في شرح عيون الإعراب .

(٢) سورة الحجر ، من الآية (٧) .

والغالبُ عليها ذلك ، وعلى لامِهِ بأنها ياءٌ أصلاً ليكون من باب طَوَيْتُ ، وهذا ضعيفٌ ؛ لأنه يؤدي إلى إعلال العين واللام ، ولم يأتِ إلا في شَاءٍ ومَاءٍ ، وأصلُهُما شَوَهَ ومَوَهَ . وقد أَوْضَحْتُ هذا في « شَرَحِ تصريف ابن مالك »<sup>(١)</sup> .

وقال عبدُ القاهر<sup>(٢)</sup> : لا أُقدِّرُ الانقلابَ في أَلِفِهِ مراعاةً لحال الحرفِيَّةِ ، فتقول في جمعه : أَمْوَاءٌ ، وفي تصغيره : مُوَيٌّ بتشديد الياء . وهذا بَيِّنٌ<sup>(٣)</sup> .

ومنها : هاء . والهاءُ قِسْمان :

أحدهما : أنْ تكون حرفَ تنبيهٍ ، كقولك : هَا نَحْنُ ، وَهَذَا زَيْدٌ ، وتُنْصَبُ الحالُ لِمَا فيها من معنى الفعل .

والآخرُ : أنْ تكونَ اسمَ فعلٍ بمعنى خُذْ . وفيها لغاتٌ :

أولُها : أنْ يَتَّحِدَ<sup>(٤)</sup> لفظها مطلقاً .

وثانيها : أنْ تقولَ : هَاكُ ، وَهَاكُمَا ، وَهَاكُمُ .

وثالثُها : أنْ تقولَ : ( « هَاءٌ » بهمزة مفتوحة ، وتُصَرِّفُهَا تَصْرِيفَ

الكاف . وفي التنزيل<sup>(٥)</sup> : ﴿ هَآؤُمْ أَقْرَبُوا ﴾ .

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف : ١٢٣ - ١٢٤ . وانظر الممتع : ٦٢٦/٢ .

(٢) انظر حاشية الصبان ٢٣٨/٤ .

(٣) العبارة في (ت) : « فتقول في جمعه : أَمْوَاءٌ وفي تصغيره : مُوَيَّي . وإنْ خَفَّفْتَ الهمزةَ قلتَ : مُوَيٌّ بتشديد الياء . وهذا بَيِّنٌ » .

(٤) في (ت) و(ص) : يتخذ .

(٥) سورة الحاقة ، من الآية (١٩) .

ورابعُها : أَنْ تَجْمَعَ بين الهمزة والكاف، تقول : هاءَكَ ، فتقرُّ الهمزة على الفتح ، وتُصَرَّفُ الكاف .

وخامسُها : أَنْ تقولَ : « هَاكِ » زِنَةَ « رَامٍ » ، وتُصَرَّفُ تصريفَهُ .

وسادسُها : أَنْ تقولَ : هاءُ بهمزة ساكنة ، وتُصَرَّفُ تصريفَ خَفٍ .

وسابعُها : أَنْ تقولَ : هاءُ بهمزة ساكنة ، وتُصَرَّفُ تصريفَ دَعٍ .

وثامنُها : أَنْ تجيءَ بالهمزة الساكنة في ذلك كله<sup>(١)</sup>.

ومنها : هَلْ .

وهي من الهوامل لا شتراكها . ولها موضعان :

أحدهما : الاستفهام كقولك : هَلْ قَامَ زَيْدٌ ، وجوابها نَعَمْ أو لا .

والآخرُ : كونها بمعنى قد، كقوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَضَمِ ﴾ ،

و﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾<sup>(٣)</sup>.

ومنها : بَلْ .

وهي حرفٌ عطفٍ من الهوامل . ومعناها الإضرابُ عن الأوَّل

والإيجابُ للثاني ، وتُستعمل بعد الإيجاب والنفي جميعاً ، كقولك : قَامَ زَيْدٌ بَلْ

عَمَرُو . ونقلَ المجاشعي<sup>(٤)</sup> عن الكوفيِّين تخصيصَها بالنفي وما جرى مجراه .

وهي في القرآن المجيد لترك شيءٍ والأخذِ في غيره ، وتكثرُ بعد الإنكار كقوله

---

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) ، وهو مصحح على هامش (ح) .

(٢) سورة ص ، من الآية (٢١) .

(٣) سورة الإنسان ، من الآية الأولى .

(٤) شرح عيون الإعراب ص : ٢٥٤ .

تَعَالَى<sup>(١)</sup> : ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ ٥٠ بَلِ أَدْرَكَ عَلِيمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ ﴿٥١﴾ .

ومنها : ثم .

[٤٢/ب] وهي حرفُ عطفٍ من الهوامل . وتدلُّ على التراخي بخلاف الفاء . قال الرمانى : لَمَّا كَثُرَتْ / حُرُوفُهَا خُصَّتْ بالتراخي . ونظيرُ ذلك السَّيْنُ وسوف ، فَإِنَّ قُوَّةَ اللفظ مُشْعِرَةٌ بقُوَّةِ المعنى ؛ ألا تراهم يقولون : خَشُنَ المكان ، فإذا بالغوا في وَصْفِهِ بذلك قالوا : اخْشَوْشَنَ .

فإن قيل : فكيف قال تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَكِ اسْجُدُوا لِلْآدَمِ﴾ ، والأمر بالسُّجُود كان متقدِّماً على خلقكم ؟ أجبتُ بوجهين :

الأوَّلُ : أَنَّ هذا محمولٌ على حَذْفِ المضاف ، والتَّقدير : وَلَقَدْ خَلَقْنَا أَبَاكُمْ ، وكذا قوله عزَّ اسْمُهُ<sup>(٣)</sup> : ﴿وَلِإِذْ قُلْنَا لَنَفْسًا فَادْرَأْهُ ثُمَّ فِيهَا﴾ ، أي : وإذ قتل أباكم ؛ لأنَّ الذين شاهدوا النَّبِيَّ عليه السَّلَامُ لم تَكُنْ هذه القِصَّةُ لهم ، وإنما كانت لِمَنْ شَاهَدَ موسى عليه السلام .

والثَّانِي : أَنَّ « ثُمَّ » هنا واقعةٌ موقعَ الواو ، فهي غيرُ مُرتَّبَةٍ . ونصُّ الزمخشري<sup>(٤)</sup> على أنها للترتيب في المفردات دون الجمل . وبعضُهم يقول : فَمَّ بالفاء . قال المجاشعي<sup>(٥)</sup> : فالفاء بدلٌ من الثاء

(١) سورة النمل ، من الآيتين (٦٥ - ٦٦) .

(٢) سورة الأعراف ، من الآية (١١) .

(٣) سورة البقرة ، من الآية (٧٢) .

(٤) الذي في المفصل ص : ٣٠٨ أنها للترتيب مع إيجاب مهلة .

(٥) لم ينص عليه حين حديثه عن ثم في شرح عيون الإعراب : ٢٤٧ ، ٢٥٠ . وانظر الإبدال لابن

السكيت : ١٢٧ ، والإبدال والمعاقبة للزجاجي : ٨٦ ، وسر الصناعة ١/٢٤٨ .

لقولهم : جَدَثٌ وَجَدَفٌ . ولو قيل : إنهما لغتان لكان عندي أَوْجَهُ ؛ لأنَّ الإبدالَ تَصَرُّفٌ ، وما أبعدَ الحروفَ عنه ، بخلاف جَدَثَ ، فإنه اسمٌ متمكِّنٌ . قال أبو الفتح<sup>(١)</sup> : وإِنَّمَا حُكِمَ بذلك فيه<sup>(٢)</sup> لقولهم : أَجْدَاثٌ ، ولم يُسْمَعْ أجداف . ورُبَّمَا قيل : ثُمَّتَ .

ومنها : أَلَا . ولها مواضع :

أحدها : التَّنْبِيهِ والافتتاح ، كقوله تَعَالَى<sup>(٣)</sup> : ﴿ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ .

وثانيها : العَرَضُ ، كقولك : أَلَا تَقْصِدُنَا فُنُكْرَمَكَ .

وثالثها : التَّحْضِيضُ ، كقولك : أَلَا تُكْرِمُ عَمْرًا .

ورابعها : التَّمْنِي ، كقولك : أَلَا مَاءٌ بَارِدًا ، وإن شئتَ : أَلَا مَاءٌ بَارِدٌ .

ومنها : كَلَّا . ولها معنيان :

الأوَّلُ : أَنْ تَكُونَ رَدْعًا وَزَجْرًا ، كما قالَ عَزَّ اسْمُهُ<sup>(٤)</sup> : ﴿ قَالَ أَصْحَابُ

مُوسَى إِنَّا لَمَذْكُورُونَ ۖ قَالَ كَلَّا ۚ ﴾ ، أي : ارتدعوا عن هذا القول .

والثَّانِي : أَنْ تَكُونَ حَقًّا ، كقوله تَعَالَى<sup>(٥)</sup> : ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ ﴾ .

أي : حقًّا ذلك منه ، لكنَّ « إِنَّ » تُكْسَرُ بعد كَلَّا ؛ لأنها حرفٌ يُسْتَأْنَفُ بعدها الكلامُ ، وتُفْتَحُ بعد حَقًّا ؛ لأنها مَصْدَرٌ فَيَعْمَلُ فيها .

(١) سر الصناعة ٢٤٨/١ .

(٢) أي : إن الفاء بدل من الفاء .

(٣) سورة هود ، من الآية (١٨) .

(٤) سورة الشعراء ، من الآيتين (٦١ - ٦٢) .

(٥) سورة العلق ، من الآية (٦) .

ومنها : لَوْلَا .

وهي من الهوامل عند المحققين . وقالوا : إنها مُرَكَّبَةٌ من لو ولا ، وما دعاهم إلى ذلك إلا مجرد لفظهما فيها ، وإلا فالأصل الإفراد ، والحكم به أولى . ولها موضعان :

الأوّل : أن تكون تحضيضاً ، وتختصّ بالفعل ، كقولك : لَوْلَا تُكْرِمُ زَيْدًا ، وقد يُحذف بعدها . قال الشاعر<sup>(١)</sup> :

... .. لَوْلَا الْكَمِيّ الْمُقْنَعَا

أي : لَوْلَا تُعْدُونَ الْكَمِيّ الْمُقْنَعَا .

والثاني : أن تكون مفيدة امتناع الشيء لوجود غيره ، كقولك : لولا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ . وتختصّ بالاسم ، وقد تقدّم القول في ذلك .  
وحكى أبو جعفر النحاس<sup>(٢)</sup> أنها تكون نفيًا ، كقوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ فَلَوْلَا

---

(١) البيت من الطويل لجريير في ديوانه ص : ٩٠٧ . وله أو للأشهب بن رميلة في شرح المفصل ١٤٥/٨ . وهو بتمامه :

تُعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ    بَنِي ضَوَطْرَى لَوْلَا الْكَمِيّ الْمُقْنَعَا

وانظر البيت في الخصائص ٤٥/٢ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٩/١ ، والمفصل : ٣٢٢ ، وشرح المفصل ٣٨/٢ ، وحروف المعاني : ٤ ، ووصف المباني : ٢٩٣ ، والمغني : ٣٦١ ، وشرح أبياته ١٢٣/٥ ، والخزانة ٥٥/٣ ، وغيرها .

(٢) نسب الرمانى هذا القول إلى النحاس في معاني الحروف : ١٢٤ . وحكاها النحاس في إعراب القرآن ٢٦٨/٢ عن بعضهم . وانظر معاني الحروف للزجاجي : ٥ ، ونفس الصباح للخزرجي ٤٠٠/١ .

(٣) سورة يونس ، من الآية (٩٨) .

كَانَتْ قَرْيَةً ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا ﴿١﴾ ، أي : ما كانت قريةً آمنت . وهي عند  
الباقيين تحضيض<sup>(١)</sup> .

ومنها : لَوْ مَا .

وهي من الهوامل مَرَكَبَةٌ من لو وما ، كذا قالوا ، والأجود ما قَدَّمْتُهُ ،  
/ ومعناها التَّحْضِيض ، كقوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ لَوْ مَا تَأَيَّنَا بِالْمَلِكَةِ ﴾ ، أي : هَلَّا . [١/٤٣]

ومنها : أَمَّا .

وهي من الهوامل ، ومعناها تفصيلٌ ما أُجْمِلُ من الكلام ، وفيها معنى  
الشَّرْطُ لنيابتها عن حرفه والمشروط به ؛ ألا ترى أنهم يُقَدِّرون : أَمَّا زَيْدٌ  
فَمُنْطَلِقٌ ب : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، ولذلك اقتضت جواباً  
كما تقتضيه مهما غير أنَّ الفاء لا يجوزُ أَنْ تَلِيَهَا ؛ لامتناع أن يليَ حَرْفَ  
الشَّرْطِ جملةُ الجواب ، وأيضاً فإنَّ حُكْمَ الفاء أن تكون متبعة ، وحرفُ  
الِإِتْبَاعِ لا يكونُ مَبْدُوءاً به ، فلذلك قُدِّمَ جزءٌ ما بعد الفاء عليها إصلاحاً  
للفظ ، وتعويضاً من فعل الشرط .

والذي يَفْصِلُ بَيْنَ أَمَّا وَالْفَاءِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ :

الأوَّلُ : اسمٌ غيرُ ظَرْفٍ ، وهو على ضَرَرَيْنِ :

أحدهما : أن يكون غيرَ فَضْلَةٍ ، كقولك : أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ .

(١) انظر مجاز القرآن ٢٨٤/١ ، وتأويل مشكل القرآن : ٥٤٠ .

(٢) سورة الحجر ، من الآية (٧) .



والآخر : أن يكون فضلةً ، كقولك : أمّا زيدٌ فأنا ضاربٌ .

والثاني : ظرفٌ ، وهو على ضربين :

أحدهما : أن يكون خيراً ، كقولك : أمّا في الدار فزيدٌ .

والآخر : أن يكون فضلةً ، كقولك : أمّا يومُ الجمعةِ فزيدٌ خارجٌ .

والثالث : حرفُ الشرط مع فعله ، كقوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ وَأَمَّا إِن كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ۖ فَسَلِّمْ لَهُمْ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ۖ ﴾ . وجاز ذلك لأنَّ حرفَ الشرط مع فعله جار مجرى الجملة ؛ إذ لا يتمُّ إلاَّ بالجواب .

والظرفُ الواقع بعد أمّا فضلةً ، لك أن تُعملَ فيه ما في أمّا من معنى الفعل ، ولك أن تُعملَ فيه ما بعد الفاء كقولك : أمّا يومُ الجمعةِ فزيدٌ خارجٌ ، فإذا أثبتَ بيانَ فقلتَ : أمّا يومُ الجمعةِ فإنَّ زيداً مُنطلقٌ ، فمنهم من منع أن يعملَ فيه ما بعد الفاء لامتناع ما بعد إنَّ من العملِ فيما قبلها ، ومنهم من أجازها ، وقال : هذا ممتنعٌ مع عدم أمّا ، وأمّا مع وجودها فجائزٌ حسنٌ ؛ ألا ترى أنَّ الفاءَ في جواب الشرط المحض لا يجوزُ تقديمُ ما بعدها عليها<sup>(٢)</sup> ، كقولك : إنَّ أكرمَتي زيداً فأنا مُكرمٌ ، أي : إنَّ أكرمَتي فأنا مُكرمٌ زيداً ، وهذا جائزٌ مع أمّا إجماعاً ؛ لكون الكلام معها مبنياً على التقديم والتأخير ، فكما جازَ ذلك مع الفاء ، جازَ مع إنَّ .

وأيضاً فإنَّ المفهومَ من قول القائل : أمّا يومُ الخميسِ فإنَّ زيداً صائمٌ<sup>(٣)</sup>

(١) سورة الواقعة ، الآية (٩٠) .

(٢) كلمة (عليها) ساقطة من (ص) ، ومصححة في هامش (ح) .

(٣) في (ص) : فزيدٌ صائمٌ .

أَنَّ صَوْمَهُ يَقَعُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ ، وَلَوْ عَلَّقْتَ الظَّرْفَ بِمَا فِي « أَمَّا » مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ لَمْ يَكُنْ فِي اللَّفْظِ مَا يُشْعِرُ بِذَلِكَ ، كَمَا إِذَا قُلْتَ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَإِنَّ زَيْدًا صَائِمٌ . وَهَذَا تَقْرِيرُ ابْنِ بَرِّي فِي « أَمَالِيهِ » ، وَاخْتِيَارُ ابْنِ الْحَاجِبِ<sup>(١)</sup> .

وَأَقُولُ : لَا يَلْزَمُ مِنْ حَوَازِ ذَلِكَ مَعَ الْفَاءِ حَوَازُهُ مَعَ إِنَّ لَوْحَيْنِ : الْأَوَّلُ : قُوَّةُ إِنَّ وَضْعُ الْفَاءِ ؛ أَلَا تَرَاهَا عَامِلَةً فِي شَيْئَيْنِ ، وَهِيَ أُمُّ أَخَوَاتِهَا ، وَالْفَاءُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ ، وَإِنَّ وَضْعَهَا عَلَى التَّصَدُّرِ وَعَدَمِ التَّبَعِيَّةِ ، وَالْفَاءُ بَضْدٌ ذَلِكَ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ قَدْ يَجِبُ الْحُكْمُ بِحَصُولِ أَمْرَيْنِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ وَاجِبٍ مَعَ أَحَدِهِمَا كَبَابِ مَا لَا يَنْصَرَفُ ، فَامْتَنَعَ ذَلِكَ مَعَ الْفَاءِ وَإِنَّ ، وَإِنْ جَازَ مَعَ الْفَاءِ وَحْدَهَا . / وَقَوْلُهُمْ : أَمَّا يَوْمُ الْخَمِيسِ فَإِنَّ زَيْدًا صَائِمٌ فَيَقْتَضِي الْقِيَاسُ [٤٣/ب] أَنَّ يَتَعَلَّقَ الظَّرْفُ فِيهِ بِشَيْءٍ دَلَّ عَلَيْهِ صَائِمٌ ؛ لَا بِمَا فِي أَمَّا مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ ، فَيَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى وَقُوعِ الصَّوْمِ فِيهِ ، لَكِنَّهُمْ مَا ذَكَرُوا هَذَا ، وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ فَتَأَمَّلْهُ .

وَهُنَا تَنْبِيْهُ :

وَهُوَ أَنَّ الرَّعْفَرَانِيَّ نَقَلَ فِي « تَعْلِيْقِهِ » عَنِ الْمَازِنِيِّ أَنَّ وَزْنَهَا<sup>(٢)</sup> فَعَلَى كَسَلَمَى ، وَلَمْ يَجْعَلِ الْهَمْزَةَ زَائِدَةً وَزْنَهَا أَفْعَلَ فَرَارًا مِنْ جَعْلِ فَائِئِهَا وَعَيْنِهَا

(١) شرح المقدمة الكافية له ١٠٠٦/٣ . وانظر الكتاب ١٣٧/٣ .

(٢) أَي (أَمَّا) . وَلَمْ أَفْهَمْ عَلَى مَنْ قَالَ بِهِ . وَجَعَلَهَا الْفَارِسِيُّ بِمَنْزِلَةِ عَلَقَى . انظر المسائل المنشورة : ٢٨١ .

من حرفٍ واحدٍ وهو الميمُ ، وذلك لا يُصار إليه مع إمكان غيره .  
وأرى أنه يجوز أن تكونَ الهمزةُ زائدةً ؛ لأنه موضعُ زيادتها ، وكونُ  
الفاء والعين من حرف واحد هنا سهلاً لوجود الإدغام ، وإنما يُكره ذلك  
عند تعدُّره واستثقال اجتماعهما ؛ ألا ترى أنَّ الفارسيَّ<sup>(١)</sup> جعلَ أوَّلَ أَفْعَلٍ ،  
واعْتَدَرَ عن كون فائِهَا وعينها واوَيْنَ بذلك .

ويُقوي ما ذهبتُ إليه جَعَلُهُم أَبْنِمًا<sup>(٢)</sup> أَفْعَلًا دون فَعْنَعَلٍ كَعَفْنَعَلٍ مع  
سلامته من اتِّفاق الفاء والعين ، وكثرته اعتباراً بموضع زيادة الهمزة . نعم  
الحاجزُ الزائد هنا بين الفاء والعين يقوم مقام الإدغام هناك . وقد ذَكَرْتُ  
هذا في « شرح تصريف ابن مالك »<sup>(٣)</sup> .

وتظهر فائدة الخلاف في التَّصْغِيرِ والجمع ، فإنه على الأوَّل<sup>(٤)</sup> أُمِيًّا  
كُسُلَيْمِي ، وَأُمَيْمَاتٍ كُسُلَيْمَاتٍ ، وعلى الثاني<sup>(٥)</sup> أُمِيمٌ وَأُمَيْمٌ كَأُعِيمٍ  
وَأُعَمِيمٍ . وفي مثل عَزَوَيْتَ منه على القولين : إِمَيْتَ وَمِمَيْتَ ، وفيه  
إشكالٌ .

ولها موضعٌ آخرٌ ، وهي فيه مركبةٌ نحو قولهم : أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ  
مَعَكَ ، والأصل : أَنْ مَا ، فَأُدْغِمَتِ النُّونُ في الميم ، وما عَوِضُ من الفعل

(١) انظر المسائل الشيرازيات ٣/١ .

(٢) أبنيم : موضع . ذكره سيبويه في الكتاب ٢٤٧/٤ ، وانظر شرح أبنيته : ٤٤ ، وأبنية الأسماء  
والأفعال والمصادر : ١٤٥ .

(٣) شرح التعريف بضروري التصريف : ١٠٧ .

(٤) أي على جعل الهمزة أصلية كما أشار الزعفراني .

(٥) أي على جعل الهمزة زائدة كما أشار المصنف .

المحدوف ، والتقدير: أَنْ كُنْتُ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ ، فحُذِفَتْ كَانَ وَعُوضَ عنها ما ، وصار الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ مُنْفَصِلًا لِعَدَمِ ما يتصل به ، و« منطلقاً » نصبٌ لأنها خبرٌ عن النائب أو المنوب عنه، وموضع أَنْ نَصَبٌ بانْطَلَقْتُ ، وحرفُ الجرِّ يُحْدَفُ معها مُطَرِّدًا ، والتقدير : انْطَلَقْتُ لِأَجْلِ ذَلِكَ . قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

أَبَا خِرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ      فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّيْعُ

\* \* \*

---

(١) هو للعبّاس بن مرداس السُّلَمي ، والبيت في ديوانه المجموع : ١٠٦ يخاطب خُفَاف ابن ثُدْبَةَ (نسبة إلى أمه ، انظر الشعر والشعراء ٣٤٧/١) . والبيت في : الكتاب ٢٩٣/١ ، والإغفال ٢٧٦/١ ، وكتاب الشعر ٥٨/١ ، والمسائل البغداديات : ٣٠٤ ، والمنصف ١١٦/٣ ، والخصائص ٣٨١/٢ ، وأُمالي ابن الشجري ٤٩/١ ، ١١٤/٢ ، والإنصاف : ٦٦ ، والجنى الداني : ٥٢٨ ، والمغني : ٨٤ ، ٥٧٢ ، ٩١١ ، وشرح أبياته ١٧٣/١ ، والخزانة ١٣/٤ . وفي حواشي هذه المصادر مزيد من التخريج . والضَّبْعُ : قيل : هي السنة المجدبة ، وقيل : إنه أراد أن قومه لم يُقْتَلُوا فتأكلهم الضباع .

## النَّيْجَةُ

اعْلَمْ أَنِّي أَذْكُرُ فِيهَا أَيْبَاتًا لِلْعَرَبِ وَلِمَنْ جَرَى فِي غُلُوِّ الطَّبَقَةِ مَجْرَاهُمْ،  
تَشْتَمِلُ عَلَى بَحْثٍ وَإِعْرَابٍ إِذَا ضَبَطَهَا السَّامِعُ كَانَ ذَلِكَ مَثَالًا لَهُ يَقِيسُ  
غَيْرَهُ عَلَيْهِ ، وَيُرَدُّهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ . فَمِنْهَا<sup>(١)</sup> :

١- لَيْثٌ هَزَبٌ مُدِلٌّ عِنْدَ خَيْسَتِهِ بِالرَّقَمَتَيْنِ لَهُ أَجْرٌ وَأَعْرَاسُ

هذا البيتُ من قصيدةٍ للفضل بن العباس اللّهي<sup>(٢)</sup> يَرثي قومًا منهم أبوه  
عبّاس ، وقيل : إنه لغيره . وفي « لَيْث » قولان :  
أحدهما : أنه من اللّوثة بمعنى القُوّة . قالت ليلي الأَخِيلِيَّةُ نَصِفُ نَاقَةً<sup>(٣)</sup> :

---

(١) البيت لمالك بن خالد الخناعي من هذيل . وهو في شرح أشعار الهذليين ٤٤٢/١ ، وفي ٢٢٨/١ منه  
نُسِبَ إلى أبي ذؤيب الهذلي ، ويُنسَبُ إلى الفضل كما نصَّ المصنف . قال البغدادي : وتنسب  
قصيدة البيت إلى أمية بن أبي عائد الهذلي ، وعبد مناف الهذلي ، وأبي زبيد الطائي ، ولم أحدها  
في أشعارهم . انظر الخزانة ١٧٨/٥ - ١٧٩ .

والبيتُ في الإيضاح : ٦٥ ، وشرحه (المقتصد) ١٦٤/١ ، وإيضاح شواهده ٥٠/١ ، والصحاح  
(عرس) ، وتوجيه اللمع : ٣٠ ، وشرح المفصل ١٢٣/٤ ، ٣٥/٥ .

(٢) في (ت) الليثي . الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب ، من قريش . شاعر من فصحاء بني هاشم ،  
كان معاصراً للفرزدق والأحوص ، وله معهما أخبار . مدح عبد الملك بن مروان ، وهو أول هاشمي  
مدح أمويّاً بعد ما كان بينهما ، فأكرمه . وكان شديد السمرة ، جاءته من جدته وكانت حبشية .  
ويقال له (الأخضر) لذلك ، واللهي نسبة إلى أبي لهب . توفي في خلافة الوليد بن عبد الملك سنة  
٩٥ هـ . انظر أخباره في نسب قريش : ٩٠ ، والأغاني ١٧/١٦ ، ومعجم الشعراء : ١٧٨ .

(٣) أحل به ديوانها الذي جمعه خليل العطية وزميله . مع وجود مقطوعة فيه على البحر والروي نفسه  
في وصف الناقة ص : ٥١ . والشاعرة هي ليلي بنت عبد الله بن الرحال بن كعب من بني عامر بن  
صعصعة ، شاعرة إسلامية معروفة ، وهي صاحبة توبة بن الحمير ، توفيت سنة ١٧٥ هـ . انظر  
أخبارها في الشعر والشعراء ٣٥٦/١ .

عَصُوفٌ لِلْمَهَامِهِ ذَاتُ لَوْثٍ أَمُونُ الْخَلْقِ سِيرَتُهَا غِلَابُ  
فَأَصْلُهُ : لَيُوثٌ ، فَقُلِبَتْ الْوَاوُ يَاءً لِاجْتِمَاعِهَا سَاكِنًا سَابِقُهُمَا ، ثُمَّ  
حُذِفَتِ الثَّانِيَةُ تَخْفِيفًا كـ « مَيِّتٍ » بِالسُّكُونِ ، قَالَ تَعَالَى <sup>(١)</sup> : ﴿ أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ  
أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ ، وَقَالَ الشَّاعِرُ <sup>(٢)</sup> :

وَمَنْهَلٍ فِيهِ الْغُرَابُ مَيِّتٌ سَقَيْتُ مِنْهُ النَّاسَ وَاسْتَقَيْتُ  
وَالْآخِرُ : أَنَّهُ مِنَ اللَّيْثَةِ بِمَعْنَى الشَّجَاعَةِ . وَقَالَ رُؤَبَةُ <sup>(٣)</sup> :

وَقَدْ بُلُو مِنْكَ بَلَيْثٌ أَلَيْثُ

فَوَزَنُ الْأَوَّلِ فَيْلٌ ، وَالثَّانِي فَعْلٌ ، وَهُوَ الصَّوَابُ عِنْدِي لِسَلَامَتِهِ مِنَ  
الْحَذْفِ ، وَلِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ فِيهِ التَّثْقِيلُ .

وَرَفَعُهُ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ « مُجْتَرِيٍّ » فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ ، وَهُوَ :

يَا مَيِّ لَا يُعْجِزُ الْأَيَّامُ مُجْتَرِيٍّ فِي حَوْمَةِ الْمَوْتِ رَزَامٌ وَفَرَّاسُ

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرَ مَبْتَدَأٍ مُحذوفٍ .

وَهَزَبَرٌ نَعْتُ لَهُ ، وَهُوَ الْغَلِيظُ أَوْ الضَّخْمُ . وَهَزَبَرٌ لِلْسَّيِّئِ الْخُلُقِ ، وَهُوَ  
فَعَنْلٌ لِهَزَبَرٍ ، وَلَوْ قُوعٌ ثُونُهُ ثَالِثَةٌ سَاكِنَةٌ . وَ« مُدِلٌّ » نَعْتُ آخِرٍ ، وَهُوَ الْمُنْبَسِطُ ،  
وَ« عِنْدَ » ظَرْفُ مَكَانٍ ، وَقَدْ لَزِمَ التَّنْصِبُ ، وَلَمْ يُجَرَّ إِلَّا بِمِنْ خَاصَّةً . وَفِيهِ

(١) سورة الحجرات ، من الآية (١٢) .

(٢) رَجَزٌ لِأَبِي مُحَمَّدٍ الْفَقْعَسِيِّ ، وَقِيلَ لِلْعَجَاجِ . وَهُوَ فِي الْأَمَالِيِّ : ٤٨٨ (طبعة المكتبة العصرية) ،  
وَالسَّمْطُ ٢٠٠/١ - ٢٠١ ، وَالْحِجَّةُ لِأَبِي عَلِيٍّ ٢١٢/٦ ، وَغَرِيبُ الْحَدِيثِ لِلْخَطَّابِيِّ ٥٤٤/١ ،  
وَإِسْفَارُ الْفَصِيحِ ٣٤٢/١ ، وَأَمَالِيُّ ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢٣٢/١ ، وَالصَّحَاحُ وَاللِّسَانُ وَالتَّاجُ (عَفَفٌ ، أَجَنٌ) .  
وَجَاءَ الشُّطْرُ الثَّانِي فِي شَرْحِ اللَّعْمِ لِلْوَاسِطِيِّ : ١١٧ .

(٣) دِيوَانُهُ : ٢٨ .

ثلاث لغات : كَسْرُ العين وَضَمُّهَا وَفَتْحُهَا ، وهو متعلّق بـ « مُدِلٌّ » ؛ أي : مُدِلٌّ في هذا الموضع. ويجوزُ أن يكونَ نعتاً لـ « مُدِلٌّ » ويتعلّق بمحذوفٍ أي : مُدِلٌّ كائنٌ عند خَيْسَتِهِ ، وفيه ضميرٌ راجعٌ إلى الموصوف .

و« خَيْسَتِهِ » مجرور بإضافة « عند » إليه ، وهي ما التّف من الشَّجر أو النَّخل ، وقيل : المجتمِع من ذلك .

قال بعضُ المغاربة<sup>(١)</sup> : وأصلُ الخَيْسِ عندي الكثرةُ ، ومنه الخَيْسُ في العدَدِ ، ويُقالُ في الدُّعاء على الشَّيء : قَلَّ خَيْسُهُ .

وقال ابنُ الأنباريِّ المتقدّم<sup>(٢)</sup> : هي مَوْضِعُ لُزُومِ الأسد .

و« بالرَّقْمَتَيْنِ » جارٌّ ومجرورٌ ، والباءُ بمعنى « في » ، ولا تكونُ ظَرْفاً لـ « مُدِلٌّ » مع كون « عند » ظَرْفاً له ؛ لاستحالة كون ظَرْفَيْنِ لشيءٍ واحدٍ .

فإن قيلَ : فاجْعَلْهُ بَدَلاً كقولكَ : قَعَدْتُ في مَكَانٍ زَيْدٍ في دَارِهِ ؟

أجبتُ : يمتنعُ لأنَّ الرَّقْمَتَيْنِ أَعْمُ من الخَيْسَةِ ، ولا يُبدَلُ الأعمُّ من الأخصِّ . وفيه نَظَرٌ . بل يكونُ منصوبَ الموضعِ على الحال من الهاءِ في « خَيْسَتِهِ » أي : كائناً بالرَّقْمَتَيْنِ . وقد جاءَ الحالُ من المضافِ إليه في قول

تأبَّطَ شَرّاً<sup>(٣)</sup> :

(١) هو ابن يسعون في شرح أبيات الإيضاح (المصباح) ١٤٦/١ .

(٢) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار ، المعروف بابن الأنباري . ثقة ثبت صدوق ، إمام في اللغة والنحو والأدب والقراءات والتفسير . من تصانيفه : الأضداد ، وإيضاح الوقف والابتداء ، والزاهر ، وشرح القصائد السبع الطوال ، والمذكر والمؤنث ، وغيرها كثير . توفي سنة ٣٢٨ هـ . أخباره في طبقات النحويين : ١٧١ ، والفهرست : ١١٢ ، وإنباه الرواة ٢٠٢/٣ ، طبقات القراء ٢٣٠/٢ . وانظر كلامه في الزاهر ٣٩/٢ عند قولهم : (دع فلاناً يخيس) .

(٣) ديوانه : ٦٢ . وانظر أمالي ابن الشجري ٢٥/١ ، ٣٤٧ ، ٩٦/٣ ، ١٩١ ، وخزانة الأدب ١٦٤/٣ .

سَلَبْتَ سِلَاحِي بَائِسًا وَتَرَكْتَنِي      فَيَا خَيْرَ مَسْلُوبٍ وَيَا شَرَّ سَالِبٍ

ف« بَائِسًا » حَالٌ مِنَ الْبَاءِ . وَقِيلَ: لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ مِنَ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ .  
وَمِنْهُ قَوْلُ الْآخِرِ<sup>(١)</sup>:

عَوْدٌ وَبُهْتَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ      حَلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفًا يَتَلَهَّبُ

ف« مُضَاعَفًا » حَالٌ مِنَ الْحَدِيدِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْحَلَقِ ، أَوْ مِنَ  
الضَّمِيرِ فِي « يَتَلَهَّبُ » .

وَالرَّقَمَتَانِ : رَوْضَتَانِ إِحْدَاهُمَا قَرِيبٌ مِنَ الْبَصْرَةِ ، وَالْأُخْرَى بَنَجْدُ<sup>(٢)</sup> .  
قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ<sup>(٣)</sup> . وَقِيلَ<sup>(٤)</sup>: بَلْ كُلُّ رَوْضَةٍ مُزْهَرَةٍ رَقْمَةٌ .

[٤٤/ب]

وَقَالَ الْفَرَّاءُ<sup>(٥)</sup>: رَقْمَةُ الْوَادِي حَيْثُ يَجْتَمِعُ الْمَاءُ .

وَأَجْرٍ : جَمْعُ جِرْوٍ بِكَسْرِ الْجِيمِ ، وَهِيَ اللَّعَةُ الْفَصِيحَةُ ، نَصٌّ عَلَيْهِ أَبُو  
عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ<sup>(٦)</sup> فِي بَابِ جَمْعِ الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثِيَّةِ حَيْثُ قَالَ : وَرَبَّمَا كَسَّرَ عَلَى  
أَفْعُلٍ وَذَلِكَ : ذُئِبٌ وَأَذُؤُبٌ ، وَجِرْوٌ وَأَجْرٌ ، وَرِجْلٌ وَأَرْجُلٌ . وَكَذَا قَالَ  
الْجَرْمِيُّ وَتَعَلَّبُ .

وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ<sup>(٧)</sup>: وَيُجْمَعُ فِعْلٌ عَلَى أَفْعُلٍ ، وَهُوَ لَفْعُلٌ فِي الْأَكْثَرِ مِنْ

(١) هُوَ زَيْدُ الْفَوَارِسِ الضَّبِّي فِي النُّوَادِرِ : ٣٥٩ ، وَالْمَسَائِلُ الشِّيرَازِيَّاتِ ٢٨٤/١ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ  
٢٥٦/١ ، ٩٦/٣ ، وَالْهَمْعُ ٢٣/٤ ، وَالْخَزَانَةُ ١٧٣/٣ . يَصِفُ وَقْعَةً كَانَتْ بَيْنَ قَوْمِهِ وَجَمَاعَةٍ مِنْ  
قَبِيلَتِي عَوْدٌ وَبُهْتَةٌ .

(٢) انْظُرْ مَعْجَمَ مَا اسْتَعْجَمَ ٦٦٧/٢ .

(٣) الْجُمْهُرَةُ ٧٩١/٢ (رَقْمٌ) . نَقَلَهُ عَنْ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ .

(٤) انْظُرْ الْجُمْهُرَةَ ٧٩١/٢ (رَقْمٌ) ، وَالْجَمَلُ (رَقْمٌ) : ٢٩٥ .

(٥) انْظُرِ النُّقْلَ عَنْهُ فِي الْحُكْمِ ٢٤٩/٦ .

(٦) التَّكْمِلَةُ ص : ٤٠٩ .

(٧) سِرُّ الصَّنَاعَةِ ٦١٩/٢ .



حيث كانا ثَلَاثِيَيْنِ سَاكِئِي العَيْنَيْنِ، وقد اعتَقَبَا على المعنى الواحد في نحو:  
حَجَّ وَحَجَّ ، وَبَزَرَ وَبَزَرَ ، ونحو ذلك .

وأصلُهُ أَجْرُو ، فَأُبدِلَتْ من ضَمَّةِ الرَّاءِ كَسْرَةٌ ، ثُمَّ أُبدِلَتْ الواوُ ياءً  
لوقوعها طرفاً وانكِسار ما قبلها ، فَصَارَ إلى أَجْرِي ، ثُمَّ أُسْكِنَت الياءُ  
استثقالاً للضَمَّةِ عليها ، وحُذِفَت لالتقاء السَّاكِنَيْنِ .

**فإن قيل :** فَلِمَ كُرِهَ ذلك في الأسماء دون الأفعال نحو : يغزو ، ويدعو ؟

**أجبت :** كُرِهَ ذلك فيها لِمَا يطرأ عليها من الجرِّ في أَجْرُو ، ومن  
الكسرة عليها بعد ضَمَّةِ قبل ياءين في أَجْرُوِيٍّ منسوباً ، ومن الكسرة  
عليها بعد ضَمَّةِ قبل ياء المتكلم في أَجْرُوِيٍّ . والأفعالُ سالمةٌ من ذلك مع  
أنَّ وأوها مُعَرَّضَةٌ للحذف في الجزم ، وليست في الأسماء كذلك . وهذا  
مبسوطٌ في « شرح تصريف ابن مالك »<sup>(١)</sup>.

والأحسنُ في رفعه في البيت أن يكونَ بقوله : « له » ، بلا خلاف بين  
سيبويه والأخفش<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ « له » نَعَتْ لِمَا قبله ، أو حالٌ . والظرفُ أو الجارُ  
والمحروورُ إذا كان أحدهما كذا ارتفع به الاسمُ وجوباً عند أبي عليٍّ  
الفارسي<sup>(٣)</sup> ، وأجاز السيرافي<sup>(٤)</sup> في ذلك المبتدئيةَ والفاعليةَ لاحتمالِ كلامِ

(١) شرح التعريف بضروري التصريف ص : ١٥٨ - ١٥٩ .

(٢) راجع الكتاب ٥٢/٢ ، وقد نص الأعلام على أن مذهب سيبويه في مثل هذا الرفع بالابتداء لا  
بالفاعلية . النكت ٤٦٦/١ .

(٣) انظر الإغفال ٤٥٨/٢ ، وكتاب الشعر : ٢٥٤ وما بعدها .

(٤) الذي نصَّ عليه في شرح الكتاب ١٨١/٢ (مخطوط) أن الرفع بالابتداء لا بغيره . قال : « وقد ظن =

سيبويه عنده ذلك .

ولك أن ترفعه أيضاً بـ « الرِّقْمَتَيْنِ » ؛ لأنَّ الجارَّ والمجرورَ في موضع حال أو صفةٍ . ومن رَفَعَ « أَجْرٍ » بالابتداء فـ « لَهُ » الخبرُ ، و « بِالرِّقْمَتَيْنِ » صفةٌ لـ « أَجْرٍ » في الأصل ، فلَمَّا تقدَّم عليه نُصِبَ على الحال . ويجوزُ أن يكونَ متعلِّقاً بقوله : « لَهُ » ، وتقدَّم عليه مع أنَّه عاملٌ معنويٌّ ؛ لكون معمولِهِ كذلك .

ويجوزُ أن يكونَ « بِالرِّقْمَتَيْنِ » خبرُهُ ، و « لَهُ » صفةٌ تقدَّمتْ فصارتْ حَالاً ، أو متعلِّقٌ به .

و « أعراسُ » عَطْفٌ على « أَجْرٍ » ، وهو جمعٌ واحدُهُ عِرْسٌ ، وهي الزَّوْجَةُ ، وعنَى بذلك اللَّبوات فاعرفهُ .

\* \* \*

---

= من فسر الكتاب أن سيبويه يرفع الاسم بالظرف لا بالابتداء ... والذي عندنا من مذهب سيبويه في هذا الموضع وفي غيره أن الاسم تقدم أو تأخر يرتفع بالابتداء ... » .

ومنها :

٢- كِلَا يَوْمِي طُوالَة وَصَلُ أَرَوَى      ظَنُونُ آنَ مُطَرَحُ الظُّنُونِ

هذا البيتُ للشَّمَاخ<sup>(١)</sup> ، واسمُهُ الهَيْثَمُ<sup>(٢)</sup> .

« كِلَا » اسمٌ مُفْرَدُ اللَّفْظِ مَصُوعٌ لِلتَّنْيَةِ ، كما صِيغَتْ كُلُّ لِلجَمْعِ<sup>(٣)</sup> ،  
إِلَّا أَنَّ الثَّانِيَ كَثِيرٌ ، قال أبو عليٍّ : لأنَّ الجَمْعَ أَشْبَهُ بالواحد ، ومن ثَمَّ  
ذَهَبَ البغداديون فيما أَرَى إلى أَنَّ قالوا : إِنَّ « كِلَا » لَفْظُ تَنْيَةٍ ، وإنَّ لم  
يكن ذلك صواباً لثلاثة أوجُهٍ :

**أحدها :** إضافتها إلى ضمير الاثنين كقولك : كِلَاهُمَا ، ولو كان مثنًى

---

(١) في ديوانه : ٣١٩ . وهو مطلع قصيدة له في مدح عَرَابَةَ بنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (من بني مالك بن الأوس، صحابي جوادٌ ، من سادات المدينة المشهورين ، أدرك حياة النبي ﷺ وأسلم صغيراً ، وفد الشام في أيام معاوية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، وله معه أخبارٌ ، توفي بالمدينة نحو سنة (٦٠هـ) ، اتصل به الشماخ ومدحه ، وإياه عنى بقوله :

إِذَا مَا رَأَيْتُ رُفِعَتْ لِمَجْدٍ      تَلَقَّاهَا عَرَابَةُ بِالْيَمِينِ

فأجزل عَرَابَةُ عطاءه . انظر الإصابة ترجمة : ٥٥٠٠ ، والخزانة ٣٤٩/٤ ، ٣٥٣) .

والبيتُ في : الزاهر ٢٨٠/٢ ، والإغفال ٧٩/١ ، والإيضاح : ٩٥ ، وإيضاح شواهد ٩٠/١ ،  
والمختص ٣٢١/١ ، والاستدراك على أبي علي : ٤١٣ ، والمقتصد ٣٠٢/١ ، والإنصاف ٦٧/١ ،  
وشرح المفصل ١٠١/٣ ، والبسيط ٥٧٨/١ ، والكافي لابن أبي الربيع ٤٧٨/٢ . وطُوالَة : موضعٌ  
ببرقان فيه بئرٌ . وقال نصر : طُوالَة : بئرٌ في ديار بني فزارة لبني مرة وغطفان قال الشماخ ...  
وأنشد البيت . انظر معجم البلدان ٤٥/٤ . وأروى : اسم محبوبته .

(٢) هو الشماخ بن ضرار الغطفاني ، وقيل : اسمه (معقل) ، من الشعراء المخضرمين ، أسلم وحسن  
إسلامه ، شهد القادسية ، وتوفي في غزاة موقان زمن عثمان . أخباره في : طبقات فحول الشعراء  
١٢٣/١ ، والشعر والشعراء ٣١٥/١ ، والإصابة ٢١١/٣ ، والخزانة ١٩٦/٣ .

(٣) انظر المسائل الشيرازيات ٤١٦/٢ ، والإنصاف ص : ٣٥٥ .

لفظاً ومعنى لامتنع ذلك ؛ لِمَا فيه من إضافة / الشَّيء إلى نفسه<sup>(١)</sup> ، ويجري [٤٥/١]  
في الامتناع مجرى اثناهما وواحدُهُ .

وثانيها : أنه أبدل التَّاء من الحرف الذي انقلبت عنه الألف نحو :  
كلتا، ولم يُنقل إبدالها من حرف التشنية .

وثالثها : الإخبارُ عنها بالمفرد ، كقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

كَلَا يَوْمِي أُمَامَةٌ يَوْمٌ صَدٌّ      وَإِنْ لَمْ تَأْتِهَا إِلَّا لِمَامًا

ولا يجوزُ : الزَّيدان قَائِمٌ .

وألفُهُ عند الفارسي<sup>(٣)</sup> وغُلَامِهِ العبدِيّ منقلبةٌ عن ياءٍ لوجهين :

أحدهما : الإمالةُ وذلك دليلُ الياء .

والثَّاني : أنَّ الألفَ المجهولةَ إذا كانت لاماً حُمِلَتْ على الياء<sup>(٤)</sup> لغلبتها  
في هذا الموضع .

وعند أبي الفتح منقلبةٌ عن الواو لإبدال التَّاء<sup>(٥)</sup> ، وقد كُثِرَ ذلك من  
الواو كتجاه وتوراه وتولج عند البصريِّ .

وهو منصوبٌ على الظرف لإضافته إليه ، وهو « يَوْمِي طَوْلَةٌ » ، كما

---

(١) انظر كتاب الشعر : ١٢٩ ، و المسائل الشيرازيات ٧٦/١ .

(٢) لجرير ، والبيت في ديوانه : ٧٧٦ . وهو في التكملة : ٤٣ ، وانظر إيضاح شواهد الإيضاح

٤٠٣/١ ، وكتاب الشعر ص : ١٢٦ ، والمسائل الشيرازيات ٧٦/١ ، ٤١٦/٢ ، والإنصاف : ٣٥٦ .

(٣) انظر المسائل الشيرازيات ٤١١/٢ .

(٤) انظر المسائل الشيرازيات ٤١٦/٢ ، والإنصاف ص : ٣٥٥ .

(٥) سر الصناعة ١٥١/١ . وانظر الكتاب ٣٦٤/٣ ، والتعليقة عليه ١٩٠/٣ ، والأصول ٧٨/٣ ،

والمسائل الشيرازيات ٤١٢/٢ .

أَنَّ «كُلًّا» كذلك في قوله تعالى<sup>(١)</sup>: «كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ». و«طَوَالَةً» لا ينصرف للعلمية والتأنيث. قال الأُمْدِيُّ: وهي ماء<sup>(٢)</sup>، وقيل: بئر قليلة الماء إذا استُجِمَّت يومين وقُدِّرَ أنَّها قد كَثُرَتْ جَمَّتْهَا، لم تَرَوْ الشَّارِبَةَ. و«وَصَلُّ» مبتدأ، وهو مضاف إلى «أَرَوَى»، ووزنه فعلى كسلى، وألفه للتأنيث. وقيل: أفعل، فتصغيره على الأوَّل أَرَيَا، وأصله أَرَيَوَى كسليمى، فقلبت الواو ياء لاجتماعهما ساكناً سابقهما، وأدغمت الياء في الياء، وعلى الثاني أَرَيَوُ كَأَسِيود، أو أَرَيُّ غير منون على قول يونس وسيبويه<sup>(٣)</sup>. قال أبو علي<sup>(٤)</sup>: وهو كلامُ العَرَب، ومنوناً في قول عيسى<sup>(٥)</sup>. وعلامة الجرِّ فتحة مقدَّرة في الألف. و«ظُنُونٌ» خبرٌ عن المبتدأ. وهو الوشلُّ أو البئرُ القليلةُ الماء<sup>(٦)</sup>. قال الشاعر<sup>(٧)</sup>:

- 
- (١) سورة الرحمن، من الآية (٢٩).  
(٢) قال ابن دريد: وطواله بئرٌ معروفةٌ بهذا الاسم. الجمهرة (طلو). وفي أمالي القالي: طواله اسم بئر كان لقيها عليها مرتين فلم ير ما يحب، والمعنى: في كلا يومى طواله وصلُّ أروى ظنون. قال ابن الأنباري في الزاهر ٢/٢٨٠: بئر ظنون إذا كان لا يوثق بمائها. وانظر معجم ماستعجم ٢: ٨٩٧.  
(٣) الكتاب ٤٦٩/٣، وانظر المقتضب ٢/٢٨٣ - ٢٨٤.  
(٤) انظر التعليقة ٣/٣٢٢، والإغفال ١/٥٦، والمسائل البغداديات: ١٢٧.  
(٥) انظر الكتاب ٣/٤٧٢. قال أبو علي: «ومثيل أروى إذا سمع منوناً بفعلٍ بعيداً جداً». المسائل البغداديات: ١٢٩.  
(٦) أي التي لا يوثق بمائها. انظر الزاهر ٢/٢٣٣.  
(٧) لم أقف عليه.

لَعَمْرُكَ إِنِّي وَطِلَابَ حُبِّي      لَكَالْتَبَرِّضِ الشَّمَدِ الطُّنُونَا  
يُطِيفُ بِهِ وَيُعْجِبُهُ تَرَاهُ      وَضَيْقَ مَجْمَعِ قَطْعِ الْعُيُونَا

و « كِلَا يَوْمِي » متعلقٌ به .

واستدلَّ به الفارسيُّ في « الإيضاح »<sup>(١)</sup> على جواز تقديم الخبر على المبتدأ ؛ وذلك لأنَّ المعمولَ إنما يقع في موضع يجوزُ لعامله أنْ يقع فيه<sup>(٢)</sup>.

فإن قيل : أيجوز أن يتعلق بقوله : « وَصَلُّ أَرَوَى » ؟

أجبتُ : يمتنع ذلك لأنه مَصْدَرٌ ، والمصدر لا يتقدَّم عليه جزءٌ من معموله ؛ إذ حكمُه حكم الموصول وصلَّتِه .

قال بعضُ المغاربة<sup>(٣)</sup> : ويمكن أن يكونَ « كِلَا » في موضع رفع بالابتداء ، و « وَصَلُّ أَرَوَى » كذلك ، و « ظُنُون » خبرُهُ ، والجملة من المبتدأ والخبر خبرٌ عن الأول ، والعائدُ محذوفٌ ، والتقدير : كِلَا يَوْمِي طَوَالَةَ وَصَلُّ أَرَوَى ظُنُون فيه لفظاً أو فيهما معنى<sup>(٤)</sup>.

وأظهرُ في الحُجَّة منه قوله تعالى<sup>(٥)</sup> : ﴿ وَفِي النَّارِ هُمْ / خَالِدُونَ ﴾ ؛ إذ ليس [٤٥/ب]

هنا ما يتعلق به الجار والمجرور إلا « خالِدُونَ » .

(١) الإيضاح : ٩٥ . وانظر المقتصد ٣٠٢/١ .

(٢) وقد تعقبه جامع العلوم في الاستدراك : ٤١٤ وقال : « استدلالٌ فاسدٌ ، ومغالطةٌ منه ، وتقديمُ خبر المبتدأ لا يُحتاجُ فيه إلى استدلالٍ عليه بهذا البيت ... » .

(٣) هو ابن يسعون في المصباح ١٩١/١ .

(٤) في (ص) : وفيهما .

(٥) سورة التوبة ، من الآية (١٧) .

و« أَنْ » فعلٌ ماضٍ بمعنى حَانَ ، وكذلك أَنَّى يَأْنِي أَثِيًّا وإنِّي على القلب . وقال أبو علي<sup>(١)</sup> وأبو الفتح<sup>(٢)</sup> : أَنْ هو المقلوبُ من أَنَّى ؛ لأنَّ لقولك أَنَّى مَصْدَرًا وهو ما ذُكِرَ ، وَأَنْ لَا مَصْدَرَ لَهُ ، والأصلُ هو المتصرِّفُ . وقال أبو الفتح أيضاً<sup>(٣)</sup> : وقد حكى أبو زيد<sup>(٤)</sup> أَنَّ الأَيْنَ مَصْدَرُ أَنْ ، فهُمَا إِذَا أَصْلَانِ لتساويهما ، والأصمعيُّ جَعَلَ الأَيْنَ التَّعَبَ . وألَفُ « أَنْ » عن ياءٍ ، وقيل : عن واوٍ أَخَذًا مِنَ الأَوَانِ . و« مُطَرَّحٌ » فاعِلُهُ ، وهو مَصْدَرٌ بمعنى الاطراح . و« الظُّنُونُ » مجرورٌ بالإضافة .

\* \* \*

(١) الإغفال ٣١٣/١ .

(٢) سر الصناعة ٢١١/١ ونسب القلب إلى الأصمعي . وانظر اللامات للزجاجي : ٥٦ ، واللباب للعكبري ٨٨/٢ .

(٣) الخصائص ٧٠/٢ . قال : « غير أَنَّ أبا زيدٍ قد حَكَى لـ(أَنْ) مَصْدَرًا وهو : الأَيْنُ ، فإن كان الأمر كذلك فهما إِذَا أَصْلَانِ متساويان ، وليس أحدهما أصلًا لصاحبه » . وانظر سر الصناعة ٢١١/١ .

(٤) المصدر السابق .

ومنها :

٣- وَقَائِلَةٌ حَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ وَأُكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خَلَوْ كَمَا هِيَا

هذا البيتُ من أبيات « الكتاب »<sup>(١)</sup> ، ولم يُنسَبْ هناك إلى أحدٍ .  
الواو واوُ رُبَّ . و « قَائِلَةٌ » مجرورٌ به أو برُبِّ المقدَّر على الخلاف المشهور . و « حولان » لا ينصرف للعلمية والألف والنون الزائدتين ، وهو علمٌ على قبيلة عظيمة أكثرها باليمن ، ورفَّعهُ بأنه خبرٌ لمبتدأ محذوف والتقدير : هؤلاء حولانُ . والفاء في قوله : « فانكح » عاطفةٌ جملةً فعليةً على جملة اسمية ، ودالةٌ على الاتصال .  
قال أبو علي<sup>(٢)</sup> : وهذا كقولهم : هَذَا الْهَلَالُ ؛ أي : انظرُ إليه ، ففيه معنى الأمر وإن كان مبتدأً وخبراً .

فإن قلتَ : أيجوز أن يكونَ « حولانُ » مبتدأً ، وقوله : « فانكح » خبراً له ؟

أجبتُ : بأن ذلك يمتنع لأنَّ الفاء لا تدخل بين المبتدأ والخبر في هذا النحو ، وأجاز ذلك الأعلمُ المغربي<sup>(٣)</sup> ؛ لأنَّ الكلام في معنى الأمر ، فلا يمتنع دخولُ الفاء في الرفع ، كما لا يمتنع في قولك : زَيْدًا فَاضْرِبْهُ .

---

(١) الكتاب ١/١٣٩ ، ١٤٣ . وانظر شرح أبياته ١/٤١٣ ، وتحصيل عين الذهب ص : ١٢٥ . وهو في معاني القرآن للأخفش ١/٨٣ ، ٨٧ ، والإغفال ٢/٥٣١ ، وكتاب الشعر ١/٢٧٩ ، والأزهية ص : ٢٤٣ ، والمقتصد ١/٣١٣ ، وشرح الكافية ١/٣٠٨ ، ورصف المباني : ٣٨٦ ، والمغني : ٢١٩ ، ٦٢٩ ، وشرح أبياته ٤/٣٧ ، والخزانة ١/٤٥٥ .

(٢) كتاب الشعر : ١/٢٧٩ . وانظر معاني القرآن للأخفش ١/٨٧ .

(٣) النكت على الكتاب ١/٢٦٦ ، وتحصيل عين الذهب : ١٢٥ .



قال ابنُ يَسْعُون<sup>(١)</sup>: وهذا فاسدٌ ؛ لأنه في الأمر ينتصب بفعل مضمر يدلُّ عليه الظاهرُ ، والكلام جملتان ، والكلام مع الرفع جملةً واحدةً ، فدخول الفاء بين المبتدأ والخبر قبل تمام الفائدة التي وُضِعَا لها غيرُ جائز .  
والأخفشُ جعل الفاء زائدةً والجملةَ خبراً<sup>(٢)</sup> . وأنكر ابنُ بابشاذ<sup>(٣)</sup> ذلك .  
وقوله<sup>(٤)</sup> : « عندنا » فيه نظرٌ ؛ لأنَّ الظاهرَ أنه أراد البصريين ، وقد أجازَه جماعةٌ منهم أشهرُهم أبو عليٍّ وأبو الفتح<sup>(٥)</sup> .

وقال أبو علي<sup>(٦)</sup> : مَنْ جَعَلَ الفاءَ زائدةً أجازَ في « حَوْلَانُ » النَّصْبَ

(١) المصباح ٢٠٦/١ . وابن يسعون هو يوسف بن يبقى بن يوسف بن يسعون التجيبي الأندلسي أبو الحجاج ، فقيه نحوي أديب . توفي سنة (٥٤٢هـ) تقريباً . من تصانيفه المصباح في شرح شواهد الإيضاح . توفي سنة ٥٤٢ تقريباً . انظر بغية الملتبس ٦٦٨/٢ ، وصلة الصلة : ٢٠٤ ، وتكملة الصلة ٢٠٧/٤ ، وبغية الوعاة ٣٦٣/٢ .

(٢) نسب كثيرٌ من النحاة إلى الأخفش أنه يجيز زيادة الفاء في جميع خبر المبتدأ معتمدين على ما جاء من كلامه في الآية (٦٣) من سورة التوبة ، والآية (٥٤) من سورة الأنعام . والذي يظهر من خلال كلامه على الآية (٣٨) من سورة المائدة ، والآية (٢) من سورة النور وجاء كلامه هذا في سورة البقرة ٨٦/١ أنه لا يقولُ بذلك ، ونصُّ كلامه رحمه الله : « وما ذكرنا في هذا الباب من قوله : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ، وقوله : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾ ليس في قوله : ﴿ فَاقْطَعُوا ﴾ و﴿ فَاجْلِدُوا ﴾ خبر مبتدأ ؛ لأنَّ خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء . فلو قلت: عبدُ الله فَيَنْطَلِقُ لم يحسن . وإنما الخبر هو المضمر الذي فسرتُ لك من قوله: ومما نقصُ عليكم، وهو مثل قوله :

وَقَائِلَةٌ حَوْلَانُ فَأَنْكِحُ فَتَاتَهُمْ

كأنه قال : هؤلاء حَوْلَانُ ، كما تقولُ : الهلالُ فانظرُ اليه ، كأنك قلتَ : هذا الهلالُ فانظرُ اليه ، فأضمر الاسمَ . معاني القرآن ٨٦/١ - ٨٧ . وانظر في نسبة هذا الحكم إليه المقتصد ٣١٣/١ ، وشرح المفصل ١٠٠/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٧٨/١ ، وشرح الكافية ٣٠٧/١ ، ووصف المباني : ٣٨٦ .

(٣) أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ المصري ، صنف المقدمة المشهورة وشرحها ، وشرح الجمل . توفي بمصر سنة ٤٦٩ هـ . انظر إنباه الرواة ٩٥/٢ ، والعقد الثمين : ٦٩ .  
وقد ذكرَ ابنُ بابشاذ رأيَ الأخفش في شرح مقدمته ٢٥٩/١ ولم ينكره .

(٤) أي ابن بابشاذ .

(٥) انظر سر الصناعة ٢٦٠/١ .

(٦) كتاب الشعر ٢٨٠/١ .

والرَّفَعَ كقولك: زيدا أضربه ، وزيدا أضربه . وأنشدَ عن أحمد بن يحيى<sup>(١)</sup>:

يَا رَبِّ مُوسَى أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهُ

فَاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَرْحَمُهُ

المعنى أَظْلَمُنَا فَاصْبُبْ عَلَيْهِ ، كقولهم : أَخْزَى اللَّهُ الْكَاذِبَ مِنِّي وَمِنْهُ ،  
أي : مِنَّا . وهذا يدلُّ على جواز ارتفاع « زيد » بالابتداء في نحو : زَيْدٌ  
فَاضْرِبْهُ إذا كانت الفاء زائدةً على ما يراه أبو الحسن .

فَإِنْ قُلْتَ : أَضْمِرَ الْمَبْتَدَأُ كَمَا أَضْمِرَ فِي قَوْلِهِ :

... خَوْلَانُ فَاذْكُحْ فَتَاتَهُمْ

فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَسْهُلُ ؛ لِأَنَّهُ / لِلْمَتَكَلِّمِ ، فَكَمَا لَا يَتَّجِهُ « هَذَا أَنَا » عَلَى  
إِرَادَةِ إِشَارَةِ الْمُتَكَلِّمِ إِلَى نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْزَلَ مَنْزِلَةُ الْغَائِبِ ، كَذَلِكَ لَا  
يَحْسُنُ إِضْمَارُ ذَلِكَ هُنَا<sup>(٢)</sup> .

فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّ « أَظْلَمْنَا » عَلَى لَفْظِ الْعَيْبَةِ لَمْ يَمْتَنِعْ ؛ أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا :  
« يَا تَمِيمُ كُلُّهُمْ »<sup>(٣)</sup> فَأَعَادُوا إِلَيْهِ ضَمِيرَ الْعَيْبَةِ لَمَّا كَانَ اللَّفْظُ مَوْضِعًا لِذَلِكَ ،  
وَإِنْ حَدَّثَ بِالنِّدَاءِ فِيهِ الْخَطَابُ .

و« فَتَاتَهُمْ » مَفْعُولُ « اذْكُحْ » ، وَالْأَلْفُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ ، وَلِذَلِكَ قِيلَ :

---

(١) لم أقف على قائله . وهو في كتاب الشعر ٢٩٤/١ ، والمقرب : ٢٣٣ ، وشرح الكافية ٩٣٢/٢/١ ،  
وارتشاف الضرب ٢٢٦/٣ ، والمساعد ١٧٨/٢ ، والتصريح ٢٩٩/١ ، والهمع ٥٩/٢ ، والخزانة  
٣٦٩/٤ .

(٢) النص من كتاب الشعر ٢٩٥/١ ، وفيه بعض خلاف .

(٣) انظر الكتاب ١٨٤/١ ، والإغفال ١١٤/٢ .

فَتِيَّةٌ وَفَتَيَانٌ وَفَتِيَانٌ ، وَأُمِلَّتْ .  
و« أَكْرُومَةُ الْحَيِّينَ » مبتدأ ، وهو مصدرٌ كالكَرَمِ ، والمضافُ إليه مُقَدَّرٌ  
أي : وذاتُ أَكْرُومَةِ الْحَيِّينَ .

و« خِلْوٌ » الخبرُ ، والمعنى أنها خاليةٌ من الزَّوْجِ ، ويُقَالُ ذَلِكَ لِلرَّجُلِ  
أَيْضاً ، وهو مثلُ الْخِطْبِ فِي صَلَاحِيَّتِهِ لَهَا .  
وربَّمَا قِيلَ لِلْمَرْأَةِ : خِلْوَةٌ بِالتَّاءِ .

والكافُ في « كَمَا » في موضع رفعٍ على النَّعْتِ لـ « خِلْوٌ » سواءً كانت  
اسمِيَّةً أو حرفِيَّةً أي : خِلْوٌ مثل ما هي ، والمعنى أَنَّهَا خَالِيَةٌ مِنْ زَوْجٍ ، يَكْرُ  
على ما عُهِدَتْ .

فأَمَّا « ما » من قوله : « كَمَا » فالوجهُ فيها أنْ تكونَ زائدةً للتوكيد ،  
والمُنَابُ عن المحذوف ؛ لأنه كان ينبغي أنْ يقولَ : كَعَهْدِهَا ؛ لأنَّ المعنى  
على هذا، أي : كما عُهِدَتْ مِنَ الْبَكَارَةِ ، فحُذِفَ المضافُ وأُقيِمَ المضافُ  
إليه مُقَامُهُ ، فَصَارَ كَهَا ، فَعَوَّضَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ لَانْفِصَالِهِ ، وهو  
قَوْلُهُ : هي ، والكافُ لَا تَدْخُلُ عَلَى الضَّمِيرِ فَأَدْخِلَتْ ما فْقِيلَ : كما هي ،  
ومثلهُ : كُنْ كما أنتَ ؛ أي : كَعَهْدِكَ وَحَالِكَ .

ويجوزُ أنْ تكونَ « ما » بمعنى الَّتِي ، فيرتفعُ « هي » بالابتداء ، والخبرُ  
محذوفٌ لِلْعِلْمِ به ، والمعنى كَالَّتِي هِيَ مَعْلُومَةٌ . وهذا ظاهرٌ .

\* \* \*

ومنها :

٤ - عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

البيت لهُدْبَةَ بْنِ خَشْرَمَ بْنِ كُرْزِ الْعُذْرِيِّ<sup>(١)</sup>.

« عَسَى » فعلٌ لا يتصرفُ للزوم أن للفعل الذي هو خبرها ، وأن للتراخي ، وكان الماضي أولى من الحاضر والآتي لحَفَّتِهِ ، وألفُهُ منقلبةٌ عن ياء بدليل عَسَيْتُ .

و « الْكَرْبُ » اسمُهُ ، وهو أَشَدُّ مِنَ الْعَمِّ ؛ لأنه عبارةٌ عما أَخَذَ بالنفس واشتدَّ عليها . قاله ابنُ دُرَيْدٍ<sup>(٢)</sup>.

و « الذي » اسمٌ موصول ، و « أَمْسَيْتُ » يجوز أن يكونَ من الدُّخُولِ في وقت الإمْساء ، فهي تَامَةٌ ، والجَارُ والمَجْرور وهو « فيه » متعلق به ، والجميع صلةُ الموصول ، والموصول وصلته في موضع رفع صفةٌ للكَرْبِ ، ويجوزُ أن يكونَ بمعنى صرْتُ ، فـ « فيه » في موضع نصب لوقوعه موقع الخبر المحذوف ، والتقديرُ : أَمْسَيْتُ كائناً فيه أو ثابتاً فيه ، ونحو ذلك .

و « يَكُونُ » تَامَةٌ بمعنى يقع ويحدثُ ، وهي خبرُ عَسَى ، وحذَفَ منها أنْ ، وذلك لازماً في خبر عَسَى<sup>(٣)</sup> إمَّا حملاً على كاذَ ، أو للدلالة على

(١) شاعرٌ إسلاميٌّ فصيحٌ من بادية الحجاز ، كان راوية الخطيئة، توفي سنة ٥٠ هـ . انظر أخباره في الأغاني ٢٥٤/٢١ ، والاشتقاق : ٣٢٠ ، والشعر والشعراء ٦٩١ / ٢ ، والخزانة ٣٣٤/٩ . والبيت في شعره ص : ٥٩ ، وفيه (عسى الكرب) . وانظر البيت في الكتاب ١٥٩/٣ وشرح أبياته ١٤٣/٢ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٤٢ ، والكامل ٢٥٤/١ ، والمقتضب ٧٠/٣ ، والإيضاح ص : ١٢٠ ، وإيضاح شواهد ١١٣/١ ، والمقتصد ٣٦٠/١ ، وأسرار العربية : ١٢٧ ، وتوجيه اللمع : ٤٦٠ ، وضرائر الشعر : ١٥٣ ، وشرح المفصل ١١٧/٧ ، والجنى الداني : ٤٦٢ ، والخزانة ٣٢٨/٩ .

(٢) الجمهرة ٣٢٧/١ . وفيه فقط قوله : وهو أَشَدُّ مِنَ الْعَمِّ .

(٣) في (ت) : خبرها .

القُرْب . و« فَرَجٌ » فاعلها ، و« قَرِيبٌ » وصفٌ له .  
 فأَمَّا / « وَرَاءَهُ » فهو منصوبٌ على الظَّرْف ، ويجوزُ أَنْ يكونَ على  
 وضعه ، والمعنى : عسى الكَرْبُ أَنْ يكونَ في طَيِّهِ وفي المَعْيَبِ عني منه  
 فَرَجٌ ؛ لأنَّ وراءَ الشَّيْءِ وخلفَهُ مُتَوَارٍ مُعَيَّبٌ ؛ ألا ترى إلى قول امرئ  
 القيس<sup>(١)</sup> :

كَأَنَّ هَدِيرَهُ لِرَوَاءِ غَيْبٍ

ومن هنا زَعَمَ بعضُ الأدباءِ أَنَّ همزةَ « وراء » منقلبةٌ عن ياء<sup>(٢)</sup> ؛ لأنها  
 من الِوَرِي والتَّوَارِي<sup>(٣)</sup> إِلَّا أَنَّ مجيءَ وَرِيَّةٍ<sup>(٤)</sup> بالهمزة في التَّصْغِيرِ يَقْوِي كونها  
 أصلية .

ويجوز أن تكون بمعنى أمام ، كما قيل في قوله سبحانه<sup>(٥)</sup> : ﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُمْ  
 مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ أَنَّ معناه كان أمامهم<sup>(٦)</sup> .

(١) ديوانه : ١٤٨ . صدر بيت له ، وعجزه لقتادة بن التوعم البشكري ، وقيل : للتوعم البشكري ، وهو :

عِشَارٌ وَهُلَّةٌ لَأَقْتُ عِشَارًا

وهو من أبيات قالها في منازعة بينهما حيث كان امرؤ القيس يأتي بالصدر ، ويكمله البشكري .  
 وفي (ح) : كأن هذين رواء غيب .

(٢) الذي ذهب إلى هذا هو ابن جني رحمه الله في الخصائص ٢٧٨/٣ حيث قال : « ومن البدل الجاري  
 بجرى الزائد - عندي لا عند أبي علي - همزة وراء ، ويجب أن تكون مبدلة من حرف علة لقولهم :  
 تواريت عنه ... » . وقد نسب إليه العكبري في التبيان ٩٢/١ القول بأصلتها .

(٣) في (ص) : وهو التواري .

(٤) انظر الكتاب ٢٩١/٣ ، والمذكر والمؤنث للفراء : ٩٨ ، والمذكر والمؤنث للأنباري : ٣٧٧ ،  
 والمقاصد الشافية ٤١٣/٧ .

(٥) سورة الكهف ، من الآية (٧٩) .

(٦) انظر معاني القرآن للزجاج ٣٠٥/٣ ، وللنحاس ٢٧٦/٤ . وقرأ ابن عباس : ﴿ وَكَانَ أَمَامَهُمْ ﴾ .  
 وانظر تفسير الطبري ١/١٦ ، والجامع لأحكام القرآن ٣/١١ ، والبحر المحيط ١٥٤/٦ .

وفي تعلُّقِهِ وجهان :

أحدهما : أن يتعلَّقَ بقوله : « يَكُونُ » ، وإذا جازَ تعلُّقُ الجارِّ والمجرور  
بكانِ النَّاقِصَةِ في قوله تَعَالَى<sup>(١)</sup> : ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾ ، فهذا أولى .

فإن قيل : فهل يتعلَّقُ ذلك بقوله تَعَالَى : ﴿ أَوْحَيْنَا ﴾ ؟

أجبتُ : « أوحينا » في صِلَةٍ أنْ ، ولا يجوزُ تَقَدُّمُ ما تعلَّقَ بالصِّلَةِ على  
الموصول .

والآخرُ : أن يكونَ في الأصلِ صِفَةً لَفَرَاجَ ، فلَمَّا تَقَدَّمَ نُصِبَ على  
الحال ، فهو متعلِّقٌ بمحذوفٍ ، وفيه ضميرٌ مستكنٌّ ، ويجوزُ أن يكونَ  
حالاً من الضَّميرِ في « قَرِيبُ » ، والوصفُ هو العاملُ فيه . ذَكَرَهُ بعضُ  
المغاربة<sup>(٢)</sup> . وفيه نظرٌ .

\* \* \*

---

(١) سورة يونس ، من الآية (٢) .

(٢) هو ابن يسعون في المصباح ٢٤٣/١ .

ومنها :

٥- فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرِّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانًا

هذا البيت لكثير بن عبد الله النهشلي<sup>(١)</sup>، وقيل لحسان بن ثابت<sup>(٢)</sup>.

« فَنِعْمَ » فعلٌ لاتصال التاء الساكنة به ، كقولك : نِعِمْتُ ، ولاتصال الضمائر نحو : نَعِمَا وَنَعِمُوا ، حكاه الكسائي ، ولكونه معطوفاً على الفعل في قوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَلَقَدْ نَادَيْنَا نُوْحٌ فَلْنِعْمَ الْمُجِيبُونَ ﴾ ، لكنه لا يتصرف ، وفاعله لا يكون إلا مُعْرِفاً باللام ، أو مضافاً إلى ما هو كذلك . وهذا البيت قد جاء فاعله وهو « صَاحِبُ قَوْمٍ » وليس من ذينك ،

---

(١) في (ت) كبير . وهو كثير بن عبد الله النهشلي ويعرف بابن الغريرة ، وهي أمه وقيل : جدته ، وكانت سبية من تغلب . شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، وبقي إلى أيام الحجاج . انظر أخباره في ألقاب الشعراء : ٣٠٥ (نوادير المخطوطات) ، ومعجم الشعراء ٣٤٩ ، والإصابة ٢٩٤/٣ (قسم المخضرمين) .

وقد نسب إليه ابن السيرافي في شرح أبيات الإصلاح : ١٩٦ ، ونسبه الفارسي في المسائل البصريات ص : ٥٩٩ ، ٦٤٠ إلى أوس بن معزاء ، ومثله نقل ابن يسعون في المصباح ٢٤٧/١ عن أبي حاتم في إصلاح المفسد وعن صاحب الموعب . ونقل البغدادي أيضاً عن الذهبي في تاريخه أن هذا البيت لحسان بن ثابت رَجَزَهُ ، قال البغدادي : « وقد راجعت ديوانه فرأيت أبياتاً على هذا الوزن ، وما فيها هذا البيت . والله أعلم . » قلت : والبيت في زيادات ديوان حسان ٥١٥/١ . وقبل الشاهد :

صَحَّوْا بِأَشْمَطَ عُنْوَانِ السُّجُودِ بِهِ يُقَطِّعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحاً وَقُرْآنًا

والبيت في : الإيضاح ١٢٦ ، وشرحه (المقتصد) ٤٦٥/١ ، وإيضاح شواهده ١١٩/١ ، وشرحها لابن بري ص : ١٠٠ ، والمصباح ٢٤٦/١ ، والمسائل البصريات ٦٤٠/٢ ، وشرح الجمل لابن خروف ٥٩٤/٢ ، وشرح المفصل ١٣١/٧ ، وشرح الجمل ٦٠١/١ ، والمقرب ص : ٧٠ ، وشرح الألفية للمرادي ٥٢٤/١ ، والخزانة ٤١٥/٩ .

(٢) زيادات ديوانه ٥١٥/١ .

(٣) سورة الصافات ، من الآية (٧٥) .

وحَسَّنَ ذلك قليلاً ثبوتُ اللام في المعطوف وهو شريكُ المعطوف عليه .  
وقال بعضهم : يجوزُ أن يكونَ أرادَ : فَنِعَمَ الصَّاحِبُ صَاحِبُ قَوْمٍ<sup>(١)</sup> ،  
فَحَدَفَ المرفوع بها ، وفسرَهُ بالمنصوب وهو « صَاحِبُ قَوْمٍ » ، كما  
تقول: نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ . واستُضْعِفَ لأنَّ المضمَرَ لا يخلو من أن يكونَ مُفْرَدًا  
أو مضافاً ، والأوَّلُ ممتنع ؛ إذ المضافُ لا يدلُّ على المفرد . والثاني كذلك  
إذ يفضي إلى إضمار شيئين .

قال ابنُ يَسْعُون<sup>(٢)</sup> : وهذا فاسدٌ ، والروايةُ مَقْبُولَةٌ إذا جاءتْ من قِبَلِ  
ثِقَةٍ ، وأبو الحسنِ الأخفشُ هو الرَّاوي ، ومكانتُهُ لا تُجْهَلُ ، ولم يُصَرِّحْ  
الفارسيُّ باسمه في « التَّذَكُّرَةِ » حيثُ قال<sup>(٣)</sup> :

« قال بعضُ البَصْرِيِّينَ : اعْلَمُ أَنَّ العَرَبَ تَجْعَلُ ما أُضِيفَ إلى ما ليس فيه  
ألفٌ ولا ميمٌ بمنزلة ما فيه ألفٌ ولا ميمٌ ، فترفعُهُ كما ترفعُ ذلك فتقولُ : نِعَمَ أَخُو /  
قَوْمٍ زَيْدٌ ، ثمَّ قال أبو علي<sup>(٤)</sup> : فَلَعَلَّهُ يُنْشَدُ : صَاحِبَ قَوْمٍ<sup>(٥)</sup> بالنصب . قلتُ :  
لا يكونُ ذلك لأنَّكَ لا تَعْطِفُ معرفةً مرفوعةً وهي قولُهُ : « وَصَاحِبُ  
الرَّكْبِ » على نكرةٍ منصوبةٍ وهي قوله : « صَاحِبُ قَوْمٍ »<sup>(٦)</sup> .

فإن قيل : لِمَ لا يكون معطوفاً على الضمير المستكن في قوله : « فَنِعَمَ » ؟

(١) في (ص) : فنعمة الصاحب قوم .

(٢) المصباح ٢٤٩/١ .

(٣) نصُّه في المسائل البصريات ٦٤٠/١ .

(٤) المسائل البصريات ٦٤١/١ .

(٥) من قوله (زيد) إلى هنا ساقط من (ت) .

(٦) إلى هنا نهاية نص أبي علي كما في المسائل البصريات ٦٤٢/١ .



قيل : المضمَرُ في نِعَمَ مَفَسَّرٌ لا سبيل إلى إظهاره ولا تأكيده ؛ لأنه غيرُ مستغن بنفسه لافتقاره إلى التفسير ، فكأنه لم يتم ، والعطفُ والتأكيدُ إنما يجوزان فيما تم ، وإذا قُبِحَ العطف على الضمير المرفوع بعد الذكر دون تأكيده<sup>(١)</sup> حتَّى لا يُحْمَلَ عليه شيءٌ من القرآن المجيد عند البصري ، فالواجبُ ألاَّ يجوزَ هنا البتَّة . وقد نصَّ ابنُ السَّراج في « الأصول »<sup>(٢)</sup> والعبدِيُّ في « شرح الإيضاح » على امتناع ذلك .

و « لا » نافيةٌ جنسيَّةٌ ، و « سِلَاحٌ » اسمُها ، وإعرابه وبنأؤه على الخلاف ، و « لهم » الخبر ، والجملة مجرورةٌ الموضع لأنها صفةٌ لـ « قوم » ، والعائدُ إلى الموصوف المجرور في « لهم » ، و « صَاحِبُ الرِّكْبِ » معطوفٌ على قوله : « صَاحِبُ قَوْمٍ » . و « عُثْمَانُ » هو المخصوصُ بالمدح . وفي رفعه وجهان : أحدهما : أنه مبتدأ والجملة قبله خبره .

والثاني : أنه خبر مبتدأ محذوف أي : هو عثمان . والأوَّلُ المنصورُ لأنه قد حَذَفَ المخصوصَ ، كما في قوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ والتَّقديرُ : نِعَمَ الْعَبْدِ أَيُّوبُ ، فلو كان خبرَ مبتدأ لأفضى إلى حذف الجملة كليها ، وحَذَفُ بعضها أسهل .

وقال ابنُ خَرُوفٍ المغربي<sup>(٤)</sup> : نواسخُ المبتدأ والخبر تدخُلُ على هذا ،

(١) انظر الإنصاف ص : ٣٨٠ [المسألة : ٦٩] .

(٢) انظر الأصول ١٢٠/١ قال ابن السراج : « ولا يجوز تأكيد المرفوع بنعم » ، وانظر ٧٩/٢ .

(٣) سورة ص ، من الآية ( ٣٠ ، ٤٤ )

(٤) شرحه على الجمل ٥٩٥/٢ .

كقولك : كَانَ زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ ، وَإِنَّ زَيْدًا نِعَمَ الرَّجُلِ ، وَظَنَنْتُ زَيْدًا نِعَمَ الرَّجُلِ ، فدلَّ ذلك على كونه مبتدأ وخبراً في الأصل .  
 ووزنه (فُعْلَان) ، وألفه ونونه زائدتان لاشتقاقه من العَثم ، وهو الكَسْر ، وهو من الأعلام المنقولة ؛ لأنه موضوعٌ لولَدِ الحَيَّة .  
 و« ابنٌ » صفةٌ له ، و« عَفَّان » من العِفَّة فلا ينصرفُ للعلمية والألف والتَّوْن الزائدتين . وألفه للإطلاق .

\* \* \*

ومنها :

٦- تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعَمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

البيت لجرير بن عطية بن الخطفي<sup>(١)</sup>.

« تَزَوَّدَ » فعلٌ أمر مبنيٌّ عند البصريِّ على السُّكُون ، ومُعَرَبٌ عند الكوفي، وفاعله ضميرُ المخاطب، و« مِثْلَ » منصوبٌ به، وهو مضافٌ إلى « زاد » ، و« زَادَ » مضافٌ إلى « أبيك » ، و« فِينَا » متعلِّقٌ بقوله : « تَزَوَّدَ » ، والفاء للعطف ، و« نِعَمَ » فعلٌ ماضٍ ، و« الزَّادُ » فاعله ، و« زَادُ أَبِيكَ » مضافٌ

(١) يمدح عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - ، والبيت في ديوانه ١١٨/١ ، من قصيدة مطلعها :

أَبْتُ عَيْنَاكَ بِالْحَسَنِ الرَّقَادَا وَأُنْكَرْتُ الْأَصَادِقَ وَالْبِلَادَا

والشاهد في المقتضب ١٤٨/٢ ، والإيضاح ١٢٩ ، وشرحه (المقتصد) ٣٧٢/١ ، وإيضاح شواهده ١٣٢/١ ، والخصائص ٣٩٦/١ ، والمرتبجل : ١٤٢ ، وشرح المفصل ١٣٢/٧ ، والمقرب : ٧٣ ، وشرحه (التعليقة) ٢٤١/١ ، وشرح الجمل ٦٠٦/١ ، وشرح التسهيل ١٥/٣ ، والخزانة ٣٩٤/٩ ، وغيرها من المصادر .

ومضافٌ إليه ، وهو المخصوصُ بالمدح . وارتفاعُهُ على أحد الوجهين المذكورين ، و« زَاداً » نَصَبٌ على التَّمييز .

واستشهد به أبو علي<sup>(١)</sup> على جواز اجتماع التَّمييز والمميّز ، كقولك : نِعَمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ ، وهو مذهبُ شيخه ابنِ السَّرَّاجِ<sup>(٢)</sup> .

[٤٧/ب] / وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ هَذَا مِنْ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ ، وَأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ فِي الْكَلَامِ .  
ومنع السِّيرافي<sup>(٣)</sup> من الجمع بينهما .

ومثلُ ذلك قولُ أبي بكر بنِ الأَسود<sup>(٤)</sup> :

تَخَيَّرَهُ وَلَمْ يَغْدِلْ سِوَاهُ      وَيَنِعَمُ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي

فَقَوْلُهُ : « مِنْ رَجُلٍ » كَقَوْلِكَ : رَجُلًا ، و« مِنْ » تدخل على التَّمييز .  
كما احتجَّ أبو علي<sup>(٥)</sup> لمثله بقول الآخر<sup>(٦)</sup> :

---

(١) الإيضاح : ١٢٩ .

(٢) الأصول ١٣٨/١ . وانظر المقتضب ١٥٠/٢ .

(٣) شرح الكتاب ١٧٥/٢ (مخطوط) . قلت : وهو مذهب سيبويه رحمه الله في الكتاب ١٧٨/٢ .

(٤) المعروف بابن شعوب الليثي ، ولم أقف له على ترجمة وافية . وقيل : قائله بجير بن عبد الله بن سلمة الخير . والبيت في : شرح المفصل ١٣٣/٧ ، والمقرب : ٧٣ ، وشرح الألفية للمرادي ٣٨٥/١ ، ٥٣٢ ، والخزانة (عرضاً) ٣٩٥/٩ .

(٥) الإيضاح : ٢٣٤ .

(٦) هو السفاح بن بكير اليربوعي من قصيدة له في المفضليات : ٣٢٢ ، وعجزه :

مُوطَّأُ الْأَكْنَافِ رَحْبِ الدَّرَاغِ

ورواية البيت في المفضليات :

يَا فَارِسًا مَا أَتَتْ مِنْ فَارِسٍ      مُوطَّأُ الْأَكْنَافِ رَحْبِ الدَّرَاغِ

وانظر شرح المفضليات للأتباري : ٦٣٠ ، وللتبريزي ١٣٦٣/٣ .

والبيت في الإيضاح : ٢٣٤ ، وإيضاح شواهده ٢٥٦/١ ، والأصول ٣٧٦/١ ، والمقرب : ١٨٢ ، وشرح الكافية ٢٥٢/١/٢ ، والخزانة ٥٣٦/٢ .

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ

وُنُقِلَ عَنْ الْخَوَارِزْمِيِّ<sup>(١)</sup> جَوَازُ : حَبَدًا رَجُلًا زَيْدٌ ، وَحَبَدًا زَيْدٌ رَجُلًا .  
وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(٢)</sup> : الْوَجْهُ الْأَوَّلُ يُفَصِّلُ بَيْنَ الْمَفْسَرِّ وَالْمَفْسَرِّ ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ  
جَاءَ<sup>(٣)</sup> :

فَيَنْعَمُ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

قال : وَأَمَّا الْحَالُ فَإِنْ شِئْتَ قَدَّمْتَ ، وَإِنْ شِئْتَ أَخَّرْتَ .  
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « زَادًا » مَفْعُولًا لِقَوْلِهِ : تَزَوَّدَ ، وَ« مِثْلَ » كَانَ نَعْتًا  
لِزَادَ ، فَلَمَّا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ انْتَصَبَ عَلَى الْحَالِ . وَهَذَا وَجْهٌ حَسَنٌ .  
وَيَجُوزُ أَنْ تَنْصَبَ « زَادًا » عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ مَحذُوفُ الزَّوَائِدِ أَيِ : تَزَوَّدَ  
تَزَوُّدًا مِثْلَ تَزَوَّدَ أَبِيكَ فَيُنَا .  
قال بعضهم : وَهَذَا حَسَنٌ جَدًّا ؛ لِأَنَّ الْفَرَاءَ قَدْ قَالَ : « الزَّادُ » مَصْدَرٌ ،  
فَحَمَلُهُ عَلَى هَذَا غَيْرُ مُنْكَرٍ ؛ إِذْ أَصْلُهُ الْمَصْدَرُ .  
وَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى التَّمْيِيزِ مِنْ « مِثْلَ » فِي قَوْلِهِ : « مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ  
فَيُنَا » ؛ أَيِ : تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ زَادًا ، فَيَكُونُ كَقَوْلِهِمْ : مَا رَأَيْتُ مِثْلَهُ  
رَجُلًا أَيِ : مِنَ الرِّجَالِ .

\* \* \*

---

(١) انظر التخمير ٣/٣٢٣ ، وترشيح العلل : ١٠٨ ولم يصرح به في أي منهما . وفي (ت) : عن الجرمي .  
(٢) قال في الإيضاح : ١٢٨ : « وتقول : نعم الرجل رجلاً زَيْدٌ ، فإن لم تذكر رجلاً حَازَ ، وإن  
ذكرته فتأكيد . قال جريرٌ ... » وذكر البيت .  
(٣) هو البيت موضوع الحديث .

ومنها<sup>(١)</sup>:

٧- لَيْلِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

هذا البيت للحارث بن نَهَيْك التَّهْشَلِي<sup>(٢)</sup>، وقيل : لمهل<sup>(٣)</sup>، وقيل :  
لمزرد<sup>(٤)</sup>.

اللامُ لامُ الأمر ، و« لَيْلِكَ » مبنيٌّ للمفعول ، وهو مجزومٌ بها وعلامةُ  
جزمه حذفُ الياء ، و« ويزيدُ » قائمٌ مقامَ الفاعل ، ولا يَنْصَرِفُ للعلميةِ  
والوزنِ المختصِّ ، و« ضارعٌ » وهو الدَّلِيلُ الخاشعُ مرتفعٌ بفعلٍ محذوفٍ  
فَسَرَهُ الفعلُ المذكور ، والمعنى ييكيه ضارعٌ .

---

(١) هناك خلاف في نسبة هذا البيت ، ذكرَ بعضُ المصنِّفِ ، وأضيفُ إليه أنه نسب أيضاً إلى نهشل بن  
حرِّيٍّ، وهو في مجموع شعره : ١٠٨ - ١٠٩ ، ونسب إلى لبيد وهو في المنسوب إليه في ديوانه :  
٣٦١ . انظر تفصيل ذلك في الخزانة ٣١٣/١ . قال البغدادي رحمه الله : والصواب أنها لنهشل بن  
حرِّيٍّ يرثي يزيد بن نهشل .

وانظر البيت في مجاز القرآن ٣٤٩/١ ، وفعلت وأفعلت لأبي حاتم : ١٩١ ، والمقتضب ٢٨٢/٣ ،  
والأصول ٤٧٤/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥٥٧/١ ، ٥٨٢ ، والقطع والانتشاف له : ١١٨ ،  
وما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي : ٢٥٠ ، وكتاب الشعر : ٤٦٤ ، ٤٩٩ ، والخصائص  
٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ، والمختضب ٢٣٠/١ ، والتنبيه في إعراب الحماسة ٥٠٣/١ ، والإفصاح : ١٤٠ ،  
وما يجوز للشاعر في الضرورة : ٢٨٨ ، وشرح المفصل ٨٠/١ ، وشرح الجمل ٥٣٧/١ ،  
والانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب ص : ٣٠ ، والمغني ص : ٦٢٠ ، وشرح أبياته  
٢٩٥/٧ ، والخزانة ٣٠٣/١ .

قال ابن قتيبة في الشعر والشعراء : ٩٩/١ : وكان الأصمعي ينكر هذا ويقول : ما اضطره إليه ؟  
إنما الرواية « لَيْلِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ » . ومثل هذا جاء في شرح ما يقع فيه التصحيف  
والتحريف : ٢٠٨ .

(٢) نسبه إليه سيبويه في الكتاب ٢٨٨/١ ، ٣٦٦ ، ٣٩٨ . ولم أقف له على ترجمة .

(٣) لم أجده في شعره المطبوع .

(٤) هو مزرد بن ضرار بن حرملة أخى الشماخ . فارس شاعر . ولم أجده البيت في ديوانه المطبوع  
بتحقيق د. خليل العطية .

ونُقل أنَّ الناشئ<sup>(١)</sup> ردَّ هذه الرواية<sup>(٢)</sup> تحاملاً على الأشياخ الثقات وجهلاً بما في هذه اللغة من الاتساع الذي يعرفه ذو الباع الوسَّاع ، أمَّا علِمَ ساحمه الله تعالى أنه قد جاء مثلُ ذلك في كتاب الله عزَّ اسمُهُ ، وهو في قراءة مَنْ قرأ<sup>(٣)</sup> : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۖ رِجَالٌ ﴾ أي : يُسَبِّحُهُ رجالٌ صِفَتُهُمْ ما ذَكَرَ . وكذا قوله سبحانه<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ ﴾ أي : زَيْنَ القتلِ شُرَكَاءُهُمْ .

قال أبو الفتح<sup>(٥)</sup> : وهذا البيتُ شاهدٌ على أنَّ اختزالَ الفاعلِ من اللَّفظِ قد لا يكونُ عن جهلٍ به ، بل لإيثارٍ له .

وقال ابنُ يسْعُون<sup>(٦)</sup> : وفي الإبهامِ على المخاطَبِ بحذفِ الفاعلِ في مثل هذا النَّحوِ مدحٌ عظيمٌ ؛ ألا ترى أن قوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ ﴾ على بناءٍ ما لم يُسمَّ فاعلهُ أَذْهَبُ في المدحِ والتعظيمِ لما يقتضيه اللَّفظُ من العمومِ ؛ إذ يقتضي أنه يسبِّحُهُ الإنسُ / ، والجنُّ والملائكةُ وسائرُ الخلقِ ، كما قال

[٤٨/]

(١) لعله عبد الله بن محمد الناشئ الأنباري أبو العباس . قال المرزباني : أخذ نفسه بالخلاف على أهل المنطق والشعراء والعرويين وغيرهم ، ورام أن يحدث لنفسه أقوالاً ينقض بها ما هم عليه . وقال ابن خلكان : وكان بقوة علم الكلام قد نقض علل النحاة ، وله عدة تصانيف جميلة . توفي سنة ٢٩٣ هـ . انظر أخباره في تاريخ بغداد ٩٢/١٠ ، ووفيات الأعيان ٩١/١ .

(٢) ومن ردَّ هذه الرواية الأصمعي فيما رواه ابن قتيبة في الشعر والشعراء ١٠٠/١ ، ونقله العسكري في شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص : ٢٠٨ .

(٣) سورة النور ، من الآيتين (٣٦ - ٣٧) . وهي قراءة ابن عامر وعاصم في رواية شعبة . انظر السبعة ص : ٤٥٦ ، وحجة القراءات : ٥٠١ .

(٤) سورة الأنعام ، من الآية (١٣٧) . وهذه قراءة أبي عبد الرحمن السلمي والحسن . انظر إعراب القرآن ٥٨٢/١ ، والمختسب ٢٩٩/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٥٨٢/١ ، والبحر المحيط ٢٢٩/٤ .

(٥) لم أقف على مصدر كلامه مع أنه ذكر البيت في كل من الخصائص والمختسب والتنبيه كما سبق .

(٦) المصباح ٢٣١/١ .

تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿وَلَا يَمْنُنْ شَيْءٌ إِلَّا يُسْحَبَ بِحَبْلِهِ﴾ على أحد الأقوال ، ثم خصَّ بقوله : رجالٌ صفتُهُم كذا مدحاً لهم وتشريفاً وعنايةً بهم .

وكذلك البيتُ ، لَمَّا قَالَ : « لِيُبَيِّنَكَ يَزِيدُ » عَمَّ المأمورين بالتَّفَجُّعِ على هذا الميِّتِ والبكاءِ لَمَّا كان عليه من كثرة العَنَاءِ والاضطِّلاعِ بالأحياء ، ثمَّ خصَّ هذين النوعين من جملة الباكين عليه لشِدَّةِ احتياجها إليه .  
و« مختبِطٌ » عَطْفٌ على « ضارِعٌ » ، وهو الذي يَسْأَلُكَ عن غير معرفة كانت بينكما ، ولا يَدِ سَلَفَتْ منه إليك .

وقال صاحبُ « العين »<sup>(٢)</sup> الاختباطُ : طَلَبُ المعروف والكَسْبُ ، وقد اخْتَبَطْتُ فلاناً واختَبَطْتُ معروفه . وأنشدَ قولَ عَلْقَمَةَ<sup>(٣)</sup> :

وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطْتُ بِنِعْمَةٍ

وقوله : « مِمَّا » في موضع رفع على التَّعْتِ لـ « مختَبِطٌ » ، أو له ولـ « ضارِعٌ » ، والتَّقديرُ : كائن أو كائنان من جنس تُطِيحُهُ المطِيحَاتُ ؛ أي : تُهْلِكُهُ المهلكات ، فتكون « ما » للجنس . ويؤيِّدُ هذا التأويلَ روايةُ مَنْ رَوَى « مِمَّنْ » .

---

(١) سورة الإسراء ، من الآية (٤٤) .

(٢) العين (خبط) ٢٢٤/٤ ونصه : والاختباط طلب المعروف ، واختبطت فلاناً معروفه فخبطني .

(٣) صدر بيتٍ لعلقمة الفحل في ديوانه : ٤٨ عجزه :

فَحَقَّقْ لَشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ دُثُوبُ

من قصيدة طويلة يطلب فيها فك أسر أخيه شَأْسٌ يقول في مطلعها :

طَحَا بِكَ قَلْبٌ لِلْحِسَانِ طَرُوبُ      بُعِيدَ الشَّبَابِ عَصَرَ حَانَ مَشْيُوبُ

وانظر البيت في مجالس ثعلب ٧٨/١ ، والمنصف ٣٣٢/٢ ، وشرح المفصل ٤٨/٥ .

وقد تكونُ « ما » مصدريةً أي : من إطاحة المطيحات إِيَّاهُ ، فيكون موضع « مما » على هذا نصباً على المفعول له ؛ إذ المعنى من أجل الإطاحة. وروى أبو علي في « التذكرة »<sup>(١)</sup> : قد طَوَّحَتْهُ . وهذا يؤكد كون هذه الجملة نعتاً لـ « محتبط » فقط ؛ لرجوع الضمير إليه مفرداً .

وقياس الطوائح المطاوح لكنه جاء به على حذف الزيادة من فعله ، وردّه إلى الأصل كأنه من طاح فهو طائِحٌ ، ثم كُسِّرَ على طوائح . كذا قال أبو علي<sup>(٢)</sup> .

وقال أبو عمرو الشيباني<sup>(٣)</sup> : هو على النسب كقولهم : رجلٌ تَامِرٌ ولَايِنٌ ؛ أي : ذو تَمَرٍ وَلَبِنٍ ، أي مَّا تَطِيحُ ذواتُ الطوائح ، أي : الأمور التي تقتَرَنُ بها المهالكُ .

ومثل ذلك قوله تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ ﴾ . قال ابنُ دُرَيْدٍ<sup>(٥)</sup> : أَلَفَحَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ إذا جمعتَه وأَلَقَّتْهُ . والقياس مَلَاقِحَ ومُلَقِّحات . ومثله أَعَقَّتِ الفَرَسُ فهي عَقَوٌّ ، ولم يقولوا : مُعَقٌّ<sup>(٦)</sup> .

---

(١) انظر النقل في إيضاح شواهد الإيضاح ١١٣/١ .

(٢) انظر التنبيه في إعراب الحماسة لابن جني : ٥٠٣ .

(٣) انظر النقل عنه في كتاب الريح لابن خالويه : ٧٩ .

(٤) سورة الحجر ، من الآية (٢٢) .

(٥) الجمهرة ٥٥٩/١ . وانظر في معانيها أيضاً: العين (لحق) ٤٧/٣ ، وتهذيب اللغة ٥٥/٤ ، والحقم ٩/٣ .

(٦) في (ص) : معقة . وأكثر أهل اللغة على أنه لا يقال : معقٌّ . انظر : إصلاح المنطق : ٣٧١ ،

وغير الحديث لابن قتيبة : ٣٤٢ ، ٣٤٩ ، و« غريب الحديث للحري » ٥٠/١ ، وتهذيب اللغة

٤٨/١ ، والصاح (عق) . إلا أن الخليل نقل قولهم (معق) في العين (عق) فقال : « أَعَقَّتِ الحاملُ

إذا كَبَّتْ الْعَقِيْقَةُ عَلَى وَلَدِهَا فِي بَطْنِهَا فَهِيَ مُعَقٌّ وَعَقَوٌّ » ، ومثله نقل القالي عن بعض اللغويين

قولهم : « يقال عَقَوٌّ وَمُعَقٌّ » ، ومثله في غريب الحديث للخطابي ٧٢٤/١ ، والحقم ٢١/١ ،



وَقَالَ الرَّجَّاجُ<sup>(١)</sup>: الرِّيحُ تُلْقِحُ السَّحَابَ وَالشَّجَرَ ، وَقِيلَ لَهَا : لَوَاقِحُ  
وإنَّ أَلْقَحَتْ غَيْرَهَا ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا النَّسَبَ . وَجَازَ أَنْ يُقَالَ لِلرِّيحِ : لَقَّحَتْ  
إِذَا أَتَتْ بِالْخَيْرِ ، كَمَا قِيلَ لَهَا : عَقِيمٌ إِذَا أَتَتْ بِالْعَذَابِ .  
وَأَلْفُ « طَاحَ » عَنِ الْوَاوِ عِنْدَ مَنْ قَالَ : طَاحَ طَوْحاً إِذَا هَلَكَ ، وَعَنِ  
الْيَاءِ عِنْدَ مَنْ قَالَ : طَيَّحاً ، وَعَلَيْهِمَا : مَا أَطْوَحَهُ وَأَطْيَحَهُ .  
وَقَالَ سِيبَوِيهِ<sup>(٢)</sup>: أَمَّا طَاحَ يَطِيحُ فَرَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهَا فَعَلَ يَفْعُلُ كَحَسَبَ  
يَحْسِبُ ، وَهِيَ مِنَ الْوَاوِ ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ : طَوَّحَتْ . وَمَنْ قَالَ : طَيَّحَتْ  
فَقَدْ جَاءَ بِهَا عَلَى بَاعٍ يَبِيعُ مُسْتَقِيمَةً<sup>(٣)</sup> .  
وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ<sup>(٤)</sup>: مَنْ قَالَ: طَاحَ يَطِيحُ بِالْيَاءِ فَقِيَاسُهُ الْمَطَايِحُ بِتَصْحِيحِ  
الْيَاءِ ، فَاعْرِفْ ذَلِكَ .

\* \* \*

---

وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ : ١٢٥ . لَكِنِ الْجَوْهَرِيُّ نَصَّ عَلَى أَنَّهَا تَقَالُ فِي لُغَةٍ رَدِيئَةٍ ، وَهُوَ مِنَ النُّوَادِرِ .

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٧٧/٣ .

(٢) الكتاب ٣٤٤/٤ .

(٣) أحجاز السرافي أن تكون من الياء والواو . انظر إيضاح شواهد الإيضاح ١١١/١ .

(٤) إعراب الحماسة : ٢٠١ .

ومنها :

٨- قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَى غَرِيمَهُ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمُهَا

[٤٨/ب]

/ البيتُ لكثيرِ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ الْأَسْوَدِ بنِ عَامِرِ الْخَزَاعِيِّ<sup>(١)</sup>.  
« قَضَى » فعلٌ ماضٍ، وألفُهُ عن الياءِ لقولك<sup>(٢)</sup>: قَضَيْتُ ، و « كُلُّ » فاعلُهُ .  
و « ذِي » مجرورٌ بإضافة « كل » إليه ، وأصله دَوَيٌّ<sup>(٣)</sup> .

فَإِنْ قُلْتَ : فَلِمَ كَانَتِ الْعَيْنُ مُتَحَرِّكَةً مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ السُّكُونُ ، وَلِمَ  
كَانَتِ اللَّامُ يَاءً<sup>(٤)</sup>؟

أَجِبْتُ عَنْ الْأَوَّلِ بِأَنَّ جَمْعَهُ عَلَى أَذْوَاءٍ دَلِيلُ ذَلِكَ نَحْوُ : حَمَلٌ وَأَحْمَالٌ ،  
وَقَتَبٌ وَأَقْتَابٌ . وَعَلَى الثَّانِي بِأَنَّ مَا عَيْنُهُ وَآوٌ وَلَا مُهُ يَاءٌ نَحْوُ : طَوَيْتُ أَكْثَرَ  
مِمَّا عَيْنُهُ وَلَا مُهُ يَاءٌ إِنْ نَحْوُ : حَيَّيْتُ ، وَقِيَاسُهُمُ الْحَمْلُ عَلَى الْكَثِيرِ .  
وَنَقَلَ ابْنُ الدَّهَّانِ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ لَامَهَا وَآوُ فَهِيَ مِنْ بَابِ قُوَّةٍ .  
وَلَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى الظَّاهِرِ . وَأَجَازَ الْمُبَرِّدُ<sup>(٥)</sup> إِضَافَتَهَا إِلَى الْمُضْمَرِ تَمَسُّكًا  
بِقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٦)</sup> :

---

(١) ديوانه ص ١٤٣ . وانظر البيت في الإيضاح : ١٠٩ ، وإيضاح شواهده ١٠٠/١ ، والكافي في شرحه  
٦٢٣/٢ ، والمسائل البصريات ٥٢٤/١ ، والإنصاف ص : ٨٢ ، وشرح المفصل ٨/١ ، وشرح الكافية  
الشافعية ٦٤٢/٢ ، وشرح التسهيل ١٦٦/٢ ، وشرح الألفية للمرادي ٣٠٦/١ ، وارتشاف الضرب  
٢١٤٠/٤ ، والمساعد ٤٥١/١ ، والتصريح ٤٣١/٢ ، والخزانة ٢٢٣/٥ .

(٢) في (ص) و(ح) : كقولك .

(٣) انظر اللباب ٣٧٣/٢ ، وشرح المفصل ٥٣/١ .

(٤) في (ت) : ولم كانت اللام ؟

(٥) انظر للسان (ذوا) .

(٦) هو أبو العتاهية ، والبيت في ديوانه ص : ٢٥٠ . والرواية فيه :

أَهْنَأُ الْمَعْرُوفَ مَا لَمْ تُبْتَدَلْ فِيهِ الْوُجُوهُ

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ دُورُهُ

ويقول الآخر<sup>(١)</sup>:

وَأَنَا لَتَرْجُو عَاجِلًا مِنْكَ مِثْلَمَا رَجَوْنَاهُ قَدَمًا فِي ذَوْبِكَ الْأَوَائِلِ

والفاءُ حرفُ عطفٍ ، و « وَفَى » فعلٌ ماضٍ ، وَعَيْنُهُ مُشَدَّدَةٌ للمبالغة ،  
و « غَرِيْمُهُ » منصوبٌ به ، ومفعولٌ « قَضَى » محذوفٌ استغناء عنه بمفعول الثاني .  
فَإِنْ قُلْتَ : فَلِمَ لَا يَكُونُ « غَرِيْمُهُ » مفعولاً لـ « قَضَى » ، ومفعولٌ « وَفَى »  
محذوفٌ ؟

أَجِبْتُ : كَانَ يَلِزُ أَنْ يَقُولَ : فَوَفَّاهُ غَرِيْمُهُ أَي : قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ  
غَرِيْمُهُ فَوَفَّاهُ ، فهذا شاهدٌ على إعمال الثاني دون الأول .  
و « عَزَّةٌ » مبتدأ ، و « غَرِيْمُهَا » مبتدأ ثانٍ ، و « مَمْطُولٌ » و « مُعْنَى » خبران  
للغريم ، والجملة خبرٌ عن « عَزَّة » ، والعائدُ الهاءُ في « غَرِيْمُهَا » . ويجوزُ أَنْ  
يَكُونَ « مُعْنَى » صفةً لـ « مَمْطُول » ، أو حالاً من الضَّمير الذي فيه ، ويجوزُ أَنْ  
يرتفعَ « عَزَّةٌ » بالابتداء ، و « مَمْطُولٌ » خبرٌ عنها ، و « غَرِيْمُهَا » مرتفعٌ بأنه اسمُ  
ما لم يُسَمَّ فاعلهُ ، وصَحَّ أَنْ يَجْرِيَ اسْمُ الْمَفْعُولِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ لِلضَّمِيرِ

إِنَّمَا يُعْرِفُ بِالْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ دُورُهُ

أَفْضَلُ الْمَعْرُوفِ مَا لَمْ يُبْتَدَلْ فِيهِ الْوُجُوهُ

والبيتان بلا نسبة في شرح المفصل ٥٣/١ ، ٣٨/٣ ، والجمع ٢٨٤/٤ ، والدرر ٦١/٢ ، واللسان  
ذو وذوات (٤٥٨/١٥) .

(١) هو الأخوص الأنصاري ، والبيت في ديوانه : ٢٣٠ ، وانظر شرح المفصل ٣٨/٣ ، وشرح الكافية  
الشافية ٩٢٨/٢ ، والدرر المصون ٣٥٩/١ .

العائد مما أضيف إليه مرفوعه ، وهو الهاء في « غريمها » .  
ولا يجوز أن يرتفع « غريمها » بـ « مُعْنَى » ، كما جاز أن يرتفع بـ « ممطول » ؛  
إذ لا يكون في « ممطول » ما يعود على « عَزَّة » .

وقد تأوَّل بعضهم هذا المذهبَ الفاسدَ على أبي علي<sup>(١)</sup> جهلاً منه  
بموضعه الأرفع وعلمه الشائع الأوسع ، وقد نصَّ في « التذكرة » على امتناع  
ذلك فقال : لا يرتفع « غريمها » بـ « مُعْنَى » ؛ لأنَّ « ممطولا » يبقى مُنفرداً  
غير عامل في شيء ، وبقاؤه مُنفرداً غير محتَمِلِ الضَّمير لا يصحُّ ، فإذا لم  
يصحَّ رفعته وأعملت الأولَ ليصيرَ في « مُعْنَى » ذِكْرٌ من الغريم .

فإن قيل : أعملَ « مُعْنَى » وأظهرَ الضَّميرَ في « ممطول » لجرِّه على  
غير مَنْ هو له كقولك : ممطولٌ هو مُعْنَى غريمها ؟

قيل : لا يجوزُ هذا ؛ لأنَّ الغريمَ لم يتقدَّم له هنا ذِكْرٌ يتضمَّنُه اسمُ  
المفعول فيبرزُه ، وكذلك لا يجوزُ أن يُعتَقَدَ أنَّ في « ممطول » إضماراً قبل / [٤٩/أ]  
الذِّكْر ، كما تُضمِّرُ في قولك : ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زَيْداً إذا أعملتَ الآخرَ ؛  
لأنَّ الضَّميرَ مع اسمِ الفاعل واسمِ المفعول لا يكونُ في أحكامِ الجُمْل ؛ ألا  
ترى أنك لا تصلُّ به الموصول كما تصل بالفعل وضميره .

قال : وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لَا ذِكْرَ لِلأَوَّلِ فِي قَوْلِكَ : ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ  
زَيْداً ، أجاز على مذهبه هنا أن يرتفع الغريم بـ « مُعْنَى » ، ويبقى « ممطول »

---

(١) الذي توهمَ ذلك وتأوَّلَه على أبي علي هو أبو الحسن بن الطراوة في الإفصاح : ٣٧ . وانظر رد ابن  
أبي الربيع عليه في الكافي ٦٢٤/٢ وما بعدها ، وكذلك الشلوين في حاشية المصدر السابق .

غير مُسنَدٍ إلى شيء. وهو مَذْهَبٌ فاسدٌ ؛ لأن بقاء الفعل من غير فاعل لا يجوز ؛ لأن المواضع التي يحذف فيها المبتدأ يُضْمَرُ فيها الفاعل ولا يحذف ، والإضمار قبل الذكر قد جاء في مواضع من كلامهم . فإذا كان ذلك الوجه مرفوضاً والآخر مُستَعْمَلاً حَمَلْنَاهُ على المُستَعْمَل . هذا طريقُ القياس ، على أَنَّ السَّمَاعَ قد ورد بذلك ، قالوا : ضَرَبَانِي وَضَرَبْتُ أَخَوَيْكَ .  
**فإن قلت :** كيف يرتفع « غَرِيْمَهَا » بـ « ممطول » مع كون « مُعْنَى » نَعْتاً له ؟

**أجبت :** لا يكونُ نعتاً بل حالاً من الغريم مقدّمةً ، ويجوزُ أن يكونَ توكيداً . قاله ابنُ يَسْعُون<sup>(١)</sup> . وفيه نَظَرٌ ؛ لخروجه عن قِسْمَي التَّوكِيدِ اللَّفْظِيِّ والمعنويِّ .  
قال أبو علي<sup>(٢)</sup> : ولا يحتاجُ هنا إلى إظهار الضمير الذي في « مُعْنَى » ؛ لأنه قد جرى على الغريم ، وهو هو .

قال ابنُ يَسْعُون<sup>(٣)</sup> : وَيَعْدُ عندي أن يُجْعَلَ « مُعْنَى » خبراً لـ « عَزَّة » بعد خبر ؛ لأنه ينبغي أن يكونَ حُكْمُ الخبرين واحداً في تناول العامل لهما والضميرُ العائدُ من مجموعيهما ، فيلزمُ على هذا أن يبرزَ المرتفعُ بـ « مُعْنَى » لجرِّه على مَنْ ليس له ، أو يُضْمَرَ قبلَ الذِّكْرِ . وقد تقدّمَ فسادُ ذلك في كلام أبي عليٍّ في « التَّذْكَرَةِ » ، إلّا أنه قالَ في « البَصْرِيَّاتِ »<sup>(٤)</sup> : وَمَنْ

(١) المصباح ٢٢٠/١ .

(٢) المسائل البصريّات ٥٢٥/١ .

(٣) المصباح ٢٢٠/١ .

(٤) المسائل البصريّات ٥٢٦/١ .

أجاز<sup>(١)</sup> ألاَّ يَظْهَرَ هَذَا الضَّمِيرُ مَعَ جَرَيَانِهِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ ، وَاسْتَشْهَدَ  
بِقَوْلِ الْأَعَشَى<sup>(٢)</sup> :

وَإِنَّ امْرَأً أَسْرَى إِلَيْكَ وَدُونَهُ      مِنْ الْأَرْضِ مُوْمَاتٌ وَيَدَاءَ سَمَلَقُ  
لَمْخُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي لَصَوْتِهِ      وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمَعَانَ مُوَفَّقُ  
فَيَنْبَغِي أَنْ يَجِيزَ ارْتِفَاعُ « غَرِيمُهَا » بِ« مُعْنَى » ، وَيَضْمِيرُ فِي الْأَوَّلِ عَلَى  
شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ .

وقد أجاز أبو علي<sup>(٣)</sup> مع ذلك عَمَلَ اسمِ الفاعل الموصوفِ في قول  
بِشْرِ بْنِ أَبِي خازم<sup>(٤)</sup> على أحدِ مَذْهَبَيْهِ فِيهِ :

إِذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرَحَيْنِ رَجَعْتُ      ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الْخَلِيطِ الْمَبَايِنِ  
وَفِي قَوْلِ ذِي الرِّمَّةِ<sup>(٥)</sup> :

وَقَائِلَةٍ تَخْشَى عَلَيَّ أَظُنُّهُ      سَيُودِي بِهِ تَرْحَالُهُ وَمَذَاهِبُهُ

- 
- (١) وهم الكوفيون . انظر الإنصاف : ٥٦ . .  
(٢) ديوانه ص : ٢٧٣ . وانظر المسائل البصريات ٥٢٦/١ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف : ٣٠٦ ،  
والإنصاف ص : ٥٦ .  
(٣) انظر الإغفال ٢٠٦/٢ ، وكتاب الشعر : ٣١٠ .  
(٤) نسبه العيني في المقاصد التَّحْوِيَّة ٥٦٠/٣ إلى بشر بن أبي خازم الأسدي ، ولم أجده في ديوانه  
المطبوع ، والبيت في الإغفال ٢٠٦/٢ ، وإيضاح الشعر : ٣٤٤ ، والمقرب ١٣٨ ، وشرح التسهيل  
٧٤/٣ . وَيُرْوَى :

ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الْخَلِيطِ الْمَزَايِلِ  
قال ابن سيده في المحكم ١٩٦/٦ بعد أن أنشد البيت عن أبي علي : « وعندي أنه :  
إِذَا فَاقِدٌ فَرَحَيْنِ خَطْبَاءُ ...  
لأن اسم الفاعل إذا وُصِفَ قُرْبَ مِنَ الْاسْمِ ، وَفَارَقَ شَبَّهَ الْفَعْلَ » .  
(٥) لذي الرِّمَّةِ ، والبيت في ديوانه ٨٥٨/٢ ، وفيه : (ومذاهبه) بدل (وجعائله) ، والشاهد في : شرح التسهيل  
٧٥/٣ ، ومنهج السالك ٣٢٨/٢ ، والمساعد ١٩٢/٢ ، والمغني : ٥٦٥ ، وشرح أبياته ٣١٤/٦ .

فَإِنْ جَعَلْتَ « تخشى » في موضع حال من الضمير في الصفة ، نصبت  
الجملة بهذا القول الظاهر .

وبيتٌ كثيرٌ هذا من قصيدة مختارة حسنة ، يرثي بها عبد العزيز بن  
مروان . وبعده :

إِذَا سُمْتُ نَفْسِي هَجَرَهَا وَاجْتَنَبَهَا      رَأَتْ غَمَرَاتِ الْمَوْتِ فِيمَا أَسُومُهَا  
/ فَهَلْ تَجْزِيَنِي عَزَّةُ الْقَرْضِ بِالْهَوَى      ثَوَابًا لِنَفْسٍ قَدْ أُصِيبَ صَمِيمُهَا [٤٩/ب]  
وَقَدْ عَلِمْتُ بِالْغَيْبِ أَنَّ لَنْ أَوَدَّهَا      إِذَا هِيَ لَمْ يَكْرَمْ عَلَيَّ كَرِيمُهَا  
وفي « زهر الآداب »<sup>(١)</sup> أَنَّ عَزَّةً دَخَلَتْ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ فَقَالَ  
لَهَا : أَنْتِ عَزَّةٌ كَثِيرٌ ؟ فَقَالَتْ : أَنَا أُمُّ بَكْرِ الضَّمْرِيَّةِ . فَقَالَ : يَا عَزُّ هَلْ  
تَرَوِينَ مِنْ شَعْرِ كَثِيرٍ شَيْئًا ؟ قَالَتْ : مَا أَعْرِفُهُ ، وَلَكِنْ سَمِعْتُ الرُّوَاةَ  
يُنْشِدُونَ لَهُ :

قَصَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ ... ..

قال : أَفْتَرَوِينَ قَوْلَهُ<sup>(٢)</sup> :

وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا      وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا عَزُّ لَا يَتَغَيَّرُ  
قَالَتْ : مَا سَمِعْتُ هَذَا ، وَلَكِنِّي سَمِعْتُهُمْ يُنْشِدُونَ<sup>(٣)</sup> :

كَأَنِّي أَنَادِي صَخْرَةً حِينَ أُعْرِضَتْ      مِنْ الصُّمِّ لَوْ تَمْشِي بِهَا الْعُصْمُ زَلَّتْ  
غَضُوبًا فَمَا تَلْقَاكَ إِلَّا بِخَيْلَةٍ      فَمَنْ مَلَّ مِنْهَا ذَلِكَ الْوَصْلَ مَلَّتْ

\* \* \*

(١) زهر الآداب ٢٢٢/١ .

(٢) ديوانه : ٣٢٨ . وانظر الأمالي ١٢١/٢ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٠٣/١ .

(٣) ديوانه : ٩٧ - ٩٨ .

ومنها :

٩- فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي<sup>(١)</sup>.

الفاء للعطف، و« لو » حرفٌ يمتنع به الشيء لامتناع غيره، وفيه معنى الشرط .  
نَعَمْ لَا يُحْزَمُ بِهِ إِلَّا ضَرُورَةً . أَنشَدَ السَّيِّدُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ فِي « أَمَالِيهِ »<sup>(٢)</sup> لَامْرَأَةٍ :

فَارِسٍ مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا      غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكَلٍ  
لَوْ يَشَاءُ طَارَ بِهَا دُوٌّ مِيعَةٍ      لَأَحِقَ الْأَطَالُ نَهْدِ دُوٍّ خُصَلٍ  
غَيْرَ أَنَّ الْيَأْسَ مِنْهُ شِيمَةٌ      وَصُرُوفُ الدَّهْرِ تَجْرِي بِالْأَجَلِ

وموضع « أَنَّ » بعد « لو » رفعٌ بفعل مضمر ؛ لأنها بالفعل أولى  
لتضمنها معنى الشرط ، والتقديرُ : لو صح أَنَّ ذلك .

و« ما » منصوبةٌ الموضع بأنَّ، والأحسنُ فيها أَنْ تكونَ مصدريةً مقدَّرةً  
بالسَّعي ، ويجوز أَنْ تكونَ موصولةً بمعنى الذي ، فيحتاج حينئذٍ إلى عائذٍ  
عليها بلا خلاف ؛ إذ في المصدرية خلافٌ ، والتقديرُ : فلو أَنَّ الذي أسعى  
له ، فحُذِفَ ذلك على رأي سيويهِ من غير تدريج ، وعلى رأي أبي الحسن  
الأخفش حُذِفَ الجارُ ثُمَّ وَصَلَ الفعلُ إلى المفعول به فصارَ التَّقديرُ أسعاه ،  
ثُمَّ حُذِفَ تخفيفاً وللعلم به .

(١) ديوانه : ٣٩ . وانظر الكتاب ٧٩/١ ، والمقتضب ٧٦/٤ ، والإيضاح : ١١٠ ، وإيضاح شواهده للقيسي  
١٠٥/١ ، ولابن يسعون (المصباح) ٢٢٤/١ ، والإنصاف : ٧٩ ، ٨٣ ، واللباب ١٥٦/١ ، وشرح  
المفصل ٧٩/١ ، والمقرب ص : ١٧٨ ، وشرح الكافية ٢٣٤/١/١ ، والمغني : ٣٥٦ ، ٤٥٧ ، وشرح  
أبياته ٣٥/٥ ، وشرح الألفية للمرادي ٣٠٤/١ ، والخزانة ٣٢٧/١ .

(٢) أمالي ابن الشجري ٢٨٨/٢ أنشده شاهداً على جزم لو ، ولم يقل هو بجوازه ، كما نقله عنه بعض  
المتأخرين كالمرادي في الجنى الداني : ٢٨٦ ، وابن هشام في المغني : ٣٥٧ ، ٩١٥ .



و« لأدنى » جارٌّ ومحرورٌ في موضع رفع على أنه خبرٌ أن .

و« معيشة » محرورةٌ بإضافة و« أدنى » إليها .

و« معيشة » عند الخليل وسيبويه<sup>(١)</sup> يجوز أن تكون مفعلة بكسر العين وهي الياء، فنُقِلَتْ [الكسرة]<sup>(٢)</sup> إلى الفاء حملاً على ما اشتقَّ منها وهو يَعِيشُ؛ لاتفاقهما في المتحرّكات والسواكن ، ويجوزُ أن تكون مفعلة بضم العين ، ثم نُقِلَتْ الضمة لما تقدّم ، ثم قُلبَت الضمة كسرةً لتسلّم الياء من انقلابها إلى الواو حيث سكّنت مفردةً / وانضمَّ ما قبلها . ولا يكون عند الأخفش<sup>(٣)</sup> إلا بالكسر إذ لو كانت بالضمّ لقليل : معوشة كمضوفة . وقد بينتُ هذا في « شرح تصريف ابن مالك »<sup>(٤)</sup>.

و« كفاني » فعلٌ ماضٍ، والنون وقايةٌ له من الكسرة اللازمة قبل ياء المتكلم.

فإن قلت : فلم دخلت مع المعتل ولولاها لم يُكسر آخره ؟

أجبت : لتطرّد الزيادة في الأفعال ، وتجري على نسق واحد .

و« لم » حرفٌ جزم ، ومعناه النفي ، واحتلّف فيه فقليل : ينقلُ معنى

المستقبل إلى الماضي كقولك : لم يَقمْ أمس .

وقيل : ينقلُ الماضي إلى المستقبل . وهو اختيارُ الجزولي<sup>(٥)</sup> .

و« أطلب » مجزومٌ به ، وفاعله مضمّرٌ فيه ، وهو للمتكلم .

(١) الكتاب ٣٤٩/٤ . وانظر شرح التعريف : ١٥٦ .

(٢) زيادة يستقيم بها السياق .

(٣) انظر المنصف ٢٩٩/١ ، وشرح التعريف : ١٥٦ .

(٤) شرح التعريف بضروري التصريف : ١٥٦ . وانظر المنصف ٢٩٩/١ .

(٥) قال في المقدمة الجزولية ص : ٤٠ : « لم لنفي فعل » .

و« قليلٌ » مرتفعٌ لأنه فاعلٌ كفاني ، و« من المال » مرفوعُ الموضع لأنه صفةٌ له .

واعلمُ أنَّ الفارسيَّ<sup>(١)</sup> استشهدَ بهذا البيتِ على إعمالِ الفعلِ الأوَّلِ عند التَّنَازُعِ<sup>(٢)</sup>؛ ألا ترى الشَّاعِرَ كيفَ رَفَعَهُ بـ« قليل » ، ولم ينصِبْهُ بقوله: « أَطْلُبُ » . وقال الجَرْمِيُّ<sup>(٣)</sup>: أرادَ كفاني قليلٌ من المال ولم أَطْلُبِ الملكَ<sup>(٤)</sup>، ولو أَعْمَلَ « لم أَطْلُبُ » في « قليل » لاستحال المعنى ، وبيأئُهُ : أنَّ قولَهُ :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ

فيه نفيٌّ للسَّعيِ لأَدْنَى مَعِيشَةٍ ، فلو وَجَّهَ « لم أَطْلُبُ » إلى « قليل » لوجبَ أن يكونَ فيه إثباتٌ لَطَلْبِ القليلِ ؛ لأنَّهُ في سياقِ جوابِ لو ، فيكونُ نافياً للسَّعيِ لأَدْنَى مَعِيشَةٍ مُشْتِئاً لَطَلْبِ القليلِ من المال ، وهو عينُ ما ثبتَ نفيُّهُ . وقد أَبَانَ الشَّاعِرُ غَرَضَهُ حيثَ قالَ بَعْدَهُ :

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي

وهذا بينٌ .

\* \* \*

(١) الإيضاح : ١١٠ . قلتُ : نقل البغدادي رحمه الله عن ابن خلف في شرح أبيات الكتاب (قلت : وهو في اللوحة : ٤٧ منه) عن أبي عبد الله الحسن بن موسى الدينوري أنه قال : « والذي يقوى في نفسي وما سبقني إليه أحدٌ أن قوله: (وَلَمْ أَطْلُبْ) معناه : ولم أَسْعَ ، وهو غير متعَدٍّ فلذلك لم يحفل به ، ولا أَعْمَلَ الأوَّلَ ، ولا أدري كيف خفي على الأفاضل من أصحابنا ذلك حتى جعلوا البيت شاهداً على إعمالِ الأوَّلِ » . الخزائن ٣٢٧/١ .

(٢) (عند التنازع) ساقطة من (ص) . وقد اعترض على هذا الاستشهاد بعضُ العلماء كالعكبري في شرح الإيضاح ٣٥٧/٢ - ٣٥٨ . وانظر الكافي لابن أبي الربيع ٦٢٦/٢ .

(٣) انظر المصباح ٢٢٥/١ .

(٤) في (ت) : ولم أَطْلُبِ المال .

ومنها :

١٠- أَمِنْ رَسْمٍ دَارٍ مَرَبِّعٍ وَمَصِيفٍ لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكَيْفُ

هذا البيت أول قصيدة للحطيفة<sup>(١)</sup> جرول بن أوس بن مالك العبسي ،  
ويكنى أبا مَلَيْكَةَ . ولُقِّبَ بالحطيفة لقربه من الأرض ، وقيل : لأنه ضَرَطَ  
فقيل له : ما هذا ؟ فقال : حُطَيْتُ ، فُسِّمِي بذلك .

الهمزة للاستفهام ، و « مِنْ » حرف جر ، ومعناها التعليل .

والرَّسْمُ مصدرُ رَسَمَتِ النَّاقَةُ رَسِيماً إذا أثرت في الأرض لشدة وطئها،  
ومنه سُمِّيَ العودُ الذي فيه خُطوطٌ يُخْتَمُ به الطعام رَسْماً ؛ لقوَّة أثره في  
المختوم به. وهو مضافٌ إلى المفعول الذي هو « دار » . و « مَرَبِّعٌ » فاعله،  
والتَّقْدِيرُ: أَمِنْ أَنْ رَسَمَ داراً مَرَبِّعاً وَمَصِيفٌ أي: غَيَّرَ أثرها لشدة الاختلاف  
عليها، والمَرَبِّعُ على هذا زمن الرِّيع، وكذلك المَصِيفُ هنا ، كما قال الذِّبْيَانِيُّ<sup>(٢)</sup>:

فَمُجْتَمِعُ الْأَشْرَاجِ غَيْرَ رَسْمِهَا مَصَايِفُ مَرَّتْ بَعْدَنَا وَمَرَايِعُ

و « لِعَيْنَيْكَ » جار ومجرور ، و « مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ » جار ومجرور ومُضافٌ  
إليه . وأصلُ ماء مَوَّةٍ، / فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقلبت  
الهاء همزة . وهذه الكلمة شاذةٌ لاعتلال عينها ولامها ، ومثلها شاء .

[٥٠/ب]

(١) ديوانه : ١٦٦ . وانظر ترجمته في الاشتقاق : ١٧٠ ، والشعر والشعراء ٣٢٢/١ .

انظر البيت في الإيضاح : ١٨٤ ، وإيضاح شواهده ١٧١/١ ، والمصباح ٣٢٤/١ ، والمقتصد  
٥٥٩/١ ، وأمالى ابن الشجري ١١١/٢ ، وشرح المفصل ٦٢/٦ ، والخزانة ٤٣٦/٣ .

(٢) ديوان النايغة الذبباني : ٣١ . والأشراج : شعابٌ تدفع إلى الحرّة ، واحدها شَرَج ، وإنما قيل لها  
أُشْرَحَ لأن بعضها اتصل ببعض . وقيل : الأشراج مسايل في الأرض صلبة تدفع إلى الأودية .

وقال بعضُ الأدباء<sup>(١)</sup>: إِنَّمَا قُلِبَتِ الهَاءُ فراراً من اجتماع الهاءين في « ماؤه ». واستُضعف لقولهم: أمواهُهُ ومياهُهُ .

و« الشُّؤُون » مجاري الدُّمُوع إلى العَيْنِ فيما حكاها الأصمعي<sup>(٢)</sup> .

واحدها شَأْن. و« الوَكَيْفُ » سَيْلان الدَّمع . ويقال فيه : وَكَفٌ أَيْضاً . ورفعُهُ بالابتداء ، وخبره « لِعَيْنَيْكَ » .

و« مِنْ مَاءِ الشُّؤُون » يجوزُ أَنْ يَكُونَ منصوباً على الحال ؛ لأنه كان صفةً له « وَكَيْفٌ » ، فلَمَّا تقدَّمَ انتصب على ذلك ، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ متعلقاً بقوله : « لِعَيْنَيْكَ » ، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ خبراً آخَرَ .

ويجوزُ أَنْ يَكُونَ « مِنْ مَاءِ الشُّؤُون » الخبرَ ، و« لِعَيْنَيْكَ » إمَّا حالٌ حيثُ تقدَّمتْ ، أو متعلِّقٌ بالخبر .

وقوله : « أَمِنْ رَسْمٍ دَارٍ » متعلق بقوله : « لِعَيْنَيْكَ » تعلقَ المفعول له .

وقال بعضُ المتأخِّرين<sup>(٣)</sup>: الرَّسْمُ بمعنى المرسوم ، فهو اسمٌ لا مصدر ، كأنه قال : أَمِنْ أَجْلِ مرسومٍ دَارٍ يُلَوِّحُ لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُون وَكَيْفٌ ، فلا يعمل على هذا شيئاً . قال: ويرتفع « مَرَبَعٌ » و« مَصِيفٌ » على إضمار المبتدأ أي: اللائِحُ المرسومُ البادي مَرَبَعٌ وَمَصِيفٌ ، فالمرَبُعُ على هذا التَّأْوِيلِ الموضعُ الذي يُحَلُّ في الرَّبِيعِ ، والمَصِيفُ الذي يُحَلُّ في الصَّيْفِ .

(١) انظر المنصف ١٥١/٢ ، والممتع ٣٤٨/١ ، وشرح التعريف : ١٤١ ، وشرح الشافية ١٠٨/٣ .

(٢) انظر خلق الإنسان له : ١٦٧ ، وخلق الإنسان لثابت : ٤٩ ، ولإسكافي : ٧٢ وفيه : الشَّأْنان :

عرقان في الجبهة يسقيان العينين .

(٣) انظر المصباح ٣٢٥/١ .

كذا فَسَّرَهُ يَعْقُوبُ وَغَيْرُهُ<sup>(١)</sup>.

قال ابنُ يَسْعُونِ المغربيُّ<sup>(٢)</sup>: ومما يؤيِّدُ هذا قولُ الحُطَيْيَةِ في موضعٍ آخرٍ<sup>(٣)</sup>:

أَرْسَمَ دِيَارٍ مِنْ هُنَيْدَةٍ تَعْرِفُ بِأَسْقُفٍ مِنْ عِرْفَانِهَا الْعَيْنُ تَذَرِفُ

أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِنَّمَا تَعْرِفُ الْعَيْنُ الَّذِي هُوَ الْمَرْسُومُ لَا الْحَدَثَ .

واعْلَمْ أَنَّ كِلَا الْقَوْلَيْنِ حَسَنٌ إِلَّا أَنَّ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ - وهو قولُ أبي علي - أَقْبَسُ لِمَا فِيهِ مِنْ حَمَلِ الْكَلَامِ عَلَى أَصْلِهِ وَظَاهِرِهِ ؛ لِأَنَّ الرَّسْمَ أَصْلُهُ الْمَصْدَرُ فِي الْحَقِيقَةِ وَإِنْ كَانَ قَدْ كَثُرَ وَقُوعُهُ مَوْقِعَ الْمَرْسُومِ كَالْخَلْقِ وَنَحْوِهِ مِمَّا نُقِلَ عَنْ مَوْضِعِهِ ، وَكَذَلِكَ إِعْرَابُهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ إِضْمَارٍ ، فَاعْرِفُهُ .

\* \* \*

---

(١) قال في إصلاح المنطق ص : ١١ ، ٢٢ : والرَّبْعُ : دار القوم ومنزلهم . وانظر المخصص ٥٠١/١

(باب داء الوجه) ، والمصباح المنير (ربو) ، واللسان (ربيع) ، والكليات (ربيع) .

(٢) المصباح ٣٢٦/١ .

(٣) ديوانه : ٣٨٢ . .

ومنها :

١١- قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَّانَا  
هذان الشَّطْرَانِ لزيَادِ العنبري<sup>(١)</sup>. قاله أبو علي<sup>(٢)</sup>. ونسبهُ الجرَومي<sup>(٣)</sup> إلى  
رؤبة .

« قد » حرفٌ يَقْرُبُ الماضي وَيُقِلُّ المستقبل غالباً .  
و« كُنْتُ » أصلُهُ قَبْلَ لحاقِ ضميرِ المتكلمِ به كَوْنِ بوزنِ ضَرَبَ .  
فَإِنْ قُلْتَ : هَلَّا كَانَ فَعْلٌ بوزنِ ظَرُفٍ ، أَوْ فَعِلٌ بوزنِ عِلِمٍ ؟  
أَجِبْتُ عن الأولِ بَأَنَّ اسمَ فاعله كائنٌ بوزنِ فاعِلٍ ، والمضمومُ العينُ  
يجيء ذلك منه على فَعِيلٍ نحو كَرِيمٌ وشَرِيفٌ ، وطَهَرَتِ الْمَرْأَةُ فَهِيَ طَاهِرٌ ،  
وَحَمَضَ اللَّبَنُ فَهُوَ حَامِضٌ نَادِرٌ .  
وعن الثاني بَأَنَّ مُسْتَقْبَلَهُ يَفْعُلُ نحو: يَدْخُلُ، والمكسورُ العينُ في الماضي  
يُفْتَحُ فِي مُسْتَقْبَلِهِ ، وَفَضِلٌ يَفْضُلُ نَادِرٌ . فَلَمَّا اتَّصَلَ بِهِ الضَّمِيرُ نُقِلَ إِلَى فَعْلٍ  
بِالضَّمِّ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْعَيْنَ وَائٍ ، ثُمَّ اسْتَقْلَمَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْوَاوِ فَنُقِلَتْ

---

(١) لم أقف له على ترجمة . والشاهد في الكتاب ١٩١/١ منسوباً إلى رؤبة ، والبيتان من مقطوعة في  
ملحقات ديوانه : ١٨٧ . وانظر النكت على الكتاب ٢٩٧/١ ، وشرح أبياته (تحصيل عين  
الذهب) : ١٥٩ ، والحجة ١٦٠/٦ ، والإيضاح : ١٨٤ ، وأمثالي ابن الشجري ٣٤٧/١ ،  
٢٢٢/٢ ، والمفصل : ٢٢١ ، وشرحه ٦٥/٦ ، وشرح التسهيل ١٢٠/٣ ، وشرح الكافية الشافية  
١٠٢٢/٢ ، والمغني : ٦١٩ ، وشرح أبياته ٤٦/٧ ، والمقاصد الشافية ٢٥٧/٤ .  
(٢) ذَكَرَهُ فِي الْإِيضَاحِ : ١٨٤ ، وَالْحُجَّةُ ١٦٠/٦ دُونَ نِسْبَةٍ ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي غَيْرِهِمَا ، وَعَزَا النِّسْبَةَ  
إِلَيْهِ ابْنُ يَسْعَوْنَ فِي الْمَصْبَاحِ ٣٢٩/١ ، وَابْنُ خُلْفٍ فِي شَرْحِ أَيْبَاتِ الْكِتَابِ (اللوحة : ١٠١) .  
(٣) فِي كِتَابِهِ (الفرخ) كَمَا نَصَّ ابْنُ يَسْعَوْنَ فِي الْمَصْبَاحِ ٣٢٩/١ ، وَابْنُ خُلْفٍ فِي شَرْحِ أَيْبَاتِ الْكِتَابِ  
(اللوحة : ١٠١) ، وَنَقَلَهُ الْبَغْدَادِيُّ فِي شَرْحِ أَيْبَاتِ الْمَغْنِيِّ ٤٨/٧ .  
قُلْتُ : قَدْ نَسَبَهُ سَبْيُوِيَه أَيْضاً إِلَى رُؤْبَةِ . الْكِتَابِ ١٩١/١ .

إلى الفاء فالتقى / ساكنان الواو والنون، فحُذفت الواو لأنها حرفٌ معتلٌّ، والنون حرفٌ صحيحٌ ، وأيضاً فالضمة دليلٌ عليها بعد الحذف بخلاف النون ، فإنه ليس على حذفها دليلٌ ، وأيضاً فإنَّ الواو اعتلت اعتلالين : أحدهما : بتغير حركتها من الفتح إلى الضم<sup>(١)</sup>.

والآخرُ : بإسكانها. ومن ألفاظهم « التَّغْيِيرُ يُؤْنَسُ بِالتَّغْيِيرِ »<sup>(٢)</sup>، وليست التَّوْنُ كذلك . وقد استوفيتُ نظائر هذا في « شرح الفصول » . والتَّاء اسمها ، وهو ضميرٌ متصلٌ بمعنى أنه لا ينفصل عن الفعل ، وخصَّ بالضم لأن المتكلم هو الأصلُ في الإخبار ، فاستحقَّ أقوى الحركات ، وخصَّ ضميرُ المخاطب بالفتح لأنه جارٍ مجرًى المفعول ، وخصَّ ضميرُ المخاطبة بالكسر لأنه بعضُ الياء التي يُؤنَّثُ بها في تفعلين وهذي .

#### وهنا تنبيهان :

**الأول :** لو أنَّكَ سَمَّيْتَ بهذا الضَّمير لزدتَ عليه واوين ، الأولى مُدْغَمَةٌ فِي الثَّانِيَةِ فَقُلْتَ : هذا تَوٌ ، وذلك لِأَنَّ أَقْلَ الْأَصُولِ الثَّلَاثَةُ ، وكان المزيدُ ذلك دون غيره مجانسةً للحركة ، ولا ريبَ في أَنَّ المجانسَ للضمة الواوُ ، ولو سَمَّيْتَ بها مفتوحةً لَقُلْتَ : هذا تَاءٌ ، ولو سَمَّيْتَ بها مكسورةً لَقُلْتَ : هذا تِيٌّ ، وكانت العينُ ساكنةً ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا ذلك ، ولا يُعَدَّلُ عنه إِلَّا لِلدَّلِيلِ ، ومن ثَمَّ قِيلَ : إِنَّ أَصْلَ شَاةٍ : شَوْهَةٌ بِسُكُونِ الْوَاوِ .

**الثاني :** أنَّكَ لو سَمَّيْتَ بِـ« كُنْتَ » لَحَكَيْتَهَا لِأَنَّهَا جَمَلَةٌ ، وذلك شأن

(١) في (ت) : من الضم إلى الفتح .

(٢) انظر أسرار العربية : ٣٣٦ ، واللباب ١١٧/١ .

الْجَمَلُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ ، وَلَوْ نَسَبْتَ إِلَيْهَا لَقُلْتَ : كُنْتُ<sup>(١)</sup> . وَأَمَّا قَوْلُ  
الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup> :

فَأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وَأَصْبَحْتُ عَاجِنًا      وَشَرُّ خِصَالِ الْمَرْءِ كُنْتُ وَعَاجِنُ  
فَهُوَ شَادُّ .

و « دَايَنْتُ » فَعْلٌ وَفَاعِلٌ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ ؛ لِأَنَّهُ خَيْرٌ كَانَ ، وَ « قَدْ »  
مَقْدَرَةٌ أَيْ : قَدْ دَايَنْتُ ؛ لِأَنَّ الْمَاضِيَ لَا يَكُونُ خَيْرَ كَانَ إِلَّا مَقْتَرِنًا بِقَدْ  
ظَاهِرَةً أَوْ مَقْدَرَةً ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ<sup>(٣)</sup> : ﴿ إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ  
قُبُلٍ ﴾ . وَقَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٤)</sup> :

أَمَسْتُ خَلَاءً وَأَمَسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا      أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لَبْدٍ  
وَبَعْضُهُمْ لَا يَشْتَرِطُ ذَلِكَ .

و « بَهَا » مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ : « دَايَنْتُ » . وَ « حَسَنًا » مَنْصُوبٌ بِهِ . وَفِي وَزْنِهِ قَوْلَانِ :  
أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ فَعَالٌ مِنَ الْحُسْنِ ، فَالْتُونُ أَصْلِيَّةٌ ، وَهِيَ لَامٌ ، وَالْأَلْفُ  
فِيهِ مُبْدَلَةٌ مِنَ التَّنْوِينِ لِلْوَقْفِ .

وَالْآخَرُ : أَنَّهُ فَعْلَانٌ مِنَ الْحَسِّ ، وَالْأَلْفُ وَالنُّونُ زَائِدَتَانِ فَلَا يَنْصَرَفُ

---

(١) فِي (ج) وَ(ص) : كُونِي .

(٢) الْبَيْتُ دُونَ نِسْبَةٍ فِي سِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٢٢٤/١ ، وَالْمَخْصَصُ ٢٤٦/١٣ ، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ : ٩٠ ،  
وَشَرْحُ الْمَلُوكِيِّ : ٣٢٦ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ ٣١١/٢ ، وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٧٧/٢ ، وَشَرْحُ  
شَوَاهِدِهَا : ١١٨ ، وَالْمُسَاعَدُ ٣٥٢/٣ .

(٣) سُورَةُ يُوسُفَ ، مِنَ الْآيَةِ (٢٦) .

(٤) لِلنَّبَاغَةِ مِنْ مَعْلَقَتِهِ فِي دِيْوَانِهِ ص : ١٦ ، وَانْظُرِ الْفَاخِرَ : ٦٨ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٣٤٤/١ ، ٣٤٦ ،  
وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ ٨٠١/٢/١ . وَلَبْدٌ : هُوَ اسْمُ آخِرِ نَسْرِ مِنْ نَسْرِ لَقْمَانَ الْحَكِيمِ ، وَهُوَ الَّذِي يُضْرَبُ  
بِهِ الْمَثَلُ فَيُقَالُ : أَتَى أَبَدٌ عَلَى لُبْدٍ .



حينئذ للعلمية المقترنة بهما ، وألفه على هذا للإطلاق .  
 و« مخافة » مفعولٌ من أجله ، وأصلها مَخَوْفَةٌ ، وهي مصدرٌ خِفْتُ ،  
 تقول<sup>(١)</sup> : خِفْتُ خَوْفًا ومَخَافَةً ، وهو مضافٌ إلى المفعول والتقدير : أن خِفْتُ  
 الإفلاس ، فالإفلاسُ مجرورٌ اللفظ منصوبٌ الموضع ، وفاعلُ المصدر  
 محذوفٌ أو مضمَر .

و« اللَّيَّان » عطْفٌ على موضع الإفلاس ، ويُروى بفتح اللام وكسرهما  
 والفتح أكثر استعمالاً ، والكسر أشدُّ قياساً ؛ إذ ليس في / المصادر فَعْلَانُ  
 بفتح الفاء وسكون العين إلا هذا في أحد وجهيه ، والشَّئَانُ فَيَمَنُ أَسْكَنَ  
 عَيْنَهُ . وهما نادران . [٥١/ب]

قال أبو علي<sup>(٢)</sup> : اللَّيَّانُ الذي يلوي الحق . يريد أنه من صفة الفاعل ،  
 وأنَّ ذلك<sup>(٣)</sup> أحقُّ به من المصدر ، وكذلك قال بعضهم : الشَّئَانُ بالسُّكُونِ  
 صفةُ الفاعل ، وبالتَّحْرِيكِ مصدرٌ كَالْعَلْيَانِ .

ويجوزُ في نَصْبِ « اللَّيَّانِ » وجهان آخران<sup>(٤)</sup> :  
 الأوَّلُ : أن يُريدَ : ومَخَافَةَ اللَّيَّانِ ، فحَذَفَ المضافَ وأقامَ المضافَ إليه  
 في الإعراب مقامَهُ .

والثاني : أن يكونَ مفعولاً معه أي : مخافةُ الإفلاس مع اللَّيَّانِ .

\* \* \*

(١) (تقول) ساقطة من (ص) . .

(٢) في تذكرته كما نص ابن يسعون في المصباح ٣٣١/١ . ولم أقف عليه في كتبه المطبوعة .

(٣) في (ح) : وإن كان .

(٤) انظرهما في النكت للأعلم ٢٩٧/١ .

ومنها :

١٢- حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرُّوَّاحِ وَهَاجَهَا طَلَبُ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

البيت للبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر ، وكنيته أبو عقيل<sup>(١)</sup> .  
« حتى » على ثلاثة أقسام ، و« تَهْجَرَ » فعلٌ ماضٍ ، وهو من قولهم :  
هَجَرَ إِذَا ارْتَحَلَ فِي وَقْتِ الْهَاجِرَةِ ، ويقال لها : الهَجِيرُ وَالْمَهْجَرُ ، وذلك  
نِصْفُ النَّهَارِ . وفاعله مَضْمَرٌ عائدٌ إِلَى الْمِسْحَلِ وهو الحمار الوحشي .  
و« هَاجَهَا » فعلٌ ماضٍ ، وعَيْنُهُ يَاءٌ لقولهم في مضارعه : يَهِيْجُ ، وفي  
مَصْدَرِهِ الْهَيِجُ . وعن الأصمعيّ : هِجْتُهُ وَأَهَجْتُهُ بمعنى واحد ، وفاعله  
مَضْمَرٌ يعودُ إِلَى الْمِسْحَلِ ، والضميرُ البارزُ مفعولُهُ ، وهو عائدٌ إِلَى الْأَتَنِ ،  
يعني أَنَّ الْعَيْرَ هَاجَ الْأَتَنِ فِي وَقْتِ الرُّوَّاحِ لَطَلَبِ الْمَاءِ . وَمَنْ رَوَى هَاجَهُ  
فَالْهَاءُ عَائِدَةٌ إِلَى الْعَيْرِ .  
و« طَلَبَ » يُرَوَى بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ ، فالنصب على المصدر أي : يَطْلُبُ  
الماء طلباً مثلَ طَلَبِ الْمُعَقَّبِ ، فهو من المصادر المنتصبة على المعنى لِمَا فِي  
مَتَقَدِّمِ الْكَلَامِ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ .

---

(١) العامري . انظر أخباره في الأغاني ٩٣/١٤ ، ١٣٧/١٥ . والبيت في ديوانه : ١٢٨ . يصف عيراً  
وأثاناً . وقبله :

يُوفِي وَيَرْتَقِبُ النَّجَادَ كَأَنَّهُ ذُو إِرْبَةٍ كُلِّ الْمَرَامِ بِرُومٍ

وانظر البيت في المسائل البصريات ٧٤٧/٢ ، وكتاب الشعر ٢٦٨/١ ، والإيضاح : ١٨٦ ، وإيضاح  
شواهده ١٧٤/١ ، والمختضب ١٣/٢ ، وأمثالي ابن الشجري ٣٤٧/١ ، ٢٢٣/٢ ، والإفصاح : ٣٤٢ ،  
والفصل : ٢٢١ ، وشرحه ٦٦/٦ ، والإنصاف : ١٩٠ ، ٢٨٤ ، والانتخاب : ٦٩ ، وشرح الكافية  
الشافعية ١٠٤٨/٢ ، وشرح الكافية ٤٥١/١/١ ، وشرح ألفية ابن معط للرعيي ٤١٤/٢ ، والمقاصد الشافعية  
٢٥٧/٤ ، والهمع ٢٣٩/٥ ، والخزانة ٢٤٠/٢ . وتهجَرَ فِي الرُّوَّاحِ : أي عَجَلَ الرُّوَّاحِ إِلَى الْمَاءِ .

قال ابنُ يَسْعُون<sup>(١)</sup> : ويجوز أن ينتصب على المفعول له أي : وَهَاجَهَا الْعِيرُ  
لأجل طَلَبِ الماء .

والرَّفْعُ على أنه فاعلٌ هَاجَ على الاتساع . ويجوزُ أن يكونَ بدلاً من  
الضمير المستكن في « هاجها » بدل الاشتمال أي : هَاجَهَا طَلَبُهُ للماء .  
و« المعقَّب » مجرورٌ بإضافة المصدرِ إليه ، وهو مرفوعٌ في المعنى لأنه  
فاعلُ المصدر ، و« المظلوم » صفته على الموضع ، و« حَقَّه » منصوبٌ  
بـ « طلب » . و« المعقَّب » الذي يطلبُ حَقَّهُ مرة بعد أخرى أي : يتتبعُ  
ذلك ولا يَسَامُهُ . وقيل : المعقَّبُ الماثل ، يُقالُ : عَقَبَنِي حَقِّي أي : مَطَلَنِي ،  
فالمظلوم على هذا فاعلٌ ، والمعقَّبُ مفعولٌ به .

وقال بعضهم : المعقَّبُ الذي أُغِيرَ عليه فَأُخِذَ مَالُهُ ، ثُمَّ أَغَارَ على  
المغير عليه فَأُخِذَ كثيراً من ماله ، فالمظلوم على هذا أيضاً فاعلٌ ، والمعقَّبُ  
مفعولٌ ، كقولك : طَلَبَ زيدٌ حَقَّهُ عمرو .

وقال أبو حاتم<sup>(٢)</sup> : المظلومُ جارٍ على الضمير الذي في المعقَّب ، كأنه  
يذهبُ إلى أنه بدلٌ من الضمير الفاعل المستكن في المعقَّب .

وقال أبو علي<sup>(٣)</sup> في « التَّذْكَرَة »<sup>(٣)</sup> : وقيل : إِنَّ « المظلوم » فاعلٌ بفعله الذي

---

(١) المصباح ٣٣٧/١ . قال : وهو عندي من المصادر المنتصبة على المعنى ... وقد ينتصب عندي على  
المفعول به ... » .

(٢) انظر شرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن بري ١٣٥ ، وشرح ألفية ابن معط للرعيني ٤١٤/٢ ،  
والمقاصد النحوية ١٦/٣ ، والخزانة ٢٤٤/٢ .

(٣) انظر المختصب ١٣/٢ ، والخزانة ٢٤٥/٢ ، ونقله ابن يسعون عنه في المصباح ٣٣٣/١ . وانظر  
إيضاح شواهد الإيضاح ١٧٧/١ . قال البغدادي في ١٣٥/٨ : « ولم أرَ في كتب اللغة حَقَّهُ يُحَقُّه  
بهذا المعنى » ، وقد انفرد أبو علي بهذا الرأي وتبعه تلميذه ابن جني .

هو « حَقَّه »، والهاء مفعولة للفعل، والمعنى غَلَبَ المظلومُ الماطِلَ في المخافة .  
 فَإِنْ قِيلَ : أيجوزُ تقديمُ « المظلوم » على حَقَّه على الوجه الأول ؟  
 أجبتُ : بأنَّ أبا علي<sup>(١)</sup> نصَّ على امتناعه ، كامتناع تقديم « كُله » / [١/٥٢]  
 في قول ابن مُقبل<sup>(٢)</sup> :

وَلَوْ أَنَّ حُبِّي أُمَّ ذِي الْوَدَعِ كُلُّهُ      لَأَهْلِكَ مَالٌ لَمْ تَسَعُهُ الْمَسَارِحُ  
 وذلك لأنَّ المصدرَ لا يُوصَفُ إلَّا بعد أن يتمَّ ويأخذَ جميعَ ما يتعلَّقُ به  
 من المعمولات ؛ ألا ترى إلى قول أبي الفتح : لا يجوزُ : عَجِبْتُ مِنْ  
 ضَرْبِكَ الشَّدِيدِ زَيْدًا<sup>(٣)</sup> ؛ لأنك وصفتَ الضَّرْبَ ولم يأخذَ مَعْمُولَهُ الذي هو  
 زَيْدٌ ، بل الوجهُ أن تقولَ : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا الشَّدِيدِ . وكذلك  
 قولُ الشَّاعر وهو هذلي<sup>(٤)</sup> :

(١) المسائل البصريات ٧٤٩/٢ .

(٢) تميمُ بن أبيِّ بن مقبل العجلاني، شاعرٌ مخضرمٌ، أدركَ الجاهليةَ والإسلامَ، وكان يهاجي النجاشي  
 الشاعرَ، وكان في الإسلام ييكي أهلَ الجاهلية ويذكرها . أخباره في : طبقات فحول الشعراء  
 ١٤٣/١-١٥٠، والشعر والشعراء ٤٥٥/١، والخزانة ٢٣١/١ .

والبيت ديوانه : ٥٠ ، وانظر البيت في المسائل البصريات ٧٤٩/٢ ، والمسائل الشيرازيات ٢٣٩/١ ،  
 والانتخاب ص : ٣٠ . قلتُ : والبيت أيضاً جاء في قصيدة لكثير عزة مطلعها :

لَعَزَّةٌ هَاجَ الشَّوْقُ فَالْدَمْعُ سَافِحٌ      مَعَانٍ وَرَسْمٌ قَدْ تَقَادَمَ مَاصِحُ

في ديوانه : ١٨٤ .

(٣) وأجازه الرضي في شرح الشَّافِيَةِ ٢٩٢/١ ، وانظر شرح قطر الندى لابن هشام: ٤٣٨ .

(٤) هو أبو ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٢٢٣/٣ ، قال البكري في اللآلي ٣٠٤/١ : نسب  
 يعقوبُ هذا البيت إلى الهذليِّ ولا أعلمه في أشعار هذيل ، وقد جمعت منها كلَّ رواية إلَّا أن يكونَ  
 في شعر أبي حراش الذي أوله :

أَرَقْتُ لِحُزْنٍ ضَافِيٍّ بَعْدَ هَجْعَةٍ      عَلَيَّ خَالِدٍ فَالْعَيْنُ دَائِمَةُ السَّجَمِ

أَرَقْتُ لِحُزْنٍ ضَافِي بَعْدَ هَجْعَةٍ عَلَى خَالِدٍ وَالْعَيْنُ دَائِمَةُ السَّجْمِ

فإنَّ قوله : « على خالد » لا يكون متعلقاً بـ « حُزْن » وإن كان المعنى عليه ؛ لأنه يقال : حَزِنْتُ عَلَيْهِ ؛ لأنه قد وُصِفَ بقوله : « ضَافِي بَعْدَ هَجْعَةٍ » ، فالوجه أن يكونَ صفةً ثانيةً لـ « حُزْن » ، ويتعلَّقُ بمحذوف ، والتقدير : لِحُزْنٍ ضايفٍ بعد هَجْعَةٍ كائِنْ على خَالِدٍ ، أو يكون متعلقاً بقوله : أَرَقْتُ ، أو بقوله : ضايفي .

فإن قلتَ : فهل يجوزُ أن يتعلَّقَ بهجعة لأنه مصدرٌ ؟

أجبتُ : يَفْسُدُ المعنى ؛ لأنه يؤوَلُ إلى قولك : بَعْدَ أَنْ هَجَعْتُ على خَالِدٍ ، والمراد أَرَقُّهُ<sup>(١)</sup> على فَقَدِ خالد وسَهَرُهُ لمصابه .

قال ابنُ يَسْعَوْنَ المغربي<sup>(٢)</sup> : وعلى الوجه الثاني يكونُ « حَقُّهُ » أيضاً من صلة « المعقَّب » ، كأنه قالَ : طَلَبَ المظلوم الماطِلَ حَقَّهُ ، فتكون الهاء راجعةً إلى « المظلوم » أي : طَلَبَ المدين الماطِلَ حَقَّهُ أي : حَقَّ المدين ، ألا ترى أنَّ الحقَّ له لا للمستدين ، فتكون الهاء راجعةً إلى « المظلوم » ؛ أي : طَلَبَ المدين الماطِلَ حَقَّهُ .

فإن قلتَ : كيف يجوزُ أن تكونَ الهاء كناية عن الفاعل ، وهو لم

= وانظر البيت في النهاية لابن الخباز : ٣٧٢ ، والخزانة ٧٩/٥ . ويروى : (ألا من لهم) و (تغرق من أجراحها). وخالد المذكور هو خالد بن زهير الهذلي ، ابن أخت أبي ذؤيب ، وقد قُتل بسبب امرأة عشقها تدعى أم عمرو ، وله معها قصة طويلة أوردها البغدادي - رحمه الله - في الخزانة .

(١) في (ت) : أَرَقْتُ .

(٢) هذا النص من كلام أبي علي في المسائل البصريات ٧٥٠/٢ ، وليس من كلام ابن يسعون . وانظر المصباح ٣٣٤/١ .

يُذَكِّرُ بَعْدُ ؟

أَجِبْتُ : هو مثلُ : ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدٌ ، ألا ترى أَنَّ الهَاءَ مَتَّصِلَةٌ  
بالمفعول ، وقد يجوزُ على هذا أَنْ تجعلَ الهَاءَ للمستدِّينَ تريدُ الحقَّ الذي  
يُجِبُّ عليه الخروجُ منه فَأَضَفْتُهُ إليه على هذا ، كقول لبيد<sup>(١)</sup> :

فَاقْطَعْ لُبَانَةَ مَنْ تَعَرَّضَ وَصْلُهُ      وَلَخَيْرٌ وَاصِلِ خُلَّةٍ صُرَامُهَا

يُرِيدُ لُبَانَتَكَ مِنْهُ . وكذا قولُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَلَيْسُوا  
عَلَيْهِمْ دِيْنُهُمْ ﴾ ، فأضافَ الدِّينَ إليهم لَمَّا كانَ واجباً الأخذُ به وإن لم  
يكونوا مَدِينِينَ<sup>(٣)</sup> به ، وكذلكَ قولُهُ تَعَالَى<sup>(٤)</sup> : ﴿ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ﴾ ،  
أي الذي أَمَرُوا به وَنُذِرُوا إليه . وهذا واضحٌ .

\* \* \*

---

(١) من معلقته في ديوانه بشرح الطوسي : ٣٠٣ ، وفيه : « ولشُرُّ واصل خلة » ، وفي شرح القصائد  
السبع الطوال : ٥٣٧ أشار ابن الأنباري إلى لفظ المصنف برواية الأصمعي عن خلف الأحمر سمعها  
من أعرابي ينشدها .

(٢) سورة الأنعام ، من الآية (١٣٧) .

(٣) في (ص) : مذنبين .

(٤) سورة الأنعام ، من الآية (١٠٨) .

ومنها :

١٣- فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ وَهَيْهَاتَ حِلٌّ بِالْعَقِيقِ تُوَاصِلُهُ

البيتُ لجرير<sup>(١)</sup>.

و« هَيْهَاتَ » اسمُ فِعْلٍ فِي الْخَبَرِ ، فَمَنْ فَتَحَ التَّاءَ فَهُوَ عِنْدَهُ مُفْرَدٌ<sup>(٢)</sup> ،  
وَيَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ مِنْ مَضَاعِفِ الْهَاءِ وَالْيَاءِ ، وَأَصْلُهُ هَيْهَيْةٌ ، فَقَلِبَتْ  
الْيَاءُ أَلْفًا لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، فَكَأَنَّهُ مَعَكُوسٌ يَهْيَاهُ<sup>(٣)</sup> لَصَوْتِ  
الرَّاعِي ، وَمِثْلُهُ فِي تَكْرِيرِ الْيَاءِ الْحَاخَةُ<sup>(٤)</sup> وَالصَّيْصِيَّةُ<sup>(٥)</sup> ، فَالْوَزْنُ فَعْلَلَةٌ .

وَالْآخَرُ : أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الْفَيْفَاءِ ، وَأَلْفُهَا زَائِدَةٌ لِسُقُوطِهَا فِي قَوْلِهِمْ :  
الْفَيْفُ ، فَالْوَزْنُ فَعْلَلَةٌ . وَالْأَوَّلُ أَصَوْبٌ ؛ لِأَنَّ بَابَ الْمَضَاعِفِ فِي الْكَلَامِ نَحْوِ  
فَلَقَالَ أَكْثَرُ مِمَّا فَاؤُهُ وَلَا مُمَّةٌ مِنْ مَكَانٍ وَاحِدٍ نَحْوِ : قَلَقَ .

---

(١) ديوانه : ٩٦٥/٢ وفيه (أيهات) ، ومثله في النقائض ٦٣٢/٢ . وقد أنشده أبو علي في أغلب كتبه  
منها : الإغفال ٤٧٩/٢ ، ٤٨١ ، والمسائل العسكرية : ١١٣ ، والمسائل المشكلة (البغداديات) :  
٥٢١ ، والمسائل الشيرازيات ٢٨٩/١ ، ٥٢٨/٢ ، والحلييات : ٢٤١ ، والعضديات : ١٤١ ،  
والإيضاح : ١٩١ . وانظر الخصائص ٤٢/٣ ، وشرح المفصل ٣٥/٤ ، والمقاصد الشافية ٥٠٩/٥ ،  
والجمع ١٤٥/٥ .

(٢) انظر المسائل العضديات : ١٣٩ ، والعسكريات : ١١٥ .

(٣) انظر الخصائص ٢٩٧/٢ .

(٤) مصدر حاحيتُ بالمعزى جيحاءً أي : دعوئُها . انظر الكتاب ٣١٤/٤ ، والأصول ٢٦١/٣ ،  
٣١٦ ، والخصائص ١٥٥/١ ، ٢٥٦ ، ١٦٥/٢ ، والأفعال لابن القطاع ٢٧١/١ .

(٥) الصيصية : شوكة الحائك التي يصلح بها السداة واللحمة . انظر الكتاب ٣٩٤/٤ ، والمنصف  
١٧٨/٢ ، والصاحح (شوك) .

/ وَمَنْ كَسَرَ تَاءَهُ فَهُوَ عِنْدَهُ جَمْعُ الْمَفْتُوحِ<sup>(١)</sup>، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ تَقُولَ : [٥٢/ب]  
هَيْهَاتَ ، بَقَلْبِ الْأَلْفِ يَاءً لِأَجْلِ أَلْفِ الْجَمْعِ ، لَكِنْ الْكَلِمَةُ غَيْرُ مَتَمَكِّنَةٍ ،  
فَحُذِفَتْ أَلْفُهَا فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا هُوَ كَذَلِكَ نَحْوُ : قَوْفَيَاتٍ وَشَوْشَيَاتٍ<sup>(٢)</sup> .  
تَقُولُ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْأَوَّلِ : هَيْهَاهُ بِالْهَاءِ ، وَعَلَى الثَّانِي : هَيْهَاتَ بِالتَّاءِ .  
قَالَ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(٣)</sup> : وَمَنْ أَفْرَدَهُ فَهُوَ الْأَوْجَهُ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ سُمِّيَ بِهِ الْفِعْلُ فِي  
الْخَبَرِ ، وَجَمِيعُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي سُمِّيَ بِهَا الْفِعْلُ مُطْلَقًا عَلَى لَفْظِ الْإِفْرَادِ .

**فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا عَذْرُ مَنْ جَمَعَ ؟**

**أَجِبْتُ :** بِأَنَّهُ شَبَّهَهُ بِأَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْفَاعِلَاتِ ، فَأَجَازَ ذَلِكَ فِيهِ .  
وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى<sup>(٤)</sup> : مَنْ قَالَ : هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ جَعَلَهُ مِثْلَ « هُوَ  
جَارِي بَيْتَ بَيْتَ » . قَالَ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(٥)</sup> : الْأَظْهَرُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ تَكَرُّرًا ،  
كَمَا قِيلَ : إِلَيَّ إِلَيَّ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ الَّتِي سُمِّيَتْ بِهَا الْأَفْعَالُ لَمْ يَجِئْ<sup>(٦)</sup> فِيهَا  
اسْمَانِ أَحَدُهُمَا مُضْمُومٌ إِلَى الْآخَرِ .

**فَإِنْ قُلْتَ : قَدْ جَاءَ حَيْهَلٌ ؟**

**أَجِبْتُ :** هُمَا صَوْتَانِ وَلَيْسَا بِاسْمَيْنِ ، وَهَيْهَاتَ أَشَبَّهُهُ بِالْأَسْمَاءِ الْمَتَمَكِّنَةِ مِنْ

(١) انظر الخصائص ٢٩٧/٢ .

(٢) انظر شرح الشافية للرضي ٢٩١/٢ ، وشرح الكافية له ٣١٦/١/٢ .

(٣) انظر المسائل العضديات : ١٣٩ ، والعسكريات : ١١٤ - ١١٥ .

(٤) نقله أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢٣٠٢/٥ . ولم أقف عليه في المجالس والفصيح وشرحه على ديواني زهير والخنساء . وانظر الكتاب ١١٨/٢ ، ٣٠٢/٣ ، والمقتضب ٢٩/٤ ، والإغفال ١٩٠/٢ .

(٥) لم أقف عليه مع كثرة حديثه عن « هيهات » في مسائله ، ولعله في التذكرة .

(٦) في (ص) : لم يجز .



حَيْهَلْ وَإِنْ لَمْ يَتَصَرَّفْ تَصَرَّفَهَا لِأَنَّهَا قَدْ جُمِعَتْ وَثَبَّتْ ، وَقَدْ أُبْدِلَ مِنْ بَعْضِ حُرُوفِهَا ، فَإِنْ أُجِيزَ ذَلِكَ فِيهَا فَالضَّمِيرُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي مَجْمُوعِ الْأَسْمِينَ ، وَلَا يَكُونَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَمِيرٌ ، كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ إِذَا دَهَبَتْ إِلَى التَّكَرُّارِ . وَحَكَى أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى<sup>(١)</sup> : أَيَّهَانَ مِثْلُ رَجُلَانِ ، وَأَيُّهَا بِحَذْفِ التَّوْنِ . قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : إِنَّمَا بُنِيَ إِرَادَةً لِتَأْكِيدِ الْبُعْدِ ، وَجَازَ ذَلِكَ مَعَ تَضَمُّنِهِ لِلضَّمِيرِ كَجَوَازِ : مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ ضَارِبَيْنِ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ دُهُدْرَيْنِ بِمَعْنَى بَطْلٍ ، كَقَوْلِهِمْ : « دُهُدْرَيْنِ سَاعَدُ الْقَيْنِ »<sup>(٢)</sup> . قَالَ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(٣)</sup> : وَلَوْ قِيلَ : آيَهَيْنِ بِالْيَاءِ كَالضَّارِبَيْنِ لَكَانَ قِيَاسًا ، كَمَا قَالُوا : هَيْهَاتَ بِالْكَسْرِ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونُوا عَدَلُوا عَنْ ذَلِكَ كِرَاهَةً لِتَكَرُّرِ الْيَاءِ ، كَمَا قَالُوا : حَاحَيْتُ ، فَأَبْدَلُوا هُنَا أَلْفًا كِرَاهَةً لِذَلِكَ . وَحَكَى أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى أَيْضًا أَنَّ بَعْضَهُمْ يَقُولُ : هَيْهَاتُ بِالضَّمِّ . وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ مِثْلَهُ نَحْوُ : شَتَّانَ وَسُرْعَانَ لَمْ يَجِئْ ذَلِكَ فِيهِمَا . قَالَ أَبُو الْفَتْحِ<sup>(٤)</sup> : وَفِي هَيْهَاتَ عَشْرُ لُغَاتٍ<sup>(٥)</sup> : هَيْهَاتُ ، هَيْهَاتُ ، هَيْهَاتُ ،

(١) انظر النقل عنه في الخصائص ٤٢/٣ . ولم أقف عليه في المجالس ولا في الفصيح ولا في شرحه على ديواني زهير والخنساء .

(٢) مِثْلُ انظره في كتاب الأمثال لأبي عُبَيْد : ٨٣ ، وشرحه فصل المقال : ١٠٦ ، ١٠٨ ، وجمهرة الأمثال ٤٦٨/١ ، والمستقصى ٨٣/٢ . قال الأصمعي : لا أدري ما أصلُهُ .

(٣) لم أقف عليه .

(٤) الخصائص ٤٢/٣ .

(٥) قلت : وقد ذكر الرعيني رحمه الله فيها أربعين لغة في كتابه شرح ألفية ابن معط (المجلد السابع ٤٩٣/٢) ، وكتابه تحفة الأقران : ١٤١ . وذكر الصاغاني فيها ستة وثلاثين وجهًا في التكملة والذيل على الصحاح ٣٦١/٦ . وأوصلها الزبيدي في التاج (ألف) إلى خمسين وجهًا ، قال : « ... =

أَيْهَاتُ ، أَيْهَاتَ ، أَيْهَاتِ ، هَيْهَانِ ، أَيْهَانِ ، أَيْهَاءُ .

و « العقيق » مرتفعٌ بالثانية عند البصريِّ ، وفي الأولى ضميرُهُ ، وهو مرتفعٌ بالأولى عند الكوفيِّ ، وفي الثانية ضميره ، وَمَنْ جَعَلَهَا كالمركب فـ « العقيق » مرتفعٌ بما يتحصَّلُ من مجموعهما على مذهب أبي عليٍّ الفارسيِّ في « هَذَا حُلُوٌّ حَامِضٌ » . وفيه إشكالٌ .

و « أَهْلُهُ » عطفٌ على العقيق ، و « خِلٌّ » مرتفعٌ بهيهات التي تلاصقه . و « بالعقيق » يحتملُ وجوهاً :

أحدها : أَنْ يَكُونَ في موضع رفعٍ لأنه صفةٌ لـ خِلٍّ ، ويتعلَّقُ بمحذوفٍ أي : بَعْدَ خِلٍّ مُسْتَقَرٌّ بالعقيق ، والباءُ بمعنى في .

وثانيها : أَنْ يَكُونَ في موضع نصبٍ على الحال من ضمير المفعول في « تُوَاصِلُهُ » ، ويتعلَّقُ بمحذوفٍ أيضاً ، و « تُوَاصِلُهُ » في موضع رفعٍ ؛ لأنه صفةٌ لـ خِلٍّ ، أي بَعْدَ خِلٍّ مُوَاصِلٌ مُسْتَقَرّاً بالعقيق .

وثالثها : أَنْ يَكُونَ / منصوباً بقوله : « هَيْهَاتَ » ، فلا ضميرَ فيه إذاً ، [٥٣/أ] ويجوزُ أَنْ يَكُونَ « تُوَاصِلُهُ » في موضع نصبٍ على الحال من « خِلٍّ » ؛ لأنه وُصِفَ بقوله : « بالعقيق » . ويجوزُ أَنْ يَكُونَ حالاً من الضمير في الجارِّ والمجرور . ويُروى : العقيقُ وَمَنْ به ، ويُروى : وَهَيْهَاتَ وَصَلٌ .

---

= وعلى الاحتمال الذي ذكرناه يكونُ سبعةً وأربعين وجهاً ، فقولُ المصنف أولاً : ولغائهما أربعون محلٌّ نظرٌ يتأملُ له . وقد فاتهُ أيضاً من لغاتهما : أَفَّةٌ محرَّكة ، وأَفُوهُ بفتح فضم فسكون الواو والهاء ، وَأَفَّةٌ بفتح فتشديد ، الأخيرُ نقله ابنُ بَرِّي عن ابن القطاع ، فإذا جمعناها ما قبلها يتحصَّلُ لنا خمسون وجهاً . وانظر ارتشاف الضرب ٢٣٠٢/٥ .

قال شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى: كذا ثَبَتَ بِخَطِّ الْأَمْدِيِّ<sup>(٢)</sup>. وَأَجَازَ فِيهِ وَجْهَيْنِ :  
أحدهما : أَنَّهُ جَعَلَ الْحِلَّ وَصَلًا مِبَالَعَةً مِنْهُ فِي ذَلِكَ .  
والآخرُ : أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ أَي : بَعْدَ ذُو وَصْلٍ . وهذا واضحٌ.

\* \* \*

ومنها :

١٤- فَكَائِنْ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ      يَرَانِي لَوْ أُصِيبْتُ هُوَ الْمُصَابَا  
البيتُ لجرير<sup>(٣)</sup>.

و« كائن » أصله كَأَيٍّ، قَالَ تَعَالَى<sup>(٤)</sup>: ﴿ وَكَائِنْ مِنْ نَبِيِّ قَتَلَ مَعْمُورِيُون ﴾ ،  
وهذه الكافُ حرفُ جرٍّ دخلت على أَيٍّ، ورُكِبَتْ معها فصارتا كالكلمة  
الواحدة<sup>(٥)</sup>. ومثْلُ ذلك « كذا »<sup>(٦)</sup>؛ إذ كافُ الجرِّ دخلت على اسم الإشارة،  
وجُعِلَتْ معه بمنزلة اسم واحد .

ثُمَّ لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمْ لِهَذِهِ الْكَلِمَةِ تَلَعَّبُوا بِهَا فَقَدَّمُوا الْيَاءَيْنِ عَلَى الْهَمْزَةِ

(١) سعد المغربي .

(٢) في (ت) الأسدي . ولعله ابن برهان الأسدي المتوفى سنة ٤٥٦ هـ شارح اللمع ، ولم أقف على النقل في شرحه على اللمع .

(٣) ديوانه ٢٤٤/١ . وانظر الإيضاح : ٢٤٣ ، وإيضاح شواهد ٢٦٢/١ ، والمسائل البغداديات : ٤٠٢ ، وكتاب الشعر : ٢١٣ ، والنبصرة : ٥١٣ ، والمقتصد : ٧٥٠ ، وأمالى ابن الشجري ١٦٠/١ ، وشرح المفصل ١١٠/٣ ، ١٣٥/٤ ، وشرح الكافية ١٦٩/١/٢ ، والمغني : ٦٤٣ ، وشرح أبياته ٧٥/٧ ، والخزانة ٣٩٧/٥ ، ٤٠١ .

(٤) سورة آل عمران ، من الآية (١٤٦) .

(٥) وأجاز ابن خروف أن تكون مركبة من الكاف التي هي اسم ومن (أين) اسمٌ على وزن فَعِيل . انظر شرح الألفية للمرادي ٢٣٣/٢ .

(٦) انظر شرح الألفية للمرادي ٢٣٤/٢ .

فصارت إلى كَيَّاءٍ، وكُسِرَتِ الهمزة لوقوعها موقع اللام ، ثم حُذِفَت الياء المتحرّكة كما حُذِفَت من طَيِّئٍ إذا نَسَبْتَ إليه ، فَبَقِيَ كَيَّاءٌ ، وهي لُغَةٌ فيها<sup>(١)</sup> .  
ثم منهم مَنْ يقلب الياء الساكنة ألفاً فيقول : كاءٍ<sup>(٢)</sup> ، وَمَنْ قال : كَيَّاءٍ<sup>(٣)</sup> ، فإنه قدَّمَ الياء الساكنة فقط ، ثم انقلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

وكَأَيِّنُ في البيت بمعنى كم ، وأكثر ما تُسْتَعْمَلُ مقترنة بمن ، وكذلك كَأَيٌّ . قال ابنُ بَرِّي : وعَلَّتُهُ الإشعار بدخولها في باب كم ؛ لأنها في الأصل ليست كذلك ، وليكونَ ما بعدها مخفوضاً كما يكونُ الاسمُ كذلك في كم الخبرية ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : كَأَيٌّ رَجُلًا جَاءَكَ ، لم يوافق في اللَّفْظِ : كَمُ رَجُلٍ جَاءَكَ ، وموضعُها رفعٌ بالابتداء ، والخبرُ محذوفٌ ، وتقديرُهُ : وَكَمُ لي .  
و« بالأباطح »<sup>(٤)</sup> جارٌّ ومجرورٌ ، والباء بمعنى في ، وهو متعلّقٌ بالخبر المحذوف ، و« مِنْ صَدِيقٍ » في موضعٍ نَصَبٍ على التَّمْيِيزِ ، و« مِنْ » زائدة .  
ويجوزُ أن يكونَ قولُهُ : « بالأباطح » في موضع رفع خبراً لـ « كائن » ، و« مِنْ صَدِيقٍ » تمييزٌ على حاله .  
ويجوزُ أن يكونَ « بالأباطح » متعلقاً بصديق ، و« يراني » خبراً لكائن ، والتقديرُ : وَكَائِنٌ مِنْ صَدِيقٍ بِالْأَبَاطِحِ يَرَانِي .

---

(١) انظر أمالي ابن الشجري ١/١٦١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٢٦٣ ، وشرح الألفية للمرادي ٢/٢٣٣ .

(٢) انظر سر الصناعة ١/٣٠٧ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٢٦٣ .

(٣) من كاء يكيء كَيَّاءً . انظر شرح الألفية للمرادي ٢/٢٣٣ .

(٤) الأباطح جمع أبطح ، وهو مسيل واسع للماء فيه دقاق الحصى .

وفي هذا البيت اختلافٌ في الرواية ، فالمشهورُ :

يَرَانِي لَوْ أُصِيتُ هُوَ الْمُصَابَا

فَقَوْلُهُ : يَرَى فعلٌ مستَقْبَلٌ . وأصله يَرَأَى بوزن يَرْعَى ، فخُفِّفَت الهمزةُ  
بنقل حركتها إلى السَّاكن قبلها وحذِفَها بعد ذلك ، وهذا التَّخْفِيفُ لازمٌ  
فيها ، والتَّحْقِيقُ مهجورٌ لا شأْنٌ<sup>(١)</sup> ، كقوله<sup>(٢)</sup> :

أُرِي عَيْنِي مَا لَمْ تَرَأْيَاهُ كِلَانَا عَالِمٌ بِالثَّرَاهَاتِ

فَإِنْ قُلْتَ : وَلِمَ التَّرَمَّ ذَلِكَ فِيهَا ؟

أَجِبْتُ : كَأَنَّ الْوَاضِعَ كَرِهَ أَرَأَى واجتماعَ هَمْزَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا حَاجِزٌ  
إِلَّا حَرْفٌ سَاكِنٌ ، وَمِنْ أَلْفَاظِهِمُ : السَّاكِنُ حَاجِزٌ غَيْرُ حَصِينٍ ، ثُمَّ حُمِلَتْ  
الْأَمْثَلَةُ الْأُخْرَى عَلَيْهِ ، كَمَا وَقَعَ ذَلِكَ فِي يَعْدُ<sup>(٣)</sup> وَأُخَوَاتِهِ وَأُكْرِمُ وَأُخَوَاتِهِ .

وله قسمان :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى / الْعِلْمِ ، فَيَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ثَانِيَهُمَا هُوَ الْأَوَّلُ .

[٥٣/ب]

(١) قال أبو القاسم الزجاجي في أماليه : ٨٨ : « أما قوله : ( ما لم ترأياه ) فإنه رده إلى أصله ، والعرب لم تستعمل أرى ويرى ونرى إلا بإسقاط الهمزة تخفيفاً ، فأما في الماضي فالهمزة مثبتة ، وكان المازني يقول : الاختيار عندي أن أرويه ( لم ترأياه ) لأن الزحاف أيسر من ردِّ هذا إلى أصله » .

(٢) هو سراقه البارقي ، والبيت في ديوانه : ٧٨ . وانظر النوادر : ٤٩٦ ، وطبقات فحول الشعراء : ٤٤ ، وأمالي الزجاجي ، والمسائل الحليّات : ٨٤ ، وسر الصناعة ٧٧/١ ، ٨٢٦/٢ ، والخصائص ١٥٣/٣ ، والمختضب ١٢٨/١ ، وأمالي ابن الشجري ٢٠٣/٢ ، ٤٩٢ ، واللباب ٣٦٦/٢ ، وشرح المفصل ١١٠/٩ ، وشرح التصريف الملوكي : ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ومايجوز للشاعر في الضرورة : ٨٩ ، والمغني : ٣٦٦ ، وشرح أبياته ١٧٩/٢ ، ١٣٣/٥ ، ١٣٩ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٣٢٢ ، ٣٢٩ ، وفي الممتع ٦٢١/٢ نسب إلى سراقه الهذلي ، ولعله سهو .

(٣) في (ت) : بَعْدَ .

والآخِرُ : أن يكون بمعنى الإبصار فيتعدى إلى واحد، كقولك : رأيتُ  
نَصْرًا . ويأتي أيضاً بمعنى أَعْتَقِدُ ، كقولك : فلانٌ يرى رأيي المعتزلة أي :  
يَعْتَقِدُ مَذْهَبَهُمْ ، فـ « يرى » هنا من هذا الضَرْب .  
والياءُ مفعولٌ أوَّلُ ، والمصَابُ المفعولُ الثاني ، و « هو » توكيدٌ للضمير  
المستكنِّ في « يراني » .

فإن قلتَ : فهل يجوز أن يكونَ فصلاً<sup>(١)</sup> ؟  
أجبتُ : يمتنع ذلك لأنَّ أحدَ شروطه أن يكونَ مطابقاً لما قبله ، وقد  
فات ذلك ؛ ألا ترى أنَّ قبله ضميرُ المتكلم وهو الياءُ<sup>(٢)</sup> ، وهو ضميرُ غائب ،  
ولو قال : يراني أنا المصَاب كان ما رُمته جائزاً ، كقوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا  
أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ .

فإن قلتَ : فهل تجبُ لذلك وجهاً ؟  
أجبتُ : نعم ، وذلك أنْ تقدَّرَ مضافاً محذوفاً أي : يرى مُصَابِي هو  
المصابا ، والمعنى على الأوَّل : يراني الرَّجُلُ المصَابَ لِعَظَمِ مُصِيبَتِي عليه ،  
وليس كالعدو ، والذي لا يؤلِّهُ ذلك .  
وعلى الثاني : يرى مُصَابِي هو المصَاب ، وما سوى ذلك هيِّنٌ .  
وجوابُ « لو » محذوفٌ تقديرُهُ : لو أُصِبتُ لاشتدَّ حزْنُهُ .

(١) في حاشية (ت) : أي الضمير .

(٢) في (ح) : التاء .

(٣) سورة الكهف ، من الآية (٣٩) .

ورواه السيرافي<sup>(١)</sup>: « تَرَاهُ<sup>(٢)</sup> لَوْ أُصِيبْتُ هُوَ الْمَصَابَا » .  
ورواه بعضهم : يَرَانِي لَوْ أُصِيبَ ، والمعنى أَنِّي لَشَدَّةٍ ارْتِمَاضِي بِمَصِيبَتِهِ  
وَعِظَمِ مَحَبَّتِي فِيهِ يَرَانِي الْمَصَابَ إِذَا أُصِيبَ ، كما يَرَانِي الْمَسْرُورَ إِذَا سُرَّ .  
ومثُلُ هَذَا تَوْقِيعُ جَعْفَرِ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَالِدٍ<sup>(٣)</sup> لَصَدِيقٍ : « مَا جَاوَزْتَنِي  
نِعْمَةً خُصِّصْتَ بِهَا ، وَلَا قَصُرْتَ دُونِي مَا كَانَ مَحَلُّهَا مِنْكَ وَالسَّلَامُ » .

\* \* \*

ومنها :

#### ١٥- دَعَانَا فَأَعْمَلْنَا الْمَطِيَّ وَغَيْرَنَا عِبَادِيَدَ غَيْثٍ فِي بِلَادِكَ وَاسِعٌ

هذا البيتُ أنشدهُ ابنُ بُرِّي في « أماليه »<sup>(٤)</sup> ، ولم ينسبهُ إلى شاعرٍ ، وفيه  
تقديمٌ وتأخيرٌ ، والتقديرُ : دَعَانَا وَغَيْرَنَا غَيْثٌ فِي بِلَادِكَ وَاسِعٌ فَأَعْمَلْنَا  
الْمَطِيَّ عِبَادِيَدَ .

« دَعَا » فعلٌ ماضٍ ، وهو من الواو بدليل يَدْعُو ، وضميرُ المتكلمِ  
مفعولُهُ ، و« غَيْرَ » عطْفٌ على الضَّميرِ المنصوبِ ، وذلك جائزٌ فيه دون  
ضميري المرفوع والمجرور ، فإنه لا يجوزُ إِلَّا بعد التَّأكيدِ أو ما يقوم مقامُهُ ،

(١) رَوَاهُ الْأَخْفَشُ فِي كِتَابِ الْمَعَايَا (تَرَاهُ) بِالتَّاءِ كَمَا ذَكَرَ الْبَغْدَادِيُّ ٣٩٩/٥ . وَانْظُرِ الْمَغْنِي : ٦٤٤ .

(٢) فِي (ص) : يُرَاهُ .

(٣) هُوَ جَعْفَرُ بْنُ يَحْيَى بْنِ خَالِدِ الْبَرْمَكِيِّ ، وَزِيرُ هَارُونَ الرَّشِيدِ ، كَانَ مِنْ ذَوِي الْفَصَاحَةِ وَالْمَشْهُورِينَ  
بِاللسَنِ وَالْبَلَاغَةِ ، يُقَالُ : إِنَّهُ وَقَعَ لَيْلَةً بِحَضْرَةِ هَارُونَ الرَّشِيدِ زِيَادَةً عَلَى أَلْفِ تَوْقِيعٍ وَلَمْ يُخْرَجْ فِي  
شَيْءٍ مِنْهَا عَنْ مَوْجِبِ الْفَقْهِ . قَتَلَهُ الرَّشِيدُ فِي نَكْبَةِ الْبَرَامِكَةِ الْمَعْرُوفَةِ سَنَةَ ١٨٧ هـ . انْظُرِ الْعَقْدَ  
الْفَرِيدَ ٥٨/٥ ، وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ٣٢٨/١ .

(٤) فِي (ح) : فِي أُمَالِيهِ الْمَتَفَرِّقَةِ . وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي أَيِّ مَصْدَرٍ .

وإعادة الجارِّ عند البصريِّ وهو نكرةٌ وإنْ أُضِيفَ إلى معرفةٍ ، ولذلك  
تُوصَفُ به التَّنْكَرَةُ ، كقولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ . واختُلِفَ في العلة  
فقليل : لفرطِ إبهامه ، وقيل : لأنه في معنى مُعَاير .

نَعَمْ متى أُضِيفَ إلى ما ليس له إلا ضِدُّ واحدٌ تَعَرَّفَ ، كقولك :  
عَلَيْكَ بِالْحَرَكََةِ غَيْرِ السُّكُونِ .

والفاءُ عاطفةٌ الجملةَ التي هي « أَعْمَلْنَا » على « دَعَانَا » . و« الْمَطِيَّ »  
مفعولٌ « أَعْمَلْنَا » ، وهو جمعٌ مَطِيَّةٍ ، وأصلها مَطِيوَةٌ ، فلَمَّا اجْتَمَعَتِ الواوُ  
والياءُ سابقاً ساكنهُما ، قُلِبَتِ الواوُ ياءً وأدغمت الياءُ في الياءِ .  
واشتقاقُها من مَطَا يَمْطُو ، وقيل : من المطا وهو الظَّهْرُ ؛ لأنه يُرْكَبُ  
عليه . ويجمع أيضاً على مطايا .

و« عباديدُ » جمعٌ ولا واحدَ له من لفظه ، ومثله شَعَالِيلُ ودَهَارِيرُ .

[٥٤/أ]

و« غَيْثٌ » / فاعلٌ « دَعَانَا » .

و« فِي بِلَادِكَ » يجوزُ أَنْ يَكُونَ في موضعِ رَفْعٍ صفةً لـ« غَيْثٍ » ،  
و« وَاسِعٌ » صفةٌ أخرى ، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ متعلقاً بـ« وَاسِعٌ » ، فيكونُ  
منصوباً ومجرداً عن الضَّميرِ ، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ حالاً من الضَّميرِ فيه فيتعلَّقُ  
بمحذوفٍ ، ويتحمَّلُ الضَّميرَ .

\* \* \*



ومنها :

١٦- مُعَاوِي لَمْ تَرَعْ الْأَمَانَةَ فَارْعَهَا وَكُنْ حَافِظًا لِلَّهِ وَالِدِّينِ شَاكِرًا

أَنشَدَهُ ابْنُ بَرِّي فِي « أَمَالِيهِ »<sup>(١)</sup> ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَائِلَهُ .

« معاوي » ترخيم معاوية على لغة مَنْ قال : يا حارِ بالكسر ، ولو رُحِمَ على اللغة الأخرى لقليل : يا معاوي بسكون الياء ، والأصل ضمُّها ، لكن سَكَنْتْ اسْتِثْقَالًا لِلضَّمَّةِ ، وَقَدْ وَرَدَ ترخيمُ هذا الاسمِ مَرَّتَيْنِ . أَنشَدَ الْقَصْرِيُّ<sup>(٢)</sup> فِي « تَعْلِيْقِهِ الصَّغِيرِ »<sup>(٣)</sup> :

إِنَّكَ يَا مُعَاوِيَةَ يَا بَنَ الْأَفْضَلِ

فـ « مُعَاوِي » ترخيمُ مُعَاوِي ، وَمُعَاوِي ترخيمُ مُعَاوِيَةَ ، وَلَوْ رَحَّمَهُ عَلَى الأخرى لقليل : يا مُعَاء . وَأَوْضَحَ مِنْهُ فِي الدَّلَالَةِ قولُ الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup> :

(١) هو في الخصائص ٣٣٠/١ ، ٣٩٤/٢ ، والمحكم (شكر) ٤٢٦/٦ ، دون نسبة . وفي (ص) : كن شاكرًا لله والدين شاكر . وشاكر : قبيلة في اليمن .

(٢) لم أعرفه .

(٣) الرجز للعجاج ، والبيت في ديوانه ٢٥١/١ ، وانظر كتاب سيبويه ٢٥٠/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرا في ٥٦٣/١ ، وتحصيل عين الذهب ٣٣٢ ، والنكت للأعلم ٥٨٠/١ ، وخزانة الأدب ٣٧٨/٢ ، وبلا نسبة في الخصائص ٣١٦/٣ ، والمجم ٨٦/٣ . وروايته في الديوان :

أَنْتَ يَا يَزِيدُ يَا بَنَ الْأَفْضَلِ

(٤) هو سعد بن المنتحر ، شاعر جاهلي كما نصَّ ابن السيرا في شرح أبيات الكتاب ٥٦٤/١ . ولفظه فيه :

أَيَا بَجِي أَيَا بَجِي أَدَّ أَحْيِي  
إِنَّ أَحْيِي لَفِيكُمْ غَيْرُ دَعْيِي  
وَوَلَدَتْهُ حُرَّةٌ غَيْرُ زَنْيِي  
مِنْ وَلَدِ عِمْرَانَ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ

وانظر فرحة الأديب : ٤٠ .

أَيَا بَجِيَّ أَيَا بَجِيَّ إِنَّ أَخِي غَيْرُ دَعِيٍّ

والأصل : بَجِيْلَة ، فَحَذَفَ التَّاءَ ، ثُمَّ حَذَفَ اللَّامَ .

وإنَّما كَانَ أَوْضَحَ لاحتِمَال أَنه يُريدُ : يَا مُعَاوِيَ ، « ابنَ الأفضَل » إمَّا نعتٌ له ، وإمَّا على نداءٍ مُستأنَفٍ .

وتقول<sup>(١)</sup> في تصغيره : مُعَيَّة ، والأصلُ : مُعَيَوِيَّة ، فُقِلَّت الواوُ ياءً لِمَا ذَكَرْنَا ، فَاجْتَمَعَت ثَلَاثُ ياءاتٍ ، الأُولَى لِلتصْغِيرِ ، والثَّانِيَةُ مُبَدَلَةٌ مِنَ الواوِ ، والثَّالِثَةُ اللَّامُ ، فَحُذِفَتِ الأَخِيرَةُ لِأَنَّهَا طَرَفٌ ، والطَّرْفُ أَحَقُّ بالتَّغْيِيرِ ، فَوَزَنُهُ مُعَيَّعة .

و« تُرْعَ » مجزومٌ بلمٍ وعلامة جزمه حذفُ أَلِفِهِ ، وفاعلُهُ « شاكِر » ، وهو اسمُ قبيلة . و« الأمانةُ » مفعولةٌ ، و« فَارَعَهَا » فعلٌ أمرٌ ، والهاءُ ضميرُ الأمانة ، وهي مفعولةٌ ، والفاعلُ ضميرُ المخاطبِ ، والتقديرُ : فَارَعَهَا أَنْتَ . و« كُنْ » عطفٌ على قوله : « فَارَعَهَا » ، واسمُهُ مُضَمَّرٌ فِيهِ أَي : كُنْ أَنْتَ ، و« شاكراً » خبرُهُ و« ولله » متعلِّقٌ بِهِ ، و« الدِّين » عطفٌ عليه .

\* \* \*

---

(١) في (ص) : ويقولهُ .

ومنها :

## ١٧- حَدِّيًا النَّاسُ كُلُّهُمْ جَمِيعًا مُقَارَعَةً بَيْنَهُمْ عَنْ بَنِينَا

البيتُ لَعَمْرُو بْنِ كُلْثُومٍ<sup>(١)</sup>.

و« حَدِّيًا » من أسماء المصادر التي جاءت مصعرةً نحو : الهدْيَا بمعنى الهدْيَا ، والحُجْيَا للمحاجة ، والعُجْيَلَى للإسراع ، والهَوَيْنَى للرفق من الهون ، والدَّلِيل على أَنَّ الحُدِّيَّ مصدرٌ إفراده في التَّشْنِية والجمع كقولك : هُوَ حَدِّيًا زَيْدٌ ، وهُمَا حَدِّيَاهُ ، وهُم حَدِّيَاهُ ، وأنا حَدِّيَاكَ ، ونحن حَدِّيَاكَ ، وهي من التَّحْدِي والمباراة في فِعْلٍ والمنازعة في الغلبة ، تقول : إِنَّا حَدِّيَاكَ في المباراة في الحرب ، وأنا حَدِّيًا زَيْدٍ في المفاخرة. وهي من المصادر الواقعة موقع اسم الفاعل نحو : رَجُلٌ عَدْلٌ ، وماءٌ غَوْرٌ ، بمعنى عادل وغائر ، وكذلك حَدِّيًا بمعنى مُتَّحِدٍ . وموضعه رفعٌ على أنه خبرٌ مبتدأ محذوف تقديره : نحنُ حَدِّيًا النَّاسُ .

والتَّاسُ أصله أناسٌ لأنه مشتقٌّ من / الإنس ، والألفُ زائدةٌ ، ثم حُذِفَت الهمزةُ وهي الفاء تخفيفاً فقليل : ناسٌ<sup>(٢)</sup> ، والوزنُ (عال) . وقد جاء على الأصل ، قال الشَّاعِرُ<sup>(٣)</sup> :

[٥٤/ب]

(١) ديوانه : ٣٥٤ من معلقته ، وانظر شرح المعلقة لابن كيسان ص : ٧٦ .  
(٢) وليست الألف واللام الداخلة عليه في قولنا : « الناس » بدلاً من الهمزة المحذوفة كما ذهب إليه الرضي في شرح الكافية ٤٥٥/١ إذ لا يجتمع العوض والمعوذ وقد قيل : « الأناس » . وقد أوضح ذلك أبو علي الفارسي في الإغفال ٤٧/١ .  
(٣) هو ذو جَدَن الحميري كما نصَّ السَّجِسْتَانِي في كتابه (المعمَّرون والوصايا) ص : ٤٣ . وانظر الإغفال ٤٧/١ ، ٦١ ، ٩٠ ، ومجالس العلماء : ٥٧ ، والخصائص ١٥١/٣ ، وأمثالي ابن الشجري ١٨٨/١ ، ١٩٣/٢ ، والخزانة ٢٨٠/٢ .

### إِنَّ الْمَنَايَا يَطْلَعْنَ عَلَى الْإِنْسَانِ الْآمِنِينَ

وقال الكوفي<sup>(١)</sup>: هو من النَّوَس ، وَوَزْنُهُ فَعَلَ ، وَأَصْلُهُ نَوَسَ ، كما أنَّ أصلَ باب : بَوَبَ ، واستدلَّ بتصغيره على نُؤَيْسَ ، ولو كان على الأوَّل لقليل : أُنَيْسَ كعُزَيْبٍ<sup>(٢)</sup> .

وقال النَّقِيبُ<sup>(٣)</sup> في « أماليه » : ولا يلزمُ ذلك لأنَّ المحذوفَ إنما يُرَدُّ إذا لم يتمَّ بناءُ التَّصْغِيرِ بدونه ، فأما إذا تمَّ بدونه لم يتحتَّمْ ذلك . وهو مخفوضٌ بإضافة « حُدَيَّا » إليه . وموضعه نُصِبٌ لأنه مفعولٌ . و« كلَّهم » بالجرِّ تأكيدٌ على اللَّفْظِ ، ولو نُصِبَ حَمَلًا على المعنى لكان جائزًا ، كقولك : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ الظَّرِيفِ عَمْرٍو ، بخفض الظَّرِيفِ ونصبه على ما ذكرنا .

و« جميعاً » نُصِبٌ على الحال من النَّاسِ ، ونائبه « حُدَيَّا » . و« مُقَارَعَةٌ » مَصْدَرٌ قَارَعَ ، وهو نُصِبٌ على الحال من الضَّمِيرِ الذي في حُدَيَّا ، وحُدَيَّا هو العاملُ فيها أيضاً تقديره : نحنُ نتحدَّى النَّاسَ مُقَارِعِينَ بَيْنَهُمْ عن بَيْنِنَا . ويجوزُ أن يكونَ حالاً من النَّاسِ ؛ لأنه قد عاد الضَّمِيرُ عليهم من قوله : « بَيْنَهُمْ » .

فإن قلتَ : فالحالُ جاريةٌ على غير مَنْ هو له فأين الضَّمِيرُ الذي

---

(١) هذا رأي الكسائي كما في أمالي ابن الشجري ١٨٨/١ ، والبحر المحيط ٥٢/١ ، والفراء يقول

برأي سيبويه . انظر شرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن بري : ٤٤٤ ، والبحر المحيط ٥٢/١ .

(٢) تصغير غُرَاب . انظر أمالي ابن الشجري ١٩٣/٢ .

(٣) ابن الشجري في أماليه ١٩٣/٢ ونقله المصنف بمعناه مختصراً .

يجب ظهوره عند ذلك ؟

أَجَبْتُ : ذلك يلزم عند البصريّ في أسماء الفاعلين والمفعولين ، ولا يلزم في المصادر .

و « بَيْنَهُمْ » جمعُ ابن ، وهو بالواو في الرَّفْع ، وبالياء في النَّصْب والجرّ .

وهنا تنبيه :

وهو أنّ هذا ليس بجمعٍ سالمٍ مُطْلَقاً ، بل تدخله شائبةٌ من التَّغْيِير ، ولذلك أُثِّتَ الفعلُ المسندُ إليه ، كقولك : جَاءَتْ بَنُو زَيْدٍ ، مع امتناع جَاءَتْ الزَّيْدُونَ . قال الشَّاعِرُ<sup>(١)</sup> :

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّاراً لِأَقْوَامٍ

ونوئته محذوفةٌ للإضافة ، وهو منصوبٌ بـ « مُقَارَعَةٌ » ، والمقارعةُ متعديةٌ إلى المفعول به بدليل قول التَّابِغَةِ<sup>(٢)</sup> :

بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

تقديره : من قراعتها الكتائب .

و « عن بنينا » متعلّقٌ بـ « مقارعة » في موضعٍ نصبٍ بها .

---

(١) هو النابغة الذبياني ، والبيت في ديوانه : ٨٣ . وهو في الكتاب ٢٧٨/٢ ، والأصول ، والخصائص ١٠٦/٣ ، وسر الصناعة ٣٣٢/١ ، واللامات للزجاجي : ١٠٩ ، واللامات للهروي : ٥٢ ، واللباب ٢٤١/١ ، وتوجيه اللمع : ٩٧ ، وشرح المفصل ٦٨/٣ ، وشرح الكافية ٤١٠/١ ، ووصف المباني : ١٦٨ ، والخزانة ١٣٠/٢ . وخالوا : أمر من خالاه إذا تخلّى عنه .

(٢) ديوانه : ٤٤ ، وصدّره :

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سَيُوفَهُمْ

قال ثعلب<sup>(١)</sup>: المراد بالمقارعة هنا المفاخرة . يريد أن المفاخرة ضرب من المقارعة ؛ لأن كل واحد من المفاخرين يُقارعُ صاحبه ليغلبه بالمفاخرة ، فيصيرُ التقدير : مُفَاخِرِينَ أَبْنَاءَهُمْ عن أبنائنا .  
واعلم أنه يجوز أن يكونَ « حُدَيَّا » حالاً بعد حالٍ من البيت الذي قبله وهو<sup>(٢)</sup>:

#### مُحَافَظَةٌ وَكُنَّا السَّابِقِينَ

تقديره : مُحَافِظِينَ مُتَّخِذِينَ .  
ويجوز أن يكونَ خبراً ثانياً لقوله : كُنَّا، أي: وَكُنَّا السَّابِقِينَ وَمُتَّخِذِي النَّاسِ ، و« كان » هنا يُرادُ بها الاستمرارُ في الزَّمان ، كقول الآخر<sup>(٣)</sup>:  
وَكُنْتُ امْرَأً لَا أَسْمَعُ الدَّهْرَ سَبَّةً      أُسَبُّ بِهَا إِلَّا كَشَفْتُ غِطَاءَهَا  
وكقول الآخر<sup>(٤)</sup>:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاقَةَ قَوْمٍ      كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا

- 
- (١) مجالس ثعلب ٤٦١/٢ .  
(٢) شرح معلقة عمرو بن كلثوم : ٧٥ . وقامه :  
نَصَبْنَا مِثْلَ رَهْوَةٍ ذَاتِ حَدٍّ      مُحَافَظَةٌ وَكُنَّا السَّابِقِينَ  
(٣) هو قيس بن الخطيم ، والبيت في ديوانه : ٤٩ . وانظر الحماسة ١٠٨/١ (د. عسيلان) ، وشرحها للمرزوقي ١٨٦/١ ، وللتبريزي ١٨٠/١ .  
(٤) هو زياد الأعجم كما في الكتاب ٤٨/٣ . وقد أدخل به شعره المطبوع الذي جمعه الدكتور حسين بكار . وانظر المقتضب ٢٩/٢ ، وشرح أبيات الكتاب ١٦٩/٢ ، والنكت عليه ٤٢٨/١ ، والإيضاح : ٣٢٥ ، وإيضاح شواهد ٣٥٠/١ ، والتبصرة ٣٩٨/١ ، والأزهية : ١٢٨ ، وأمالى ابن الشجري ٧٨/٣ ، وشرح المفصل ١٥/٥ ، والمصباح ٦٠٠/١ ، وشرح أبيات المغني ٦٨/٢ .

ومنه قوله عزَّ وعلا<sup>(١)</sup>: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ .

/ والألفُ في « بَيْنَا » ليست للإطلاق ، بل هي ألفُ الضمير المتصل  
بالتنوين في مثل أَيْنَا وأَحِينَا ، وكانَ الأصلُ : عن بَيْنَا ، فحُدِفَتْ نونُ  
الجمع لِمَا ذَكَرْتُ .

ويدلُّك على أنه مضافٌ أنه مقابلٌ لقولهم : بَيْنَهُمْ ، ولَمَّا كان هذا  
مضافاً ، كذلك يكونُ « بَيْنَا » لتَحْصُلِ المَقَابَلَةُ . نَعَمْ يجوز أن يكونَ أرادَ  
عن بَيْنِنا لَنَا ، فحَدَفَ قوله : لَنَا وهو يريدُهَا . قال بعضهم : وهذا فيه  
قُبْحٌ لَا يُحْمَلُ عليه مع إمكان غيره .

\* \* \*

ومنها :

١٨- وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا قَبِيلُهُ مُسَاوٍ وَلَا دَانَ لِذَاكَ قَرِيبُ

البيتُ لعلْقَمَةَ بنِ عَبْدَةَ<sup>(٢)</sup> .

و« ما » نافيةٌ ، و« مِثْلُهُ » لَا يَتَعَرَّفُ بالإضافة إلى المعرفة ، ولذلك يقع  
صفةً للتَّكْرَرِ ، كقولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ . وَتَدْخُلُ عليه رُبَّ كقول  
الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup> :

(١) سورة النساء ، من الآيتين (١٥٨ ، ١٦٥) وسورة الفتح من الآيتين (٧ ، ١٩) . وفي النسخ الثلاث :  
عزيراً عليمًا ، وهو خطأ .

(٢) ديوانه : ٤٨ بشرح الأعلام . وانظر المفضليات : ٣٩٦ ، وشرحها للأبباري : ٧٨٦ ، وللتبريزي  
١٥٩٩/٣ . وفي (ص) : قليلة .

(٣) هو أبو محجن الثقفي . ولم يضم الديوان الذي صنعه أبو هلال العسكري قصيدة على هذا الروي .  
وقد نسبته الغنداني في فرحة الأديب : ١٨٨ إلى غيلان بن سلمة الثقفي ، فقال : غلط ابن السيرافي

يَا رَبِّ مِثْلِكَ فِي النَّسَاءِ غَرِيرَةٌ      بَيْضَاءٌ قَدْ مَتَّعْتَهَا بِطَلَاقٍ

نَعَمْ « مِثْلُ » يَتَعَرَّفُ بِالِإِضَافَةِ ، نَصَّ عَلَيْهِ الْمِرْدُ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ مِثْلًا مَوْضُوعٌ لِلْمِبَالَعَةِ فِي الْوَصْفِ بِالْمِثْلِيَّةِ بِخِلَافِ « مِثْل » فَإِنَّهَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ .

وهو مَبْتَدَأٌ ، و« فِي النَّاسِ » متعلِّقٌ بِهِ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْمِثَالَةِ .  
و« إِلَّا » حَرْفُ اسْتِثْنَاءٍ ، و« مُسَاوٍ » صِفَةٌ لِقَوْلِهِ : « مِثْلُهُ » ، وَلِذَلِكَ جَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ .

و« قَبِيلُهُ » يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ<sup>(١)</sup> ، وَذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَسْأَلَةٍ وَهِيَ : مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا أَبُوكَ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ ، وَمَا لِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ صَدِيقٌ ، فَمَنْ رَفَعَ اعْتَمَدَ عَلَى الْمَنْعُوتِ ، فَجَعَلَ الْمُسْتَشْنَى بَدَلًا مِنْهُ ، وَلَمْ يُبَالِ بِالنَّعْتِ لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ ، وَمَنْ اعْتَمَدَ عَلَى النَّعْتِ لِأَنَّهُ مِنْ تَمَامِ الْمَنْعُوتِ نَصَبَ ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَقْدَمِ ، لِأَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى النِّعْتِ فَكَأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ عَلَى الْمَنْعُوتِ ، فَيَجِبُ نَصْبُهُ .

قال سيبويه<sup>(٢)</sup> تصحيحاً للنَّصْبِ بعد أن ذَكَرَ الرَّفْعَ : « وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ :

= فِي نَسَبِ هَذَا الْبَيْتِ إِلَى أَبِي مَحْجَنَ ، وَإِنَّمَا غَرَّهُ أَنْ قَائِلُ هَذَا الْبَيْتِ ثَقْفِي ، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِأَبِي مَحْجَنَ ، إِنَّمَا هُوَ غِيلَانُ بْنُ سَلَمَةَ الثَّقَفِي ، وَهُمَا بَيْتَانِ ، وَالثَّانِي :

لَمْ تَدْرِ مَا تَحْتَ الضُّلُوعِ وَغَرَّهَا      مِثْنِي تَحْمُلُ عِشْرَتِي وَخَلَاقِي

وَانْظُرِ الْبَيْتَ الشَّاهِدَ فِي الْكِتَابِ ٤٢٧/١ ، ٢٨٦/٢ ، وَشَرَحَ آيَاتِهِ ٥٤٠/١ ، وَالْمُقْتَضَبُ ٢٨٩/٤ ، وَسَرِ الصَّنَاعَةُ ٤٥٧/٢ ، وَتَوْجِيهِ اللَّعْمِ : ٢٨٣ ، وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ ١٢٦/٢ . وَغَرِيرَةٌ : هِيَ الَّتِي فِي غُرَةِ الْعَيْشِ لَمْ تَلَقْ بُؤْسًا وَلَا شِدَّةً فِي عَيْشِهَا .

(١) انظر شرح الأعلام لديوان علقمة : ٤٩ .

(٢) الكتاب ٣٣٧/٢ . باختصار .



« مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا خَيْرٌ مِنْكَ ، كَرِهُوا أَنْ يَقْدُمُوهُ وَفِي أَنْفُسِهِمْ شَيْءٌ مِنْ صِفَتِهِ إِلَّا نَصَبًا ، كَمَا كَرِهُوا أَنْ يَقْدُمُوهُ قَبْلَ الْاسْمِ إِلَّا نَصَبًا » .  
انتهى كلام سيبويه . وقد يَبَيِّنَ وَجْهَ النَّصْبِ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ مَ الرِّفْعَ عَلَى النَّصْبِ فِي الْاِخْتِيَارِ .

وقال المازني<sup>(١)</sup>: النَّصْبُ عِنْدِي هُوَ الْوَجْهَ ؛ لِأَنَّ الْمَبْدَلَ مِنْهُ لَعَوٌ وَلَا يُوصَفُ ، وَقَدْ أُبْدِلَ مِنْهُ ، فَإِذَا نُصِبَ الْاسْمُ بَعْدَ إِلَّا زَالَ عَنْهُ الْإِبْدَالُ .  
وقد ذَكَرْتُ فِي « شَرْحِ الْفُصُولِ » مَا عِنْدِي فِي هَذَا .

والواو حرفُ عطف ، و« لا » حرفُ نفي ، و« دان » اسمُ فاعلٍ مِنْ دَنَا يَدْنُو . وَأَصْلُهُ دَانُو ، فَقُلِبَتِ الْوَائُ يَاءً لِمَا ذُكِرَ أَوَّلًا ، وَاسْتُثْقِلَتْ الضَّمَّةُ عَلَى الْيَاءِ فَأُسْكِنَتْ فَالْتَقَى سَاكِنَانِ الْيَاءِ وَالتَّنْوِينُ ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ لَذَلِكَ ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِالْعُطْفِ عَلَى « مُسَاوٍ » ، وَلِذَلِكَ اللَّامُ فِيهِ بِمَعْنَى إِلَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٢)</sup>: ﴿ يَأْنِ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾ أَي: إِلَيْهَا ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِ« دَانَ » ، وَ« قَرِيبٌ » صِفَةٌ لـ« دَانَ » .

\* \* \*

---

(١) انظر المقتضب ٣٩٩/٤ ، وشرح المفصل ٩٢/٢ ، وشرح الجمل ٢٦٤/٢ ، وشرح التسهيل

٢٨٤/٢ ، والارتشاف ١٥٠٩/٣ ، والجمع ٢٥٧/٣ .

(٢) سورة الزلزلة ، الآية (٥) .

ومنها :

١٩- وَأَنَا الْأَخْضَرُ مَنْ يَعْرِفُنِي أَخْضَرُ الْجِلْدَةِ مِنْ يَبْتَ الْعَرَبُ

[٥٥/ب]

/ البيت للفضل بن عباس بن عتبة اللّهي<sup>(١)</sup> .

« أنا » ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ ، والاسمُ منه الهمزة والنونُ ، والألفُ زائدةٌ للوقف ، وهذا رأيُ البصريِّ . ويدلُّ عليه وجهان :

الأوّلُ : حَذَفُ الألفِ وَصْلاً ، ولو كانت أصلاً لثبتت فيه .

والثاني : حَذَفُهَا فِي « أَنْتَ » .

وَذَهَبَ الْفَرَاءُ<sup>(٢)</sup> إِلَى أَنَّ الألفَ أَصْلٌ لثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :

الأوّلُ : ثبوتُهَا وَصْلاً فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ<sup>(٣)</sup> : ﴿ أَنَا أُحْيِءُ ﴾ . وكذا قولُ

الشّاعر<sup>(٤)</sup> :

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي حُمَيْدًا قَدْ تَدَرَّيْتُ السَّنَامَا

والثاني : قولُهُمْ : أَنْ ، وتقديمُ الألفِ على التّون .

والثالثُ : أَنَّ الضَّمِيرَ جَارٍ مَجْرَى الْحَرْفِ ، وحروفُ الحروفِ أصولٌ ،

(١) سبق التعريف به في البيت الأول من النتيجة. وانظر البيت في الكامل ٣٢٩/١ ، واللاقي ٧٠١/٢ ، والمعارف : ١٢٦ .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ١٢٩/١/٢ . ولم ينص الفراء على ذلك مع حديثه عن (أنا) في معانيه ١٤٢/٢ .

(٣) من الآية (٢٥٨) من سورة البقرة . وانظر قراءة نافع في السبعة : ١٨٧ ، والحجة لأبي علي ٣٥٩/٢ ، والموضح ٣٣٨/١ . وراجع الإغفال ٣٧٦/٢ ، وإعراب القرآن ١/٣٣١ .

(٤) البيت لحُمَيْدِ بْنِ ثَوْرٍ الْهَلَالِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وقد أثبتته العلامة عبد العزيز الميمني فيما جمعه من شعره ص: ١٣٣ ، وانظر الإغفال ٣٧٥/٢ ، والمنصف ١٠/١ ، وشرح الكافية ١٢٩/١/٢ ، والخزانة ٢٤٢/٥ ، وهو فيها منسوبٌ إلى حميد بن حريث بن بحدل .

وقد استقصيتُ هذا في « المسائل الخلافية » .  
وموضعه رفعُ بالابتداء ، و« الأخصرُ » خبرُهُ .  
و« مَنْ » موصولةٌ بمعنى الذي ، ويجوزُ أن يكونَ موضعها جرّاً ونصباً  
ورفعاً ، فأما الجرُّ فعلى إرداة اللام ، وحذفُها للضرورة على حدِّ قول  
الآخر<sup>(١)</sup> :

رَأَيْنَ خَلِيسًا بَعْدَ أَحْوَى تَلَعَّبَتْ      يَفُودِيهِ سَبْعُونَ السِّنِينَ الْكَوَامِلِ

أرادَ سبعونَ من السنين ، فحذفَ « مَنْ » الجارة لإقامة الوزن . وهذا  
بأبُه الشعر المنظوم دون الكلام المنثور ، فيكون التقديرُ في البيت : وأنا  
الأخصرُ لمنْ يعرفني . ومن كلام العرب إذا أراد مُفتخرٌ منهم أنْ يفتخر  
بشهرته في نسيه أو شجاعته أو نحو ذلك أنْ يقولَ : أَنَا زَيْدٌ لِمَنْ يعرفني ،  
وَأَنَا زَيْدٌ مَعْرُوفًا ، فشاهدُ الأوَّل قولُ مسكين الدارمي<sup>(٢)</sup> :

أَنَا مِسْكِينٌ لِمَنْ يَعْرِفُنِي      لَوْنِي السُّمْرَةُ أَلْوَانُ الْعَرَبِ

وشاهدُ الثاني قولُ ابن دارة<sup>(٣)</sup> :

- 
- (١) هو جريرٌ أو غيره كما في كتاب الشعر لأبي علي ٥١/١ . ولم أجده في ديوانه جرير . ونسبه ابن  
الشجري في أماليه ١٣٢/٢ إلى أبي حية النميري ، وأثبتته جامع شعره الدكتور يحيى الجبوري عنه في  
شعره ص : ١٦٧ . والبيت في الضرائر لابن عصفور : ١٤٤ دون نسبة . والخليل : الشعر الأشمط ،  
وهو الذي احتلظ سواده ببياضه ، والأحوى : الأسود الخالص ، والفودان : شعر جانبي الرأس .  
(٢) ربيعة بن عامر بن أنيف الدارمي التميمي ، شاعر إسلامي شجاع من أهل العراق ، لقب بمسكين  
لأبيات قالها ؛ له أخبار مع معاوية بن أبي سفيان ، وزيد بن أبيه . توفي سنة ٨٩هـ . الشعر والشعراء :  
١ / ٥٤٤ ، ٨ ، ومعجم الأدباء ٢٠٤/٤ ، والخزانة ٦٩/٣ .  
والبيت أول مقطوعة له في الأغاني ٢٧٠/٥ (أخبار مسكين الدارمي) . وانظر الزاهر ٥١٣/١ ،  
وشرح نهج البلاغة ٥٥/٥ ، واللسان والتاج (حضر) .  
(٣) سبقت ترجمته وتخريج البيت ص : ١١٠ .

أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةٍ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ

فهذا يشهد بأنّ اللام في قوله : « لِمَنْ يَعْرِفَنِي » في موضع الحال إذ كان المعنى أنا مسكينٌ معروفًا ، والتقدير : أنا مسكينٌ بيناً لِمَنْ يَعْرِفَنِي ، أو مشتهراً لِمَنْ يَعْرِفَنِي .

وقال بعضُ البصريين : يجوزُ أن تكونَ اللامُ متعلّقةً بما في « زَيْد » من معنى البيان والاشتهار ، كما قاله أبو عليٍّ في قول الشاعر<sup>(١)</sup> :

أَنَا أَبُو الْمُنْهَالِ بَعْضَ الْأَحْيَانِ

لَيْسَ عَلَيَّ حَسَبِي بِضَوْلَانِ

فقال<sup>(٢)</sup> : العاملُ في الظرف ما في « أبي المنهال » من معنى الشهرة . وكذلك دَهَبَ في قول الأعشى<sup>(٣)</sup> :

شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانٍ أَخِي جَابِرٍ

فقال : العاملُ في قوله : « عَلَى كُورِهَا » ما في اليوم من معنى الحدث ؛

---

(١) رجز لبعض بني أسد كما في التهذيب ٤٧/١٢ ، وفي اللسان (أين) نسب إلى أبي المنهال . انظر الخصائص ٢٧٠/٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٦١/١ ، ومعني اللبيب : ٥٦٨ ، ٦٦٨ ، وشرح أبياته ٣١٨/٦ ، ١١٠/٧ ، والجمع ١٣٢/٥ .

(٢) انظر النقل عنه في الخصائص ٢٧٠/٣ ، وذكره في التمام : ٣٨ دون ذكر النقل عن أبي علي .

(٣) ديوانه : ١٩٧ . وانظر البيت في إصلاح المنطق : ٤٣٧ ، وشرح أبياته : ٤١٠ ، وتهذيبه : ٣٦٠ ، وترتيبه (المشوف المعلم) ٤١٦/١ ، وإسفار الفصيح ٨٢٢/٢ ، والمفصل : ١٥٣ ، والاقتضاب ٢٤٣/٣ ، والخزانة ٣٠٣/٦ . والكور : رحل الناقة .

لأنه لا يُريدُ أنَّ يومه على كورها ، وإنما يُريدُ حدثه من ركوبه وسيره عليها ، وعلى هذا النحو أجاز النحويون : زَيْدٌ عَمَرُو يَوْمَ اللَّقَاءِ رَاكِباً في المَيْدَانِ ، فَأَعْمَلُوا في الحال والظرف ما في عَمَرُو من معنى الشدَّة ، أو ما في / الكلام من معنى التشبيه ، على نحو قول الآخر<sup>(١)</sup> :

وَأَيْمًا أَوْلَادُنَا بَيْنَنَا أَكْبَادُنَا تَمْشِي عَلَى الْأَرْضِ

فالعاملُ في قوله : « بَيْنَنَا » ما في الكلام من معنى التشبيه ؛ إذ المعنى : يُشْبِهُ أَوْلَادُنَا بَيْنَنَا أَكْبَادُنَا .

فقد ثبت بما قدَّمنا أنَّ قوله : « مَنْ يَعْرِفُنِي » في البيت المتقدم إذا قَدَّرْتَ اللام كأنها موجودةٌ فيه في موضع الحال ، كأنه قال : أنا الأَخْضَرُ بَيْنًا لِمَنْ يَعْرِفُنِي ، أو تجعلها متعلقة بما في « الأَخْضَر » من معنى البيان والظهور ، كأنه قال : أنا البَيِّنُ لِمَنْ يَعْرِفُنِي .

وأما النصب فبإضمار فعل دلَّ عليه معنى الكلام المتقدم ؛ لأنه لما قال : وأنا الأَخْضَرُ ، دلَّ على أنه يَعْرِفُ نَفْسَهُ ، فكأنه قال : أَعْرِفُ نَفْسِي مَنْ يَعْرِفُنِي ، أي : مَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْرِفُنِي ، كما يقول القائل : قد أَجَزْتُ كتابي هذا لِمَنْ يَرَوِيهِ عَنِّي من غير تصحيف ولا تبديل ؛ أي : لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَرَوِيهِ .

(١) هو حطان بن المعلَّى كما في الحماسة ١٦٧/١ . وانظر شرحها للمرزوقي ٢٨٨/١ ، وعيون الأخبار ٩٥/٣ ، واللائي ٨٠٣/٢ ، والحماسة البصرية ٢٧٥/١ .

ومثله قوله سبحانه<sup>(١)</sup>: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ أي: إذا أردت أن تقرأ فاستعد بالله . ومثل ذلك قول الأخطل<sup>(٢)</sup>:

وَقَدْ أَرَاهَا وَشَعْبُ الْحَيِّ مُجْتَمِعٌ      وَأَنْتَ صَبٌّ بِمَنْ غُلِقْتَ مُعْتَمِدٌ  
أَيَّامَ جُمْلٍ خَلِيلًا لَوْ يَخَافُ لَهَا      صِرْمًا لَخَوْلَطَ مِنْهُ الْعَقْلُ وَالْجَسَدُ  
فَالنَّاصِبُ لِقَوْلِهِ « خَلِيلًا » فَعَلَّ مُقَدَّرٌ ، أَي : تُوَاصِلُ خَلِيلًا أَوْ تُذْنِي .  
وَنَاصِبُ الظَّرْفِ « أَرَاهَا » . وَكَذَا قَوْلُ الْآخَرِ<sup>(٣)</sup>:

لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا      وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طَيْبًا  
فـ«طَيْبًا» مَنْصُوبٌ بِفَعْلِ مُقَدَّرٍ أَي : إِلَّا وَتَرَى لَهَا طَيْبًا .  
وَأَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأً ، وَ« أَخْضَرُ الْجِلْدَةِ » خَبْرُهُ ، كَأَنَّهُ  
قَالَ : وَأَنَا الْأَخْضَرُ مَنْ يَعْرِفُنِي أَخْضَرُ الْجِلْدَةِ مِثْلِي فِي صِحَّةِ نَسَبِهِ وَكَرَمِ  
عَنْصَرِهِ .

وقوله : « مِنْ بَيْتِ الْعَرَبِ » فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لـ« أَخْضَرُ الْجِلْدَةِ » ؛ إِذِ  
التَّقْدِيرُ : رَجُلٌ أَخْضَرُ الْجِلْدَةِ مِنْ صَوْنِ الْعَرَبِ . وَكَذَلِكَ يَكُونُ أَيْضًا فِي  
الْوَجْهِينِ الْمُتَقَدِّمِينَ .

---

(١) سورة النحل ، الآية (٩٨) .

(٢) نسبه إليه سيبويه في الكتاب ٢/٢٣٨ ، ولم يرد الشاهد في ديوانه بشرح السكري مع أن فيه قصيدة على الروي نفسه . وانظر البيت في سر الصناعة ٢/٥٠٨ ، والإفصاح للفارقي : ٣٣٣ .

(٣) هو عبيد الله بن قيس الرقيات في ملحقات ديوانه : ٧٦ ، وهو في الكتاب ١/٢٨٥ ، والمقتضب ٣/٢٨٤ ، والخصائص ٢/٤٢٩ ، والمفصل : ٦١ ، وشرح المفصل ١/١٢٥ ، والمغني : ٧٩١ ، وشرح أبياته ٧/٢٧٢ .

ويجوزُ فيه وجهٌ آخرٌ وهو أن يكونَ خبراً بعد خبرٍ ، كأنه قال : أنا الأخضرُ من بيت العرب ، ويجوزُ أيضاً أن يكونَ في موضع الحال من الأخضر ، كأنه قال : وأنا الأخضرُ صحيحاً نسبُهُ ، أي : خالصاً ، ونحو ذلك .

والمعنى أنه يريدُ بالخضرةِ سُمرَةَ اللونِ وسوادهُ ؛ إذ ذلك دليلٌ على تمحُّض<sup>(١)</sup> عربيتهِ ؛ ألا ترى أنَّ العربَ تصِفُ أنفسَهَا بالسَّوَادِ ، وتَصِفُ العَجَمَ بالحُمْرةِ ، وعلى ذلك قوله ﷺ<sup>(٢)</sup> : « بُعِثْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ » . ومثله قولُ مَعْبِدِ بْنِ أَخْضَرَ وكان يُنسَبُ إلى أخضرٍ ولم يكن أباه ، بل كان زوجَ أمِّه ، وإنما هو مَعْبِدُ بْنُ عُلْقَمَةَ المازني<sup>(٣)</sup> :

سَأَحْمِي حِمَى الْأَخْضَرِيِّينَ إِنَّهُ أَبَى النَّاسِ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا ابْنُ أَخْضَرَ  
/ وَهَلْ لِي فِي الْحُمْرِ الْأَعَاجِمِ نَسَبَةٌ فَأَنْفُ مِمَّا يَزْعُمُونَ وَأُنْكَرَا [٥٦/ب]

ومن ذلك قولُ حَسَّانَ يَهْجُو ابْنَ عِيَاضِ التَّمِيمِيِّ<sup>(٤)</sup> :

لَوْ كُنْتُ مِنْ هَاشِمٍ أَوْ مِنْ بَنِي أَسَدٍ أَوْ عَبْدُ شَمْسٍ فَأَصْحَابِ اللَّوَى الصَّيِّدِ  
أَوْ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ الْأَخْيَارِ قَدْ عَلِمُوا أَوْ مِنْ بَنِي جُمَحِ الْبَيْضِ الْمُنَاجِدِ  
أَوْ فِي السَّرَارَةِ مِنْ تَيْمٍ رَضِيَتْ بِهِمْ أَوْ مِنْ بَنِي خَلْفِ الْخُضْرِ الْجَلَاعِدِ

(١) في (ت) محض .

(٢) رواه أحمد في المسند (١٤٢٦٤) (١٩٧٣٥) (٢١٣١٤) ، وابن حبان في صحيحه (٦٤٦٢) ، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣١٦٤٣) (٣١٦٤٥) .

(٣) انظر الكامل ١١٧٩/٣ - ١١٨٤ .

(٤) ديوان حسان ٣٤٩/١ مع اختلاف في رواية البيتَيْن الثاني والثالث . والأبيات بهذه الرواية في الكامل ٣٢٤/١ ، وانظر غريب الحديث للخطابي ٣٧٢/٢ . ولم أعرف من هو ابن عياض .

قال بعضُ الأدباء<sup>(١)</sup>: المرادُ بالخُضرةِ في بيتِ حسانَ الكرمِ على جهةِ تشبيههم بالبحرِ لأنه أخضرٌ ، ومن أسمائه خُضارةٌ غيرَ مَصْرُوفٍ . وهذا لا يَصِحُّ في بيتِ اللّهي<sup>(٢)</sup>؛ لقوله : أخضرُ الجِلْدَة ، والجِلْدَة ليستُ ممَّا تُوصَفُ بالكرمِ .

وقد نحا الشّاعرُ المجيدُ أبو نُؤاسٍ هذا النّحوَ في هجائه الرقاشيَّ فقال<sup>(٣)</sup>:

قُلْتُ يَوْمًا لِلرُّقَاشِيِّ وَقَدْ سَبَّ الْمَوَالِي  
مَا الَّذِي نَحَاكَ عَنْ أَصْلِكَ مِنْ عَمٍّ وَخَالَ  
قَالَ إِنِّي كُنْتُ مَوْلىَ زَمَنًا ثُمَّ بَدَا لِي  
أَنَا بِالْبَصْرَةِ مَوْلىَ عَرَبِيٍّ بِالْجِبَالِ  
أَنَا حَقًّا أَدْعِيهِمْ لِسَوَادِي وَهَزَالِي

فأمّا قولُ جرير<sup>(٤)</sup>:

كَسَى اللُّؤْمُ تَيْمًا خُضْرَةً فِي جُلُودِهَا      فَوَيْلٌ لِّتَيْمٍ مِنْ سَرَائِيلِهَا الْخُضْرُ

(١) قاله الأصمعي . انظر النقل عنه في غريب الحديث للخطابي ٣٧٢/٢ ، وفيه : قال ابن الأنباري :

للخضرة في كلام العرب معنيان أحدهما أن يكون مدحاً ، والآخر أن يكون ذمّاً ...

(٢) قلت : وقد جعل ابن الأنباري رحمه الله تعالى معناها في بيت اللّهي المدح حيث أوردته شاهداً على

ذلك ، وأورد بيت جرير شاهداً على معنى الذم . الزاهر ٥١٢/١

(٣) ديوانه : ٥٧١ . و الرقاشي هو الفضل بن عبد الصمد الرقاشي . شاعر عباسي ، مولى ربيعة ، نشأ

بالبصرة وقدم بغداد وانقطع للبرامكة . كان هجاءً سليط اللسان ، وقد ناقض أبا نواس ، وله قصيدة

في الخلاعة والجحون مشهورة . وفاته في حدود سنة ٢٠٠ هـ . انظر طبقات الشعراء لابن المعتز : ٦٨ ،

وتاريخ بغداد ٣٤٥/١٢ ، والوافي بالوفيات ١٧٧/٧ .

(٤) ديوانه ٥٩٦/٢ وفيه « فيا خزي تيم » ، والبيت من شواهد الكتاب ٣٣٣/١ ، والمقتضب

٢٢٠/٣ ، وغريب الحديث للخطابي ٣٧٣/٢ ، واللامات للزجاجي : ١٢٥ ، وللهروي : ٤٣ ،

والزاهر ٥١٣/١ .



فإنه لم يُرد بالخضرة هنا خُضْرَة كَرَمٍ ، ولا تصحيحَ نَسَبٍ ، وإنما أراد أنها خضرة لُومٍ ودَنَسٍ ، أي: قد حالفهم اللُومُ حتى صار كاللباس عليهم. وأما قوله : الجِلْدَة ، فإنَّها والجلدُ سَوَاءٌ ، وليس يراد بالجلدة هنا القطعة من الجلد . يدلُّك على أنَّ الجلدَةَ تأتي بمعنى الجلد قولُ الفرزدق لَمَّا سُئِلَ عن نُصِيبٍ : هُوَ أَشْعَرُ أَهْلِ جِلْدَتِهِ . وقال أبو عمرو بنُ العلاء لأبي خَيْرَة وقد سأله عن « عَلْقَى » فنوَّته : هِيَ هَاتِ لَا نَتَّ جِلْدُكَ يَا أَبَا خَيْرَة<sup>(١)</sup> . فتأمل ذلك .

\* \* \*

ومنها :

٢٠- أَكْذَبُ مِنْ فَاحِشَةٍ      تَقُولُ وَسَطَ الْكَرْبِ  
وَالطَّلَعُ لَمْ يَبْدُ لَهَا      هَذَا أَوَانُ الرُّطْبِ

أنشده ابنُ بَرِّي المصري<sup>(٢)</sup> ، ولم يُسمِّ القائل .  
« أَكْذَبُ » خبرٌ مبتدأ محذوفٍ أي : هو أَكْذَبُ ، و « مِنْ فَاحِشَةٍ » متعلقٌ بِأَكْذَبَ ، وفاعلُ « تَقُولُ » مُضْمَرٌ يَعُودُ إِلَى « فَاحِشَةٍ » ، و « وَسَطَ »

(١) هو نهشل بن زيد العدوي الأعرابي ، أبو خَيْرَة ، بدوي من بني عدي ، دخل الحضرة وصنف كتاب الحشرات . انظر معجم الأدباء ٤٨٣/٢ ، والوافي بالوفيات ٣٦١/٧ ، والبيعية ١٩٤/٢ . والمنقول عن أبي العلاء أنه قال هذا حين سمعه يقول : استأصل الله عرقاتهم (بفتح التاء) . انظر الخصائص ٣٨٤/١ ، ١٣/٢ ، ٣٠٤/٣ ، والحكم ١٠٩/١ .

(٢) هذا الرجز مذكور في كتب الأمثال عند قولهم : أكذب من فاختة . انظر رسالة الصاهل والشاحج : ٢٦ ، وثمار القلوب : ٤٩٠ ، والمستقصى ٢٩٣/١ ، واللسان والتاج (وسط) .

نَصَبٌ عَلَى الظَّرْفِ ، وليس باسم ؛ ألا تراه على وَزْنِ نظيره في المعنى ، وهو بين ، تقول : جَلَسْتُ وَسَطَ الْقَوْمِ أَي : بَيْنَهُمْ .

وفي الحديث<sup>(١)</sup> : « أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَسَطَ النَّاسِ » أَي : بَيْنَهُمْ .

وأما وَسَطٌ بفتح السين فهو اسمٌ ، وَبَعْضٌ لِمَا يُضَافُ إِلَيْهِ ؛ ألا ترى

أَنَّ وَسَطَ الدَّارِ مِنْهَا ، وَوَسَطَ الْقَوْمِ لَيْسَ مِنْهُمْ/، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : وَسَطَ رَأْسِهِ صُلْبٌ<sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّ وَسَطَ الرَّأْسِ بَعْضُهُ .

وتقول : وَسَطَ رَأْسِهِ دُهْنٌ ، فَتَنْصِبُهُ عَلَى الظَّرْفِ . فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا إِذَا

مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَاللَّفْظِ . أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ السَّائِكَةَ السَّيْنُ تَلْزَمُ الظَّرْفِيَّةَ ، وَلَا

تَنْتَقِلُ عَنْهَا إِلَى رَفْعٍ وَجَرٍّ ، وَالْمُتَحَرِّكَةُ اسْمٌ مُحْضٌ يَتَصَرَّفُ فِي أَنْوَاعِ

الإِعْرَابِ ، وَأَيْضاً فَلَا يَكُونُ مِنَ الشَّيْءِ الَّذِي بَعْدَهَا بِخِلَافِ السَّائِكَةِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ يَنْتَصِبُ الْوَسَطُ عَلَى الظَّرْفِ ، كَمَا يَنْتَصِبُ الْوَسَطُ

كَقَوْلِهِمْ : جَلَسْتُ وَسَطَ الدَّارِ ، وَكَقَوْلِهِمْ : هُوَ يَرْتَقِي وَسَطاً . وَمِنْهُ مَا

جَاءَ فِي الْحَدِيثِ<sup>(٣)</sup> : « أَنَّهُ كَانَ يَقِفُ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ عَلَى الْمَرْأَةِ وَسَطَهَا » .

أَجِبْتُ : نَصَبُ الْوَسَطِ عَلَى الظَّرْفِ إِنَّمَا جَاءَ عَلَى الْإِتْسَاعِ وَالْخُرُوجِ

عَنِ الْأَصْلِ عَلَى حَدِّ مَجِيءِ الطَّرِيقِ كَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ<sup>(٤)</sup> :

(١) مِنْ حَدِيثِ عُوَيْمِرِ الْعَجَلَانِيِّ فِي الْمَلَاعِنَةِ ، وَنُصِّهَ : « فَأَقْبَلَ عُوَيْمِرٌ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَطَ النَّاسِ ... » . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ بِرَقْمِ (٥٢٥٩) ، وَمَوَاطِنُ أُخْرَى مِنْهُ ، وَكَذَلِكَ مُسْلِمٌ فِي

صَحِيحِهِ بِرَقْمِ (٣٨١٦) ، وَمُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بِرَقْمِ (٢٢٨٥١) ، وَمَوْطَأُ الْإِمَامِ مَالِكٍ بِرَقْمِ (٢٠٩٢) .

(٢) انْظُرِ الْأَصُولَ ٢٠١/١ .

(٣) أَوْرَدَهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ فِي الْأَوْسَطِ بِرَقْمِ (٣٠٥٤) .

(٤) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ ص : ١٦٥ .

لَدُنْ بِهِزَّ الْكَفِّ يَعْسُلُ مَتْنُهُ      فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّغْلَبُ

بخلاف وَسْطَ بمعنى يَنْ ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَازِمٌ لَهَا .  
والجملَةُ مِنْ « تَقُولُ » ومعمولُهَا فِي مَوْضِعِ جَرِّ صِفَةٍ لـ « فَاحْتَتَ » .  
و« الطَّلَعُ » مبتدأ ، و« لَمْ يَبْدُ لَهَا » خبرُهُ ، ومَوْضِعُ الجملَةِ نَصْبٌ عَلَى الْحَالِ .  
و« هَا » حرفٌ تنبيه ، و« ذَا » اسمٌ إشارة مرفوعٌ بِالابتداء ، و« أَوَانُ  
الرُّطْبِ » خبرُهُ ، والجملَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِالْقَوْلِ ، وَهِيَ الْحَكِيَّةُ بِهِ .

\* \* \*

ومنها :

٢١- كَيْفَ أَشْكُو مِنْكَ مَا حَلَّ بِنَا      أَنَا أَنْتَ الضَّارِبِي أَنْتَ أَنَا

أَنشَدَهُ الْبَارِقِيُّ<sup>(١)</sup> فِي « شَرْحِ اللَّمَعِ » .  
« كَيْفَ » اسمٌ ؛ وذلك لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِعْلاً لَوْ قَوَّعَ الْفِعْلُ بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ  
حَاجِزٍ بَيْنَهُمَا لَفْظاً وَلَا تَقْدِيرًا ، كَمَا فِي الْبَيْتِ ، وَأَيْضًا فَسُكُونُ الْعَيْنِ فِي  
الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ لَيْسَ بِأَصْلٍ ، وَأَمَّا « لَيْسَ » فَتَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهَا .  
وَلَا يَكُونُ حَرْفًا ؛ لِانْعِقَادِ الْكَلَامِ مِنْهُ وَمِنْ اسْمٍ ، وَلَا يَنْعَقِدُ مِنَ الْاسْمِ  
وَالْحَرْفِ إِلَّا فِي النَّدَاءِ ، وَلَيْسَ « كَيْفَ » كَذَلِكَ ، وَإِذَا انْتَفَى الْقِسْمَانِ تَعَيَّنَ الثَّلَاثُ .

(١) لَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ وَصِفَ بِهَذِهِ النِّسْبَةِ (الْبَارِقِيُّ) بِالْبَاءِ ، وَالْمَعْرُوفُ مِنْ شَرَاخِ اللَّمَعِ (الْفَارِقِيُّ) بِالْفَاءِ ،  
وَهُوَ الْحَسَنُ بْنُ أَسَدٍ صَاحِبُ الْإِفْصَاحِ .

وَالْبَيْتُ مِنْ وَضْعِ بَعْضِ النِّحَاةِ لِلتَّعْلِيمِ كَمَا قَالَ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْخَزَانَةِ ٧٢/٦ . وَلَا يَنْبَغِي فِي هَذَا  
الْبَيْتِ كَلَامٌ نَقَلَهُ السَّخَاوِيُّ فِي سَفَرِ السَّعَادَةِ ٧٢٨/٢ . وَانْظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ ٢٢٧/١/٢ ، ٢٣٩ ،  
وَالْمَقَاصِدَ الشَّافِيَةَ ٢٣٧/٦ ، وَالْأَشْبَاهَ وَالنِّظَائِرَ ٢١٦/٣ ، وَإِتْحَافَ ذَوِي الْاِسْتِحْقَاقِ ٢٨٦/٢ .

وقيل : دُحُولُ حرف الجرِّ عليها في قولهم<sup>(١)</sup> : « عَلَى كَيْفَ تَبِيعُ  
الْأَحْمَرَيْنِ » ، وفي قولهم : « انْظُرْ إِلَى كَيْفَ تَصْنَعُ » دليلٌ على ذلك .  
وقيل : إبدالُ الاسم منها كقولك : كَيْفَ زَيْدٌ أَغْنَى أَمْ فَقِيرٌ  
دليلٌ على ذلك ؛ إذ البَدَلُ مُجَانِسٌ لِمَا أُبْدِلَ منه .  
وهنا تنبيه :

وهو أنَّ أبا الفتح دَهَبَ في « اللَّمَعِ » إلى أنها<sup>(٢)</sup> ظَرْفٌ ، ولذلك أجاز :  
كَيْفَ زَيْدٌ جَالِسًا ، كما تقول : أَيْنَ زَيْدٌ جَالِسًا .  
ودَهَبَ الجُرْجَانِيُّ إلى أنها اسمٌ صريحٌ<sup>(٣)</sup> ، واستدلَّ بالتفضيل وهو  
قولك : أَعَالِمٌ أَمْ جَاهِلٌ ، وَأَصْحِيحٌ أَمْ سَقِيمٌ .  
وَبَيَّنَتْ على حركةٍ لئلاَّ يلتقي ساكنان ، وكانت فتحةً لأجل التَّخْفِيفِ .  
فإن قيل : فهلاَّ حُرِّكَتِ الياء ؟  
أجبت : بأنَّ الأصفهانيَّ قال<sup>(٤)</sup> : مَنَعَ من ذلك الهَرَبُ من انقلاب الياء  
عند تحرُّكِهَا وانفتاح ما قبلها .

(١) انظر الباب ٨٦/٢ ، ومسائل خلافية : ٥٢ ، والنهاية لابن الخباز : ١٨٢ ، وتوجيه اللمع : ١٥ ،  
والمغني : ٢٧٠ ، ٢٧٢ .

(٢) أي « كيف » . ولم أقف على قوله هذا في اللمع ولا في الخصائص حسب اطلاعي . قلتُ : وقد  
نقل ابن هشام في المغني : ٢٧١ القولَ بظرفيتها عن سيبويه ، ونقل تعقيب ابن مالك على ذلك  
حيث قال : لم يقل أحد إن كيف ظرفٌ إذ ليست زماناً ولا مكاناً ، ولكنها لما كانت تفسَّرُ  
بقولك : على أي حال لكونها سؤالاً عن الأحوال العامة سميت ظرفاً . وانظر شرح التسهيل  
١٠٥/٤ .

(٣) الذي ذهب إلى ذلك هو جامع العلوم في شرحه على اللمع ٢٠٥/١ قال : « ألا ترى أن (كيف)  
تتضمن معنى همزة الاستفهام إذا قلتُ : كيف زيد ؟ كأنك قلتُ : أصححُ أم سقيمٌ ... » .

(٤) لم أقف عليه في شرحه على اللمع حسب اطلاعي .

وفيه نظرٌ ؛ لأنَّ الواوَ والياءَ إذا سَكَنَ ما بعدهما / لا يقلبان وإنْ تحرَّكَ وانفتحَ ما قبلهما ، ألا ترى إلى نَزَوَانَ وَغَلَيَانَ ، وَرَمِيَا وَغَزَوَا . والصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ : لو حُرِّكَتِ الياءُ لَمَّا أَغْنَى ذلك عن تحريك (الفاء عند لقاء ساكنٍ لها من كلمةٍ أخرى كقولك : كَيْفَ الرَّجُلُ ، وتحريكُ الفاء يُعْني عن تحريك) <sup>(١)</sup> الياء ، فكانَ أَوَّلِي . وموضعه نَصْبٌ على الحال ، وناصبُهُ « أَشْكُو » .

و « ما » يجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً ، و « حَلَّ بِنَا » صِلَتُهَا ، ومحلُّهَا نَصْبٌ لأنها مفعولٌ لقوله : أَشْكُو .

ويجوزُ أَنْ تكونَ موصوفةً ، والجملةُ بعدها صِفَتُهَا ، وفاعلُ « حَلَّ » مُضْمَرٌ يعودُ إلى « ما » . وإعرابُ باقيه يحتملُ وَجْهَيْنِ :

**أحدهما :** أَنْ تكونَ الألفُ واللامُ لـ « أنا » ، والفاعلُ لـ « أنت » ، فيكون إعرابُهُ : « أنا » مبتدأ ، و « أنت » مبتدأ ثانٍ ، و « الضَّارِبِي » مبتدأ ثالثٌ ؛ لأنه غيرُ أنت ؛ إذ الألفُ واللامُ لـ « أنا » ، والعائدُ على الألفِ واللامِ الياءُ في « الضَّارِبِي » لأنها « أنا » في المعنى . و « أنت » فاعلٌ بـ « الضَّارِبِي » أبرزته لَمَّا جرى على غيرِ مَنْ هو له ؛ إذ الألفُ واللامُ لـ « أنا » ، والفاعلُ لـ « أنت » ، و « أنا » خبرُ « الضَّارِبِي » ، و « الضَّارِبِي » وخبرُهُ خبرُ « أنت » ، وأنت وخبرُهُ خبرُ « أنا » .

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ت) .

**والثاني :** أن تكون الألف واللام والفعل لـ « أنت » ، فيكون إعرابه :  
« أنا » مبتدأ ، و « أنت » مبتدأ ثانٍ ، و « الضَّارِبِي » خبرُ أنت ، ولا يبرزُ  
الضمير فيه لأنه جرى على مَنْ هو له ، ويكون الكلام قد تم عند قوله :  
الضَّارِبِي ، ثمَّ قال : أنتَ أنا على طريق المطابقة للأوَّل ؛ ليكونَ آخرُ  
الكلام جارياً على أوَّلِهِ ؛ ألا تراه قال في أوَّلِ الكلام : أنا أنتَ ، فلماذا  
قال في آخره : وأنتَ أنا ، (أي : كيف أشكو ما حلَّ بي منك وأنا أنتَ ،  
وأنتَ أنا)<sup>(١)</sup> ، فإذا شكوتك فإنما أشكو نفسي .

ولو جعلت الألف واللام والفعل لأنا لقلت : أنا أنتَ الضَّارِبُكُ أنا ،  
فيكون إعرابه : « أنا » مبتدأ ، و « أنتَ » مبتدأ ثانٍ ، و « الضَّارِبُكُ » مبتدأ ثالث ؛  
لأنه غير « أنت » ، وفيه ضميرٌ يعود على الألف واللام (التي هي « أنا » في  
المعنى ، ولم يبرز الضمير الذي في « الضَّارِبُكُ » لأنَّ الألف واللام)<sup>(١)</sup> والفعلَ  
لـ « أنا » ، و « أنا » خبرُ ( « الضَّارِبُكُ » ) ، و « الضَّارِبُكُ » وخبرُهُ خبرُ « أنتَ » ،  
وأنتَ وخبرُهُ خبرُ أنا)<sup>(١)</sup> .

ولو جعلت الألف واللام لـ « أنت » ، والفعل لـ « أنا » لقلت : أنا أنتَ  
الضَّارِبُكُ أنا ، فيكونُ إعرابه : « أنا » مبتدأ ، و « أنتَ » مبتدأ ثانٍ ، و « الضَّارِبُكُ »  
خبرُ أنتَ ، و « أنا » فاعلٌ له أَبْرَزَتْهُ لَمَّا جرى على غير مَنْ هو له ، لأنَّ  
الفعل لـ « أنا » ، وقد جعلته صلةً للألف واللام التي هي « أنتَ » ، فلمَّا  
جَرَى صلةٌ لغير مَنْ هو له بَرَزَ الضميرُ منه . فقد صارت هذه المسألة

(١) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

تنقسم إلى أربع مسائل :

[٥٨/أ]

**الأولى :** أن تكون الألف واللام لـ « أنا » ، والفعل لـ « أنت » ، فيكون تمثيلها : أنا أنت الضَّاربي أنت . « أنا » مبتدأ ، و « أنت » / مبتدأ ثان ، و « الضَّاربي » مبتدأ ثالث ، و « أنت » فاعله ، و « أنا » خبر عن الضَّاربي .

**والثانية :** أن تكون الألف واللام والفعل لـ « أنت » ، فيكون تمثيلها : أنا أنت الضَّاربي . « أنا » مبتدأ ، و « أنت » مبتدأ ثان ، و « الضَّاربي » خبر أنت .

**الثالثة :** أن تكون الألف واللام والفعل لـ « أنا » ، فيكون تمثيلها : أنا أنت الضَّاربك . « أنا » مبتدأ ، و « أنت » مبتدأ ثان ، و « الضَّاربك » مبتدأ ثالث ، و « أنا » خبر « الضَّاربك » .

**الرابعة :** أن تكون الألف واللام لـ « أنت » ، والفعل لـ « أنا » ، فيكون تمثيلها على الصورة التي قبلها إلا أن إعرابها غير إعرابها . « أنا » مبتدأ ، و « أنت » مبتدأ ثان ، و « الضَّاربك » خبر أنت ، و « أنا » فاعل بـ « الضَّاربك » فافهمه فإنه من مباحث ابن بري<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) انظر سفر السعادة ٢/٧٢٨ ، والأشباه والنظائر ٣/٢١٦ .

ومنها<sup>(١)</sup>:

٢٢- وَأَصْفَرَ مِنْ ضَرْبِ دَارِ الْمُلُوكِ يَلُوحُ عَلَى وَجْهِهِ جَعْفَرًا

الواوُ واوُ رُبَّ ، أي : ورُبَّ دينارٍ .

و« أَصْفَرَ » صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ ، ولا ينصرفُ للوصفِ ووزن الفعل ، و« مِنْ ضَرْبِ دَارِ الْمُلُوكِ » متعلقٌ بمحذوفٍ ؛ لأنه صفةٌ لذلك المحذوف .

وفي « يَلُوحُ » روايتان :

إحدهما : رواية الفراء<sup>(٢)</sup> وهي « تَلُوحُ » بالتاء الدالة على المخاطب ، وفاعله ضميرُهُ ، ومعناه : تُبصِرُ . و« على وجهه » متعلقٌ به . و« جعفرًا » مفعولُهُ ، وموضع هذه الجملة جرٌّ على الصِّفة للمحذوف ، والعائدُ منها عليه الهاء في « وجهه » ، ويجوزُ أن تكونَ منصوبةً على الحال من الضَّمير المستكنِّ في الجارِّ والمجرور ، والجارُّ والمجرورُ هو العاملُ فيها ، ويجوزُ أن يكونَ موضعُ الجملة جرًّا على الصِّفة ، والجارُّ والمجرورُ متعلقًا بمحذوفٍ ، وهو منصوبٌ على الحال من الضَّمير المضافِ إليه « وجه » ، وهو قليلٌ .

والثانية : الرواية المشهورة وهي بالياء الدالة على الغائب ، وفيها الإشكال ، أعني في نصب « جعفر » ، فقليل : هو منصوبٌ بإضمار فعل

(١) جاء في محاضرات الأدباء ص: ٢٣٠ : « وجد في خزانة جعفر بن يحيى دنانير في كل دينار مائة مثقال ومثقال نقشه ... وذكر البيت » . وانظر الحلل في شرح أبيات الجمل : ١٧ ، واللباب ١٤٠/٢ ، والمساعد ٣٧٩/١ ، والأشباه والنظائر ٢١٥/٤ ، والتاج (لوح) .

(٢) انظر الأشباه والنظائر ٢١٥/٤ .



تقديرُهُ : اقصدُوا جَعْفَرًا. وقيل: هو من باب المفعول المحمول على المعنى؛  
وذلك أَنَّ جَعْفَرًا قد دخل في الرُّؤْيَةِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا لَاحَ لَكَ فَقَدْ  
رَأَيْتَهُ . ومثله قولُ ابنِ قيسِ الرُّقَيَّاتِ<sup>(١)</sup>:

لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتُ إِلَّا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيًّا  
فَنَصَبَ « طِيًّا » لدخوله في الرُّؤْيَةِ . وكذا قولُ عَمْرُو بْنِ قَمِيَّةَ<sup>(٢)</sup>:

تَذَكَّرْتُ أَرْضًا بِهَا أَهْلُهَا أَخْوَالُهَا فِيهَا وَأَعْمَامُهَا  
فَنَصَبَ « أَخْوَالُهَا » وما عُطِفَ عليه لدخوله في التَّدَكُّرِ . وكذا قولُ  
عبدِ العزيزِ بنِ زُرَّارَةَ الكِلَابِيِّ<sup>(٣)</sup>:

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءً وَجَنَّاتٍ وَعَيْنًا سَلْسِلًا

فَنَصَبَ « جَنَّاتٍ » وما عُطِفَ عليه لدخوله في الوجدان .

وقيل : هو منصوبٌ بالمصدر الذي / هو ضَرْبٌ ، تقديرُهُ : مِنْ  
ضَرْبِ دَارِ الْمُلُوكِ جَعْفَرًا عَلَى وَجْهِ الدِّيَّانَرِ . وأضافَ الضَّرْبَ إِلَى الدَّارِ ،

[٥٨/ب]

(١) زيادات ديوانه ص : ١٧٦ . وفيه : « ولو تأملت منها » . وهو من شواهد الكتاب ١/١٨٥ ،  
والمقتضب ٣/٢٨٤ ، والخصائص ٢/٤٢٩ ، والإفصاح للفارقي : ٨٩ ، ٢٧٤ ، وشرح المفصل  
١/١٢٥ ، والمعني : ٧٩١ ، وشرح أبياته ٧/٢٧٢ .

(٢) ديوانه ص : ١٨٤ . وهو من شواهد الكتاب ١/١٨٥ ، والمخلى لابن شقير : ٧٦ ، والخصائص  
٢/٤٢٧ ، والإفصاح للفارقي : ٣٤١ ، وشرح المفصل ١/١٢٦ .

(٣) هو قائد من الشجعان المقدمين في زمن معاوية رضي الله عنه ، كان فيمن عزا القسطنطينية وأبلى  
في قتال الروم البلاء العجيب ، وقتل في إحدى الوقائع ، ولما نعي لمعاوية قال : هلك والله فتى  
العرب . توفي سنة ٥٠ هـ . له أخبار في تاريخ دمشق ٣٦/٢٨٦ ، والكامل لابن الأثير ٢/١٢٦  
(حوادث سنة ٤٩ هـ)، والأعلام ٤/١٧ .

والبيت من شواهد الكتاب ١/٢٨٨ ، والمقتضب ٣/٢٨٤ ، والأصول ٣/٤٧٤ ، والإفصاح : ٣١٤ .

وإنما هو لأهلها على جهة الاتساع ، كما تقول : هَذَا الدِّينَارُ مِنْ ضَرْبِ بَعْدَادَ ، وَهَذَا التُّوبُ مِنْ نَسَجِ الْيَمَنِ .

وَعَلِمَ أَنَّ الْكُلَّ ضَعِيفٌ ؛ أَمَّا الْأَوَّلُ وَالثَّانِي فَلَا نَهْمَا يُؤَدِّيَانِ إِلَى بَقَاءِ الْفِعْلِ وَهُوَ « يَلُوحُ » بِغَيْرِ فَاعِلٍ ، وَالْفَاعِلُ مِنْ لَوَازِمِ الْفِعْلِ . وَأَمَّا الثَّلَاثُ فَلِمَا فِيهِ مِنَ الْفَصْلِ بَيْنِ ضَرْبٍ وَجَعْفَرٍ بِقَوْلِهِ : « يَلُوحُ عَلَى وَجْهِهِ » ، وَهُوَ أَجْنَبِيٌّ ، فَتَبَيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّ الرُّوَايَةَ الصَّحِيحَةَ فِي هَذَا الْبَيْتِ رَوَايَةُ الْفَرَّاءِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

\* \* \*

ومنها :

٢٣ - النَّاسُ أَسْوَاءُ وَشَتَّى فِي الشَّيْمِ وَكُلُّهُمْ يَجْمَعُهُمْ بَيْتُ الْأَدَمِ  
الْبَيْتُ لِلْبَيْدِ<sup>(١)</sup> . « النَّاسُ » مَبْتَدَأٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي وَزْنِهِ<sup>(٢)</sup> .  
« أَسْوَاءُ » خَبَرُهُ ، وَهُوَ جَمْعُ سُوءٍ .

فَإِنْ قِيلَ : فَكَيْفَ جَمَعَ سُوءًا عَلَى ذَلِكَ مَعَ أَنَّ وَزْنَهُ فَعَالٌ كَقَدَالٍ  
وَبَائِهِ فَعَلَ كَجَمَلَ ؟

أَجِبْتُ : وَجْهُهُ أَنَّ حَرْفَ الْعَلَّةِ قَدْ تُجْرِيهِ الْعَرَبُ مُجْرَى الْمَفْقُودِ ؛ أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا : جَوَادٌ وَأَجَوَادٌ ، وَيَتِيمٌ وَأَيْتَامٌ ، فَهَذَا كَقَلَمٍ وَأَقْلَامٍ ، وَفَخِذٌ وَأَفْخَاذٌ ، وَمِنْ هُنَا قَالَ التَّصْرِيفِيُّونَ : إِنَّ الْهَمْزَةَ فِي كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ مَنقَلِبَةٌ عَنْ أَلْفٍ مَنقَلِبَةٌ عَنِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ .

---

(١) لم أقف عليه في ديوانه بشرح الطوسي . وانظر البيت في الأمثال : ١٣٢ ، وشرحه فصل المقال : ١٩٧ ، والمعاني الكبير : ١٢٥٣/٣ ، وجمهرة الأمثال ٣٠٣/٢ ، والمبتهج : ١٢٦ ، والصدقة والصديق : ٢٨ .

(٢) عند شرح البيت ذي الرقم (١٧) .

ولسواءٍ جمعان آخران :

**الأوّل :** سَوَاسِيَّة . وهو من الجُمُوع الواردة على غير واحدٍ المستعمل نحو : باطلٍ وأباطيل ، وحديثٍ وأحاديث ، وذَكَرَ ومَذاكير ، وقياسُ واحدِها أبطالٌ وأحداثٌ ومِذكَارٌ، وكذلك سَوَاسِيَّة، قياسُ واحدِها سَوَسَاةٌ ، فوزنُ سَوَسَاةٍ فَعَلَّلَ ، وأصلُها سَوَسَوَةٌ ، وهي من مضاعف السَّين والواو ، لكن قُلبت الواوُ ألفاً ، وكذا أصلُ سَوَاسِيَّة سَوَاسِيَوَة ، فقلِّبت الواوُ ياءً لتطرُّفِها تقديراً ، وانكسار ما قبلها ، ووزنُها فَعَالِلَ .  
**فإن قيل :** فهلاً كان وزنُ سَوَاسِيَّة فَعَالِيَّة نحو كَرَاهِيَّة ورفَاهِيَّة ، ووزنُ سَوَسَاة فَعَلَاة ؟

**أجبت :** ذلك ممتنع ؛ لأنه يُؤدِّي إلى أن تكونَ فاءُ الكلمة ولائِها من حرفٍ واحدٍ وهو السَّينُ ، وهو المرادُ من قولهم : بابٌ سَلَسٌ وقَلَقٌ قليلٌ لا يُحمَلُ عليه ما أمكنَ غيرُهُ .

**فإن قيل :** فهلاً كانتا فَوَاعِلَةٌ وفَوَعَلَةٌ ؟

**أجبت :** ذلك ممتنع ؛ لأنه يُؤدِّي إلى أن تكونَ فاءُ الكلمة وعَيْنُها من حرفٍ واحدٍ وهو السَّينُ أيضاً ، وهو المرادُ من قولهم : بابٌ دَدَنٌ وكَوَكَبٌ قليلٌ نادرٌ ، وهو أقلُّ من الأوّل .

**فإن قيل :** فهلاً كانتا فَعَايِلَةٌ وفَعَفَلَةٌ ؟

**أجبت :** ذلك ممتنع ؛ لأنَّ الفاءَ لم تُكرَّر وحدها ، وإنَّما كُرِّرَت مع

العين في ثلاثة ألفاظ<sup>(١)</sup>: مَرْمَرِيس بمعنى الشدّة ، ومَرْمَرِيت للمكان القفر ، وبربريس في اسم موضع . أنشد الزعفراني في كتاب « الأسماء الأعجميّة »<sup>(٢)</sup>:

/طَالَ النَّهَارُ بَرَبْرِيسَ وَقَدْ تَرَى أَيَّامَنَا بِأَشَاوَتَيْنِ قِصَارًا [١/٥٩]

قال ابنُ برّي : ويدلُّكَ على صحّة ذلك أنهم قالوا : سَوَاسِوَة لَعَةٌ في سَوَاسِيَّة<sup>(٣)</sup> . قال ذو الرُّمّة<sup>(٤)</sup>:

لَهُمْ مَجْلِسٌ صُهِبُ السَّبَالِ أَذْلَةٌ سَوَاسِيَّةٌ أَحْرَارُهَا وَعَيْدُهَا  
وقال آخر<sup>(٥)</sup>:

سُوْدٌ سَوَاسِيَّةٌ كَأَنَّ أُتُوفَهُمْ بَعَرٌ يُنْظِمُهُ الصَّبِيُّ بِمَلْعَبٍ  
لَا يَخْطُبُونَ إِلَى الْكَرَامِ بَنَاتِهِمْ وَتَشِيبُ أَيْمُهُمْ وَلَمَّا تُخْطَبِ

(١) ذكر ابن جني منها (مرمريس) ومرمريت) فقط . انظر سر الصناعة ٢٤٧/١ ، ٥٦٩/٢ . وقال في الخصائص ٥٣/٢ : « وليس بالبعيد أن تكون التاء بدلا من السين كما أبدلت منها في سِتَ وفيما أنشده أبو زيد ... » . وانظر المنصف ١٢/١ - ١٣ .

(٢) البيت لجرير في ديوانه ٥١٦/١ وروايته : « ببربروس » و« بقشاوتين » وانظر التاج (بريس) .  
(٣) انظر الإغفال ٥٠٧/٢ .

(٤) ديوانه : ١٢٣٥/٢ . وهو في الإغفال ٥٠٧/٢ . وصهب السبال : أي هم عجم ليسوا بعرب . ولا يقال سواسية إلا في الهجاء ، فأما في الخير فيقال : سواء . (شرح الديوان) ، وانظر جمهرة اللغة ٢٣٧/١ ، ١٣١٠/٣ .

(٥) هو عامر بن الطفيل يهجو قوماً ويعيرهم ببخلهم وانصراف الناس عن الزواج ببناتهم . والبيت في ديوانه ص : ٢٩ . والرواية فيه :

صُلْعٌ صَلَامِيَّةٌ كَأَنَّ أُتُوفَهُمْ بَعَرٌ يُنْظِمُهُ الْوَلِيدُ بِمَلْعَبٍ

ولا شاهد في هذه الرواية . وانظر درة الغواص : ١١٩ ، وشرحها للخفاجي : ٣٣٠ ، واللسان (سوا) .

وقال آخر<sup>(١)</sup> :

شَبَابُهُمْ وَشَيْئُهُمْ سَوَاءٌ      سَوَاسِيَّةٌ كَأَسْنَانِ الْحِمَارِ

والثاني في جمعه : سَوَاسٍ . قَالَ كَثِيرٌ<sup>(٢)</sup> :

سَوَاسٍ كَأَسْنَانِ الْحِمَارِ فَمَا تَرَى      لِذِي شَبِيَّةٍ مِنْهُمْ عَلَى نَاشِيٍ فَضْلاً

و « شَتَّى » خبرٌ ثانٍ ؛ لأنه معطوفٌ على الخبر الأول ، ووزنه فَعْلَى كَسَلَمَى ، ولا ينصرف للتأنيث ولزومه .

و « في الشَّيْمِ » متعلقٌ به ؛ لأنَّ المعنى : النَّاسُ مُتَسَاوُونَ فِي الْإِنْسَانِيَّةِ ، ومتفرقون في الشَّيْمِ . والشَّيْمُ جمعُ شَيْمَةٍ كَقِيَمَةٍ وَقِيَمٍ .

و « كُلُّهُمْ » مبتدأٌ ولفظه مُفْرَدٌ ، ومعناه الجمع ، فالضَّميرُ تارةً يعود على لفظه مُفْرَدًا كقولك : كُلُّ الرَّجَالِ ضَرَبْتُهُ ، وتارةً يعودُ على معناه مجموعاً كقولك : كُلُّ الرَّجَالِ ضَرَبْتُهُمْ . ونظيره كِلَا ، فإنه عند البصريِّ

---

(١) البيت بهذا اللفظ في اللسان (سوا) . ونسب لبعض بني كليب بن أسد بن كليب . جاء في الطبقات الكبرى لابن سعد (في وفادات أهل اليمن - وفد الأشعرين) : أخبرنا هشام بن محمد قال: حدثني عمرو بن مهاجر الكندي قال : كانت امرأة من حضرموت ثم من تنعة يقال لها تهناة بنت كليب صنعت لرسول الله، صلى الله عليه وسلم كسوة ، ثم دعت ابنها كليب بن أسد بن كليب فقالت : انطلق بهذه الكسوة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأثابها بها وأسلم ، فدعا له ، فقال رجل من ولده يُعرَضُ بناس من قومه :

لَقَدْ مَسَحَ الرَّسُولُ أَبَا أَيْبِنَا      وَلَمْ يَمْسَحْ وَجْهَ بَنِي بُحَيْرِ

شَبَابُهُمْ وَشَيْئُهُمْ سَوَاءٌ      فَهُمْ فِي اللَّؤْمِ أَسْنَانُ الْحَوِيرِ

وانظر البيت في البيان والتبيين ١٩/٢ ، والجمهرة ٢٣٧/١ ، ١٣١٠/٣ ، وثمار القلوب : ٣٧١ ،

والمستقصى ١٢٣/٢ ، وجمهرة الأمثال ٥٢٣/١ ، والمختص ١٢٦/١٥ .

(٢) ديوانه : ٣٨٤ وروايته « لذي كبرة » .

مفردُ اللَّفْظِ مثنًى المعنى<sup>(١)</sup>، فيعودُ الضَّمِيرُ إليه على دَيْنِكَ الْوَجْهَيْنِ . قال  
تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿ كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ ءَأْتِ أَكْلَهَا ﴾ . وقال الآخر<sup>(٣)</sup>:

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرِي بَيْنَهُمَا      قَدْ أَقْلَعَا وَكِلا أَنْفِيَهُمَا رَأْيِي  
قال عبدُ القاهر<sup>(٤)</sup>: والأكثرُ في «كُلُّ» العودُ على المعنى ، وفي «كِلا»  
العودُ على اللَّفْظِ .  
و«بيتُ الأَدمَ» القَبْرُ، وهو فاعلُ «يَجْمَعُهُم»، والجملةُ خبرٌ عن «كُلِّ»،  
وقد عادَ الضَّمِيرُ إليه على المعنى .  
وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ «سواءً» قد احتُلِفَ في تنييته ، فَمَنَعَهَا أبو عليٌّ ، واحتجَّ  
بقوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿ فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ ﴾ ، والتَّقديرُ : الصَّبْرُ وَعَدَمُ الصَّبْرِ  
سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ ، فسَوَاءٌ خبرٌ عنهما ، وهو مُفْرَدٌ . وكذا قولُ الشَّاعر<sup>(٦)</sup>:

- 
- (١) انظر الإنصاف : ٣٥٥ .  
(٢) سورة الكهف ، من الآية (٣٣) .  
(٣) هو الفرزدق ، والبيت في ديوانه طبعة الصاوي ص : ٣٤ ، ولم أقف عليه في ديوانه (طبعة دار  
صادر) ، ومنسوب إليه في النواذر ص : ٤٥٣ ، والمسائل الشيرازيات ٧٧/١ ، ٤١٩/٢ ،  
وإيضاح الشعر ص : ١٤٦ ، والخصائص ٤٢١/٢ . وانظر المرتجل : ٧٠ ، والمقتصد ١٠٥/١ ،  
وأسرار العربية ص : ٢٥٥ ، والإنصاف ص : ٣٥٨ ، واللباب ٤٠٠/١ ، وتوحيه للمع ص :  
٢٩٧ ، والمغني ص : ٢٦٩ ، وشرح أبياته ٢٦٠/٤ .  
(٤) المقتصد ١٠٥/١ .  
(٥) سورة الطور ، من الآية (١٦) .  
(٦) هو عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي ، والبيت في ديوانه : ٩٠ ، وتنسب هذه القصيدة التي منها  
الشاهد إلى السموءل ، وهي في ديوانه : ٩٠ ، وكذلك إلى غيرهما .  
وانظر الشاهد في الحماسة ٨١/١ ، وشرحها للمرزوقي ١٢٣/١ ، والنهاية لابن الخباز : ٤٤٦ ،  
وشرح الألفية للمرادي ١٩٨/١ ، وتخليص الشواهد : ٢٣٧ ، والخزانة ٣٣١/١٠ .

سَلِي إِنَّ جَهْلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَّهُمْ      وَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٍ وَجْهٌ

وأجازها الأخفش ، واحتجَّ بقول قيس بن معاذ<sup>(١)</sup>:

أَيَا رَبِّ إِنَّ لَمْ تَقْسِمِ الْحُبَّ بَيْنَنَا      سَوَاءَيْنِ فَاجْعَلْنِي عَلَى حُبِّهَا جَلْدًا

وأنشد الجوهري<sup>(٢)</sup>:

تَعَالَى نُسَمِّطُ حُبَّ دَعْدٍ وَنَعْتَدِي      سَوَاءَيْنِ وَالْمَرْعَى بِأَمِّ دُرَيْنِ

أُمُّ دُرَيْنِ : أرضٌ جَدْبَةٌ ، ونُسَمِّطُ : نلزم ؛ أي : تَعَالَى نُسَمِّطُ حُبَّنَا  
وإنَّ كُنَّا فِي أَرْضٍ جَدْبَةٍ .

\* \* \*

---

(١) كذا في اللسان (سوا) ١٤ / ٤١٠ . وقيل : هو نفسه مجنون ليلى ، والبيت في ديوانه : ٩٤ ، قال

البغدادي : « وقيس بن معاذ هو المشهور بمجنون ليلى ، وقيل : الأصح أنه قيس بن الملوح

العامري ... » . وانظر المغني : ١٨٦ ، وشرح أبياته ٢١٥/٣ ، وتخليص الشواهد : ٢٣٨ .

(٢) الصحاح (درن) ص : ٢١١٢ .

ومنها :

٢٤- لَا حَبْدًا أَنْتِ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ وَلَا شُعُوبٌ هَوَىٰ مَنِّي وَلَا نُقْمٌ

البيت من « الحماسة »<sup>(١)</sup>، وهو لزياد بن منقذ<sup>(٢)</sup>.

يجوزُ أَنْ تَكُونَ « لا » نافية<sup>(٣)</sup> بمعنى لم ، كقوله<sup>(٤)</sup>:

إِنْ تَغْفِرَ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا

وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمًا

/وقال عزَّاسمُهُ<sup>(٥)</sup>: ﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَىٰ ﴾ . نَعَمْ ذلك على مذهب مَنْ غَلَبَ  
عليها الفعلية .

(١) البيت من قصيدة طويلة في الحماسة ١٣٤/٢ . وفيه : زياد بن حَمَل بن سعد بن عميرة بن حريث . وانظر شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٨٩/٣ ، وشرحها للتبريزي ١٨٠/٣ ، وشرح المفصل ١٣٩/٧ ، وشرح التسهيل ٢٦/٣ .

(٢) هو المَرَار بن المنقذ العَدَوِي ، شاعر أموي معاصر للفَرَزْدَق ، وقيل (المَرَار) لقبه ، واسمه زياد بن منقذ . انظر الخزانة ٢٥٣/٥-٢٥٤ . وفي المصنوع : ٢١ : « أنشدنا محمد بن القاسم الأنباري قال: أنشدني أحمد بن يحيى، لزياد بن منقذ أخي المَرَار : لا حبذا أنت يا صنعاء ... » ، وبناء عليه فزياد أخو المَرَار وليس بلقب له . جاء في الخزانة نقلاً عن بعض شراح الحماسة : « لم يقل غير هذه القصيدة ، ولم يقل أحد مثلها ، وكان قد أتى اليمن فنزع إلى وطنه ببطن الرمة ، قال أبو العلاء : الرمة : واد بنجد ، يقال بتشديد الميم وتخفيفها » .

(٣) في (ت) و(ص) : فيه .

(٤) رجز منسوب إلى أمية بن أبي الصلت . ديوانه : ٢٦٤ ، ونسب إلى أبي خراش الهذلي وهو في المنسوب إليه من شعره في شرح أشعار الهذليين ١٣٤٦/٣ . وانظر الأغاني ١٣١/٤ ، والأزهية : ١٥٨ ، وأمالى ابن الشجري ٢١٨/١ ، ٣٢٤/٢ ، ٥٣٦ ، والإنصاف : ٧٠ ، وشرح الكافية ٤٥٩/١/١ ، واللسان (لم) ، والمغني : ٣٢١ ، وشرح أبياته ٣٩٧/٤ ، والجنى الداني : ٢٩٨ ، والخزانة ٤/٤ ، ١٩٠/٧ .

(٥) من الآية (٣١) من سورة القيامة .



و « حَبَّ » فعلٌ ماضٍ ، وأصلُهُ حُبُّ كظُرْفٍ بدليل حَبَّيْتُ<sup>(١)</sup> . وهذا البناء إنما يأتي غالباً من فَعَلٍ ، وقد جاء حُبَّ بضمِّ الحاء ، ولولا ذلك لم يكن له وجهٌ . و « ذا » فاعلُهُ ، ثُمَّ وَقَعَ التَّغْلِيْبُ ، فـ « أَنْتِ » فاعِلٌ لِحَبَّذا . وقد ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ « ذا » زائدةٌ ، فَأَنْتِ فاعِلٌ لِحَبَّذا . و « يَا صَنْعَاءُ » جملةٌ ندائيةٌ ، و « مِنْ » زائدةٌ غيرُ متعلِّقةٍ بشيءٍ . و « بَلَدٍ » في موضعِ نَصْبٍ على التَّمْيِيزِ . و « لَا شُعُوبٌ هَوَى » و « لَا تُقَمُّ » معطوفٌ على أَنْتِ . وقال ابنُ بَرِّي : يجوزُ أَنْ تَكُونَ « لَا » دُعَاءً ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَا حَبَّبَ اللَّهُ إِلَيَّ صَنْعَاءَ وَلَا غَيْرَهَا مِنَ الْبِلَادِ الْيَمْنِيَّةِ . وَإِنَّمَا دَعَا عَلَيْهَا لِأَنَّهُا لَيْسَتْ وَطَنَهُ . وَأَمَّا مَنْ غَلَبَ عَلَيْهَا الْأَسْمِيَّةَ فَمَوْضِعُهَا رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَخَيْرُهَا أَنْتِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَا الْمَحْبُوبُ أَنْتِ يَا صَنْعَاءُ ، وَلَا شُعُوبٌ هَوَى وَلَا تُقَمُّ . وَالتَّكْرَارُ عَلَى هَذَا لَازِمٌ خِلَافاً لِلْمَبْرَدِ .

وهنا مسألةٌ تتعلَّقُ بهذا ، وهي :

إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ : لِمَ جَازَ أَنْ يُنْفَى قَوْلُكَ : نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ بـ « مَا » ، فَيُقَالَ : مَا نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَلَمْ يَجْزِ ذَلِكَ فِي حَبَّذَا زَيْدٌ ؟  
والجوابُ : أَنَّ « مَا » وَإِنْ كَانَ لِلنَّفْيِ فَهُوَ مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ عِنْدَهُمْ ، وَيَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ الْفَعْلِيَّةِ وَالْإِبْتِدَائِيَّةِ ، وَذَلِكَ شَأْنُ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ .  
وَالْأَقْوَى عِنْدَهُمْ فِي « نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » أَنْ يَكُونَ « زَيْدٌ » مَبْتَدَأً ، وَ « نِعَمَ »

(١) رَجَحَ ابْنُ يَعِيشٍ الْحَلِي فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ١٣٨/٧ أَنَّ يَكُونَ مِنْ بَابِ فَعَلٍ لِأَنَّهُ جَاءَ مُتَعَدِّياً ، وَفَعَلٌ لَا يَكُونُ مُتَعَدِّياً . وَفِي الْبَدِيعِ لِابْنِ الْأَثِيرِ : ٤٩٤ أَنَّ ضَمَّ الْحَاءِ وَفَتْحَهَا لَغْتَانِ ، وَالْفَتْحُ أَفْضَحُ . وَانْظُرِ التَّبَصُّرَةَ ٢٨١/١ .

الرَّجُلُ» خبرُهُ؛ لأنه غيرُ محتاجٍ إلى حذفٍ ، بخلاف الوجه الآخر. وقد صرَّحَ ابنُ خَرُوفٍ المغربيُّ في « شَرْحِ الْجُمْلِ »<sup>(١)</sup> على وجوب القول بأنه مبتدأ وخبرٌ .  
وقال العبدِيُّ : يوضحُ ذلك قوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ نِعَمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ ،  
والتَّقديرُ : نِعَمَ الْعَبْدُ أَيُّوبُ ، لكن حُذِفَ لتقدُّمِ ذِكْرِهِ ، فَأَيُّوبُ مبتدأ ، ونِعَمَ  
العبدُ خبرُهُ ، ولو حَمَلْتُهُ على الوجه الآخر لَحَذَفْتَ الجملةَ بأسرها ، وهو  
ممتنعٌ ، وإذا ثَبَتَ أَنَّ : « نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » مُقدَّرٌ بذلك ، تَعَيَّنَ نَفِيُّه بـ « ما » ،  
وامتنعَ نَفِيُّه بـ « لا » لعدم التكرار ؛ إذ لا يجوز : لا زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَإِنْ كَرَّرْتَ  
ذلك جازَ دُخُولُ « لا » عليه ، كقولك : لا زَيْدٌ عِنْدِي وَلَا عَمْرُو ؛ لأنها جوابٌ  
لِمَنْ قَالَ : أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ، ولا يجوزُ : لا زَيْدٌ عِنْدِي على جعله جواباً لمن  
قال : أَزَيْدٌ عِنْدَكَ ؛ لأنَّ جوابَ هذا على ما سَمِعَ في كلامهم لا خاصَّةً .  
فلو قلت : أَزَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ أَمْ عَمْرُو ؟ لجازَ أَنْ يُقَالَ في جوابك : لا زَيْدٌ  
نِعَمَ الرَّجُلُ وَلَا عَمْرُو . ويجوزُ أَنْ تُقدِّمَ نِعَمَ فتقول : لا نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ وَلَا  
عَمْرُو .

وَأَمَّا حَبْدًا فامتنعَ نَفِيُّهَا بـ « ما » لكونها داخلةً على الجملتين ، وجازَ :  
مَا قَامَ زَيْدٌ ؛ لصلاحيَّةِ ردِّ هذه الجملة اسميَّةً ، بخلاف حَبْدًا ، فإنه لا يجوزُ :  
زَيْدٌ حَبْدًا<sup>(٣)</sup> ، كما يجوزُ : زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ .

\* \* \*

(١) شرح الجمل ٥٩٩/٢ . قال : « وهذا قول سيبويه ، وأخطأ من زعم عليه غير ذلك » .

(٢) سورة ص ، من الآيتين (٣٠ ، ٤٤) .

(٣) في (ت) : حبداً زَيْدٌ .

ومنها :

٢٥- /فَأَصْبَحَ فِي لَحْدٍ مِنَ الْأَرْضِ مَيِّتًا وَكَانَ بِهِ حَيًّا تَضِيقُ الصَّاحِصُ [٦٠/أ]

البيتُ من « الحماسة »<sup>(١)</sup> ، وهو لأشجع السلمي<sup>(٢)</sup> .

و« أَصْبَحَ » يجوزُ أَنْ تكونَ تامَّةً ، ويجوزُ أَنْ تكونَ ناقصةً ، واسمُهَا مُضْمَرٌ فِيهَا ، يعودُ إِلَى الممدوح .

و« فِي لَحْدٍ » متعلِّقٌ بمحذوفٍ ، وهو خبرُهَا .

و« مِنَ الْأَرْضِ » متعلِّقٌ بمحذوفٍ أيضاً ، وهو صفةٌ لـ« لَحْدٍ » ، وموضعُهُ جَرٌّ .

و« مَيِّتًا » نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ ، وَهِيَ مُؤَكَّدَةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ « فِي لَحْدٍ » إِلَّا كَذَلِكَ .

و« كَانَ » ناقصةٌ ، واسمُهَا مُضْمَرٌ أَيْضًا يعودُ إِلَى الممدوح .

و« الصَّاحِصُ » فاعِلٌ « يَضِيقُ » ، و« بِهِ » متعلِّقٌ بقوله : « تَضِيقُ » ، والجملة خبرٌ كَانَ .

و« حَيًّا » نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي « بِهِ » .

وَمَنْ رَوَى « كَانَتْ » بِالتَّاءِ فَالصَّاحِصُ اسْمُهَا ، وَفَاعِلٌ « تَضِيقُ »

(١) الحماسة ٤١٤/١ وفيه (وكانت به حياً) . وانظر ديوان المعاني ١٨٥/٢ ، وشرح المصنوع به على غير أهله : ٣٤٥ . وفي (ت) : (في الأرض ثاوياً) .

(٢) هو الأشجع بن عمرو السلمي ، أبو الوليد ، شاعر عباسي مدح البرامكة ، ووصل إلى الرشيد فمدحه ، وأعجب به الرشيد . انظر الشعر والشعراء ٨٨١/٢ ، وطبقات الشعراء لابن المعتز : ٢٥١ ، والموشح : ٢٨٤ ، والخزانة ٢٩٦/١ .

مضمَرٌ يعودُ إليها ؛ لأنها مُقدَّمةٌ عليه في التقدير ، والتَّقديرُ : وكانت الصَّاحِبُ ضَيْقَهُ به .

فإن قلتَ : كيف جازَ تقديمُ « تضيق » وهو فعلٌ ؟

أجبتُ : جاز ذلك لقوَّةُ شبهه باسمِ الفاعل ، فقولُكَ : كَانَ يَقُومُ زَيْدٌ ، كقولكَ : كَانَ قَائِماً زَيْدٌ ، ولو قلتَ : كَانَ قَامَ زَيْدٌ ، لم يحسنْ أَنْ تَحْمِلَ زَيْداً على كان ؛ لبُعْدِ الماضي عن اسمِ الفاعل ، بل تَحْمِلُ زَيْداً على أَنَّهُ فاعلٌ<sup>(١)</sup> ، وتَسْتَوْدِعُ كَانَ ضميرَ الحديثِ والشَّانِ . فأما قولُ زُهَيْرٍ<sup>(٢)</sup> :

وَكَانَ طَوَى كَشْحاً عَلَى مُسْتَكِنَةٍ

فاسمُ كَانَ عائِدٌ على مذكور ، ويجوزُ أَنْ يكونَ فيها ضميرُ الشَّانِ .  
والأوَّلُ أقوى لوجهين :

الأوَّلُ : لفظيٌّ ، وهو أَنه الإضمارُ بعد الذِّكْرِ أَكْثَرُ .

والثاني : معنويٌّ ، وهو أَنه كَلَّمَا عاد ذِكْرُ الأوَّلِ المتقدِّمِ تَمَكَّنَ الإخبارُ عنه ، ولذلك قالت العَرَبُ : زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ ، فتناولت الأمرَ هذا التَّنَاولُ البعيدَ

---

(١) في (ح) : بل تحمل زائداً .

(٢) صدر بيت له في ديوانه : ٢٩ بشرح ثعلب ، وص : ٢٠ بشرح الأعلام . وعجزه :

فَلَا هُوَ أَبْدَاهَا وَلَمْ يَتَقَدَّمْ

وفي شرح الأعلام جاءت رواية العجز : لم يتجمجم . وانظر شرح القصائد السبع الطوال : ٢٧٥ ، وإعراب القرآن ٣٢٥/٢ ، وشرح الكافية ٨٠٠/٢/١ ، وشرح الشافية ٢٠٧/٣ ، وشرح شواهده ٤٣٢/٤ .

إِثَاراً لِّجَرَيِّ ذِكْرِ زَيْدٍ دُفِعَتَيْنِ ، وَلَوْ قَالَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا لِأَفَادَ ذَلِكَ الْمَعْنَى ،  
إِلَّا أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ مُظْهِراً ثُمَّ أُضْمِرَ جَرَى ذِكْرُهُ مَرَّتَيْنِ ، فَكَانَ أَدَلٌّ عَلَى  
الْعَنَاءِ .

وَنَقَلَ أَبُو الْفَتْحِ أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ <sup>(١)</sup> أَجَازَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى <sup>(٢)</sup> : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا  
كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾ أَنَّ يُضْمَرَ فِيهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ  
قَوْلِهِ : « يَزِيغُ قُلُوبُ » هِيَ الْخَبَرُ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ فِي « عَسَى » كَجَوَازِهِ فِي « كَادَ » ؟  
أَجَبْتُ : لَا يَجُوزُ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ خَبَرَ « عَسَى » مَصْدَرٌ فِي  
التَّقْدِيرِ ، فَهُوَ مُفْرَدٌ ، وَمُفَسَّرُ ضَمِيرِ الشَّأْنِ لَا يَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً . وَهَذَا  
وَاضِحٌ .

\* \* \*

---

(١) انظر معاني القرآن له ٣٦٧/١ . وانظر كتاب (الجواهر) للباقولي المطبوع باسم إعراب القرآن  
المنسوب للزجاج ٢٨٢/١ .

(٢) من الآية (١١٧) من سورة التوبة .

ومنها :

٢٦- لِنِعْمَ الْفَتَى أَضْحَى بِأَكْنَافِ حَائِلٍ      غَدَاةَ الْوَعَى أَكَلَ الرُّدَيْنِيَّةَ السُّمْرِ

هذا البيت من « الحماسة »<sup>(١)</sup>.

اللام جواب القسم ، و« نِعْمَ » فعلٌ ماضٍ ، و« الفتى » فاعله ،  
والمخصوص بالمدح محذوفٌ ، و« أضحى » صفتُهُ ، أي : لِنِعْمَ الْفَتَى فَتَى هُوَ  
كذلك. وإذا جاز حذفُهُ من غير أن يَسُدَّ شَيْءٌ مَسَدَهُ ، كان مع ذلك أولى .  
و« أضحى » يجوزُ أن تكونَ تامَّةً ، وفاعلُها مُضْمَرٌ .

و« بأكنافِ حائلٍ » / حالٌ من الضمير الذي فيه ، أو متعلِّقٌ به تعلُّقَ  
المفعوليَّةِ .

و« غَدَاةَ الْوَعَى » يجوزُ أن يتعلَّقَ بِأَضْحَى ، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بـ« أَكْنَافِ  
حَائِلٍ » إذا كان حالاً .

و« أَكَلَ الرُّدَيْنِيَّةَ » يجوزُ أن يكونَ (خبراً آخرَ كقوله : أضحى ، ويجوزُ  
أن يكونَ)<sup>(٢)</sup> حالاً من ضمير أَضْحَى ، أو من الضمير المستقرِّ في قوله :  
بـ« أَكْنَافِ حَائِلٍ » . وهو في معنى اسم المفعول ، أي : مَأْكُولَ الرُّدَيْنِيَّةِ ،  
وحينئذٍ لا يمتنع تعلُّقُ « غداة » به ؛ لأنه وإن كان مَصْدَراً في اللَّفْظِ لكن  
كونه في معنى اسم المفعول جَوَزَ تقديمَ المتعلِّقِ به عليه .

(١) الحماسة ٤٢٩/١ دون نسبة . وقد نسب في الفاضل : ٦١ إلى امرأة من بني أسد ترثي ابنها ،  
وانظر اللآلي ٧٣٣/٢ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ت) .

فإن قلت: أيجوز أن يكون حالاً من الضمير الذي في قوله: بأَكْنافٍ حَائِلٍ؟  
أجبتُ : لا يجوز ؛ لأنَّ ذلك الضمير ضميرُ جُثَّةٍ ، وظُرُوفُ الزَّمان لا  
تكونُ أخباراً عن الجُثَّةِ ، وكذلك أيضاً لا تكونُ صفاتٍ لها ، ولا  
صِلاتٍ ، ولا أحوالاً منها ، وكذلك لا يجوزُ أن يكونَ خبرَ أَضْحَى ، ولا  
حالاً من فاعلها إنَّ جَعَلَتْهَا تَأَمَّةً .

\* \* \*

ومنها :

٢٧- لَيْتَ شِعْرِي ضَلَّةً أَيُّ شَيْءٍ قَتَلَكَ

هذا البيت من « الحماسة »<sup>(١)</sup> . وهو لأُمِّ السُّلَيْكِ بنِ السُّلَكَةِ<sup>(٢)</sup> .  
« لَيْتَ » من أخواتِ إِنَّ ، ولو سَمَّيْتَ به لأَعْرَبْتُهُ ونَوَّيْتُهُ . قال  
الشَّاعِرُ<sup>(٣)</sup> :

إِنَّ لَيْتاً وَإِنَّ لَوْاً عَنَاءُ

(١) الحماسة ٤٤٨/١ . وقيل : القصيدة التي منها البيت هي لأُمِّ تَابُطٍ شِراً . انظر عيون الأخبار ٦٥/٣ ،

وشرح المختار من شعر بشار : ١٣٣ ، ولباب الآداب : ١٨٣ .

(٢) هو سُلَيْكُ السَّعْدِيِّ ، أحدُ أَغْرَبَةِ العرب وهجنائهم وصعاليكهم واسم أمه سلكة تُنسب إليها ،  
وكانت سوداء ، واسم أبيه عمرو بن يثربي . انظر أخباره في الدياج : ٤١ ، والشعر والشعراء :

٢٣٥ ، والمبهيغ : ١٢٨ .

(٣) هو أبو زُبَيْد الطائي ، والبيت في ديوانه : ٥٧٨ (ضمن شعراء إسلاميون) . والبيت في : الكتاب

٢٦١/٣ ، وشرحه للسيرافي ١٩٧/١ مطبوع ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢١١/٢ ، والنكت

عليه ٨٤٦/٢ ، والمقتضب ٣٧٠/١ ، وسرالصناعة ٨٧٦/٢ ، والمنصف ١٥٣/٢ ، والصاح

(لا) ، وشرح المفصل ٣٠/٦ ، وشرح الجمل ٢٣٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٧٢٣/٤ ،

وشرح الكافية ٣١٢/١/٢ ، ٣٤٢ ، ٥٣٥ ، والخزانة ١١١/١ ، ٢٧٥/٦ ، ٣٨٨ ، ٣١٩/٧ .

و« شِعْري » هو مصدرُ شَعَرْتُ ، وأصلُهُ شِعْرَةٌ كالدَّرْبَةِ والفِطْنَةِ ،  
غيرَ أنَّ الهماءَ حُذفت مع الإضافة كقولهم: هُوَ أَبُو عُدْرِيهَا، والأصل العُدْرَةُ.  
قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(١)</sup>:

دِمَاؤُهُمْ لَيْسَ لَهَا طَالِبٌ      مَطْلُوءَةٌ مِثْلُ دَمِ الْعُدْرَةِ

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(٢)</sup>: ﴿وَلِقَامَ الصَّلَوةِ﴾ . وفي هذا خلافٌ ، فعند الكوفيِّين  
لا يجوزُ حذفُها إلَّا مع الإضافة كما أوردنا، كأنَّ المضافَ إليه عَوَضٌ منها،  
وعند البصريِّين يجوزُ ذلك بغيرها<sup>(٣)</sup>. وقد شَرَحْتُهُ في « المسائل الخلافية » .  
وخبرُ ليت في هذا ونحوه محذوفٌ لا يجوزُ إظهارُهُ ؛ لأنَّ طُولَ الكلامِ  
معمول « شِعْري » نَابَ عنه ، وصار بدلاً منه ، وذلكَ أنَّ قولَهُ :

أَيُّ شَيْءٍ قَتَلْتُكَ

جملةٌ استفهاميةٌ منصوبةٌ الموضع بـ« شِعْري » ، فهو كقولك : ليتني أَشْعُرُ  
أَيُّ شَيْءٍ قَتَلْتُكَ ، كقولك : قَدْ عَلِمْتُ أَيُّ شَيْءٍ قَتَلْتُكَ ، وتقدير الخبر : ليت  
شِعْري أَيُّ شَيْءٍ قَتَلْتُكَ وَقَعَ أو كائنٌ ونحو ذلك .  
و« ضَلَّةٌ » نَصَبٌ على المصدر ، وناصبُهُ محذوفٌ دلَّ عليه « ليت

---

(١) هو دَعْبَلُ بنِ عَلِيٍّ الخِزَاعِي ، والبيت في ديوانه : ٧٩ . وانظر إتحاف الفاضل في الفعل المبني لغير  
الفاعل ص: ٥٠ .

(٢) من الآية (٧٣) من سورة الأنبياء .

(٣) انظر المسألة في الكتاب ٨٣/٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٤/٢ ، وللزجاج ٤٦/٤ ، والخصائص  
١٧٢/٣ ، والجواهر للباقولي المطبوع باسم إعراب القرآن للزجاج ٨١٧/٣ ، والدر المصون  
١٠٠/٥ .



شِعْري « ؛ ألا ترى أنه إذا تَمَنَّى عِلْمَ الشَّيْءِ فقد اعْتَرَفَ بضلاله ، فهو من باب قوله عَزَّ اسْمُهُ<sup>(١)</sup> : ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ ﴾ ، والتَّقديرُ : صَنَعَ اللَّهُ ذَلِكَ صُنْعًا ، وكذلك التَّقديرُ في البيت : ضَلَلْتُ عن مَعْرِفَةِ قَاتِلِكَ ضَلَلَةً .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ هذه الشَّاعِرَةَ التَّزَمَتِ اللَّامَ قبل الكاف ، وليس ذلك بواجب ، وإنما هو ممَّا تَرَكِبُهُ الشُّعْرَاءُ إِذَا نَأَى بِالتَّمَكُّنِ فِي النَّظْمِ ، وإِعْلَامًا بِمَا رُزِقَهُ من الفهم .

وَنَقَلَ أَبُو الْفَتْحِ<sup>(٢)</sup> أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ كَانَ رُبَّمَا أَجَازَ كَوْنَ كَافِ الْإِضْمَارِ وَصَلًّا عَلَى التَّشْبِيهِ لَهَا بِالْهَاءِ ؛ لِأَنَّهُمَا حَرْفَانِ مَهْمُوسَانِ وَضَمِيرَانِ ؛ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ : مِنْكُمْ وَبِكُمْ<sup>(٣)</sup> ، وَإِلَى قَوْلِ الْحُطَيْئَةِ<sup>(٤)</sup> :

وَإِنْ قَالَ مَوْلَاهُمْ عَلَى كُلِّ حَادِثٍ

مِنَ الدَّهْرِ رُدُّوا فَضْلَ أَحْلَامِكُمْ رَدُّوا

/ وَإِذَا جَازَ هَذَا جَازَ أَنْ يُوصَلَ بِهَا . قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : وَفِي هَذَا عِنْدِي تَعَجُّرٌ مِنَ الرَّأْيِ ، وَإِقْدَامٌ عَلَى هَذَا الْإِعْتِقَادِ . [٦١/]

(١) سورة النمل ، من الآية (٨٨) .

(٢) لم أقف عليه .

(٣) هم ناس من بكر بن وائل . قال سيبويه عن هذه اللغة : وهي رديئة جداً . انظر الكتاب ١٩٧/٤ ، والمقتضب ٤٠٤/١ .

(٤) ديوانه : ٦٦ وروايته : « على جل حادث » . وانظر البيت في الكتاب ١٩٧/٤ ، وشرح أبياته ٣٤٢/٢ ، والنكت عليه ١١١٥/٢ ، والمقتضب ٤٠٥/١ .

وأقول : ليس الأمر كذلك ؛ لأنَّ إجراء الأصليِّ مُجرى الزَّائد قليلٌ،  
وعكسه كثيرٌ ، وفي التَّصريف أمثلةٌ صالحةٌ .

\* \* \*

ومنها :

٢٨ - وَقَبْلَ غَدٍ يَا لَهْفَ نَفْسِي مِنْ غَدٍ إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِحِ  
هذا البيتُ من « الحماسة »<sup>(١)</sup>، وهو لأبي الطَّمْحَانِ الْقَيْنِي<sup>(٢)</sup>.  
« قَبْلَ غَدٍ » منصوبٌ على الظَّرْفِ ؛ لأنه مضافٌ إليه . وأصلُ « غَد »  
غَدُوٌّ . قال الشَّاعِرُ<sup>(٣)</sup>:

---

(١) الحماسة ٢٨/٢ . وقيل البيت :

أَلَا عَلَّانِي قَبْلَ صَدْحِ النَّوَاحِ وَقَبْلَ ارْتِقَاءِ النَّفْسِ فَوْقَ الْجَوَانِحِ  
وبعدُه :

إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي تَفِيضُ عُيُوبُهُمْ وَغُودِرْتُ فِي لَحْدٍ عَلَيَّ صَفَائِحِي  
يَقُولُونَ هَلْ أَصْلَحْتُمْ لِأَحْيَاكُمْ وَمَا الْقَبْرُ فِي الْأَرْضِ الْفَضَاءُ بِصَالِحِ  
قلتُ : وهو منسوب أيضاً إلى هذبة بن الحشرم ، وهو في ديوانه : ٨٩ .

وانظر الشاهد في شرح الحماسة للمرزوقي ١٢٦٦/٣ ، والمقتصد ٢٤٤/١ ، وأمالي ابن الشجري  
٤٢١/١ ، ٤٢/٢ ، ٢٨ ، وتذكرة النحاة : ٦٥٤ ، والمغني : ١٢٨ ، وشرح أبياته ٢٢٩/٢ ،  
وشرح شواهده للسيوطي : ٩٦ .

(٢) اسمه حنظلة بن الشرقي ، شاعرٌ معمرٌ مخضرمٌ ، أدرك الإسلام فأسلم . ذكره أبو حاتم في المعمرين :  
٢٨ ، وابن حجر في الإصابة (المخضرمين الذين أدركوا النبي وأسلموا) ، وانظر الأغاني  
١٢٥/١١ ، والشعر والشعراء : ١٤٥ .

(٣) نسبها البيهقي في الحاسن والمساوي ١٢٣/٢ إلى رؤية ، وليس في ديوانه .  
وانظر الفاضل : ١٩ ، والمقتضب ٢٣٨/٢ ، ١٥٣/٣ ، وغريب الحديث للخطابي ٢٤٤/٢ ،  
والمصنف ٦٤/١ ، ١٤٩/٢ ، والصاهل والشاحج : ٣٩٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢٣٠/٢ ،

لَا تَقْلُوهَا وَادْلُوهَا دَلُوهَا

إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدًا

وناصبه مُقَدَّرٌ دَلٌّ عليه ما بعده .

وَنَادَى تَلْهُفٌ<sup>(١)</sup> نَفْسِهِ عَلَى طَرِيقِ الْمِبَالِغَةِ فِيمَا يُصِيبُهُ وَيَجِدُهُ .

و« مِنْ غَدٍ » يَتَعَلَّقُ بِ« لَهْفَ نَفْسِي » . و« إِذَا » مَوْضِعُهَا جَرٌّ لِأَنَّهَا

بَدَلٌ مِنْ « غَدٍ » ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : يَا لَهْفَ نَفْسِي مِنْ<sup>(٢)</sup> إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي .

وهنا تنبيهان :

الأوَّلُ : أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى مَوْضِعِ « إِذَا » بِالْجَرِّ لَا يُسْتَنْكَرُ ؛ لِأَنَّ أَبَا

الْحَسَنِ قَدْ ذَهَبَ فِي نَحْوِ قَوْلِنَا : حَتَّى إِذَا كَانَ كَذَا وَجَرَى كَذَا ، إِلَى أَنَّ

« إِذَا » مَجْرُورَةٌ الْمَوْضِعِ بِحَتَّى<sup>(٣)</sup> .

وَذَهَبَ الْمَبْرَدُ إِلَى جَوَازِ رَفْعِهَا بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ ، كَقَوْلِكَ : إِذَا يَقُومُ

زَيْدٌ إِذَا يَقْعُدُ جَعْفَرٌ ، فَالْأَوَّلَى مُبْتَدَأَةٌ ، وَالثَّانِيَةُ خَبَرٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَقْتُ قِيَامِ

زَيْدٍ وَقْتُ قُعُودِ جَعْفَرٍ .

والثَّانِي : أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُبْدَلَ مِنْهُ لَيْسَ فِي تَقْدِيرِ الطَّرْحِ ؛

لِأَنَّ مِبَاشَرَةَ « إِذَا » لِلْجَارِ نَادِرٌ ، نَعَمْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بَدَلًا مِنْ مَوْضِعِ قَوْلِهِ :

---

وشرح الملوكي : ٣٩٢ ، ٣٩٤ ، والممتع ٦٢٣/٢ ، وشرح شواهد شرح الشافعية : ٤٤٩ ، ٤٥١ .

(١) في (ص) : ونادى بلهف نفسه .

(٢) كذا في النسخ ، وفي (ح) فراغ بمقدار كلمة بعد (من) .

(٣) انظر المغني : ١٢٨ .

« مِنْ غَد » ، فتكون منصوبة ؛ لأنَّ معنى أَتْلَهْفُ مِنْ غَدٍ أَشْكُو غداً .  
وحيث وقع الكلام في « إذا » فلا بُدَّ من بَسْطِهِ، فإنها كثيرة الدَّور في  
النَّظْم والتَّشْرِ . وَيَتَبَيَّنُ<sup>(١)</sup> حَالُهَا بِخَمْسَةِ فُصُولٍ وَتَتِمَّة .

### الفصل الأوَّل :

اعْلَمْ أَنَّ « إذا » تنقسم قسمين :

أحدهما : أَنْ تكونَ زَمَانِيَّةً .

والآخرُ : أَنْ تكونَ مَكَانِيَّةً .

فالزَّمَانِيَّةُ لها وجهان :

الأوَّلُ : أَنْ تكونَ متضمِّنةً معنى الشرط والجزاء كقولك : إِذَا جَاءَنِي  
زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ ، (فهذا كقولك : إِنْ جَاءَنِي زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ)<sup>(٢)</sup> .

والثَّانِي : أَنْ تكونَ بمعنى الوقت عاريةً من ذلك المعنى . ولها ثلاثة

مواضع :

أوَّلُهَا : التَّوْقِيتُ كقولك : آتِيكَ إِذَا احْمَرَ البُسْرُ ، فهذا الوقتُ معروفٌ  
زمانُهُ، وقد عُلِمَ أَنَّ الفعلَ كائنٌ لا محالةً ، وليس كذلك حقيقة الشرط؛ لأنَّ  
حقيقته أَنْ يَخْرُجَ مَخْرَجَ الظَّنِّ والتَّوَقُّعِ مع كون زمانه مجهولاً، ولذلك امتنع:  
آتِيكَ إِنْ احْمَرَ البُسْرُ؛ لأنَّ احْمِرَارَهُ كائنٌ لا محالةً ، و« إِنْ » تقتضي كونه  
جائزاً، ولذلك جاز : إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَكْرَمْتُ زَيْدًا ، وَإِذَا قَامَتِ الْقِيَامَةُ

(١) في (ص) : وسنبين .

(٢) ما بين القوسين ساقطٌ من (ت) .

عَذَّبَ اللَّهُ الْكُفَّارَ، فامتنع ذلك بـ «إِنْ» ؛ لِأَنَّ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَوُجُودَ الْقِيَامَةِ واقعان بغير ترتيبٍ، وكذا قوله تَعَالَى<sup>(١)</sup>: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، و﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَرَتْ﴾، جميعُ هذا يمتنع استعمالُ «إِنْ» فيه ؛ لوجوب حُصُولِهَا .

وهنا تنبيهٌ :

[٦١/ب] وهو أنَّ بين «إِذَا» في قوله تَعَالَى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ وبينها في / قولهم: «إِذَا احْمَرَّتِ الْبُسْرُ» فرقاً من قِبَلِ أَنَّ الانشقاقَ مع العِلْمِ بوجُوده فزَمَانُهُ مجهولٌ ليس له وقتٌ معلومٌ ، ولذلك جاز استعمالُ «إِنْ» في قوله تَعَالَى<sup>(٢)</sup>: ﴿أَفَأَنْتُمْ مَاتَ أَوْ قَتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾. وكذا قولُ طَرْفَةٍ<sup>(٣)</sup>:

فَإِنْ مِتُّ فَأَنْعِنِي بِمَا أَنَا مِثْلُهُ      وَشَقِيَّ عَلَيَّ الْجَيْبَ يَابَنَةَ مَعْبِدٍ  
ومثله قولُ الآخر<sup>(٤)</sup>:

كَمْ شَامِتٍ بِي إِنْ أَنَا هَلَكْتُ      تَ وَقَائِلٍ لِلَّهِ دُرَّةٌ

وثانيها : الحالُ ، كقوله تَعَالَى<sup>(٥)</sup>: ﴿وَالْتَجِرْ إِذَا هَوَىٰ﴾ و﴿وَأَلِيلَ إِذَا يَغْشَىٰ﴾

(١) الآية الأولى من سورة الانشقاق .

(٢) الأيتان (الأولى والثانية) من سورة الانفطار .

(٣) سورة آل عمران ، من الآية (١٤٤) .

(٤) ديوانه : ٧٢ من معلقته . وانظر شرحها للأنباري (شرح القصائد السبع) : ٢٢٣ ، وشرح القصائد المشهورات للنحاس : ٩٢ . وراجع الخصائص ٣٧٢/٢ ، وسر الصناعة ٦٣٥/٢ .

(٥) منسوب إلى النابغة (وهو مما لم يرد في أصل ديوانه) انظر الديوان : ٢٣١ . وانظر هذه الأبيات وخبر ورودها على لسان النابغة في الشعر والشعراء ١٥٩/١ ، وجمهرة أشعار العرب ١٩٧/١ .

(٦) الآية الأولى من سورة النجم .

وَالنَّهَارَ إِذَا تَجَلَّى<sup>(١)</sup> ، وَالَّيْلَ إِذَا سَجَى<sup>(٢)</sup> والتقديرُ : والنَّجْمُ هَاوِيًا<sup>(٣)</sup> ، وَاللَّيْلُ غَاشِيًا ، وَالنَّهَارُ مُجَلِّيًا ، وَاللَّيْلُ سَاجِيًا .

فـ « إِذَا » ظَرَفُ زَمَانٍ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ اسْتِقْرَارٌ مَحذُوفٌ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ ، وَالْعَامِلُ فِيهَا فَعْلُ الْقَسَمِ الْمَحذُوفِ .

وكان أبو الفتح يَسْأَلُ نَفْسَهُ ويقول : كَيْفَ جَازَ لظَرْفِ الزَّمَانِ هُنَا أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْجُثَّةِ ، وَقَدْ عُلِمَ امْتِنَاعُ كَوْنِهِ صِلَةً لَهُ وَصِفَةً وَخَبَرًا ؟ وَيُجِيبُ بِأَنَّهَا جَرَتْ مَجْرَى الْحَدَثِ الَّذِي يُوجَدُ وَيُعَدَمُ ، وَهِيَ أَيْضًا بَعِيدَةٌ لَا تَنَالُهَا أَيْدِينَا ، وَلَا تُحِيطُ عِلْمًا بِهَا فِي حَالِ مَغْيِبِهَا إِحَاطَتَنَا بِمَا يَقْرُبُ مِنَّا ، فَجَرَتْ لِذَلِكَ مَجْرَى الْمَعْدُومِ .

وكان أيضًا يَسْأَلُ سُؤْلًا ثَانِيًا وَهُوَ أَنَّهُمْ لَمْ يُجِيزُوا : الْيَوْمَ الشَّمْسُ قِيَاسًا عَلَى إِجَازَةِ قَوْلِهِمْ : اللَّيْلَةُ الْهَالِكُ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْهَالَالَ مَشْكُوكٌ فِيهِ فَأَشْبَهَ الْحَدَثَ بِخِلَافِ الشَّمْسِ ، فَإِنَّهُ لَا شَكَّ فِي طُلُوعِهَا ، وَإِذَا اتَّضَحَ ذَلِكَ فَكَيْفَ جَازَ لظَرْفِ الزَّمَانِ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ النَّجْمِ ؟ وَيُجِيبُ بِأَنَّ مِثْلَ هَذَا يَجُوزُ فِي الْحَالِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ فَضْلَةً وَمِنْهَا بُدْءٌ ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّهُ مُعْتَمَدُ الْفَائِدَةِ ، وَلَا بُدَّ مِنْهُ<sup>(٤)</sup> . وَاسْتَحْسَنَهُ ابْنُ بَرِّي .

(١) سورة الليل ، الآيتان الأولى والثانية .

(٢) سورة الضحى ، الآية الثانية .

(٣) انظر المغني : ١٣٠ .

(٤) انظر الأصول ٦٣/١ ، وعلل النحو : ٢٣٤ ، والمقتصد ٢٨٩/١ .

وكان أبو علي يقول : جاز ذلك في إذا تشبيهاً لها بأن الشرطية ، فجاز أن يكون حالاً من الجئة لذلك ، كما جاز أن تكون « إذا » خبراً للجئة في مثل : زَيْدٌ إِذَا يَأْتِينِي أَضْرِبُ ، كما يجوز إذا قلت : زَيْدٌ إِنْ يَأْتِينِي أَضْرِبُ .

وقال ابنُ بَرِّي: ويجوز أن يكون ذلك لأنَّ الحال فيها شبه من الظرف من حيث كانت مفعولاً فيها ؛ لأنَّ حرفَ الوعاء الذي هو « في » مقدَّرٌ فيها من جهة المعنى ؛ ألا تراك تقولُ : جَاءَ زَيْدٌ فِي وَقْتِ إِسْرَاعِهِ ، وَأَقْبَلَ سَعِيدٌ فِي وَقْتِ ضَجْحِهِ ، ولهذا عَمِلْتُ فيها معاني الأفعال ، كما عَمِلْتُ في الظُّرُوفِ ، وَسَدَّتْ مَسَدَّ ظُرُوفِ الزَّمَانِ فِي الإخبار بها عن المصادر في نحو: ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا ، وَشَرَبِي السَّوِيقَ مَلْتَوْتًا ، والأصل : ضَرَبِي زَيْدًا إِذَا كَانَ قَائِمًا ، فَحَدَفَ الظَّرْفَ الَّذِي هُوَ « إِذَا » وَمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ ، وصارت الحالُ تُسَدُّ مَسَدَّ « إِذَا » التي هي خبرٌ عن « ضَرَبِي » .

فلَمَّا كان بين الحال وظرفِ الزَّمَانِ هذه المشابهةُ جازَ لأحدهما أن يقع موقع الآخر ، فيقع مكان: جَاءَ زَيْدٌ مُسْرِعًا ، جَاءَ زَيْدٌ وَقْتِ إِسْرَاعِهِ ، وبالعكس ، فكما جاز : وَالنَّجْمُ هَاوِيًا ، جاز: وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَى . ويدلُّك على صحَّةِ ذلك عَطْفُهُمُ الحَالِ على « إِذَا » . قال طُفَيْلٌ<sup>(١)</sup>:

عَرُوبٌ كَأَنَّ الشَّمْسَ تَحْتَ قِنَاعِهَا إِذَا ابْتَسَمَتْ أَوْ سَافِرًا لَمْ تَبْسَمْ  
/ والتَّقديرُ مُبْتَسِمَةً أَوْ سَافِرَةً .

[٦٢/أ]

(١) ديوانه : ٧٥ . وهو أوصف العرب للخيل ، وربما سمي (طفيل الخيل) لكثرة وصفه لها . ويسمى أيضا (الحجر) بتشديد الباء ، لتحسينه شعره . عاصر النابغة الجعدي ، وزهير بن أبي سلمى ، ومات بعد مقتل هرم بن سنان . انظر الشعر والشعراء : ١٣٧ ، والخزانة ٦٤٣/٣ .

وثالثها : أن تكون بمعنى الماضي بمنزلة إذ، نحو قوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا  
 اتَّوَا عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَأْتِيهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسْكِنَكُمْ ﴾ ، وكقوله تعالى<sup>(٢)</sup> :  
 ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ . ومثله قول  
 زهير بن أبي سلمى<sup>(٣)</sup> :

دَعَوْا ظِمَاهُمْ حَتَّىٰ إِذَا تَمَّ أَوْرَدُوا      غِمَارًا تَفَرَّى بِالسَّلَاحِ وَبِالدِّمِّ

ويدلُّك على أنَّ « إذا » هنا للاستقبال كونها لا تُضَافُ إلى المبتدأ والخبر ، وإنما تُضَافُ إلى الفعل والفاعل ، وأنها تقتضي جواباً ، بخلاف إذ .  
 والمكانية هي التي للمفاجأة ، والأكثر من ذهبوا إلى ذلك كقولك :  
 خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ ، والمعنى ففي الحضرة زَيْدٌ ، فهذا ظرفُ مكان ، كما  
 تقول : أَمَامِي زَيْدٌ . ويدلُّ على ذلك سِتَّةُ أَوْجُهٍ :  
 الأولُ : وَقُوعُهَا خَبَرًا عن الجئة كما قَدَّمْنَا .

والثاني : أنها لو كانت زماناً لاختصَّتْ بالفعل ، وهي مختصة بالاسم .  
 والثالثُ : أنَّ تلك لا يفارقها غالباً معنى الشرط والجزاء ، وليس في

هذه ذلك .

والرَّابِعُ : أنَّ تلك معناها الاستقبال ، وهذه معناها الحضور ، فثبتَ  
 تباينُهُمَا .

(١) سورة النمل ، من الآية (١٨) .

(٢) سورة الأنعام ، من الآية (٣٥) .

(٣) ديوانه بشرح الإمام ثعلب : ٢٥ ، وروايته :

رَعَوْا مَا رَعَوْا مِنْ ظِمْمِهِمْ ثُمَّ أَوْرَدُوا



والخامسُ : أنَّ تلكَ تلزُمُها الإضافةُ إلى الجملة ، وهذه غيرُ مضافةٍ .  
والسادسُ : أنَّ تلكَ تقتضي جواباً ، وهذه لا تقتضيه .  
وذهبَ الرَّجَّاحُ<sup>(١)</sup> إلى أنها ظرفُ زمانٍ كراهةً ؛ لانتقالها عن بابها ،  
ودفعاً للاشتراك ، فالتقديرُ : خَرَجْتُ فِي ذَلِكَ الزَّمانِ وَجُودُ زَيْدٍ .  
ويدلُّ على ذلك أنَّ « إذا » وقتٌ للشَّيء ، ووقتُ الشَّيءِ يُصاحِبُهُ ،  
والمفاجأةُ فيها معنى المصاحبةِ ؛ لأنها تصحبُ الثاني وتُتبعُهُ إياه .  
وأما كونُها غيرَ مختصةٍ بالفعل فَلتَقْلِبُها عن معنى الشرط والجزاء ،  
وألزِمَتِ المبتدأ والخبرَ لمشابهتهما الفاءَ في الإتيانِ ومُسَيِّبَةُ الثاني عن الأول .  
وذهبَ بعضُهُم<sup>(٢)</sup> إلى أنها حرفٌ . وهو قويٌّ ؛ لأنها لو كانت ظرفاً  
لافتقرتْ إلى عامل ، وقد تَعَدَّرَ ذلك ، كقول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

وَكُنْتُ أُرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللِّهَازِمِ

ألا تَرَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ مَا بَعْدَ أَنَّ فِيمَا قَبْلُهَا ، وكذلك قولُهُ  
سبحانه<sup>(٤)</sup> : ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ؛ لأنه لا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ

(١) انظر التسهيل : ٩٤ ، وشرح الكافية ٣١٢/١/١ ، والمغني : ١٢٠ ، والجنى الداني : ٣٦٥ .

(٢) وهو قول الأخفش . انظر المغني : ١٢٠ .

(٣) مجهول النسبة . انظر الكتاب ١٤٤/٣ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٣٨ ، والمقتضب ٣٥٠/٢ ،  
والإغفال ٢٧٧/١ ، والخصائص ٣٩٩/٢ ، وشرح الجمل ٣٢٠/١ ، وشرح الكافية ١٢٤٤/٢/٢ ،  
١٢٤٨ ، والخزانة ٢٦٥/١٠ . وأرى بضم الهمزة بمعنى أظن متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل ، قال  
الأعلم : ومعنى قوله : « عبد القفا واللهازم » : أي : إذا نظرتَ إلى قفاه ولهزمته تبينتَ عيوديته  
ولو لمه ؛ لأن القفا موضع الصفع ، واللهزمة موضع اللكر ، وهي مُضِيعَةٌ في أصل الحنك الأسفل .

(٤) سورة الأنبياء ، من الآية (٩٧) .

في « إذا » شَاخِصَةً ؛ لِأَنَّ شَاخِصَةً فِي ضَمَنِ خَبَرٍ مَكْنِيٍّ الْأَمْرَ ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ مَا أَضْمَرَ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَا هُوَ تَفْسِيرٌ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَقَدَّمَ لَمَا احتاج إلى ذلك ؛ إذ قد عُرِفَ ضَمِيرُ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ ، وَكَانَ يَجُوزُ العَطْفُ عَلَيْهِ ، وَالبَدَلُ مِنْهُ ، وَتَأْكِيدُهُ ، وَهَذَا غَيْرُ جَائِزٍ بِإِجْمَاعِ النُّحَاةِ . وَيُؤَيِّدُهُ الْمَسْأَلَةُ الْمَشْهُورَةُ وَهِيَ<sup>(١)</sup> : طَنَنْتُ أَنَّ الزَّبُورَ أَشَدُّ لَسْعَةً مِنَ الْعَقْرَبِ فَإِذَا هُوَ هِيَ ، فَتَأَمَّلْهُ .

### الفصل الثاني :

أَنهَا اخْتَصَّتْ بِالإِضَافَةِ إِلَى الْفِعْلِ دُونَ الْاسْمِ لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ . فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى<sup>(٢)</sup> : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ ، وَ<sup>(٣)</sup> ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾ ، فَلَيْسَ / الْاسْمُ بَعْدَهَا مَرْفُوعًا بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مَرْفُوعٌ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ ، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ .

### وهنا تنبيه :

وهو أنه قد أَجَازَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ وَقُوعَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرَ بَعْدَهَا قَلِيلًا ، قَالَ بَعْضُ الْحُذَّاقِ : وَهُوَ الَّذِي يَقْضِي بِهِ ظَاهِرُ كَلَامِ سَبْيُوِيهِ ؛ لِأَنَّهُ أَنْشَدَ بَيْتَ ذِي الرِّمَّةِ<sup>(٥)</sup> :

(١) انظر الإنصاف : ٥٦٢ [المسألة : ١٠٢] ، والمغني : ١٢١ .

(٢) سورة الانشقاق ، الآية الأولى .

(٣) سورة الانفطار ، الآية الأولى .

(٤) سورة التوبة ، من الآية (٦) .

(٥) ديوانه ١٠٤٢/٢ . وكتاب سبْيُوِيهِ ٨٢/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢٣٦/١ ، والنكت عليه

٢١٧/١ ، وتحصيل عين الذهب ١٠٣ ، و المقتضب ٧٤/٢ ، والمسائل البغداديات : ٤٦٣ ، وكتاب

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَّغْتَهُ فَقَامَ بِفَاسٍ بَيْنَ وَصَلَيْكَ جَاذِرُ

فأجازَ في « ابن » النَّصْبَ وَالرَّفْعَ ، فالنَّصْبُ على إضمار فعل يفسرُهُ ما بعده ، تقديره : إِذَا بَلَّغْتَ ابْنَ أَبِي مُوسَى بَلَّغْتَهُ ، والرفعُ على الابتداء وما بعده خبرُهُ ؛ ألا تراه جعل الرفع فيه بمنزلته في قول الشَّاعر<sup>(١)</sup> :

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بَنُ مَرٍّ فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوْبَى نِيَامًا

وبعضُهُم يجعله مفعولاً لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُهُ ، والتَّقديرُ : إِذَا بلغ ابنُ أبي موسى بلالًا ، وهذا ضعيفٌ في القياس ؛ لأنه أَضْمَرَ ما يُرْفَعُ ، وفسرَهُ بما يُنْصَبُ ، وَحَقُّ المفسِّر أن يكون مجانساً لِمَا فسرَهُ .

نعم وإن جاز وقوعُ المبتدأ والخبر بعدها ، فلا يحسن أن يكونَ الخبرُ إِلَّا فِعْلاً ؛ لتكونَ الجملةُ من المبتدأ والخبر بمنزلة التي من الفعل والفاعل . فيجوز : إِذَا قَامَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُكَ ، ويمتنع : إِذَا زَيْدٌ قَامَ أَكْرَمْتُكَ ، على أنَّ أبا الحسن قد أجاز ذلك ، وعليه قولُ الشَّاعر<sup>(٢)</sup> :

فَهَلَّا أَعْدُوْنِي لِمِثْلِي تَفَاقَدُوْا إِذَا الْخَصْمُ أَبْزَى مَائِلُ الرَّأْسِ أَكْبُ

= الشعر : ٤٩١ ، والتبصرة ٣٣٣/١ ، وأمالى ابن الشجري ٤٩/١ ، والتخمير ٣٨٣/١ ، وشرح الفصل ٣١/٢ ، وشرح الجمل لابن خروف ٤٠٨/١ ، والخزانة ٣٢/٣ .

(١) هو بشر بن أبي خازم الأسدي ، والبيت في ديوانه : ١٩٠ . وانظر الكتاب ٨٢/١ ، ومعاني الأخفش ٨٥/١ ، وأدب الكاتب : ٨١ ، وشرح أبياته (الاقتضاب) ٧٣/٣ ، ومجالس ثعلب ١٩١/١ ، وإعراب القرآن ٥٥/٤ ، والمختص ١٩١/١ ، والتبصرة ٣٢٧/١ ، والأزهية : ١٥٥ ، وأمالى ابن الشجري ١٣١/٣ .

(٢) هو عمرو بن أسد الفقعسي كما في الحماسة البصرية : ٣٤ ، وقيل : مرة بن عداء الفقعسي كما في شرح الحماسة للتبريزي ١١٥/١ . وانظر الحماسة ١٢٤/١ ، وشرحها ٢١٤/١ ، وشرح الكافية ٥٤٨/١/١ ، ٤٣٣/١/٢ ، وفرائد المعاني لابن آجروم ١٢٢/١ ، والخزانة ٢٩/٣ .

وإنَّمَا حَسَّنَ له ذلك إِخْلَاصُهَا للوقت ، وتجرُّدُهَا عن معنى الجزاء .  
وكذا قولُ ضَيْعَمٍ الأَسَدِيِّ<sup>(١)</sup> :

إِذَا هُوَ لَمْ يَخْفَنِي فِي ابْنِ عَمِّي      وَإِنْ لَمْ أَلْقَهُ الرَّجُلُ الظَّلُومُ

فهو مرفوعٌ بالابتداء ، و« هو » ضميرُ الشَّانِ . ويمتنع أن يرتفع  
بإضمارِ فعلٍ ؛ لأنَّ هذا الضَّمِيرَ يفتقر إلى جملة تُفسِّرُهُ ، فيبقى ذلك الفعلُ  
بغيرِ مُفسِّرٍ ، وهذا واضحٌ .

### الفصل الثالثُ :

جوابُهَا يكونُ بثلاثة أشياء :

أولُّهَا : الفعلُ ، كقولك : إِذَا جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ .

والثَّانِي : الفاءُ ، كقولك : إِذَا جِئْتَنِي فَأَنَا أَكْرَمُكَ .

والثَّالِثُ : إِذَا المَكَانِيَّةُ ، قال الله تَعَالَى<sup>(٢)</sup> : ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا

أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ ، وكفوله تَعَالَى<sup>(٣)</sup> : ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجْعَلُونَ ﴾ .

واعلم أنَّ متى كان الجوابُ فِعْلاً مضارعاً أو ماضياً بغيرِ قَدْ استُعِي  
عن الرَّابِطِ ، ومتى كان مبتدأً وخبراً لم يَكُنْ بُدٌّ من الفاء ؛ إذ هي تُوصِلُ  
إلى المجازاة بالجملة الاسميَّة ، ولولاها لم يرتبط أولُّ الكلام بآخِرِهِ ؛ لأنَّ  
الشَّرْطَ والجزاء لا يَصِحَّانِ إلا بالأفعال ؛ إذ الفعلُ يُعْقَدُ بمثله ، وكانت

(١) هو له في الخصائص ١٠٤/١ .

(٢) سورة الروم ، من الآية (٢٥) .

(٣) سورة المؤمنين ، الآية (٦٤) .

أولى من غيرها لِمَا فيها من التعقيب ، وسبيلُ الجزاء أن يطأَ عَقِبَ الشرط  
بدليل قولهم : إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ ، فوقوعُ الطَّلَاق واقعٌ عقيب  
الدُّخول .

وكذلك إِنْ كَانَ الجوابُ فعلاً أمرياً أو نهياً نحو : إِذَا جَاءَكَ زَيْدٌ  
فَأَكْرِمْهُ ، وَإِذَا / أَتَاكَ سَعِيدٌ فَلَا تَشْتِمْهُ ، ولزم ذلك فيهما لجواز استقلاهما ،  
فَأُتِيَ بها لتدلَّ على ربطهما بما قبلها واتصالهما به . [٦٣/أ]

#### الفصل الرابع :

في عاملها ، وهو على ثلاثة أضرب :

الأوَّلُ : أن يكونَ جَوَابَهَا ، كقولك : إِذَا جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ ، وَإِذَا  
تَقَصِدُنِي أَحْسِنُ إِلَيْكَ .

والثَّانِي : أن يكونَ ما دَلَّ عليه جوابُها ، كقوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي  
الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ ﴾ ، والمعنى والله أعلم : فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ  
تَقَاطَعُوا ، فدَلَّ على ذلك قوله تعالى : ﴿ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ ﴾ . وكذا قوله  
تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ ﴾ ، فـ « يوم » متعلقٌ بفعلٍ  
دَلَّ عليه « لا بُشْرَى » ، فالتقديرُ : يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ يَحْزَنُونَ . وإنما احتيج  
إلى هذا التقدير ؛ لأنَّ ما بعدَ لا النَّافِيَةِ في مثل هذا الموضع لا يَعْمَلُ فيما قبلها ،  
وأيضاً فإنَّ « بُشْرَى » مَصْدَرٌ ، والمصدرُ لا يَتَقَدَّمُ عليه ما كان في صِلَتِهِ .

(١) سورة الأنبياء ، الآية (١٠١) .

(٢) سورة الفرقان ، الآية (٢٢) .

ومنه قوله سبحانه<sup>(١)</sup>: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ ،  
 فالعاملُ في « إذا » الأولى ما دلَّ عليه « إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ » ، والتقدير :  
 خَرَجْتُمْ . ولا يجوز أن يعمل فيها « يَخْرُجُونَ » ؛ لامتناع أن يعمل ما بعد  
 إذا المكانية فيما قبلها ، وحكمها في ذلك حكمُ الفاء .

ومنه قوله عزَّ اسمه<sup>(٢)</sup>: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ ۝ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ۝ عَلَى  
 الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ۝﴾ ، فاعامل في إذا ما دل عليه قوله سبحانه : ﴿فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ  
 يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾<sup>(٣)</sup> ، والتقديرُ والله أعلم: فإذا نُقِرَ في النَّاقُورِ صَعِبَ الأمرُ .

**فإن قلت :** فما العاملُ في « يَوْمَئِذٍ » ؟

**أجبت :** يعملُ فيه « ذلك » ؛ لأنه إشارةٌ إلى المصدر ، والتقديرُ :  
 فالتَّقرُّ يومئذٍ يومٌ عسيرٌ ، أي : تَقْرُ يَوْمَ عَسِيرٍ ، ثُمَّ حُذِفَ المضافُ وأُقيِمَ  
 المضافُ إليه مُقَامَهُ . وأجاز بعضهم أن يكون « يَوْمَئِذٍ » في موضع رفع  
 على البدل من قوله : « فَذَلِكَ » ، إلا أنه لم يَظْهَرْ فيه الإعرابُ لبنائه .

**وهنا تنبيه :**

وهو أنَّ العاملَ في قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ : ﴿غَيْرُ يَسِيرٍ﴾ .

**فإن قلت :** فكيف جاز أن يعملَ المضافُ إليه فيما قبلَ المضاف ؟

**أجبت :** بأنَّ مُجَوِّزَ ذلك كونُ « غير » في معنى التَّنْهِي ، ولذلك أجازوا:  
 أَنْتَ زَيْدًا غَيْرُ ضَارِبٍ ، والتقدير : أَنْتَ زَيْدًا لَا ضَارِبٍ ، وَمَنْعُوا : أَنْتَ

(١) سورة الروم ، من الآية (٢٥) .

(٢) سورة المدثر ، الآيتان (٨ ، ٩) .

(٣) هذه الآية ساقطة من (ت) .

(٤) سورة المدثر ، الآية (١٠) .

زَيْدًا مِثْلُ ضَارِبٍ ؛ لعدم ذلك في « مِثْل » ، وذلك نحو قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أَوْنَا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ ، والتقدير : أئذا بُعِثْنَا . و « أئنا لمبعوثون » ليس جواباً لـ « إذا » ؛ إذ الاستفهام لا يكون جواباً للشرط ، وإنما أغنى عنه ، وقام مقامه .

وكذا قوله تعالى <sup>(٢)</sup> : ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ إِذَا مَرَقْتُمْ كُلَّ مِرْقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ ، فالعامل في « إذا » ما دلَّ عليه قوله تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> من معنى بُعِثْتُمْ أو تُبْعَثُونَ .

فإن قيل : يجوز أن يُنصب « إذا » بقوله : جديد ؛ لأن المعنى عليه ؟  
أجبت : لا يجوز ؛ لامتناع أن يعمل ما بعد « إنَّ » فيما قبلها ، وهذا يُسمى مجاذبة الإعراب والمعنى للشيء الواحد ، وكان أبو علي يُلِمُّ به كثيراً ، وذلك أنه يوجد في المنثور والمنظوم ، المعنى يدعو إلى أمر والإعراب يمنع منه ، فمتى اعتوراً كلاماً وجب أن يتمسك بصحة المعنى ، ويتأول لصحة الإعراب ، وذلك كقوله تعالى <sup>(٤)</sup> : ﴿ إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ۝ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾ ، / فالظرف الذي هو « يوم » يقتضي المعنى أن يتعلق بالمصدر الذي هو رجع ، أي : إنه على رَجْعِهِ في ذلك اليوم لقادر ، لكن الإعراب يمنع منه ؛ لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ، فحينئذ يجعل العامل فيه فعلاً مقدراً دلَّ عليه المصدر .

[٦٣/ب]

(١) سورة المؤمنين ، من الآية (٨٢) ، ووردت في سورة الصافات (١٦) ، والواقعة (٤٧) .

(٢) سورة سبأ ، من الآية (٧) .

(٣) من قوله : (فالعامل في إذا) إلى هنا ساقط من (ص) .

(٤) سورة الطارق ، الآيتان (٨ ، ٩) .

وكذا قوله سبحانه<sup>(١)</sup>: ﴿لَمَقْتُ اللَّهَ أَكْبَرُ مِنْ مَقَّتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَنِ فَتَكْفُرُونَ﴾، فالمعنى يقتضي تعلق « إذ » بالمقت ، والإعراب يمنعهُ للفصل بين المصدر ومعموله بالخبر ، فيقدرُ له فعلٌ يدلُّ عليه المقتُ.

وكذا قوله سبحانه<sup>(٢)</sup>: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ ۖ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ ۚ إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ﴾. فالمعنى أَنَّ العاملَ في « إذا » خبرٌ، والإعرابُ يمنعهُ ؛ لأنَّ ما بعد « إِنَّ » لا يعملُ فيما قبلها ، فاقتضى أَنْ يُقدَّرَ له العاملُ .

فإن قلتَ : أيجوز أن يعملَ فيه « يَعْلَمُ » ؟

أجبتُ : لا يعملُ في « إذا » ما قبلها ما دامت شرطيةً .

#### الفصل الخامس :

في علة بناء « إذا » . وفي ذلك أربعة أوجه :

**الأولُ :** أَنَّهَا بُنِيَتْ لتضمُّنُها معنى حرف الشرط، كما بُنِيَتْ متى ومنٌ وغيرُهُما من الأسماء المجازي بها كذلك عداً آياً .

**والثاني :** أَنَّ ذلك لمشابهتها الموصولَ لوجهين : أحدهما : امتناعُها من الاستقلال بنفسها وخروجُها بذلك عن حكم الأسماء . والآخرُ : أَنَّ تمامَها لا يقع إلاَّ بجملةٍ ، كما أَنَّ الموصولَ كذلك .

**والثالثُ :** أَنَّ ذلك لتضمُّنُها حرفَ الوعاء وهو « في » ، والفرقُ بينها وبين باقي الظُّروف جوازُ ظُهور « في » معها ، وامتناعُ ذلك في « إذا » ؛

(١) سورة غافر ، من الآية (١٠) .

(٢) سورة العاديات ، الآيات (٩ - ١١) .



ألا تراك تقولُ : آتِيكَ وَقْتَ احْمِرَارِ البُسْرِ ، (وفي وَقْتِ احْمِرَارِ البُسْرِ ، ولا يجوزُ : آتِيكَ في إِذَا احْمَرَ البُسْرُ)<sup>(١)</sup> .

**والرَّابِعُ :** أنها جاريةٌ مَجْرَى المقطوع عن الإضافة، وبيأنه أنها مضافةٌ إلى الجملة ، والإضافة إليها كَلَا إضافة ، ومثلها في ذلك حَيْثُ ، ولذلك بُنِيَتْ على الضَّمِّ بناءَ الغايات نحو قَبْلُ وبعْدُ ، وهذا جَلِيٌّ .

**وأما الخاتمةُ** فلو سَمَّيْتَ بـ « إذا » لأَعْرَبْتَهَا وأَلْحَقْتَهَا بالأسماء المتمكنة ، وَحَكَمْتَ على أَلْفِهَا بالانقلاب عن واوٍ لعدم إمالتها ، وكان الأصلُ إِذُو ، لكن قُلِبَتْ أَلْفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فَإِنْ ثَنَيْتَهَا قُلْتَ : إِذَوَان ، وكذلك حُكُمَ إلى وألا ، تقولُ في تشيتهما : إِلَوَان وإِلَوَان .

**فإن قلتَ :** فألفها ليست بمبدلةٍ فهلاً امتنع قلبُها ؟

**أجبتُ :** لَمَّا انتقلتُ إلى حكم الأسماء وَجَبَ الحكمُ عليها بما يُحْكَمُ به فيها . ونظيرُ ذلك ضَرَبَ ، فَإِنَّ حكمه إِذَا سُمِّيَ به مجرداً من الضَّمير أن يُعَرَّبَ فيقالُ : هَذَا ضَرَبٌ ، ورَأَيْتُ ضَرَباً ، ومَرَرْتُ بَضَرَبٍ ، وإن سُمِّيَ به غيرُ مُجَرَّدٍ حُكِيَ كما تُحَكَّى الجُمْلُ ، و« إذا » تُبَيَّنُ ، فتقولُ في تصغيرها عند تَمَكُّنِهَا : أُذْيٌ ، والأصلُ : أُذْيُو ، فَقُلِبَتْ الواوُ ياءً لاجتماعهما سابقاً ساكُنُهُمَا ، وأُدْغِمَتِ الياءُ في الياءِ .

وتقولُ في جمعها على أفعال كَأَضْلَاعَ : آذَاءٌ ، والأصلُ : أَأْذَاوُ ، فَقُلِبَتِ الهمزةُ الثَّانِيَةُ أَلْفًا لسُكُونِهَا وانفتاح ما قبلها ، كما في آدَمَ ، وَقُلِبَتِ

---

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

الواو همزة لوقوعها طَرَفًا بعد ألفٍ زائدةٍ كما في كِسَاءٍ .  
وعلى أَفْعُلْ كأَضْلُعْ : / آذْ ، والأصلُ : أَدُوْ ، فقلبتِ الهمزة الثانية [٦٤/أ] أَلْفًا ، وقلبتِ الواو ياءً والضمة قبلها كَسْرَةً ، واستثقلتِ الضمة والكسرة على الياء فحذفت ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء لذلك .  
وتقولُ في النَّصَبِ : إَدِيَا .

ولو رَحِمْتُهُ على قول الفراء لَقُلْتَ : يَا إِدُوْ ، وَيَا إِدُ ، على المذهبين .  
ولو بَنَيْتَ منها مثل جَحْمَرَشْ لكان لك وجهان :  
الأوَّلُ : أَنْ تقولَ : إِدَوَاوْ ، والأصلُ إِدَوَوَوْ ، فقلبتِ الواو الوسطى أَلْفًا لتحركيها وانفتاح ما قبلها ، وامتنع قلبُ الواو الأخيرة همزةً لوجهين : أحدهما : أَنَّ قَبْلَهَا أَلْفًا أَصْلِيَّةً منقلبةً عن واو ، فَأَحَدُ وَصْفِي عِلَّةُ الْقَلْبِ مُتَنَفٍ . والآخرُ : أَنَّ ذَلِكَ كَانَ يُفْضِي إِلَى تَوَالِي إِعْلَالَيْنِ ، وهو مرفوضٌ .  
وقد بَيَّنَّتهُ فِي « شَرْحِ تَصْرِيفِ ابْنِ مَالِكٍ » .

والثَّانِي : أَنْ تقولَ : إِدَوَوْ ، ولكن قَلَبْتَ الواو الأخيرة ياءً لتَطْرُقَ فِيهَا وانكِسار ما قبلها ، ثُمَّ اسْتُثْقِلَتِ الحركتان عليها ، وَجَرَى عَلَيْهَا حُكْمُ المنقوص ، ولو جَمَعْتَ ذَلِكَ لَقُلْتَ : إِذَاوِ ، والأصلُ إِذَاوَوْ ، فقلبتِ الواو ياءً لِمَا تَقَدَّمَ ، فَصَارَ إِذَاوِيٌّ ، ثُمَّ أُجْرِيَ مُجْرَى جَوَارٍ . وَقُلْتَ فِي تَصْغِيرِهِ : أُدِيٌّ منقوصاً ، وَأَصْلُهُ أُدِيَوَوْ ، فقلبتِ الواو الأخيرة ياءً ، ثُمَّ حُذِفَتْ وَقُلِبَتْ الواو الَّتِي قَبْلَهَا ياءً للاجتماع المذكور فَصَارَ أُدِيٌّ كَتَصْغِيرِ « إِذَا » نَفْسِهَا ، لَكِنَّ ذَلِكَ جَارٍ مَجْرَى الصَّحِيحِ فِي الإِعْرَابِ ، وَهَذَا مَنْقُوصٌ ، فَتَبَيَّنَ ذَلِكَ .

\* \* \*

ومنها :

٢٩- ظَلُومٌ كَمَتَّتْهَا لَصَبٌ كَخَصَرَهَا ضَعِيفُ الْقَوَى مِنْ فِعْلِهَا يَتَظَلَّمُ

أَنشَدَهُ الرَّعْفَرَانِيُّ فِي « تَعْلِيْقِهِ »<sup>(١)</sup> ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَائِلُهُ .

« ظَلُومٌ » خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : هِيَ ظَلُومٌ ، وَلَمْ يُؤْتَّ لَأَنَّهُ مِنْ أَمْثَلَةِ الْمَبَالَعَةِ ، وَتِلْكَ يَسْتَوِي فِيهَا الْمَذْكُورُ وَالْمُؤْتَّ . وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَغِيًّا ﴾ ، وَأَصْلُهُ بَغُيٌّ ، فَقَلِبْتَ الْوَاوُ يَاءً ، وَأُدْغِمْتَ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ ، وَقَلِبْتَ ضَمَّةَ الْعَيْنِ كَسْرَةً .

وَمَرَّ بِي فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ - لَمْ أَسْتَحْضِرْ مُؤَلَّفَهَا - أَنَّ الْمَازِنِيَّ سَأَلَ عَنْهَا ابْنَ السَّكِّيتِ بِحَضْرَةِ الْوَائِقِ بِاللَّهِ ، فَلَمْ يُجِبْهُ .

وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ<sup>(٣)</sup> : إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لَشَبِّهِ صُبُورٍ وَبَابِهِ بـ « دُخُولٌ » مَصْدَرٌ دَخَلَ ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا إِلَّا حَرَكَةُ الْأَوَّلِ ، وَالْمَصْدَرُ لَا يُؤْتَّ . وَمِثْلُهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ : صُرِفَ « أَحْمَالٌ » جَمْعًا وَإِنْ عُذِمَ نَظِيرُهُ فِي الْآحَادِ لِمُقَارَبَتِهِ « إِجْمَالًا » مَصْدَرٌ أَجْمَلَ .

وهنا تنبيه :

وَهُوَ أَنَّ كُلِيهِمَا يَدْعُو إِلَى الْأَصْلِ ، فَفِي « إِجْمَالٍ » يَدْعُو إِلَى الصَّرْفِ ، وَفِي « صُبُورٍ » إِلَى التَّذْكِيرِ ، وَهُمَا أَصْلَانِ لِعَدَمِ الصَّرْفِ وَالتَّأْنِيثِ .

(١) قَائِلُهُ أَبُو الطَّيِّبِ الْمُتَنَبِّي ، وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ بِشْرَحِ ابْنِ جَنِّي (الْفَسْر) ٥١٥/٣ ، وَشَرْحُهُ لِلْوَاحِدِي :

١٧٧ ، وَالشَّرْحُ الْمُنْسُوبُ إِلَى الْعَكْبَرِيِّ ٨٢/٤ .

(٢) سُورَةُ مَرْيَمَ ، مِنْ الْآيَةِ (٢٨) .

(٣) لَهُ حَدِيثٌ عَنْ (بَغِيٍّ) فِي التَّمَامِ نَقْلَهُ صَاحِبُ الْكَشَافِ ١١/٣ ، وَالرَّازِي فِي تَفْسِيرِهِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى (بَغِيًّا) .

و« مَتْنِيهَا » مُشْنَى مجرورٌ بالإضافة إن كانت الكاف اسماً ، ومجرورٌ بها إن كانت حرفاً ، وعلامة الجرّ الياء ، وحُذِفَتْ نونُ التثنية لإضافته إلى ضمير « ظُلُوم » ، وعند أبي الفتح<sup>(١)</sup> هو صفةٌ لـ « ظُلُوم » ، فإن كانت الكاف حرفاً تعلّقَ بمحذوف ، وتحملَ ضميراً ، وإن كانت اسماً فهو وصْفٌ لـ « ظُلُوم » مُجَرَّدٌ من الضمير أي : هي ظُلُومٌ مثلُ مَتْنِيهَا .  
و« لَصَبٌ » يتعلّقُ بـ « ظُلُوم » أيضاً .

وعند الزعفرانيّ أنّ « كَمَتْنِيهَا » حالٌ من الضمير في « ظُلُوم » على / [٦٤/ب]  
التقديرين ، و« لَصَبٌ » متعلّقٌ بـ « ظُلُوم » ، واحتجّ بأنه لا يعمل بعد وصْفِهِ ، ولذلك قال أبو علي<sup>(٢)</sup> في قوله سبحانه<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَأَذَنْ مِّنْ أَلَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ ﴾ : إنّ الظُّرْفَ وهو « يَوْمَ الْحَجِّ » لا يتعلّقُ بـ « أَذَانٌ » ؛ لأنه قد وُصِفَ بقوله : « إلى النَّاسِ » ، وهذا هو القويُّ .

وكأنّ أبا الفتح استجازَ ذلك لقوّة الاتساع في الظُّرْفِ والجارِّ والمجرور ، وأنهما يعملُ فيهما روائحُ الأفعال . هذه عبارته . والرّبعيُّ لم يَسْتَجِرْهَا .  
ولو قيل : إنّ قوله : « كَمَتْنِيهَا » وصْفٌ لمصدرٍ محذوف أي : هي ظُلُومٌ ظُلُمًا كظُلُمَ مَتْنِيهَا ، لكان يزولُ معه هذا الإشكالُ .

وقوله : « كَخَصَرُهَا » صفةٌ لـ « صَبٌ » ، والكافُ يحتملُ الأمرين .  
و« ضَعِيفُ الْقُوَى » صفةٌ أخرى له ، فإضافته غيرُ مَحْضَةٍ أي : لَصَبٌ

(١) لم أقف على كلامه .

(٢) لم أقف على قوله في كتبه ومسائله التي اطّلت عليها .

(٣) سورة التوبة ، من الآية (٣) .

ضَعِيفٌ قُوَاهُ .

و « مِنْ فِعْلِهَا » يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ: « يَتَظَلَّمُ » ، (والجملَةُ بِأَسْرَها صِفَةُ لِصَبٍّ ،  
والعائِدُ فاعِلٌ يَتَظَلَّمُ)<sup>(١)</sup> . ويجوز أن يكونَ موضِعُ « يَتَظَلَّمُ » نَصْباً على الحال  
من الضَّميرِ المجرورِ في « قُوَاهُ » . وفيه ضَعْفٌ لِقَلَّةِ الحالِ من المضافِ إليه ،  
وإن كانَ الأَخْفَشُ قد ذَكَرَ منه بُويَّاً .  
ويجوزُ أنْ يُنْشَدَ بِنَصْبِ « ضَعِيفُ الْقُوَى » ، ويكونُ حالاً من الضَّميرِ  
في قوله : « يَتَظَلَّمُ » .

\* \* \*

ومنها :

٣٠- أَلَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ عَطَائِكَ أَنِّي عَلِمْتُ وَرَاءَ الرَّمْلِ مَا أَنْتَ صَانِعُ  
أُنْشَدَهُ الزَّعْفَرَانِيُّ<sup>(٢)</sup> .

« أَلَا » حرفٌ يُسْتَفْتَحُ بِهِ الكلامُ ، وتُسْتَعْمَلُ فِي التَّمْنِي والعَرْضِ ، ومثله  
« أَمَّا » .

و « حَظِّي » منتصبٌ بأنه اسمُ لَيْتَ ، و « مِنْ عَطَائِكَ » متعلقٌ  
بمحذوفٍ ، وهو حالٌ من « حَظِّي » ، والعاملُ فيه لَيْتَ ، والتقديرُ : أتمنى  
ذلكَ حاصلاً من عطائِكَ ، والياءُ اسمٌ إنَّ ، وَعَلِمْتُ بمعنى عَرَفْتُ ، فلها

---

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

(٢) البيت للكَرُوسِ بن زيد الخيل بن حصن بن مَصَاد بن مالك بن معقل كما في الحماسة ١٩٥/٢ ،  
وانظر شرحها للمرزوقي ١٤٨٨/٣ . وهو في حماسة الأعلام الشنتمري منسوب إلى كروي بن  
زيد بن حصن بن مصاد بن معقل بن مالك . (عن هامش الحماسة) .

مفعولٌ واحدٌ ، كما قال تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ .  
 و « ما » يجوزُ أن تكونَ موصولةً . وقوله : « أَنْتَ صَانِعٌ » مبتدأ وخبرٌ  
 صلَّتها ، والموصولُ مع صلَّته منصوبٌ بـ « عَلِمْتُ » ، ويجوزُ أن تكونَ  
 موصوفةً ، والجملةُ صِفَتُهَا . وأمَّا « وَرَاءَ الرَّمْلِ » فالمعنى يقتضي أن يتعلَّقَ بـ  
 صانعٍ ؛ أي : مَا أَنْتَ صَانِعٌ وَرَاءَ الرَّمْلِ ، والصَّنْعَةُ الإعرابيةُ تمنعُ منه ؛ إذ  
 يمتنعُ تقدُّمُ ما في الصِّلَةِ على الموصول ، أو عمل ما بعد الموصوفِ فيما قبله ،  
 فيُقَدَّرُ له ما يعملُ فيه ، ودَلَّ ذلك على ما بعده .

فإن قلتَ : أيتعلَّقُ بقوله : عَلِمْتُ ؟

أجبتُ : استضعفه أبو الفتح<sup>(٢)</sup> والزَّعفرانيُّ ؛ لأنَّ المعنى تمنِّي عِلْمَ ما  
 هو صانعٌ في هذا الموضع ، لا أنه عِلِمَ في هذا الموضع ما هو صانعٌ .  
 والمصدرُ المقدَّرُ من أنَّ ومعمولُها مرفوعُ الموضع خبرٌ لَيْتَ .

\* \* \*

(١) سورة الأنفال ، من الآية (٦٠) .

(٢) انظر التنبيه في إعراب الحماسة لابن جني : ٤٨٩ . ونصه : « ويجوز أن يكون (وراء الرمل) متعلقاً  
 بنفس علمت ، أي : علمت في هذا الموضع كذا وكذا على صغر معناه » . ولعل صحة النص (على  
 ضعف معناه) على ما نقل المصنف هنا .

ومنها :

٣١- أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا

أَنْشَدَهُ الْبُسْتِيُّ فِي « تَعْلِيْقِهِ » ، وَذَكَرَ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ أَنْشَدَهُ إِيَّاهُ <sup>(١)</sup> .

« أَنْجَبَ » فعلٌ ماضٍ ، وفاعله مضمَّرٌ فيه يعودُ إلى الممدوح المذكور ، و« أَيَّامَ » جمعُ يومٍ ، وأصله أَيَّوَامٌ ، فَلَمَّا اجْتَمَعَتِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ سَكَنْتُ / الأولى منهما قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً وَأُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ . نَعَمْ قَدْ يَتَّفِقُ هَذَا الْجَمَاعُ وَيَتَخَلَّفُ الْقَلْبُ ، كَالشُّذُوزِ فِي ضَيُّونَ وَعَوَى الْكَلْبُ عَوِيَّةً ، نَقَلَهُ أَبُو الْفَتْحِ فِي « الْخَصَائِصِ » <sup>(٢)</sup> لَوُرُودِهِ عَلَى أَضْعَفِ الْوَجْهَيْنِ نَحْوُ : أُسَيُودُ ، وَالْجَيِّدُ أُسَيِّدٌ ، وَإِنَّمَا صَحَّتِ الْوَاوُ حَمَلًا عَلَى أَسَاوِدَ ، وَالتَّصْغِيرِ وَالتَّكْسِيرِ مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ .

[٦٥/أ]

فَإِنْ قُلْتَ : فَأَيُّهُمَا يَكْثُرُ حَمْلُهُ عَلَى الْآخَرِ ؟

أَجِبْتُ : ذَلِكَ مَا نَحْنُ فِيهِ ، وَهُوَ حَمْلُ أَضْعَفِ التَّغْيِيرَيْنِ عَلَى أَقْوَاهُمَا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا صَغَّرْتَ الْأِسْمَ ، فَأَنْتَ مُقِيمٌ عَلَى الْإِفْرَادِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ ، وَإِذَا كَسَّرْتَهُ فَقَدْ انْتَقَلَتْ إِلَى الْجَمْعِ الَّذِي هُوَ الْفِرْعُ ، وَلِذَلِكَ اعْتَدَّ بِالتَّكْسِيرِ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ سَبَبًا دُونَ التَّصْغِيرِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ .

وَكَحْدُوثِ السُّكُونِ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا ، وَذَلِكَ كَأَنَّ تَبَيَّنَ مِنْ طَوَيْتُ مِثْلَ عَضُدٍ ، ثُمَّ تَحْدَفُ الضَّمَّةُ تَخْفِيفًا فَتَقُولُ : طَوِيٌّ مِنْ غَيْرِ قَلْبٍ .

(١) البيت للأعشى يمدح سلامة ذا فائش ، والبيت في ديوانه : ٢٨٥ . وروايته : « والديه به » .

وانظر البيت في العين (نجب) ، وإصلاح المنطق : ٧٧ ، وشرح أبياته : ١٥٨ ، وتهذيبه : ١٤٣ ، ومجالس ثعلب ٧٧/١ ، والزاهر ٧٣/١ ، والإفصاح : ٣٣٢ ، واللسان (نجل) .

(٢) الخصائص ١٥٥ ، ٥٠/١ .

وكحُدُوثِ القَلْبِ للواو كما في رُؤْيَا تخفيف رُؤْيَا؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الواوَ منقلبةٌ عن الهمزة التي هي عَيْنٌ في رَأَيْتُ ، نَعَمْ إِنْ كَانَ هَذَا الْقَلْبُ لَازِمًا فَإِنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ قَلْبَهَا لِلْيَاءِ .

وفي تمثيله غُمُوضٌ ذَكَرْتُهُ فِي « شرح تصريف ابن مالك »<sup>(١)</sup> .  
وَنَصَبَ « الْأَيَّامَ » عَلَى الظَّرْفِ بِالْفِعْلِ الَّذِي هُوَ « أَتَجَبَ » ،  
و« وَالِدَاهُ » مُبْتَدَأٌ ، وَ« بِهِ » خَبْرُهُ ، كَمَا تَقُولُ : زَيْدٌ بِكَ وَأَنَا بِكَ ، وَالْجُمْلَةُ  
مَجْرُورَةٌ الْمَوْضِعِ بِإِضَافَةِ الظَّرْفِ إِلَيْهَا . وَرُؤْيَى بَرَفَعِ أَيَّامٍ عَلَى أَنْ تَكُونَ  
فَاعِلٌ « أَتَجَبَ » ، وَهَذَا كَقَوْلِهِمْ : نَهَارُكَ صَائِمٌ ، وَلَيْلُكَ قَائِمٌ ، فَنَسَبَ  
الْإِنْجَابَ إِلَيْهَا لِحَصُولِهِ فِيهَا .

و« وَالِدِيهِ » جَرٌّ بِإِضَافَةِ الْأَيَّامِ إِلَيْهِ ، وَ« بِهِ » مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ : « أَتَجَبَ » ،  
وَالْبَاءُ سَبَبِيَّةٌ .

وَمَنْ رَفَعَ « وَالِدَاهُ » فَهُوَ مُبْتَدَأٌ عَلَى حَالِهِ . قَالَ الْبُسَيْطِيُّ : وَفِيهِ بُعْدٌ<sup>(٢)</sup> ؛  
لَأَنَّكَ إِذَا رَفَعْتَ الْأَيَّامَ أَخْرَجْتَهَا مِنْ بَابِ الظَّرْفِ ، (وَأَدْخَلْتَهَا فِي بَابِ  
الْأَسْمَاءِ ، وَالْإِضَافَةُ إِلَى الْجُمْلِ مِنْ خَصَائِصِ الظَّرْفِ)<sup>(٣)</sup> ، فَكَلَّمَا بُعِدَ  
الْأَسْمُ عَنْهَا ، بُعِدَ عَنِ الْإِضَافَةِ إِلَيْهَا ، نَعَمْ جَازَ ذَلِكَ نَظْرًا إِلَى أَصْلِهِ وَاعْتِبَارًا  
بِهِ .

و« إِذْ » ظَرْفٌ لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ ، وَبُنِيَ لَشَبَهِهِ بِالْحَرْفِ ؛ إِذْ لَا

(١) شرح التعريف بضروري التصريف : ١١١ وما بعدها .

(٢) انظر شرح أبيات إصلاح المنطق : ١٥٨ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ص) .



يستقلُّ بِنَفْسِهِ ، ويفتقر إلى جملةٍ يُضَافُ إليها، ولأنَّ وَضْعَهُ وَضْعُ الحروف، وكان ذلك على السُّكُون ؛ لأنه الأصلُ فيه ، ويتعلَّقُ بقوله : « به » إذا كان خبراً للمبتدأ الذي هو « والداه » .

**فإن قلت :** فلم لا يتعلَّقُ بقوله : « أُنَجِّبَ » ؟

**أجبت :** بأنه قد تعلَّقَ به ظرفٌ وهو « أَيَّامَ » ، ولا يعملُ الفعل في ظرفين مطلقاً إلا على طريق إبدال أحدهما من الآخر ، كقولك : أَتَيْتُكَ اليومَ نِصْفَ النَّهَارِ ؛ لأنَّ من المحال حُدُوثُهُ في زمانين أو مكانين .

فأما إذا رَفَعْتَ الأيامَ جازاً أن يتعلَّقَ « إذ » بقوله : « أُنَجِّبَ » .

و « نَجَلَاهُ » في موضع جرٍّ بإضافة الظرفِ إليه، والفاء عاطفةٌ، و « نَعَمْ » فعلٌ لا يتصرَّفُ ، ويدلُّ على فعليّته خلافاً للكوفيَّين<sup>(١)</sup> عطفُهُ على الفعل ، ومثله قوله عزَّ اسمه<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَلَقَدْ نَادَيْنَا نُوْحًا فَلْنَعْمَ الْمُجِيبُونَ ﴾ .

وفي « ما » ثلاثة أوجهٍ :

**الأوَّلُ :** أن تكونَ موصولةً ، وقوله : « والداه » صلَّتها ، والعائدُ / مقدرٌ ، أي : وَلَدَاهُ ، و « ما » فاعلٌ نَعَمْ . وحكى البُسْتِيُّ أَنَّ الفارسيَّ أجازَ : نَعَمْ الَّذِي قَالَ ذَاكَ ، على أن يكونَ المرادُ بالَّذي الشَّيْخَ ، كقوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ﴾ . ومثله قولُ الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup> :

[٦٥/ب]

(١) وهم يرون اسميته . انظر الإنصاف : ٨٦ [المسألة : ١٤] .

(٢) سورة الصافات ، من الآية (٧٥) .

(٣) سورة الزمر ، من الآية (٣٣) .

(٤) البيت دون نسبة في جمهرة اللغة ١٠٩٨/٢ ، ١٣٠٨/٣ ، والإغفال ٣٥٢/١ ، وإيضاح الشعر : ٤١٦ ، وشرح الجمل ٦٠١/١ ، وشرح الكافية الشافية ١١٠٩/٢ ، وشرح التسهيل ١١/٣ ، والمساعد

فَنِعَمَ مَرْكَأً مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ      وَنِعَمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ

والمقصود بالمدح محذوف أي : هو، كقوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿ نِعَمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾، والتقدير: نِعَمَ الْعَبْدُ أَيُّوبُ . قال العبدِيُّ : وَحَذَفُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ وَمَا قَبْلَهُ الْخَبَرُ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ خَبَرًا لَأَدَّى إِلَى حَذْفِ الْجُمْلَةِ بِكَمَالِهَا ، وَحَذْفِ بَعْضِهَا أَسْهَلُ .

**والثاني :** أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً ، وَالْجُمْلَةُ صِفَتُهَا ، وَمَوْضِعُهَا نَصْبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَهِيَ مُفَسَّرَةٌ لِلْفَاعِلِ الْمُسْتَكِنِّ فِي نِعَمَ ، وَالْمَقْصُودُ بِالْمَدْحِ مُحْذُوفٌ .  
**والثالث :** أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً غَيْرَ مَوْصُوفَةٍ ، وَهِيَ مَنْصُوبَةٌ عَلَى التَّمْيِيزِ مُفَسَّرَةٌ لِلضَّمِيرِ فِي نِعَمَ .

و« وَلَدَاهُ » صِفَةٌ لِلْمَقْصُودِ بِالْمَدْحِ أَيِ : نِعَمَ شَيْئًا إِنْسَانٌ وَلَدَاهُ .  
وَهَذَا بَيِّنٌ .

\* \* \*

---

= ١٦٦/١ ، ١٣١/٢ ، والمغني ٤٣٣ ، ٥٦٩ ، ٥٧١ ، وشرح أبياته ٣٣٨/٥ ، والخزانة ٩/٤١٠ . وزكأ بمعنى لجأ ، يقال : زكأت إليه أي : لجأت إليه ، والمَرْكَأُ : (مَفْعَل) اسم مكان منه بمعنى الملجأ .  
(١) سورة ص ، من الآيتين (٣٠ ، ٤٤) .

ومنها :

٣٢ - السَّالِكُ الثَّغْرَةَ الْيَقْظَانُ كَالِئْهَا مَشَى الْهَلُوكُ عَلَيْهَا الْخَيْلُ الْفُضْلُ

البيتُ للهُذلي<sup>(١)</sup>.

و« السَّالِكُ » اسمُ فاعِلٍ، وارتفاعُهُ بالوصف لما قبله ، أو بكونه خيراً  
لمبتدأً محذوفٍ أي : هو السَّالِكُ . و« الثَّغْرَةُ » منتصبَةٌ باسمِ الفاعل ، وهي  
موضعُ المخافة، و« الْيَقْظَانُ » بالرفعِ صفةٌ للسَّالِكِ، أو خيرٌ آخرُ، وبالتَّصْبِ  
صفةٌ للثَّغْرَةِ على الاتساع؛ وذلك أنه وَصَفَهَا بما يقع منها كقولهم: نَهَارٌ  
صَائِمٌ ، وَلَيْلٌ قَائِمٌ . وَذَكَرَ الصِّفَةَ لأنها سَبَبِيَّةٌ .

و« كَالِئْهَا » اسمُ فاعِلٍ مِنْ كَلَأَ أي : حَفِظَ ، ومنه : الْكَلَاءُ كَلَاءُ  
الْبَصْرَةِ<sup>(٢)</sup> للموضع الَّذِي تَقِفُ فِيهِ السُّفُنُ ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِحِفْظِهِ إِيَّاهَا ،  
فَوَزَنُهُ فَعَّالٌ<sup>(٣)</sup> ، وهو مُنْصَرَفٌ .

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَأْخُوداً مِنَ الْكَلَالِ بِمَعْنَى الْفُتُورِ ، إِمَّا لِفُتُورِ الرِّيحِ  
عَنِ الْهَبُوبِ فِيهِ ، أَوْ لِفُتُورِ السُّفُنِ عَنِ الْجَرِيِّ ، فَوَزَنُهُ فَعْلَاءُ ، وهو غير  
منصرفٍ .

---

(١) هو المتنخل الهذلي يرثي ابنه أثيلة ، والبيت في شرح أشعار الهذليين ١٢٨١/٣ . وانظر : كتاب  
الشعر ٤٣٤/٢ ، والخصائص ١٦٧/٢ ، وسر الصناعة ٦١١/٢ ، وأمالى ابن الشجري ٢٢٠/٢ ،  
وتوجيه اللمع : ١٦٢ ، وشرح التسهيل ١٢٠/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٢٣/٢ ، ١٠٤٩ ،  
وتذكرة النحاة ٣٤٦ ، والجمع ٢٩٣/٥ ، والخزانة ١١/٥ ، ١٠١ .

(٢) اسم محلة وسوق بالبصرة معروف يُكَلِّتُونَ فِيهِ سَفَنَهُمْ أَيِ يَجْبِسُونَهَا . (الصحاح - كلاً) ، و(المجمل  
- كلاً) ، ومعجم البلدان ٤٧٢/٤ .

(٣) انظر الكتاب ٢٧٥/٤ .

ويجوز عندي أن يكونَ فعَّالاً من الكَلال ، وأصلُهُ كَالل فاستقل  
اجتماعُ الأمثال وهي اللّامات ، فقلِّبت الأخيـرة ياءً فوقَعَتْ طَرَفاً بعد ألف  
زائدة فقلِّبت همزةً ، وهذا كقوله<sup>(١)</sup>:

تَنَشَّبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ

أَنَشَبَ مِنْ مَّاشِرٍ حِدَاءِ

قال أبو الفتح<sup>(٢)</sup>: أصلُهُ حِدَادٌ ، فقلِّبت الدَّالُ ياءً ، ثمَّ الياءُ همزةً .  
وارتفاعُهُ بـ « اليقظان » ، ونصبُهُ على الحال من الضَّمير في السَّالِك ،  
ولا يجوزُ أن يكونَ كذلكَ مع رفع اليقظان ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْفَصْلِ الْوَاقِعِ بَيْنَ  
الحال وعاملِهِ الموصول .

نَعَمْ يَكُونُ حَالاً مِنَ الضَّمير الْمُسْتَكِنِّ فِي الْيَقْظَانِ .

و « مَشْيَ الْهُلُوكِ » يَنْتَصِبُ عَلَى الْمَصْدَرِ ، وَنَاصِبُهُ فِيهِ خِلَافٌ<sup>(٣)</sup>:

فَعِنْدَ سَيُوبِيهِ ذَلِكَ مُقَدَّرٌ دَلٌّ عَلَيْهِ « السَّالِكُ » .

وعِنْدَ أَبِي عَثْمَانَ يَنْتَصِبُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَعْنَاهُ؛ إِذِ السَّالِكُ وَالْمَاشِي وَاحِدٌ .

و « الْخَيْعَلُ » مُبْتَدَأٌ /، و « عَلَيْهَا » خَبَرُهُ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى

الحال من « الْهُلُوكِ » ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الْمَصْدَرُ .

---

(١) رجز قاله أبو المقدام ، وقيل هو لأعرابي . انظر البيت في الخصائص ٢/٢٣١ ، ٣١٨ ، واللاّلي  
٢/٨٧٤ ، والإنصاف ص : ٦٠٦ ، وشرح الألفية للمرادي ٢/٢٥٧ ، والجمع ٢/١٥٧ ، وشرح  
شواهد التحفة الوردية : ٤١٠ .

(٢) الخصائص ٢/٢٣٢ .

(٣) انظر أمالي ابن الشَّجْري ٢/٢٢١ .

قال البُسْتِيُّ : وَمَنْ رَفَعَ « الْفُضْلُ » كَانَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ : هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبَ ؛ لَأَنَّهُ مِنْ صِفَةِ الْحَيْعِلِ<sup>(١)</sup> . وَمَنْ جَرَّ كَانَ وَصْفًا لِلْهَلُوكِ . انْتَهَى كَلَامُهُ .  
أَقُولُ : الرَّفْعُ بِالْمَجَاوِرَةِ غَرِيبٌ لَمْ أَجِدْهُ إِلَّا فِي هَذَا ، وَالْأَجُودُ مَا قَالَهُ النَّقِيبُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ<sup>(٢)</sup> ، وَهُوَ أَنَّ ارْتِفَاعَهُ صِفَةً لِلْهَلُوكِ عَلَى الْمَوْضِعِ ؛ لِأَنَّ مَشْيًا مَصْدَرٌ ، وَقَدْ أُضِيفَ إِلَى الْفَاعِلِ وَهُوَ الْهَلُوكُ ، وَالْهَلُوكُ الْمَرْأَةُ الْفَاجِرَةُ .  
وهذا واضحٌ .

\* \* \*

ومنها :

٣٣ - إِذَا كُنْتَ فِي سَعْدٍ وَأُمُكَ مِنْهُمْ غَرِيبًا فَلَا يَغْرُوكَ خَالِكَ مِنْ سَعْدٍ  
الْبَيْتُ لَعْسَانَ بْنِ وَعْلَةَ<sup>(٣)</sup> ، وَيُقَالُ : عَلَّةٌ .  
وقد تقدّم القولُ في « إِذَا »<sup>(٤)</sup> .  
و« كُنْتَ » أَصْلُهُ كَوْنْتُ بوزن ضَرَبْتُ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ كَائِنٌ كضَارِبٍ .

(١) أي صفة له على المجاورة . انظر الخزانة ١٠١/٥ . وجاء في جميع النسخ : من صفة الهلوك .  
قلتُ : وهذا قول الأصمعي من قبل ، وقد ردّ عليه عليُّ بن حمزة البصري في كتابه (التهنيتات) :  
٨٧ ، وقال به ابن قتيبة أيضاً في أبيات المعاني . انظر الخزانة ١٠١/٥ .

(٢) أماليه ٢٢١/٢ .

(٣) في الحماسة ٢٧٣/١ لغسان بن وعلة وقيل : هو للنمر بن تولب ، وهو منسوب إليه في الكامل  
٧١٢/٢ ، ومثله في شرح الحماسة للتبريزي ٩٥/٢ . والبيت في المنسوب إليه من شعره : ٣٩٧  
(ضمن شعراء إسلاميون) ، وفي محاضرات الأدباء ٢٣٠/٢ هو لحسان بن علة .  
وانظر عيون الأخبار ٨٩/٣ ، والعقد الفريد ٨٠/١ ، والحماسة البصرية ٢٨٧/٢ .  
(٤) تقدم في أثناء الحديث عن البيت (٢٨) .

فإن قيل : فَهَلَّا كَانَ فَعِلْتَ بِكَسْرِ العين إذ له فاعل كَعَالِم ؟  
 أجبت : مُضَارَعُهُ عَلَى يَفْعَل بضم العين، وذلك لا يكون كَعَلِمَ إِلَّا  
 شاذاً نحو : فَضِيلَ يَفْضُلُ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى الضَّمِّ عِنْد اتِّصَال الضَّمِير بِهِ  
 وَاسْتَقْبَلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْوَائِ فَنُقِلَتْ إِلَى الْفَاءِ ، وَهِيَ الْكَافُ ، فَالتَقَى سَاكِنَانِ  
 الْوَائِ وَالنُّونُ ، فَحُذِفَتِ الْوَائُ دُونَهَا ؛ لِأَنَّهَا حَرْفُ عِلَّةٍ ، وَلِدَلَالَةِ الضَّمَّةِ عَلَيْهَا ،  
 فَالْوَزْنُ فُلْتُ .

و « فِي سَعْدٍ » جَارٌّ وَمَجْرُورٌ ، وَ « أُمُّكَ » مَبْتَدَأٌ ، وَالْوَزْنُ فُعْلٌ ، فَالْهَمْزَةُ  
 فَاءٌ ، وَالْمِيمَانِ عَيْنٌ وَلَاَمٌ ، وَالْهَاءُ زَائِدَةٌ فِي قَوْلِهِمْ : أُمّهَاتُ ، وَوَزْنُهُ فُعْلَهَاتُ<sup>(٢)</sup> .  
 وَأَجَازَ ابْنُ السَّرَّاجِ<sup>(٣)</sup> أَصَالَتَهَا ، فَوَزْنُهُ فُعَلَاتُ . وَصَوَّبَتْهُ فِي « شَرْحِ تَصْرِيفِ  
 ابْنِ مَالِكٍ »<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر الحلية ٤٨/٢ . قال مصنفها : والأجود أن يقول : فَضِيلَتَ تَفْضُلُ . وانظر بغية الآمال : ٧٠ .

(٢) لقولهم : أُمُّ بَيْنَةُ الْأُمُومَةِ كَمَا نَقَلَ أَبُو عُبَيْدٍ وَثَعْلَبٌ . انظر الغريب المصنف ٦٨٧/٢ ، والفصيح :  
 ٢٨٢ ، وشرحه للحمي : ١٠٦ . وانظر حديثاً مستفيضاً عن هذه المسألة في الرسالة [الثالثة

عشرة] من رسائل في اللغة للبطلوسي ص : ٢٧٠ ، وراجع شرح التصريف للثمانيني : ٢٧٩ .

(٣) مَنْ نَسَبَهُ إِلَيْهِ ابْنُ جَنِيٍّ فِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ ٥٦٤/٢ . قُلْتُ : وَالَّذِي جَاءَ فِي الْأَصُولِ ٣٣٨/٣ لَا يَدْعُمُ  
 هَذَا الْقَوْلَ ، بَلْ يَدُلُّ عَلَى حِكَايَتِهِ قَوْلُ مَنْ قَالَ بِأَصَالَةِ الْهَاءِ . وَنَصَّهُ : « فَأَمَّا (أُمّهَاتُ) فَوَزْنُهَا  
 (فُعْلَهَاتُ) ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : أُمٌّ وَأُمّهَاتُ ، فَيَجِئُونَ فِي الْجَمْعِ بِمَا لَمْ يَكُنْ فِي  
 الْوَاحِدِ . وَقَدْ حَكِيَ الْأَخْفَشُ عَلَى جِهَةِ الشَّدُوذِ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : (أُمّهَةٌ) ، فَإِنْ كَانَ هَذَا  
 صَحِيحاً فَإِنَّهُ جَعَلَهَا فُعْلَةً ، وَأَلْحَقَهَا بِجَحْدَبٍ ، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ بِجَحْدَبٍ ، وَلَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ أَنَّ فِي  
 كَلَامِ الْعَرَبِ (فُعْلَةً) وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ : (أُمّهَةٌ) فُعْلَهَةٌ ... » . وَانْظُرِ الرَّسَالَةَ [الثالثة عشرة]  
 مِنْ رِسَائِلِ فِي اللُّغَةِ لِلْبَطْلُوسِيِّ ص : ٢٧٠ .

قُلْتُ : وَمَنْ قَالَ بِجَوَازِ أَصَالَتِهَا ابْنُ الْحَاجِبِ فِي الشَّافِيَّةِ : ٨٧ . وَقَالَ الْعَكْبَرِيُّ فِي اللَّيَابِ ٢٧٥/٢ :  
 « هُوَ بَعِيدٌ لَوْجِهَيْنِ ... » . قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ فِي الْمَقْتَضَبِ ١٦٩/٣ : « وَلَكِنْ أَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ  
 أُمّهَاتُ فِي الْإِنْسِ ، وَأُمّهَاتُ فِي الْبِهَائِمِ . فَكَأَنَّهَا زِيدَتْ لِلْفَرْقِ » .

(٤) شرح التعريف بضروري التصريف ص : ٩٦ .

و « منهم » في موضع خبره ، وموضع الجملة نصبٌ على الحال من التَّاء في قوله : « كُنْتُ » ، وعاملُها كان . ونَقَلَ المغربي<sup>(١)</sup> عن بعضهم أنه لا يُجيزُ إعمالها في الحال . وهذا ضعيفٌ ؛ لأنها لا تَنَحْطُ عن الظَّرْفِ والجارِّ والمجرور ، وذلك ممَّا يَعْمَلُ في الحال ، وكذلك الحروفِ نحو كَأَنَّ وليتَ ولعلَّ ، ويُوضِّحُ هذا قوله سبحانه<sup>(٢)</sup> : ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾ ، وذلك أَنَّ « عَجَبًا » الخبرُ ، و « أَنْ أَوْحَيْنَا » في تقديرِ مَصْدَرٍ هو الاسمُ ، والمعنى والله أعلمُ : أَكَانَ وَحِينًا عَجَبًا .

و « للنَّاسِ » يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكونَ في الأصلِ وَصْفًا لقوله تَعَالَى : ﴿ عَجَبًا ﴾ ، فلمَّا تقدَّمَ عليه نُصِبَ على الحال . نَعَمْ العاملُ فيه اسمُ فاعِلٍ محذوفٍ ، والنَّاصِبُ لذلك كان .

والآخَرُ : أن يكونَ معمولًا لكان .

و « غريبًا » وَزْنُهُ فَعِيلٌ كظَرِيفٍ ، والياءُ زائدةٌ للمدِّ لأنه من العُرْبَةِ ، وهو خبرٌ كان . و « في سَعْدٍ » يتعلَّقُ بها ، وغيرُ ممتنعٍ أن تكون الجملةُ حالاً من الضَّمِيرِ في « غريب » ، ومثلهُ : زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَرِيعُ الانْطِلَاقِ ، وَيَوْمَ السَّبْتِ بَطِيئُهُ ، والحالُ كالظَّرْفِ . ويجوز وجهان آخران :

(١) هو ابن يسعون وقد نقل في الإيضاح ٢٤٢/١ عن بعض شيوخ القراء المتكلمين في الإعراب أن

(كان) لا يتعلّق بها الظرف لضعفها . ومن صرح بهذا المنع أبو بكر الشنتريني في شرح شواهد

الإيضاح المنسوب إلى ابن بري : ٩٨ ، ولم يذكره في تنقيح الألباب .

(٢) سورة يونس ، من الآية (٢) .

الأوّل : أن يكون « في سعدٍ » خبرَ كان ، و« غريباً » منصوبٌ على الحال من الضمير في الجارّ والمحرور ، والعاملُ ذلك ، أو يكونَ حالاً من الضمير في قوله : كُنتَ .

والثاني : أن يكون « في سعدٍ » و« غريباً » خبرين لقوله: كُنتَ، فاعرفهُ.

\* \* \*

ومنها :

[٦٦/ب]

٣٤- / وفوارسٍ كأوارٍ حرّ النارِ أحلاسٍ الدُّكُورِ

البيتُ للمنخلِ اليشكري<sup>(١)</sup>.

الواوُ واوُ رُبٍّ ، و« فوارسٍ » جمعُ فارس ، وفواعلُ جمعُ فاعلةٌ بالتاء لا جمعُ فاعلٍ وصفاً . وفيه وجهان :

أحدهما : أنه من الأوصاف الجارية مجرى الأسماء ، فجازَ ذلك فيه كما جاز في كاهلٍ وكَوَاهِلٍ ، وخالدٍ وخَوَالِدٍ .

والآخرُ : أنَّ ذلكَ من أوصاف الرجال دون النساء ، فلا لبسَ فيه ، مثلهُ بَوَاسِلُ في قوله<sup>(٢)</sup>:

وَكَيْتِيَّةٍ سَفَعِ الْوُجُوهَ بَوَاسِلٍ كَالْأَسَدِ حِينَ تَذُبُّ عَنْ أَشْبَالِهَا

وصرفهُ للضرورة .

---

(١) شعره (ضمن ديوان بني بكر في الجاهلية) ص : ٦٩٣ . وهو في ديوان الحماسة ٢٧٧/١ ،

والأصمعيات : ٥٨ ، والخصائص ٨٥/٣ ، والتنبيهات : ١٥١ .

(٢) هو لباعث بن صريم كما في الحماسة ٢٧٩/١ . وانظر اللآلي ٤٧٦/١ .



والكافُ يجوزُ أن تكونَ حرفٌ جرٌّ فتعلّقُ مع مجرورها بمحذوفٍ ،  
وموضِعُهُ جرٌّ لأنه صفةٌ لفوّارس ، ويجوزُ أن تكونَ اسماً وما بعدها مجرورٌ  
بالإضافة ، وموضِعُها جرٌّ صفةٌ لفوّارس أيضاً .

وظاهرُ لفظ « أوار » أنه من أَوَرَ<sup>(١)</sup> غيرَ أنَّ الكِسائيَ ذهبَ إلى أنه من  
وَأَرَتُ النَّارَ ، فأصلُهُ وُؤَار ، فحُفِّفَتِ الهمزةُ فانقلبت واواً لأنها مفتوحةٌ  
وقبلها ضمّةٌ فهي كجَوْن ، فصار إلى وُؤَار ، فالتقى واوَان ، فقلّبت الأولى  
همزةً كراهةً لالتقائهما<sup>(٢)</sup> .

#### وهنا تنبيهان :

الأوّل : أنه<sup>(٣)</sup> أجزّى العارض مُجرى اللّازم ؛ ألا ترى أنَّ الواوَ  
الثّانيةَ منقلبةً عن همزةٍ ، وليست من حروف الكلمة التي بُنيت عليها .  
وقد سبقهُ الخليل<sup>(٤)</sup> إلى ذلك فقالَ في فُعْلٍ من وَايْتُ : أُويُّ ، وأصلُهُ :  
وُويُّ (فلما خفّف الهمزة قلبَها واواً لسكونها وانضمام ما قبلها ، ثم قلبَ  
الأولى)<sup>(٥)</sup> همزةً لاجتماع الواوين .

وأرى أنَّ قولَ الكِسائيِّ أحسنُ لوجهين<sup>(٦)</sup> :

- 
- (١) في (ت) : أنه من ووار .  
(٢) انظر رأي الكسائي في الخصائص ٨٩/٢ ، ٨٦/٣ .  
(٣) أي الكسائي .  
(٤) انظر النقل عنه في الكتاب ٣٣٣/٤ ، والخصائص ٩٠/٢ .  
(٥) ما بين القوسين ساقطٌ من (ت) .  
(٦) قلت : نقل ابن جني أن أبا الحسن وأبا عثمان قد ردّا رأي الكسائي . الخصائص ٨٦/٣ .

أحدهما : أنَّ الواوَيْنِ في « وَوَار » متحرَّكتان ، والثَّانِيَةُ في « وُوي » ساكنةٌ لاسيَّما وابنُ الحَاجِبِ في « تصريفه »<sup>(١)</sup> صرَّحَ بأنَّ وُجُوبَ القلبِ ثابتٌ مع تحرُّكِ الثَّانِيَةِ ، وقد ذَكَرْتُ ما في ذلك في « شَرْحِ تصريفِ ابنِ مَالِكٍ »<sup>(٢)</sup> .

والآخَرُ : أنَّ في قول الخليلِ تبايناً ؛ ألا ترى أنه اعتدَّ بالواوِ الثَّانِيَةِ فقلَّبَ لها الأولى ، ولم يعتدَّ بها ؛ حيث لم يقلبها ياءً لاجتماعها مع الياءِ التي هي لامٌ . وقولُ الكِسَائِيِّ سألِمٌ من ذلك .

والثَّانِي : أنه<sup>(٣)</sup> لم يَحْمِلِ الكلمةَ على القلبِ ، وأنَّ وزَنَها عُفَالٌ فراراً من عَجرفة ذلك ، وميلاً إلى طريقِ الصَّنعةِ وسُلوِكِ المقاييسِ العربيَّةِ . ودَهَبَ أبو الفتح<sup>(٤)</sup> إلى وَجْهِ آخَرَ في القلبِ ، وهو أنَّ أصلَهُ وُوارٌ ، ثُمَّ قُلِبَتْ الواوُ همزةً لانضمامها ضمّاً لازماً كما قُلِبَتْ في أُجوه وأُقَّتتْ فصارَ إلى أوارٍ ، فوجِبَ قلبُ الهمزةِ الثَّانِيَةِ واواً كراهةً لاجتماعِ الهمزَتَيْنِ .

(فإن قيلَ : الثَّانِيَةُ عارِضةٌ لا اعتدادَ بها ؟

أجبتُ : اجتماعُ الهمزَتَيْنِ)<sup>(٥)</sup> في الكلمة الواحدة سواءً تحرَّكتا أو سَكَنتْ إحداهُمَا ما لم تكونا عَيْنَيْنِ نحو سَأَل ورَأَس مَكروهُ لا تَعْرِفُهُ العَرَبُ ولا

(١) الشافِية بشرح الرضي ٧٦/٣ .

(٢) شرح التعريف : ١١١ . وانظر المنصف ٨٧/٣ ، والمسائل البغداديات : ٩١ ، والمقتصد شرح التكملة ١٣٦٥/٢ ، وإيجاز التعريف : ١٠٨ .

(٣) أي الكسائي .

(٤) لم أقف عليه .

(٥) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

تَسْتَعْمِلُهُ ، ولذلك قَالَ أَهْلُ الصَّنَاعَةِ : تقولُ في مِثْلِ قِمَطَرٍ من قَرَأْتُ : قِرْأِي .  
و« حَرَّ النَّارِ » مجرورٌ بالإضافة . وأصلُ نارٍ نَوْرٌ لقولهم في تصغيره :  
نُورِيَّة ، وفي جمعه أَنُور . قال<sup>(١)</sup> :

مَصَابِيحُ شَبَّتْ بِالْعَشِيِّ وَأَنُورُ

/ وَمَنْ هَمَزَ قَلْبَ الْوَاوِ هَمْزَةً لِلضَّمَّةِ .

[٦٧/أ]

و« أَحْلَاسِ الدُّكُورِ » جرٌّ على الصَّنْفَةِ لفوارس .

فإن قيلَ : كيف جاز ذلك وليس بصفةٍ ، ألا ترى أنه الكِسَاءُ الذي

يُوضَعُ على ظهر البعير مع أنه مضافٌ إلى معرفة ؟

أجبتُ : لَمَّا فُهِمَ منه معنى الملازمة فكأنه قال : وفوارسٌ مُلَازِمِي

الدُّكُورِ جاز ذلك . ومثله قولُهُم : بَنُو فُلَانٍ أَحْلَاسٌ خَيْلُهُمْ إذا لازموا

رُكُوبَهَا ، وكذلك ما أَنشدهُ أَبُو عَثْمَانَ<sup>(٢)</sup> :

- 
- (١) هو عمر بن أبي ربيعة، والبيت في ديوانه : ٩٦ . والبيت في المقتضب ٢/٢٠٣ ، والتكملة : ٤٠٣ ،  
وشرحها للجرجاني (المقتصد) ١/٨٢٠ ، والمصباح في شرح أبياتها لابن يسعون ٢/١٢٣٣ ،  
وشرحها للقيسي ٢/٧٦٦ ، وسر الصناعة ٢/٨٠٤ ، وشرح المفصل ١٠/١١١ .
- (٢) رجزٌ لم أهتمد إلى قائله ، وقد أورده الهجري دون نسبة ضمن مقطوعة في التعليقات والنوادر  
١٦٩/١ - ١٧٠ قال فيها :

قَالَ لِي النَّاسُ تَزَوَّجْ تُرَزِّقِ  
مِنْهُنَّ ذَاتِ عُنُقٍ سَهْوَقِ  
عَارِيَةَ الْعُرْقُوبِ أَشْفَى الْمُرْفَقِ  
كَأَنَّ حَسَّ جِرْعَهَا الْمُرْفَقِ  
صَوْتُ أَعَاصِيرِ بَوَادِي بَرُوقِ  
أَوْ صَوْتُ رَجُلٍ مِنْ دِبَا بِسَمْلَقِ  
أَوْ حِسُّ سَيْلٍ مِنْ جِبَالِ بُسَقِ

### مِثْرَةُ الْعَرْقُوبِ أَشْفَى الْمَرْفِقِ

فَوَصَّفَ بِـ « أَشْفَى » لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْحِدَّةِ وَالِدَقَّةِ ، وَلِهَذَا نَظَائِرُ  
مُتَعَدِّدَةٌ ، وَهَذَا بَيِّنٌ .

\* \* \*

ومنها :

٣٥- يَا هِنْدُ مَنْ لِمُتَيْمٍ      يَا هِنْدُ لِلْعَانِي الْأَسِيرِ

الْبَيْتُ لَهُ أَيْضاً<sup>(١)</sup>.

« يَا » حَرْفُ نِدَاءٍ ، وَ « هِنْدُ » مَنَادَى مَفْرَدٌ مَقْصُودٌ ، مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ ،  
وَ « مَنْ » اسْتِفْهَامِيَّةٌ ، وَمَحَلُّهَا رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَجَازَ ذَلِكَ مَعَ تَنْكِيرِهَا لِتَضَمُّنِهَا  
مَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ ، وَلِذَلِكَ بُنِيَتْ ، أَوْ لِأَنَّ وَضْعَهَا وَضَعَ الْحُرُوفِ .  
وَ « لِمُتَيْمٍ » جَارٌّ وَمَجْرُورٌ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهَا ، وَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ ، وَفِيهِ  
ضَمِيرٌ ، وَأَعَادَ قَوْلَهُ : « يَا هِنْدُ » لِلتَّأْكِيدِ .  
وَ « لِلْعَانِي » جَارٌّ وَمَجْرُورٌ وَيَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ : « يَا » ؛ لِنِيَابَتِهِ عَنْ « أَدْعُو » ،  
وَالْتَّقْدِيرُ : أَدْعُوكَ لِلْعَانِي الْأَسِيرِ .  
فَإِنْ قِيلَ : أَيْجُوزُ تَعْلُقُهُ بِذَلِكَ الْفِعْلِ الْمَنَابِ عَنْهُ ؟

---

= وانظر الشاهد في المسائل الشيرازيات ١٢٧/١ ، والخصائص ٢٢١/٢ ، ١٩٧/٣ ، والخاطريات ١٠٥ ، والممتع ٧٤/١ ، وشرح الجمل ١٩٧/١ ، وارتشاف الضرب ٢٥٢/٣ . والمثيرة : الإبرة ، وهي عظم وترة العرقوب ، والعرقوب : عصبٌ موثِّرٌ خَلَفَ الْكَعْبَيْنِ . وإشفي : مَحْصَفُ النَعَالِ الذي يَحْرَزُ بِهِ . أراد أنها حادة العرقوب ، دقيقة المرفقين .

(١) أي المنخل اليشكري ، وهو شعره ضمن ديوان بني بكر في الجاهلية : ٦٩٥ . وانظر الحماسة ٢٧٧/١ ، والأصمعيات : ٥٨ .

أَجِبْتُ : يمتنع ذلك عند أبي عليٍّ وأبي الفتح ؛ لأنه أصلٌ مرفوضٌ ،  
وشرعٌ منسوخٌ . ويُقوي ذلك عندك أنهم قد أسقطوا حُكْمَ ما لو ظهرَ لم  
يختلَّ به المعنى ، وذلك في قولك : زَيْدٌ عِنْدَكَ جَالِساً ، فناصرِبُ الحال  
الظرفُ الذي هو « عِنْدَكَ » دون العامل فيه الذي هو المحذوف ، ولو  
أظهرته فقلتَ : زَيْدٌ مستقرٌّ عِنْدَكَ جَالِساً ، لم يفسد المعنى ، فَأَنْ يُسْقَطُوا  
حُكْمَ ما لو ظهرَ لفسدَ المعنى أولى ؛ ألا ترى أنك لو قلتَ عَوْضَ « يَا هِنْدُ » :  
أدعُو هِنْدًا لانصرفَ الكلامُ إلى الإخبارِ المحتملِ للصدق والكذب ، والتداء  
لا يحتملُ ذلك .

وَأَقُولُ : مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ ناصِبَ المنادى الفعلُ المقدَّرُ<sup>(١)</sup> ، فكذلك  
يذهبُ إليه في هذا الموضع .

#### وهنا تنبيهٌ :

وهو أَنَّ « يا » على هذا تتعدى تارةً بنفسِها ، وتارةً بحرف الجرِّ ،  
فمجرَّها في ذلك مجرَى خَشَّنتْ صدره ، وخَشَّنتْ بصدره ، وسَمَّيتهُ  
بزيدي ، وسَمَّيتهُ زيدياً ، وجِئتُ إليه وجِئتُهُ<sup>(٢)</sup> .

و« الأسير » فعيلٌ بمعنى مفعول ، وهو صفةٌ لـ « العاني » .

\* \* \*

(١) وهو قول سيبويه وجمهور البصريين . انظر الكتاب ٢٩١/١ ، ١٨٢/٢ ، والمقتضب ٢٠٢/٤ ،

والأصول ٣٤٠/١ ، وشرح المفصل ١٢٧/١ ، وشرح التسهيل ٣٨٥/٣ .

(٢) انظر المقتضب ٧٣/٤ ، والأصول ٦٣/١ .

ومنها :

٣٦- فَأَضَحَتْ زُهَيْرٌ فِي السَّيْنِ الَّتِي مَضَتْ

وَمَا بَعْدُ لَا يَدْعُونَ إِلَّا الْأَشَائِمَا

البيتُ لغَلَّاقِ بْنِ مَرْوَانَ<sup>(١)</sup>

الفاءُ حرفُ عَطْفٍ ، و« أَضَحَتْ » فعلٌ ناقصٌ ، و« زُهَيْرٌ » اسمُهَا ، وهو تصغيرُ أَزْهَرَ تصغيرَ الترخيم ، ومعناه حَذَفُ جميعِ زوائدِ المصعَّر ، فتقول في نصَّارٍ ومنصورٍ وناصرٍ ونصيرٍ كظريفٍ ونُصيرٍ .  
وَذَهَبَ الْفَرَّاءُ<sup>(٢)</sup> إلى اختصاصه بِالْعَلَمِ ، والبصريُّونَ يُعَمِّمُونَ ذلك ، ولا يُخَالِفُونَ في أَنَّ الْغَالِبَ عَلَيْهِ الْعَلَمُ ، وقد جاء عنهم : « عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَهُ »<sup>(٣)</sup> .

ورُوِيْدٌ هو تصغيرُ إِرْوَادٍ . وهذا مستقصى في « مسائل الخلاف » .

/ و« في » حرفُ جرٍّ ، ومعناه الوعاءُ حقيقةً ومجازاً . و« السَّيْنِ » [٦٧/ب] مجرورٌ بها وعلامةُ الجرِّ الياءُ .

فَإِنْ قُلْتَ : كيف جُمِعَ مُسَلِّمًا وفيه التَّاءُ ، وليس بعَلَمٍ ؟

أَجِبْتُ : بأنَّ أَصْلَ سَنَةٍ سَنَهَةٌ بالهاءِ أو سَنَوَةٌ بالواو<sup>(٤)</sup> ، يدلُّكَ على

(١) هو غَلَّاقُ بْنُ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ زَيْبَاعٍ كَمَا فِي الْحِمَاسَةِ ٢٥١/١ . وَفِي (ح) بِيَاضِ مَكَانِ اسْمِ الشَّاعِرِ .

(٢) انظر شرح الشافعية ٢٨٣/١ ، وشرح الألفية للمرادي ٣٥٣/٢ .

(٣) مثل يضرب لمن يأنس بغيره ثم يجزئ عليه . انظر الأمثال : ٢٩١ ، وأمالِي الْقَالِي ١٧٨/١ ، وجمهرة الأمثال ٥٠/٢ ، ومجمع الأمثال ٤٠١/١ ، والمستقصى ١٦٠/٢ .

(٤) انظر شرح التصريف للثمانيني : ٤٢٠ ، والمقتصد في شرح التكملة ٨٧٧/٢ .

ذلك قولهم : سُنِيَهٌ وَسُنِيَهَاتٌ ، وَعَمِلْتُ<sup>(١)</sup> مَعَهُ مُسَانَهَةً وَسُنِيَةً<sup>(٢)</sup> ، وأصله : سُنِيَوَةٌ وسنوياتٌ ، وَعَمِلْتُ مَعَهُ مُسَانَاةً ، وأصله : مُسَانَوَةٌ ، ثُمَّ قُلِبَتِ الْوَاوُ لِمَا تَكَرَّرَ ذِكْرُهُ ، فَلَمَّا دَخَلَ الْكَلِمَةَ النَّقْصُ بِحَذْفِ لَامِهَا ، كَانَ هَذَا الْجَمْعُ خَبَرًا لَهَا عَنْ ذَلِكَ وَعَوَضًا مِنْهُ ، نَعَمْ لَمَّا لَمْ تَسْتَحِقُّ تَبَهُ عَلَيْهِ بِإِدْخَالِهَا أَدْنَى تَغْيِيرٍ وَهُوَ كَسْرُ السَّيْنِ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً .

**فَإِنْ قُلْتَ :** فَأَمَّةٌ مَحْذُوفَةُ اللَّامِ ، وَالْأَصْلُ : أَمَوَةٌ بِسُكُونِ الْمِيمِ ، وَالْوَاوُ ، أَمَّا السُّكُونُ فَهُوَ الْأَصْلُ ، وَأَمَّا الْوَاوُ فَلَقَوْلُهُمْ فِي جَمْعِهِ : أَمَوَانُ ، فَهَلَّا عَوِضَتْ بِذَلِكَ ؟

**أَجِبْتُ :** بَأَنَّ أَبَا عَلِيٍّ اعْتَذَرَ عَنْ ذَلِكَ فِيمَا نَقَلَهُ الْبُسْتِيُّ بِأَنَّهُمْ حَيْثُ قَالُوا : آمٌ فَجَمَعُوهُ عَلَى أَدْنَى الْعَدَدِ . اسْتَعْنَوْا بِذَلِكَ عَنْ جَمْعِهِ مُسَلَّمًا ، وَأَفْسَدَهُ التَّقْيِيبُ بِقَوْلِهِمْ : سِنِينَ مَعَ جَمْعِهِ عَلَى سَنَوَاتٍ ، وَالْجَمْعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ لِأَدْنَى الْعَدَدِ أَيْضًا ، وَقَالَ : الْعَلَّةُ الْمَرْضِيَّةُ أَنَّ مَا جُمِعَ جَبْرًا لَيْسَ فِيهِ مَا تَأْنِيثُهُ حَقِيقِيٌّ ، وَتَأْنِيثُ أَمَّةٍ حَقِيقِيٌّ ، فَامْتَنَعَ لِذَلِكَ .

**وَأَرَى أَنَّ الْأَجَوَدَ التَّمَسُّكُ بِأَنَّ هَذَا الْجَبْرَ لَيْسَ وَاجِبًا ، بَلْ جَائِزًا .**  
وَقَدْ قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : فَافْرُقْ بَيْنَ الْجَوَازِ وَالْوُجُوبِ وَإِلَّا دُفِعَتْ إِلَى ضُرُوبٍ مِنَ التَّخْلِيطِ .

**وهنا تنبيه :**

وهو أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ :

(١) فِي (ت) وَ(ص) : عَلِمْتُ .

(٢) فِي (ت) : وَسُنِيَهَةٌ .

**الأول :** أن يكونَ عن حذف اللام كما ذُكرتُ .

**والثاني :** أن يكونَ عن حذفِ حرفٍ معنًى تستحقُّه الكلمةُ ، وذلك نحو : أرضين ؛ لأنَّ أرضاً مؤنثة ، فقياسُها أن تُلحقَها التاءُ ، ولذلك يُقالُ في تصغيرها : أَرِيضِيَّة ، فجمِعتَ بذلك جبراً عن الحذف المذكور ، وفُتحتَ الرَّاءُ تنبيهاً على عَدَمِ استحقاقها لذلك .

**والثالثُ :** أن يكونَ عن تَوَهُّمِ الحذفِ نحو : حِرّة وحِرّين ، وذلك لأنَّ الإدغامَ يُقاربُ الحذفَ ؛ ألا ترى أنَّ اللّسانَ يرتفع بهما ارتفاعاً واحدةً ، وكذلك أجازَ يُؤسُّ<sup>(١)</sup> في النَّسَبِ إلى مثنًى مثنًوي ، وأجراه مُجرى مَلهى . ويُوضَحُ ذلك أنَّ المدغمَ يجوزُ فيه القلبُ نحو : تَلَعَّيتُ من اللَّعَاةِ وهي بَقْلَةٌ ، وقَصَّيتُ أظفاري ، وقوله<sup>(٢)</sup> :

**تَقْضِي الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ**

ويجوزُ فيه الحذفُ في القوافي كقولك : مِنْ سُرٍّ وَضُرٍّ بالتَّخْفِيفِ ، وَمَنْ قَالَ : إِحْرُونْ جعلَ التَّنْبِيهَ بالحرفِ وهو الهمزةُ ، وغيرُ مُنْكَرٍ إجراءً الحُرُوفِ مُجرى الحركاتِ نحو : لَمْ يَعْزُ ، وَلَمْ يَرْمِ ، وَلَمْ يَخْشَ .

(١) انظر الكتاب ٧٩/٢ ، وسر الصناعة ٥٨٣/٢ ، والخصائص ٢٢٧/٢ .

(٢) للعجاج في ديوانه : ٢٨ ، يمدح عمر بن عُبيد الله بن معمر الذي وجهه عبد الملك بن مروان إلى أبي فديك الحروري فقتله وأصحابه .

وانظر الشاهد في مجاز القرآن ٣٠٠/٢ ، القلب والإبدال لابن السكيت : ٣٨ ، وإصلاح المنطق : ٤٦٧ ، وتهذيبه : ٦٤٧ ، وأدب الكاتب : ٤٨٧ ، والكامل ٤٤٢/١ ، ٩٤١/٢ ، والإغفال ١٠٣/٢ ، والمسائل العضديات : ٣٤ ، وسر الصناعة ٧٥٩/٢ ، والخصائص ٩٠/٢ ، وشرح المفصل ٢٤/١٠ ، والمتع ٣٤٧/١ ، والجمع ٣٤٠/٥ .



و« التي » اسمٌ مَوْصُولٌ ، وهو مُؤَنَّثُ الَّذِي من غير لفظه ؛ إذ لو كان كذلك لقليل : الَذِيَّة . ووزنه فعل كعم وشج .  
و« مَضَتْ » فعلٌ حُذِفَتْ لَامُهُ لالتقاء السَّاكِنَيْنِ ، وفاعلُهُ مُضَمَّرٌ عائدٌ إلى السَّيِّئِينَ ، والجملةُ صلةٌ الموصول ، والواو عاطفةٌ ، و« ما » زائدةٌ .

**فإن قلت :** أيجوز أن تكون موصولة و« بعد » صلتها ؟

/ **أجبت :** قياسُهم يمنع من ذلك ، وبيانه أن قبل وبعد إذا حذفت منهما ما أضيفا إليه لم يُتَيَّنَا على شيءٍ لِنَقْصَانِهِمَا وَلِحَاقِهِمَا بالحروف بسبب ذلك ، وإذا كانا لا يُتَيَّنَانِ على شيءٍ كان الامتناعُ من الوصل بهما أَوْجَبَ ، وذلك أن الصَّلَةَ إلى الإيضاح والتَّمامِ أَحْوَجُ ، فإذا امتنعَ الإخبارُ بهما (كان ذلك في الصَّلَةِ أُولَى)<sup>(١)</sup> ، ويُوضِّحُهُ استمرارُ حَذْفِ الخبر ، بل لُزُومُهُ في أماكن ، وعِزَّةُ<sup>(٢)</sup> ذلك في الصَّلَةِ .

[٦٨/أ]

**وقيل :** امتنع ذلك لأنه يؤدي إلى حذوفٍ كثيرةٍ : الاستقرار والضمير عند السيرافي والمضاف وحرف الجر المقدّر .

**وقيل :** لأنَّ الوَصْفَ بابُ إطنابٍ ، والحذفُ بابُ اختصارٍ فلم يجتمعا لتنافيهما ، وكذلك قال أبو علي<sup>(٣)</sup> في قوله تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ ط ﴾ : إنَّ « ما » زائدةٌ ، ولا تكونُ موصولةً لِمَا سَلَفَ .

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

(٢) في (ص) : وغفر ذلك في الصلة .

(٣) لم أقف عليه مع أن أبا علي تحدث عن (ما) الزائدة في البغداديات : ٣٠٣ - ٣٤٧ .

(٤) سورة يوسف ، من الآية (٨٠) .

وأجاز بعض المتأخرين وقوع ذلك خبراً . وليس ذلك ببعيد ؛ إذ المحذوف معلوم ، فـ « بَعْدُ » حينئذٍ اسمٌ مجرورٌ لعطفه إيّاه على السنين المجرور . ومثله قولُ عمرو بنِ كلثوم<sup>(١)</sup> :

وَإِنَّ غَدًا وَإِنَّ الْيَوْمَ رَهْنٌ      وَبَعْدَ غَدٍ بِمَا لَا تَعْلَمِينَا  
فَجَعَلَهَا اسماً وهي مُضَافَةٌ .

ويجوزُ أن تكونَ باقيةً على الظرفية معطوفةً على موضع الجارِّ والمجرور ، وموضِعُهَا نَصْبٌ . ومثله بيتُ « الكتابِ »<sup>(٢)</sup> :

فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونَ عَدْنَانَ وَالِدًا      وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعِكَ الْعَوَاذِلُ  
وبيئته الآخر<sup>(٣)</sup> :

إِذَا مَا تَلَا فَيُنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا  
ويجوزُ ألا تكونَ معطوفةً على الأولِ، لكن تكونُ من الجملة الأخرى المقدرّة أي : وهُم بَعْدُ كذلك .

و « لا » حرفٌ نفي ، و « يَدْعُوْنَ » فعلٌ مرفوعٌ وعلامةُ رَفْعِهِ ثبوتُ النون ، وأصلُهُ يَدْعُوْنَ ، فَاسْتُثْقِلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْوَاوِ فَحُذِفَتْ ، فَالتَّقَى

(١) ديوانه : ٣٦١ من معلقته ، وانظر شرح السبع الطوال : ٣٨٦ ، وشرح القصائد العشر : ٣٣١ .

(٢) للبيد بن ربيعة العامري في شرح ديوانه : ٢٥٥ ، والكتاب ٦٨/١ ، والمقتضب ١٥٢/٤ ، والخلی لابن شقير : ٤٧ ، وسر الصناعة ١٣١/١ ، والمختضب ٣٦٢/٢ ، والإنصاف : ٢٨٥ ، ٣١٨ ، والمغني : ٦١٦ ، وشرح أبياته ١٥٦/٣ . ومصادر أخرى .

(٣) هو لكعب بن جعيل في الكتاب ٦٨/١ . وانظر المقتضب ١١٢/٤ ، ١٥٤ ، والحجة لأبي علي والخلی لابن شقير : ٤٧ ، والفريد ٦٤٨/٢ .

ساكنان وهما الواوان ، الأولى لأم الكلمة ، والثانية الضمير ، فحذفت الأولى، فوزنه يفعون .

و« إلاّ الأشياءِما » مفعولة ، والجُملة منصوبة الموضع ؛ لأنها خبر أضحت . وهذا واضح .

\* \* \*

ومنها :

٣٧- فقلتُ لِقَوْمٍ فِي الْكِنِيفِ تَرَوِّحُوا عَشِيَّةً بَيْنَنَا عِنْدَ مَاوَانَ رُزَحٍ

البيت لعروة بن الورد<sup>(١)</sup>.

والفاء حرف عطف ، و« قلتُ » فعلٌ وفاعلٌ ، وقد مضى الكلام على أصله. و« لِقَوْمٍ » جارٌّ ومجرورٌ، ويتعلّق بقوله : قلتُ تَعْلُقَ المفعول به، و« فِي الْكِنِيفِ » يجوزُ أَنْ يتعلّقَ بقلتُ تَعْلُقَ الظرفية ، ويجوزُ أَنْ يتعلّقَ بمحذوفٍ هو صفةُ لقومٍ ؛ أي : لقومٍ مُستقرّينَ فِي الْكِنِيفِ .

و« تَرَوِّحُوا » فعلٌ أمرٌ ، ولا يكونُ فعلاً ماضياً ؛ لأنه أُجِيبَ فِي البيت الثاني بقوله : تَنَالُوا ، والماضي لا يكونُ كذلك .

---

(١) هو عروة بن الورد بن زيد العبسي، من غطفان . من شعراء الجاهلية وفرسانها وأجودها ، كان يلقب بعروة الصعاليك، لجمعه إياهم، وقيامه بأمرهم إذا أخفقوا في غزواتهم . قال عبد الملك بن مروان: من قال إن حاتم أسمح الناس فقد ظلم عروة بن الورد . انظر أخباره في الاشتقاق : ١٧٠، والأغاني ١٨٤/٢ ، والشعر والشعراء ٦٧٥/٢ .

والبيت في ديوانه : ٥٢ وروايته : (عشية قلنا) . وانظر شرح الحماسة للمرزوقي ٤٦٤/٢ ، والجمع ١٦٩/٥ . والكنيف : الحظيرة من الشجر، وماوان : قرية في أرض اليمامة ، ورزح : جمع رازح ، وهو من (رزح فلان) إذا ضَعُفَ وذهب ما في يده . انظر: اللسان: مادة: (رزح) .

و « عَشِيَّةٌ » ظَرْفُ زَمَانٍ يَتَعَلَّقُ بِـ « قُلْتُ » ، ويمتنع تَعَلُّقُهُ بِـ « تَرَوُّحُوا » ؛  
لأنَّ الأمرَ مُسْتَقْبَلٌ .

و « عَشِيَّةٌ » بِنْتَا « ماضٍ » ، ومعلومٌ أَنَّ الفعلَ يَتَعَلَّقُ بِهِ الزَّمَنُ المطابقُ له ،  
فالماضي يَعْمَلُ فِي الماضي ، وكذلك المستقبلُ فِي المستقبلِ . و « بِنْتَا » يَجُوزُ  
أَنْ تَكُونَ ناقصةً ، وضميرُ / الجماعة اسمُهَا ، و « عِنْدَ مَاوَانَ » خَبَرُهَا ،  
ويجوزُ أَنْ تَكُونَ تامةً ، و « عِنْدَ » ظَرْفٌ متعلقٌ بِهَا ، وموضعُ الجملة جَرٌّ  
بإضافة « عَشِيَّةٌ » إليها .

و « مَاوَانَ » لا ينصرفُ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْأَلِفِ وَالتَّوْنِ .

فإنَّ قُلْتُ : فما وَزْنُهُ ؟

أَجِبْتُ : أَلِفُهُ الْأَوَّلِيُّ لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ مَهْمُوزَةً أَوْ غَيْرَ مَهْمُوزَةٍ ،  
فإنَّ كَانَتْ مَهْمُوزَةً فَلَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ (فَعْلَانٌ) أَوْ (فَعْلَالًا) أَوْ (فَعْوَالًا)  
أَوْ (مِفْعَالًا) ، والثَّانِي يَمْتَنِعُ لِأَمْرَيْنِ :

أحدهما : أَنَّ هَذَا الْمَثَالَ مَخْتَصٌّ بِالرُّبَاعِيِّ الْمَكْرَرِ كَالْحُحْحَاتِ وَالْجَرَجَارِ ،  
فلو كَانَ مِنْ ذَلِكَ لَكَانَ مَأْمَاءً كَالرَّارَاءِ وَالْدَّادَاءِ ، فَأَمَّا الْقَسْطَالُ فَقَالَ أَبُو  
الْفَتْحِ : أَصْلُهُ قَسْطَلٌ ، فَأُشْبِعَتْ<sup>(١)</sup> فَتَحَةُ الطَّاءِ فَنَشَأَتِ الْأَلِفُ ، وَخَزَعَالٌ نَادِرٌ .  
وَالْآخَرُ : أَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى جَعْلِ الْوَاوِ أَصْلًا فِي بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ غَيْرِ  
مُكَرَّرَةٍ ، وَهَذَا مَعْدُومٌ . فَأَمَّا وَرَنْتَلٌ<sup>(٢)</sup> فَشَاذٌ .

(١) فِي (ح) : فَأُشْبِهَتْ .

(٢) الْوَرَنْتَلُ : الدَاهِيَةُ ، وَفِي تَفْسِيرٍ غَرِيبٍ الْكِتَابُ : ١٢٣ (وَرَنْتَلِي) . انْظُرِ الْكِتَابَ ٣١٥/٤ ، وَسِرِ  
الصَّنَاعَةُ ٧٥١/٢ ، ٧٥٢ ، ٢١٢/١ .

وَحَكَى لِي الشَّيْخُ الثَّقَةُ سَعْدُ الْمَغْرِبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الشَّيْخِ النَّظَّامِ  
الْوَاسِطِيِّ<sup>(١)</sup> أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْفَارْسِيَّ<sup>(٢)</sup> ذَهَبَ إِلَى زِيَادَةِ اللَّامِ فِيهَا كَزِيَادَتِهَا فِي  
عَبْدَلٍ ، فَاَنْدَفَعَ الْإِشْكَالُ عَلَى هَذَا .

وَالثَّالِثُ وَالرَّابِعُ مُمْتَنِعَانِ لِعَدَمِهِمَا فِي اللَّغَةِ ، فَتَبَتِ الْأَوَّلُ .  
وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَهْمُوزَةٍ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ (فَاعَالًا) مِنْ لَفْظِ مِنتُ الْقَوْمِ  
أَمْوُهُمْ ، فَهِيَ حِينَئِذٍ كَسَابَاطٍ وَخَاتَامٍ ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُخَفَّفًا مِنَ الْمَهْمُوزِ .  
فَإِنْ قُلْتَ : فَلِمَ امْتَنَعَ صَرْفُهُ عَلَى هَذَا ؟

أَجِبْتُ : مَنَعَهُ الصَّرْفُ لِأَنَّهُ ذُهِبَ بِهِ إِلَى تَأْنِيثِ الْمَوْضِعِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلْ يَجُوزُ حَمْلُ هَمْزِهِ عَلَى نَحْوِ الْخَاتَمِ ؟

أَجِبْتُ : ذَلِكَ قَلِيلٌ عَزِيزٌ بِحَيْثُ يُسْمَعُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

\* \* \*

---

(١) سبق أن نقل المصنف عن الواسطي في ص : ١٨٥ ورجحت هناك أن يكون المقصود هو القاسم  
ابن محمد أبو نصر الواسطي ، وأحلت إلى كتابه (شرح اللمع) ما نقله المصنف . أما المقصود هنا  
فأرجح أن يكون القاسم بن القاسم بن عمر بن منصور الواسطي ، أبو محمد ، حيث من الممكن  
أن يكون لقيه شيخ المصنف (سعد المغربي) حيث نقل عنه هنا زيادة اللام في (وزنتل) . وأبو  
محمد الواسطي نحوي لغوي أديب . ألف كتاباً مفيدة وهي على ما نقله ياقوت من فم مؤلفها  
إملاء عليه بباب داره بحلب : شرح اللمع ، وشرح التصريف الملوكي ، وفعلت وأفعلت بمعنى ،  
وشرح المقامات . توفي سنة ٦٢٦ هـ . انظر معجم الأدباء ٢٩٦/١٦ ، وإنباه الرواة ٣١/٣ ،  
وفوات الوفيات ١٩٢/٣ ، وبغية الوعاة ٢٦٠/٢ .

بقي أن أشير إلى أن تلقيب المصنف له بالنظام لم أستطع التحقق منه عند أحد .  
(٢) انظر النقل عنه في شرح الألفية للمرادي ٤٧٦/٢ . وبهذا أخذ ابن مالك في شرح الكافية  
الشافعية ٢٠٣٨/٤ حيث قال : « وزعم قوم أن واو ورتتل زائدة ، والأشبه أن تكون أصلية  
والنون واللام زائدتان » .

ومنها<sup>(١)</sup>:

٣٨ - حَمِدْتُ إِلَهِي بَعْدَ عُرْوَةٍ إِذْ نَجَا

خِرَاشٌ وَبَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

« حَمِدْتُ » فعلٌ وفاعلٌ، وَسَكَنْتُ لأمُّهُ بعد أن كانت مفتوحةً لثلاثة

أوجهٍ :

الأوَّلُ : أنَّ الفاعلَ المضمَرَ كالجُرِّ لفظاً ومعنى ، فلولا إسْكَانُ ما قَبْلَهُ لَتَوَالَى أَرْبَعَةٌ متحرِّكاتٍ في كلمة ، وضميرُ المفعول لا يسكن له ؛ لأنه وإن اتَّصَلَ لفظاً فهو منفصلٌ تقديراً .

والثَّانِي : أنَّ أَصَلَ الفعلِ البناءُ ، والأصلُ فيه السُّكُونُ ، وقد عُهِدَ في اللُّغَةِ أَنَّ الضَّمِيرَ يُعِيدُ الشَّيْءَ إِلَى أَصْلِهِ ، والمفعولُ لم يُعِدْ ذلك لضعفِ اتِّصَالِهِ ، وهذا قولُ ابنِ الدَّهَّانِ ، وقد اختَرْتُهُ في « شَرْحِ الفُصُولِ » .

والثَّالِثُ : أنَّ أَصَلَ ذلك الفرقُ بين ضميرِ الفاعلِ في حَمِدْنَا ، وبين ضميرِ المفعولِ في حَمِدْنَا . ثمَّ حُمِلَ باقي الضَّمَائِرِ المرفوعةِ عليه .

---

(١) البيت لخويلد بن مرة الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٢٣٠/٣ .

وهو في الحماسة ٣٨٥/١ ، وانظر التنبيه في إعرابها لابن جني : ٢٨٥ ، وشرحها للمرزوقي ٧٨٢/٢ ، والكمال ٧١٣/٢ ، وأمالى القسالي ٣٢١/١ ، والأضداد للأنباري ص : ١٠٨ ، والتخمير ١٦٨/٢ . وراجع كلام البغدادي عن قصيدة الشاهد في الخزانة ٤٠٦/٥ . وعروة أخو خويلد ، وذلك أن قوماً من ثمالة أسروا عروة وخراشاً ، وأرادوا قتلهما ، فألقى رجل منهم رداءه على خراش ليشكل عليهم ، وقد شغل القوم بقتل عروة ، ثم قال له : أنجُ ، وعطف القوم عليه فلم يروه ، فمدح أبو خراش ذلك الرجل مع أنه لا يعرفه . قال أبو غبيدة : لا أعرف شاعراً مدح من لا يعرف إلا أبا خراش بهذا البيت . وانظر اللآلي ٦٠١/١ - ٦٠٢ .

وهنا تنبيه :

وهو أَنَّكَ لو سَمَّيْتَ بضمير المتكلم لَقُلْتَ : هَذَا تَوْ ، فزِدْتَ عليه  
وَآوَيْنَ مُدْغَمَةً إِحْدَاهُمَا فِي الْآخَرَى ، وَلَوْ سَمَّيْتَ بضمير المخاطب لَقُلْتَ :  
هَذَا تَاءٌ ، فزِدْتَ عليه أَلْفَيْنِ ، وَقُلِبَتِ الثَّانِيَةُ هَمْزَةً لاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِهِمَا ،  
وَلَوْ سَمَّيْتَ بضمير المخاطبة لَقُلْتَ : هَذَا تِيٌّ ، فزِدْتَ عليه يَاءَيْنِ مُدْغَمَةً  
إِحْدَاهُمَا فِي الْآخَرَى ، وَوَجَبَ لِأَنَّ أَقْلَ أَصُولِ الْمُتَمَكِّنَةِ الثَّلَاثَةِ ، وَزَيْدَ  
الْحَرْفِ الْمَجَانِسُ لِلْحَرَكَةِ / الَّتِي حُرِّكَ بِهَا الضَّمِيرُ ، كَذَا قَالُوا . وَفِيهِ عِنْدِي  
نَظَرٌ .

[٦٩/١]

و«إلهي» مُضَافٌ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ آلِهِ بِمَعْنَى  
عَبْدٍ ، فَالْهَمْزَةُ فَاءُ الْكَلِمَةِ ، وَاللَّامُ عَيْنُهَا ، وَالْهَاءُ لَامُهَا ، وَقِيلَ : هُوَ مُشْتَقٌّ  
مِنَ الْوَلَةِ بِمَعْنَى التَّحْيِيرِ ؛ لِأَنَّ الْعُقُولَ مُتَحَيِّرَةً فِي عَظَمَتِهِ سُبْحَانَهُ ، فَأَصْلُهُ  
وَلَاهُ ، لَكِنْ قُلِبَتِ الْوَائُ هَمْزَةً لِكَسْرِ تَيْهَا ، كَمَا قُلِبَتْ فِي قِرَاءَةِ سَعِيدِ بْنِ  
جُبَيْرٍ<sup>(١)</sup> : ﴿ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ إِعَاءِ أَخِيهِ ﴾ ، وَزَيْفَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي « تَذَكُّرَتِهِ »<sup>(٢)</sup>  
مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُمْ قَالُوا : تَأَلَّهَ ، وَلَوْ كَانَ فَاؤُهَا الْوَائُ لَقِيلَ : تَوَلَّهَ .  
وَالْآخَرُ : قَوْلُهُمْ : مَأْلُوهُ ، وَلَمْ يَقُولُوا : مَوْلُوهُ .

وَجَمْهُورُ النُّحَاةِ دَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْمُضَافَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ مَبْنِيٌّ بِنَاءٍ

(١) الآية (٧٦) من سورة يوسف . وانظر في هذه القراءة مختصر الشواذ : ٦٥ ، والمختضب ٣٤٨/١ ،

وإعراب القراءات الشواذ ٧١٤/١ . وانظر الإقليد ٢٠٢٠/٤ .

(٢) انظر حديثاً مسهباً له في الإغفال [المسألة الأولى] ٣٩/١ - ٧٢ .

عارضاً<sup>(١)</sup>، والأَعْلَمُ المعروفُ بالشتّتِ مَرِي وابنُ الحاجب<sup>(٢)</sup> ذَهَبَا إلى أنه مُعَرَّبٌ تقديرًا كالمقصور ، فعلى الأول موضعه نُصِبٌ ؛ لأنه مفعولٌ حَمِدْتُ ، وعلى الثاني تُقَدَّرُ الفتحَةُ على الهاء .

و « بَعْدَ » مُضَافٌ إلى « عُرْوَة » ، وهو منصوبٌ على الظرفِ الزماني ، أي : بَعْدَ زَمَانٍ عُرْوَةٍ .

و « إِذْ » ظَرْفٌ لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ ، و « نَجَا خِرَاشٌ » جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ ، موضعها جرٌّ بإضافة « إِذْ » إليها ، و « إِذْ » بَدَلٌ من قوله : « بَعْدَ عُرْوَةٍ » ، والتَّقْدِيرُ : حَمِدْتُ إلهي إِذْ نَجَا خِرَاشٌ .  
و « بَعْضُ الشَّرِّ » مبتدأ ، و « أَهْوَنُ » خبرُهُ ، و « مِنْ بَعْضٍ » متعلِّقٌ بـ « أَهْوَنُ » .

فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّمَا يُقَالُ : أَفْعَلُ مِنْ هَذَا فِي صِفَةٍ يَشْتَرِكُ فِيهَا الْمُوصُوفَانِ ثُمَّ يَزِيدُ أَحَدُهُمَا فِيهَا عَلَى صَاحِبِهِ كَقَوْلِكَ : هَذَا كَرِيمٌ وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْهُ ، وَلَا يُقَالُ فِي الْعَسَلِ : هَذَا أَحْلَى مِنَ الْخَلِّ ؛ لِعَدَمِ اشْتِرَاكِهِمَا فِي الْحَلَاوَةِ ، فَكَيْفَ قَالَ :

... وَبَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

---

(١) انظر المقتصد ٢٤٠/١ ، والمرئجل : ١٠٧ ، وارتشاف الضرب ١٨٤٧/٤ .  
(٢) وإليه ذهب ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٠٠٠/٢ . قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٨٤٧/٤ : « وهو مذهب الجمهور » . وانظر جواهر الأدب للإربلي : ٢١٧ .  
قال ابن الحاجب في الإيضاح ٤٣١/١ : « وهذا الاسم عند المحققين معرب ؛ لأن الإضافة إلى المبني لا توجب بناءً ولا تجوزه إلا في الظروف ، وفيما أجري مجراها كمثّل وغير » . انظر شرح ابن يعيش ٣٢/٣ .



ولم يشتركا في صفة الهوان ؟

أجبتُ : بأنَّ هذا محمولٌ على المعنى دون اللفظ ، وذلك أنه قد يكونُ هناك حالٌ تُهوَّنُ شراً دونَ شرٍّ آخرَ مِنْ صَبَرٍ عليه أو احتِسَابٍ أو طَلَبِ ذِكْرٍ أو ثوابٍ ، وهذا أيضاً مرَّاتبٌ وليس بجارٍ على سننٍ واحدٍ . ونحوهُ قوله عزَّ اسمه<sup>(١)</sup> : ﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾ ومن المعلوم أنَّ أصحابَ النَّارِ ليسوا في خيرٍ استقرارٍ وحُسنٍ مَقِيلٍ ، ولكن إن اعتقدَ ذلك مُعتقِدٌ وسَلَّمَ له تسليمَ نَظَرٍ لا تسليمَ يقينٍ وتَصَوُّرٍ ، فأصحابُ الجنَّةِ على كلِّ حالٍ خيرٌ مُسْتَقَرًّا وأَحْسَنُ مَقِيلًا .

\* \* \*

ومنها<sup>(٢)</sup> :

٣٩- لَعْمُرُكَ مَا مِيعَادُ عَيْنِكَ وَالْبُكَاءُ بِدَارَاءٍ إِلَّا أَنْ تَهْبَّ جَنُوبُ اللَّامُ لِلابتداء ، و« عَمُرُكَ » مبتدأ ، وخبرُهُ محذوفٌ لازمٌ الحذف ، والمعنى يميني أو قَسَمِي ، و« ما » نافيةٌ ، و« مِيعَادُ » مبتدأ ، والياءُ فيه منقلبةٌ عن واوٍ ؛ لأنه من الوَعْدِ ، و« عَيْنُكَ » مجرورٌ بإضافة « مِيعَادٍ » إليه . و« الْبُكَاءُ » مجرورٌ بالعطف على « عَيْنِكَ » . وفيه لغتان : القَصْرُ

(١) سورة الفرقان ، الآية (٢٤) .

(٢) هو لصخر الحرمازي كما في الزهرة ٨٥/١ (الباب الثلاثون) ، ونسب في اللآلي ٦٧٦/٢ إلى العبسي . وهو أحد ثلاثة أبيات دون نسبة في الحماسة ٨٥/٢ ، وانظر التذكرة الحمدونية ١٩٧/٢ ، واللسان والتاج (دور) . وداراء : (قُلْعَةُ بَطْرِسْتَان) ، من بِنَاءِ دَارًا الْمَلِك . ودارًا : (وادٍ بديارِ بني عامر) بِنِ صَعَصَعَةٍ بِنِ كِلَابٍ . ودارًا : ( ناحِيَّةٌ بِالْبَحْرَيْنِ ) لعبد القيس .

والمدُّ<sup>(١)</sup>. قال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

بَكَتْ عَيْنِي وَحَقَّ لَهَا بُكَاهَا وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ

ويجوزُ نصبُهُ على أنه مفعولٌ معه ، ورفَعُهُ بالعطفِ على « مِيعَاد » .

و « دَارَاء » لا يخلو من أن يكونَ (فاعلاً) / كخَاتَامٍ ، أو (فَعْلَاء) [٦٩/ب] بسُكونِ العين ، أو (فَعْلَاء) بفتحِهَا .

فالأَوَّلُ قليلٌ ، والحَمْلُ على غيره أَوْجَهُ .

والثَّانِي كان يجبُ فيه دَوْرَاء ، ويضعُفُ حَمْلُهُ على قوله : صَامِي

وقَامِي<sup>(٣)</sup>.

والثَّالِثُ فيه مكروهان : أحدهما : قِلَّتُهُ أيضاً . والآخرُ : أنه كان

يجبُ تصحيحُهُ ؛ لأنه بلحاقِ همزة التَّأْنِيثِ له قد خَرَجَ عن شَبَهِ الفعل

---

(١) انظر المنقوص والممدود للفراء : ٧ ، وللقالي : ٢٨٩ .

(٢) لحسان رضي الله عنه في رثاء حمزة عم النبي ﷺ ، ديوانه ٥٠٤/١ .

ونسب إلى كعب بن مالك رضي الله عنه ، وهو في ديوانه : ٢٥٢ .

وكذلك نسب إلى عبدالله بن رواحة رضي الله عنه في السيرة النبوية ١٦٢/٢ ، واللسان (بكى) ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٦٦/٤ ، وهو في ديوانه : ١٣٢ من قصيدة أطول مما في ديوان حسان .

وفي اللسان (بكى) : « قال ابن بري : وهذه من قصيدة ذكرها النحاس في طبقات الشعراء قال : والصحيح أنها لكعب بن مالك » .

وانظر الكامل ٢٨٧/١ ، وأدب الكاتب : ٣٠٤ ، والمقصود والممدود للقالي : ٢٨٩ ، والمقصود والممدود لابن ولاد : ١٥ ، ١٣٣ ، والمنصف ٤٠/٣ ، وشرح المقصورة للحمي (الفوائد المخصوصة) ١٣٤/١ .

ولزيد من المصادر راجع تخريج البيت في الدواوين المذكورة ، وكتاب القالي .

(٣) انظر سر الصناعة ٦٦٩/٢ .

فَبُعِدَ عن الاعتلال ، كما بُعِدَ صَوْرَى<sup>(١)</sup> وَحَيْدَى<sup>(٢)</sup> بلحاق أَلْفِهِ المقصورة له  
عن ذلك فَصَحَّ .

**فَإِنْ قُلْتُ :** فهل يجوزُ أَنْ يكونَ<sup>(٣)</sup> فعلاءً إِلَّا أنها إِنَّمَا أُعِلَّتْ عَيْنُهَا  
كما أُعِلَّتْ عَيْنُ مَا هَانَ وَدَارَانَ تشبيهاً للألف والنون بقاء التَّائِيثِ فِي دَارَةِ  
وَجَارَةِ ، فلذلك تُشَبَّهُ أَلِفَا التَّائِيثِ بالألف والنون في هذا ، كما شُبِّهَتْ  
الألفُ والنونُ بهما في باب سَكَرَانَ وَغَضَبَانَ ؟

**أَجِبْتُ :** يجوزُ ذلك ، وَيُؤَكِّدُهُ قولُ بعضهم : أَيْبَيَاءُ<sup>(٤)</sup> مُصَحَّحًا لَمَّا  
لم يَعْتَدَ بالألف الممدودة ، فَصَارَ كَصَحَّةِ تَدْوِرَةٍ<sup>(٥)</sup> ؛ حيث لم يُعْتَدَ بِالتَّاءِ .  
وإنْ جَعَلْتَهَا مِنَ الدَّرءِ ، فَأَصْلُهَا دَرَاءٌ ، ثُمَّ قُدِّمَتِ الهمزة وهي اللَّامُ  
على الرَّاءِ وهي العين ، فَصَارَ إِلَى دَأْرَاءٍ ، ثُمَّ قُلِبَتِ الهمزةُ أَلِفًا ، فَوَزُنَتْهَا إِذَا  
فَلَعَاءُ .

و« إِلَّا » حرفُ استثناءٍ ، و« تَهَبُّ » منصوبٌ بَأَنْ ، و« جُنُوبُ » فاعلهُ ،  
والمصدرُ المَقْدَرُ من أَنْ ومعمولُهَا خبرُ « مِيعَادِ » .

\* \* \*

- 
- (١) انظر الكتاب ٢٥٦/٤ ، والمنصف ٦/٢ ، ٥٩/٣ ، وشرح الشافعية للرضي ١٠٥/٣ .  
(٢) يقال : هَمَارٌ حَيْدَى وهو الذي يجيد عن ظله لنشاطه ، ولم يجيء في نعوت المذكر شيء على فعلى  
غيره . انظر الخاطريات ١٥١/٢ ، والمنصف ٦/٢ ، ٥٩/٣ ، وشرح الشافعية للرضي ١٠٥/٣ .  
(٣) أي : داراء .  
(٤) جمع بَيْنَ . انظر الكتاب ٣٥٤/٤ ، والمقتضب ٢٤٨/١١ ، والأصول ٢٨٧/٣ .  
(٥) انظر الكتاب ٢٧١/٤ ، ٣٥٢ ، والأصول ٢٠٧/٣ . والتدوير : الدارة من الرمل ، والجمع : دِيرٌ ،  
والتدويرُ : المجلس عن السيرافي . اللسان (دور) .

ومنها :

٤٠- وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًّا وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ

الْبَيْتُ لِلْأَعَشَى<sup>(١)</sup>.

والواو للعطف ، وليست التاء ضمير المخاطب ، وهي اسم ليس ،  
وقد حذفت العين لأجل سُكُون اللَّام عند اتصال الفعل بالضَّمير .  
و « بالأكثر » الباء زائدة ، و « الأكثر » منصوبُ الموضع ؛ لأنه خبرٌ  
ليس ، و « منهم » جارٌّ ومجرورٌ . وفيه نَظَرٌ ؛ لأنه يمتنع اجتماعُ « مِنْ » مع  
الألف واللام كقولك : زَيْدُ الْأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو .  
قال أبو علي<sup>(٢)</sup> في « التذكرة » : اللَّامُ لِلتَّعْرِيفِ ، و « مِنْ » لِلتَّخْصِصِ ،  
فلا وَجْهَ لَاتِّصَالِهَا بِأَفْعَلٍ بعد ذلك ، لكن جاز ذلك في هذا البيت لخمسة  
أوجهٍ :

الأوَّلُ : أنَّ « مِنْ » هنا للظُّرْفِ بمنزلة في ، وهذا كما تقولُ : أَنْتَ  
أَكْرَمُ عَلَيَّ مِنَ النَّاسِ أَي : في النَّاسِ .

والثَّانِي : أنَّ يَكُونُ « منهم » حالاً من الضَّمير في « الأكثر » ،  
والعاملُ فيه « أكثر » ، وقد عَمِلَ في الظُّرْفِ والجارِّ والمجرور فيعمل أيضاً

---

(١) ديوانه ص: ١٩٣ . والشاهد في النوادر : ١٩٦ ، والمسائل العضديات : ٢٩ ، والشيرازيات  
٢٢/١ ، وتكملة الإيضاح : ٣٠٧ ، وإيضاح شواهد القيسي ٥٢٥/١ ، ولابن يسعون  
(المصباح) ٨٥١/١ ، والمقتصد في شرح التكملة ٥٩٧/٢ ، ٥٩٩ ، والخصائص ١٨٥/١ ،  
٢٣٤/٣ ، وشرح المفصل ١٠٠/٦ ، ١٠٣ ، وشرح التسهيل ٥٨/٣ ، وارتشاف الضرب ٢٢١/٣ ،  
والخزانة ٢٥٠/٨ .

(٢) انظر التكملة : ٣٠٧ ، والمسائل الشيرازيات ٢٠/١ .

فيه . قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

فَإِنِّي رَأَيْتُ الْعَرَضَ أَخَوَجَ سَاعَةً      إِلَى الصَّوْنِ مِنْ رِيْطِ يَمَانٍ مُسَهَّمٍ  
وَالثَّالِثُ : أَنْ يَتَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ : « لَسْتُ » أَي : لَسْتُ مِنْهُمْ بِالْأَكْثَرِ حَصًّا .  
وَاسْتَجَارَهُ ابْنُ يَسْعُونَ الْمَغْرِبِيُّ<sup>(٢)</sup> .  
وَالرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ « الْأَكْثَرُ » بِمَعْنَى الْكَثِيرِ ، كَمَا كَانَ الْأَهْوَنُ بِمَعْنَى  
الْهَيِّنِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup>:

تَجَرُّ بِالْأَهْوَنِ مِنْ أَذْنَابِهَا

وَالْخَامِسُ : أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِمَحذُوفٍ أَي : أَعْنِي مِنْهُمْ . ذَكَرَهُ أَبُو  
مُحَمَّدٍ بْنُ السَّيْرَانِيِّ<sup>(٤)</sup> ، وَلَمْ يَكُنْ أَبُو عَمْرٍو الْجَاهِظُ<sup>(٥)</sup> لَشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ  
بِالْحِظِّ ، فَأَخَذَ يُشْنَعُ عَلَى النَّحَاةِ ، وَمَنْ تَعَرَّضَ بِمَا لَيْسَ مِنْ شَأْنِهِ ضَاقَتْ  
مَحَاجَّتُهُ وَوَهَتْ حُجَّتُهُ .

و « حَصًّا » نَصَبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ لـ « الْأَكْثَرِ » ، كَمَا تَقُولُ : زَيْدٌ الْأَفْضَلُ [٧٠/أ]

(١) هو أوس بن حجر، والبيت في ديوانه : ١٢١ . وانظر الحجة ١٨/١ ، والمسائل الحلييات : ١٧٩ ،  
والشيرازيات ٢٣/١ ، والعصدييات : ٢٩ ، والتكملة : ٣٠٨ ، وإيضاح أبياتها للقيسي  
٥٢٩/٢ ، ولابن يسعون (المصباح) ٨٥٦/١ ، وشرحها (المقتصد) ٥٩٨/٢ ، ٦٠٠ ، وشرح  
المفصل ٦١/٢ ، ١٠٤/٦ ، وشرح الكافية ٧٧٥/١/٢ ، والخزانة ٢٦٣/٨ .

(٢) نقله في المصباح ٨٥٤/١ عن أبي علي ، ثم قال : وهذا قول جيد .

(٣) بيتٌ من الرجز لعمَر بن لجأ التَّيْمِي فِي شعره الذي جمعه د. يحيى الجبوري ص : ١٥١ . وانظر  
تهذيب اللغة ٢٥٥/١٠ ، والاللي ٩٦٧/٢ .

(٤) نقله عنه ابن يسعون في المصباح ٨٥٤/١ .

(٥) انظر الخصائص ١٨٦/١ .

أَبًا ، وَالتَّائِصِبُ لَهُ « أَكْثَرُ » ، وَمَعْنَاهُ فِيمَا قَالَهُ يَعْقُوبُ الْعَدَدُ الْكَثِيرُ . وَالْوَاوُ حَرْفٌ عَطْفٌ ، وَ« مَا » كَافَّةٌ ، وَ« الْعِزَّةُ » مُبْتَدَأٌ ، وَ« لِلْكَاتِرِ » خَبَرُهُ ، وَالْكَاتِرُ بِمَعْنَى الْأَكْثَرِ وَالْكَثِيرِ ، وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى الْمَكَاتِرِ ، وَبِمَعْنَى الْغَالِبِ بِالْكَثَرَةِ .

قَالَ صَاحِبُ « الْعَيْنِ »<sup>(١)</sup> : كَاثَرُونَا فَكَثَرْنَا هُمْ أَي : زِدْنَا عَلَى عَدَدِهِمْ فَنَحْنُ كَاثَرُونَ .

\* \* \*

ومنها :

٤١ - أَلَا يَا بَيْتُ بِالْعَلِيَاءِ بَيْتُ وَلَوْلَا حُبُّ أَهْلِكَ مَا أَتَيْتُ

الْبَيْتُ نَسَبُهُ الْجَرْمِيُّ إِلَى السَّمَوِّعِلِ الْيَهُودِيِّ<sup>(٢)</sup> .

« أَلَا » حَرْفٌ اسْتِفْتَا حٍ ، وَ« يَا » حَرْفُ نَدَاءٍ ، وَ« بَيْتُ » مُنَادَى مُفْرَدٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ ، وَ« بِالْعَلِيَاءِ » جَارٌّ وَمَجْرُورٌ ، وَالْبَاءُ ظَرْفِيَّةٌ . وَالْعَلِيَاءُ أَصْلُهُ الْوَاوُ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْعُلُوِّ . قَالَ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(٣)</sup> : هُوَ فِي الْبَيْتِ

---

(١) العين ٣٤٨/٥ .

(٢) ديوانه : ٨٥ ، ونسب في الكتاب ٢٠١/٢ إلى عمرو بن قنعا . وعن القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح أنه يروى لهانئ المرادي ، ويروى لتأبط شراً .

وانظر الاختيارين : ٢١١ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرا في ٤٣٥/١ ، والنكت للأعلم ٥٥٢/١ ، وتحصيل عين الذهب : ٣١٣ ، والمسائل البصريات ٥٥٩/١ ، والشيرازيات ١٤٢/١ ، والتكملة : ٣٢١ ، وشرح أبياتها (المصباح) ٩٠٣/٢ ، والتمام : ٧٦ ، والمختسب ٢٥٠/١ ، وشرح التصريف : ٥٣٨ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢١٥/١ ، والخزانة ٥٢/٣ .

(٣) انظر التكملة : ٣٢١ ، والمسائل الشيرازيات ١٤٢/١ .

عَلَّمَ عَلَى مَوْضِعٍ بَعَيْنِهِ ، وَالْأَعْلَامُ قَدْ تُغَيَّرُ كَثِيرًا . وَالْعَلِيَاءُ رَأْسُ كُلِّ جَبَلٍ مُشْرِفٍ . قَالَ الْخَلِيلُ<sup>(١)</sup> : وَفَعَلُوا ذَلِكَ طَلَبًا لِلْفَرْقِ بَيْنَ مَا لَهُ ذَكَرٌ وَبَيْنَ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ .

وقال الفراء<sup>(٢)</sup> : وهذا ليس بشيءٍ لقولهم : الحَلَوَاءُ واللَّأَوَاءُ بالواو مع أنهما مؤنثان لا ذَكَرَ لهما .

وقال أبو علي<sup>(٣)</sup> أيضاً : ومثْلُ ذَلِكَ فِي الشُّدُوذِ دَاهِيَةٌ دَهْيَاءُ<sup>(٤)</sup> ، والقياسُ دَهْوَاءُ ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْوَاوِ . قَالَ الْعَجَّاجُ<sup>(٥)</sup> :

إِذْ عَرَضَتْ دَاهِيَةٌ دُهْوِيَّةُ

فَاللَّامُ وَاوٌّ هُنَا كَانَتْ فُعْلِيَّةٌ أَوْ فُعْلَوِيَّةٌ ، وَلَيْسَ فِي الْعَلِيَاءِ مَا يُوجِبُ قَلْبَ الْوَاوِ يَاءً ؛ أَلَّا تَرَى إِلَى قَوْلِهِمْ : قَنَوَاءٌ وَجَأَوَاءٌ فِي مُؤَنَّثِ أَجَأَى<sup>(٦)</sup> ، فَصَحَّحْتُهَا هُنَا دَلِيلٌ عَلَى شُدُوذِ الْقَلْبِ فِيهَا . وَعَكْسُ ذَلِكَ أَشَاوِي ، فَأَمَّا الْعُلْيَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٧)</sup> : ﴿ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾ ، فإِبْدَالُ الْوَاوِ يَاءً

(١) لم أقف عليه في العين .

(٢) انظر المنصف ٣١٠/١ ، والتاج (حال) .

(٣) المسائل الشيرازيات ١٤٢/١ .

(٤) انظر إصلاح المنطق : ٢١٦ ، وتهذيبه : ٣٤٥ .

(٥) لم أقف عليه في ديوان العجاج بتحقيق د. عزة حسن . وانظر تهذيب اللغة ١٩٢/٨ ، والمحيط في اللغة ٤٦/٤ ، والمخصص ٣٦٦/٣ .

(٦) يقال : فرس أجأى وبعير أجأى ، والأثنى جأوأ . وهو سَوَادٌ فِي غُبْرَةٍ وَحُمْرَةٍ . انظر الاشتقاق : ٢٧١ ، والمحيط في اللغة ٢١٢/٧ .

(٧) سورة التوبة ، من الآية (٤٠) .

فيها مُطَرَّدٌ في الاستعمال ، وإن كان شاذاً في القياس؛ ألا تراهم قالوا :  
الدُّنْيَا، وهي من دَنَوْتُ ، فأَمَّا الْقُصُوصُ فَمِمَّا ما خَرَجَ على الأصل  
كَالْقَوْدِ، وَرَجُلٌ رَوَّعٌ<sup>(١)</sup> .

و« بيتُ » الثاني مبتدأٌ ، و« بالعلياء » خبرُهُ ، أو يكونُ خبرُهُ محذوفاً  
وتقديرُهُ : لي بالعلياء بَيَّتُ ، و« بالعلياء » حينئذٍ نصبٌ على الحال ؛ لأنه  
كان صفةً لـ « بيت » ، فلَمَّا تقدَّمَ على الموصوف انتصبَ على ذلك .  
قال أبو عليٍّ في «البَصْرِيَّاتِ»<sup>(٢)</sup>: ولا يجوزُ عندي أنْ يَكُونَ « بالعلياء »  
متعلقاً بمحذوفٍ على أنْ يكونَ حالاً، ولكن تعلقُهُ بمحذوفٍ لأنه خبرُ « بيتِ »  
الثاني . ولذلك قال الجرميُّ : إنه خَاطَبَ البيتَ الأوَّلَ ، ثمَّ قالَ : بالعلياء  
بَيَّتْ تَرَكُّهُ لِمَكَانِكَ ؛ ألا ترى أنه لا يستقيمُ أنْ تقولَ مُبتدئاً : يا زَيْدُ  
وَلَوْلَا عَمَرُو أَكْرَمْتُكَ . وبعده :

وَلَوْلَا حُبُّ أَهْلِكَ مَا أَتَيْتُ

\* \* \*

---

(١) انظر الكتاب ٣٥٨/٤ ، والأصول ٢٥٣/٣ ، والإغفال ٢٣٢/٢ .

(٢) المسائل البصريّات ٥٥٩/١ - ٥٦٠ .



ومنها<sup>(١)</sup>:

٤٢ - يَا لَيْتَهَا كَانَتْ لِأَهْلِي إِيلا

أَوْ هُزِلَتْ فِي جَذَبِ عَامٍ أَوَّلًا

المنادى محذوفٌ تقديرُهُ: يَا قَوْمُ، ومثله قوله عَزَّ اسْمُهُ<sup>(٢)</sup>: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾.

وكذا قولُ الشاعر<sup>(٣)</sup>:

/يَا لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

[٧٠/ب]

والضَّمِيرُ اسْمٌ، واسمُ « كَانَتْ » مَضْمَرٌ، و« إِيلاً » خبرُهَا، و« لِأَهْلِي » نَصْبٌ على الحال لأنه كان صِفَةً لِإِيلا، فَلَمَّا تَقَدَّمَ صَارَ كَذَلِكَ، والجملةُ في موضع رفع خبرِ لَيْتَ، والعائدُ منها الضَّمِيرُ المستقرُّ في « كانت »، و« أَوْ » حرفُ عَطْفٍ، و« هُزِلَتْ » عَطْفٌ على كَانَتْ، و« فِي جَذَبِ عَامٍ » جارٌّ ومجرورٌ ومُضَافٌ إليه، وهو متعلقٌ بقوله: « هُزِلَتْ ».

(١) قال القيسي في إيضاح الشواهد ٥٢٣/١: « نسبه بعض من قرأت لأبي النجم العجلي ». قلتُ: وهو غير موجود في ديوانه المطبوع. وانظر الكتاب ٢٨٩/٣، والنكت عليه ٨٦٢/٢، وتحصيل عين الذهب: ٤٨٠، وكتاب الشعر: ١٨/١، والمسائل الشيرازيات ٢٥/١، والتكملة: ٣٠٦، وشرحها (المقتصد) ٥٩١/١، ٥٩٤، والمصباح ٨٤٦/١، والمفصل: ٢٢٩، وشرحه لابن يعيش ٣٤/٦، ٩٧، والنهاية: ٥٢، واللسان (وأل).

(٢) سورة الفرقان، من الآية (٢٥).

(٣) لم أقف على قائله. والبيت في الكتاب ٢١٩/٢، والأصول ٣٥٤/٢، واللامات للزجاجي: ٣٧، والإغفال ١١٨/٢، والمسائل الشيرازيات ١٩٥/١، وأمالى ابن الشجري ٦٩/٢، والإنصاف ١١٨/١، وشرح المفصل ٢٤/٢، ٤٠، وشرح الجمل ١١١/٢، وشرح التسهيل ٣٨٩/٣، وشرح ألفية ابن معط للرعيي ٤١٦/١، ٦٢٦ وغيرها. والشاعر يدعو على جاره سيمعان؛ لأنه لم يَرَّحْ حقَّ الجوار. ويروى: (والأقوام كلهم والصالحين...).

و«أَوَّلُ» يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لـ«عَامٍ» ، لَكِنَّهُ لَمْ يَنْصَرَفْ لِلصِّفَةِ  
وَوَزَنَ الْفِعْلُ الْعَالِبِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَنْتَصِبُ انتِصَابَ الظَّرْفِ كَأَنَّهُ قَالَ : أَوْ  
هُزِلَتْ فِي جَذْبِ عَامٍ قَبْلَ هَذَا الْعَامِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا أَصْلُهُ ؟

أَجَبْتُ : قَالَ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(١)</sup> : أَصْلُهُ الصِّفَةُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : الْأَوَّلُ وَالْأُولَى ،  
فَهُوَ كَالْأَفْضَلِ وَالْفُضْلَى فَتَقْدِيرُهُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ مَتَّصِلًا بِمِنْ كَسَائِرِ  
أَمْثَالِهِ ، وَلَا تَصْرِفُهُ كَمَا لَا تَصْرِفُ آخَرَ إِذَا أَرَدْتَ ذَلِكَ مَعَهُ . وَدَلِيلُ جَوَازِ  
الْحَذْفِ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ<sup>(٢)</sup> : ﴿ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ ، أَي : أَخْفَى مِنْهُ ، وَلِذَلِكَ  
لَمْ يَصْرِفْهُ .

وَقِيلَ : إِنَّ «أَخْفَى» هُنَا فِعْلٌ مَاضٍ بِمَعْنَى وَأَخْفَى السِّرَّ عَنْ خَلْقِهِ ،  
فَحَذَفَ الْمَفْعُولَ .

وَقَالَ الْمَازِنِيُّ<sup>(٣)</sup> : رَفَضُوا الْفِعْلَ مِنْ أَوَّلِ .

فَإِنْ قُلْتَ : وَلِمَ ذَلِكَ ؟

أَجَبْتُ : قَالَ أَبُو الْفَتْحِ<sup>(٤)</sup> : لِأَنَّ فَاءَهُ وَعَيْنُهُ وَآوَانِ ، فَلَوْ قَالُوا فِيهِ :  
فَعَلَ يَفْعَلُ ، لَكَانَ فِيهِ شَيْئَانِ يَتَدَافَعَانِ ؛ إِذِ الَّذِي فَاؤُهُ وَآوُ تُكْسَرُ عَيْنُ  
مُضَارِعِهِ كَيَعِدُ ، وَمَا عَيْنُهُ وَآوُ تُضَمُّ فِيهِ كَيَقُولُ ، وَمُحَالٌّ أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ

(١) المسائل الشيرازيات ١٢/١ .

(٢) سورة طه ، من الآية (٧) .

(٣) في تصريفه . انظر نصه في المنصف ٢٠١/٢ .

(٤) المنصف ٢٠١/٢ .

مكسورةً مضمومةً في حال واحدةٍ ، وينضافُ إلى ذلك ثَقُلُ الواوين .  
نَعَمْ إذا لم يأتِ مثالٌ وَعَوْتُ مع أَنَّ بَابَ سَلَسٍ وَقَلَقَ أَكْثَرُ من باب  
دَدَنٍ وَكَوَّكَبَ ، فالأَّ يجوزُ اجتماعُ الواوين فاءً وعيناً أَجْدَرُ ، وإذا رَفَضُوا  
الفعلَ فيه في الصَّحِيحِ فَرَفَضُهُمْ له في المعتلِّ أَوَّلَى .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أَنَّ ثعلباً<sup>(١)</sup> حَكَى عن الفراء أَنَّ « أَوَّلَ » يجوزُ أَنْ يكونَ من  
وَأَلَتْ وَمِنْ أُلْتُ . والقياسُ يَدْفَعُ ذلك ؛ لأنه كان يجبُ أَنْ يكونَ على  
الأوَّلِ أَوَّلَ ، فَإِنْ خَفَّفَتْ الهمزة نَقَلَتْ حَرَكَتَهَا إلى الواو وحَذَفْتُهَا فَقُلْتُ:  
أَوَّلَ ، وعلى الثاني : آوَلَ كآدَمَ ، وأصلُه أَوَّلُ ، فَقُلِبَتِ الهمزةُ الثانيةُ أَلْفاً  
كراهةً لاجتماعِ الهمزتين . ولا سبيلَ إلى تشديد الواو على هذين القولين ،  
ولا يصحُّ قياسُ ذلك على قول بعضهم في سَوَّعةٍ : سَوَّةٍ ، وفي شَيْءٍ : شَيْءُ  
لشُدُوذِهِمَا ، فقد تبيَّن أَنَّ القولَ ما تقدَّمَ من كونِ الفاء والعين واوين .

فإن قلتَ : أيصحُّ تمسُّكُ الفراءِ بالأوَّلِ والأوائِلِ ؟

أجبتُ : لا يصحُّ ذلك ؛ لأنَّ الأصلَ وُؤْلَى ، فَقُلِبَتِ الواوُ الأوَّلَى همزةً  
على سبيلِ الوجوبِ لاجتماعِ الهمزتين ، وقولُ ابنِ الحاجبِ<sup>(٢)</sup> : كان ذلك  
بالحَمْلِ على الأوَّلِ ضعيفٌ . وقد بينتُهُ في « شَرَحِ تصريفِ ابنِ مالك »<sup>(٣)</sup> .

(١) النقل عنه في المنصف ٢/٢٠٢ .

(٢) الشافية ص : ٢٣ .

(٣) شرح التعريف : ١١٠ وما بعدها . وانظر إيجاز التعريف لابن مالك : ١٠٩ .

والأصل في أوائل أوائل<sup>(١)</sup>، فقلبت الواو الثانية همزةً لانكسارها  
ولكرهة اجتماع واوين ليس بينهما إلا حرف ساكن، وهو حاجز غير  
حصين، لاسيما وهو الألف، ولقرب الواو الثانية من الطرف، وذلك  
موضع التغير.

\* \* \*

ومنها :

٤٣- رَبَّاءُ شَمَاءَ لَا يَأْوِي لِقُنْتِهَا إِلَّا السَّحَابُ وَإِلَّا الْأَوْبُ وَالسَّبِيلُ  
البيت لمالك بن عويمر الخزاعي<sup>(٢)</sup>.

« رَبَّاءُ » وزنه فَعَال، وهمزته أصلية لقولهم : رَبَّاتُ الْقَوْمِ، وهو أبْلَغُ من  
رأبى ؛ /لأنَّ بناءه موضوعٌ لذلك، و« شَمَاءُ » مجرورٌ بإضافة رَبَّاءٍ إليها، لا  
ينصرفُ للتأنيت ولزومه ووزنها فَعْلَاء. وهي الهضبة المرتفعة، واشتقاقها من  
الشَّمَم، وهو الارتفاع، وللمذكر أَشَمُّ، والجمع شُمَّ. ومثله قول الآخر<sup>(٣)</sup>:

رَبَّاءُ مَرْقَبَةٍ قَوَالٌ مَخْطَبَةٍ دَفَاعٌ مَعْطِيَةٌ قَطَاعٌ أَقْرَانِ

و« لا » حرفٌ نَفْي، و« يَأْوِي » فعلٌ مُسْتَقْبَلٌ مرفوعٌ سَكَنَ لاعتلاله،

(١) انظر الأصول ٣/٣٤٠، ٣٨٤، ٣٩١، والخصائص ١/١٩٤.  
(٢) وهو المعروف بالمتنخل الهذلي. واسمه مالك بن عويمر، شاعر جاهلي مجيد من شعراء هذيل،  
أحباره وشعره في الأغاني ٢٠/١٤٥، والشعر والشعراء: ٩٢/٢٤، والخزانة ٤/١٥٠.  
والبيت في شرح أشعار الهذليين ٣/١٢٨٥. وانظر كتاب الشعر ٢/٣٩٣، والتكملة: ٢٦٩،  
وشرحها (المقتصد) ١/٥٠٨، وشرح أبياتها للقيسي ٢/٤٥٣، وشرحها لابن يسعون (المصباح)  
١/٧٣٠، والمفصل: ١٢١، وشرحه ٣/٥٩، وأمالى ابن الشجري ٢/٣٣، والإفصاح لابن  
الطراوة: ١٨٢، والخزانة ٥/٤.  
(٣) هو أبو المثلّم الهذلي. شرح أشعار الهذليين ١/٢٨٥. وانظر المصباح ١/٧٣٣.

و« لِقُنَّتْهَا » جَارٌّ وَجَرُورٌ ، وَاللَّامُ بِمَعْنَى إِلَى ، وَالتَّقْدِيرُ : إِلَى قُنَّتْهَا ، وَفِي التَّنْزِيلِ<sup>(١)</sup> : ﴿ إِذْ أَوْيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ ﴾ . قَالَ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(٢)</sup> : فِي مِثْلِ قَوْلِهِ عَزَّ اسْمُهُ<sup>(٣)</sup> : ﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾ أَي : إِلَيْهَا .

و« السَّحَابُ » فَاعِلٌ يَأْوِي ، وَ« الْأَوْبُ » عَطْفٌ عَلَيْهِ ، وَهُوَ النَّحْلُ ؛ لِأَنَّهَا تَوُوبُ إِلَى الْمِيَاهِ إِذَا جَنَّحَ اللَّيْلُ<sup>(٤)</sup> ، وَالوَاحِدُ آيِبٌ ، فَهُوَ كصَاحِبٍ وَصَحْبٌ ، وَسَيُؤَيِّهِ يَرَى أَنَّهُ اسْمٌ جَمْعٌ<sup>(٥)</sup> ، وَأَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ يَرَى أَنَّهُ جَمْعٌ مُكْسَرٌ<sup>(٦)</sup> .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(٧)</sup> : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْأَوْبُ مَصْدَرًا ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : دَوَاتُ الْأَوْبِ .

و« السَّبِيلُ » الْمَطَرُ ، وَقِيلَ : هُوَ السَّحَابُ النَّازِلُ الْمُتَّصِلُ نُزُولُهُ عَلَى بُعْدٍ مِنْ رَأْيِهِ ، وَجَازَ عَطْفُ السَّبِيلِ عَلَى السَّحَابِ لِاخْتِلَافِ اللَّفْظَيْنِ ، وَكَوْنُ الْأَخْصِ بَعْدَ الْأَعْمِ ، فَكَانَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ عَطْفِ الشَّيْءِ عَلَى غَيْرِهِ لَمَّا أَفَادَ مَعْنَى مُخْتَصًّا مَبِينًا قَدْ أُبْهِمَ فِي الْعُمُومِ ؛ أَلَا تَرَى قَوْلَهُ تَعَالَى<sup>(٨)</sup> : ﴿ مَنْ كَانَ

(١) سورة الكهف ، من الآية (٦٣) .

(٢) كتاب الشعر ٣٦٠/٢ .

(٣) سورة الزلزلة ، من الآية (٥) .

(٤) قلتُ : اعترض علي بن حمزة البصري في التنبيهات على هذا المعنى وهو أن (الأوب) هي النحل ، وهو الرأي الذي نقله عن أبي حنيفة الدينوري ، فشنع عليه قائلًا : « هو غلط في جميعه ومسيء في قوله : هذا قول أهل العلم » . قلتُ : ولم يرد هذا النص في التنبيهات المطبوعة بتحقيق العلامة الميمني ، وهو موجود في نص التنبيهات الموجود على شبكة الانترنت .

(٥) هذا رأي أبي علي كما نقله ابن سيده في المخصص ٣٥٥/٢ .

(٦) انظر المخصص ٣٥٥/٢ .

(٧) النقل عنه في المصباح ٧٣٤/١ .

(٨) سورة البقرة ، من الآية (٩٨) .

عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَكُوتِهِ. وَرُسُلِهِ. وَجَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ ﴿٦٨﴾ كيف عطفَ فيه الأخصَّ على الأعمَّ للبيان ؛ إذ كان يُتَوَهَّمُ في العُموم أن يكونا في الملائكة ، وألاً يكونا ، فرَفَعَ العطفُ بالأخصِّ هذا الإيهامَ ، كما رَفَعَ التَّوكيدُ المجازَ ، وقَصَرَ اللَّفْظَ المؤكِّدَ على الحقيقة ، وكذلك قوله سبحانه<sup>(١)</sup> : ﴿ فِيهَا فَكَّهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾ ، وكذا قولُ الشَّاعر<sup>(٢)</sup> :

أَكْبَرُ عَلَيْهِمْ دَعْلَجًا وَلَبَانَهُ إِذَا مَا اشْتَكَى وَقَعَ الرِّمَاحُ تَحْمَحَمَا  
و « دَعْلَج » اسمُ فَرَسِهِ ، واللَّبَانُ الصَّدْرُ ، وهو بعضُهُ فَعَطَفَهُ على الكلِّ ؛ لأنَّ ذلك أبلغُ وأمدَحُ ، ولهذا قال سبحانه<sup>(٣)</sup> : ﴿ فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ ﴾ حيث كان الودقُ الماء النَّازلَ نَفْسَهُ .  
وسمعتُ شيخنا سعداً المغربيَّ رحمه الله تعالى يقولُ : يُمكنُ أن يُعني بالسَّبَلِ العَسَلَ لإسبالِهِ وسِيلَانِهِ على سبيلٍ واحدٍ ، ولعمَلِ النَّحْلِ للشَّهْدِ على طريقةٍ واحدةٍ .  
وأصلُ السَّبَلِ الاستمرارُ على سننٍ مستقيمٍ ، ولهذا قيلَ للطَّرِيقِ : سَبِيلٌ .

\* \* \*

- 
- (١) سورة الرحمن ، الآية (٦٨) .  
(٢) ثاني بيتين لعامر بن الطفيل في ديوانه ص : ١٣٤ يخاطب زوجته . ونسبهما الغندجاني في أسماء خيل العرب وفرسانها : ٩٩ إلى عبد عمرو بن شريح بن الأحوص بن جعفر بن كلاب قاله يوم فيف الريح مع اختلاف في بعض ألفاظه ، وقد ذكر محقق الحماسة ٩٥/١ أن ابن الأعرابي نسبته إلى عبد عمرو في إصلاح ما غلط فيه أبو عبدالله النمري مما فسره من أبيات الحماسة .  
وانظر الحماسة ٩٥/١ ، وأسماء خيل العرب لابن زياد الأعرابي ٧٦ ، والمصباح ٧٣٥/١ .  
(٣) سورة النور ، من الآية (٤٣) ، وسورة الروم ، من الآية (٤٨) .

ومنها :

٤٤ - أَبْلَغَ أَبَا دَخْتُنُوسَ مَأْلَكَةً      غَيْرَ الَّذِي قَدْ يُقَالُ مِلْكَدِبَ

أنشده أبو علي في « التكملة »<sup>(١)</sup> ، ولم يُسمَّ قائله .  
« أَبْلَغَ » فعلُ أمرٍ ، و« أَبَا » مفعولُهُ ، و« دَخْتُنُوسَ » كلمةٌ أعجميةٌ ،  
وأصلها دَخْتُ نُوشَ ، فعربوها وأبدلَ بعضهم شينها سيناً غيرَ مُعْجَمَةٍ ،  
وهو الأكثرُ في الاستعمال ، وبعضهم من دالها تاءً فقال : تَخْتُنُوسَ ، ولا  
ينصرفُ للُعْجَمَةِ والعَلَمِيَّةِ .

و« المأْلَكَةُ » الرسالة ، وهي عند أبي الفتح<sup>(٢)</sup> مما قُدِّمَتْ عينُهُ على  
فائه ؛ لأنَّ أصلَ تركيبه عنده هو لَأَكَ ، فالفاءُ لَامٌ ، والعينُ همزةٌ ، واللامُ  
كافٌ ، وعلى هذا يُصَرِّفُ الفعلُ . قال النَّابِغَةُ<sup>(٣)</sup> :

أَلْكُنِي إِلَى الثُّغْمَانِ حَيْثُ لَقِيْتُهُ

والأصلُ أَلْيَكُنِي ، فحُفِّفَتِ الهمزةُ بطَرَحٍ كسرتها على اللامِ وحذِفَتْها ،  
وعلى هذا جاءَ مَلَأُكَ ، وعليه جاءَ مَلَائِكَةُ وَمَلَائِكُ ، فذلك مَفْعَلٌ وَمَفَاعِلٌ ،

(١) التكملة ص : ٢١٥ . ونُسب في شرح شواهد الإيضاح : ٢٨٨ إلى لقيط بن زرارة ، وحزم به ابن بري في  
اللسان (منن) . قلتُ : بل لقيط هو المخاطب بالبيت ودختنوس ابنته .

وانظر شرحها (المقتصد) ٢/ ، وشرح أبياتها للقيسي ١/ ٤٠٠ ، ولابن يسعون ١/ ٦٦٤ ، والخصائص  
٣١١/١ ، ٢٧٥/٣ ، وسر الصناعة ٢/ ٥٣٩ ، وأمالى ابن الشجري ١/ ١٤٥ ، ١٦٨/٢ ، وشرح  
الخوارزمي على سقط الزند ٣/ ١٣٦٧ ، وشرح المفصل ٨/ ٣٥ ، ١٠٠/٩ ، وضرائر الشعر : ١١٤ .

(٢) الخصائص ٣/ ٢٧٥ ، والمنصف ٢/ ١٠٣ .

(٣) ديوانه : ١١٨ ، وعجزه :

فَأَهْدَى لَهُ اللَّهُ الْعُيُوثَ الْبَوَاكِيرَا

وَدَخَلَتْ / التَّاءُ لتأنيث الجماعة ، ولم نَرَهُم استعملوا الفعل بتقديم الهمزة ، [٧١/ب]  
فَوَزَنُ مَأْلَكَةَ مَفْعَلَةٌ .

وقال بعضُ المغاربة<sup>(١)</sup> : وَأَوَّلُ مَنْ قَالَ فِي مَلَكٍ : إِنَّ أَصْلَهُ مَأْلَكٌ مِنْ  
الْأَلْوَكِ الْكِسَائِيُّ . وقولُ أبي الفتحِ أَوَّلِي لِمَا ذَكَرَ .

وَأُلْزِمَ مَأْلَكُ التَّخْفِيفَ لكثرة الاستعمال ، ولأنَّ ميمَهُ صارت كأنها  
بدلٌ حتى صارَ التَّحْقِيقُ فيه مرفوضاً ، وأتوا به في الجمع على الأصل .

وَنَصَبُهَا عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ ثَانٍ لِفِعْلِ الْأَمْرِ ، و« غَيْرَ » صِفَةٌ لَهَا ، و« الَّذِي »  
مَوْصُولٌ ، و« قَدْ يُقَالُ » صِلَتُهُ ، وَالْعَائِدُ إِلَيْهِ هُوَ الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ ،  
وَحُذِفَتْ نُونُ « مِنْ » لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ لَامِ الْمَعْرِفَةِ ، وَعَلَى هَذَا أَجَازُوا :  
وَمِلَانَ ، وَأَصْلُهُ مِنْ الْآنَ ، فَتَقَلَّتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى اللَّامِ وَحُذِفَتْ ، ثُمَّ  
خَفَّفَتِ التُّونُ لِأَنَّ أَصْلَ اللَّامِ السُّكُونُ ، وَالتَّخْفِيفُ عَارِضٌ .

وكذلك: ﴿ قَالُوا الْآنَ ﴾<sup>(٢)</sup> فِي : قَالُوا الْآنَ ، ثُمَّ خَفَّفَتِ الْهَمْزَةُ وَتَقَلَّتْ  
حَرَكَتُهَا إِلَى اللَّامِ ، وَحُذِفَتْ وَאוُ الضَّمِيرُ لِسُكُونِ اللَّامِ أَيْضاً فِي الْأَصْلِ ،  
إِلَّا أَنَّ هَذَا فِي حُرُوفِ الْعِلَّةِ حَسَنٌ جَائِزٌ فِي النَّظْمِ وَالتَّنْثِيرِ لِدَلَالَةِ الْحَرَكَةِ الَّتِي  
قَبْلَهَا وَهِيَ مِنْ جِنْسِهَا عَلَيْهَا ، وَحُذِفَتْ نُونُ « مِنْ » غَيْرَ حَسَنٍ . وَهِيَ لُغَةٌ  
لِبَعْضِ الْعَرَبِ .

(١) هو ابن يسعون كما في المصباح ٦٦٩/١ .

(٢) وردت في سورة البقرة ، من الآية (٧١) . وهذه قراءة ورش عن نافع . انظر إعراب القرآن  
٢٣٧/١ ، والخصائص ٩١/٣ ، ٩٢ ، والجامع للقرطبي ٤٥٥/١ ، والمحرر الوجيز ٣٤٩/١ ، والدر  
المصون ٢٦١/١ ، والأشباه والنظائر ٥٣/١ - ٥٤ .



وإنما شُبِّهَتِ التُّونُ السَّاكِنَةُ بالحروفِ اللَّيِّنَةِ لِلْعَنَةِ الَّتِي فِيهَا ، وكذلك كَثُرَتْ زِيادَتُهَا ، وأُبْدِلَتْ مِنْهَا ، وتَعَاقَبَتْ معها على الكلمة الواحدة ، ومع ذلك فَشَبَّهُوهَا بالتَّنْوِينِ ، وهو قد يُحَدَفُ لالتقاء السَّاكِنِينَ ، وَلَكُونِ حَذْفِ تُونِ « مِنْ » شاذاً في القياس ، وإنْ كَثُرَ ذلك في استعمالهم مع لام المعرفة . قَدَّمَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ مَسْأَلَةَ الْكَمَاءِ وَالْمَرَأَةِ ، وَالْقِيَاسُ فِيهِمَا الْكَمَةُ وَالْمَرَةُ <sup>(١)</sup> .

كما أَنَّ الْقِيَاسَ تَحْرِيكَ التُّونِ لالتقاء السَّاكِنِينَ مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ ؛ لِأَنَّ الْحُرُوفَ لَا يَلِيقُ بِهَا الْحَذْفُ . قَالَ أَبُو الْفَتْحِ <sup>(٢)</sup> : وَإِنَّمَا يَكْثُرُ ذَلِكَ فِي الْأَفْعَالِ ثُمَّ فِي الْأَسْمَاءِ ، وَأَمَّا الْحُرُوفُ فَيَقِلُّ ذَلِكَ فِيهَا جَدًّا إِلَّا فِي التَّضْعِيفِ نَحْوِ رُبٍّ وَإِنَّ .

**فَإِنْ قِيلَ : وَلِمَ كَثُرَ ذَلِكَ فِي الْأَفْعَالِ وَالْأَسْمَاءِ ؟**

أَجَبْتُ : لِأَنَّ الْأَفْعَالَ يُعَلَّمُ أَصْلُهَا بِالِاشْتِقَاقِ وَالتَّصَرُّفِ ، فَلَا يُخْشَى اللَّبْسُ بِالْحَذْفِ فِيهَا ، وَكَذَلِكَ الْأَسْمَاءُ ، وَلِهَذَا قَالَ النَّحَّاتُ : الْغَالِبُ عَلَى مَذْهَبِ الْأَسْمَاءِ لِدُخُولِ الْحَذْفِ عَلَيْهَا ، بِخِلَافِ مُنْذُ . وَلِي فِيهَا كَلَامٌ مَبْسُوطٌ فِي « التَّعْلِيقِ عَلَى كِتَابِ الْمُتَّبِعِ » <sup>(٣)</sup> فَانْظُرْهُ هُنَاكَ .

\* \* \*

(١) انظر التكملة : ٢١٥ ، وقال في المسائل العسكرية : ٢٦٥ : على أن سيبويه قد حكى المرأة والكماة في تخفيف المرأة والكماة . وانظر الكتاب ٥٤٥/٣ .

والعبارة في (ت) : قدم أبو علي الفارسي ومثله الكماة والمرأة .

(٢) المنصف ٢٣٠/٢ .

(٣) هو كتاب (المتبع في شرح كتاب اللمع) للعسكري كما أسلفت في المقدمة .

ومنها :

هـ - أَبَا مَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَتَى مُلَاقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي

البيت لأبي حَيَّةَ التَّمِيرِيِّ<sup>(١)</sup>.

الهمزة للاستفهام على سبيل التَّوْيِيخِ ، والبَاءُ سَبِيئَةٌ ، و « الموت » مجرورٌ بها ، و « الذي » موصولٌ ، و « لَا بُدَّ » حرفٌ نَفْيٌ ، و « بُدَّ » اسْمُهَا مبنيٌّ على الفتح في الأصحَّ ، والياءُ اسْمٌ إِنَّ ، و « مُلَاقٍ » خبرُهَا ، وحرفٌ الجرُّ محذوفٌ ، وهو خبرٌ لَا ، أي : لَا بُدَّ من لِقَائِي إِيَّاهُ ، والجملة المنفية صلةٌ الذي ، والعائدُ محذوفٌ ، والتقديرُ: ملاقيه، والموصولُ مع صلته في موضعٍ جرٍّ صفةٌ للمَوْتِ .

وأصلُ « لَا أَبَاكَ » لَا أَبَا لَكَ ، فحُذِفَت اللَّامُ لفظاً وهي مثبتةٌ تقديراً . يدلُّكَ على ذلك صحَّةُ دُخُولِ « لَا » عليه ، ولولا ذلك لَمَا صَحَّ دُخُولُهَا عليه . قال أبو عليٍّ في « التَّذَكُّرَةِ » : جَازَ أَنْ تَعْمَلَ « لَا » في « أَبَاكَ » وهو

(١) هو الهيثم بن الربيع بن زرارة، من بني نمير بن عامر . شاعر مجيد فصيح راجز، من أهل البصرة، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية . قيل : مات في آخر خلافة المنصور (سنة ١٥٨هـ) . وقال البغدادي: توفي سنة بضع وثمانين ومائة. انظر الشعر والشعراء : ٢٩٩، والوافي بالوفيات ٤٣٤/٧ . والبيت في شعره ص : ١٧٧ . ونسب إلى عنزة في التبصرة ٣٩١/١ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٨١/١ ، وهو غير موجود في ديوانه المطبوع بتحقيق الأستاذ محمد سعيد مولوي ، ونسب في أمالي ابن الشجري ٣٦٢/٢ إلى الأعشى وليس في ديوانه المطبوع بتحقيق د. محمد حسين . ويرد البيت شاهداً في كتب اللغة على حذف اللام من (أباك) وحذف النون من (تخوفيني) . وتجده في مجاز القرآن ٣٥٢/١، والمقتضب ٣٧٥/٤، والكامل ٦٧٠/٢، ١١٤٠/٣، والأصول ٤٧٥/١، واللامات : ١٠٣، والحجة ٣٣٤/٣، والإيضاح : ٢٦٠، وشرحه المقتصد ٨١١/٢، وشرح أبياته للقيسي ٢٨٠/١، والمنصف ٣٣٧/٢، والخصائص ٣٤٥/١، وإعراب الحماسة ١١٢/١، وشرح اللمع للثماني ٢٥١، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٦٤، وشرح المفصل ١٠٥/٢، وشرح التسهيل ٦٠/٢، ٦٣، ٢٢٦/٣، وشرح الألفية للمرادي ٤٢٤/١، والخزانة ١٠٠/٤ - ١٠٧ (عرضاً) .

معرفهٌ حيث كان مضافاً إلى معرفة ؛ لأنَّ المتكلم بهذا ليس قصدهُ نفيُ  
الأب ، إنما قصدهُ الدَّمُ ، فهو كالمثل ، والتَّنوِينُ مَقْدَرٌ كأنه : لا أبا لك ،  
كما أنه مُقَدَّرٌ في : هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ غَدًا ، فهو إذاً نكرةٌ مثلهُ ، وهذا /  
أَحَقُّ بالتَّنْكِيرِ لدُخُولِ اللَّامِ الموجِبَةِ لثبات التَّنوين . [٧٢/أ]

ويجوزُ أن يكونَ « أبا » غيرَ مُضَافٍ، ولكنه رَدَّ لَامَ الفعل في قوله<sup>(١)</sup>:

كَأَنَّكَ فِينَا يَا أَبَا غَرِيبُ

وكتقول الآخر<sup>(٢)</sup>:

وَلَكِنْ عَلَى أَفْدَامِنَا تَقْطُرُ الدَّمَا

فـ« لك » على هذا صفةٌ لقوله : أبا . ولا اعتراضَ بقولهم : لا أبا  
لك ؛ لأنَّا قد قلنا : إِنَّهُ مَثَلٌ ، والأمثالُ يجوزُ فيها ما لا يجوزُ في غيرها ،

(١) نسب في النوادر : ٥٧٥ إلى أبي الحُدْرُجَان (شاعر مجهول ذكره المرزباني فيمن غلبت كنيته على اسمه) . وصدر البيت :

تَقُولُ ابْنِي لَمَّا رَأَيْتَنِي شَاحِبًا

وانظر معاني القرآن للأخفش ٨٠/١ ، وكتاب الشعر ١٧٠/١ ، والخصائص ٣٣٩/١ ، وشرح  
التسهيل ٤٠٧/٣ ، واللسان (أبي) ، وشرح ألفية ابن معط للرعيبي ٦٥٠/٢ ، والتصريح ٦٣/٤ .  
وفي جميع النسخ : « كما أنك يا أبا غريب » .

(٢) هو الحصين بن الحمام المُرِّي كما في الحماسة ١١٤/١ . وصدر البيت :

فَلَسْنَا عَلَى الْأَعْقَابِ تَدْمَى كُلُّوْمُنَا

وهو أحد أبيات ثلاثة تُنسب بعضها في عيون الأخبار ١٢٥/١ إلى يزيد بن المهلب . وانظر الشاهد في  
مجالس العلماء : ٣٢٦ ، وأمالى الزجاجي : ٢٠٨ ، والمسائل البصريات ٦٢٦/٢ ، والحلييات ص : ٨ ،  
والعضديات : ٢١٦ ، والمنصف ١٤٨/٢ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٩٣/١ ، والمصباح ٥٠٨/١ ،  
وأمالى ابن الشجري ٢٢٨/٢ ، ٤٦٩ ، وثقف اللسان : ٢٠٠ ، وشرح الملوكي : ٤١٥ ، وتذكرة  
النحاة : ١٤٢ . ولمزيد من التخريج راجع حواشي الحماسة . وفي (ح) : على أقطامنا .

وهو موضعُ تغييرٍ كالنداء .  
 وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ<sup>(١)</sup> أَنَّ قَوْلَهُ : « لَا أَبَا لَكَ » مَذْحٌ، وَ: « لَا أُمَّ لَكَ » ذَمْ.  
 وَقِيلَ : يَكُونَانِ جَمِيعاً فِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ<sup>(٢)</sup>.  
 وَ« تُخَوِّفُنِي » أَصْلُهُ تُخَوِّفُنِي ، لَكِنْ حَذَفَ إِحْدَى الثَّوَيْنِ اضْطِرَّاراً،  
 كَذَا قَالَ عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَخْفَشِ<sup>(٣)</sup>.  
 وَقِيلَ : حُذِفَتِ الثُّونُ الَّتِي هِيَ عَلَامَةُ الرَّفْعِ<sup>(٤)</sup>. وَأَبْطَلَهُ أَبُو الْفَتْحِ<sup>(٥)</sup> بَأَنَّ  
 دَلِيلَ الْإِعْرَابِ لَا يُحَذَفُ .  
 وَكَانَ الْمَبْرُودُ<sup>(٦)</sup> يَرَى حَذْفَ الثُّونِ الثَّانِيَةِ ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا زِيدَتْ مَعَ الْيَاءِ فِي  
 الْوَاحِدِ لِيَسْلَمَ قَبْلُهَا حَرْفُ الْإِعْرَابِ<sup>(٧)</sup>. يَعْنِي فِي مِثْلِ يَضْرِبُنِي إِذْ كَانَتْ الْيَاءُ  
 تَكْسِرُهُ ، وَهَكَذَا كَانَ يَقُولُ فِي قَوْلِ عَمْرِو بْنِ مَعْدِيكَرِبٍ<sup>(٨)</sup>:

- 
- (١) هو ابن التبانى فى الموعب . نقله ابن يسعون فى المصباح ٥٠٩/١ .  
 (٢) فى المجموع المغيٲ ٩٠/١ تعقيباً على قوله صلى الله عليه وسلم لِرَجُلٍ يَحْدُو: « أُخَذْ لَا أُمَّ لَكَ »  
 جاء قول المصنف : « قال مؤرج : هو ذَمْ ؛ أَي : أَنْتَ لَقِيطٌ لَا تَعْرِفُ أُمَّكَ ، وَقِيلَ : قَدْ يَكُونُ  
 مَدْحاً ، وَقَدْ يَكُونُ ذَمْماً » .  
 (٣) نقله ابن يسعون فى المصباح ٥١٠/١ . وعلي بن سليمان هو الأخفش الأصغر ، إمام فى النحو .  
 أخذ عن المبرد وثعلب . توفى سنة ٣١٥ هـ . من تصانيفه : كتاب الأنواء ، والثنية ، والجراد .  
 انظر الفهرست : ١٢٣ ، وإشارة التعيين : ٢١٩ ، وبغية الوعاة ١٦٧/٢ .  
 (٤) هذا رأى سيبويه فى الكتاب ٥١٩/٣ . وانظر الأصول ٢٠١/٢ ، وشرح عيون سيبويه : ٢٤٦ ،  
 وعند الأخفش المحذوف الثانية لأنها التى تزداد ليزك ما قبلها على حاله . معاني القرآن ٢٥٤/١ .  
 (٥) التنبيه فى إعراب الحماسة ١١٢/١ - ١١٣ .  
 (٦) المقتضب ٢٤٨/١ ، وانظر النكت ٩٦٤/٢ .  
 (٧) فى (ص) : حروف الإعراب .  
 (٨) ديوانه : ١٧٣ . وانظر الكتاب ٥٢٠/٣ ، وشرح أبياته ٣٠٤/٢ ، والنكت عليه ٩٦٤/٢ ،

## تَرَاهُ كَالْتَّعَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي

يعني أَنَّ التُّونَ الثَّانِيَةَ من « فَلَيْنِي » حُذِفَتْ وَإِنْ كَانَتْ الْأُولَى اسماً ؛ لِأَنَّهَا ضَمِيرُ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ ، وَالْكَسْرَةُ فِي الْأَسْمَاءِ لَا تُكْرَهُ كَمَا كُرِهَتْ فِي الْفِعْلِ ، لَكِنَّهَا حُذِفَتْ مَعَهُ ، كَمَا حُذِفَتْ مَعَ الْمَفْرَدِ الَّذِي هُوَ « تَخَوَّفِينِي » وَنَحْوَهُ . فَإِنْ اضْطُرَّ فِي الْجَمْعِ حَرَكُ التُّونِ الَّتِي هِيَ عِلْمُ الرَّفْعِ بِالْكَسْرِ ، يَعْنِي فِي مِثْلِ « يَرْهَبُونَ » ، وَلَمْ يَمْتَنِعْ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ حَرْفَ الْإِعْرَابِ فَيُكْرَهُ الْكَسْرُ فِيهَا . وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ<sup>(١)</sup> : ﴿ أَتُحَاجُّونَا فِي اللَّهِ ﴾ فَحَذَفَ الْأُولَى الَّتِي هِيَ عِلْمُ الرَّفْعِ<sup>(٢)</sup> ، كَمَا تَقُولُ : هُوَ يُمَكِّنِي فَتَحَذِفُ الضَّمَّةَ لِلتَّخْفِيفِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْحَذُوفَةُ الثَّانِيَةَ ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَضْمَرَةِ .

وقوله : « أَبَالْمَوْتِ » يَتَعَلَّقُ بِ« تُخَوَّفِينِي » ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لَهُ ، وَهَذَا جَلِيٌّ .

\* \* \*

= ومعاني القرآن للفراء ٩٠/٢ ، والمقتضب ٣٧٥/٤ ، وإعراب القرآن ٥٦٠/١ ، والحجة لأبي علي ٣٣٤/٣ ، وشرح اللمع للثماني ٤١٣ ، وشرح الكافية ١٦٣/١/٢ ، والخزانة ٣٧١/٥ .

(١) سورة البقرة من الآية (١٣٩) . ولم أقف على من ذكر حذف النون من هذه الكلمة في هذه الآية، بل جل من تعرض لها ذكر قراءة ابن محيص بنون واحدة مشددة أدغم النونين . وقد ذُكِرَ حذف إحدى النونين في قوله تعالى (أتُحَاجُّونِي) من سورة الأنعام : ٨٠ ، وهي قراءة ابن عامر ونافع ، فلعل المصنف أرادها . انظر إعراب القرآن ٤١٨/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٥٨/١ ، وانظر في هذه القراءة السبعة : ٢٦١ ، والحجة لأبي علي ٣٣٢/٣ (وفيها أن الحذف لغة لغطفان)، والحجة في القراءات السبع : ١٤٣ ، وجامع البيان : ٤٩٨ .

(٢) هذا رأي سيبويه في الكتاب ٥١٩/٣ كما سبق في الصفحة السابقة .

ومنها :

٤٦- رُبَّ رِفْدٍ هَرَفْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالَ

البيتُ للأعشى ميمون بن قيس<sup>(١)</sup>.

« رُبَّ » حرفُ جرٍّ ، و« رِفْدٍ » مجرورٌ بها ، وهو القَدْحُ العظيم عن يعقوب وغيره<sup>(٢)</sup> ، وروايةُ الأصمعيّ « رِفْد » بكسر الرَّاء ، وروايةُ أبي عبيدة<sup>(٣)</sup> « رَفْد » بفتح الرَّاء . والرَّفْدُ بالكسر العطيةُ أيضاً ، وافتحها المصدرُ ، يُقالُ : رَفَدْتُهُ أَعْنَتُهُ ، وَأَرْفَدْتُهُ لَعَةً فِيهِ<sup>(٤)</sup> ، وَأَرْفَدْتُهُ أَعْطَيْتُهُ .

و« هَرَفْتُهُ » جملةٌ من فعل وفاعل ومفعول ، والهَاءُ بدلٌ من الهمزة كما قالوا : هَيَّاكَ فِي إِيَّاكَ ، وَهَرَحْتُ الدَّابَّةَ فِي أَرَحْتُ الدَّابَّةَ ، وَهَنَرْتُ الثَّوْبَ فِي أَنْرْتُ الثَّوْبَ<sup>(٥)</sup> . وهذا وإن جازَ في كَلِمٍ صالحةِ العدة ، فلا يقاس عليه ، فلا يُقالُ في أَحْمَدَ : هَحْمَدَ ، ولا في إِبْرَاهِيمَ : هِبْرَاهِيمَ ، وإنما كان ذلك هَرَبًا من ثَقُلِ الهمزة . وموضعُهَا جَرٌّ لأنها صِفَةٌ « رِفْد » ، والعائدُ الهاءُ .

(١) ديوانه : ٦٣ . ونسب في الشواهد الكبرى ٢٥١/٣ إلى أعشى همدان ، ونفى البغدادي هذه النسبة لكون أعشى همدان متأخراً .

والبيت في المسائل الشيرازيات ٦٠٨/٢ ، والإيضاح : ٢٦٦ ، وشرحه (المقتصد) ٨٣١/٢ ، وشرح أبياته للقيسي ٢٨٤/١ ، والمصباح ٥١٣/١ ، والمفصل : ٢٩١ ، وشرحه ٢٨/٨ ، وشرح أبياته : ٥٥٩ ، وشرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن بري : ٢١٥ ، ورسائل ابن السيد اللغوية : ١١٤ ، وشرح الجمل ٥٠٣/١ ، وشرح التسهيل ٣٣/١ ، ١٧٦/٣ ، وشرح الكافية ١١٧٩/٢/٢ ، والمعني : ٧٦٤ ، وشرح أبياته ٢٣٣/٧ ، والفصول المفيدة : ٢٥٦ ، ٢٦٢ ، والخزانة ٥٥٩/٩ .

(٢) انظر الألفاظ : ١٧٧ ، وتهذيبه : ٢٠٨ ، والأضداد للأنباري : ٣٤٠ .

(٣) مجاز القرآن ٢٩٨/١ .

(٤) في الإصلاح : ٣٥٧ : قال : « وقد رَفَدْتُهُ ولا يقال : أَرْفَدْتُهُ » .

(٥) انظر شرح التصريف للشماني : ٢٨٠ ، وشرحه لابن يعيش : ٢٠٨ .

و« ذلك » نَصَبٌ عَلَى الظَّرْفِ ، و« اليوم » صَفْتُهُ ، أَي : هَرَقْتُهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ ، وَيَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ : هَرَقْتُهُ .

و« أَسْرَى » جَمْعُ أَسِيرٍ . قَالَ ابْنُ النَّحَّاسِ<sup>(١)</sup> : وَأَكْثَرُ أَهْلِ اللُّغَةِ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْأَسْرَى الَّذِينَ جَاءُوا مُسْتَأْسِرِينَ ، وَالْأُسَارَى الَّذِينَ صَارُوا فِي الْوِثَاقِ . قَالَ تَعَالَى<sup>(٢)</sup> : ﴿ مَا كَانَتْ لِيَنِّي أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى ﴾ ، وَقَالَ تَعَالَى<sup>(٣)</sup> : ﴿ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسَارَى ﴾ . [٧٢/ب]

وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى « رَفَدَ » ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ فَتَحَةٌ مُقَدَّرَةٌ فِي أَلْفِهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ لِلتَّأْنِيثِ وَلِزُومِهِ .

و« مِنْ مَعْشَرٍ » جَارٌّ وَمَجْرُورٌ . و« أَقْتَالَ » صِفَةٌ لـ « مَعْشَرٍ » ، وَهُوَ جَمْعُ « قَتَلَ » بِكَسْرِ الْقَافِ ، قَالَ يَعْقُوبُ<sup>(٤)</sup> : وَهُوَ الْعَدُوُّ ذُو الثَّرَةِ . وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ<sup>(٥)</sup> : الْأَقْتَالُ : الْأَقْرَانُ ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو : وَهُمْ الشُّجْعَانُ . وَيَتَعَلَّقُ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ بِمَحذُوفٍ هُوَ صِفَةٌ لـ « أَسْرَى » ، وَالتَّعْدِيرُ : وَأَسْرَى كَاتِبِينَ مِنْ مَعْشَرٍ . قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي « التَّذَكُّرَةِ »<sup>(٦)</sup> : قَدْ كُنَّا رَأَيْنَا فِي قَوْلِ الْأَعْشَى :

(١) حكاه في شرح القصائد التسع ٦٧٦/٢ عن السجستاني عن أبي عمرو بن العلاء .

(٢) سورة الأنفال ، من الآية (٦٧) .

(٣) سورة الأنفال ، من الآية (٧٠) . وهذه قراءة أبي عمرو . انظر السبعة : ٣٠٩ ، والتيسير : ٣٠٠ .

(٤) الذي في إصلاح المنطق ص : ٢٤ : « والقَتْلُ العدو ، وجمعه أقتال ... » . وانظر المعاني الكبير ٢١١/١ ، والمخصص ٨٥/٤ .

(٥) في كتاب الإبل له : ٩٧ قال عقب إيراد البيت : الأقتال الأعداء ، يقال : هو قَتْلُكَ أي : عدوك . وفي المعاني الكبير ٢١١/١ : ويقال : الأقتال الأمثال . وانظر مقاييس اللغة ٤٨/٥ ، والمحيط في اللغة ٣٦٣/٥ ، والمخصص ٨٥/٤ .

(٦) النقل عنه في المصباح ٥١٣/١ . وانظر الإيضاح : ٢٦٦ ، والمسائل الشيرازيات ٦٠٨/٢ .

وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ ... ..

أَنَّ « مِنْ » يتعلّقُ بمحذوفٍ ؛ ليكونَ صفةً لـ « أُسْرَى » ، لأنّك إنْ علّقْتُهُ بـ « أُسْرَى » دونَ ما ذكّرْنَا ، بقي المعطوفُ غيرَ مَوْصُوفٍ ، وهذا لا يجوزُ ، كما لا يجوزُ في المعطوف عليه .  
فإنّ قلتَ : فقد قال امرؤ القيس<sup>(١)</sup> :

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَسَاعَةً بِأُنْسِيَّةٍ كَانَتْهَا خَطٌّ تَمَثَّلَ  
فَعَطَفَ سَاعَةً وَلَمْ يَصِفْهَا ؟

قيلَ : لَمَّا كانت السَّاعَةُ مشارِكةً لليوم في الصِّفَةِ ، جاز أنْ تُحْدَفَ في اللَّفْظِ وهي مُرَادَةٌ في المعنى ، فصارتَ كالملفوظ بها ، كما أنّ قولَهُم : زَيْدٌ ضَرَبْتُ إِيَّاهُ وَعَمَرُو<sup>(٢)</sup> ، والجملةُ المحذوفُ منها كالملفوظ بها ، وليس الأسْرَى كذلك لِعدمِ مُوَافَقَةِ صِفَتِهِمْ صِفَةَ الرَّفْدِ . وإنْ شِئْتَ قُلْتَ : إنّ الإِرافَةَ إتلافٌ ، فكأنه قالَ : رَبٌّ رَفَدٍ أَثْلَفْتُهُ ، ومُسْتَأْسِرِينَ من العِدَاةِ أَثْلَفْتُهُمْ ، فيَصِحُّ على هذا تَعَلُّقُهُ بـ « أُسْرَى » ، وحْدَفَ الصِّفَةُ . انتهى كلامُهُ .

وأخبرني شيخنا سعدُ المغربي<sup>(٣)</sup> رحمه الله تعالى أنّ القاضي أبا الوليد<sup>(٤)</sup>

(١) ديوانه : ٢٩ .

(٢) في (ص) : زيدا ضربت إياه وعمرو .

(٣) ونقله أيضاً ابن يسعون في المصباح ٥١٥/١ .

(٤) هو أبو الوليد هشام بن أحمد بن هشام بن خالد بن سعيد الوقشي النحوي اللغوي الأديب ، صاحب غريب الموطأ ، والطرر على الكامل وغيرها . توفي سنة ٤٨٩ هـ بدائية . انظر ترجمته في الصلة لابن بشكوال ٦١٩/٢ ، وبغية الوعاة ٣٢٧/٢ .



رَدَّ هذا القولَ على أبي عليٍّ ، وقال : هذا لا يلزَمُ ؛ لأنَّ المعطوفَ قد يكونُ موصوفاً ، والمعطوفُ عليه غيرُ موصوفٍ ، وبالعكس (كقولك : جَاءَنِي زَيْدٌ الْفَقِيهُ وَسَعِيدٌ ، وجَاءَنِي زَيْدٌ وَسَعِيدٌ الْفَقِيهُ)<sup>(١)</sup> .

وقالَ شيخُنَا : هذا الذي قالَهُ القاضي صحيحٌ في الأعمِّ ، والذي ذَهَبَ إليه أبو عليٍّ مخصوصٌ برُبٍّ ، وسببُهُ أنها للتَّقليلِ ، والتَّقليلُ كالنَّفْيِ ، وحُكْمُ حرفِ النَّفْيِ أنْ يَدْخُلَ على جملةٍ ، ولَمَّا كان العاملُ فيها يَكْثُرُ حَذْفُهُ التَّزْمُومُ وَصَفَ مَعْمُولُهَا لِيَكُونَ ما بعدَ حَرْفِ النَّفْيِ في اللَّفْظِ جملةً ، وليدُلَّ على المحذوفِ ، وليكونَ عَوْضاً منه وساداً مَسَدَّهُ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ الأُقْيَسَ أنْ تكونَ الصِّفَةُ فِعْلاً وفاعلاً أو اسمَ فاعلٍ أو ظرفاً ، وأضعفُ من ذلك كله أنْ تكونَ اسماً محضاً .

وقال الصِّقْلِيُّ في « الحَوَاشِي »<sup>(٢)</sup> : يجوزُ أنْ يتعلَّقَ « مِنْ مَعْشَرٍ » بـ « أُسْرَى » على وَجْهَيْنِ :

الأوَّلُ : أنْ يكونَ المَعْمُولُ قائماً مقامَ الوصفِ<sup>(٣)</sup> ، كما قامَ مقامُهُ في جَوَازِ الابتداءِ بالتَّنْكِرةِ .

والثَّانِي : أنَّ « أُسْرَى » صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ أي : وَقَوْمٍ أُسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ ، والمعنى : رُبَّ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ إِبِلٌ فَاسْتَقْتَهَا ، فَذَهَبَ كَانِ

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

(٢) هي حواشيه على الإيضاح ، كما ذكر المصنف في كتابه المحصول . ولا أعلم عنها شيئاً .

(٣) في (ت) : مقام الموصوف .

يُحْلِبُهُ فِي الرَّفْدِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيْ : رَبَّ دَوِي رِفْدٍ،  
أَيْ : غَيَّرْتُ نِعْمَتَهُمْ لَمَّا أَخَذْتُ نِعْمَتَهُمْ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ بَعْضُ الْأَشْيَاخِ<sup>(٢)</sup> : الْأَوَّلَى أَنْ تَكُونَ إِرَاقَةُ الْأَقْدَاحِ كُنَايَةً عَنْ  
دَهَابِ الْأَزْوَاجِ مِنْ دَوِي الْقَرَى وَالسَّمَاحِ . وَهَذَا كَقَوْلِهِ<sup>(٣)</sup> :

وَلَوْ أَذْرَكْنَهُ صَفِيرَ الْوِطَابِ

أَيْ : خَلَا بَدْنُهُ مِنْ رُوحِهِ / كَمَا يَخْلُو الزَّقُّ مِنَ اللَّبَنِ<sup>(٤)</sup> ، وَهَذَا جَلِيٌّ . [٧٣/١]

\* \* \*

ومنها :

٤٧ - فَعَدَّتْ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامُهَا  
الْبَيْتُ لِلْبَيْدِ بْنِ رِبِيعَةَ<sup>(٥)</sup> .

(١) كَذَا ضَبِطَ اللَّفْظَانِ فِي الْأَصْلِ ، وَفِي (ت) : غَيَّرْتُ نِعْمَتَهُمْ لَمَّا أَخَذْتُ نِعْمَتَهُمْ .

(٢) انظر الأضداد ص : ٣٤٠ .

(٣) هُوَ امْرُؤُ الْقَيْسِ ، وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ١٣٨ ، وَصَدْرُهُ :

وَأَفْلَتْنُهُنَّ عِلْبَاءَ حَرِيضًا

وَانْظُرِ الشَّاهِدَ فِي الْأَضْدَادِ لِلْأَنْبَارِيِّ : ٣٤٠ .

(٤) انظر الأضداد ص : ٣٤٠ .

(٥) دِيْوَانُهُ : ٣١١ مِنْ مَعْلَقَتِهِ ، وَانْظُرِ شَرْحَ السَّبْعِ الطُّوَالِ : ٥٦٥ ، وَشَرْحَ الْقَصَائِدِ الْعَشْرِ : ٢٣٤ .  
وَالشَّاهِدُ فِي الْكِتَابِ ٤٠٧/١ ، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ص : ٢٣٦ ، وَالنَّكَتُ عَلَيْهِ ٤٢٣/١ ،  
وَإِصْلَاحُ الْمَنْطِقِ : ١١٢ ، وَشَرْحُ أَيْيَاتِهِ : ٢٢١ ، وَالْمُقْتَضَبُ ١٠٢/٣ ، ٣٤١/٤ ، وَالتَّبَصُّرَةُ  
٣١٢/١ ، ٥٢٨ ، وَالْأَضْدَادُ : ٤٦ ، وَالْإِيضَاحُ : ٢١١ ، وَشَرْحُهُ (الْمُقْتَصِدُ) ٦٥٣/٢ ، وَشَرْحُ  
أَيْيَاتِهِ لِلْقَيْسِيِّ ٢٣٢/١ ، وَالْجُمُهرَةُ ٤٦٣/١ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١٦٦/١ ، ٥٨٢/٢ ، وَالبَّسِيطُ  
٥٠٢/١ ، ٨٨٢/٢ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٤٤/٢ ، ١٢٩ .

الفاء حرفُ عَطْفٍ ، و« غَدَتْ » فعلٌ ناقصٌ من أخوات كان ،  
واسمها مضمَّرٌ فيها يعودُ إلى البقرة الوحشيَّة ، والتَّاءُ للتَّأْنِيثِ ، ولَامُ الفعلِ  
مُحذوفةٌ لسُكُونِ التَّاءِ بعدها .

و« كِلَا » أصلُهُ عند أبي عليٍّ<sup>(١)</sup> والعَبْدِيِّ كِلَيٍّ ، ولَامُهُ ياءٌ لوجهين :  
الأوَّلُ : أنَّ الإِمَالَةَ وَرَدَتْ فيه ، وهي من أدلَّةِ الياء ، ولا اعتدادَ  
بالعِشَا والمَكَا لشُدُوذِهِ .

والثَّانِي : أنَّ الألفَ المجهولَةَ إذا كانت لاماً حُكِمَ عليها بالياء ، وإذا  
كانت عينا حُكِمَ عليها بالواو .

وأصلُهُ عند أبي الفتح كِلَوٌ<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ التَّاءَ قد أُبدِلَتْ منه ، ومعلومٌ أنَّ  
الكثيرَ إبدالِهَا من الواو دون الياء .

ولفظُهُ مُفْرَدٌ ، ومعناه التَّشْيِيعُ عند البصريِّ . وهو مرفوعٌ بالابتداء .

فإن قلتَ : أيجوزُ نصبُهُ على الظَّرْفِ<sup>(٣)</sup> ؟

أجبتُ : مَنَعَ أبو عليٍّ<sup>(٤)</sup> من ذلك لأنه مخصوصٌ . يعني أنَّ « غَدَتْ »  
فعلٌ لا يَتَعَدَّى ، وكذلك هو فيمَنْ رواه بالعين المهملة ، وما لا يَتَعَدَّى لا  
يُنْصَبُ المخصوصَ .

(١) المسائل الشيرازيات ٤١١/٢ ، وانظر حديثاً سلف عن هذه الكلمة في البيت الثاني من النتيجة .

(٢) سر الصناعة ١٥١/١ ، وانظر شرح الشافية ٢٢١/١ ، ٧٠/٢ .

(٣) قال أبو جعفر النحاس في شرح القصائد التسع ١٥٦/١ : « الأجود في (كِلا) أن تكون في موضع  
نصبٍ على أنها ظرف » .

(٤) نص عليه في التعليقات كما نقله القيسي في إيضاح الشواهد ٢٣٤/١ ، فإن كان المراد بالتعليق على  
الكتاب ، فأقول : لم أجد فيها شيئاً عن ذلك . وانظر الإيضاح : ٢١٠ - ٢١١ .

و« الفَرَجَيْنِ » مجرورٌ بإضافة « كِلَا » إليه ، والواحدُ فَرَجٌ ، وهو الثَّغْرُ .

وأخبرني شيخنا عن بعض شيوخ المغرب<sup>(١)</sup> بأنه يجوزُ أن يُسمَّى الموضعُ المخوفُ فَرَجاً على طريق التَّفَاوُلِ بانفراج ما يُخْشَى عُقْبَاهُ .  
وقال ابنُ دُرَيْدٍ<sup>(٢)</sup> : الفَرَجُ الثَّغْرُ بين مَوْضِعِي المخافة والأمن .  
و« تحسبُ » فيه لغتان : كَسْرُ السَّيْنِ وفتحُهَا ، والكسرُ يُعْزَى إلى النبي ﷺ<sup>(٣)</sup> . وهو من أخواتِ ظَنَنْتُ ، والهَاءُ اسمُ إنَّ ، ومَوْضِعُهَا نَصَبٌ .  
و« مولى المخافة » مُضَافٌ ومُضَافٌ إليه ، و« مولى » مرفوعٌ لأنه خبرُ أنْ . وفَسْرُهُ ابنُ الأنباريِّ المتقدمُ<sup>(٤)</sup> بالأولى ، أي : هو أَوَّلُ بالمخافة .  
ومثله قولُهُ تَعَالَى<sup>(٥)</sup> : ﴿ أَلَتَأْتِيهِمْ مَوْلَانَهُمْ ﴾ أي : أَوَّلُ بكم .  
ويجوزُ أن يكونَ المولى بمعنى الوليِّ والحَلِيفِ والجَارِ .  
وفَسْرُهُ الأمدِيُّ<sup>(٦)</sup> اللُّغَوِيُّ بِأَخِي المخافة (وصاحِبِهَا) .  
وفَسْرُهُ الأعلَمُ المغربيُّ<sup>(٧)</sup> بموضع المخافة<sup>(٨)</sup> ومُسْتَقَرَّهَا ، وأنه مع

(١) منهم ابن يسعون في المصباح ٤٢٩/١ .

(٢) جمهرة اللغة ٤٦٣/١ .

(٣) انظر قراءات النبي ﷺ لأبي عمر الدوري ص : ٨١ .

(٤) هو أبو بكر محمد بن القاسم المتوفي سنة ٣٢٨هـ . وسبقت ترجمته . وانظر كلامه عن « مولى

المخافة » في شرح القصائد السبع الطوال : ٥٦٦ .

(٥) سورة الحديد ، من الآية (١٥) .

(٦) النقل عنه في المصباح ٤٢٩/١ .

(٧) تحصيل عين الذهب : ٢٣٦ ، والنكت على الكتاب ٤٢٣/١ - ٤٢٤ .

قلتُ : وهذا تفسير ابن السكيت في إصلاح المنطق : ١١٢ قال : « أي كلا موضع المخافة » .

(٨) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

معمولها في موضع نَصْبٍ بـ « تحسب » على أحد الوجوه الثلاثة .  
و « تحسبُ » في موضع رَفْعٍ خَبَرٌ عن « كِلَا » ، والعائدُ إليه الضَّمِيرُ في  
« أنه » ، وإفراذه دليلٌ على إفراد كِلَا لَفْظًا ؛ لأنَّ العائدَ مطابقٌ لما يعودُ إليه .  
و « خَلَفُهَا » و « أَمَامُهَا » قد تُصَرَّفَ فيهما ، وأُخْرِجَا عن الظَّرْفِيَّةِ  
بِجَعْلِهِمَا مرفوعين ، وفي ذلك وجوه أربعة :

الأوَّلُ : أن يكونا مبديلين من « مولى المخافة » ، وهذا قول أبي علي<sup>(١)</sup>  
وغيره ؛ لأنَّ « مولى » وإن كان مُفْرَدًا فقد يقع في المعنى للاثنتين .  
والثاني : أن يكونا خبرين لقوله : « إِنَّهُ » ، فلها حينئذٍ ثلاثة أخبار .  
والثالثُ : أن يكونا مُبْدَلَيْنِ من « كِلَا » .  
والرَّابِعُ : أن يكونا خبرين لمبتدأ محذوفٍ أي : هما خَلَفُهَا وَأَمَامُهَا .  
والجَرْمِيُّ<sup>(٢)</sup> يذهبُ إلى أنَّ رَفْعَهُمَا مختصٌّ بالضرورة .  
و « كِلَا » وما في حيزها في موضع نَصْبٍ على أنَّها خبرُ « غَدَتْ » ، وإن  
جَعَلْتَ « غَدَتْ » تامةً كان موضعها نصباً على الحال . وهذا واضح .

\* \* \*

ومنها :

٤٨ - إِنَّ الَّتِي نَاوَلْتَنِي فَرَدَدْتُهَا      قُتِلَتْ قُتِلَتْ فَهَاتِهَا لَمْ تُقْتَلِ  
كَلَّتَاهُمَا حَلَبُ الْعَصِيرِ فَعَاظَنِي      بِزُجَاجَةٍ أَرْخَاهُمَا لِلْمِفْصَلِ

[٧٣/ب]

(١) انظر النقل عنه في إيضاح شواهد الإيضاح ٢٣٤/١ . وانظر المسائل الشيرازيات ٤٥٨/٢ وما بعدها .

(٢) النقل عنه في المصباح ٤٢٨/١ .

هما لحسان<sup>(١)</sup>.

« إِنَّ » حرفٌ ينصبُ ويرفعُ، و« الَّتِي » مُؤنَّثُ الَّذِي ، وهو مَوْصُولٌ،  
و« نَاوَلْتَنِي » جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ ومفعولٍ ، وهي صلةٌ « الَّتِي » ، والعائدُ  
منها محذوفٌ ، والتقديرُ : نَاوَلْتَنِيهَا ، ومجموعُ ذلك اسمٌ إِنَّ في موضع  
نَصْبٍ بها .

« فَرَدَدْتُهَا » جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ ومفعولٍ معطوفةٌ بالفاء على الصِّلة .  
و« قُتِلْتُ » فعلٌ لم يُسمَّ فاعلهُ ، وفيه ضميرٌ مُسْتَكِنٌ قائمٌ مقامَ الفاعلِ ،  
وموضعُ ذلك رفعٌ بخبرٍ إِنَّ ، والعائدُ إلى الاسمِ ذلك الضَّميرُ ، والفاءُ حرفٌ  
عَطْفٍ .

و« هَاتِ » فِعْلٌ أَمْرٌ وهو الصَّحِيحُ<sup>(٢)</sup> ، والهاءُ مُبدلةٌ من الهمزة التي هي  
فاءٌ في آتِي يُؤَاتِي ، ويدُلُّ على فعليّته قولُ الشَّاعر<sup>(٣)</sup>:

- 
- (١) ديوانه : ٧٥/١ . وانظر أمالي ابن الشجري ٤٢٣/٢ ، ودرة الغواص : ١٥٦ ، وشرحها  
للخفاجي : ٤٤٢ ، وحاشيتها لابن بري : ٧٩١ ، والغيث المسجم ١٩٠/١ ، وحاشية البغدادي  
على شرح بانث سعاد ٤٩٣/١ ، والأشباه والنظائر ١٦٥/٣ ، والخزانة ٣٨٩/٤ .
- (٢) على هذا أكثر النحويين ، وقد جوَّز الفارسي أن تكون (هاتِ) اسم فعل، وتبعه جماعة من  
النحويين. انظر : المسائل البصريات ٤٣٠/١-٤٣١ ، والصاحبي: ٢١٤ ، والمفصل: ١٨٤ ، وشرحه  
٣٠/٤ ، وتقريب المقرب : ١٥٥ .
- (٣) العين ٨٠/٤ ، وسر الصناعة ٥٥٣/٢ ، وشرح الملوكي: ٣٠٧ ، وشرح المفصل ٣٠/٤ ، والمحكم  
= ٢٧٢/٤ ، وفيه :

والله مَا يُعْطِي وَمَا يُهَاتِي

قلت : وقد نقل ابن الخباز رحمه الله عن شيخه (أبي حفص عمر بن مهران) في الغرة المخفية  
(الورقة ١٠٨ - مخطوط) حيث قال معلقاً على رأي سَاقَهُ للعكبري محتجاً على فعليتها بقولهم :  
بهاتِي يُهَاتِي مهاتاةً ، قال : « وقال شيخنا - رحمه الله - : هذا غلطٌ من أبي البقاء؛ لأن قولهم :

لِلّهِ مَا يُعْطِي وَمَا يُهَاتِي

والفاعلُ مُسْتَكِنٌ ، و « ها » و « لم تُقْتَلِ » جملةٌ منصوبةٌ الموضع على الحال أي : فهَاتِيهَا غيرَ مَقْتُولَةٍ .

و « كَلِمَتَا » مؤنَّثٌ كِلَا ، والتَّاءُ مُبْدَلَةٌ من حرفِ العِلَّةِ على ما قَدَّمْتُ ، والألفُ للتَّأْنِيثِ ، (وَوَزْنُهَا) (فَعْلَى) نحو ذِكْرَى .  
وقالَ الجَرْمِيُّ<sup>(١)</sup> : التَّاءُ زائدةٌ للتَّأْنِيثِ<sup>(٢)</sup> ، والألفُ لَامُ الكلمة ، والوزنُ فَعْتَل . وزَيْفَةُ النُّحَاةِ بَعْدَ هَذَا الْبِنَاءِ ، وبُسْكُونٍ ما قبلها ، وذلك يَمْتَنِعُ منه تَاءُ التَّأْنِيثِ ، وبكونها حَشَوًّا .

وهي مُضَافَةٌ إِلَى ضميرِ المثنى ، ورَفْعُهَا بالابتداء .

و « حَلَبُ الْعَصِيرِ » خَبَرُهَا ، والفَاءُ حرفُ عطف ، و « عَاطِنِي » فعلٌ أمرٌ ، وعلامةُ بنائه وإعرابه حذفُ الياءِ ، والتَّوْنُ وَقَايَةٌ ، والياءُ مفعولٌ أوَّلٌ ، و « بُزْجَاجَةٍ » جارٌّ ومجرورٌ يتعلَّقُ بالفعل قبله .

و « أَرْخَى » أَفْعَلَ ، وهو مضافٌ إلى ضميرِ التَّثْنِيَةِ ، ومنصوبٌ بأنه مفعولٌ ثانٍ لقوله : « عَاطِنِي » .

و « لِلْمِفْصَلِ » يتعلَّقُ بِأَرْخَى . و « الْمِفْصَلُ » بكسْرِ الميمِ وفتح الصَّادِ

---

هَاتِي يُهَاتِي مأخوذٌ من لفظِ هَاتٍ ، كما قالوا : سَأَلْتُكَ حَاجَةً فَلَوِّثْتَ لِي ؛ أَي : قَلْتَ : لو كان عندي ... » .

كما نقل الرعييني في شرحه على ألفية ابن معط ٥٢٢/٢ عن السيّد ناصر الدين عبد المطلب بن المرتضى المعروف بـ (ابن بابشاه) هذا النص .

(١) انظر المسائل الشيرازيات ٤٢٠/٢ .

(٢) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

اللِّسَانُ ، وَبَعْكَسِ ذَلِكَ وَاحِدُ مَفَاصِلِ الْعِظَامِ ، وَيَحْتَمِلُ الْمَعْنَى كِلَيْهِمَا .  
وَحَكَى صَاحِبُ « الْأَغَانِي » <sup>(١)</sup> وَأَسْنَدَهُ إِلَى أَبِي ظَبْيَانَ الْجِمَّانِي قَالَ :  
اجْتَمَعَتْ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَيِّ عَلَى شَرَابٍ فَيُعْنِي أَحَدُهُمْ بِقَوْلٍ حَسَنٍ هَذَا ،  
فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ : كَيْفَ ذَكَرَ وَاحِدَةً بِقَوْلِهِ :

إِنَّ الَّتِي نَاوَلْتَنِي فَردَدْتُهَا

ثُمَّ قَالَ :

كِلْتَاهُمَا حَلَبُ الْعَصِيرِ

فَجَعَلَهُمَا اثْنَيْنِ . قَالَ أَبُو ظَبْيَانَ : فَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْجَمَاعَةِ جَوَاباً ،  
فَحَلَفَ رَجُلٌ مِنْهُمْ بِالطَّلَاقِ ثَلَاثًا إِنَّ بَاتَ وَلَمْ يَسْأَلِ الْقَاضِيَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنِ  
الْحَسَنِ <sup>(٢)</sup> عَنْ تَفْسِيرِ هَذَا الشَّعْرِ ، قَالَ : فَسَقَطَ فِي أَيْدِينَا لِيَمِينِهِ ، ثُمَّ أَجْمَعْنَا  
عَلَى قَصْدِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، فَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا السَّعْدِيِّينَ قَالَ : فَيَمْنُنَاهُ نَتَخَطَّى  
إِلَيْهِ الْأَحْيَاءَ فَصَادَفْنَاهُ فِي مَجْلِسِهِ يُصَلِّي بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ ، فَلَمَّا سَمِعَ حِسْنًا أَوْجَزَ  
فِي صَلَاتِهِ ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا فَقَالَ : مَا حَاجَتُكُمْ ، فَندَرَ رَجُلٌ مِنَّا كَانَ أَحْسَنَنَا

(١) الْأَغَانِي ٢٨٨/٩ - ٢٨٩ . وَاَنْظُرِ الْقِصَّةَ فِي دُرَّةِ الْغَوَاصِ : ١٥٦ ، وَالْغَيْثُ الْمَسْجُومِ ١٩٠/١ ،

وَحَاشِيَةُ الْبَغْدَادِيِّ عَلَى شَرْحِ بَانتِ سَعَادٍ ٤٩٣/١ ، وَالْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ ١٦٥/٣ ، وَالْخَزَائِنُ ٣٨٩/٤ .

(٢) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ . وَقَدْ نَبِهَ الْبَغْدَادِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْخَزَائِنِ ٣٨٩/٤ عَلَى أَنَّ الصَّيْحِيَّ الْحَسَنَ  
فَقَالَ : « الْحَسَنُ بَفَتْحَتَيْنِ ، وَكَذَا رِوَايَةُ الْخُرَيْرِيِّ ، وَوَقَعَ فِي الشَّرْحِ تَبَعاً لِأَمَالِيِّ بْنِ الشَّجَرِيِّ  
الْحُسَيْنُ بِزَنَةِ الْمَصْعَرِ ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ مِنَ الْكِتَابِ » .

وَهُوَ الْقَاضِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْحَصِينِ بْنِ أَبِي الْحَرِّ الْعَنَبِيِّ ، كَانَ مِنْ سَادَاتِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ  
عِلْماً وَفَقْهاً ، وَكَانَ ذَا قَدَرٍ وَشَرَفٍ يُرْمَقُ بِالْمُهَابَةِ ، وَلَا يَسْمَحُ بِالِدَّعَابَةِ . تَوَفَّى سَنَةَ ١٦٨ هـ .  
اَنْظُرِ تَرْجُمَتَهُ فِي أَخْبَارِ الْقَضَاةِ ٨٨/٢ ، وَتَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ ٧/٧ .



نَفْثَةٌ فَقَالَ : نَحْنُ - أَعَزَّ اللَّهُ الْقَاضِي - نَزَعْنَا إِلَيْكَ مِنْ طَرِيقِ الْبَصْرَةِ فِي حَاجَةٍ مُهِمَّةٍ وَفِيهَا بَعْضُ الشَّيْءِ ، فَإِنْ أَذِنْتَ لَنَا قُلْنَا ، فَقَالَ : قُولُوا ، فَذَكَرَ يَمِينَ الرَّجُلِ / وَالشَّعْرَ ، فَقَالَ : أَمَّا قَوْلُهُ : « إِنَّ اللَّهَ نَاوَلْتَنِي » فَإِنَّهُ يَعْنِي الْخَمْرَ ، وَقَوْلُهُ : « قُتِلْتُ » أَرَادَ مُزِجَتِ الْمَاءِ ، وَقَوْلُهُ : « كِلْتَاهُمَا حَلَبُ الْعَصِيرِ » يَعْنِي الْخَمْرَ وَمِزَاجَهَا ، فَالْخَمْرُ عَصِيرُ الْعِنَبِ ، وَالْمَاءُ عَصِيرُ السَّحَابِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(١)</sup> : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَاجًا ﴾ ، انصَرَفُوا إِذَا شِئْتُمْ .

وَقَالَ النَّقِيبُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ<sup>(٢)</sup> : وَهَذَا التَّأْوِيلُ يَمْنَعُ مِنْهُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ : أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ قَالَ : « كِلْتَاهُمَا حَلَبُ الْعَصِيرِ » وَ« كِلْتَا » مَوْضُوعَةٌ لِمَوْثِقَيْنِ ، وَالْمَاءُ مُذَكَّرٌ ، وَالتَّذْكِيرُ أَبَدًا يُعْلَبُ عَلَى التَّأْنِيثِ كَتَغْلِيْبِ الْقَمَرِ عَلَى الشَّمْسِ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ<sup>(٣)</sup> :

### لَهَا قَمَرَاهَا وَالتُّجُومُ الطَّوَالِعُ

وَلَيْسَ لِلْمَاءِ اسْمٌ آخَرُ مَوْثِقٌ فَيُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى ، كَمَا قَالُوا : أَتَتْهُ كِتَابِي فَاحْتَقَرَهَا ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ فِي الْمَعْنَى صَحِيفَةٌ ، وَكَمَا قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٤)</sup> :

(١) سورة النبا ، الآية (١٤) .

(٢) أمالي ابن الشجري ٤٢٣/٤ .

(٣) ديوانه : ٥١٩ . وانظر الكامل ١٤٣/١ ، والمقتضب ٣٢٤/٤ ، ومجالس العلماء ص : ٣٦ ، والتمام : ١٠٧ ، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٧٨٨/٢ ، وأمالي ابن الشجري ١٩/١ ، ٤٢٤/٢ ، وشرح الجمل ١٣٦/١ ، والمغني ص : ٩٠٠ ، وشرح أبياته ٨٨/٨ .

(٤) نسباً في المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ١٥١ والعقد الفريد ٢٥٩/٣ ، ٣٩٠/٥ إلى امرأة من العرب وقفت على قبر ابنها ، وهو الأنسب ، وعزاهما ابن سيده في المحكم ١٠٩/٢ إلى الأعشى ، وليس في ديوانه المطبوع . وانظر مجاز القرآن ٧٦/٢ ، والأصول ٤٣٨/٣ ، وضرورة الشعر

قَامَتْ تُبَكِّيه عَلَى قَبْرِهِ      مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ  
تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ      قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ

وكان الوجه أن يقول : ذَاتَ غُرْبَةٍ ، وإنما ذَكَرَ لأنَّ المرأةَ إنسانٌ ،  
فَحَمَلَ على المعنى .

والثَّانِي: أنه قال: « أَرْخَاهُمَا لِلْمِفْصَلِ » ، وأَفْعَلُ هذا موضوعٌ لمَشْتَرَكَيْنِ  
في معْنَى ، وأَحَدُهُمَا يزيد على الْآخَرِ في الوَصْفِ به ، كقولك : زَيْدٌ أَفْضَلُ  
الرَّجُلَيْنِ ، فزَيْدٌ وَالرَّجُلُ المضمومُ إليه مشتركان في الفضلِ إِلَّا أَنَّ فَضْلَ زَيْدٍ  
يزيدُ على فضلِ المقرُونِ به ، والماءُ لَا يُشَارِكُ الخَمْرَ في إِرْخَاءِ المِفْصَلِ<sup>(١)</sup> .  
والثَّالِثُ : قوله<sup>(٢)</sup> : « فَالْخَمْرُ عَصِيرُ الْعِنَبِ » ، وقولُ حَسَّانَ :

« حَلَبَ الْعَصِيرِ ... »

يَمْنَعُ من هذا ؛ لأنه إذا كان العَصِيرُ الخَمْرَ ، والحَلَبُ هو الخَمْرُ فقد  
أُضِيفَتِ الخَمْرُ إلى نَفْسِهَا ، والشَّيْءُ لَا يضافُ إلى نَفْسِهِ .  
والصَّوَابُ أنه أرادَ كِلْتَا الخَمْرَتَيْنِ الصَّرْفُ والممزوجةُ حَلَبُ الْعِنَبِ  
فَنَاولَنِي أَشَدَّهُمَا إِرْخَاءً لِلْمِفْصَلِ .

\* \* \*

---

للسيرافي : ٤٦ ، والإفصاح : ٦٨ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٩٤ ، وأمالي ابن الشجري  
٤٢٥/٢ ، والبلغة لابن الأنباري : ٦٥ ، والإنصاف : ٤٠٢ ، ٦١٧ ، واللباب للعكبري ١٠٢/٢ ،  
وشرح المفصل ١٠١/٥ ، وشرح الجمل ٥٦٩/٢ ،

(١) في (ت) : إِرْخَاءِ الخمر .

(٢) أي القاضي عبد الله بن الحسن .

ومنها :

٤٩ - فَإِنِّي بَنِي حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ مَنَاطَ الثُّرَيَّا قَدْ تَعَلَّتْ نُجُومُهَا

البيت لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت<sup>(١)</sup>.

الفاء حرف عطف ، و « إِنَّ » حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر .  
و « بَنِي حَرْبٍ » مُضَافٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَهُوَ اسْمٌ إِنَّ ، وعلامة نَصْبِهِ  
الياء ، وأصله بَيْنَ ، فحُذِفَتْ نُونُهُ للإضافة .

وهنا تنبيه :

وهو أنه وإن كان جمعه على لفظ الجمع السالم ففيه شائبة من  
التكسير ؛ ألا ترى أنَّ واحدَه المستعمل « ابنٌ » ، وليس بجار عليه ، وإنما  
هو جارٍ على الأصل الأوَّل وهو بَنُو ، فقياسُه بَنُوونَ ، ثُمَّ تُسْتَقْلُ الضَّمةُ  
على الواو فتُنْقَلُ إلى التَّوْنِ فتجتمع واوان الأولى لَامٌ ، والثَّانِيَةُ واوُ الجمع ،  
(فحُذِفَتِ الأولى لدلالة الثَّانِيَةِ على معْنَى وهو الجمع)<sup>(٢)</sup> ، والرفع لاعتلالها ،

---

(١) شعره المجموع : ٥٢ ، وهو فيه بيت مفرد وكذا في أغلب المصادر ، وقد انفرد ابن السيرافي في  
شرح أبيات الكتاب ٣٠٦/١ بإيراد بيت ثانٍ معه ، وقد أحل به شعره ، وكذلك أحل به شعرُ  
الأحوص الآتي ذكره . والشاهد بهذه النسبة في التبصرة ٣١٠/١ ، وتحصيل عين الذهب :  
٢٣٨ . ولعل هذه النسبة هي الأقرب حيث أورد ابن السيرافي قصة هذين البيتين وأنَّ عبد الرحمن  
بن حسان يمدح معاوية رضي الله عنهم جميعاً .

ومنسوب إلى الأحوص في الكتاب ٤١٣/١ ، والبيت في شعره المجموع : ١٤٢ . وبلا نسبة في  
المقتضب ٣٤٣/٤ ، والأصول ٢٠١/١ ، والمسائل المثورة : ٢٣ ، وشرح عيون الكتاب : ٤١ ،  
والمخصص ٥٤/١٣ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

أَعْنِي الْأُولَى بِالسُّكُونِ ، فَوَزْنُهُ فَعُون<sup>(١)</sup> ، ولذلك أُثِّتَ فِعْلُهُ كَقَوْلِهِ<sup>(٢)</sup> :

... .. تَسْتَبِحُ ... .. بَنُو اللَّقَيْطَةِ ... ..

وقيل : بل ذلك لإرادته القبيلة ، وقيل : بل لإضافته إلى المؤنث ، فهو إذاً كقوله<sup>(٣)</sup> :

[٧٤/ب] ... .. تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا / مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ

و«كما» الكافُ جرٌّ ، و«ما» يجوزُ أن تكونَ موصولةً بمعنى الذي ، أو مصدريةً ، أو نكرةً موصوفةً .

و«عَلِمْتُمْ» بمعنى عَرَفْتُمْ ، ومفعولها وهو العائدُ محذوفٌ تقديرُهُ : عَلِمْتُمُوهُ ، وموضعُ الجارِّ والمجرورِ رَفْعٌ بأنه خبرٌ إنَّ ، ويتعلَّقُ بمحذوفٍ ، وفيه ضميرٌ .

و«مَنَاطَ» هو من الأسماء المستعملة استعمالَ الظروفِ ، ووزنه مَفْعَلٌ ،

(١) في (ص) : فعول .

(٢) هو قُرَيْطُ بْنُ أُنَيْفٍ الْعَنْبَرِيُّ كما في الحماسة ٥٧/١ ، والبيت بتمامه :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِلَيَّ بَنُو اللَّقَيْطَةِ مِنْ دُهْلٍ بَنِ شَيْبَانَا  
وانظر مجالس ثعلب ٤٠٥/٢ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢٦/١ ، وشرح الكافية ٦٢٨/١/٢ ،  
والمغني : ٣٠ ، ٣٣٨ ، وشرح أبياته ٨٣/١ ، والخزانة ٤٤١/٧ .

(٣) هو ذو الرمة ، والبيت في ديوانه ٧٥٤/٢ ، وتمام البيت :

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ  
والبيت في : الكتاب ٥٢/١ ، ٦٥ ، والكمال ٦٦٩/٢ ، والمقتضب ١٩٧/٤ ، والأصول ٧٢/٢ ،  
والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٥٩٦ ، وإعراب القرآن ١٠٩/٢ ، ٢٧٧/٣ ، وشرح الجمل  
٣٩٨/٢ ، وشرح التسهيل ١١١/٢ ، وشرح الألفية للمرادي ٤٢٧/١ ، والمساعد ٣٨٨/١ .  
٤٨٠/٣ .

وأصله مَنُوطٌ ، فُتِقِلَتْ الفَتْحَةُ من الواو إلى التَّوْنِ ، وَقُلِبَتْ أَلِفاً . وهو موضعُ النَّوْطِ ، والنَّوْطُ مَصْدَرٌ نُطِطَ الشَّيْءَ بالشَّيْءِ إِذَا عُلِقَتْهُ بِهِ ، أَيُّهُو بِالْمَكَانِ الَّذِي نِيطَتْ بِهِ الثَّرِيَّا شَبَّهُوا ارْتِفَاعَ مَنْزِلَتِهِ بِارْتِفَاعِ مَنْزِلَتِهَا<sup>(١)</sup> . وَمِمَّا جَرَى كَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : « هُوَ مِنِّي مَزَجَرَ الْكَلْبِ »<sup>(٢)</sup> ، (وذلك إِذَا كَانَ مُبْعَدًا مُهَانًا ، وَتَقْدِيرُهُ : هُوَ مَكَانَ مَزَجَرَ الْكَلْبِ)<sup>(٣)</sup> . وَ« هُوَ مِنِّي مَعْقِدَ الْإِزَارِ » ، يُرِيدُونَ قُرْبَ الْمَنْزِلَةِ . وَ: « قَعَدَ مِنِّي مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ » ، وَذَلِكَ إِذَا أُلْصِقَ بِهِ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ .

و« مَنَاطٌ » أَيْضًا يَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ ، وَهُوَ خَيْرٌ ثَانٍ لـ « إِنَّ » . وَ« الثَّرِيَّا » مِنَ الثَّرْوَةِ بِمَعْنَى الْكَثَرَةِ ؛ لِأَنَّهَا سَبْعَةٌ كَوَاكِبٍ ، وَالْأَصْلُ ثَرَيَوَا ، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً لِمَا ذُكِرَ ، وَهُوَ مَجْرُورٌ بِإِضَافَةِ « مَنَاطٌ » إِلَيْهِ . وَ« نُجُومُهَا » فَاعِلٌ « تَعَلَّتْ » ، وَمَوْضِعُ الْجُمْلَةِ رَفْعٌ لِأَنَّهُ خَيْرٌ ثَالِثٌ لِقَوْلِهِ : « إِنَّ » ، وَالْعَائِدُ إِلَى « مِنِّي » الْمُضَافُ إِلَيْهِ فِي « نُجُومُهَا » . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « قَدْ تَعَلَّتْ » فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الثَّرِيَّا ، وَذَلِكَ قَلِيلٌ ، وَالْعَائِدُ إِلَيْهَا الضَّمِيرُ مِنْ قَوْلِهِ : « نُجُومُهَا » . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « مَنَاطُ الثَّرِيَّا » حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمَحْذُوفِ ، وَهُوَ مَفْعُولٌ « عَلِمْتُمْ » إِذَا قَدَّرْتَهُ عَلِمْتُمُوهُمْ ، أَيُّ حَالِينَ مَنَاطِ الثَّرِيَّا . وَهَذَا بَيْنٌ .

\* \* \*

(١) فِي (ص) : شَبَّهُوا بِارْتِفَاعِ مَنْزِلَتِهَا .

(٢) انْظُرِ الْكِتَابَ ٤١٣/١ .

(٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ص) .

ومنها :

٥٠- متى ما تُناخي عند باب ابن هاشم تراخي وتلقى من فواضله يدا

البيت للأعشى<sup>(١)</sup>.

« متى » شَرْطِيَّةٌ ، وهي ظرفُ زمانٍ ، ولا تُجرُّ إلاَّ بإلى ، ولو سَمَّيْتَ بها لَقُلْتَ في ثنيتها : مَتَيَان ، فُقِلَّت الألفُ ياءً لجيء الإمالة فيها . و« ما » زائدةٌ هنا بين كلمة الشرط ومجزومها . ومثله قوله سبحانه<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَإِمَّا تَخَافَتَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾ ، و ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ ﴾<sup>(٣)</sup> . وجاءت كذلك بين الجارِّ ومجروره . قَالَ تَعَالَى<sup>(٤)</sup> : ﴿ مِمَّا خَطَايَاهُمْ أُعْرِقُوا ﴾ ، وَقَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٥)</sup> :

فَإِنَّ لِمَا كُلِّ أَمْرٍ قَرَارًا      فَيَوْمًا مَقَامًا وَيَوْمًا فِرَارًا

وبين المبتدأ وخبره . قال الله تعالى<sup>(٦)</sup> : ﴿ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ﴾ أي : هم قليلٌ .

(١) ديوانه : ١٨٥ من قصيدته التي مدح بها النبي ﷺ . وفيه : (تريخي وتلقي) .

(٢) سورة الأنفال ، من الآية (٥٨) .

(٣) سورة النساء ، من الآية (٧٨) .

(٤) سورة نوح ، من الآية (٢٥) . وهي قراءة أبي عمرو . السبعة : ٦٥٣ ، والتيسير : ٤٩٨ .

(٥) لم أقف على هذا البيت بهذه الصورة ، وصدره عجز بيت للأعشى في ديوانه : ١٠١ بمدح قيس ابن معديكرب ، وهو بتمامه :

إلى مَلِكٍ خَيْرَ جِيرَانِهِ      فَإِنَّ لِمَا كُلِّ أَمْرٍ قَرَارًا

وانظر البيت برواية المصنف في الأزهية : ٧٧ ، وأمالى ابن الشجري ٥٦٩/٢ . قال الهروي : أراد فإن لكل أمر قراراً ، و(ما) صلة ، ونصب مقيماً وفراراً أراد : يكون مقيماً ويوماً يفر فراراً .

(٦) سورة ص ، من الآية (٢٤) .

وبين المفعولين ، كقوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾ .  
وزادها الأعشى في موضعين من بيت ، قال<sup>(٢)</sup>:

إِذَا كَذَلِكَ مَا نَحْفَى وَنَتَّعِلُ  
إِذَا تَرَيْنَا حُفَاةً لَا نَعَالَ لَنَا

وزادها أمية بن أبي الصلت في ثلاثة مواضع من بيت ، وهو<sup>(٣)</sup>:

سَلَعٌ مَا وَمِثْلُهُ عَشْرٌ مَا عَائِلٌ مَا وَعَالَتِ الْبَيْقُورَا

[٧٥/أ] / ذَكَرَ ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي كِتَابِ « مَعَانِي الشَّعْرِ »<sup>(٤)</sup> أَنَّ الْأَصْمَعِيَّ ذَكَرَ عَنْ  
عِيسَى بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ : مَا أَدْرِي مَا مَعْنَى هَذَا الْبَيْتِ ، وَلَا رَأَيْتُ أَحَدًا  
يَعْرِفُ مَعْنَاهُ .

وقال غيره<sup>(٥)</sup>: إِنَّ أُمِّيَّةَ قَالَهُ فِي سَنَةِ جَدْبٍ ، وَكَانُوا فِي سَنَةِ الْجَدْبِ  
يَجْمَعُونَ مَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْبَقَرِ ، ثُمَّ يَعْقِدُونَ فِي أَذْنَابِهَا وَثْنَيْنِ  
عَرَاقِيْبَهَا<sup>(٦)</sup> السَّلْعَ وَالْعُشْرَ (لِضَرْبَيْنِ مِنَ الشَّجَرِ) ، ثُمَّ يَغْلُونَ بِهَا فِي جَبَلٍ

(١) سورة البقرة ، من الآية (٢٦) .

(٢) ديوانه : ١٠٩ . وانظر الأزهية : ٨٠ ، ١٤٣ ، وأمالى ابن الشجري ٥٧٠/٢ ، المغني : ٤١٤ ،  
وشرح أبياته ٢٨٢/٥ ، والخزانة ٣٥١/١١ . وقوله : (كذلك) هو بكسر الكاف خطاب لامرأة .

(٣) ديوانه أمية بن أبي الصلت : ٢١٤ . وانظر الحيوان ٤٦٧/٤ ، وتأويل مشكل القرآن : ٩٥ ،  
وجمهرة اللغة ٣٢٢/١ ، والمسائل البغداديات : ٣٥٥ ، والأزهية : ٨١ ، والأزمنة والأمكنة  
للمرزوقي ١٢٤/٢ ، وسفر السعادة ٥٧٤/٢ ، وأمالى ابن الشجري ٥٧٠/٢ ، والمغني : ٤١٤ ،  
وشرح أبياته ٢٨٣/٥ ، والأشباه والنظائر ٣٣١/٣ . وحرفه بعضهم إلى (عسل ما) بدل (سَلْع ما)  
كما أشار ابن قتيبة .

(٤) لم أقف عليه في كتاب المعاني الكبير . وقد ذكره ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن : ٩٤ - ٩٥ .

(٥) هو ابن الشجري في أماليه ٥٧٠/٢ . وانظر تهذيب اللغة ٦٠/٢ .

(٦) في الأزهية : ٨١ (بين عراقيبها) ، ورواية المصنف موافقة لرواية ابن الشجري في أماليه ٥٧٠/٢  
(في ثُنَيْنِ عراقيبها) .

وَعَرٍ، وَيُشْعِلُونَ فِيهِ النَّارَ ، وَيَضْجُونَ بِالْدُّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ ، وَكَانُوا يَرُونَ ذَلِكَ مِنْ أَسْبَابِ السُّقْيَا .

و« الْبَيْقُورُ » الْبَقَرُ<sup>(١)</sup> . و« الْعَائِلُ » الْفَقِيرُ . وَفِي التَّنْزِيلِ<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى ﴾ . وَمَعْنَى « عَالَتِ الْبَيْقُورَا » أَنَّ السَّنَةَ الْمَجْدِبَةَ أَثْقَلَتْهَا بِمَا حُمِلَتْ مِنْ السَّلْعِ وَالْعُشْرِ .

و« التُّنُّ » جَمْعُ ثَنَةٍ<sup>(٣)</sup> ، وَهُوَ الشَّعْرُ الْحَيْطُ بِالْعُرْقُوبِ وَالظِّلْفِ وَالْحَافِرِ . و« تُنَاحِي » مَجْرُورٌ بِمَتَى ، وَأَصْلُهُ تُنَاحِيَيْنَ بوزن تُضَارِيَيْنَ ، فَاسْتَقْلَتْ الْكَسْرَةُ عَلَى الْيَاءِ فَحُذِفَتْ ، فَالتَقَى سَاكِنَانِ وَهُمَا الْيَاءَانِ ، فَحُذِفَتِ الْأُولَى فَبَقِيَ تُنَاحِيَيْنَ ، وَوزنه تُفَاعِيَيْنَ ، ثُمَّ حُذِفَتِ التُّونُ لِلْجَزْمِ .

وهذه الياءُ عند سيبويه<sup>(٤)</sup> ضَمِيرٌ هُوَ يَدُلُّ عَلَى التَّأْنِيثِ قِيَاسًا عَلَى الْأَفْعَالِ الْمُعْرَبَةِ بِالتُّونِ ، فَإِنَّ حَرْفَ اللَّيْنِ قَبْلَ التُّونِ ضَمِيرٌ فِيهَا نَحْوُ : يَفْعُلُونَ وَيَفْعَلَانِ .

وعند أبي الحسن الأخفش<sup>(٥)</sup> هي حرفٌ دَالٌّ عَلَى التَّأْنِيثِ ، وَالضَّمِيرُ مُسْتَكِنٌ قِيَاسًا عَلَى فِعْلِ الْمُخَاطَبِ الْمَذْكُورِ<sup>(٦)</sup> ، وَذَلِكَ ضَمِيرُهُ مُسْتَكِنٌ فِيهِ كَقَوْلِكَ : يَفْعَلُ . وَلَيْسَ ذَلِكَ بِلَازِمٍ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِفْرَادُ وَالتَّذْكِيرُ ، فَإِذَا انْتَقَلَ الضَّمِيرُ عَنْ

(١) انظر تهذيب اللغة ١١٨/٩ .

(٢) سورة الضحى ، الآية (٨) .

(٣) انظر أمالي ابن الشجري ٥٧٠/٢ .

(٤) الكتاب ١٨/١ - ٢٠ .

(٥) انظر الانتصار : ٤٦ ، والنكت على الكتاب ١٢٤/١ ، وشرح المفصل ٨٨/٣ .

(٦) في (ت) المذكور .



ذلك وَجَبَ إبرازُهُ كما أُبرِزَ في التَّشْيِيعِ وَالْجَمْعِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَأَيْنَ يَظْهَرُ أَثَرُ الْخِلَافِ بَيْنَهُمَا ؟

أَجِبْتُ : قد يَظْهَرُ في العطفِ عليه من غيرِ توكيدٍ ، كقولك : يَا هِنْدُ  
تَضْرِبِينَ وَزَيْنَبَ ، فإنه عند سيويهِ أَحْسَنُ لظُهُورِهِ ، وعلى هذا كَلَّمَا كَثُرَتْ  
حُرُوفُهُ ازداد العطفُ عليه حُسْنًا . وقد ذَكَرْتُهُ في « شَرْحِ الْفُصُولِ »<sup>(١)</sup> .  
و« عند » ظرفُ مكانٍ ، وفي فائه الضَّمُّ والفتحُ والكسَرُ ، ولا يُجَرُّ بغيرِ  
مِنْ .

و« باب » مجرورٌ بإضافته إليه ، وأصلُهُ بَوَّبَ لِقَوْلِهِمْ : أَبْوَابٌ وَبُيُوتٌ .  
و« ابن » مجرورٌ بإضافة « باب » إليه ، و« هاشِمٍ » مجرورٌ بإضافة « ابن »  
إليه ، و« تَرَاحَى » مجزومٌ لأنه جوابُ مَتَى ، وعلامةُ جَزْمِهِ حذفُ التَّوْنِ ،  
و« تَلَقَى » عطفٌ ، وأصله تَلَقَّيْنِ ، فَاسْتَقْلَتِ الْكَسْرُ عَلَى الْيَاءِ فَتَقَلَّتْ إِلَى  
الْقَافِ ، فَالتَقَى سَاكِنَانِ وَهُمَا الْيَاءَانِ ، فَحُذِفَتِ الْأُولَى ثُمَّ حُذِفَتِ التَّوْنُ لِلْجَزْمِ ،  
فَوَزَنَتْ تَفْعَى .

و« من فواضِلِهِ » جارٌّ ومجرورٌ ، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لقوله : « يَدَا » ،  
فَلَمَّا تَقَدَّمَ صَارَ حَالًا ، فهو متعلِّقٌ بمحذوفٍ ، ويجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بقوله :  
« تَلَقَى » ، و« يَدَا » منصوبٌ به . وهذا وَاضِحٌ .

\* \* \*

---

(١) المَحْصُولُ (اللوحة ذات الرقم : ٤٨)

ومنها :

٥١- تَحِيَّةٌ مَنْ لَا قَاطِعَ حَبْلٍ وَاصِلٍ وَلَا صَارِمٍ قَبْلَ الْفِرَاقِ قَرِينَا

البيتُ للأسود بن يعفر<sup>(١)</sup>.

« تَحِيَّةٌ » نَصَبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ ، أَي : أُحْيِيكَ تَحِيَّةً مِثْلَ تَحِيَّةِ فُلَانٍ ، ثُمَّ حَدَفَ الْمَصْدَرَ الْمَوْصُوفَ وَالْمُضَافَ ، وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَ الْمُضَافِ فَأَعْرَبَ بِإِعْرَابِهِ .

/ قال أبو علي<sup>(٢)</sup> في تعليل ذلك: لَأَنِّي لَا أَفْعَلُ فِعْلًا غَيْرِي ، وَإِنَّمَا أَفْعَلُ مِثْلَ فِعْلِهِ .

فَإِنْ قُلْتَ : أَيْجُوزُ بَقَاؤُهُ عَلَى الْجَرِّ كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ<sup>(٣)</sup> : ﴿ تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾ أَي : عَرَضَ الْآخِرَةِ ، فَحَدَفَ الْعَرَضَ وَبَقِيَ « الْآخِرَةُ » عَلَى إِعْرَابِهَا ، وَكَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup> :

---

(١) هو الأسود بن يعفر بن عبد الأسود ، جاهلي من بني نهشل بن دارم ، يكنى أبا الجراح وكان أعمى ، عدّه الجمحي في الطبقة الخامسة من فحول الجاهليين . انظر : طبقات الفحول ١٤٧ ، وسمط اللآلي ١١٤/١ ، والخزانة ٤٠٥/١-٤٠٦ . والبيت في شعره المجموع : ٦٣ . وهو في النوادر : ١٩٥ ، والأزهية : ١٦١ ، وأمالى ابن الشجري ٥٣٩/٢ .

(٢) لم أقف عليه في كتبه ومسائله المطبوعة .

(٣) سورة الأنفال ، من الآية (٦٧) . وهي قراءة شاذة لابن حمّاز . انظر المختص ٢٨١/١ .

(٤) وقائله عُبيد الله بن قيس الرقيات يرثي طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي الذي يوصف بأنه كان أجود أهل البصرة في زمانه . والبيت في ديوانه : ٢٠ . وانظر المقتضب ١٨٨/٢ ، ٧/٤ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٥٦٣ ، والتكملة : ٢٣٣ ، والمسائل العسكرية : ٢٣٨ ، والإنصاف : ٣٦ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٤١٨/١ ، والتبيين : ٢٢٠ ، واللباب ١٢٤/١ ، وشرح المفصل ٤٧/١ ، وشرح التسهيل ٢٧١/٣ ، ورفص المبانى : ٣٦٥ ، والجمع ٢١٦/٦ ، والدرر ١٦٢/٢ ، والخزانة ١٠/٨ .

رَحِمَ اللهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانٍ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

في رواية مَنْ رَوَى « طَلْحَةَ » بالجر، والتقدير: أَعْظَمَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ ؟  
أَجَبْتُ : هذا يتوقفُ على المسموع مع أنهم لم يستعملوا هذا المقدّر،  
بل هو شيء يقتضيه المعنى ، وإذا كان كذلك امتنع الجر .  
ولو رُفِعَ على تقدير : تَحِيَّتِي تَحِيَّةٌ مَنْ هُوَ كذلك جاز .  
وأصل « تَحِيَّةٌ » تَحِيَّةٌ ، فَنُقِلَتْ كسرة الياء إلى الحاء ، وأدغمَت الياءُ  
في الياء .

و« مَنْ » نكرة موصوفة ، والتقدير : تَحِيَّةُ إِنْسَانٍ . و« لا » هنا عند  
الكوفيّين اسمٌ بمعنى غير ، وهي صفةٌ لـ « مَنْ » ، ومضافةٌ إلى « قَاطِعٍ » أي :  
تَحِيَّةُ إِنْسَانٍ غَيْرِ قَاطِعٍ ، ومثله : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا كَرِيمٍ وَلَا شُجَاعٍ بِالْخَفَضِ  
على ما تقدّم ، ولو رَفَعْتَ على إضمار « هُوَ » فقلت : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا  
كَرِيمٍ وَلَا شُجَاعٍ لكان جائزاً . وفي التَّنْزِيلِ<sup>(١)</sup> : ﴿ إِنَّمَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ ﴾ ،  
و﴿ وَفَكَهَمُوا كَثِيرًا ﴾<sup>(٢)</sup> لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ<sup>(٣)</sup> . وقبيحٌ أن يقال : لَا كَرِيمٍ  
بالجرّ أو : لَا كَرِيمٍ بِالرَّفْعِ ، وتسكُتُ من غير تكرار ، وربما شدّد ذلك في  
الشعر كقوله<sup>(٤)</sup> :

(١) سورة البقرة ، من الآية (٦٨) .

(٢) سورة الواقعة ، الآيتان (٣٢ ، ٣٣) .

(٣) قائله رجل من بني سلول كما في الكتاب ٣٠٥/٢ . وانظر شرح أبياته ٥٢١/١ . ونسب  
للضّاحك ابن هَنّام الرقاشي في شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ٤٠٥ ، وزهر الآداب  
٦٧١/٣ ، ولباب الآداب ١٨٢/١ . وانظر البيت في المقتضب ٣٦٠/٤ ، والمفصل : ٩٧ ،  
وشرحه ١١٢/٢ ، والجمع ٢٠٧/٢ ، والخزانة ٣٦/٤ .

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِّنَّا خُلِقْتَ لِنُغَيِّرَنَّ حَيَاتِكَ لَا تَنْفَعُ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ

وكذلك قالوا في قولك<sup>(١)</sup>: غَضِبْتُ مِنْ لَا شَيْءٍ ، وَخَرَجْتُ بِلَا زَادٍ  
أي : من غير شيء ، وبغير زاد .

فَإِنْ قُلْتَ : لَوْ كَانَتْ « لَا » اسماً لَوَجَبَ إِعْرَابُهَا ؟

أَجِبْتُ : الْحَرْفُ إِذَا اسْتُعْمِلَ اسماً فففيه وجهان :

الأولُ : أَنْ تُبْقِيَهِ عَلَى لَفْظِهِ وَبَنَائِهِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّكَ تُنْزِلُهُ مَنْزِلَةَ الْاسْمِ  
الْمَبْنِيِّ ، وَهُوَ الْأَقْسَرُ عِنْدَ النُّحَاةِ ، كَقَوْلِكَ : هَلْ حَرْفٌ اسْتَفْهَامٌ ، وَلَمْ  
حَرْفٌ نَفْيٍ .

والثاني : أَنْ تُعَرِّبَهُ فَتَقُولَ : هَلْ حَرْفٌ اسْتَفْهَامٌ ، وَلَمْ حَرْفٌ نَفْيٍ ،  
وُتُجْرِيهِ مُجْرَى مَا حُذِفَ لَامُهُ نَحْوُ : غَدٍ وَبَدٍ ، وَهُوَ جَيِّدٌ . وَمِنْهُ قَوْلُ  
الْمُتَنَبِّئِيِّ<sup>(٢)</sup> :

مَنْ اقْتَضَى بِسَوَى الْهِنْدِيِّ حَاجَتَهُ أَجَابَ كُلَّ سُؤَالٍ عَنْ هَلٍ بِلَمْ

وهنا تنبيهٌ :

وهو أَنَّ بَعْضَهُمْ يُشَدِّدُ آخِرَ هَذَا ، كَمَا قَالَ<sup>(٣)</sup> :

(١) انظر الكتاب ٣٠٢/٢ ، والمقتضب ٣٥٨/٤ ، والأصول ٣٨٠/١ ، والإغفال ١١٧/٢ ، والأزهية

ص : ١٦٠ ، وأمالى ابن السَّجَرِي ٣٦٣/١ ، ٥٣٩/٢ ، والجنى الداني : ٣٠١ .

(٢) ديوانه بشرح ابن جني (الفسر) ٦١٥/٣ ، وشرح الواحدي : ٧٢١ ، وشرح مشكل شعر المتنبي

لابن سيده ص : ٣١٠ ، وبالشَّرح المنسوب إلى أبي البقاء ١٦٠/٤ .

(٣) هو أبو زُبَيْد الطائي والبيت في ديوانه : ٥٧٨ (ضمن شعراء إسلاميون) . والبيت في : الكتاب

٢٦١/٣ ، وشرحه للسريافي ١٩٧/١ - مطبوع - ، وشرح أبياته لابن السريافي ٢١١/٢ ، والنكت

عليه ٨٤٦/٢ ، والمقتضب ٣٧٠/١ ، وجمهرة اللغة ١٦٨/١ ، والأصول ٣٢٧/٣ ، وسر الصناعة =

إِنَّ لَيْتًا وَإِنْ لَوَّا عَنَاءُ

وربما أَدْخَلْتَ عليه مع ذلك لَمْ التَّعْرِيف .  
حَكَى الخليل<sup>(١)</sup> قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الدُّقَيْش: هَلْ لَكَ فِي زُبْدٍ وَتَمْرٍ، فَقَالَ:  
أَشَدُّ أَهْلٌ وَأَرْجَاهُ . ومنه قولُ الحَكَمي<sup>(٢)</sup>:

هَلْ لَكَ وَاهْلُ خَيْر

و « لا » هذه عند البصريين زائدةٌ لِلتَّنْفِي .  
وَجَرَّ « قاطع » بأنه صفةٌ لـ « مَنْ » . و « حَبْلٌ وَاصِلٌ » منصوبٌ بـ « قَاطِع »  
لأنه اسمُ فاعِلٍ مُعْتَمِدٍ على موصوف .  
وقولُهُ: « وَلَا صَارَم » معطوفٌ على قوله: « قَاطِع » . و « قَبْلَ الرَّفَاق »  
منصوبٌ على أنه ظرفُ زمان ، أي : قَبْلَ زَمَانِ الْفِرَاقِ .  
واعْلَمْ أَنَّ « قَبْل » و « بَعْد » تُسْتَعْمَلَانِ / تَارَةً لِلزَّمَانِ وَآخَرَى لِلْمَكَانِ .  
فَإِنْ قُلْتَ : فَأَيُّهُمَا أَحَقُّ وَأَوْلَى بِهِمَا ؟  
أَجِبْتُ : نَقَلَ شَيْخُنَا سَعْدُ الْمَغْرِبِيُّ رحمه الله تعالى عن بعض المتأخِّرين<sup>(٣)</sup>  
أَنَّ الْأَوَّلَى بِهِمُ الْمَكَانُ لثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :

[٧٦/أ]

= ٨٧٦/٢ ، والمنصف ١٥٣/٢ ، والصحاح (لا) ، وشرح المفصل ٣٠/٦ ، وشرح الجمل  
٢٣٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٧٢٣/٤ ، وشرح الكافية ٣١٢/١/٢ ، ٣٤٢ ، ٥٣٥ ،  
والخزانة ١١١/١ ، ٢٧٥/٦ ، ٣٨٨ ، ٣١٩/٧ .

(١) العين ٣٥٢/٣ ، والفسر ٦١٧/٣ .

(٢) هو أبو نواس ، والبيت في ديوانه : ٤٤٢ من قصيدة يمدح فيها الفضل بن الربيع أولها :

وَبَلَدَةٍ فِيهَا زَوْرٌ صَعْرَاءُ تَخْطِي فِي صَعْرٍ

(٣) في (ت) : بعض النحاة .

الأوّل : امتناعُهُم من إضافتِهِمَا إلى الفعل (في حال السَّعة ، وإنَّمَا يُضَافَانِ إلى أَنْ والفعل أو ما والفعل)<sup>(١)</sup> ، قال تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا ﴾ .

والثَّاني : إخبارُكُ بهما عن الجُئَةِ كقولك : الجَبَلُ بَعْدَ الوادي ، والوادي قَبْلَ الجَبَلِ ، وذلك ممتنعٌ في ظروف الزمان .

والثَّالثُ : أَنهما الأصلُ في الغايات ، ولم تجدْهُم أَدْخَلُوا في حكمهما إِلَّا ظُرُوفَ المكانِ كفَوْقَ وَتَحْتَ وَوَرَاءَ وَقُدَّامَ وَعَلَى ، وهذا جليٌّ .  
وقال أبو الكرم ابنُ الدَّبَّاسِ<sup>(٣)</sup> في كتابه المسمَّى بـ « المُعَلِّم » : إِنَّ الغالبَ عليهما الزَّمانُ .

ولِقَائِلٍ أَنْ يُجِيبَ عنه بأنَّ إضافةَ الظَّرْفِ الزَّمانِيِّ إلى الفعل ليست واجبةً حتى يَلْزَمَ ذلك فيهما ، ثمَّ ذلك يكونُ فيما تمكَّنتْ ظرفيَّتُهُ الزَّمانِيَّةُ ، وحيث اشتركا في الظَّرْفَيْنِ وصارا لهما ، مُنْعَا ذلك تنبيهاً على ضعفهما ، وبأنَّ الإخبارَ بهما عن الجُئَةِ وجَعَلَهُمَا غايةً قرينتان<sup>(٤)</sup> من القرائن المخصَّصةَ لهما بالمكان .

وقال أبو سعيدٍ السَّيرافيُّ في « شَرْحِ الكِتَابِ »<sup>(٥)</sup> : هما غيرُ متمكِّنين فلا

(١) ما بين القوسين غير موجود في (ص) و(ح) .

(٢) سورة الأعراف ، من الآية (١٢٩) .

(٣) هو أبو الكرم المبارك بن فآخر ابن الدباس ، عالم بالعربية ، من أهل بغداد ، له كتب منها المُعَلِّم في النحو ، وشرح خطبة أدب الكاتب ، وجواب مسائل . توفى سنة ٥٠٠ هـ . انظر ترجمته في نزهة الألبا : ٢٨١ ، وإنباه الرواة / ٢٥٦ ، ومعجم الأدباء ٥٤/١٧ ، والبلغة : ١٨١ ، وسير أعلام النبلاء ٢٨٢/٣٧ .

(٤) في (ص) : اتخذ قرينتان .

(٥) شرح الكتاب ١٢٤/٤ (مخطوط) ، وانظر الكتاب ٢٨٦/٣ ، والنكت عليه ٨٦١/٢ .

يُرْفَعَان ، والمانعُ من ذلك أنهما لَيْسَا باسمين لشيءٍ من الأوقات كاللَّيْلِ والنَّهَارِ والسَّاعَةِ والظُّهْرِ والعَصْرِ ، وإنما استُعْمِلَا في الوقت للدلالة على التَّقديم والتَّأخير . يعني أَنَّكَ إذا قلتَ : جِئْتُ قَبْلَ زَيْدٍ ، أَرَدْتَ تقديمَ زَمَانٍ مَجِيئِكَ على زَمَانٍ مَجِيئِهِ . فإذا قلتَ : جِئْتُ بَعْدَهُ ، أَرَدْتَ تأخيرَ زَمَانٍ مَجِيئِكَ عن زَمَانٍ مَجِيئِهِ .

و« قرينا » منصوبٌ بـ« صارم » .

\* \* \*

ومنها :

٥٢- أَلْهَفَى بِقُرَى سَحْبِلٍ حِينَ أَجَلَبْتُ عَلَيْنَا الْوَلَايَا وَالْعَدُوَّ الْمُبَاسِلُ

هذا من أبياتِ « الحماسة »<sup>(١)</sup> ، وهو لجَعْفَرِ بْنِ عُثْبَةَ الْحَارِثِيِّ<sup>(٢)</sup> .  
والهمزةُ في « أَلْهَفَى » نداءٌ . واللَّهْفُ مَصْدَرٌ ، والألفُ مبدلةٌ من ياءِ المتكلمِ ، والغرضُ من ذلك مدُّ الصَّوْتِ لتعظيمِ الدَّلالةِ على التَّفَجُّعِ ، ولأنَّ الألفَ أَخَفُّ ، والمعنى أَتْلَهَفُ ، فالمصدرُ مضافٌ إلى الفاعلِ .  
وبالباءِ في قوله : « بِقُرَى » ظرفيةٌ ، وهو مقصورٌ ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مقدَّرةٌ في الألفِ ، وإن كان لا ينصرفُ ؛ لأنَّ الوزنَ فَعَلَى ، وهو مختصٌّ بالمؤنثِ ؛ إذ هو مضافٌ إلى « سَحْبِلٍ » .

(١) الحماسة ٦٣/١ . وانظر شرحها للمرزوقي ٤٤/١ ، والصحاح (سحل) ، والمخصص ٦/٦ .

(٢) شاعر غزل مقل من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، قتله بنو عقيل صبراً لدماء كانوا يطلبونه بها . انظر أخباره في الأغاني ٤٥/٣ ، ومعجم الشعراء : ٢٩١ .

وهنا تنبيه :

وهو أنَّ أبا الفتح نَقَلَ في « التَّنْبِيهِ »<sup>(١)</sup> أنَّ بَعْضَهُمْ يَصْرِفُ دُنْيَا ، وَذَكَرَ في ذلك وجهين :

الأوَّلُ : أنَّ وَزَنَهُ فُعِيلٌ ، وَنَظِيرُهُ عُكَيْبٌ في اسم طائر<sup>(٢)</sup>.

فإن قيل : فالألفُ التي هي لامٌ ما أصلها ؟

أجبتُ : بأنه لم يتعرَّضْ لذلك ، لكن يقتضي القياسُ أن يكونَ من الواو لا اشتقاق الكلمة من دَنَوْتُ ، والأصلُ : دُنْيُو ، ثُمَّ قُلِبَتِ الواوُ يَاءً لوقوعها رابعةً ، ثُمَّ قُلِبَتِ الياءُ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

والثَّاني : أنَّ الألفَ للإلحاق بفُعْلَلٍ كجُحْدَبٍ على رأي الكوفيين والأخفش<sup>(٣)</sup> . وهو قَوِيٌّ ، وقد أَوْضَحْتُهُ في « شَرْحِ التَّصْرِيفِ »<sup>(٤)</sup>.

نَعَمْ لا يَنفَكُ هذا الوجهُ من ضَعْفٍ ؛ إذ / كان يجبُ أن يكونَ دُنُوًّا بالواو ، لِزَوَالِ البناءِ المقتضي لِقَلْبِهِ يَاءً .

---

(١) التنبيه في إعراب الحماسة : ٥٢٥ عن ابن الأعرابي، ومثله نقل في التمام : ٤٠ أيضاً عند قول الشاعر :

في سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مَدَّتْ

(٢) انظر الكتاب ٢٦٨/٤ ، والأصول ٢٠٤/٣ . وفي أدب الكاتب : ٥٩٧ : ولم يأت على فُعِيلٍ إلا حرفٌ واحدٌ قالوا : عُكَيْبٌ اسم واوٍ ...

(٣) انظر التنبيه في شرح مشكلات الحماسة : ٥٢٥ ، والمنصف ٢٧/١ ، والمقتصد شرح التكملة ١١٧٠/٢ ، وشرح الشافية ٤٨/١ .

وقد أنكر سيبويه في الكتاب ٣٣٥/٢ هذا الوزن قال : « فليس في الكلام من بنات الأربعة على مثال فَعْلَلٍ ولا فُعْلِلٍ ولا شيء من هذا النحو ... » .

(٤) شرح التعريف بصروري التصريف : ٢٨ - ٣٢ .



وعندي أنه يجوز أن يكون لَمَّا حَصَلَ القَلْبُ في اللُّغَةِ الكثيرة ، حُمِلَ عليها في ذلك اللُّغَةُ القليلةُ . ونظيره قولهم : أَرِيَّاحَ حَمَلًا على رِيَّاحٍ وريح ، وكذا شيبان عند مَنْ جَعَلَهُ من الشَّوْبِ ، وعلى بناء فَعْلَان كحَمْدَان دون فَيْلَان من ذلك .

و « سَحَبِلٍ » مجرورٌ بإضافة « قَرَى » إليه .

و « حِينَ » نَصَبٌ على الظَّرْفِ .

فإن قلتَ : فيمَ يتعلَّقُ الجارُّ والمجرورُ والظَّرْفُ ؟

أجبتُ : يَحْتَمِلَانِ أَوْجُهًا :

الأوَّلُ : أن يكونا ظَرْفَيْنِ لِلْهَفِّ ، كأنه قال : أَتَلَهَّفُ في هذا المكان

وفي هذا الزَّمان .

والثَّاني : أن يكونا حَالَيْنِ من الَّلَهْفِ ؛ لأنَّ ظُرُوفَ الزَّمانِ والمكان

يصحُّ فيهما أن تكونَ أحوالاً للمصادر ، كما يصحُّ أن تكونَ أخباراً عنها ،

فيتعلَّقان بمحذوفٍ ؛ أي : يا لَهْفِي واقعاً بهذا المكان في هذا الزَّمان ،

والعاملُ في الحالِ حروفُ النِّداءِ .

والثَّالثُ : أن يتعلَّقَ « بَقُرَى » بالمصدر ، ويكون « حِينَ » حالاً منه ،

فيتعلَّقُ بمحذوفٍ .

والرَّابِعُ : عكس هذا ، وهو أن يكونَ « بَقُرَى » حالاً ، و « حِينَ » ظَرْفاً له .

والخامسُ : أن يكونَ « بَقُرَى » حالاً من الَّلَهْفِ ، فيتحمَّلُ حينئذٍ

ضميراً عائداً إليه ، ويكونُ « حِينَ » حالاً من ذلك الضَّمِيرِ .

والسَّادِسُ : أن تكونَ « بَقُرَى » حالاً من ضمير المتكلم أي : يا لَهْفِي وأنا في ذلك المكان ، ولا يجوزُ أن يكونَ « حين » حالاً من الياء ولا من المكان؛ لأنهما جُثَّتَانِ، والزَّمانُ لا يكونُ حالاً منهما، كما لا يكونُ خبراً عنها. **فإن قُلْتَ** : أيجوزُ أن يكونَ « بَقُرَى » حالاً من الياء ، و« حين » ظرفاً للَهْف ؟

**أجبتُ** : لا ؛ لأنَّ المصدرَ لا يُفصلُ بينه وبين معموله بالأجنبيِّ . **فإن قُلْتَ** : فهل يجوزُ أن يكونا صفةً للمصدرِ ؟ **أجبتُ** : الجارُّ والمجرورُ والظرفُ يوصفُ بهما النكراتُ لا المعارفُ ، و« ألَهْفِي » معرفةٌ بالإضافة إلى الضمير . و« الولايا » فاعلُ « أَجَلَبْتُ » ، وعلامة رفعه ضمةٌ مقدَّرةٌ في الألف ، و« العدوُّ » عطفٌ على « الولايا » ، و« المباسلُ » صفةٌ له ، والجملةُ في موضع جرٍّ بإضافة الظرفِ الزمانيِّ إليه ، وقد ذَكَرْتُ ما ينبغي في ذلك .

\* \* \*

ومنها :

٥٣- فَقَالُوا لَنَا ثِنْتَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلَسِلُ  
البيتُ له أيضاً<sup>(١)</sup>.

والفاءُ عاطفةٌ ، و« قالوا » فعلٌ وفاعلٌ ، و« لنا » جارٌّ ومجرورٌ ، وفي تعلُّقِهِ وجهان :

(١) أي لجعفر بن عُلْبَةَ الحارثي من المقطوعة التي منها البيت السابق وذكرها أبو تمام في الحماسة ٦٣/١ . وانظر شرحها للمرزوقي ٤٥/١ .

**الأوّل** : أن يتعلّق بـ « قالوا » ، أي : واجهوْنَا بذلك ، كقوله عزَّ اسمُهُ<sup>(١)</sup> : ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ ﴾ ، فعلى هذا « ثنتان » مبتدأ ، وخبرُهُ محذوفٌ أي: ثنتان لا بُدَّ منهما كائنتان ، وإنْ شِئْتَ فَقَدَّرَ الْخَبَرَ جَاراً ومَجْروراً أي: لنا منكم ثنتان .

**والثاني** : أن يكونَ « لنا » خبراً عن « ثنتان » فيتعلّقُ بمحذوفٍ على ما يُقرَّرُ في ذلك ، وموضعُ الجملةِ نَصْبٌ بـ « قالوا » .

وأصلُ ثنتانِ ثَنِيَان ، فالتَّاءُ بدلٌ من الياء ، وليستْ / للتَّأْنِيثِ . أمَّا الأوّلُ فلأنه مشتقٌّ من ثَنِيْتُ ، وأمَّا الثاني فلِسُكُونُ ما قبل التَّاءِ ، ونَصُوا على أن تاء التَّأْنِيثِ لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً أو ألفاً ، ولذلك فَسَدَ قولُ الجَرَمِيِّ في كِلْتَا ، فالوزنُ فَعْلَان .

[٧٧/أ]

وأما « اثنتان » فالتَّاءُ للتَّأْنِيثِ ، واللَّامُ محذوفةٌ ، والوزنُ افْعَتَان . قال أبوالبقاء<sup>(٢)</sup> : التَّاءُ بدلٌ من الياء ، والوزن افعلان .

**فإن قيل** : فلهزمة في أوّلِهِ إنما تَدْخُلُ لِلْعَوَضِ والابتداء ، وإذا لم يقع الحذفُ استحَالَ الْعَوَضُ ؟

**أجبت** : بأنه وإنْ لم يقع حَذْفٌ ، لكنَّ هذا الْعَوَضَ عن التَّغْيِيرِ اللَّاحِقِ للكلمةِ بإبدالِ لامِهَا ، فالوزن افعلان<sup>(٣)</sup> .

(١) سورة البقرة ، من الآيتين (٢٤٧ ، ٢٤٨) .

(٢) الباب ٣٣٩/٢ . وهذا كلام ابن جني في سر الصناعة ١٥٢/١ . وانظر شرح التصريف للثمانيني

ص : ٣٥٢ ، وشرح الملوكي : ٣٠٠ ، والممتع ٣٨٨/١ .

(٣) في (ح) شطب على قوله : فالوزن افعلان .

و« لا » عاملةٌ عملُ إنّ ، و« بُدَّ » اسمُها ، و« منهما » في موضع رفع خبرُها ، والجملةُ المنفيّةُ مرفوعةُ الموضع ؛ لأنها صفةٌ قولِهِ : « ثنتان » ، والعائدُ الضّميرُ في « منهما » ، ولوَصَفَ التَّنَكُّرَ شاعَ الابتداءُ بها ، أو لتقدّم خبرُها المحرورُ في أحد القولين .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنّ نظيرَها قوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ ﴾ . قال الفراء<sup>(٢)</sup> : معناه لا بُدَّ ولا محالةُ أنّ لهم النارَ ، فعلى هذا حرفُ الجرِّ مُقدَّرٌ ، أي : لا جَرَمَ أنّ لهم ذلك ، كما تقولُ : لا بُدَّ من هذا ، ولا محالةُ في هذا . قال الزّجاج<sup>(٣)</sup> حكايةً عن قُطْرُبٍ : أنّ « لا » ردٌّ ، أي : ليس الأمرُ كما وَصَفُوا ، جَرَمَ أنّ لهم النارَ ، أي : وَجَبَ . وقيل : إنّ « لا » زائدةٌ ، وجَرَمَ فعلٌ ماضٍ معناه ثَبَتَ وَحَقَّ . وقال المبرد<sup>(٤)</sup> : أنّ وما تعملُ فيه مرفوعةُ الموضع بـ « لا » ، بمنزلة أفضل في قولك : لا رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْكَ . وقوله : « صُدُورُ رِمَاحٍ » والمعطوفُ عليه وهو « أَوْ سَلَاسِلُ » فيه وجهان : الأولُ : أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ ، أي : هما ذلِكَ . والثاني : أن يكونَ بدلاً من « ثنتان » .

(١) سورة النحل ، من الآية (٦٢) .

(٢) جاء في معاني القرآن ٨/٢ عن (جَرَمَ) : «... كلمة كانت في الأصل بمنزلة لا بد أنك قائم ، ولا محالة أنك ذاهبٌ فجرت على ذلك ، وكثر استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة حقاً » .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤٦/٣ ، ٢٢٠ . ولم يحكها عن قطرب .

(٤) قال في المقتضب ٣٥٠/٢ : « فأَنَّ مرتفعةً بجَرَمَ ، ومعناها والله أعلم : حقٌّ أنّ لهم النار ... » .

فَإِنْ قِيلَ : « أَوْ » يَقْتَضِي أَحَدَ السَّبَبَيْنِ ، وَ « ثِنْتَانِ » يَقْتَضِي الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا ؟  
أَجَبْتُ : بَأَنَّ فِي ذَلِكَ وَجُوهًا :

الْأَوَّلُ : أَنَّ « أَوْ » بِمَعْنَى الْوَاوِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى <sup>(١)</sup> : ﴿ إِلَّا مَا حَمَلَتْ  
ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا ﴾ ، وَقَالَ تَعَالَى <sup>(٢)</sup> : ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ ، وَ : ﴿ عَذْرَاءُ  
نُذْرًا ﴾ <sup>(٣)</sup> . وَقَالَ الشَّاعِرُ <sup>(٤)</sup> :

خَلَّ الطَّرِيقَ وَاجْتَنَبَ أَرْمَامًا  
إِنَّ بِهَا أَكْتَلَ أَوْ رَزَامًا  
خَوِيرَيْنِ يَنْقُفَانِ هَامًا  
لَمْ يَدْعَا لِسَارِحٍ مَقَامًا

أَلَا تَرَاهُ قَالَ : خَوِيرَيْنِ ، وَلَوْ كَانَتْ « أَوْ » لِأَحَدِ السَّبَبَيْنِ لَقَالَ :  
خَوِيرِيًّا ، كَمَا تَقُولُ : زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو جَالِسٌ ، وَلَا تَقُولُ : جَالِسَانِ .  
وَ « أَكْتَلَ » وَ « رَزَامَ » لَصَّانٍ كَانَا يَقْطَعَانِ الطَّرِيقَ بِأَرْمَامٍ (وَهُوَ مَوْضِعٌ) <sup>(٥)</sup> ،

(١) سورة الأنعام ، من الآية (١٤٦) .

(٢) سورة طه ، من الآية (٤٤) .

(٣) سورة المرسلات ، الآية (٦) .

(٤) أبيات من الرجز نسبت إلى رجل من بني أسد ، وهي برواية : (اثت) مكان (خل) في بعض المصادر . وانظر الأبيات أو بعضها في الكتاب ١٤٩/٢ ، ومجاز القرآن ١٧٥/٢ ، والكمال ٩٣٧/٢ ، والمقتضب ٣١٥/٤ ، وأمثالي ابن الشجري ٧٦/٣ ، والمغني : ٨٩ ، وشرح أبياته ٢٢/٢ ، ٣٧ ، والسان (خرب) . وأكْتَلَ ورزَام : لَصَّانٍ كَانَا يَقْطَعَانِ الطَّرِيقَ بِأَرْمَامٍ . وينقُفَانِ الهام : يستخرجان الدماغ والمخ . انظر اللسان (نقف) .

(٥) في معجم ما استعجم للبكري ١٤١/١ (أرم) : « إرمَامٌ بكسر أوله وبمِيمٍ كأنه مصدر أرم إرمَامًا موضع في ديار طيء أو ما يليها . قال زيد الخيل لما حضرته الوفاة ... وقال يعقوب إرمَامٌ واد لبني أسد » .

وَيَنْفَعَانِ هَامَ مَنْ يَمُرُّ بِهَا . وقال آخر<sup>(١)</sup> :

وَلَوْ أَنَّ الْبُكَاءَ يَرُدُّ شَيْئاً      بَكَيتُ عَلَى بُجَيْرٍ أَوْ عِفَاقٍ

عَلَى الْمَرَّائِنِ إِذْ هَلَكَا جَمِيعاً      لَشَأْنُهُمَا بِشَجْوٍ وَاشْتِيَاقٍ

ألا تراه قال : على المرَّائِنِ ، ولولا أنَّ أَوْ بمعنى الواو كما جازَ ذلك .  
وقال توبة بن الحمير<sup>(٢)</sup> :

[٧٧/ب] / وَقَدْ زَعَمْتُ لَيْلَى بَأَنِّي فَاجِرٌ      لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا

أي : لِنَفْسِي تُقَاهَا وَعَلَيْهَا فُجُورُهَا .

وهذا قول الكوفيَّين ، ولا بأسَ به لِمَا قَدَّمَناهُ من الشواهد العربيَّة .

**والثَّاني :** أنَّ « أَوْ » هنا تُفيدُ القتلَ في بعضهم ، والأَسْرَ في بعضهم ،  
والثَّنتانِ بِجُمْلَتِهِم . وهذا كقولكَ : كُنْتُ بِالْبَصْرَةِ أَكُلُ السَّمَكِ أَوْ التَّمَرِ ،  
وهنا تُفيدُ تفرُّقَهُما في زمانين .

---

= وفي التاج (رمم) : أرمم جَبَلَ في ديار باهْلَةَ ، وقيل : وادٍ يَصُبُّ في الثَّلْبُوت من ديار بَنِي أَسَد ،  
قاله نَصْرٌ ، وقيل : وادٍ بين الحَاجِرِ وفَيْد .

(١) هو متمم بن نويرة ، والبيت في ديوانه : ١٢٤ (مالك ومتمم ابنا نويرة) ، وانظر : معاني الأخفش  
٣٥/١ ، والأضداد للأنباري : ٢٨٠ ، والمسائل المنشورة : ٢٦٠ ، وأمالِي المرتضى ٥٨/٢ ،  
والأزهية : ١١٦ ، وأمالِي ابن الشجري ٧٦/٣ ، وتوجيه اللمع : ٣١٦ ، والخزانة ١٣١/٧ .

(٢) شاعر غزل لصٌّ من عشاق العرب المشهورين ، وهو صاحب لَيْلَى الأَخْيَلِيَّة ، خطبها إلى أبيها  
فمنعه منها . انظر أخبارهما في الأغاني ١٩٤/١١ ، والشعر والشعراء ٤٤٥/١ ، والمؤتلف  
والمختلف : ٩١ ، وزهر الآداب ٩٦٠/٢ ، وشرح أبيات المغني ٢٥/٢ ، ومقدمة ديوانه .  
والبيت في ديوانه : ٣٧ . وانظر أمالِي القالي ٨٨/١ ، وحروف المعاني للزجاجي : ٥٣ ، والنبتة  
١٣٢/١ ، والأزهية : ١١٤ ، وأمالِي ابن الشجري ٧٤/٣ ، ورصف المباني : ٢١٢ ، ٤٨٩ ،  
والمغني : ٨٩ ، وشرح أبياته ٢٠/٢ .

والثالث : أنَّ كُلَّ واحدٍ من المقاتلة يصحُّ في حقِّه القتلُ أو الأسرُ .  
والرابع : أنَّ « أو » على بابها ، والتقديرُ : لا بدَّ من أحدهما ،  
فحدَفَ المضاف . قال تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ ، أي : من  
أحدهما اللؤلؤُ ، ومن أحدهما المرجانُ . وقال تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ  
عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ أي : من أحد<sup>(٣)</sup> القرئتين ، يعني الطائفَ ومكَّةَ .  
و « أُشْرِعَتْ » يحتمل وجهين :

الأولُ : أنَّ تكونَ مرفوعةَ الموضع ؛ لأنها صفةٌ « صُدُور » .  
والثاني : أنَّ تكونَ مجرورةَ الموضع لأنها صفةٌ « رِمَاح » ، وهذا بيِّن .

\* \* \*

ومنها :

٥٤- فَقُلْنَا لَهُمْ تِلْكُمْ إِذَا بَعْدَ كَرَّةٍ تُعَادِرُ صَرَغَى نَوُوهَا مُتَخَاذِلُ  
البيتُ له أيضاً<sup>(٤)</sup> .

الفاءُ عاطفةٌ . و « قُلْنَا » جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ ، و « لهم » جارٌّ ومجرورٌ  
يتعلَّقُ بالفعل قبله .

والاسمُ من قوله : « تِلْكُمْ » تِي ، وهو إشارةٌ إلى المؤنث ، واللامُ

(١) سورة الرحمن ، الآية (٢٢) .

(٢) سورة الزخرف ، من الآية (٣١) .

(٣) كذا في النسخ .

(٤) أي لجعفر بن عُتبة الحارثي من المقطوعة التي منها البيتان السابقان (٥٢ - ٥٣) في الحماسة ٦٣/١ ، وانظر شرحها للمرزوقي ٤٦/١ .

زِيدَتْ لتدلَّ على بُعْدِ المشار إليه ، وكانت ساكنةً لأنَّ ذلك الأصلُ في كُلِّ مَزِيدٍ إِلَّا أَنْ تَدْعُوَ الْحَاجَّةُ إِلَى تحريكه كما في نون التَّشْنِيةِ ، لكن التَّقَى ساكنان الياء واللام ، فحُذِفَت الياءُ لأنَّ قَبْلَهَا الكَسْرَةُ تدلُّ عليها بخلاف اللام ، ولأنَّهَا معْتَلَّةٌ دونها ، ولأنَّهَا لغير معنى بخلافها .

فإن قيل : فهلا حُرِّكَتْ<sup>(١)</sup> كما فُعِلَ في « ذلك » ؟

أَجِبْتُ : تحريكها بالفتح ممتنعٌ لِمَا فيه من اللَّبْسِ بلام الملك ، وتحريكها بالكسر مُسْتَقْتَلٌ لِمَا يلزِمُ من وقوع ياءٍ بين كَسْرَتَيْنِ ، وأمَّا « لَمْ ذلك » فلم يُسْتَقْلَلْ تحريكها به لَعَدَمِ ما ذَكَرْنَا .

وقال أبو البقاء<sup>(٢)</sup> : حُذِفَت الياءُ لأنَّ الكَسْرَةَ تدلُّ عليها بخلاف الألف في « ذَلِكَ » ، فإنَّهَا لو حُذِفَتْ لم تدلَّ عليها الفتحة . ولا أدري ما الفرقُ بينهما ، وإنما أثبتُّهُ لَعَلَّما غيَري يَفْهَمُهُ .

والكافُ حرفُ خطابٍ ؛ لأنها لو كانت اسماً لكان لها موضعٌ من الإعراب ، وذلك متعذَّرٌ ؛ إذ لا رافع ولا ناصب ولا جارٌّ ؛ إذ أسماءُ الإشارة لا يصحُّ إضافتها لكونها معارفَ ، والتَّنْكِيرُ في « هؤَلاءِ » منوَّناً فيما حكاه الجوهري<sup>(٣)</sup> شاذٌّ ، فلا يُقَاسُ عليه .

والميمُ دليلٌ على مجاوزة الواحد ، فإنَّ قَصَدَتِ التَّشْنِيةُ زِيدَتْ الألفُ ،

(١) أي اللام من (تيلكم) حسب الأصل الذي أشار إليه المصنف .

(٢) لم أقف على نصه هذا مع أنه تحدث عن هذا الموضوع في المتبع ٤٧٢/٢ ، وانظر أيضاً الباب ٤٨٧/١ .

(٣) الصحاح (ألا) ١٨٤٢/٢ . وكلمة (الجوهري) ساقطة من (ص) .



وإنْ قَصَدْتَ الْجَمْعَ زِيدْتَ الْوَاوُ فَقِيلَ: تِلْكَمُو، وَهِيَ لُغَةٌ، وَالْأَشْهُرُ حَذَفُ  
الْوَاوِ وَإِسْكَانُ الْمِيمِ طَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ مَعَ الْأَمْنِ مِنَ اللَّبْسِ .  
وَمَوْضِعُ « تِلْكَمُ » رَفْعٌ إِمَّا مُبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ مَحذُوفٌ ؛ أَيْ : تِلْكَمُ تَقَعُ ،  
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ « بَعْدَ كَرَّةٍ » فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ أَيْ : تِلْكَمُ مُسْتَقَرَّةٌ  
بَعْدَ كَرَّةٍ .

وَيَجُوزُ / أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مَحذُوفًا أَيْ : الْمَطْلُوبُ تِلْكَمُ .

[٧٨/أ]

و« إِذَا » حَرْفٌ مَعْنَاهُ الْجَوَابُ وَالْجَزَاءُ ، وَهُوَ مُهْمَلٌ ؛ إِذَا لَا فَعَلَ بَعْدَهُ .  
و« تُعَادِرُ » فَاعِلُهُ مُضَمَّرٌ ، وَ« صَرَعَى » مَفْعُولُهُ ، وَهُوَ جَمْعُ صَرِيعٍ ،  
وَكُلُّ مَا كَانَ عَلَى فَعِيلٍ مِنَ الْآفَاتِ جُمِعَ عَلَى فَعْلَى كَمَرِيضٍ وَمَرَضَى ،  
وَجَرِيحٍ وَجَرَحَى .

وَالْجُمْلَةُ بِمَحْرُورَةِ الْمَوْضِعِ صِفَةً لـ « كَرَّةٍ » .

و« نَوَّوْهَا » مُبْتَدَأٌ ، وَ« مَتَّحَاذِلُ » خَبْرُهُ . وَالنَّوْءُ مُصَدَّرُ نَاءٍ يَنْوُءُ ، وَهُوَ  
مُضَافٌ إِلَى الْفَاعِلِ ، أَيْ : إِذَا أَرَادَ الصَّرِيعُ أَنْ يَنْهَضَ خَذَلَتْهُ الْجَرَاحُ .  
وَمَوْضِعُ الْجُمْلَةِ نَصْبٌ صِفَةً لـ « صَرَعَى » .

\* \* \*

ومنها :

٥٥- فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَلَمْ أَكْ آئِبًا وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقَتْهَا وَهِيَ تَصْفُرُ

البيتُ لتأبَّطَ شراً<sup>(١)</sup>، (وهو من « الحماسة » أيضاً)<sup>(٢)</sup>.

« أُبْتُ » بمعنى رَجَعْتُ ، وهو فعلٌ وفاعلٌ ، و« إلى فهم » متعلقٌ به ، والواوُ للحال ، و« ما » نافيةٌ ، و« آئباً » خبرٌ « كُنْتُ » ، وموضعُ الجملة المنفيةُ نصبٌ على الحال ، والمعنى رَجَعْتُ إليهم وما كان ذلك في ظنِّهم أو ظني لصُعوبة الأمر .

ويُرْوَى : وما كِدْتُ آيياً . وفيه شذوذٌ ؛ لأنه جعلَ خبرَ « كَادَ » اسمَ فاعلٍ ، ولا يكونُ ذلك إلا فعلاً مُستقبلاً كقوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾ ، وجاز ذلك لأنها مُشَبَّهَةٌ بكانَ ، و« كان » يجوز فيها ذلك ، كقولك : كَانَ زَيْدٌ قَائِماً . و« مِثْلُهَا » في هذا الشذوذ عَسَى في قول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

(١) ثابت بن جابر بن سفيان من فهم . يكنى أبا زهير ويلقب بـ(تأبَّط شراً) شاعرٌ جاهلي عَدَاءٌ ، وأحد الصعاليك ، كان يغزو على رجله وحده . أخباره في الشعر والشعراء ٣١٢/١ ، والخزانة ١٣٧/١ . والبيت في ديوانه : ٩١ ، ٣٦٢ . وانظر الحماسة ٧٢/١ ، والتنبيه في إعرابها لابن جني ٥١/١ ، والخصائص ٣٩١/١ ، والاختيارين : ٢٩٥ ، والضرائر : ٢٦٥ ، وشرح المفصل ١٣/٧ ، وشرح الكافية ٨٢٥/٢/٢ ، ١٠٧٩ ، وشرح الألفية للمرادي ٢١٢/١ ، والخزانة ٣٧٤/٨ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج) و(ص) . انظر الحماسة ٧٢/١ .

(٣) سورة التوبة ، من الآية (١١٧) .

(٤) هو رؤية ، والبيتان في ملحقات ديوانه : ١٨٥ . وانظر الخصائص ٩٨/١ ، وما خرجه ابن جني من شعر تأبَّط شراً في ملحقات ديوانه : ٣٦٢ ، وشرح الكافية ١٠٧٠/٢/٢ ، وأمالى ابن الشجري ٢٥٢/١ ، وشرح الألفية للمرادي ٢١٢/١ ، والمساعد ٢٩٧/١ ، والمغني : ٢٠٣ ، وشرح أبياته ٣٤٢/٣ ، والخزانة ٣١٦/٩ .

أَكْثَرْتَ فِي الْعَذْلِ مُلِحًا دَائِمًا

لَا تُكْثِرُنِي إِيَّيَ عَسَيْتُ صَائِمًا

وجاء في مثل : « عَسَى الْعُؤْيُرُ أَبُؤْسًا »<sup>(١)</sup>.

وأجازَ عبدُ القاهر أن يكونَ الخبرُ محذوفًا ، والتَّقديرُ : عَسَى الْعُؤْيُرُ أن يكونَ أَبُؤْسًا ، فيجوزُ على هذا عندي أن يكونَ التَّقديرُ : وما كِدْتُ أَكُونُ آتِيًا . نَعَمْ هذا الذي ذَهَبْتُ إليه أَقْيَسُ ؛ ألا تراه حَدَفَ الموصولَ وهو أن وفعلُهُ ، وأَبْقَى بعضَ الصَّلَةِ ، وليس في تقديري ذلك ، ولو قال عَبْدُ الْقَاهِرِ : التَّقديرُ : عَسَى الْعُؤْيُرُ أن يكونَ أَبُؤْسًا لَكَانَ سَالِمًا من ذلك ، لَكِنَّهُ رَاعَى الْأَكْثَرَ في خبر عَسَى .

وموضعُ الجملةِ المنفيَّةِ نَصَبٌ على الحال ، وصاحبُهَا الضَّمِيرُ في « أُبْتُ » ، والعاملُ فيها الفعلُ ، والعائدُ ضميرُ المتكلمِ في كُنْتُ أو كِدْتُ . ويُروى : « وَكَمْ مِثْلُهَا » بالجرِّ ، فـ « كَمْ » خبريَّةٌ دالَّةٌ على التَّكثيرِ ، وجرٌّ « مثل » بالإضافة ، أو بِمِنْ مقدَّرَةٌ ، وموضعُ « كَمْ » رفعٌ بالابتداء . و « فَارَقْتُهَا » جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ ومفعولٍ ، وموضعُهَا رفعٌ لأنه خبرٌ « كَمْ » .

ويُروى : « مِثْلُهَا » بالنَّصْبِ ، وفيه وجهان :

الأوَّلُ : أن نَصَبَهُ على التَّمييزِ ، وكم استفهاميَّةٌ مَقَرَّةٌ .

---

(١) هذا من كلام الرِّبَاءِ . انظر الأمثال لأبي عبيد : ٣٠٠ ، والمستقصى ١٦١/٢ . وراجع الكتاب ١٥٨/٣ ، ١٥٩ ، ٥١/١ .

والثاني : أنه منصوبٌ بفعلٍ مُقَدَّرٌ فَسَّرَهُ « فَاَرَقْتُهَا » ، وموضع « كم » رفعٌ بالابتداء ، والخبرُ « فَاَرَقْتُ » المقدَّرةُ دون الظَّاهرة . ويجوزُ أن يكونَ موضعُها نصباً على الظَّرْف . ويُروى: « مثلُها » بالرفع على الابتداء ، و« فَاَرَقْتُهَا » خبرُهُ، و« كم » على هذا في موضع نصبٍ على الظَّرْف ، أي: كمَ يوماً أو يومٍ على الوجهين . و« هي تصفِرُ » جملةٌ ابتدائيةٌ / في موضع نصبٍ على الحال من ضمير المفعول في « فَاَرَقْتُهَا » ، وهذا جليٌّ .

[٧٨/ب]

\* \* \*

ومنها :

٥٦- إني لمُهَدٍ مِنْ ثَنَائِي فَقَاصِدٌ بِهِ لَابْنِ عَمِّ الصَّدِّقِ شَمْسِ بْنِ مَالِكٍ  
البيتُ لتأبَّطُ شَرّاً<sup>(١)</sup>، وقيل : لغيره<sup>(٢)</sup>.

أصلُ « إني » إئتني ، فحذفت إحدى التَّوْنَاتِ كَرَاهَةً لاجتماعها ، وفي المَحذُوفَةِ ثلاثةُ أقوالٍ :

أحدها : أنها الثانيةُ من « إنَّ » وذلك لوجهين: الأولُ: أنه تُحذَفُ كثيراً للتخفيف . والثاني : تطرُّفُها ، وقد تكررَ الإعلامُ بأنَّ الطَّرْفَ محلُّ التَّغْيِيرِ .

(١) ديوانه : ١٤٨ . وانظر الحماسة ٧٥/١ ، وشرحها للمرزوقي ٩٢/١ . والبيت في أمالي القاضي ١٣٣/٢ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ٣٤٩ ، وشرح الكافية ١٣٠/١ ، والعياب والتاج (شمس) ، والبحر المحيط ٣٩٣/٨ .

(٢) جاء في هامش ديوان تأبَّطُ شَرّاً : ١٤٨ : « في التيجان : ٢٤٢ نسبت بعض أبيات القصيدة إلى السليك ابن السلكة » . قلتُ : وفي شعره : ٧٢ خمسة أبيات على هذا الوزن والروي .

وثانيها : أَنَّهَا الْأُولَى<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ السَّكَنَةَ أضعفُ ، فهي بذلك أولى ، ثمَّ أُسْكِنَتِ النُّونُ المَفْتُوحَةَ ، وأُدْغِمَتِ فِي نونِ الْوَقَايَةِ .

وثالثُهَا<sup>(٢)</sup> : أَنَّهَا نُونُ الْوَقَايَةِ لِزِيَادَتِهَا ، ولأنَّهَا المَحذُوفَةُ فِي لَعَلِّي . وفيه ضَعْفٌ ؛ لِأَنَّهَا زِيدَتْ لِمَعْنَى وَهُوَ وَقَايَةُ مُشَابِهَةِ الْفِعْلِ مِنَ الْكَسْرِ ، وما كَانَ لِمَعْنَى رَجَحَ الْأَصْلَ بِدَلِيلٍ قَاضٍ .

والياءُ اسْمٌ « إِنَّ » فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، وَاللَّامُ لِلتَّأْكِيدِ ، وَقَدْ سَلَفَ ذِكْرُ مَوَاضِعِهَا .

و« مُهْدٍ » خَبَرُهَا ، وَهُوَ مَنْقُوصٌ . وَأَصْلُهُ مُهْدِيٌّ ، ثُمَّ سُكِّنَتِ الْيَاءُ اسْتِثْقَالاً لِلضَّمَّةِ عَلَيْهَا فَالْتَقَى سَاكِنَانِ الْيَاءِ وَالتَّنْوِينِ ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ .

و« مِنْ ثَنَائِي » جَارٌّ وَمَجْرُورٌ وَمُضَافٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ .

و« مِنْ » تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً عِنْدَ الْأَخْفَشِ ، وَ« ثَنَائِي » مَفْعُولُ « مُهْدٍ » ؛ إِذْ هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ أَهْدَى .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : إِنِّي لَمُهْدٍ ثَنَاءً مِنْ ثَنَائِي ، فَ« مِنْ » لِلتَّبْيِينِ ، وَهِيَ فِي مَوْضِعِ نَصْبِ صِفَةٍ لِلْمَفْعُولِ الْمَحذُوفِ ، وَإِنْ قَدَّرْتَ الْمَحذُوفَ بَعْدَهَا ، كَانَتْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ لِتَقْدُمِ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ .

وَالْفَاءُ عَاطِفَةٌ ، وَ« قَاصِدٌ » مَعْطُوفٌ عَلَى « مُهْدٍ » ، وَ« بِهِ » يَتَعَلَّقُ

---

(١) فِي (ص) : أَنَّهَا الثَّانِيَةُ .

(٢) فِي (ص) : ثَانِيهَا .

بـ « قاصِدٌ » ، و « لابنِ عَمٍّ » جارٌّ ومجرورٌ ومضافٌ إليه ، واللامُ زائدةٌ ،  
أي : فقاصِدٌ به ابنُ عَمٍّ ؛ لأنه مُتَعَدٌّ ، ولو تَقَدَّمَ المفعولُ عليه لكانت زيادةُ  
اللامِ فيه حَسَنَةً لضعفِ تعلُّقِهِ به إذ ذاك ، ولذاكَ جازَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُ برفعِ  
زَيْدٍ بالابتداءِ على تقديرِ ضَرَبْتُهُ ، وامتنعَ : ضَرَبْتُ زَيْدٌ .

وقال أبوالبقاء<sup>(١)</sup> : اللامُ متعلِّقةٌ بـ « قاصِدٌ » ؛ لأنَّكَ تقولُ : قَصَدْتُ له ، وهذا  
عند البصريين ، وأمَّا الكوفيونَ فَيُعَلِّقُونَهَا بـ « مُهْدٍ » ، والخلافُ في ذلك مشهورٌ .  
ويُروى « شَمْسٌ » بفتحِ الشَّينِ ، وهو منقولٌ من الشَّمْسِ المعروفة ،  
كتسميتهم بَدْرًا ، وجَرُّهُ على البدل من قوله : « لابنِ عَمٍّ » .  
ويُروى بضمِّها<sup>(٢)</sup> ، وفيه وجهان :

**الأوَّلُ :** أنه يكونُ ذلك من تغايرِ الأعلامِ لِيَقَعَ الفرقُ بين الجنسِ المنقولِ  
عنه ، والعَلَمِ المنقولِ إليه ، وذلك نحو : مَوْهَبٌ بفتحِ الهاءِ ، وغيرُ العَلَمِ بكسْرِ  
عَيْنِهِ كالمُورِدِ والمَوْعِدِ ، وكذلك مَكُوزَةٌ ، والقياسُ مَكَازَةٌ كَمَفَازَةٍ .

**والثَّاني :** أن يكونَ جَمْعُ شَمُوسٍ وهو العزيرُ النَّفْسِ الْآنِفِ<sup>(٣)</sup> ، وكان  
قياسُهُ شُمُوسًا ، كصُبْرٍ في جمعِ صُبُورٍ ، لكن سُكِنَ عَيْنُهُ ، وهذا الوجهُ  
ضعيفٌ لقلَّةِ تسكينِ العينِ في هذا النَّحْوِ ، والتَّسْمِيَةُ بِجَمْعِ الصَّفَةِ .  
وجَرُّهُ على البدل من « ابنِ عَمٍّ » .

\* \* \*

(١) لم أقف عليه فيما اطلعت من مؤلفاته المطبوعة .

(٢) انظر كلام العسكري على هذا الموضع في كتابه شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ٣٤٩ .

(٣) الذي وقفت عليه في المعاجم أن الرجل الشموس هو الرجل الصعب الخلق . انظر تهذيب اللغة  
٢٠٥/١١ ، ومقاييس اللغة ٢١٣/٣ وغيرها .

ومنها :

٥٧- يَظَلُّ بِمَوْمَاةٍ وَيُمَسِّي بِغَيْرِهَا جَحِيشًا وَيَعْرُورِي ظُهُورَ الْمِهَالِكِ

البيتُ له أيضاً<sup>(١)</sup>.

و« يَظَلُّ » من أخوات كان ، ويجوز أن يكون مُسْتَأْنَفًا ، وأن يكون خبرَ ابتداءٍ محذوفٍ أي : هو يَظَلُّ . واختاره أبو البقاء<sup>(٢)</sup> لكونه مُلْبِسًا بما قبله لفظًا ، واسمُ « يَظَلُّ » مُضْمَرٌ فيه عائدٌ إلى ما تَقَدَّمَ .

و« مَوْمَاة » جارٌّ ومجرورٌ ، والباءُ ظرفيةٌ بمعنى في ، والمَوْمَاةُ من مُضَاعَفِ الميم والواو ، والأصلُ مَوْمَوَةٌ ، فَقَلِبْتَ الواوُ أَلِفًا لتحركِهَا وانفتاح ما قبلها ، والوزنُ (فَعْلَلَة) كدَحْرَجَة .

فإن قُلْتَ : فهَلَّا كانت (فَوَعْلَة) كصَوْمَعَةٍ ؟

أجبتُ : ذلك يُؤدِّي إلى أن يكون<sup>(٣)</sup> من باب (دَدَنٍ وَكَوَكَبٍ ، وَمَوْمَاةٍ فَأُوهُ وَعَيْتُهُ من حرف واحدٍ ، وبابُ المضاعفِ أكثرُ منه .

فإن قُلْتَ : فهَلَّا كَانَتْ (فَعْلَوَة) ؟

أجبتُ : ذلك يُؤدِّي إلى أن تكون من باب<sup>(٤)</sup> (قَلَقٍ وَسَلَسٍ ، وهو ما فَأُوهُ ولا مُمُهُ من حرفٍ واحدٍ ، وبابُ المضاعفِ أكثرُ منه أيضاً ، ولهذا

(١) أي لتأبط شراً ، والبيت في ديوانه : ١٥٢ ، وانظر الحماسة ٧٥/١ ، وشرحها للمرزوقي ٩٥/١ ، والمحكم واللسان (عري) .

(٢) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة .

(٣) في (ح) : إلى جعل الكلمة .

(٤) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

امتنع أن يكون مفعلةً . ولشيءٍ آخر وهو أنه ليس في الكلام العربيّة ما فاؤهُ  
واؤ ولائمهُ كذلك .

فإن قلت : فهلاً كانت (فعللة) ؟

أجبت : ذلك ممتنعٌ لإفضائه بها إلى باب قلقٍ ، ولأنّ زيادة الألف في  
هذا النَّحو قليلٌ . وتُجمعُ على مَوَامٍ ، ومَيَامٍ .  
و«مَوْمَاة» في موضع نصبٍ خبرٌ يَظَلُّ .  
و«يُمْسِي» عطفٌ على «يَظَلُّ» . واسمُها مُضْمَرٌ فيها .  
و«بغيرها» في موضع نصبٍ خبرٌ «يُمْسِي» .  
و«جَحِيشاً» نصبٌ على الحال ، ويجوزُ أن يكونَ «جَحِيشاً» خبرَ  
«يُمْسِي» . و«بغيرها» يتعلّقُ بـ«جَحِيشٍ» ، ويجوزُ أن يكونَ «بغيرها»  
و«جَحِيشاً» خبرين .  
و«يَعْرُوْرِي» عطفٌ على «يُمْسِي» ، ويجوزُ أن يكونَ في موضع  
نصبٍ على الحال ، والمبتدأ مُقَدَّرٌ .  
و«ظُهُورَ المهالكِ» مفعولٌ «يَعْرُوْرِي» ، ومعناه يَرْكَبُ .

\* \* \*



ومنها :

٥٨- وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا

فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ جَمِيلٌ

البيت لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي<sup>(١)</sup>، ويُروى للسَّمَوَّعِلِ بنِ عَادِيَاءَ اليهودي<sup>(٢)</sup>.

والواو عاطفة، و « إن » حرف شرط ، و « هو » ضمير مرفوع منفصل، والرافع له فعل مُقَدَّرٌ تقديره : وإن فَرَطَ أو أَهْمَلَ ، فلَمَّا حَذَفَ الفعل وأتى بما يدلُّ عليه بَرَزَ ذلك الضَّميرُ المستكنُّ لزوال ما يَسْتَكِنُ فيه . ومثله قوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ قُلْ لَّوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾ وذلك لاقتضاء إن ولو الفعل ، وطلبيهما له، فمتى لم يكن في اللفظ قُدْرَ .

و « لم » حَرْفُ جَزْمٍ ، و « يَحْمِلُ » مجزومٌ به ، وفاعله مستكنٌ فيه ، و « على النفس » يتعلّقُ به ، و « ضَيْمَهَا » مفعوله .

وهنا تنبيه :

وهو أنَّ مرتبة المفعول الصريح مُتَقَدِّمَةٌ على مرتبة الجار والمجرور ، فإنَّ

(١) جاء العبارة مقتضبة في (ح) و(ص) ونصهما : « البيت لعبد الرحيم ، والواو عاطفة » ، والنص مثبت من (ت) . والشاعر هو عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي ، أبو الوليد. شاعرٌ عباسي من الفلجة من قرى الشام. يلقب بـ(اللجلاج) من أصحاب الجاحظ. قدم بغداد فسجنه الرشيد. أحجابه في الأغاني ٢٢٢/١٠ ، وطبقات ابن المعتز : ٢٧٦ ، وشرح الحماسة للتبريزي ١٧٧/٢ ، ومقدمة ديوانه . والبيت في ديوانه : ٨٨ من قصيدة في الحماسة ٧٩/١ . وفي حاشيتها ذكر للخلاف في نسبتها ، وانظر اللآلي ٥٩٥/١ ، وشرح شواهد المغني ٧٦/١ .

(٢) ديوانه : ٩٠ .

(٣) سورة الإسراء ، من الآية (١٠٠) .

تَأَخَّرَ عَنْهُمَا كَانَ فِي التَّقْدِيرِ<sup>(١)</sup> مُقَدَّمًا عَلَيْهِمَا . نَعَمْ قَدْ يَتَّصِلُ بِالْمَفْعُولِ  
الصَّرِيحِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَجْرُورِ فَيَلْزَمُ لَذَلِكَ تَقَدُّمُ الْمَجْرُورِ عَلَيْهِ كَقَوْلِكَ :  
لَيْسْتُ مِنَ الثِّيَابِ (أَلَيْنَهَا ، وَغَيْرُ جَائِزٍ : لَيْسْتُ أَلَيْنَهَا مِنَ الثِّيَابِ)<sup>(٢)</sup> ؛ لِمَا  
يَلْزَمُ مِنْ تَقَدُّمِ الْمَضْمَرِ عَلَى الظَّاهِرِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا .

وَالْفَاءُ جَوَابُ الشَّرْطِ . وَ « لَيْسَ » فَعْلٌ عَلَى الْأَشْهَرِ ، وَقَدْ سَلَفَ  
الْقَوْلُ فِيهِ ، وَهُوَ مِنْ أَخَوَاتِ كَانَ . وَ « سَبِيلُ » اسْمُهُ ، / وَ « إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ »  
[٧٩/ب] فِي مَوْضِعِ نَصْبِ خَبَرِهِ ، وَالْعَائِدُ إِلَى « هُوَ » مَحْذُوفٌ ، أَي : فليس له ،  
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ « لَهُ » ، وَ « إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ » صِفَةٌ لـ « سَبِيلِ » فِي  
الْأَصْلِ ، فَلَمَّا تَقَدَّمَ انْتَصَبَ عَلَى الْحَالِ .

\* \* \*

ومنها :

٥٩- وَإِنَّا لَقَوْمٌ لَا نَرَى الْقَتْلَ سُبَّةً إِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسَلُولُ

الْبَيْتُ لَهُ أَيْضًا<sup>(٣)</sup> .

وَالْوَاوُ عَاطِفَةٌ ، وَالْأَصْلُ : فِي « إِنَّا » إِنَّنَا ، فَلَمَّا اجْتَمَعَتِ التَّنُونَاتُ  
حُذِفَتِ الْوُسْطَى ، وَأُدْغِمَتِ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ الْآنَ ، وَهَذَا الْأَقْوَى .

(١) فِي (ت) : فِي التَّأخِيرِ .

(٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ص) .

(٣) لَعَبْدُ الْمَلِكِ الْحَارِثِيِّ . وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ٨٨ ، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي دِيْوَانِ السَّمُوعِلِ : ٩١ . وَالْبَيْتُ  
فِي الْحِمَاسَةِ ٧٩/١ ، وَانْظُرِ التَّنْبِيْهَ فِي إِعْرَابِهَا لِابْنِ جَنِّي ٦٥/١ . وَيُرْوَى (إِنَّا أَنَا) . انْظُرِ  
الْخَصَائِصَ ١٥٠/٣ ، وَاتِّفَاقَ الْمَبَانِي : ٢٠٩ .

و« لَقَوْمٌ » خَبَرُ إِنَّ ، واللامُ للتأكيد ، و« لا » حَرْفُ نَفْيٍ .  
وَيُرْوَى « مَا نَرَى » ، والمختارُ لَا ؛ لِأَنَّهَا تَنْفِي الْمُسْتَقْبَلَ ، و« ما » إذا  
دَخَلَتْ عَلَى الْمَاضِي نَفَتْهُ ، وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَضَارِعِ أَفَادَتْ نَفْيَهُ فِي الْحَالِ ،  
وَلِذَلِكَ لَا يَدْخُلُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ إِلَّا لَا ، كَقَوْلِكَ : إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ لَا يَقُمْ  
عَمْرُو . وَقَالَ تَعَالَى <sup>(١)</sup> : ﴿ إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِي عَنِّي .  
وَمُرَادُ الشَّاعِرِ التَّنْفِيُّ عَلَى الدَّوَامِ .

وَأَصْلُ « نَرَى » نَرَأَى ؛ لِأَنَّهُ مُضَارِعٌ رَأَيْتُ ، فَالْهَمْزَةُ عَيْنُ الْكَلِمَةِ  
لَكِنْ نُقِلَتْ حَرَكَتُهَا إِلَى السَّكَنِ قَبْلَهَا وَهُوَ الرَّأُ وَحُذِفَتْ ، وَقَدْ جَاءَ  
التَّحْقِيقُ شَاذًا كَقَوْلِهِ <sup>(٢)</sup> :

أُرِي عَيْنِي مَا لَمْ تَرَأِيَاهُ      كِلَانَا عَالِمٌ بِالثَّرَهَاتِ

وَأَسْمُ الْفَاعِلِ رَاءٍ ، وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ مَرِيٌّ ، وَأَصْلُهُ مَرُؤُؤِيٌّ ، فَقُلِبَتْ  
الْوَاوُ يَاءً وَأُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ ، وَكُسِرَتِ الْهَمْزَةُ لِأَجْلِ الْيَاءِ بَعْدَهَا ، فَإِذَا  
أَمَرْتَ الْوَاحِدَ قُلْتَ فِي الْوَصْلِ : رَزِيدًا ، وَفِي الْوَقْفِ : رَهْ ، فَحُذِفَتِ اللَّامُ  
لِأَجْلِ الْوَقْفِ . أَوْ لِلحَزْمِ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ . وَالْوَزْنُ (ف) ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ وَاللَّامَ  
مَحذُوفَتَانِ . وَقُلْتَ لِلوَاحِدَةِ : رِيٌّ ، فَهَذِهِ الْيَاءُ عِنْدَ سِيبَوِيهِ ضَمِيرٌ لِلْمَوْثُثِ ،

(١) سورة يس ، من الآية (٢٣) .

(٢) هو سراقفة البارقفي ، والبيت في ديوانه : ٧٨ . وقد سبق تخريجه ص : ٣٣٦ .  
قال المازني : « الاختيار عندي أن أرويه (لم تَرَأِيَاهُ) لأن الزحاف أيسر من رد هذا إلى أصله » .  
أُمالي الزحاجي : ٨٨ ، ونقل هذه الرواية ابن جني في المحتسب ١٢٩/١ عن أبي الحسن .

وعند الأخفش حرفٌ للتَّأْنِيثِ ، والفاعلُ مُسْتَكِنٌ أي : رَيَ أَنْتِ ، والوزن (فَيَ) . وقُلْتَ لِلْأَتْنَيْنِ مُطْلَقاً : رَيَا ، والوزنُ (فَيَا) ، وللمذكَّرينَ رَوَا ، والوزنُ (فَوَا) ، وللمؤنَّثاتِ : رَيْنَ ، فالياءُ لأمِ الكلمة ، والوزنُ (فَلَنَ) ، والفاعلُ مُسْتَكِنٌ أي : نَرَى نحن .

و« الْقَتْلَ » مفعولُهُ الأوَّلُ ، و« سُبَّةٌ » مفعولُهُ الثَّانِي ، وهو بمعنى نَعْلَمُ التي بمعنى نَظُنُّ ؛ لأنَّ اليقينَ لا تَخْتَلِفُ فيه العُقلاء .

وقال أبو الفتح<sup>(١)</sup> : نَرَى بمعنى نَذْهَبُ وَنَعْتَقِدُ ، كقولكَ : فلانٌ يَرَى رأيَ الخوارج ، أي : يَعتَقِدُ ذلك . فيتعدَّى ذلك حينئذٍ إلى مفعولٍ واحدٍ . و« سُبَّةٌ » نَصَبٌ على الحال . وموضعُ الجملة رفعٌ ؛ لأنها صفةٌ قولِهِ : « لَقَوْمٌ » .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنه كان القياسُ أنْ يقولَ : لا يَرَوْنَ ؛ ليعودَ من الجملة ضميرٌ إلى الموصوف الذي هو « القوم » ، لكن حُمِلَ ذلك على المعنى كأنه قالَ : نحن لا نرى ، يدلُّكَ على ذلك أنك لو حَدَقْتَ « القوم » فقلتَ : إِنَّا لا نَرَى صَحَّ اللَّفْظُ والمعنى ، وكذلك تقولُ : أنا الَّذِي فَعَلَ ، وأنا الَّذِي فَعَلْتُ . وقد تقدَّمَ البحثُ فيه .

و« إِذَا » ظرفٌ لِمَا يُسْتَقْبَلُ من / الزَّمانِ ، و« ما » زائدةٌ ، و« رَأَيْتُهُ » فعلٌ ومفعولٌ ، و« عامرٌ » فاعلُهُ ، وصَرَفَهُ لأنه أرادَ الحيَّ ، ومتى أَرَدْتَ به

[٨٠/١]

(١) التنبيه ص : ٦٧ .

القبيلة لم ينصرف ، و« سَلُولُ » عطفٌ عليه ، ومَوْضِعُ الجملة جرٌّ بإضافة « إذا » إليها ، والعاملُ فيها « نَرَى » .

وأقولُ : قوله : « إِذَا مَا رَأَيْتُهُ » وَتَعَدِّيهِ إلى مفعولٍ واحدٍ ، يَدُلُّ على أنَّ « نَرَى » بمعنى نَعْتَقِدُ ، أي : لَا نَعْتَقِدُ الْقَتْلَ سُبَّةً إِذَا مَا اعْتَقَدْتُهُ هذه القبيلة ، وَأَمَّا إِذَا حَمَلْتُهُ عَلَى الظَّنِّ فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ مَفْعُولٍ آخَرَ أَي : إِذَا مَا ظَنَنْتُهُ كَذَلِكَ ، وَإِنَّمَا يَسُوغُ هَذَا عَلَى مَا حَكَّيْتُهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ فِي إِجَازَتِهِ الْاِقْتِصَارَ عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ فِي بَابِ ظَنَنْتُ ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْمَشْهُورِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

\* \* \*

ومنها :

٦٠- وَكَفَّنْتُ وَحْدِي مُنْذِرًا فِي رِدَائِهِ وَصَادَفَ حَوَاطًا مِنْ أَعَادِي قَاتِلُ

الْبَيْتُ لِمُعْدَانَ بْنِ جَوَّاسٍ الْكِنْدِيِّ<sup>(١)</sup> .

الواو عاطفةٌ ، و« كَفَّنْتُ » فعلٌ وفاعلٌ ، وقوله : « وَحْدِي » موضعه نُصِبٌ عَلَى الْحَالِ مِنَ التَّاءِ فِي « كَفَّنْتُ » أَي : كَفَّنْتُ مُنْذِرًا مُنْفَرِدًا .

---

(١) هو معدان بن جواس أحد بني كندة بن ثور ، شاعرٌ مخضرمٌ جاهليٌّ أدرك الإسلام وأسلم أيام عمر

رضي الله عنه ، له حلف في ربيعة . انظر معجم الشعراء : ٣٣٥ ، والأعلام ٢٦٦/٧ .

والبيت أحد بيتين رواهما أبو تمام في الحماسة ٩٤/١ ، وانظر شرحها للمرزوقي ٧٦/١ . وقد

اختلف في نسبتها . قال البكري في اللآلي ٤٥٨/١ ، والتنبيه على الأملاني ٥٧/١ : ولا يُعَلَمُ

شاعرٌ اسمه معدان . ونُسبوا إلى حجية بن المضرب ، وإلى معن بن المضرب . انظر : النوادر : ٥٣ ،

والأملاني ١٨٧/١ ، وشرح الحماسة للتبريزي ١٤٩/١ ، والإنصاف : ٢١٥ .

فإن قلت : وكيف جاز ذلك مع إضافته إلى ضمير المتكلم ؟  
أجبت : بأنه لا يتعرف بالإضافة ؛ لأنه مصدرٌ محذوفُ الزيادة ،  
والأصلُ إيجاد ؛ لأنَّ الفعلَ أَوْحَدْتُ كَأَكْرَمْتُ ، وفيه بحثٌ وخلافٌ بينهُ في  
« المسائلِ الخَلَاقِيَّةِ » . وقال يونس<sup>(١)</sup> : ينتصبُ على الظرفِ ، وتقديرُهُ :  
مَرَرْتُ به على حِيَالِهِ .

ولم يُجَرَّ إِلَّا في ثلاثة مواضع : واحدٌ للمدح وهو قولهم : فلانٌ نَسِيحٌ  
وَحَدِيدٌ ، واثنانٌ للذمِّ وهو قولهم : فلانٌ جَحِيشٌ وَحَدِيدٌ ، وعويرٌ وَحَدِيدٌ<sup>(٢)</sup> .  
و« مُنْذِرًا » منصوبٌ بقوله : كَفَنْتُ ، و« في ردائه » متعلقٌ بالفعل قبله ،  
و« صَادَفَ » عطْفٌ على كَفَنْتُ ، و« حُوطًا » مفعولُهُ ، و« من أعاديَّ »  
جارٌّ ومجرورٌ ، وفيه وجهان :

الأوَّلُ : أنه مضافٌ إلى ياء المتكلم فيجتمع فيه ثلاثُ ياءات :  
الأولى ياءُ أَفَاعِيلَ وهي المنقلبةُ عن أَلِفِ أَفْعَالٍ<sup>(٣)</sup> .  
والثانيةُ منقلبةٌ عن الواو التي هي لامٌ في عَدُوٌّ ، انقلبتْ ياءً لوقوع الياءِ  
ساكنة قبلها .

والثالثةُ ياءُ المتكلم . فتُحَذَفُ الوُسْطَى وهي اللامُ ، وتُندَعَمُ الزَّائِدَةُ في  
ياء المتكلم ، فوزنُهُ (أَفَاعِي) ، ونظيرُهُ قولهم : يَا بُنَيَّ ، ومُصْرَحِي . ويجوز

(١) انظر الكتاب ٣٧٨/١ .

(٢) انظر الكتاب ٣٧٧/١ ، والمقتضب ٢٤٢/٣ ، والجمهرة ٢١٢/١ ، والصحاح (حش) .

وفي (ح) : عنيز ، وفي (ص) : عوير .

(٣) في (ت) : ياء أَفْعَالٍ .

أَنْ يَكُونَ قَلْبَ مِنْ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ أَلْفًا تَخْفِيفًا ، كَمَا قَالُوا : أَلْهَفَى ، وَوَا أَسْفَى ،  
ثُمَّ حُذِفَتِ الْأَلْفُ وَبَقِيَتِ الْفَتْحَةُ دَالَّةً عَلَيْهَا .  
وَالثَّانِي : أَنَّهُ غَيْرُ مُضَافٍ ، وَالْيَاءُ الْأُولَى يَاءُ أَفَاعِيلَ ، وَالْيَاءُ الثَّانِيَةُ لَامُ  
الْكَلِمَةِ .

وَلَمْ يُصَرَّفْ لَوْجُودِ الْجَمْعِ الْمَخْصُوصِ بِذَلِكَ .  
وَ« قَاتِلُ » فَاعِلٌ « صَادَفَ » ، وَ« مِنْ أَعَادِيَّ » نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ ،  
وَكَانَ صِفَةً لـ « قَاتِلِ » ، وَتَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ وَهُوَ « حُوطًا » ؛ لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ  
وَتَصْحِيحِ الرَّوْيِ .

\* \* \*

ومنها :

٦١- قَوْمٌ إِذَا لَبِسُوا الْحَدِيدَ      سَدَ تَنَمَّرُوا حَلَقًا وَقَدًّا

الْبَيْتُ لَعَمْرُو بْنِ مَعْدِيكَرِبٍ<sup>(١)</sup> .

وَ« قَوْمٌ » بِالرَّفْعِ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ أَي : هُمْ قَوْمٌ ، وَبِالنَّصْبِ عَلَى  
الْبَدَلِ مِنْ / قَوْلِهِ : « كَعْبًا »<sup>(٢)</sup> ، أَوْ عَلَى إِضْمَارِ أَعْنِي . وَ« إِذَا » ظَرْفٌ لِمَا  
يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ ، وَ« لَبِسُوا » فِعْلٌ وَفَاعِلٌ ، وَ« الْحَدِيدَ » مَفْعُولٌ لَهُ ،  
وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِإِضَافَةِ الظَّرْفِ الزَّمَانِيِّ إِلَيْهَا ، وَ« تَنَمَّرُوا » فِعْلٌ  
وَفَاعِلٌ ، وَهُوَ جَوَابُ « إِذَا » وَالْعَامِلُ فِيهَا .

(١) شعره : ٨٠ . وانظر الحماسة ١/١٠٤ ، وشرحها للمرزوقي ١/١٧٦ ، ونظام الغريب : ٨٩ ، ١٠٠ .

(٢) ذكره عمرو بن معديكرب في البيت السابق وهو :

وَعَلِمْتُ أَنِّي يَوْمَ ذَا      لَكَ مُنَازِلٌ كَعْبًا وَنَهْدًا

و« حَلَقًا » يُحْمَلُ نَصْبُهُ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَوْجُهُ :  
الْأَوَّلُ : أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَالْأَصْلُ : تَنَمَّرُ حَلَقَهُمْ أَي :  
اشْتَدَّ وَصَارَ كَجُلُودِ النَّمُورِ ، ثُمَّ أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَيْهِمْ ، وَنُصِبَ ذَلِكَ عَلَى  
التَّمْيِيزِ ، وَهُوَ مِنْ بَابِ تَفَقَّأَ الْكَبْشُ شَحْمًا .  
وَالثَّانِي : أَنَّهُ يَكُونُ مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مُحذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ « تَنَمَّرُوا » أَي :<sup>(١)</sup>  
وَلَبِسُوا حَلَقًا .

وَالثَّالِثُ : أَنَّهُ يَكُونُ حَذَفَ حَرْفِ الْجَرِّ أَي : تَنَمَّرُوا بِالْحَلَقِ ، فَلَمَّا  
حُذِفَ تَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهِ فَتَصَبَّه .

وَالرَّابِعُ : أَنَّهُ يَنْتَصِبُ انْتِصَابَ الْمَصْدَرِ أَي : تَنَمَّرُوا تَنَمَّرُ حَلَقٌ ، لَكِنْ  
حُذِفَ الْمُضَافُ ، وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ .  
و« قَدًّا » مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ : « حَلَقًا » ؛ لِأَنَّهَا ذُرُوعٌ أَيْضًا ، إِلَّا أَنَّهُ  
مِنْ قِدٍّ ، وَتُسَمَّى الْيَلْبُ<sup>(٢)</sup> .

فَإِنْ قُلْتَ : فَكَيْفَ يَصَحُّ تَفْسِيرُ الْحَدِيدِ بِذَلِكَ ؟

أَجِبْتُ : بِوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْحَلَقَ حَدِيدٌ ثُمَّ عُطِفَ عَلَيْهِ الْقِدُّ مِنْ حَيْثُ هُوَ دِرْعٌ لَا  
مِنْ حَيْثُ هُوَ حَدِيدٌ .

وَالْآخَرُ : أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ آخَرَ مُقَدَّرٍ أَي : تَنَمَّرُوا حَلَقًا وَلَبِسُوا

---

(١) (أَي) سَاقِطَةٌ مِنْ (ص) وَ(ت) .

(٢) وَاحِدَتُهَا : يَلْبَةٌ . انْظُرِ الْغَرِيبَ الْمَصْنُفَ ٣٠٧/١ ، وَنِظَامَ الْغَرِيبِ : ٩٩ .



قِدًّا، كقول الشاعر<sup>(١)</sup>:

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّداً سَيْفًا وَرُمْحاً

أي : وحاملاً رمحاً . وكذا قول الآخر<sup>(٢)</sup>:

فَعَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِداً حَتَّى شَتَّ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

أي : وسَقَيْتُهَا ماءً .

وهنا تنبيه :

وهو أنه يُرَوَى خَلْقاً بالخاء المعجمة، وَقَدْ بفتح القاف، وهو منصوبٌ على التَّمْيِيز أيضاً . والمعنى أنهم أَشَبَّهُوا الثُّمُورَ في أخلاقها وأجسامها ، وذلك دليلٌ على الجرأةِ والسُّرْعَةِ في الثُّهُوضِ والإقدام ، وهو معنى حَسَنٌ .

\* \* \*

---

(١) هو عبد الله بن الزبير شاعر قريش في الجاهلية . والبيت في ديوانه : ١٨ ، وانظر معاني الفراء ١٢١/١ ، ١٢٣ ، ٤٧٣ ، والمقتضب ٥٠/٢ ، وكتاب الشعر ٥٣٢/٢ ، والإيضاح : ١٩٥ ، والخصائص ٤٣١/٢ ، والمقتصد ٦٦٢/١ ، وأمالى ابن الشجري ٨٢/٣ ، والإنصاف : ٤٨٨ ، وشرح المفصل ٥٠/٢ ، والفصول المفيدة : ٢٠٢ ، وشرح أبيات المغني ٩٢/٦ (عرضاً) ، والخزانة ١٠٨/٢ ، ٢٣٨/٦ .

(٢) قال البغدادي : رأيت في حاشية نسخة صحيحة من الصحاح أنه لذي الرمة ففتشت ديوانه فلم أجده فيه . ونسبه الفراء في معاني القرآن ١٤/١ إلى بعض بني أسد يصف فرسه ، وفي ١٢٤/٣ عن بعض دبير . وانظر معاني القرآن للزجاج ١٦٨/٢ ، وكتاب الشعر ٥٣٣/٢ ، والخصائص ٥١/٢ ، وأمالى ابن الشجري ٨٢/٣ ، والإنصاف : ٤٨٨ ، والمغني : ٨٢٨ ، وشرح أبياته ٣٢٣/٧ ، والخزانة ١٣٩/٣ .

ومنها :

٦٢- كَفَى بِجِسْمِي نُحُولًا أَنَّنِي رَجُلٌ لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَني

البيت للمتنبي<sup>(١)</sup>. « كفى » فعلٌ ماضٍ ، وهو من ذوات الياء ، والباء زائدة.

\* \* \*

ومنها<sup>(٢)</sup> :

٦٣- وَتَرَاهُ أَصْغَرَ مَا تَرَاهُ نَاطِقًا وَيَكُونُ أَكْذَبَ مَا يَكُونُ وَيُقْسِمُ

الواو للعطف ، و « تَرَاهُ » فعلٌ مُستقبلٌ ، وأصله تَرَأَيْهُ ، فَخُفِّفَتْ الهمزة بنقل حركتها إلى الرَّاء وَحَذِفَتْ ، وَالتَّرَمَ ذَلِكَ فِيهَا إِلَّا فِي الشُّدُودِ ، ثُمَّ قِيلَتْ الْيَاءُ أَلْفًا لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، وَهُوَ مِنْ رُؤْيَا الْعَيْنِ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ ، وَهَاءُ مَفْعُولُهُ .

و « أَصْغَرُ » أَفْعَلٌ ، وَهُوَ لِلتَّفْضِيلِ ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ بِالْإِضَافَةِ أَوْ بِمِنْ ، وَكَذَلِكَ فُرُوعُهُ . فَالْأَوَّلُ يَلْزَمُ فِيهِ مِطَابَقَةُ مَا قَبْلَهُ ، وَالثَّانِي تَجَوُّزُ فِيهِ الْمِطَابَقَةِ وَتَرْكُهَا ، وَالْاِخْتِيَارُ الْمِطَابَقَةُ . وَلِذَلِكَ عِيبٌ عَلَى ثَعْلَبٍ قَوْلُهُ : أَفْصَحَهُنَّ فِي « فَصِيحِهِ »<sup>(٣)</sup> .

(١) ديوانه بشرح ابن جني (الفسر) ٦٤٩/٣ ، وشرحه للواحد ص : ٥ ، وشرحه المنسوب إلى العكبري

١٨٦/٤ . وانظر الوساطة : ١٠٧ . وهذا البيت ساقط من النسخة (ت) .

(٢) البيت لأبي الطيب المتنبي أيضاً في ديوانه بشرح ابن جني (الفسر) ٥٧٣/٣ ، وبشرح الواحد ص : ٣٤٣ ،

وشرحه المنسوب إلى العكبري ١٢٩/٤ . وانظر أمالي ابن الشجري ٥١/١ ، ٢٠٩/٣ .

(٣) الفصيح : ٢٦٠ . قال الجواليقي : وكان الأولى أن يقول : فصحاهاً لأنه الأفصح كما شرط ثعلب في

كتابه . انظر الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب للجواليقي : ٤٢ ، والارتشاف ١٧٧/٢ ،

والمساعد ١٧٧/٢ . وعلق الزمخشري في الفائق (صق ٣٠٧/٢ على المعارضين بهذه الكلمة على ثعلب

بقوله : لا غميرة فيها على ثعلب .

والثالثُ مُقابلٌ للأوّل .

وَنَصَّبُ « أَصْعَرَ » على المصدر؛ لأنه مضافٌ إلى « ما » ، وهي مصدريةٌ .  
و« تَرَاهُ » الثانيةُ صِلَتُهَا ، والتَّقْدِيرُ : وَتَرَاهُ أَصْعَرَ رُؤْيَةً ، فهو كقولك :  
سِرْتُ أَشَدَّ السَّيْرِ ، وَصُمْتُ أَحْسَنَ الصِّيَامِ .

و« نَاطِقًا » اسمُ فاعِلٍ ، وهو منصوبٌ على الحال من المفعول في قوله :  
« تَرَاهُ » الأولى ، والفعلُ هو ناصِبُهَا ، والمعنى : تَرَاهُ نَاطِقًا / أَصْعَرَ مِنْهُ سَاكِنًا . [٨١/أ]

وهنا تنبيهٌ :

وهو أَنَّ التَّحْقِيرَ تَعَلَّقَ بالرُّؤْيَةِ في اللفظ ، والمرادُ تحقيرُ المرئيِّ .  
فإن قُلْتَ : فَهَلَّا جَعَلْتَ « تَرَاهُ » بمعنى العِلْمِ ، ويكونُ « ناطقًا »  
مفعولُهُ الثاني ؟

أجبتُ : يَضْعُفُ لَوَجْهَيْنِ :

الأوّلُ : من جهة المعنى لظهوره إذا كان بمعنى الإبصار أتمَّ منه إذا  
كان بمعنى العِلْمِ .

والثاني : أنه يلزمُ أَنْ يكونَ حَذَفَ من « تَرَاهُ » الثانيةُ مفعولُهَا الثاني ،  
وعُلَمَاءُ الْعَرَبِيَّةِ قَاطِبَةً مَنَعُوا الْاِقْتِصَارَ على أحدهما دون الآخر .

نَعَمْ قد تقدَّمَ من البحث ما يقتضي جوازَهُ قِياسًا لا سماعًا ، ويُوضِّحُهُ  
قَوْلُهُ تَعَالَى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾

(١) سورة آل عمران ، من الآية (١٨٠) .

فِيْمَنْ قَرَأَ بِالتَّاءِ<sup>(١)</sup>. فالفاعلُ ضميرُ المخاطَبِ ، و« الَّذِينَ » معَ صِلَتِهَا مفعولُهُ الأولُ ، وفيه مضافٌ مُقدَّرٌ أي : بُخِلَ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ ، وهو ضميرُ فصلٍ ، و« خَيْرًا » مفعولُهُ ، وَمَنْ قَرَأَ بِاليَاءِ<sup>(٢)</sup> ف« الَّذِينَ » فاعلُهُ ، والمفعولُ الأولُ محذوفٌ والتَّقديرُ: بُخِلُهُمْ هو خَيْرًا ، فعلى القراءَتَيْنِ قد حُذِفَ الأولُ لكنَّ الأولى أُمْتُلُ لإقامة المضافِ إليه مَقَامَ المضافِ ، بخلاف الثانية فإنه حُذِفَ ولم يُقَمْ شيءٌ مُقامَهُ ، فعلى ذلك لو سَلَكَ المُعَرِّبُ هذا الحَذَفَ لجاز .

و« يَكُونُ » فعلٌ مُستَقْبَلٌ ، وهو فعلٌ تامٌّ بمعنى يُوجَدُ ، وأصلُهُ يَكُونُ ، فَنَقِلْتُ الضَّمَّةَ من الواوِ إلى الكافِ استِثْقَالاً لها عليها ، هذا تعليلُ الفراءِ .

فإن قُلْتَ : قَدْ سَكَنَ مَا قَبْلَهَا وذلكَ يَنْفِي الاستِثْقَالَ ، ويُجَرِّيْهَا مُجَرَى الصَّحِيحِ فِي تَحْمُلِ الضَّمَّةِ ؟

أَجِبْتُ بثلاثةِ أشياء :

الأوَّلُ : أَنَّ الضَّمَّةَ هنا لازمةٌ فَاسْتُثْقِلَتْ للزومِها ، بخلافها في قولك : هَذَا حَقُّو لِعُرْوِضِهَا ، يُبَيِّنُ ذلكَ أَنَّ الفَتْحَةَ الخفيفةَ حَيْثُ لَزِمَتْ في الماضي اسْتُثْقِلَتْ ، ولذلكَ قَرَأَ الحَسَنُ البَصْرِيُّ<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَذَرُّوْا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ﴾ بِإِسْكَانِ الياءِ . وَأَنشَدَ ابْنُ الدَّهَّانِ<sup>(٤)</sup> :

هُوَ الْخَلِيفَةُ فَارْضُوا مَا رَضِيَ لَكُمْ مَاضِي الْحُكُومَةِ مَا فِي حُكْمِهِ جَنَفٌ

(١) وهي قراءة حمزة . انظر السبعة : ٢٢٠ ، والتيسير : ٢٥٧ .

(٢) وهم الجمهور . انظر السبعة : ٢٢٠ ، والتيسير : ٢٥٧ .

(٣) سورة البقرة ، من الآية (٢٧٨) . وانظر المحتسب ١/١٤١ . وفي مختصر الشواذ : ١٧ أن الحسن همزَ (الربا) . وفي النسخ الثلاث : (فذرُوا) وهو خطأ .

(٤) لجرير في ديوانه : ٣٩٠ . وانظر المحرر الوجيز ١/٢٧٢ ، ٤٠/٣ ، والكشاف ١/٣٤٩ .

**والثاني :** أنَّ ذلك الحكم في الاسم الذي هو خفيف ، وأما الفعل فلا يُحتمل ذلك فيه لِثِقَلِهِ .

**والثالث :** أنَّ البصريين علَّلوا امتناع جمع ثوبٍ وبَيْتٍ على أَفْعَلٍ باستثقال الضمَّة على الواو والياء مع سُكُونِ ما قبلهما ، فلمْ أنكروا ذلك هُنَا ؟

**فإن قلت :** فلمْ نُقِلَتِ الفتحة في يخاف ؟

**أجبتُ** بوجهين :

**أحدهما :** لحملها في ذلك على أُخْتِيهَا طلباً لاطِّرادِ الباب .  
**والآخر :** لاستثقالها حيثُ لَزِمَتْ ، وفاعلُهُ مُضْمَرٌ عائدٌ إلى المذموم .  
و « أَكْذَبَ » أَفْعَلٌ ، ونَصْبُهُ على المصدر لإضافته إلى « ما » المصدرية .  
و « يكونُ » الثانية صِلَتُهَا ، وهي تامَّةٌ ، والتقديرُ : يُوجدُ أَكْذَبَ وجُودِهِ .  
و « يُقْسِمُ » خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ أي : وهو يُقْسِمُ ، والجملة منصوبةٌ  
الموضع على الحال ، وصاحبها فاعلُ « يكونُ » ، و « يكونُ » هو ناصبها ،  
ولولا تقديرُ المبتدأ لما جازَ دُخُولُ الواو ؛ لامتناع : جَاءَ زَيْدٌ وَيَضْحَكُ .  
ويجوزُ أن تكونَ الواوُ زائدةً ، ويُستغنى عن تقدير المبتدأ .

**فإن قلت :** فأَيُّهُمَا أَوْجَهُ وأَحْسَنُ ؟

**أجبتُ :** كلاهُمَا لا يَخْلُصُ عن تجوُّزِ مَا بحذفٍ أو بزيادةٍ ، لكنَّ  
الحذفَ أَكْثَرَ وأشهرَ خصوصاً المبتدأ ، فإنَّ ذلك فيه واسعٌ .

**وعندي هنا شيءٌ** وهو أنهم يَجَنُّحُونَ إلى حَذْفِ الجملة ، ويُرجَّحُونَهُ

على زيادة الواو ، وذلك في قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿ حَقَّ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ ،  
أي : فَازُوا وَنَعِمُوا ، / فحذفُ المبتدأ على هذا أهونُ .

[٨١/ب]

\* \* \*

ومنها<sup>(٢)</sup>:

٦٤- أَتَأْذُنُ لِي وَلَكَ السَّابِقَاتُ أُجْرِبُهُ لَكَ فِي ذَا الْفَتَى

الهمزة للاستفهام، و « أَتَأْذُنُ » فعلٌ مستقبلٌ مرفوعٌ بالتَّجَرُّدِ، أو بالوقوع،  
أو بحرف المضارعة. وقد تقدّم ذكرُ ذلك . وفاعله ضميرُ المخاطَبِ، والمعنى  
الأمر أي ائذنْ ، كقوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ ﴾ ، أي : انتهوا .  
و « لي » متعلّقٌ به، وموضعه نُصِبٌ، والواو للحال، و « لك » جارٌّ ومجرورٌ  
وموضعه رفعٌ ؛ لأنه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ، أي: ولك الأيادي ، والسَّابِقَاتُ نعتٌ  
له .

وقد جاء حذفُ الموصوف. قال تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿ أَنْ أَعْمَلَ سَيِّئَاتٍ ﴾ أي :  
دُرُوعاً سابغاتٍ، و ﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلُّهَا ﴾<sup>(٥)</sup>، أي: وجنّةً دانيةً. و ﴿ مِنْ الَّذِينَ  
هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ﴾<sup>(٦)</sup>، أي: قومٌ يُحَرِّفُونَ . وقال الشاعر<sup>(٧)</sup>:

(١) سورة الزمر ، من الآية (٧٣) .

(٢) البيت لأبي الطيب المتنبّي . شرح ديوانه لابن جني (الفسر) ١٤٧/١ ، وشرحه للواحدي : ٣٣٠ .

(٣) سورة المائدة ، من الآية (٩١) .

(٤) سورة سبأ ، من الآية (١١) .

(٥) سورة الإنسان ، من الآية (١٤) .

(٦) سورة النساء ، من الآية (٤٦) .

(٧) هو حكيم بن معيّة الرّبيعي . وسبق تخريجهما ص : ٢٠٩ .

لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْشَمِ  
يَفْضِلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمِ

أي : مَا فِي قَوْمِهَا أَحَدٌ يَفْضُلُهَا . وكذلك قول الآخر<sup>(١)</sup> :

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ يُقَعِّعُ خَلْفَ رَجْلَيْهِ بِشَنٍّ

أي : جَمَلٌ مِنْ جِمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ .

وموضع الجملة نَصَبٌ على الحال ، وصاحبها ضميرُ المخاطبِ المستكنِّ في قوله : « تَأْذُنُ » ، والفعلُ ناصِبٌ .

و« أُجْرِبُهُ » فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ ، وفيه حَذْفَان (حذف الجار [وَأَنْ المصدرية])<sup>(٢)</sup> أي : فِي أَنْ أُجْرِبُهُ ؛ لأنه يُقَالُ : أَذِنَ لَهُ فِي كَذَا ، غيرَ أَنْ حَذَفَ حرفَ الجرِّ مِنْ أَنْ وَأَنَّ مُطَرَّدٌ لَطَوْلُهُمَا بِصِلَتَيْهِمَا ، وقد عَلِمَ بَأَنَّ الطُّولَ يُسَوِّغُ مِنَ الحذفِ مَا لَا يُسَوِّغُ عِنْدَ عَدَمِهِ ، ويكفيكَ فِي ذَلِكَ استحسانُهُمْ حَذْفَ العائدِ مِنَ الصَّلَةِ .

وحَذَفَ « أَنْ » فارتَفَعَ الفعلُ ؛ لأنها لَا تَعْمَلُ محذوفةً عِنْدَ البصريِّ إِلَّا بِعَوَضٍ ، وأجاز الكوفيُّ إعمالها، كذلك حَكَى الكِسَائِيُّ :

(١) للنابعة في ديوانه ص : ١٢٦ . وانظر الكتاب ٣٤٥/٢ ، والنكت عليه ٦٤٦/١ ، وشرح أبياته ٥٨/٢ ، والمقتضب ١٣٦/٢ ، والأصول ١٧٨/٢ ، وسر الصناعة ٢٨٤/١ ، وشرح المفصل ٦١/١ ، ٥٩/٣ ، ٦٠ ، وشرح الكافية ١٠١٤/٢/١ ، والخزانة ٦٧/٥ . وأقيش : حي من اليمن في إبلهم نفار ، ويقال : هم حي من الجن . والشن : الجلد اليابس .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ت) و(ص) ، والجملة مصححة في هامش (ح) مع عدم وضوح ما بين المعقوفين .

« خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ »<sup>(١)</sup>، و« مُرَّهُ يَبِيعَهَا »<sup>(٢)</sup>. وأنشد بعضُ  
الأدباء<sup>(٣)</sup>:

وَحُقَّ لِمَنْ أَبُو بَكْرٍ أَبُوهُ      يُوَفِّقُهُ الَّذِي رَفَعَ الْجَبَالَ  
أي : أن يُوَفِّقَهُ . وأتى به المتنبي في قوله<sup>(٤)</sup>:

وَكَلَّمَا لَقِيَ الدِّينَارُ صَاحِبَهُ      فِي مُلْكِهِ اقْتِرَافًا مِنْ قَبْلِ يَصْطَحِبَا  
(وهنا تنبيه : وهو أن موضع المصدر بعد حذف الجارِّ نصبٌ بقوله :  
أتأذن)<sup>(٥)</sup>.

وقيل : جُرَّ بحرفِ الجرِّ المقدَّر ، والجارُّ مع المحرور في موضع نصبٍ  
أيضاً . و« لَكَ » متعلِّقٌ بقوله : « أَجْرَبَهُ » تعلُّقُ المفعول من أجله .  
و« ذا » اسمُ إشارةٍ محرورٍ بفي ، وألفُهُ منقلبةٌ عن ياءٍ هي عَيْنُهُ ،  
ولامُهُ محذوفةٌ .

فإن قلت : ولمْ دَهَبْتَ إلى ذلك ؟  
أجبت : بأنَّ أَلْفَهُ أُمِيتَتْ، وذلك دليلُ الياء ، وإذا ثَبَتَ ذلك في

---

(١) ورد المثل بهذه الرواية في مجالس ثعلب ٣١٧/١ ، وكتاب الشعر : ٤٣٩ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٥٩/٣ ، و شواهد التوضيح : ١٥٥ ، والارتشاف ٢٤٢٠/٥ ، والمغني : ٨٣٩ ، والجمع ٣٢٣/٢ .

وورد في مجمع الأمثال ٢٦٢/١ برواية : خذ اللص قبل أن يأخذك ، و لا شاهد فيها .

(٢) المشهور: مره يحفرها . انظر الكتاب ٩٩/٣ ، والمقتضب ٨٢/٢ ، والأصول ١٦٢/٢ ، والمغني: ٨٣٩ .

(٣) لم أقف عليه .

(٤) ديوانه بشرح ابن جني (الفسر) ٣٩٢/١ ، والشرح المنسوب إلى العكبري ١١٦/١ . وانظر البيت

في أمالي ابن الشجري ٣٤٤/١ ، وضرائر الشعر : ١٥٢ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ت) . وفي (ص) : « بقوله : أجربه » ، ومثله في (ح) إلا أنه صحح

بخط مغاير فكتب بدل أجربنه : أتأذن .



العَيْن، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ اللَّامُ يَاءً لِعَدَمِ حَيَوْتِ ، وَحَيَوَانُ أَصْلُهُ حَيَّانٌ ،  
قَلَبْتُ الْيَاءَ الثَّانِيَةَ وَأَوَّاهُ كِرَاهَةً لِاجْتِمَاعِ الْيَاءَيْنِ .  
و « الْفَتَى » صِفَةٌ لَهُ ، وَأَصْلُ الْفَهَا يَاءٌ لِقَوْلِكَ : فَتَيَانٌ وَفَتِيَّةٌ ، وَمَوْضِعُ  
الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ نَصْبٌ بِقَوْلِهِ : « أُجَرِّبُهُ » ، وَيَتَعَلَّقُ / بِهِ تَعَلُّقُ الظَّرْفِيَّةِ . [٨٢/أ]

\* \* \*

ومنها<sup>(١)</sup>:

٦٥- عَزِيزٌ أَسَا مِنْ دَاوُدَ الْحَدَقُ النَّجْلُ عِيَاءٌ بِهِ مَاتَ الْمَجْبُونُ مِنْ قَبْلُ  
« عَزِيزٌ » فَعِيلٌ . يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ عَزَّ الشَّيْءُ إِذَا قَلَّ وَجُودُهُ ،  
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ شَدِيدٌ صَعْبٌ غَالِبٌ لِلصَّبْرِ مِنْ قَوْلِهِمْ: عَزَّهُ يَعْزُهُ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ  
تَعَالَى<sup>(٢)</sup>: ﴿ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾ أَي: شَدِيدٌ عَلَيْهِ عَنَتُكُمْ أَي: هَلَاكُكُمْ .  
وَرَفَعُهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لِقَوْلِهِ : « مَنْ » ، وَهِيَ إِمَّا مُوصُولَةٌ أَوْ  
مَوْصُوفَةٌ .

و « دَاوُدَ الْحَدَقُ » جَمْلَةٌ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ ، وَهِيَ صِلَتُهَا أَوْ صِفَتُهَا .  
و « النَّجْلُ » صِفَةٌ لِلْحَدَقِ ، وَ « الْحَدَقُ » جَمْعُ حَدَقَةٍ ، وَهِيَ سَوَادُ  
العَيْنِ، وَفَعْلَةٌ تُجْمَعُ عَلَى فَعَلٍ نَحْوُ : قَصَبَةٍ وَقَصَبٍ ، وَقَدْ جَاءَ فِي جَمْعِهَا

(١) لأبي الطيب المتنبي في ديوانه بشرح ابن جني (الفسر) ٨٤/٣ ، وشرح أبي العلاء (معجز أحمد)  
١٦٢/١ ، وشرحه للواحد ص : ٦٦ ، والشرح المنسوب للعكبري ١٨٠/٣ ، وأمالى ابن  
الشجري ٢١٩/٣ .

(٢) سورة التوبة ، من الآية (١٢٨) .

جِدَاقٌ ، فذلك كَرَقَبَة وِرْقَاب ، وِرْحَبَة وِرْحَاب<sup>(١)</sup> .  
والتَّجَلُّ جمعُ نَجْلَاء ، وهي سَعَة العين في حُسْنٍ ، والمصدرُ التَّجَلُّ  
بتحريك الجيم .

و « أَسَا » منصوبٌ على التَّمْيِيز ، وفيه وجهان :  
أحدهما : الحزنُ ، وفَعْلُهُ أَسَى يَأْسَى .  
والآخرُ : العلاجُ والإصلاحُ ، وفَعْلُهُ أَسَا يَأْسُو ، ويُقالُ : أَسَوْتُ  
الجُرْحَ إِذَا أَصْلَحْتُهُ وَدَاوَيْتُهُ ، أَسَوًّا وَأَسَا<sup>(٢)</sup> . قال الأعشى<sup>(٣)</sup> :

عِنْدَهُ الْبِرُّ وَالتَّقَى وَأَسَا الشَّيْءَ      قَاقٍ وَحَمَلٌ لِمُضْلِعِ الْأَثْقَالِ  
وناصبُهُ « عزيزٌ » . ويحتملُ أَنْ يَكُونَ « عزيزٌ » مبتدأً ، و « مَنْ » مرفوعةٌ  
به ، وذلك على ما يراه الأَخْفَشُ والكَوْفِيُّونَ<sup>(٤)</sup> من إعمال اسم الفاعل  
واسم المفعول والصفة المشبهة غير مُعْتَمِدَةٍ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنه رُوِيَ أيضاً بإضافة « أَسَا » إلى « مَنْ » ، فعلى هذا هو مبتدأٌ  
لتعريفِهِ بالإضافة أو لتخصُّصِهِ ، و « عزيزٌ » خبرُهُ . وعلى المذهب الآخرِ

(١) في (ت) : ورحه ورحيان .

(٢) انظر المقصور والمدود للقالبي : ٣١ ، ولابن ولاد : ٩ .

(٣) ديوانه : ٥٩ . وروايته :

عِنْدَهُ الْحَزْمُ وَالتَّقَى وَأَسَا الصَّرْعَ وَحَمَلٌ لِمُضْلِعِ الْأَثْقَالِ

وانظر المقصور والمدود لابن ولاد : ٩ ، وأمالى ابن الشجري ٢٢١/٣ .

(٤) انظر أمالي ابن الشجري ٢٢٠/٣ .

« عزيز » مبتدأ ، و « مَنْ » مرفوعةٌ به .

وَأَمَّا « عِيَاءٌ » فَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ خَبِراً بعد خبر كقولهم : هَذَا حُلٌّ حَامِضٌ<sup>(١)</sup> ، أي قد جَمَعَ الطَّعْمَيْنِ ، وَإِنْ شِئْتَ أَبَدَلْتَهُ مِنْ « الْحِدَقِ » ؛ لأنها هي الدَّاءُ في المعنى ، وَهَمْزُهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ وَأَصْلُهُ عِيَايَ ، فَلَمَّا وَقَعَتْ الياءُ طَرَفًا بعد أَلِفٍ زائدةٍ قُلِبَتْ همزةً .

و « مَاتَ » فعلٌ ماضٍ ، وَأَصْلُهُ مَوَتَ ، فَقُلِبَتْ الواوُ أَلِفًا لِتَحَرُّكِهَا وانفتاح ما قبلها . و « الْحُبُونُ » فاعلُهُ . وقيل : مَبْنِيٌّ لِقَطْعِهِ عن الإضافة ، و « به » متعلِّقةٌ بقوله : « مَاتَ » . والبَاءُ سَبِيَّةٌ أَي : مَاتَ الْحُبُونُ بسببه ، والجملةُ الفعليةُ في موضع رفع صِفَةً لـ « عِيَاءٍ » ، والعائدُ الضَّمِيرُ في « به » .

\* \* \*

ومنها<sup>(٢)</sup> :

٦٦- لَا تَجْزِيْ بِي بَعْدَهَا بَقْرٌ تَجْزِي دُمُوْعِي مَسْكُوبًا بِمَسْكُوبٍ  
كُنِيَ عَنِ النِّسَاءِ بِالْبَقْرِ ، وَذَلِكَ مَذْهَبُ الْعَرَبِ ، وَإِنَّمَا حَمَلَهُمْ عَلَى  
ذَلِكَ قَصْدُهُمْ إِلَى أَنَّ سَوَادَ عُيُونِ النِّسَاءِ كَسَوَادِ عُيُونِ الْبَقْرِ . قَالَ

---

(١) انظر الكتاب ٨٣/٢ ، والمقتضب ٣٠٨/٤ ، والأصول ١٥١/١ ، ١٥٥ ، والخصائص ١٥٨/٢ ، والخاطريات ١٩١/٢ .

(٢) لأبي الطيب المتنبي في ديوانه ١٦٠/١ . وانظر شرحه لأبي العلاء (معجز أحمد) ٣٧٧/١ ، وشرحه للواحدي : ٦٣٤ ، وأُمالي ابن الشجري ٢٣١/٣ ، وشرح المشكل من شعر المتنبي : ١٨٥ .

عبد الرحمن بن حسان<sup>(١)</sup>:

صَفَرَاءُ مِنْ بَقَرِ الْجَوَاءِ كَأَنَّمَا تَرَكَ الْحَيَاءُ بِهَا رُدَاعَ سَقِيمٍ

الرُّدَاعُ وَجَعُ الْجِسْمِ أَجْمَعُ ، وَيُرَوَّى أَيْضاً : أَثَرُ الْحَيَاءِ .

« لا » ناهية ، « تَجَزِّنِي » مجزومٌ بها ، وعلامةُ الجزم حذفُ الياء ، وهذا وإن كان في اللَّفْظِ نَهْيًا فإنه في المعنى دُعَاءٌ . ومثله قول الآخر<sup>(٢)</sup>:

فَلَا تَشَلَّلْ يَدَ فَتَكْتَبِعْمُرُو فَإِنَّكَ لَنْ تَذِلَّ وَلَنْ تُضَامَا

/ وكذلك استعمالُ الدُّعَاءِ بِلَفْظِ الأمرِ كقولك : لَيَقْطَعَ اللَّهُ يَدَهُ . [٨٢/ب]

و« الضَّنَى » الدَّاءُ المخامرُ الذي إذا ظَنَّ صاحبه أنه قد برئ نكسَ .

وقوله : « بِضَنَى » يتعلّقُ بالفعل الذي هو « تَجَزِّنِي » .

و« بي » صفةٌ لـ « ضَنَى » يتعلّقُ بمحذوفٍ ، و« فيه » ضميرٌ على

القول المختار ، والتقديرُ : بِضَنَى وَقَعَ لِي ، أَوْ وَقَعَ لِي .

(١) تبع المصنف ابن الشجري في أماليه ٢٣٢/٣ في نسبة البيت إلى عبد الرحمن بن حسان . وقد نسبته المرتضى في أماليه ٤٦٧/١ إلى بشر بن عبد الرحمن الأنصاري .

ونسب في اللسان (ردع) إلى مجنون ليلي ، وأثبتته جامع شعره عنه في ديوانه : ١٩٩ .

ونُسب إلى محمد بن بشير الخارجي ، وهو في ديوانه : ١١٩ .

وانظر البيت في الحماسة ١٠٨/٢ ، والأمالي ٢٠٣/١ ، والالقي ٤٥٨/١ ، ومحاضرات الأدباء :

١٣٠ ، ومصارع العشاق ٢٦٦/١ ، ومصادر أخرى في تخريج الأبيات في الديوانين .

(٢) هو رجلٌ من بكر بن وائل (شاعر جاهليٌّ) . وانظر النوادر : ١٥٣ ، والفصيح : ٢٦٤ ، وشرحه

(إسفار الفصيح) للهرودي ٣٥٩/١ ، ورسالة الغفران : ٤٠٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢٣٢/٣ ،

والمغني : ٢٤٧ ، وشرح أبياته ١٥/٥ .

« بَعْدَهَا » منصوبٌ على الظَرْفِ الزَّمَانِي ، والمعنى : بَعْدَ فراقها أي : زَمَانَ فراقها ، فَحَذَفَ المضافَ والمضافَ إليه ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى <sup>(١)</sup> : ﴿ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ . قال الزَّمَخْشَرِيُّ <sup>(٢)</sup> : « المعنى من أفعال دَوِي تَقْوَى الْقُلُوبِ . قال بعضُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي شِعْرِهِ <sup>(٣)</sup> : وَنَاصِبُ الظَّرْفَيْنِ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ : إِنْ شِئْتَ أَعْمَلْتَ فِيهِ الْمَصْدَرَ الَّذِي هُوَ ضَنْئِي . وَإِنْ شِئْتَ أَعْمَلْتَ فِيهِ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ وَهُوَ قَوْلُهُ : « بِي » ؛ لِتَعْلُقِهِ بِالْحَذُوفِ . انْتَهَى كَلَامُهُ . وَأَقُولُ : الْأَوَّلُ سَهْوٌ ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ مَتَى وَصِفَ ذَلِكَ عَلَى تَمَامِهِ وَانْقِضَاءِ أَجْزَائِهِ . أَمَّا ذَكَرَ قَوْلَ أَبِي الْفَتْحِ فِي « اللَّمَعِ » <sup>(٤)</sup> : وَلَا يَجُوزُ : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ الشَّدِيدِ عَمْرًا ، بَلِ الْوَجْهُ : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ عَمْرًا الشَّدِيدِ . وَالْهَاءُ فِي قَوْلِهِ : « بَعْدَهَا » عَائِدَةٌ عَلَى « بَقَر » وَإِنْ كَانَتْ مُتَأَخِّرَةً فِي اللَّفْظِ لِأَنَّهَا فِي التَّقْدِيرِ مُتَقَدِّمَةٌ ؛ إِذْ كَانَتْ فَاعِلٌ « تَجْزِينِي » وَالْفَاعِلُ رُبَّتُهُ التَّقْدِيمُ . وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى <sup>(٥)</sup> : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى ﴾ أَيِ : أَوْجَسَ مُوسَى خِيفَةً فِي نَفْسِهِ .

وَفِي الْكَلَامِ حَذْفٌ ؛ إِذْ مُرَادُهُ : لَا تَجْزِينِي بَقَرٍ يَضْنِي بِي ضَنْئِي بِهَا أَيِ : ضَنْئِي وَاقِعًا بِهَا ، لَكِنَّهُ حَذَفَ ذَلِكَ لِحَصُولِ الْعِلْمِ وَتَعْلُقِ الْمَعْنَى بِهِ .

(١) سورة الحج ، من الآية (٣٢) .

(٢) الكشاف ٣/٣٣ .

(٣) أي في شعر أبي الطيب المتنبي . والمقصود ابن الشجري في أماليه ٣/٢٣٢ .

(٤) قاله في الخصائص ٣/٢٥٨ لا في اللمع .

(٥) سورة طه ، الآية (٦٧) .

وقوله : « تَجْزِي » فعلٌ مُسْتَقْبَلٌ ، وفاعله ضميرٌ عائِدٌ على « بَقَر » ، وموضعه رفعٌ بالصفّة لها ، و« دُمُوعِي » مفعوله .  
و« مَسْكُوباً » لا يجوزُ انتصابه على الحال من « دُمُوعِي » ؛ لأنَّ الواحدَ المذكَّرَ لا يكونُ حالاً من الجمعِ ؛ ألا تراك لا تقول<sup>(١)</sup> : طَلَعَتِ الْخَيْلُ مُتَرَادِفاً لكن مترادفةً ، والأجودُ أنْ تقولَ : مترادفاتٍ كما جاء في التَّنْزِيلِ<sup>(٢)</sup> : ﴿ أَوَّلَ يَرَوْنَ إِلَى الطَّيْرِ فَوَهْمَهُ صَفَّتِ ﴾ . فنصبه إذاً على البدل من « دُمُوعِي » بدلَ اشتمالٍ ، والضميرُ مُقَدَّرٌ ، والمعنى : تجزي دُمُوعِي مَسْكُوباً منها بمسكوبٍ من دُمُوعِهَا .

ومثلُ ذلك في حَذْفِ الضَّمِيرِ من بَدَلِ الاشتمال قولُ الأعشى<sup>(٣)</sup> :

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ تَقْضِي لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ

أَرَادَ : ثَوَيْتُهُ أو ثويتٌ فيه<sup>(٤)</sup> ، ولا شاهدَ حينئذٍ .

وخلاصة المعنى : أنه بَكَى عندَ الفُرْقَةِ وَبَكَينَ فَجَزَيْنَ دَمْعُهُ بَدَمْعٍ ، فدَعَا لَهُنَّ بَأْلاً يَجْزِيَنَّهُ بَضْنَاهُ ضَنْىً كما جَزَيْنَهُ بِالْدمْعِ دَمْعاً ، فاعْرِفُهُ .

\* \* \*

(١) في (ح) و(ص) : ألا تراك تقول .

(٢) سورة الملك ، من الآية (١٩) .

(٣) ديوانه : ١٢٧ . وانظر الكتاب ٣/٣٨ ، ومعاني الأخفش ١/٦٤ ، والمقتضب ١/٢٧ ، ٢/٢٦ ، ٤/٢٩٧ ، والأصول ٢/٤٨ ، والتبصرة ١/١٥٩ ، ونتائج الفكر : ٣١٧ ، وأمالى ابن الشجري ٢/١٣٠ ، ٣/٢٣٣ ، وشرح المفصل ٣/٦٥ ، والبسيط ١/٢٣٤ ، ٤٠٧ ، ووصف المباني : ٤٢٣ ، والمغني : ٦٥٨ ، وشرح أبياته ٧/٩١ . وغيرها .

(٤) في (ت) ثويته فيه أو ثويت فيه .

ومنها<sup>(١)</sup>:

٦٧- مُنَى كُنَّ لِي أَنَّ الْبَيَاضَ خِضَابٌ      فَيَخْفَى بِتَيِّضِ الْقُرُونِ شَبَابٌ

« مُنَى » جمع مُنْيَةٍ ، وألفه منقلبة عن الياء ، وهو مرفوعٌ بالابتداء مع تنكيره ، ووجه ذلك أَنَّ التَّكْرَرَ إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْهَا بِجُمْلَةٍ تَتَضَمَّنُ اسْمًا مَعْرَفَةً جاز الابتداء بها ، كقولك : امرأةٌ خاطبتني ، وكذلك إِذَا كَانَ الْخَبْرُ ظَرْفًا مضافاً إِلَى مُعْرِفٍ<sup>(٢)</sup> كقولك : رَجُلٌ خَلَفَكَ . قال الهذليُّ بن مُجَاشِعٍ<sup>(٣)</sup>:

/وَنَارُ الْقَرْيِ فَوْقَ الْيَفَاعِ وَنَارُهُمْ      مُخْبَأَةٌ بَتٌ عَلَيْهَا وَبُرْنُسُ

[١/٨٣]

الْبَتُّ : الْكِسَاءُ الْغَلِيظُ .

وإنما ضَعُفَ الْإِبْتِدَاءُ بِالتَّكْرَرِ لِأَنَّ النَّفْسَ تَتَنَبَّهُ بِالْمَعْرِفَةِ عَلَى طَلَبِ الْفَائِدَةِ ، وَإِذَا كَانَ الْمَخْبِرُ عَنْهُ مَجْهُولًا كَانَ الْخَبْرُ حَقِيقًا بِالْإِطْرَاحِ وَعَدَمِ الْإِصْغَاءِ إِلَيْهِ ، وَحَدُّ الْكَلَامِ إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مَنْكُورًا وَتَضَمَّنَ خَبْرُهُ اسْمًا مَعْرُوفًا تَقْدُمُ الْخَبْرَ كَقَوْلِكَ : لَزَيْدٌ مَالٌ؛ لِأَنَّ الْعَرَضَ فِي كُلِّ خَبَرٍ أَنْ يُتَطَرَّقَ إِلَيْهِ بِالْمَعْرِفَةِ فَيُصَدَّرُ الْكَلَامُ بِهَا ، وَهَذَا مَوْجُودٌ هُنَا ، فَقَوْلُكَ : لَزَيْدٌ مَالٌ فِي مَعْنَى: زَيْدٌ ذُو مَالٍ ، فَالْمُبْتَدَأُ الَّذِي هُوَ « مَالٌ » ، هُوَ الْخَبْرُ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَقَوْلُكَ: « لَزَيْدٌ » هُوَ الْمُبْتَدَأُ .

(١) لأبي الطيب المتنبي في ديوانه بشرح المتنبي (الفسر) ٥٨٧/١ ، ومعجز أحمد ١٤٦/٤ ، وشرح الواحدي : ٦٨٠ ، والشرح المنسوب للعكبري ٨٨/١ . وانظر أمالي ابن الشجري ١٩٣/٣ ، وشرح المشكل من شعر المتنبي ١٩٧/١ .

(٢) في (ت) : معروف .

(٣) لم أقف له على ترجمة ، والشاهد أحد أبيات يهجو فيها الطرماح بن حكيم ، ولم أقف عليه إلا عند ابن الشجري في أماليه ١٩٣/٣ ، وكذلك في حماسته : ٤٢٤ .

و« كُنَّ لِي » هو الخبرُ عنه ، أي : (وُجِدَنَ لِي ، و« كان » تامةٌ ، وهذا مفيدٌ لتضمُّن الخبر)<sup>(١)</sup> ضميرُ المتكلم ، وهو أعرفُ المعارف ، ولو قال : كُنَّ لِرَجُلٍ ، لم يحزْ لعدم الفائدة .

واستحسنَ هذا بعضُ الأشياخ<sup>(٢)</sup> وقال : إنه أصلٌ كبيرٌ . وعندي فيه نظرٌ لا يليقُ ذكرُهُ هنا .

وقوله: « أَنَّ الْبَيَاضَ خِضَابٌ » يجوزُ في موضع « أَنَّ » الرِّفْعُ والنَّصْبُ ، فالرِّفْعُ على أَنَّ يكونَ خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ ، أي : إحداهنَّ أَنَّ البَيَاضَ خِضَابٌ ، والنَّصْبُ بإضمارِ تَمَنَّيْتُ . وجاز تقديرُهُ لدلالة « مُنَى » عليه ، كما أَضْمَرَ « يَتَّبِعُ » في قوله عزَّ وعلا<sup>(٣)</sup> : ﴿ بَلْ مَلَكَةٌ كَانَتْ مِنْ دُونِهِمْ حَنِيفًا ۚ ﴾ .  
فإن قلتَ : إِنَّ التَّمَنَّى مَّا لم يَثْبُتْ كالرَّجَاءِ والطَّمَعِ ، فبأبْه أَن يَدْخُلَ على أَنَّ الخفيفة . قالَ لبيدٌ<sup>(٤)</sup> :

تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَن يَعِيشَ أَبُوهُمَا      وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَيْعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ

وأما أَنَّ الثَّقِيلَةَ التي هي للتحقيق فلا يَدْخُلُ عليها إِلَّا أفعالُ اليقين  
لمشاكلتها لها في المعنى ؟

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ت) .

(٢) هو ابن الشجري في أماليه ١٩٤/٣ .

(٣) سورة البقرة ، من الآية (١٣٢) .

(٤) ديوانه: ٢١٣ . وانظر التبصرة ١٣٢/١ ، والأزهية : ٢٩٣ ، وأمالي ابن الشجري ٧٥/٣ ، ١٩٥ ،  
وشرح المفصل ٩٩/٨ ، وشرح الكافية ١٣٢٦/٢/٢ ، والمغني : ٧٤١ ، ٨٧٨ ، وشرح أبياته  
١٩٧/٧ ، والخزانة ٦٨/١١ .



أَجَبْتُ : لا يمتنع دُخُولُ التَّمَنِّي عَلَى أَنَّ التَّقِيلَةَ ، كما لم يمتنع دُخُولُ  
وَدِدْتُ عَلَيْهَا ، كما قال تَعَالَى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ  
لَكُمْ ﴾ .

وقد دَخَلَ عَلَيْهَا خَافَ . قال تَعَالَى <sup>(٢)</sup> : ﴿ وَلَا تَخَافُوكُمْ أَنَكُمُ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ ﴾ .  
وجاء صرِيحُ التَّمَنِّي معها . قال الشَّاعِرُ <sup>(٣)</sup> :

مَا رَوْضَةٌ إِلَّا تَمَنَّتْ أَنَّهَا      لَكَ مَضْجَعٌ وَلِخَطِّ قَبْرِكَ مَوْضِعٌ

وجاء في شِعْرِ أَبِي تمام دُخُولُ « اشْتَهَتْ » عَلَيْهَا ، قال <sup>(٤)</sup> :

مَضَى طَاهِرَ الْأَثْوَابِ لَمْ تَبْقَ بُقْعَةٌ      عَدَاةَ نَوَى إِلَّا اشْتَهَتْ أَنَّهَا قَبْرُ

ويجوزُ أَنْ يَكُونَ « مُنَى » منصوبٌ نَصْبَ الظُّرُوفِ ، والجملة بعدها  
نَعْتُ لَهَا فَتَصِلُ « أَنَّ » بما قبلها ، أي : في جملة « مُنَى أَنَّ الْبَيَاضَ حِضَابٌ » ،  
كما قالوا : حَقًّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ ، وَأَكْبَرُ ظَنِّي أَنَّكَ ذَاهِبٌ ، يريدون في حقِّ ،  
وفي أكبر ظنِّي .

ولك في « أَنَّ » وجهان :

الأوَّلُ : مَذْهَبُ سَبْيُوهِه والأَخْفَشِ والكُوفِيِّينَ <sup>(٥)</sup> وهو رَفْعُهَا بِالظَّرْفِ

(١) سورة الأنفال ، من الآية (٧) .

(٢) سورة الأنعام ، من الآية (٨١) .

(٣) هو دَعْبِل بن عَلِي الخَزَاعِي ، والبيت في ديوانه : ١٠٤ من مقطوعة في رثاء الحسين رضي الله عنه  
وانظر الحماسة البصرية ٢٠١/١ ، وأمالِي ابن الشَّجَرِي ١٩٦/٣ .

(٤) ديوان أَبِي تمام بشرح الأَعْلَم ٣١٤/٢ من قصيدته المشهورة في رثاء محمد بن حُمَيْد الطَّائِي .

(٥) انظر الإنصاف : ٤٨ [المسألة : ٦] ، وراجع كتاب الجواهر (المطبوع بعنوان إعراب القرآن  
للزجاج) ٥١١/٢ ففيه باب مفرد لهذا الموضوع .

كما يرتفعُ الفاعلُ بفعله ، وكذا كلُّ مَصْدَرٍ يَتَقَدَّمُهُ ظَرْفٌ ، وقد مثَّله<sup>(١)</sup>  
بقوله : غَدَا الرَّحِيلُ . وأنشَدَ<sup>(٢)</sup> :

أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا      فَنِيَّتِنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقُ  
وَأَنشَدَ<sup>(٣)</sup> :

أَحَقًّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلَمَى بْنِ جَنْدَلٍ      تَهْدُدُكُمْ إِيَّايَ وَسَطَ الْمَجَالِسِ

/والثاني : مَذْهَبُ الْخَلِيلِ ، وهو أَنَّهُ يَرْفَعُ الْمَصْدَرَ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَيَجْعَلُ  
الظَّرْفَ خَبَرَهُ .

وَيَلْزِمُهَا<sup>(٤)</sup> التَّأْخِيرُ لِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ .

وَالْفَاءُ عَاطِفَةٌ . وَ« يَخْفَى » فَعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ ، وَبِهِ يَتَعَلَّقُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ .  
وَ« الْقُرُونُ » الدَّوَائِبُ ، وَاحِدُهَا قَرْنٌ ، وَ« شَبَابٌ » فاعِلٌ « يَخْفَى » .

(١) أي سبويه . انظر الكتاب ١٣٥/٣ .

(٢) الكتاب ١٣٦/٣ منسوباً إلى العبيدي ، وهو للمفضل النكري في الأصمعيات ص : ٢٠٠ وهو  
نفسه العبيدي . قيل : لُقِبَ بالمفضل لهذه القصيدة التي مطلعها هذا البيت كما ذكر السيوطي في  
شرح شواهد المغني : ٦٢ ، وقيل هو لعم له اسمه عامر بن أسحم .  
وَتُعَدُّ قَصِيدَتُهُ هَذِهِ مِنَ الْمُنْصَفَاتِ . انظر طبقات فحول الشعراء ٢٧٥/١ ، والاختيارين : ٢٤١ ،  
والمُنْصَفَاتِ : ١٣ .

وانظر البيت في الأصول ٢٧٣/١ ، وأمالي ابن الشجري ١٩٧/٣ ، وشرح التسهيل ٢٣/٢ ،  
والجنى الداني : ٦٦ ، والمغني : ٧٩ ، وشرح أبياته ٣٤٦/١ .  
(٣) أي سبويه في الكتاب ١٣٥/٣ . وهو للأسود بن يعفر ، والبيت في ديوانه ص : ٤٢ . وانظر  
شرح أبيات الكتاب ٧٨/٢ ، والإغفال ٤٥٨/٢ ، والمسائل العضديات : ١٩٥ ، والمنشورة :  
١٩٦ ، والجواهر للباقولي (المطبوع باسم إعراب القرآن للزجاج) ٥٢٥/٢ ، وأمالي ابن الشجري  
١٩٧/٣ ، والخزانة ٤٠١/١ ، ٢٧٦/١٠ .

(٤) أي : أَنَّ .

قَالَ المعرِّي<sup>(١)</sup>: لو أَنَّ هذا الكلامَ في غير الشعر لكان دُخُولُ الألف واللام في « شَبَابُ » أَحْسَنَ . وقد كَثُرَ ذلك في شعر امرئ القيس، قال<sup>(٢)</sup>:

فَإِنْ أُمْسٍ مَكْرُوبًا فَيَا رَبَّ بُهْمَةً      كَشَفْتُ إِذَا مَا اسْوَدَّ وَجْهُ الْجَبَانِ  
فَقَدْ أَسَاءَتْ الألفُ واللامُ الوزْنَ عند السَّامِعِ ، وآثَرَهَا المعرِّيُّ لأنها  
أُثْبِتُ في تَمَكُّنِ المعنى . وكذا قولُ الآخر<sup>(٣)</sup>:

فَلَمَّا أَجَنَ الشَّمْسُ عَنِّي غُورُهَا      نَزَلْتُ إِلَيْهِ قَائِمًا بِالْحَضِيضِ

وهنا تنبيهٌ :

وهو أَنَّ الألفَ واللامَ لو دَخَلَتِ في « شَبَابُ » لكانت عِوَضًا من تعريف الإضافة ؛ إذ مُرَادُهُ شَبَابِي ، ونظيره قولُهُم : حَسَنُ الْوَجْهِ ؛ إذ المرادُ وَجْهُهُ ، وهذا واضحٌ جَلِيٌّ .

\* \* \*

---

(١) معجز أحمد ١٤٦/٤ .

(٢) ديوان امرئ القيس : ٨٦ .

(٣) هو امرؤ القيس أيضًا ، والبيت في ديوانه : ٧٤ .

ومنها<sup>(١)</sup>:

٦٨- لَمْ لَا تَحْدَرْ الْعَوَاقِبَ فِي غَيْبِ - الدَّنَايَا أَوْ مَا عَلَيْكَ حَرَامُ

أصلُ لَمْ لِمَا ، لكن سَقَطَتْ أَلِفُ « ما » حين دَخَلَتْ عليها اللامُ الجارَّةُ ، وذلك شأن ما الاستفهامية فرقا بينها وبين الخبرية ، ومنه قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ .

ويتعلَّقُ الجارُّ والمجرورُ بقوله : « تَحْدَرْ » ، لكن تقدَّمَ لأجل الاستفهام الذي له أوَّلُ الكلام ، وفاعلُ « تَحْدَرْ » ضميرُ المخاطب .

و« العواقب » جمعُ عاقبة ، والواوُ منقلبةٌ عن الألف حملاً للتكسير على التَّصْغِيرِ ؛ إذ هما من بابٍ واحدٍ . وانتصابُها بقوله : تَحْدَرْ .

و« الدَّنَايَا » محلُّها جرٌّ بإضافة « غير » إليها ، وهي جمعُ دَنِيَّةٍ بالهمزة . والأصلُ فيها : دَنَائِيٌّ بهمزَتَيْنِ ، الأولى منقلبةٌ عن ياءِ فَعِيلَةٍ ، والثَّانِيَةُ لَامُ الكلمة ، فَثَقُلَ الجمعُ بينهما متحرِّكَتَيْنِ في الجمع الذي هو أقصى الجموع ، فَأُبْدِلَ من الثَّانِيَةِ ياءٌ للكسرة قبلها فصار الدَّنَائِيٌّ بوزن الدَّنَاعِي ، ثُمَّ طَلَبُوا التَّخْفِيفَ بتغييرٍ آخَرَ فَأَبْدَلُوا من الكسرة فتحةً ، فانقلبت الألفُ ياءً لتحركِها وانفتاح ما قبلها فصار الدَّنَاءُ بوزن الدَّنَاعَا ، وإذا كانوا قد قالوا في الصَّحَارَى والمداري: الصَّحَارَى والمدَارَى ، كان التَّغْيِيرُ في ذوات الهمز

(١) لأبي الطيب في ديوان بشرح المتنبي (الفسر) ٥٤٠/٣ ، وشرحه لأبي العلاء (معجز أحمد)

٣٢٤/١ ، وللواحدى : ٢٥٠ ، والشرح المنسوب للعكبري : ١٠٠/٤ .

(٢) الآية الأولى من سورة النبأ .

أولى، وحين آلَ إلى ذلك اسْتُثْقِلَتِ الأمثالُ وهي أَلْفَانِ بينهما همزة فأبدلوا منها الياءَ فقالوا : الدَّنَايَا . وهذا مُبَيَّنٌ في « شَرْحِ تصريفِ ابنِ مَالِكٍ »<sup>(١)</sup>.

والجارُّ والمجرورِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ في موضعِ نَصْبٍ على الحال من العَوَاقِبِ ، أي : لَمْ لَا تَحْدَرُ<sup>(٢)</sup> العَوَاقِبَ كائنةً من غَيْرِ الدَّنَايَا ، فيَحْتَمِلُ حينئذٍ ضميراً ، ويَحْتَمِلُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بقوله : تَحْدَرُ ، فهو خالٍ من الضمير .

و « أَوْ » حرفُ عَطْفٍ ، و « مَا » يجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً ونكرةً موصوفةً ، وقد حُذِفَ المبتدأ من الصَّلَةِ أو الصِّفَةِ ، كأنه قال : أَوْ الذي هو عليك حَرَامٌ ، أَوْ شَيْءٌ هو عليك حَرَامٌ ، وَسَوَّغَ حَذْفَ المبتدأ الطُّولُ بقوله : عَلَيْكَ ، كما رَوَى الخليلُ عن العَرَبِ : « مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ شَيْئاً » ، / ومثله قوله تَعَالَى<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ ﴾ التَّقْدِيرُ : الذي هو في السَّمَاءِ إِلَهٌ ، وَحَسَّنَ حَذْفَ « هُوَ » تَقَدُّمُ ذِكْرِهِ ، وطولُ الكلامِ بـ « فِي » ومجرورها، وهو متعلِّقٌ بـ « إِلَهٌ » ؛ لأنه بمعنى معبودٍ في السَّمَاءِ .

[١/٨٤]

فَإِنْ قُلْتَ : فهَلَّا كَانَ رَفْعُ « إِلَهٌ » بالابتداء ، و « فِي السَّمَاءِ » خبرُهُ ، والجملةُ صِلَةٌ ، وَيُسْتَعْنَى بذلك عن تقديرِ مبتدأ ؟

أَجِبْتُ : يَمْتَنِعُ ذَلِكَ لِحُلُولِ الصَّلَةِ من عَائِدٍ ملفوظٍ به أو مقدَّر .  
وقوله : « عَلَيْكَ » يَتَعَلَّقُ بـ « حَرَامٌ » ؛ لأنه في معنى اسمِ المفعول ،

(١) شرح التعريف بضروري التصريف : ١٢٠ وما بعدها ، وانظر إيجاز التعريف : ١٢١ .

(٢) في (ت) : أي : لا تحذر العواقب ...

(٣) سورة الزخرف ، من الآية (٨٤) .

أي : هو محرمٌ عليك .  
وموضعُ « ما » جرٌّ بالعطفِ على « الدَّيَّانَا » . وهذا ظاهرٌ .

\* \* \*

ومنها<sup>(١)</sup>:

٦٩- أَذَا الْجُودِ أَعْطِ النَّاسَ مَا أَنْتَ مَالِكٌ وَلَا تُعْطِينَ النَّاسَ مَا أَنَا قَائِلٌ

الهمزة للنداء ، و« ذَا الْجُودِ » منادى مضافٌ ، أي : يَا ذَا الْجُودِ .  
« أَعْطِ » فعلٌ أمرٌ ، وعلامةُ بنائه حذفُ الياءِ التي هي لامُّه ، وفاعلهُ  
مُضْمَرٌ للمخاطَبِ، وهو يتعدَّى إلى مفعولين ثانيهما غيرُ الأوَّلِ، و« النَّاسَ »  
مفعولُهُ .

و« ما » يجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً ، ويجوزُ أَنْ تكونَ موصوفةً .  
و« أَنْتَ مَالِكٌ » مبتدأٌ وخبرٌ، وهو صلةٌ لـ « ما » أو صِفَةٌ لها، والعائدُ  
محذوفٌ أي: مَالِكُهُ، والموصولُ في موضعِ نَصْبٍ لأنه المفعولُ الثَّانِي لقوله: أَعْطِ.  
والواوُ حَرْفُ عَطْفٍ ، و« لَا » حَرْفُ نَهْيٍ ، و« تُعْطِينَ » مبنيٌّ لتأكيدِهِ  
بالتَّوْنِ الثَّقِيلَةِ ، وموضعُهُ جَزْمٌ بـ « لَا » ، و« النَّاسَ » مفعولُهُ الأوَّلُ ، و« ما  
أَنَا قَائِلٌ » هو المفعولُ الثَّانِي . و« ما » تحتلُّ الوجهين ، والعائدُ أيضاً  
مقدَّرٌ أي : أَنَا قَائِلُهُ .

وقالَ أبو الفتح<sup>(٢)</sup>: معناه لَا تُعْطِ النَّاسَ أَشْعَارِي فَيُفْسِدُواهَا بِسَلْخِ مَعَانِيهَا .

(١) لأبي الطيب المتنبي في الفسر ٨٤٢/٢ ، ومعجز أحمد ٣٩٧/٣ ، وشرح الواحدي : ٥٤٠ ،

والصبح المنبي ٢٦/١ ، والشرح المنسوب للعكبري ١١٧/٣ . وانظر معاهد التنصيص ١٠/١ .

(٢) الفسر ٨٤٢/٢ .

وَقَالَ المَعْرِيُّ<sup>(١)</sup>: أَعْطِ النَّاسَ مَالَكَ وَلَا تُعْطِهِمْ شِعْرِي أَي: لَا تَجْعَلْهُمْ  
 فِي طَبَقَتِي فَيَقُولُ النَّاسُ أَنْتَ مِثْلُ فُلَانٍ ، وَشِعْرُكَ مِثْلُ شِعْرِهِ .  
 وَقَالَ بَعْضُ الْفَضْلَاءِ<sup>(٢)</sup>: الَّذِي أَرَادَهُ الْمُتَنَبِّي غَيْرُ مَا قَالَاهُ ، أَمَّا الْأَوَّلُ  
 فَمُزَيَّفٌ لِأَمْرَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ سِتْرُ مَدَائِحِهِ عَنِ النَّاسِ .  
 وَالثَّانِي : أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَدِيحِ أَنْ يَسِيرَ فِي النَّاسِ ، وَأَجْوَدُ الشَّعْرِ مَا  
 تَدَاوَلَتْهُ الْأَلْسُنُ وَتَنَاقَلَتْهُ الرُّوَاةُ .  
 وَأَمَّا قَوْلُ المَعْرِيِّ فَهُوَ قَرِيبٌ وَإِنْ كَانَ الْمُتَنَبِّي لَمْ يُرِدْهُ ، بَلِ الْأَوْجَهُ أَنْ  
 مُرَادُهُ : لَا تُحَوِّجْنِي إِلَى مَدْحِ غَيْرِكَ .

\* \* \*

ومنها<sup>(٣)</sup>:

٧٠- وَأَرْحَامُ شِعْرِ يَتَّصِلْنَ لَدَنَّهُ وَأَرْحَامُ مَالٍ مَاتَنِي تَقْطَعُ  
 « أَرْحَامُ شِعْرٍ » مُبْتَدَأٌ، وَ« يَتَّصِلْنَ » فَعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ مُبَيَّنٌّ وَمَوْضِعُهُ رَفْعٌ ؛

(١) معجز أحمد ٣/٣٩٧ .

(٢) فِي غَالِبِ ظَنِّي أَنَّهُ يَقْصِدُ ابْنَ الْمُسْتَوْفَى ، وَلَمْ أَسْتَطِعِ التَّحَقُّقَ مِنْ كَلَامِهِ فِي شَرْحِهِ عَلَى دِيْوَانِ الْمُتَنَبِّي  
 وَأَبْيِ تَمَامِ الْمَسْمُومِ بِ(النَّظَامِ) حَيْثُ لَمْ أَقِفْ مِنْهُ إِلَّا عَلَى عَشْرَةِ أَجْزَاءٍ لَيْسَ هَذَا مِنْهَا . وَمِثْلُ هَذَا  
 الْإِعْتِرَاضِ سَبَقَ بِهِ أَبُو سَهْلٍ الزُّوزَنِيُّ فِي كِتَابِهِ (قَشْرُ الْفَسْرِ) ص : ٢٤٩ حَيْثُ اعْتَرَضَ عَلَى تَفْسِيرِ  
 ابْنِ جَنِّي وَحْدَهُ دُونَ التَّعْرُضِ لِذِكْرِ أَبِي الْعَلَاءِ فَقَالَ : مَا أَبْعَدَ هَذَا التَّفْسِيرَ عَنْ مَعْنَاهُ .

(٣) لِلْمُتَنَبِّي أَيْضاً فِي دِيْوَانِهِ بِشَرْحِ ابْنِ جَنِّي (الْفَسْر) ٢/٣٥٨ ، وَمَعْجَزُ أَحْمَدُ ١/٢٦ ، وَشَرْحُهُ  
 لِلْوَحْدِيِّ ص : ٤٤ ، وَالشَّرْحُ الْمُنْسُوبُ لِلْعَكْبَرِيِّ ٢/٢٤٠ . وَانْظُرِ الْوَسَاطَةَ ص : ٤٥٠ ،  
 وَالتَّذَكُّرَةُ الْحَمْدُونِيَّةُ ٢/٣٨٥ ، وَالْمَنْصَفُ لِابْنِ وَكَيْعٍ ١/٤١ ، وَالصَّبِيحُ الْمُنَبِّي ١/٩١ .

لأنه خبرُ المبتدأ ، و« لَدُنَّه » يتعلّق بقوله : « يَتَّصِلْنَ » . وقد أُكِّرَ عليه تشديدُ التّون لكونه غيرُ مَعْرُوفٍ في اللّغة . وعن ذلك أربعةُ أجوبةٍ<sup>(١)</sup> :  
**الأوّلُ** : قولُ أبي الفتح<sup>(٢)</sup> وهو أنه شَبَّهَ بعضَ الضّميرِ ببعضِ ضرورةٍ ، فكما قال : لَدُنِّي قال : لَدُنَّه ، فَحَمَلَ أَحَدَ الضّميرين على صاحبه وإن لم يكن في الهاء ما يُوجبُ الإدغام ، كما قالوا : يَعِدُ ، فَحَذَفُوا الواوَ لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ ، ثُمَّ قالوا : أَعِدُ ، وَتَعِدُ ، وَنَعِدُ ، فَحَذَفُوهَا أيضاً مع انتفاء ذلك الموجب .

**والثاني** : أنه يجوز أن يكون ثَقُلَ التّون ضرورةً ،/ كما قالوا في الفِطْنِ [٨٤/ب]  
 الفِطْنِ ، وفي الجُبْنِ الجُبْنِ . وقال سُحَيْمٌ<sup>(٣)</sup> :

وَمَا دُمِيَّةٌ مِنْ دُمَى مَيْسَنَا      نَ مُعْجِبَةٌ نَظَرًا وَاتِّصَافًا

أَرَادَ مَيْسَانَ فزَادَ نُونًا<sup>(٤)</sup> . وقال الأسدي<sup>(٥)</sup> :

(١) في (ت) أوجه .

(٢) الفسر ٣٥٨/٢ .

(٣) سُحَيْمٌ عبدُ بني الحسحاس . تصغيرُ الأسحم وهو الأسود . قتل في زمن عثمان رضي الله عنه ، وكان في لسانه لكنة أعجمية . انظر أخباره في طبقات فحول الشعراء ٤٣/١ ، والمغتالون من الشعراء ، والشعر والشعراء ٢٤١/١ .

والبيت في ديوانه : ٤٣ . وانظر الفسر ٣٥٩/٢ ، والخصائص ٢٨٢/١ ، ٤٣٧/٢ ، وسر الصناعة ١٤٧/١ ، ومعجم ما استعجم ١٢٨٤/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٣٣٦/١ ، وضرائر الشعر : ٢٤١ .

(٤) في الديوان : أراد صنماً من أصنام ميسنان . (وفي الحاشية تحت ميسنان : موضع بالشام ) .

(٥) هو شقيق بن سُلَيْك الأسدي (شاعر إسلامي) . والبيتُ أورده أبو تمام في الحماسية (١٧٠) ٢٦٣/١ من تحقيق د. عليان ، وقد أخلت بها طبعة د. عسيان . وجاء في هامش التحقيق : =



وَجَاشَتْ مِنْ جِبَالِ السُّغْدِ نَفْسِي وَجَاشَتْ مِنْ جِبَالِ خُورَزْمٍ

أَرَادَ خُورَزْمَ فَرَادَ رَاءَ أُخْرَى .

وَالثَّالِثُ : قَوْلُ الْقَاضِي الْجُرْجَانِيِّ<sup>(١)</sup> وَهُوَ أَنَّ الْهَاءَ لَمَّا كَانَتْ حَلْقِيَّةً وَكَانَتِ التُّونُ سَاكِنَةً وَمِنْ حَقِّهَا كَذَلِكَ أَنَّ تُبَيَّنَ عِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ حَسُنَ تَشْدِيدُهَا لِتُظْهَرَ ظُهُورًا شَافِيًا .

وَالرَّابِعُ : أَنَّ التُّونَ أَقْرَبُ الْحُرُوفِ إِلَى حُرُوفِ الْعِلَّةِ ، وَأَكْثَرُهَا بِهَا شَبْهًا ؛ أَلَا تَرَاهَا تُدْغَمُ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ . وَزِيدَتْ سَاكِنَةٌ ثَالِثَةٌ فِي جَحْنَفَلٍ<sup>(٢)</sup> كَزِيَادَتِهَا فِي فَدَوَكَسٍ<sup>(٣)</sup> وَسَمِيدَعٍ<sup>(٤)</sup> وَعُدَّافِرٍ<sup>(٥)</sup> .  
وَتُبْدَلُ مِنْهَا الْأَلْفُ فِي الْوَقْفِ نَحْوُ : رَأَيْتُ زَيْدًا ، وَاضْرَبَا .

= ورواه ابن العفيف لمعبد بن علقمة وقال : إنها لابن أبي شريك الأسدي قالها أيام كان الضحاک ابن قيس الفهري على الكوفة . وانظر شرحها للمرزوقي ٧٧٩/٢ ، وللتبريزي ٢٧٦/٢ .  
وانظر البيت في الفسر ٣٦١/٢ ، وسر الصناعة ١٩٢/١ ، والمعرب : ١٨١ ، وأمالی ابن الشجري ٣٣٦/١ ، ومعجم البلدان ٤٨١/٢ ، ٩٥/٣ ، والحكم (رزم) ٣٦/٩ . وفيه : قيل : « إن خُور مضافٌ إلى رَزَم ، وقيل : أَرَادَ خُورَزْمَ فَرَادَ رَاءَ » . وفي شرح الحماسة للتبريزي : « ويروى أيضاً خَوَاءَرَزْمَ » .

(١) الوساطة : ٤٥١ .

(٢) الجَحْنَفَلُ : العظيم من كل شيء . شرح أبنية سيبويه : ٥٩ ، وشرح أمثله : ٧٣ ، وسفر السعادة ٢٠٢/١ .

(٣) فَدَوَكَسَ : اسم رجل ، وهو - كما زعموا - الشديد . تفسير غريب الكتاب : ١٢١ ، وشرح أبنية سيبويه : ٩٦ . وفي الاشتقاق : ٣٣٨ : بنو فَدَوَكَسَ الذين منهم الأخطل . والفَدَوَكَسَ : الغليظ الجافي . وفي الصحاح ٩٥/٤ : الفدوكس الأسد .

(٤) السَّمِيدَعُ : السيد . شرح أبنية سيبويه : ٧٩ . وانظر مجالش ثعلب ٤٧/١ .

(٥) الْعُدَّافِرُ : اسم رجل ، وقيل : الغليظ الشديد . تفسير غريب الكتاب : ١٣٣ ، وشرح أبنية سيبويه : ٨٩ .

وَجُعِلَتْ إِعْرَاباً فِي الْأَمْثَلَةِ الْخَمْسَةِ كَحُرُوفِ الْعَلَّةِ فِي الْأَسْمَاءِ السَّتَّةِ  
عَلَى رَأْيٍ .

وَحُذِفَتْ عِنْدَ سَكُونِهَا إِمَّا جَوَازاً نَحْوُ<sup>(١)</sup>: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ  
الصَّمَدُ ۝ فِي قِرَاءَةِ مَنْ حَذَفَ تَنْوِينَ «أَحَدٌ»<sup>(٢)</sup>، وَلَمْ يُحَرِّكْهُ .  
وَإِمَّا وَجُوباً فِي نَحْوِ : اضْرِبَ الرَّجُلَ . وَإِمَّا شُدُوداً كَقَوْلِهِ<sup>(٣)</sup>:

اضْرِبْ عَنْكَ الِهُمُومَ طَارِقَهَا      ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ  
كَمَا أَنَّ حَرْفَ الْعَلَّةِ كَذَلِكَ . وَإِذَا اتَّضَحَ هَذَا فَكَمَا قَالُوا: الصَّيَّارِيفُ<sup>(٤)</sup> وَأَنْظُرُ<sup>(٥)</sup>

(١) سور الإخلاص ، الآيتان (١-٢) .

(٢) هي قراءة أبي عمرو في أحد طرقه . انظر السبعة : ٧٠١ ، وجامع البيان : ٧٨٩ .

(٣) هو طرفه ، والبيت في ديوانه : ١٠٧ . ونقل أبو زيد الأنصاري في النوادر : ١٦٥ عن أبي حاتم  
قال : أنشدني الأخفش بيتاً مصنوعاً لطرفة ، وأنشد البيت .

والبيت في جهمرة اللغة ٨٥٢/٢ ، والمسائل العسكرية : ١٣٠ ، والبغداديات : ٤٣٧ ، وسر  
الصناعة ٨٢/١ ، والخصائص ١٢٦/١ ، والصاح (قنس) ، والإنصاف : ٤٥٤ ، والفريدة : ٧٣ ،  
وشرح المفصل ٣٣/٢ ، والمغني : ٨٤٢ ، وشرح أبياته ٣٥٨/٧ ، والممع ٤٠٤/٤ ، والخزانة  
٤٥٠/١١ . والقونس : عظمٌ ناتئ بين أذني الفرس .(الصباح) .

(٤) من بيت الفرزدق في ديوانه ص : ٥٧٠ (طبعة الصاوي) وتماه :

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ      تَنْفِي الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَّارِيفِ  
وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١٠/١ ، وانظر الحجة لأبي علي ٤٤٧/٦ ، والإغفال ٣٧٣/٢ ،  
والخصائص ٣١٥/٢ ، وضرائر الشعر : ٣٦ ، والخزانة ٢٥٥/٢ وغيرها كثير .

(٥) من بيت منسوب لابن هرمة ، وأثبت في ملحقات شعره : ٢٣٩ ، وتماه :

وإِنِّي حَيْثُمَا يَشْرِي الْهَوَى بَصْرِي      مِنْ حَيْثُمَا مَا سَلَكَوا أَدْنُو فَأَنْظُرُو  
وانظر المسائل الحلبيات ص : ١١٣ ، والحجة لأبي علي ٨٠/١ ، والخصائص ٣١٦/٢ ، وسر  
الصناعة ٢٩/١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص : ١٢٧ ، وضرائر الشعر : ٣٥ ، وشرح  
أبيات المغني ١٤٠/٦ ، والخزانة ١٢١/١ ، وغيرها .

وَمُنْتَرَا ح<sup>(١)</sup> فزادوها ، جاز للمتنبي أن يزيد التَّوْنَ .  
نَعَمْ نَقَلَ القاضي الجرجاني<sup>(٢)</sup> أنه خُوطِبَ في ذلكَ فَجَعَلَ مكانَ لَدُنَّه  
بِبَابِهِ ، ورُوي أيضاً بجوده<sup>(٣)</sup> .

وهنا تنبيه :

وهو أنه اسْتَعْمَلَ لَدُنْ بغير مِنْ ، وهو قليلٌ ، قال تَعَالَى<sup>(٤)</sup> : ﴿ مِنْ لَدُنْ  
حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ ، و ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾<sup>(٥)</sup> ، وأنشَدَ سيبويه<sup>(٦)</sup> :

مِنْ لَدُنْ شَوْلًا فَإِلَى إِثْلَانِهَا

وعذرُ المتنبي أنها قد اسْتُعْمِلَتْ غيرَ مقترنة بِمِنْ ، قال الشاعر<sup>(٧)</sup> :

- 
- (١) من بيت لإبراهيم بن هرمة في شعره : ٩٥ وهو :  
وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى وَمِنْ دَمِّ الرَّجَالِ مُنْتَرَا ح  
وانظر الحجة لأبي علي ٨١/١ ، وسر الصناعة ٢٥/١ ، ٧١٩/٢ ، وأمالي ابن الشجري ١٨٤/١ ، ٣٣٨ ، وشرح شواهد شروح الشافعية ص : ٢٥ وغيرها .
- (٢) الوساطة : ٤٥٠ .
- (٣) انظر أمالي ابن الشجري ٣٣٨/١ .
- (٤) سورة النمل ، من الآية (٦) .
- (٥) سورة الكهف ، من الآية (٧٦) .
- (٦) لم أقف على قائله . وهو في الكتاب ١/ ٢٦٤ ، وانظر شرحه ٦٢/٢ (مخطوط) ، والإغفال ٢١٥/١ ، ٣٨٢/٢ ، وسر الصناعة ٢٦٦/٢ ، وشرح المفصل ١٠١/٤ ، ٣٥/٨ ، وشرح التسهيل ٣٦٥/١ ، والمغني : ٥٥١ ، وشرح أبياته ٢٨٧/٦ ، والجمع ١٠٥/٢ ، والخزانة ٢٣/٤ . والشَّوْلُ : جمعٌ واحدُه (شائلة) ، وهي الناقة التي خفَّ لبنها ، وارتفع ضرعها ، وأتى عليها من تناجها سبعة أشهر أو ثمانية .
- (٧) هو عمرو بن حسان (شاعرٌ صحابيٌّ) . وانظر إصلاح المنطق : ٥٠ ، ٢٦٤ ، وتهذيبه : ٤١ ، والاختيارين : ١٦٥ ، والفسر ٣٦٢/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٣٣٩/١ ، واللسان (قتر ، كثر) ، والخزانة ١١٢/٧ .

وَأَنَّ الْكُثْرَ أَعْيَانِي قَدِيمًا وَلَمْ أَقْتِرْ لَدُنْ أَنِّي غُلَامٌ

وقال كثير<sup>(١)</sup>:

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَاهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَكَانٍ

ومن غريب ما جاء فيها قراءة عاصم<sup>(٢)</sup>: ﴿لَدُنْهِ﴾ . قال أبو علي<sup>(٣)</sup>:  
ليست الكسرة فيه جرّاً ، وإنما هي للالتقاء الساكنين ، وذلك أَنَّ الدَّالَّ  
أُسْكِنَتْ كما أُسْكِنَت الباءُ في سَبْعَ ، والتَّوْنُ بعدها ساكنةٌ ، فكُسِرَ الثَّانِي  
منهما .

و«أَرْحَامُ مَالٍ» مبتدأ ، و«مَاتَنِي» خبرُهُ ، والأصلُ ما تَنِي عن أَنْ  
تتَقَطَّعَ أي : ما تَفْتَرُّ عن ذلك ، فحَذَفَ حرفَ الجرِّ ، ثُمَّ حَذَفَ «أَنْ»  
فَرُفِعَ الفعلُ .

قال أبو الفتح<sup>(٤)</sup>: والمعنى أَنَّهُ يَحِبُّ المَدِيحَ فِيهِينُ لَهُ المَالُ .  
وقال المعري<sup>(٥)</sup>: «استعار الأرحام للشُّعْرَ والمال كما يَفْعَلُ الشُّعْرَاءُ ،

---

(١) ديوانه : ١١٥ . وهو فيه برواية :

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ طَرٍّ شَارِبِي إِلَى الْيَوْمِ كَالْمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلٍ  
ويروى (ليلي) مكان (سلمي) ، و(مَرَاد) مكان (بِلَاد) . وانظر المنصف ٥٢/٣ ، والفسر  
٣٦٢/٢ ، والمغني : ٣٠٨ ، وشرح أبياته ٣٥٨/٤ ، والدرر ١٨٨/٢ ، وهو من غير نسبة في  
المجمع ١٧٨/٢ . ويستشهد به أيضاً على دخول اللام على خبر (مازلت) ، وهو قوله : (كاهائِم).  
(٢) الآية (٤٠) من سورة النساء . وهذه قراءة عاصم برواية أبي بكر . انظر السبعة : ٣٨٨ ، وجامع  
البيان : ٤٧٥ ، ٦٠٠ ، والإقناع ٦٨٨/٢ .

(٣) الحجة ١٢٤/٥ .

(٤) الفسر ٣٦٢/٢ .

(٥) معجز أحمد ٣١٥/١ .

فِيخْرِجُونَ الْأَشْيَاءَ عَنْ أَصُولِهَا ، فيقولون: مَاءُ الصَّبَابَةِ، وغمامُ العطاء<sup>(١)</sup>». انقضى كلامه.

[٨٥/أ]

وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ الاستعارة ليست مختصةً بالشَّعر ، وإنما هي ضَرْبٌ من البديع يَتَسَّعُ في النثر كاتِّسَاعِهِ في النَّظْمِ . / وقد جَاءَ في الكتاب العزيز من ذلك أَشْيَاءُ ، قَالَ تَعَالَى<sup>(٢)</sup>: ﴿ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾ ، استعارَ للذُّلِّ جَنَاحًا ، وهذا أَبْلَغُ من أَنْ يُقَالَ : أَلِنَ لَهُمَا جَانِبَكَ . وقال تَعَالَى<sup>(٣)</sup>: ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ﴾ ، استعارَ لِشِدَّةِ الأمرِ سَاقًا ؛ لأنَّكَ تقولُ لِمَنْ يَحْتَاجُ أَنْ تَنْبِّهَهُ : شَمِّرْ عَنْ سَاقِكَ ، فيكونُ أَوْكَدَ من قولكَ : جُدَّ في هذا الأمرِ .

وقال تَعَالَى<sup>(٤)</sup>: ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ﴾ ، فحقيقةُ « قَدِمْنَا » عَمَدُنَا ، وَقَدِمْنَا أَبْلَغُ لأنه دَلَّ به على ما كان من إهماله لهم حتَّى كأنه كان غائبًا عنهم ثمَّ قَدِمَ فاطَّلَعَ على غير ما ينبغي فجازاهم بحسبه . ومعنى « فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا » أَبْطَلْنَاهُ ، لكنَّ ذلكَ أَبْلَغُ ، فُعْدِلَ إليه . وقال تَعَالَى<sup>(٥)</sup>: ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلَتِ كُرِّي فِي الْمَجَارِيَةِ ﴾ فمعنى « طَغَى » عَلَا وَطَمًا ، لكنَّ ذلكَ أَبْلَغُ ؛ لِمَا فيه من الدلالة على القهْر ؛ إذ الطُّغيانُ علُوٌّ فيه قهْرٌ وغلبةٌ .

(١) جملة (وغمام العطاء) ساقطة من (ت) .

(٢) سورة الإسراء ، من الآية (٢٤) .

(٣) سورة القلم ، من الآية (٤٢) .

(٤) سورة الفرقان ، من الآية (٢٣) . وفي (ت) : وقدمنا إلى ما قدموا من عمل ، وهو خطأ .

(٥) سورة الحاقة ، من الآية (١١) .

ومن ذلك استعارة النبي ﷺ للغيرة أنفأ حين قال<sup>(١)</sup>: « جَدَعَ الحَلَالُ أَنْفَ الْغَيْرَةِ » .

ولولا تضمُّن الاستعارة زيادةً المعنى على ما في الحقيقة لَمَا جاز العدولُ إليها .

قال التَّقِيبُ ابنُ الشَّجَرِيِّ<sup>(٢)</sup> رحمه الله تعالى : واتَّصَلَ أَرْحَامُ الشَّعْرِ عند الممدوح يحتمل معنيين :

أحدهما : أنْ يَقْبَلَ الشَّعْرَ وَيُثِيبَ عَلَيْهِ ، فيحصلُ بينهما اتِّصَالٌ كاتِّصَالِ القَرَابَاتِ .

والآخرُ : أنه يُمدَحُ بأشعار كثيرة تجتمعُ عنده ، فيتَّصِلُ بعضها ببعض كاتِّصَالِ الأَرْحَامِ .

وكذلك تَقَطُّعُ أَرْحَامِ المَالِ يحتمل معنيين :

أحدهما : أنْ تَفْرُقَهُ بعد اجتماعه عليه كَقَطْعِ الرَّحِمِ .

والآخرُ : أنَّ المَالَ لَا يَجْتَمِعُ عنده ، فَمَنْعُهُ ذلك كَقَطْعِهِ لأَرْحَامٍ مُشْتَبِكَةٍ .

\* \* \*

---

(١) لم أقف على هذا الأثر إلا في كتب الأدب . قال ابن الشجري في أماليه ٣٤٣/١ : « رأى النبي ﷺ علياً وفاطمة في بيت فردَّ عليهما الباب وقال : جدع الحلال أنف الغيرة » ، وجاء في مجمع الأمثال ١٦٣/١ : « قاله النبي ﷺ ليلة رُفَّت فاطمة إلى علي رضي الله تعالى عنهما ، وهذا حديثٌ يروى عن الحجاج بن منهال يرفعه » . وقد أورده الثعالبي في ثمار القلوب : ٣٣٠ ، وأبو هلال في ديوان المعاني ١٠١/١ ، ٩٥/٢ ، والصناعتين : ٨٥ . وانظر محاضرات الأدباء : ٤٦٥ ، والتذكرة الحمونية ٣١٧/٢ .

(٢) الأمالي ٣٤٤/١ .

ومنها<sup>(١)</sup>:

٧١- بِمَا جَفَنَيْكَ مِنْ سِحْرِ صِلِي دِنْفًا يَهْوَى الْحَيَاةَ وَأَمَّا إِنْ صَدَدْتَ فَلَا  
البَاءُ قَسَمِيَّةٌ ، و « ما » يجوز أن تكون موصولة<sup>(٢)</sup> ، وأن تكون نكرة  
موصوفة ، والباء الثانية ظرفية بمعنى في ، و « جَفَنَيْكَ » مجرور بها . فإن  
جَعَلْتَ « ما » موصولة لم تعلق الباء إلا بفعل للزوم الصلة الجملة . ومثله  
قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿ لِلَّذِي بَكَكَ مُبَارَكًا ﴾ ، وإن جَعَلْتَهَا موصوفة جاز أن تعلقها  
بفعل أو اسم فاعل .

و « مِنْ سِحْرِ » يحتمل أن يتعلق بمحذوف هو حال من الضمير في  
الصلة أو الصفة ، وذلك هو العامل فيه . ويحتمل أن يتعلق بأحدهما تعلق  
المفعولية .

و « صِلِي » فعل أمر ، والياء فيه عند سيويه ضمير دال على التانيث ،  
وعند الأحفش حرف التانيث ، والفاعل مُقَدَّرٌ .

وقوله : « بِمَا » يتعلق بمحذوف هو حال من الياء في « صِلِي » ، أو  
من الضمير المقدر ، والعامل فيه « صِلِي » ، والتقدير : صِلِي مَسْئُولَةً بِمَا  
فِي جَفَنَيْكَ ، كما تقول : يَا اللَّهُ زُرْنِي ، أي : زُرْنِي مَسْئُولًا بِاللَّهِ .

---

(١) لأبي الطيب المتنبي في ديوانه بشرح ابن جني (الفسر) ٦٠/٣ ، وشرح الواحدي : ٢٤ ، والشرح  
النسوب للعكبري ١٦٣/٣ .

(٢) عبارة (يجوز أن تكون) ساقطة من (ت) .

(٣) سورة آل عمران ، من الآية (٩٦) .

و « دَنَفًا » مفعولٌ « صِلِي » ، ويُقالُ للمريض : دَنَفَ بِكَسْرِ النون ، فعلى هذا يُثَنَّى وَيُجْمَعُ وَيُؤَنَّثُ ؛ لأنه صفةٌ كَحَذِرَ / وَبَطِرَ ، ودَنَفَ بفتح [٨٥/ب] الثُّون فعلى هذا يَلْزَمُ إفرادُهُ ؛ لأنه مَصْدَرٌ مَوْصُوفٌ به الشَّخْصُ . ونظيرُ ذلك : رَجُلٌ كَرِيمٌ وَكَرِيمٌ .

و « يَهْوَى الحَيَاةَ » جملةٌ منصوبةٌ الموضع لأنَّهَا صفةٌ دَنَفَ ، والعائدُ فاعلٌ « يَهْوَى » ، والألفُ في « يَهْوَى » على هذا ثابتةٌ خَطَأً ، ويجوزُ أَنْ يكونَ بغير ألف ؛ لكونه جوابَ الأمر فسَقَطَتْ للجَزْمِ ، ومثله قولُهُ تَعَالَى<sup>(١)</sup> : ﴿ فَارْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي ﴾ ، قُرِئَ بالرَّفْعِ والجَزْمِ<sup>(٢)</sup> . وقد تقدَّمَ القولُ في « أَمَّا » .

وقال أبو الفتح<sup>(٣)</sup> : « الفاءُ في قوله : « فَلَا » جوابُ « أَمَّا » لا جوابُ إِنْ ، ومثله قولُهُ تَعَالَى<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَحَقَبِ الْيَمِينِ ﴾ ① فَسَلِّمْ لَكَ مِنْ أَحَقَبِ الْيَمِينِ . « انتهى كلامُهُ .

وإنَّما وَجَبَ ذلكَ لأنَّ « أَمَّا » أَسْبَقُ الْمُجَابَيْنِ ، وجوابُ الشَّرْطِ محذوفٌ دلَّ عليه الجوابُ المذكورُ ، وسَدَّ ذلكَ مَسَدَّهُ ، ونظيرُهُ قولُكَ : وَاللَّهِ إِنْ زُرْتَنِي لأُكْرِمَنَّكَ ، جَعَلْتَ الجوابَ للقَسَمِ لتَقْدُّمِهِ ، وكذلك إِنْ قَدَّمْتَ الشَّرْطَ كان الجوابُ له كقولكَ : إِنْ تَزُرَّنِي وَاللَّهِ أُكْرِمُكَ ، وقالَ تَعَالَى<sup>(٥)</sup> :

(١) سورة القصص ، من الآية (٣٤) .

(٢) قرأ الفعل (يصدقني) بالرفع عاصم وحمة ، وقرأ الباقون بالجزم . انظر السبعة : ٤٩٤ ، والتيسير : ٤٠١ .

(٣) الفسر ٦٠/٣ .

(٤) سورة الواقعة ، الآيتان (٩٠ - ٩١) .

(٥) سورة الحشر ، من الآية (١٢) .



﴿لَيْنٌ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ ، لَمَّا كَانَتِ اللَّائِمُ فِي « لَنْ » مُؤَذِّنَةً بِالْقَسَمِ  
كَانَ الْجَوَابُ لَهُ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَأَمَّا إِنْ صَدَدَتْ فَلَا يَهْوَى الْحَيَاةَ ، فَحُذِفَ  
ذَلِكَ لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ . وَمِثْلُ قَوْلِهِ فِي الْمَعْنَى قَوْلُ دَعْبِلٍ<sup>(١)</sup> :

مَا أَطْيَبَ الْعَيْشَ فَأَمَّا عَلَيَّ      أَنْ لَا أَرَى وَجْهَكَ يَوْمًا فَلَا  
لَوْ أَنَّ يَوْمًا مِنْكَ أَوْ سَاعَةً      تُبَاعُ بِالدُّنْيَا إِذَا مَا غَلَا

\* \* \*

قَالَ الْمُؤَلِّفُ وَفَّقَهُ اللَّهُ لِمَرَضِيهِ<sup>(٢)</sup> :

هَذَا آخِرُ مَا تيسَّرَ لِي ذِكْرُهُ ، وَأَرْجُو مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهِ ، وَيَسْتُرَ مَا  
عَرَضَ فِيهِ مِنْ خَطِئٍ كَبَا فِيهِ جَوَادُ الْفِكْرِ ، أَوْ سَهْوُ اتَّفَقِ لِحُدُوثِ حَوَادِثِ  
الدَّهْرِ ، فَهُوَ الْعَلِيمُ بِخَفِيِّ الْمَقَاصِدِ ، وَالْمُسْتَجَارُ بِهِ عِنْدَ خُذْلَانِ الْمُسَاعِدِ . وَالْحَمْدُ  
لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَوَّلًا وَآخِرًا ، وَصَلَاتُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ وَعَلَى آلِهِ  
وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ<sup>(٣)</sup> .

(١) ديوانه : ١٢١ . وانظر أمالي ابن الشجري ٣٥٧/١ . والشاعر هو دعبيل الخزاعي أبو علي ابن  
علي بن رزين ، وقيل اسمه الحسن ولقبه دعبيل . شاعر إسلامي جيد الشعر ، عاصر خلفاء بني  
العباس ، وهجا منهم المعتصم فطلبه ، لكن دعبيلاً هرب واستتر . كان يجالس أبا نواس وأبا الشيث .  
انظر الشعر والشعراء ٤٨٩ / ٢ ، والأغاني ٢٩ / ١٨ ، ووفيات الأعيان ١٧٨ / ١ ، وتاريخ بغداد  
٣٨٢ / ٨ .

(٢) في (ص) : رحمه الله .

(٣) جاء في آخر النسخة (ت) التزكية ما نصه : تم الكتاب بحمد الله تعالى ، قال المؤلف رحمه الله :  
هذا آخر ما تيسر لي ذكره ، وأرجو من الله تعالى أن ينفع به ، ويستتر ما عرض فيه من خطأ كبا  
فيه جواد الفكر ، أو سهو اتفق لحدوث حوادث الدهر ، فهو العالم بخفي المقاصد ، والمستجار به  
عند خذلان المساعد . ووقع الفراغ منه في الليلة المسفرة عن صباح الأحد سادس شعبان المبارك

ووافقَ الفراغُ من نُسْخِهِ ضاحي نهار الخميس سَادِسَ  
عَشَرَ رَجَبِ المَبَارَكِ سَنَةِ إِحْدَى وَتَسْعِينَ وَسِتِّمِائَةٍ عَلَى يَدِ  
أَضْعَفِ عِبَادِ اللَّهِ تَعَالَى حَسَنِ بْنِ صَالِحِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرٍ،  
رَحِمَ اللَّهُ مَنْ تَرَحَّمَ عَلَيْهِ وَعَلَى الْمُسْلِمِينَ أَجْمَعِينَ<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

= من سنة ست وسبعين وستمائة ، والحمد لله حق حمده ، وصلاته على محمد وآله الطاهرين .  
هذا آخر ما وجد من هذا الكتاب الموسوم بقواعد المطارحة لمولانا الشيخ الإمام جمال الدين  
حسين بن إياز النحوي تغمده الله برحمته ، وأسكنه بجوحة جنته بمنه وكرمه . كتبه العبد الفقير  
علي بن صخر العلوي الحسيني ، وكان الفراغ منه في يوم الخميس ثالث عشر صفر ختمه الله  
بالخيرات من سنة تسعين وستمائة الهلالية حامداً لله ومصلياً على محمد النبي وآله ، نقلاً من نسخة  
بخط الشيخ قطب الدين سيجر عتيق الشيخ المذكور رحمه الله تعالى .  
وجاء في خاتمة نسخة (ص) : علقه لنفسه أضعف عباد الله عبد الله بن محمود الجيلي ، أصلحه الله  
وتاب عليه ، وغفر بفضله لوالديه فإنه مجيب الدعوات ، وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو  
عن السيئات .

يقول العبد الفقير إلى الله القدير أبو عمر عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم : وافق الفراغ من نسخه  
على جهاز الحاسب ظهر يوم الأربعاء تاسع جمادى الأولى من سنة تسع وعشرين وأربعمائة وألف  
من هجرة المصطفى عليه أفضل صلاة وأزكى سلام ، ويوافقها من تاريخ الميلاد الرابع عشر من  
شهر أيار من سنة ثمان وألفين للميلاد . وكان ذلك في مكتبي بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن  
بمدينة الظهران شرقي المملكة السعودية . ثم كان الانتهاء من تحقيقه والتعليق عليه ومقابلة نسخه  
في شهر محرم الحرام من شهور سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى عليه  
الصلاة والسلام أحسن تقضيها بخير وعافية على جميع المسلمين . أسأل الله أن يتقبله مني ، وأن  
يجعله ذخراً لي يوم ألقاه ، فلقد أفنيت فيه من زهرة شبابي ونفيس أوقاتي ما أحسبته عنده سبحانه ،  
أسأله تعالى أن يغفر لي ولمولفه وناسخه ولمن اطلع عليه وقرأه وأن يحشرنا جميعاً تحت لواء سيد  
المرسلين ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

(١) جاء في هامش (ح) : انتهت المقابلة والاجتهاد في التصحيح في مجالس آخرها خامس عشر  
ربيع الآخر من سنة تسع وتسعين وستمائة . كتبه الفقير إلى الله تعالى حسن بن داود غفر الله له .

## فهرس الفهارس

- ١ - فهرس الآيات .
- ٢ - فهرس الأحاديث والآثار .
- ٣ - فهرس أمثال العرب وأقوالهم وأمثلة النحويين.
- ٤ - فهرس الأشعار والأرجاز .
- ٥ - فهرس الأعلام .
- ٦ - فهرس الكتب .
- ٧ - فهرس المصادر والمراجع .
- ٨ - فهرس الموضوعات .



## فهرس الآيات

رقم الآية	<u>الفاتحة</u>	الصفحة
١		١٢٧
٧		٢٦١
	<u>البقرة</u>	
٦		٢٤٧
١٠		٢٦٧
٢٦		٤٦٦ ، ٢٦٩
٦٨		٤٧٠
٦٩		٢٣٠
٧٢		٢٧٢
٩١		١٧٥
٩٨		٤٤٠
١٠١		١٧٤
١١١		١٠٣
١٢٤		١١٨
١٣٢		٥١٥
١٣٩		٤٤٨
١٥٩		٢٦٨
١٩٥		٢٠٥
٢٢٠		٢٦٠
٢٣٧		٤٦
٢٤٤		١١٩
٢٤٥		١٣٩
٢٤٧		٤٧٨

رقم الآية	الصفحة
٢٤٨	٤٧٨ ، ٨٨
٢٥٩	١٦٦
٢٧٥	٢٦٦
٢٧٨	٥٠٣
٢٨٠	٦٩
٢٨٢	٤٩

### آل عمران

٨	١٥١
١٣	١٣٥
١٨	٢٥٦
٣٩	١٤٦
٥٢	٢١٠
٩٦	٥٣٠
١٤٤	٣٨٤
١٤٦	٣٣٤
١٥٤	٢٥٦
١٨٠	٥٠٢

### النساء

٢	٢١٠
٢٣	١٦٧
٤٦	٥٠٥ ، ٢٠٩
٦٦	١٩٢
٧٨	٤٦٥
٨٨	١٧٤
٩٠	١٨١
٩٤	٦٧

الصفحة	رقم الآية
٢٦٨	١٥٦
٣٤٦	١٥٨
١٣٨	١٦٤
٣٤٦	١٦٥
<u>المائدة</u>	
٢٦٨	١٣
٥٠٥	٩١
٢٥٤	١١٦
٤٣	١١٩
<u>الأنعام</u>	
٣٨٧	٣٥
١٨٨	٤٨
٢٦٦	٧١
٢٤٤	٩٢
٤٤٨	٨٠
٥١٦	٨١
٣٢٩	١٠٨
٢٤٧	١١٩
٣٢٩، ٣٠٥	١٣٧
٤٨٠	١٤٦
٢٠٦	١٥١
٢٤٤	١٥٥
١١٨	١٥٨
<u>الأعراف</u>	
٢٧٢	١١

الصفحة	رقم الآية
٤٧٣	١٢٩
٢٦٦	١٧٥
٦٧	١٧٧
٢٣٦ ، ٢٥٢	١٨٦

### الأطفال

٥١٦	٧
٩٠	١٩
٤٦٥	٥٨
٤٠١	٦٠
٤٦٩ ، ٤٥٠	٦٧
٤٥٠	٧٠

### التوبة

٣٩٩	٣
٣٨٩	٦
٢٨٩	١٧
١٧٦	٢٥
٤٣٤	٤٠
٤٧	٤٢
١٣٧	٦٢
٥٩	٩٤
٤٨٥ ، ٣٧٦	١١٧
٥٠٨	١٢٨

### يونس

٤١٠ ، ٢٩٧	٢
٢٧٥	٩٨



الصفحة	رقم الآية
<u>هود</u>	
٦٨	٨
٢٧٣	١٨
<u>يوسف</u>	
٢٣٠	١٠
١٣٥	١٨
٣٢٣، ٢٤١	٢٦
١٥١، ١٤٦	٢٩
١٩٩	٥١
٤٢٦	٧٦
٤٢٠	٨٠
١٣٥	٨٣
٦١	٨٥
<u>الرعد</u>	
٢٠٧	١١
<u>إبراهيم</u>	
٢١٢	٩
<u>الحجر</u>	
٢١٥	٢
٢٧٥، ٢٦٩	٧
٣٠٧	٢٢
٨٩	٧٢
٢٦٦	٩٤
<u>النحل</u>	
٥٢٦	٦
٣٨٧، ٨٨	١٨

الصفحة	رقم الآية
٤٧٩	٦٢
٢٧٢	٦٥
٢٧٢	٦٦
٣٨٠	٨٨
٣٥٣	٩٨
٨٨	١٢٤
<u>الإسراء</u>	
٢٥٥	١٥
٦٥	٢٢
٥٢٨	٢٤
٣٠٦	٤٤
٤٩٢	١٠٠
<u>الكهف</u>	
١٧٠	٢٢
٣٦٩	٣٣
٣٣٧ ، ١٧٤	٣٩
١٨٨	٥٦
٤٤٠	٦٣
٥٢٦	٧٦
٢٩٦	٧٩
١٨٤	١٠٣
<u>مريم</u>	
٨٩	٤
٢٤٠	٥
٢٤٠	٦
٣٩٨	٢٨
١٤٩	٦٩

الصفحة	رقم الآية
	<u>طه</u>
٤٣٧	٧
٤٨٠	٤٤
٥١٢	٦٧
٢١١	٧١
	<u>الأنبياء</u>
٣٧٩	٧٣
٣٨٨	٩٧
٣٩٢ ، ٨٩	١٠١
	<u>الحج</u>
٢٠٦	٣٠
٥١٢	٣٢
١٢٠	٧٢
	<u>المؤمنون</u>
٢٢٠	٤٠
٣٩١	٦٤
٣٩٣	٨٢
	<u>النور</u>
٢	٢
٢	٤
٣٠٥	٢٦
٣٠٥	٢٧
١١٦	٥٢
٤٤١	٤١٧
	<u>الفرقان</u>
٣٩٢	٢٢
٥٢٨	٢٣

الصفحة	رقم الآية
٤٢٨	٢٤
٤٣٦	٢٥
٨٧	٢٨
١١٩	٤١
٢١٨	٥٩
<u>الشعراء</u>	
٢٧٣	٦١
٢٧٣	٦٢
٩٠	٧٦
١٨٢	١١١
<u>النمل</u>	
١٧٦	١٩
١٢٧	٣٠
١٠٣	٦٤
<u>القصص</u>	
٥٣١	٣٤
<u>الروم</u>	
١٤١	٩
٣٩٣، ٣٩١	٢٥
٢٣٦	٣٦
٦٩، ٦٧	٤٧
٤٤١	٤٨
<u>الأحزاب</u>	
١٣٨	٥
<u>سبا</u>	
٣٩٤	٧
٥٠٥، ٢٠٩	١١

الصفحة	رقم الآية
<u>فاطر</u>	
٢٦٦ ، ٢٥٧	٢
<u>يس</u>	
٤٩٤	٢٣
<u>الصفافات</u>	
٣٩٣	١٦
١٢٨	١٧
٢٨	٤٨
٤٠٤ ، ٢٩٨	٧٥
١٢٥	١٣٠
<u>ص</u>	
٢٧١	٢١
٤٦٦	٢٤
٤٠٥ ، ٣٧٣ ، ٣٠٠	٣٠
٤٠٥ ، ٣٧٣ ، ٣٠٠	٤٤
<u>الزمر</u>	
٤٠٤	٣٣
١٥٥	٤٦
٢٠٨	٥٣
٥٠٥ ، ٢٥٦	٧٣
<u>غافر</u>	
٣٩٥	١٠
٢٤٤	٢٨
<u>الشورى</u>	
٢١١	٨
٢٢٢	١١

الصفحة	رقم الآية
	<u>الزخرف</u>
٤٨٢	٣١
٢٠٧	٦٠
٥٢٠	٨٤
	<u>الجنات</u>
١٨٨	٢٥
	<u>الأحقاف</u>
٢١٩	١١
	<u>الفتح</u>
٣٤٦	٧
٣٤٦	١٩
١٧٦	٢٧
٢٥٦	٢٤
	<u>الحجرات</u>
٢٨١	١٢
	<u>الذاريات</u>
٤٢	٨٣
	<u>الطور</u>
٣٦٩	١٦
	<u>النجم</u>
٣٨٤	١
٦٣	٣٩
	<u>القمر</u>
١٤٠	١١
١٨٦ ، ١٨٣	١٢
١٨٨	٥٠
٢٥٥	١٦

الصفحة	رقم الآية
	<u>الرحمن</u>
٤٨٢	٢٢
٢٨٨	٢٩
٤٤١	٦٨
	<u>الواقعة</u>
٤٧٠	٣٢
٤٧٠	٣٣
٣٩٣	٤٧
٥٣١ ، ٢٧٦	٩٠
٥٣١	٩١
	<u>الحديد</u>
١٣٩	١١
٤٥٥	١٥
	<u>الحشر</u>
٥٣١	١٢
	<u>الصف</u>
٢١٠	١٤
	<u>الجمعة</u>
٢٥٧ ، ١٣٣	٨
	<u>الطلاق</u>
٣٩٤	٨
٣٩٤	٩
	<u>الملك</u>
٥١٣	١٩
	<u>القلم</u>
١٢٤	٦
٥٢٨	٤٢

الصفحة	رقم الآية
	<u>الحاقة</u>
٥٢٨	١١
٢٧٠	١٩
	<u>المعارج</u>
٤٤	١١
	<u>نوح</u>
٢٠٨	٤
٢٦٢	٢٣
٤٦٥	٢٥
	<u>المزمل</u>
٦٣	٢٠
٢٦٠	١٥
٢٦٠	١٦
	<u>المدثر</u>
٣٩٣	٨
٣٩٣	٩
٣٩٣	١٠
	<u>القيامة</u>
٣٧١	٣١
	<u>الانسان</u>
٢٧١	١
٥٠٥ ، ٢٠٩	١٤
٢١١	٣١



الصفحة	رقم الآية
<u>المرسلات</u>	
٤٨٠	٦
<u>النبأ</u>	
٥١٩	١
٤٦٠	١٤
<u>الانفطار</u>	
٣٨٩ ، ٣٨٤	١
٣٨٤	٢
<u>المطففين</u>	
٢١٨	٢٨
<u>الانشقاق</u>	
٣٨٩ ، ٣٨٤	١
<u>البروج</u>	
١٣٣	١٠
<u>الطارق</u>	
١٠١	١٧
<u>البلد</u>	
١٠٦	١٤
١٠٦	١٥
<u>الليل</u>	
٣٨٥	١
٣٨٥	٢
<u>الضحى</u>	
٣٨٥	٢
٤٦٧	٨

الصفحة	رقم الآية
	<u>العلق</u>
٢٧٣	٦
	<u>الزلزلة</u>
٤٤٠ ، ٣٤٨	٥
	<u>العاديات</u>
٣٩٥ ، ٨٩	٩
٣٩٥ ، ٨٩	١١
	<u>الكافرون</u>
١٥٢	١
	<u>الإخلاص</u>
٥٢٥	١
٥٢٥	٢

\* \* \*

## فهرس الأحاديث والآثار

٣٥٧	أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَسَطَ النَّاسِ
٣٥٤	بُعِثْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ
٥٢٩	جَدَعَ الْحَلَالُ أَنْفَ الْغَيْرَةِ
٢١٩	صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ
١٥	فِي كُلِّ كَيْدٍ حَرَّى أَجْرٌ
٧٤	كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا
٣٥٧	كَانَ يَقِفُ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ عَلَى الْمَرْأَةِ وَسَطَهَا
١٠٣	هَائُوا رُبْعَ عَشْرِ أَمْوَالِكُمْ
٢٤٣	وَجَدْتُ النَّاسَ أُخْبِرُ تَقْلَهُ

\* \* \*

## فهرس أمثال العرب وأقوالهم وأمثلة النحويين

٢٤٧	أتيتك زمن الحجاج أمير
١٦٤	أتيتك عتمة ومساء
٢٩٣	أخزى الله الكاذب مني ومنه
٣٨٤	إذا احمر البسر
٢٥٠	أذهب بذي تسلم
٢٦٤	أراك لشاتمي
١٧٣	أرسلها العراك
١٧٢	استوى الماء والخشبة
٤٧٢	أشدّ الهل وأرجاه
١٠٦	أعجيني دق الثوب القصار
١٠٦	أعجيني دق القصار الثوب
٣٠٧	أعقت الفرس فهي عقوق
٥٩	أعلم الله زيدا عمراً كريماً
٢١٥	أفضل منك أفضل مني
٧٦	أقائم الزيدان
١٨٩	أقبل إخوتك إلا إبلهم
١٣٦	أقل رجل يقول ذاك إلا زيد
٥١٦	أكبر ظني أنك ذاهب
١١٧	أكرم موسى عيسى
١١٧	أكل الباقل يخبى
٢١٠	أكلت السمكة حتى رأسها
١٣٠	أكلوني البراغيث
٢٧٣	ألا ماء بارداً
٨٢	أما العسل فأنا شراب
٢٧٨	أما أنت منطلقاً انطلقتُ
٢٧٥	أما زيد فمنطلق

٢٧٧	أما يوم الخميس فإن زيدا قائم
٣٩٢	إن دخلت الدار فأنت طالق
٣٦	إن زيدا ليضرب
٥٩	أنبأت زيدا عمراً كريماً
٣٥٩	انظر إلى كيف تبيع الأحمرين
٢٦٤	إني رأيته لسمحاً
٢٦٠	أهلك الناس الدينار والدرهم
٧٥	أوشك زيد أن يقوم
٢٢٥	باب ساج
١٢٤	بحسبك زيد
٢١٨	بحسبك زيد
١٢٤	بشرعك زيد
٤١	بع الثوب
٢٤	بعير ذو عثانين
٢٢٧	بقلة الحمقاء
٤١٤	بنو فلان أحلاس خيلهم
١٢٣	تسمع بالمعيدي خير من أن تراه
٢٤٨ ، ٢٤٧	تسمع بالمعيدي خير من أن تراه
٢٤	تفاوت الأمر تفاوتاً
١٠٢	تيدك زيدا
٤١٦	جئت إليه
١٩	جاؤوا أحاد
٢٩	جاري بيت بيت
٩١	جلست حيث أنك جالس
٢٢٠	جلست من عن يمينه
٣٥٧	جلست وسط رأسه
١٦١	جهد رأيي أنك ذاهب
٣٠٣	حبذا رجلاً زيد
١٦٩	حبست منعاً

١٧١	حسبك وزيداً درهم
٥١٨	حسن الوجه
١٢١	حسن دارك
١١٩	حضر القاضي اليوم امرأة
١٦١	حقاً إنك ذاهب
٥١٦	حقاً أنك ذاهب
٢٥	حمام حزابية
٥٠٧	خذ اللص قبل يأخذك
٤٧١	خرجت بلا زاد
١٢٨	خرجت فإذا زيد يضربه عمرو
٢٧٢	خشن الماكن
٤١٦	خشنت بصدرة
٤١٦	خشنت صدره
١٣٠	خير منك خير مني
٤٣٤	داهية دهياء
٣٣٢	دهدرين ساعد القين
١٣٢	الذي يأتيه فله درهم
٤٣٩	ربأت القوم
٢١٥	ربما قال زيد
١٨٧	ربه رجلاً
٣٠٧	رجل تامر ولاين
٤٣٥	رجل روع
١٧٥	زيد أبوك عطوفاً
٤٥١	زيد ضربت إياه وعمرو
٣٧٥	زيد ضربته
٥٩	زيد ظننت قائماً
١٠٨	زيد في الدار خلفك
٢٦٤	زيد والله لوائق بك
١٠١	ساروا رويداً

١٠٤	سرني ما أنت صانع
١٤٣	سقياً لك
٤١٦	سميته بزيد
٤١٦	سميته زيداً
١٣٨	سير سيرٌ شديد
٢٤	شابت مفارقه
١٧٧	شتى تؤوب الحلبة
١٣٦	شربي السوق ملتوتاً
٣٨٦	شربي السوق ملتوتاً
٢٢٧	صلاة الأولى
١٦٣	صيد عليه يوم الجمعة غدوة
١١٥	ضرب غلامه زيد
٣٨٦	ضربي زيداً قائماً
٣٨٩	ظننت أن الزنور أشد لسعة من العقرب فإذا هو هي
٥٧	ظننت زيداً
١٩٥	عتابك السيف
٧٣	عساك أن تفعل
٤٨٦	عسى الغوير أبؤساً
٧٢	عسى الغوير أبؤسا
٥٧	علمت أن زيداً قائم
٣٥٩	على كيف تبيع الأحمرين
١٨٤	عندي ملء الإناء عسلاً
١٨٤	عندي منوان عسلاً
٤٧١	غضبت من لا شيء
٥٢٨	غمام العطاء
٤٩٧	فلان جحيش عوير وحده
٤٩٧	فلان نسيج وحده
١٣١	في الدار صاحبها
٦٨	قائماً ليس زيد

١٨٩	قام القوم إلا جعفرًا
١١٩	قام اليوم هند
٣٢	قام غلاما زيد
١٢٢	قامت الزيدون
٢٠٨	قد كان من مطر فخل عني
١٧٩	قعد القرفصاء
٤٦٤	قعد مني مقعد القابلة
١٦٩	قعدت جلوساً
٤١	قم الليل
١١٣	كاد زيد يقوم
٧١	كانت عمرو ذاهب
١٢٧	كل رجل في الدار فله درهم
١٢٧	كل رجل قائم فله درهم
١٣٦	كل رجل وضييعته
٢٣٠	كل رجل يأتيه فله درهم
٦٠	كبن أخوك
٤٤٦ ، ٤٤٥	لا أبا لك
٩٤	لدن غدوة
١٢٩	لزيداً ضربته
٢٢٠	لله لا يؤخر الأجل
٢٣٩	اللهم ارزقني مالاً أتصدق به
١٩٩	اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشى الشيطان وأبا الإصبع
٢٤٨	اللهم بيض وجهي يوم تبيض فيه الوجوه
٢٦٣	لهنك لقائم
٢٣٩	لولا تسافرُ تغنم
١٤٢	ليل قائم
٣٨٥	الليلة الهلال
٤٠٦ ، ٤٠٣	ليلك قائم
٧٠	ما أصبح أبردها



٧٠	ما أمسى أدفاها
٥٢٠	ما أنا بالذي قاتل لك شيئاً
١٧٧	ما باكيتين مضروبة جاريتك
٦٦	ما جاءت حاجتك
٢٠٧	ما جاءك من أحد
١٣٧	ما جاءني إلا زيد
٢٠٨	ما جاءني رجل بل رجلا
٣٠٣	ما رأيت مثله
٩١	ما رأيته منذ أن الله خلقتني
٥٢٨	ماء الصباية
٢٠٤	مررت بالرجل الحسن الوجه
٨٣	مررت برجل زيدا ضارب
٧٠	مررت برجل قائم كان
٧٠	مررت برجل كان قائم
١٨١	مررت برجل معه صقر صائد بع غداً
١٧٦	مررت برجل معه صقر صائداً به غداً
٢٦٦	مررت بما معجب لك
١٧٣	مررت به وحده
٥٠٧	مره يبيعها
٤٩٧	مصرخي
١٦	ناقة خزعال
١٤٢	نهار صائم
٤٠٦، ٤٠٣	نهارك صائم
٤٦	هؤلاء مصطفىو الله
١١٠	ها قائماً ذا زيد
٢٩١	هذا الهلال
٤٠٨	هذا جحر ضب حرب
٣٣٣	هذا حلو حامض
٥١٠	هذا حلو حامض

٩٨	هذا زید قائماً
٧٧	هذا ظان زید قائماً أمس
٧٧	هذا معطي زید درهماً
٢٠٧	هل جاءك من أحد
٣٧٩	هو أبو عذرها
٣٣١	هو جاري بيت بيت
١٠٩	هو زید معروفاً
١٧٨	هو زید معروفاً
٤٦٤	هو مني مزدر الكلب
٤٦٤	هو مني معقد الإزار
٢٩	هو يأتينا صباح مساء
٣٥٧	هو يرتقي وسطاً
٣٥٧	وسط رأسه صلب
٢٦٠	يا الله
١٥١	يا أيها الرجل
٤٩٧	يا بني
١٥٩	يا شا ارجني
١٥٠	يا لطيفاً بالعباد

\* \* \*

## فهرس الأشعار والأرجاز

### الهمزة

٣٤٥	قيس بن الخطيم	غطاءها
٢١٥	عدي بن الرعلاء الغساني	نجلاء
٤٠٧	أبو المقدام	اللهاء
=	=	حداء
٥٢٦	-	إتلائها
٦٩	ربيعه بن ضيع الفزاري	الساء
=	=	رداء
٤٧٢ ، ٣٧٨	أبو زبيد	عناء

### الباء

٣٤٩	الفضل بن عباس	العرب
٣٥٠	مسكين الدارمي	العرب
٤٤٢	-	ملكذب
١٧١	الحطيئة	اغتربا
٥٠٧	المتني	يصطحبا
٣٥٣	عبدالله بن قيس الرقيات	طيبا
٣٣٦ ، ٣٣٤	حرير	المصابا
٢٦٣	بعض جوارى العرب	أبة
٢٦٣	=	الرقبة
٢٦٢	رؤبة	شهره
=	=	الرقبة
٣٤٤	النابعة	الكتائب
٣٦٧	عامر بن الطفيل	مملعب
٣٧	عامر بن الطفيل	أب
=	=	تخطب
٣٥٦	-	الكرب
=	=	الربط

٣٦٩	-	رايي
١٣٢	النابعة الجعدي	يخضب
=	=	الطحلب
٥١٠	المتني	ممسكوب
٢٨٣	تأبط شرا	سالب
٢٥١	القطامي	الدواب
٢٩٦	امرؤ القيس	غيب
٤٣٢	عمرو بن لجأ	أذنايها
٤٢٨	صخر الحرمازي	جنوب
٣٥٨ ، ١٦٥	ساعدة بن جؤية الهذلي	الثعلب
٢١٠	النابعة	أجرب
٤١	جرير	العرب
١٠٧	ذو الرمة	النقب
٢٨٣	زيد الفوارس الضبي	يتلهب
٢٩٥	هدبة بن خشرم العذري	قريب
٢٨١	ليلي الأخيلية	غلاب
٥١٤	المتني	شباب
١٨٨	ذو الرمة	العصب
١٩٦	الكميت	مذهب
١٢٥	هني بن أحمر الكناني	أعجب
٣١٣	ذو الرمة	مذاهبه
٣٤٦	علقمة بن عبدة	قريب
٣٩٠	عمرو الفقعسي	أنكب
٢١٨	راشد بن عبد ربه	الثعالب
٤٤٦	أبو الخدرجان	غريب
٤٥٣	امرؤ القيس	الوطاب
١٢	الفرزدق	عيوبها
١٣	عبيد الله بن قيس الرقيات	مطلب
٣٠٦	علقمة	ذنوب

	النساء	
٣١٧	امرؤ القيس	معيشة
٤٥٨	-	يُهاثي
٤٣	امرؤ القيس	مطبي
٤٧٠	عبيد الله بن قيس الرقيات	الطلحات
٣١٤	كثير	زلت
=	=	ملّت
١٠٣	-	يهاتي
٤٩٦ ، ٣٣٦	سراقة الباهلي	بالترهات
٢١٣	جذيمة الأبرش	شمالات
٢٨١	أبو محمد الفقعسي	ميت
٢٨١	=	استقيت
٤٣٥ ، ٤٣٣	السموئل	أتيت
٥١	-	الأساة
	النساء	
٢٨١	رؤية	ألبيث
	الجيم	
٢١٩	النابعة الجعدي	الفلج
=	=	الفرج
٢٤٤	جندب بن عمرو	دارج
	الحاء	
٥٠٠	عبد الله بن الزبيري	رمحا
٧٤	رؤية	يمصحا
٣٨١	أبو الطمحان	برائح
٤٢٢	عروة بن الورد	رزح
٣٢٧	ابن مقبل	المسارح

٣٧٤	أشجع السلمي	الصحاصح
١٩٥	أبو ذؤيب	تصيح
المدال		
٣٧	الأعشى	محمد
=	=	المقالدا
٦٢	خداش بن زهير	مجيدا
٣٧٠	قيس بن معاذ	جلدا
٤٩٨	عمرو بن معديكرب	قدًا
٤٢١	كعب بن جعيل	غدا
٣٠٣ ، ٣٠١	جرير	زادا
٤٦٥	الأعشى	يدا
٨٦	عمر بن أبي ربيعة	موجودا
٢٦٤	-	لمجهودا
٢٠٧ ، ١٩٩	النابعة	أحد
٢٢٠ ، ٢٠٥	ابن ميادة	معاهد
٢٣٦	أبو زبيد الطائي	الوريد
٢٣٥	خلف بن خليفة	قلائد
٣٢٣	النابعة	لبد
٢٦٨	النابعة	فقد
٣٠٤	حسان	الصيد
=	=	المناجيد
=	=	الجلالعيد
١٥٩	أبو ذؤيب	واقد
٢٤١	النابعة الديباني	لبد
١٩٣	النابعة الديباني	أحد
=	=	الجلد
١٢٤	طرفة	محدد
٣٨٤	طرفة	معبد

٣٨	-	زياد
٣٠٣	السفاح بن بكير اليربوعي	سبد
٤٠٨	غسان بن ولة	سعد
١٧٨	النابعة	مفتاد
٧٩	الأشهب بن رميلة	خالد
٨٠	الفرزدق	الأسد
٢١١	-	زياد
٢١٣	أبو عطاء	وفود
٢٦٥	-	لعميد
٣٥٣	الأخطل	معتمد
=	=	الجسد
٣٦٧	ذو الرمة	عبيد
٣٨٠	الحطيئة	ردوا
١٤١	-	البرود
=	-	مزيد
١٨	ساعدة بن جؤية	موحد

#### الراء

٤١٩	العجاج	كسر
٤٤٢	النابعة	البواكرا
٤٦٦	أمية بن أبي الصلت	البيقورا
٢٦١	امرؤ القيس	استعارا
١٦٩	جرير	القمر
٣٦٧	-	قصارا
٣٥٤	معبد بن علقمة	أحضرا
=	=	أنكرا
٣٦٣	-	جعفرا
٤٦٦	-	فرارا
٣٧٩	دعبل الخزاعي	العُدْرَه

٢٤٧	امرؤ القيس	أنثير
٤٣١	الأعشى	للكأثر
٤٣٦	-	جار
٣٧٧	-	السمير
٣٦٨	بعض بني كليب	الحمار
٣٥١، ١٧٩، ١١٠	ابن دارة	عار
٣٥١	الأعشى	جابر
٣٥٥	حرير	الخضر
٤١	-	بالجار
٤١١	المنخل اليشكري	الذكور
=	=	الأسير
١٢٦	-	بدينار
١١٠	سالم بن دارة	عار
١٩٦	لهذم	بقري
٨١	أبان بن عبد الحميد اللاحقي	الأقدار
٨٢	أبو طالب	عافر
١٥٧	ليبد بن ربيعة	منتظر
٤٨١	توبة بن الحمير	فجورها
١٩٩	-	معدور
٢١	-	جعفر
=	=	أقصر
=	=	أحمر
=	=	أصفر
٢٦٤	أبو تمام	المزهر
٢١٦	أبو دؤاد الإيادي	المهار
٢٥٦	حسان بن ثابت	المتخير
٢٣٢	الفرزدق	بشر
٥١٦	أبو تمام	قبر
٤٨٥، ٧١	تأبط شرا	تصفر



٣١٤	كثير	يتغير
٣٤٠	-	شاكر
١٨٢	أبو صخر الهذلي	القطر
١١٦	سليط بن سعد	سنمار
١١٩	-	جعفر
=	=	أقصر
٣٩٠	ذو الرمة	جازر
٤١٤	عمر بن أبي ربيعة	أنور
٤٦١	امراة من العرب	عامر
=	=	ناصر
١٦١	-	خمر

#### السين

٥٢٥	طرفة	الفرس
١٠٥	المرار الأسدي	المخلص
٥١٧	الأسود بن يعفر	المجالس
١٠٧	الفرزدق	يبأس
٦٥	المرقش الأكبر	المخالس
٢٨٠	مالك بن خالد الحناعي	أعراس
٢٨١	مالك بن خالد الحناعي	فراس
٥١٤	الهذيل بن مجاشع	يدنس
١٩٤	-	أنيس
=	-	العيس

#### الشين

١٥	الفضل بن عباس (الأخضر اللهي)	خموشا
----	------------------------------	-------

#### الضاد

٣٥٢	حطان بن المعلى	الأرض
٥١٨	امرؤ القيس	بالخصيض

## الطاء

٢٤٣	-	احتلطُ
٢٤٣	-	قطُ
٢١٧	المتنخل الذهبي	الرايطُ

## العين

١٧٧	سويد بن أبي كاهل اليشكري	انقمعُ
٢١٢	سويد بن أبي كاهل اليشكري	بأجدعا
٢٧٤	جرير	المقنعا
٢٠١	يزيد بن الحكم الكلابي	المضاجعُ
٢٥٨	النمر بن تولب	فاجزعُي
١٧٨	الصلتان العبدى	تواضعُ
٥٢٢	المتنى	تتقطُعُ
٣١٨	النايعة	مراعُ
٣٣٨	-	واسعُ
٤٠٠	الكروّس بن زيد الخليل	صانعُ
٢٤٥	القحيف العجلي	الكراعُ
٢٥٢	الفرزدق	مجاشعُ
٢٧٩	العباس بن مرداس السلمي	الضبُعُ
٤٧١	الضحاك الرقاشي	فاجعُ
٤٦٠	الفرزدق	الطوالعُ
٥١٦	دعبل الخزاعي	موضعُ

## الفاء

١٧٤	-	النحفُ
٥٢٣	سحيم عبد بني الحسحاس	انصافا
١٦٠	العجاج	وفا
١٣	-	الصفة

١٤	-	معرفة
١٤٠	أبو كبير الهذلي	المجنف
٢٤	-	لمستعطف
٧٩	قيس بن الخطيم	وكف
٣١٨	الخطيئة	وكيف
٣٢٠	=	تذرف
٥٠٣	-	جنف
١٤١	-	يعرف
<b>القاف</b>		
٢١٦	بلعاء بن قيس الكناني	صدقا
٣٤٧	أبو محجن	بطلاق
٤١٥	-	المرفق
٣٩	رؤية	فطلق
=	=	تملق
٤٨١	متمم بن نوية	عفاق
=	=	اشتياق
٢٥١	-	فتفرقوا
٣١٣	الأعشى	موفق
٥١٧	عبد القيس	فريق
<b>الكاف</b>		
٣٧٩ ، ٣٧٨	أم السليك	قتلك
١٩٧	الأعشى	لسوائكا
٤٨٧	تأبط شرا	مالك
=	=	المهالك
<b>اللام</b>		
٥١	-	حمل
٥١	-	الجبل
٤٣	-	الجبل

٣١٥	-	وكلُّ
=	-	حصلُ
=	-	بالأجلُ
٥١٥	ليبد	مصلُ
١١٦	أبو الأسود	فعلُ
٢٦٧، ٢١٥	أمية بن أبي الصلت	العقالُ
٥٣٠	المتني	صددتِ فلا
٥٣٢	دعبل	يوماً فلا
=	=	ما غلا
١٢١	-	قالا
١٠٩	المتني	محو لا
٤٠٢	الأعشى	نحلا
٣٦٨	كثير	فضلا
٥٠٧	-	الجبلا
٣٠	كعب بن زهير	خبالا
٣٦٤	عبد العزيز بن زرارة الكلابي	سلسيلا
٤٣٦	أبو النجم العجلي	إبلا
٤٣٦	=	أولاً
٣١٣	الأحوص الأنصاري	الأوائِلِ
٣١٥	امرؤ القيس	المالِ
٣١٧	=	أمثالي
٤٥١	=	تمثالِ
٢٥٦	=	عقنقلِ
٢٠٤	=	جلجلِ
٣٤٠	-	الأفضلِ
٣٥٠	حرير	الكواملِ
٥٩	أبو ذؤيب الهذلي	بالجهلِ
٢١٥	الأعشى	أقيالِ
٤٥٧	حسان	تقتلِ

		للمفصل
		مجهل
٢٢٢	مزاحم بن الحارث العقيلي	حيال
٢٢١	الحارث بن عباد البكري	أقتال
٤٤٩	الأعشى	الموالي
٣٥٥	أبو نواس	خال
		بدا لي
		بالجبال
		هزالي
		الأثقال
٥٠٩	الأعشى	أشباليها
٤١١	باعث بن صريم	قاتل
٤٩٦	معدان بن جواس الكندي	أشكل
٢٥٣	جرير	ننتعل
٤٦٦	الأعشى	الفضل
١٤٢	المتنخل الهذلي	ميدول
٧١	هشام أخي ذي الرمة	قائل
٥٢١	المتني	السبل
٤٣٩	مالك الخزاعي	عاجل
١٣	-	العواذل
٤٢١	ليبد بن ربيعة	عويل
٤٢٩	حسان	نواصله
٣٣٠	جرير	يقولها
٢٦٣	-	جهول
٣٧٠	عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي	جميل
٤٩٢	=	سلول
		الفضل
٤٠٦	المتنخل الهذلي	متخاذل
٤٨١	جعفر بن علبة الحارثي	المباسل
٤٧٤	=	

٤٧٧	جعفر بن علبة الحارثي	سلاسل
٥٠٨	المتني	قبل
الميم		
٢٣٨	—	علم
٢٣٨	—	ولم
٣٦٥	ليبد	الأدم
٦٣	—	آدما
٧٢	—	صائما
٨٠	—	الفما
٦٦	ربيعه بن مقروم الضبي	رميما
٢٦٢	عمرو بن عبد الجن	عندما
٤٨٦	رؤبة	دائما
=	=	صائما
١٦٨	حاتم	تكرما
٣٩٠	بشر بن أبي خازم	نياما
٤١٧	غلاق بن مروان	الأشائما
٣٤٩	حميد بن ثور	السناما
٣٤٥	زياد الأعجم	تستقيما
٣٧١	أمية بن أبي الصلت	جما
=	=	ألمّا
٣٦٤	عمرو بن قمينة	أعمامها
٤٤١	عامر بن الطفيل	تحمحما
٥١١	رجل من بني بكر بن وائل	تضاما
٤٤٦	الحصين المري	الدمما
١٥٣	أبو خراش الهذلي	ألمّا
=	=	اللهمما
١٥٥	جرير	أماما
٢٨٧	=	لماما

٢٤٩	الأعشى	مداما
٢٤٩	يزيد بن عبد عمرو بن الصعق	الطعاما
٤٨٠	رجل من بني أسد	أرماما
٤٨٠	=	رزاما
٤٨٠	=	الهاما
٤٨٠	=	مقاما
٣٨٨	-	اللهازم
٣٨٧	زهير بن أبي سُلمى	بالدَم
٢٨	حسان	يَقْدُم
٣٨٦	طفيل	تبَسَّم
٤٠	أبو خراش الهذلي	بالرِدم
٥٠٦، ٢٠٩	حكيم بن معية الرعي	تِشَم
=	=	ميسم
٢٢٠	قطري بن الفجاءة	أمامي
٢٦١	الأسود بن يعفر النهشلي	صمام
٣٢٨	أبو ذؤيب	السجم
٢١٣	ضمرة بن ضمرة النهشلي	بالميسم
٣٠٢	أبو بكر بن الأسود	تهام
٣٤٤	النابعة	الأقوام
١٥٩	أوس بن حجر	المكرم
٤٣٢	=	مسهم
٤٦٣	ذو الرمة	النواسم
٥٢٤	الأسدي	خواررزَم
٢٢٢	العجاج	المنهم
٣٧٥	زهير	يتقدم
٢٢٦	محمد بن بشير الخارجي	الخدام
٢٣٠	الأعشى	الدَم
٣٧١	زياد بن منقذ	نُقْم
٢٦٨	سويد بن كراع العكلي	حالم

٢٦٣	غلام من بني كلاب	كريم
١٥١	الأعشى	عاتم
٥١٣	الأعشى	سائم
٤٧١	المتني	يلم
٥١٩	المتني	حرام
٥٠١	المتني	يقسم
٢٥١	-	قدمه
٥٦	المرار الفقعسي	يدوم
٣٠٩	كثير	غريها
٣١٤	=	أسومها
=	=	صميمها
=	=	كريمها
٥١١	عبد الرحمن بن حسان	سقيم
٤٦٢	عبد الرحمن بن حسان	نجومها
٣٢٥	ليبد	المظلوم
٣٢٩	ليبد	صراؤها
٤٥٣	ليبد	أمامها
٣٩٨	-	يتظلم
١٥٥	-	علموا
٣٩١	ضيعم الأسدي	الظلم
٥٢٧	عمرو بن حسان	غلام
٢٩٣	-	أظالمه
=	-	يرحمه
٢١٧	رؤية	قتمه
=	=	جهرمه
النون		
٣٥١	بعض بني أسد	أحيان
=	=	بضؤلان



١٦٠	الأعشى	رجن
٣٥٨	بعض النحاة	أنت أنا
٣٢١	زياد العنبري	الليانا
٢٣١	قريط بن أنيف	شيبانا
٣٤٢	عمرو بن كلثوم	بنينا
=	ذو جدن الحميري	الآميننا
٤٦٩	الأسود بن يعفر	قرينا
٢٩٨	كثير بن عبد الله النهشلي	عفانا
=	-	الظنوننا
٢٨٩	-	العيونا
٣٤٥	عمرو بن كلثوم	السابقينا
٤٢١	عمرو بن كلثوم	تعليمنا
٤٦٣	قريط بن أنيف العنبري	شيبانا
٣٧٠	-	درين
٣١٣	بشر بن أبي خازم	المبين
١٩١	عمرو بن معديكرب الزبيدي	الفرقدان
٤٤٨	عمرو بن معديكرب الزبيدي	فليبي
٢٨	سحيم بن وثيل الرياحي	تعرفوني
٤٠٥	-	إعلان
٤٣٩	أبو مثلم الهذلي	أفران
٢٢١	ذو الإصبع العدواني	فتخزوني
٢٣١	الشماخ بن ضرار الغطفاني	الظنون
٤١	تميم بن أبي بن مقبل العجلاني	بمكان
٢٦٤	كثير	مكان
٥٢٧	كثير	مكان
٥١٨	امرؤ القيس	الجبان
٢٤٧	العبيدي	تنهملان
٤٤٥	أبو حبة النميري	تخوفيني
٢٨٦	الشماخ	الظنون

٥٠٦	الأسود الحماري	بشنٌ
١٠١	مالك بن خالد الهذلي	متماينٌ
٣٢٣	-	عاجنٌ
٥٠١	المتني	ترني
١٥٧	-	تديئها
٢١	-	طفاننٌ

#### الهاء

٣٨٤	منسوب للنابعة	دَرُه
٥٠٠	بعض بني أسد	عينها
٣١٠	أبو العتاهية	الوجهُ
٣١٠	=	ذووهُ

#### الواو

٣٨٢	رؤبة	دَلُوا
=	=	غَدُوا

#### الياء

١٨٩	عروة بن حزام العذري	ثمانيا
٩٦	النابعة الجعدي	متراخيا
٩٧	المتبني	باقيا
٢٩١	-	هَيَّا
٢٥	-	حزايبة
=	=	الرايبة
=	=	ثيابية
=	=	الزلايبة
٤٣٤	العجاج	دهويّه
٢١٢	العجاج	تافيٌّ
=	=	بالمرضيّ

٧٨	العجاج	الحمي
٤٠	—	الذكي
٢٦٥	—	العلي
=	=	المضي
الألف		
٥٠٥	المتني	الفتى

\* \* \*

## فهرس الأعلام

تنبيه : الأعلام المشهورة بكنيتها (ابن فلان) أو (أبو فلان) جعلت في أول الفهرس

٢٣	ابن الأعرابي
٤٥٥ ، ٢٨٢	ابن الأنباري (القاسم بن بشار)
٢٧ ، ٥٤ ، ١٠٦ ، ١١٣ ، ١٤٧ ، ١٣٣ ، ١٧٤ ، ١٧٦ ، ١٨٥ ، ٢٠٧ ، ٢١٦ ، ٢٢٣ ، ٢٢٨ ، ٤١٣ ، ٤٢٧ ، ٤٣٨ ، ٤٩٥	ابن الحاجب
٢٠ ، ٥٤ ، ١٠٥ ، ٢٣٢	ابن الخباز
١١٧ ، ١٢٥ ، ١٧٤ ، ٢٥٢	ابن الخشاب
٢٣٨	ابن الخياط
٤٧٣	ابن الدباس
١٢ ، ٣٦ ، ٥٢ ، ١٠٥ ، ١٠٩ ، ٢٠٣	ابن الدهان
٣٠٩ ، ٤٢٥ ، ٥٠٣	
٤٤ ، ٩٩ ، ١٢٤ ، ١٤٩ ، ٢١٩ ، ٢٠٢	ابن السراج
٣٠٠ ، ٣٠٢ ، ٤٠٩	
٣٩٨ ، ٤٣٣	ابن السكيت
٤٣٢	ابن السيرافي
٣٠ ، ٤٣ ، ١٣١ ، ٢١٦ ، ٣١٥ ، ٣٤٣ ، ٤٠٨ ، ٤١٨ ، ٤٦٠ ، ٥٢٩	ابن الشجري
٤٥٠	ابن النحاس
٢٩٢	ابن بابشاذ
١٠٨ ، ١٩١	ابن برهان
١١٠ ، ٣٣٥ ، ٣٣٨ ، ٣٤٠ ، ٣٥٦	ابن بري

٣٨٦، ٣٨٥، ٣٧٢، ٣٦٧، ٣٦٢  
 ٩، ١١، ١٨، ٢٤، ٣٢، ٣٩، ٤٠،  
 ٤٣، ٥٠، ٦١، ٩٩، ١٠٨، ١١٦،  
 ١١٧، ١١٨، ١٢٤، ١٢٨، ١٣١،  
 ١٣٦، ١٣٧، ١٤٦، ١٧٨، ٢٠٣،  
 ٢٠٨، ٢٢٣، ٢٣٣، ٢٣٩، ٢٤٥،  
 ٢٤٨، ٢٨٣، ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩٢،  
 ٣٠٥، ٣٠٨، ٣٢٧، ٣٣٢، ٣٥٩،  
 ٣٧٦، ٣٨٠، ٣٨٥، ٣٩٨، ٣٩٩،  
 ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٧، ٤١٣، ٤١٦،  
 ٤٢٣، ٤٣٧، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤،  
 ٤٤٧، ٤٥٤، ٤٧٥، ٥١٢، ٥٢١،  
 ٥٢٣، ٥٢٧، ٥٣١

ابن جني

٩٧، ٣٠٠، ٣٧٣

ابن خروف

٣٥٠

ابن دارة

٢٩، ١٩٩، ٢٤٧، ٢٥٣

ابن درستويه

٢٨٣، ٢٩٥، ٣٠٧، ٤٥٥

ابن دريد

١٩٢

ابن عامر (القارئ)

٦٦

ابن عباس (رضي الله عنه)

٢٣٢

ابن عصفور

٣٥٤

ابن عياض التميمي

٤٦٦

ابن قتيبة

٦٨

ابن كيسان

٣٢٧

ابن مقبل

٢٩٢، ٢٩٩، ٣٠٥، ٣١٢، ٣٢٦

ابن يسعون

٤٥٥ ، ٤٣٢ ، ٤١٠ ، ٣٢٨ ، ٣٢٠

٨٧ ، ٣٠	ابن يعيش
٢٤٣	أبو الدرداء (رضي الله عنه)
٤٧٢	أبو الدقيش
٣٨١	أبو الطمحن
٥٢٧ ، ٥١٨ ، ٥٢٢	أبو العلاء المعري
٤٥٩	أبو الفرج الأصفهاني
٤٥١	أبو الوليد الوقشي
٣٠٢	أبو بكر بن الأسود
٥١٦	أبو تمام
٣٢٦	أبو حاتم
٤٤٥	أبو حية النميري
٣٥٦	أبو خيرة
٣٢٧ ، ١٩٥ ، ١٥٩ ، ٥٨	أبو ذؤيب
٢٩٠ ، ٢٤	أبو زيد
٤٥٩	أبو ظبيان الحماني
٤٤٩	أبو عبيدة
٤٥٠ ، ٣٠٧	أبو عمرو الشيباني
٤٥٠ ، ٣٥٦	أبو عمرو بن العلاء
١٤٠	أبو كبير الهذلي
٤٧٢	أبو نواس (الحكمي)
٣٥٥	أبو نواس
٤٥٥ ، ٣٣٤ ، ٢٨٨ ، ٦٩	الأمدي
١٣٤	إبراهيم بن جعفر
٣٥٣	الأخطل

٤٤٧	الأخفش الأصغر (علي بن سليمان)
٥٨ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٨٠ ، ٩٥ ، ١٠٥ ،	الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة)
١٠٨ ، ١١٤ ، ١٢٠ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ،	
١٤٣ ، ١٥٨ ، ١٧١ ، ١٩٨ ، ٢٠١ ،	
٢٠٨ ، ٢٨٤ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٩ ،	
٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣٧٠ ، ٣٧٦ ، ٣٨٢ ،	
٣٨٩ ، ٤٠٠ ، ٤٤٠ ، ٤٦٧ ، ٤٧٥ ،	
٤٨٨ ، ٤٩٥ ، ٥٠٩ ، ٥١٦ ،	
٣٠	أذريجان
٢٦	أرسطاطاليس
٨	أزد السراة
١٦٢	الأزهري (أبو منصور)
٤٦٩	الأسود بن يعفر
٣٧٤	أشجع السلمي
١٠ ، ١٢٠ ، ١٣٣ ، ٣٥٩ ،	الأصفهاني
٢٤٢ ، ٢٩٠ ، ٣١٩ ، ٣٢٥ ، ٤٤٩ ،	الأصمعي
٤٥٠ ، ٤٦٦ ،	
١٧ ، ٣٥١ ، ٣١٣ ، ١٥٩ ، ١٥١ ، ٤٣١ ،	الأعشى
٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٦٥ ، ٥٠٩ ، ٥١٣ ،	
٢٩١ ، ٤٢٧ ، ٤٥٥ ،	الأعلم الشنتمري
٣٣	أعوج
٣١٥ ، ٤٥١ ، ٥١٨ ،	امرؤ القيس
٤٦٦	أمية بن أبي الصلت
١٢٢	بابشاذ
٣٥٨	البارقي

البستي	٨٦ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ،
	٤٠٤ ، ٤٠٨ ، ٤١٨ ،
بشر بن أبي حازم	٣١٣
البطلوسي	٦١
بغداد	٣٦٤
تأبط شراً	٢٨٢ ، ٤٨٥ ، ٤٨٧ ،
تقي الدين الحلبي	٧٣
توبة بن الحمير	٤٨١
ثعلب	١٦٣ ، ٢٨٣ ، ٢٩٣ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ،
	٣٤٥ ، ٤٣٨ ، ٥٠١ ،
الجاحظ	٤٣٢
الجرجاني (عبد القاهر)	٩ ، ١١ ، ١٤ ، ٢١ ، ٤٤ ، ٦٨ ، ٧٣ ،
	١١١ ، ١١٩ ، ١٤٦ ، ١٥٦ ، ١٩٤ ،
	٢١٢ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٣٢ ، ٣٥٩ ،
	٣٦٩ ، ٤١٨ ، ٤٨٦ ،
الحرمي	٤٣ ، ١٦٨ ، ٢٨٣ ، ٤٣٣ ، ٣٢١ ، ٣١٧ ،
	٤٣٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٨ ، ٤٧٨ ،
جرير	٣٠١ ، ٣٣٠ ، ٣٣٤ ، ٣٥٥ ،
الجزولي	٦ ، ٣٦ ، ٤٧ ، ١١١ ، ٢٣٤ ، ٢٣٩ ،
	٣١٦
جعفر بن علبة	٤٧٤
جعفر بن يحيى	٣٣٨
جور	٢٠
الجوهري	١٤١ ، ١٩٩ ، ٣٧٠ ، ٤٨٣ ،
حاتم الطائي	١٦٨



٣٠٤	الحارث بن نهيك النهشلي
٢٩٨، ٣٥٤، ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٦١	حسان بن ثابت
٥٠٣	الحسن البصري
٣١٨، ٣٢٠، ٣٨٠	الخطيئة
٣٩، ٩٥، ١٠٣، ١٤١، ٣٠٨، ١٥٠	الخليل
٣١٦، ٤١٢، ٤١٣، ٤٣٤، ٤٣٣	
٥٢٠، ٤٧٢	
٥٢٤	خوارزم
٣٠٣، ٨٥	الخوارزمي
٥٣٢	دعبل الخزاعي
٤٤١	دعلج
٣١٨	الذبياني
١٨٨، ٣١٣، ٣٦٧، ٣٨٩	ذو الرمة
٣٢١، ٢٨١	رؤبة
١٤٣، ٢٠٠، ٣٩٩	الربيع
٦٩	الربيع بن ضبع الفزاري
٦٦	ربيع بن مقروم الضبي
٣٥٥	الرقاشي
١٢٠، ٢٠١	الرماني
٨٦، ٩٣، ١٥٢، ١٥٥، ١٧٢	الزجاج
٣٨٨، ٣٠٨، ٢٥٣، ٢١٢، ١٩٩، ١٨٧	
٤٧٩	
٢٢٣	الزجاجي
٢٤، ٣٢، ١٢٨، ١٢٩، ١٤٣، ١٥٨	الزعفراني
٣٦٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١	

الرمخشري	٢٥، ١٧٦، ٩٥، ١٨٠، ٢١٢، ٢٤٥
	٥١٢، ٢٤٧
زهير بن أبي سلمى	٣٨٧، ٣٧٥
زياد العنبري	٣٢١
زياد بن منقذ	٣٧١
ساعدة الهذلي	١٦٥
سحيم بن وثيل الرياحي	٥٢٣، ٢٨
سعد المغربي	٥٨، ٧٣، ٩٠، ١٠٩، ٣٣٤، ٤٢٤
	٤٤٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٥، ٤٧٢
سعيد بن جبير	٤٢٦
السليك بن السلكة	٣٧٨
السموئل بن عاديا اليهودي	٤٣٣، ٤٩٢
سبيويه	٣١، ٤٨، ٥٧، ٥٨، ٧٣، ٨٠، ٩٣
	٩٥، ٩٦، ١١٤، ١١٩، ١٢٠
	١٣٢، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٧
	١٤٩، ١٥٤، ١٥٧، ١٧١، ٢٠٠
	٢١٦، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٨، ٣٠٨
	٣١٥، ٣١٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٤٠٧
	٤٤٠، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٩٥، ٥١٦
	٥٢٦، ٥٣٠
السيرافي	٢٩، ٧٠، ٧١، ٩٣، ١٥٤، ١٧٩
	١٨٤، ٢٨٤، ٣٠٢، ٣٣٧، ٣٨٩
	٤٧٣
شقيق بن سليك الأسدي	٥٢٣
الشلوبيني	٣٢، ٧٧، ٩١، ١٤٤، ٢١٦

٢٨٦	الشماخ
١٤٨ ، ١٨	صدر الأفاضل الخوارزمي
٤٥٢ ، ٢٤٤ ، ٢١٤ ، ٢٠١	الصقلي
١٢٨	الصيمري
٣٩١	ضيغم الأسدي
٣٨٤ ، ١٢٤	طرفة
٣٨٦	طفيل
٣٣٥	طيئ
٢٨٠	عباس
٥١١ ، ٤٦٢	عبد الرحمن بن حسان
٣٦٤	عبد العزيز بن زرارة الكلابي
٣١٤	عبد العزيز بن مروان
٤٩٢	عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي
٣١٤	عبد الملك بن مروان
٣٥ ، ٥٦ ، ٦٢ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١٣٤	العبيدي
٢٠٤ ، ٢٤٧ ، ٢٨٧ ، ٣٠٠ ، ٣٧٣	
٤٥٤ ، ٤٠٥	
٤٦٠ ، ٤٥٩	عبيد الله بن الحسين
٣٦٤	عبيد الله بن قيس الرقيات
٤٣٤ ، ١٦٠	العجاج
١٥١	عدي بن زيد
٤٢٢	عروة بن الورد
٣١٤	عزّة
٦٩ ، ٤٧٨ ، ٤٨٣ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠	العكبري (أبو البقاء)
٣٤٦ ، ٣٠٦	علقمة بن عبدة

١٤٤، ٩٠	علم الدين الأندلسي
٣٦٤	عمرو بن قميئة
٤٢١، ٣٤٢	عمرو بن كلثوم
٤٩٨، ٤٤٧	عمرو بن معديكرب
٤٦٦، ٢٨٨، ٢٨، ٢١	عيسى بن عمر
٤٠٨	غسان بن وعلة
٤١٧	غلاق بن مروان
٧٠، ٦٢، ٥٨، ٥٧، ٢٥، ٢٠، ١٥	الفارسي
١٢١، ١١٠، ١٠٨، ٩٨، ٧٢	
١٤٤، ١٤٣، ١٣٧، ١٢٨، ١٣٦	
١٩٦، ١٨٣، ١٨١، ١٧٣، ١٤٥	
٢٥٣، ٢٥١، ٢٢٣، ٢٠٤، ٢٠٢	
٢٨٨، ٢٨٧، ٢٨٦، ٢٨٤، ٢٨٣	
٣٠٢، ٢٩٩، ٢٩٢، ٢٩٠، ٢٨٩	
٣١٧، ٣١٣، ٣١٢، ٣٠٧، ٣٠٣	
٣٣١، ٣٢٦، ٣٢٤، ٣٢١، ٣٢٠	
٣٨٠، ٣٦٩، ٣٥١، ٣٣٣، ٣٣٢	
٤٠٤، ٤٠٢، ٣٩٩، ٣٩٤، ٣٨٦	
٤٢٦، ٤٢٤، ٤٢٠، ٤١٨، ٤١٦	
٤٣٧، ٤٣٥، ٤٣٤، ٤٣٣، ٤٣١	
٤٥٠، ٤٤٥، ٤٤٤، ٤٤١، ٤٤٠	
٤٩٦، ٤٦٩، ٤٥٦، ٤٥٤، ٤٥٢	
٥٢٧	
١٧٠	الفارقي
١١٢، ١٠٧، ١٠١، ٩١، ٦٠، ٥٢	الفراء

٢٨٣ ، ٢٠٢ ، ١٩١ ، ١٨٩ ، ١٢٣  
 ٤١٧ ، ٣٦٥ ، ٣٦٣ ، ٣٤٩ ، ٣٠٣  
 ٥٠٣ ، ٤٧٩ ، ٤٣٨ ، ٤٣٤  
 ٤٦٠ ، ٣٥٦ ، ٢٣١ ، ١٢  
 ٣٥٥ ، ٣٤٩ ، ٢٨٠  
 ٢٥  
 ٥٢٦ ، ٥٢٤  
 ٣٤٠  
 ٤٧٩  
 ٣٧٠  
 ٢٩٨  
 ٥٢٧ ، ٣٦٨ ، ٣٠٩  
 ٢٠٦  
 ٤١٢ ، ٢٩٨ ، ٢٣٩ ، ١٩١ ، ٧٧ ،  
 ٥٠٦ ، ٤١٣  
 ١٩٥  
 ٣٣  
 ٥١٥ ، ٤٥٣ ، ٣٦٥ ، ٣٢٩ ، ٣٢٥  
 ٢٨٠  
 ١٩٥ ، ١٨٦ ، ١٥٢ ، ٤٢ ، ٣٩  
 ٤١٤ ، ٤٠٧ ، ٣٩٨ ، ٣٤٨ ، ٢٣٤  
 ٤٣٧  
 ٤٣٩  
 ٢٠  
 ٩٥ ، ٨٠ ، ٧٤ ، ٤٨ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١١

الفرزدق  
 الفضل بن العباس اللهي  
 فيتاغوريس  
 القاضي الجرجاني  
 القصري  
 قطرب  
 قيس بن معاذ  
 كثير بن عبد الله النهشلي  
 كثير عزة  
 الكرمانى  
 الكسائي  
 الكميت  
 لاحق  
 لبيد بن ربيعة  
 ليلى الأخيلية  
 المازني  
 مالك بن عويمر  
 ماه  
 الميرد

٩٨ ، ١١٩ ، ١٧٩ ، ١٢٠ ، ١٣٣ ،	
١٥٤ ، ١٧٩ ، ١٨٦ ، ٢٠٠ ، ٢١١ ،	
٢١٧ ، ٣٠٩ ، ٣٤٧ ، ٣٧٢ ، ٣٨٢ ،	
٤٤٧ ، ٤٧٩ ،	
٩٦ ، ١٠٩ ، ٤٧١ ، ٥٠١ ، ٥٠٧ ،	المتنبي
٥٢٢ ، ٥٢٦ ،	
١٤٢ ، ٤٠٦ ،	المتنخل الهذلي
٢٢٦ ،	محمد بن بشير
٤٤ ، ٥٧ ، ٦٤ ، ٢٣٢ ،	المراغي
٦٥ ،	المرقش الأكبر
٣٠٤ ،	مزرد
٣٥٠ ،	مسكين الدارمي
٥٤ ،	المطرزي
٣٥٤ ،	معبد بن أخضر
٤٩٦ ،	معدان بن جواس الكندي
٢٢ ،	مكة
٢٤٥ ،	مكي
٤١١ ،	المنخل اليشكري
٣٠٤ ،	مهلهل
١٩٢ ، ١٩٨ ، ٢١٠ ، ٣٤٤ ، ٤٤٢ ،	النابعة
٣٠٥ ،	الناشي
٣٤٩ ،	نافع
٣٥٦ ،	نصيب
٤٢٤ ،	النظام الواسطي
٢٢١ ،	النعام (اسم فرس)

٢٠	نوح (عليه السلام)
٢٩٥	هدبة بن خشرم
٥١٤	الهذيل بن مجاشع
٧٠	هشام (أخو ذي الرمة)
٣٩٨	الوائق بالله
١٨٥	الواسطي
٧٨ ، ٦٠	الوراق
٤٥٠ ، ٤٤٩ ، ٣٢٠	يعقوب
٣٦٤ ، ٢٩١	اليمن
٤٩٧ ، ٤١٩ ، ٢٨٨	يونس

\* \* \*

## فهرس الكتب الوارد في المتن

٣٦٧	الأسماء الأعجمية للزعفراني
٣٠٠	الأصول لابن السراج
١٤٣	إعراب القرآن
٢٤٥	إعراب القرآن لمكي (ولعله المشكل)
٤٥٩	الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني
١٧٠	الإفصاح لابن أسد الفارقي
٣٤٣، ٣١٥، ١٣١	أمالي ابن الشجري
٣٤٠، ٣٣٨، ٢٧٧، ١١٠	أمالي ابن بري
٢٨٩، ١٨٣	الإيضاح للفارسي
١٣٤	البرهان للعبيدي
١٢٨	التبصرة للصيمري
٨٥	التخمير لصدر الأفاضل الخوارزمي
٣١٢، ٣١١، ٣٠٧، ٢٩٩	التذكرة للفارسي
٤٤٥، ٤٣١، ٤٢٦، ٣٢٦	
٤٥٠	
٤١٣	التصريف لابن الحاجب
٢٤٨، ١٧٨	التعاقب لابن جني
٤٠٢، ١٤٣	التعليق للبستي



٣٤٠	التعليق الصغير للقصري
٣٩٨ ، ٢٧٧ ، ١٢٨	التعليق على الإيضاح للزعفراني
٤٤٤ ، ١٧٢ ، ١٣٠ ، ٤٦	التعليق على المتبع لابن إياز
٤٤٢	التكملة للفارسي
٥٠ ، ٤٣ ، ٤٠	التمام لابن جني
٤٧٥ ، ١٨	التنبيه لابن جني
١٦٢	التهذيب لأبي منصور الأزهري
٣٧٤ ، ٣٧١ ، ٢٤٥ ، ٢٣٠	الحماسة لأبي تمام
٤٧٤ ، ٣٨١ ، ٣٧٨ ، ٣٧٧	
٤٨٥	
٤٥٢ ، ٢٠١	حواشي الإيضاح للصقلي
٤٠٢ ، ٢٠٣ ، ١١٦ ، ٩٩	الخصائص لابن جني
٣١٤	زهر الآداب للقيرواني
٢٦٥ ، ١١	سر الصناعة لابن جني
٣٠٠	شرح الإيضاح للعبدي
٣١٦ ، ٢٨٤ ، ٢٧٠ ، ٢٠٣	شرح تصريح ابن مالك لابن إياز
٤١٣ ، ٤٠٩ ، ٤٠٣ ، ٣٩٧	
٥٢٠ ، ٤٧٥ ، ٤٣٨	
٢٠	شرح الجزولية لابن الخباز
٢١٦	شرح الجزولية للشلوبين

٣٧٣	شرح الجمل لابن خروف
٣٣، ٧٣، ١٣٥، ١٥٨،	شرح الفصول لابن إياز (المحصل)
٢١٩، ٣٢٢، ٣٤٨، ٤٢٥،	
٤٦٨	
١٣٣، ٢٢٣، ٢٢٨	شرح الكافية لمصنفها ابن الحاجب
٤٧٣	شرح الكتاب للسيرافي
٢٦٦	شرح اللمع للأصفهاني
٣٥٨	شرح اللمع للبارقي
١٤١	الصحاح لجوهري
٦٠، ٧٨	العلل للوراق
٣٠٦، ٤٣٣	العين للخليل
٣٦، ٥٢	الغرة في شرح اللمع لابن الدهان
٢٤٥	الفائق للزمخشري
٥٠١	الفصيح لثعلب
٢١، ١١٩	الكامل للمبرد
١٦٣، ١٧٨، ٢٩١، ٤٢١	الكتاب لسيبويه
٦١، ٢٣٣، ٣٥٩، ٥١٢	اللمع لابن جني
٧٠	مآخذ المتبع لابن إياز (ولعله التعليق الذي سبق ذكره)
١٣٣	المختلف للأصفهاني
٣١٢، ٤٣٥	المسائل البصريات للفارسي

٦٢	المسائل الحلييات للفارسي
٤١٧، ٣٤	مسائل الخلاف لابن إياز
٥٧، ٩٧، ١٣٦، ١٦٣،	المسائل الخلافية لابن إياز (ولعله السابق)
١٨٧، ١٨٩، ٢٥٠، ٣٥٠،	
٤٩٧، ٣٧٩	
٢٥١، ١٣٦، ٢٥	المسائل الشيرازية للفارسي
٧٢	المسائل القصريات للفارسي
٤٦٦	معاني الشعر لابن قتيبة
١٩٩	معاني القرآن للزجاج
١٧٤، ١١٧	المعتمد لابن الخشاب
٤٧٣	المعلم لابن الدباس
٤٤	المفتاح للجرجاني
٢٤٧، ٢٥	المفصل للزمخشري
٢٣٢	المقرب لابن عصفور
١٣٣	المقتضب للمبرد
٣٩	المنصف لابن جني

\* \* \*

## فهرس المصادر والمراجع

### الألف

- **انتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة.** لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب - بيروت، ط ١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **الإبدال.** لأبي يوسف يعقوب بن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، تحقيق: د. حسين محمد شرف ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- **الإبدال والمعاقبة والنظائر .** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق الأستاذ عز الدين التنوخي ، دار صادر - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر .** لأبي القاسم علي بن جعفر بن القطاع الصقلي (ت ٥١٥هـ)، تحقيق د. أحمد محمد عبدالدايم ، دار الكتب المصرية - القاهرة ، ١٩٩٩م .
- **إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق .** ل محمد بن أحمد ابن غازي العثماني المكناسي (ت ٩١٩هـ)، تحقيق حسين عبد المنعم بركات ، مكتبة الرشد ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- **إتحاف الفاضل في الفعل المبني لغير الفاعل .** ل محمد علي بن علان الصديقي الشافعي (ت ٧٧٦هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر.** للشيخ أحمد بن محمد البنا (ت ١١١٧هـ)، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب - بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، ط ١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **اتفاق المباني وافتراق المعاني .** لسليمان بن بنين الدقيقي (ت ٦١٤هـ)، تحقيق د. يحيى عبد الرؤوف جبر ، دار عمار - عمان ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **الإحكام في أصول الأحكام.** لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ).
- **أخبار القضاة.** لأبي بكر محمد بن خلف بن حيان بن صدقة الضبي البغدادي الملقب بوكيع (ت ٣٠٦هـ) ، تحقيق عبد العزيز مصطفى المراغي ، المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة ، ط ١ ، ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م .
- **أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض.** لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط ١ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **الاختيارين .** لأبي الحسن علي بن سليمان بن الفضل الأحش الأصغر (ت ٣١٥هـ) ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، ط ٢ ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **أدب الكاتب .** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق : محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة - ط ٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب .** لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (معجم الأدباء). لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت ابن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت ٦٢٦هـ)، دار الفكر - دمشق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- الأزمنة والأمكنة . لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت ٤٢١هـ) ، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة .
- الأزهية في علم الحروف . لعلي بن محمد النحوي الهروي (ت ٤١٥هـ)، تحقيق : عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ط ٢ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م .
- أساس البلاغة . لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- الاستدراك على أبي علي في الحجة . لأبي الحسن علي بن الحسين الباقر الأصفهاني (ت ٥٤٣هـ) ، تحقيق : د. محمد أحمد الدالي ، مكتبة البابطين للشعر العربي - الكويت ط ١ - ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
- الاستدراك على سيبويه في الأبنية . لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت ٣٧٩هـ)، تحقيق : د. حنا جميل حداد، دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض، ط ١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- الاستغناء في أحكام الاستثناء . لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٢هـ)، تحقيق: د. طه محسن، منشورات وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب . لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مكتبة نهضة مصر - القاهرة .
- أسد الغابة في معرفة الصحابة . لعز الدين بن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ)، تحقيق : أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا وزميله، دار الشعب - القاهرة - ١٩٧٠م .
- أسرار العربية . لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق : د. فخر الدين قدارة ، دار الجليل - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م ، والنسخة المطبوعة في مجمع اللغة العربية بدمشق بتحقيق الأستاذ : محمد بهجة البيطار ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
- إسفار الفصح . لأبي سهل محمد بن علي بن محمد الهروي النحوي (ت ٤٣٣هـ) ، تحقيق د. أحمد سعيد قشاش ، مطبوعات الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .
- أسماء خيل العرب وفرسانها . لأبي عبد الله محمد بن زياد الأعرابي (ت ٢٣١هـ) ، تحقيق جرجس لوي دولايدا ، مطبعة بريل ليدن ١٩٢٨م .
- أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها . لأبي محمد الحسن بن أحمد الأعرابي (الأسود الغندجاني) (بعد ٤٣٠هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م .
- أسماء الريح . لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمداني النحوي الشافعي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. حسين محمد شرف سنة ١٩٨٤م .
- أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام وأسماء من قُتل من الشعراء . لأبي جعفر محمد ابن حبيب البغدادي (ت ٢٤٥هـ) تحقيق: عبد السلام هارون = نادر المخطوطات .
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين . لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت ٧٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، مطبوعات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط ١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- **الأشباه والنظائر** . لجلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق : مجموعة من الباحثين، من مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
- **الاشتقاق** . لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م .
- **أشعار الشعراء الستة الجاهليين**. اختيار أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلّم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، دار الفطر - بيروت، ط ١ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **الإصابة في تمييز الصحابة**. للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، (ومعه الاستيعاب)، دار الكتاب العربي - بيروت .
- **إصلاح المنطق**. لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٦م .
- **الأصمعيّات** . اختيار أبي سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت ٢١٦هـ)، تحقيق : أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط ٥، دار المعارف - القاهرة .
- **الأصول في النحو** . لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين القتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **الأضداد** . لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية - صيدا ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **الأضداد في كلام العرب** . لأبي الطيّب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت ٣٥١هـ)، تحقيق : د.عزة حسن ، مجمع اللغة العربية - دمشق ، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م .
- **إعراب القرآن** . لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: د . زهير غازي زاهد ، عالم الكتب - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج** = الجواهر .
- **إعراب القراءات السبع وعللها**. لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمداني النحوي الشافعي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١ - ١٤١٣ - ١٩٩٢م .
- **إعراب القراءات الشواذ** . لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب - بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- **الأعلام** . لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين - بيروت، ط ٧ - ١٩٨٦م .
- **الأغاني** . لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ)، إحياء التراث العربي مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية - ١٣٥٧هـ - ١٩٧٤م .
- **الإغفال** . لأبي علي أحمد بن الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، تحقيق : د. عبد الله عمر الحاج إبراهيم ، المجمع الثقافي - أبو ظبي ، ومركز جمعة الماجد للتراث والثقافة - دبي ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب** . لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي (ت ٤٨٧هـ) ، تحقيق الأستاذ سعيد الأفعاني - مؤسسة الرسالة - ١٩٨٠م .
- **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**. لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي

- (ت ٥٢١هـ)، تحقيق: مصطفى السقا و د. حامد عبد المجيد، الهيئة العامة المصرية للكتاب - القاهرة ١٩٨١ م .
- **الإقليد في شرح المفصل** . لتاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي (ت ٧٠٠ هـ) ، تحقيق محمود الدراويش ، جامعة الإمام - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م .
  - **الإقناع في القراءات السبع** . لأبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن الباذش (ت ٥٤٠هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، دار الفكر - دمشق، ط ١ - ١٤٠٣ هـ .
  - **إكمال الأعلام بثلاث الكلام** . لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الجباني (ت ٦٧٢هـ) تحقيق سعد حمدان الغامدي، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م .
  - **الألفاظ** . لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨ م .
  - **ألقاب الشعراء** . لأبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي (ت ٢٤٥هـ)، تحقيق : عبد السلام هارون (نادر المخطوطات) .
  - **أمالي الزجاجي** . لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .
  - **أمالي ابن الشجري** . لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة الحسني المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطنحاني، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢ م
  - **أمالي المرتضي** = غرر الفوائد ودرر الفوائد .
  - **أمالي القالي** . لإسماعيل بن القاسم أبي علي القالي البغدادي (ت ٣٥٦هـ)، الهيئة المصرية للكتاب - القاهرة ١٩٧٥ م . وطبعة المكتبة العصرية - صيدا ، تحقيق صلاح هلال ، وسيد الجلمي ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م .
  - **الأمثال** . لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث - دمشق، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م .
  - **إنباه الرواة على أنباه النحاة** . لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط ١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م .
  - **الانتخاب في كشف أبيات مشكلة الإعراب** . لابن عدلان الموصلي النحوي (ت ٦٦٦هـ) تحقيق د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .
  - **الانتصار لسيبويه على المبرد** . لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت ٣٣٢هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط ١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦ م .
  - **الإنصاف في مسائل الخلاف** . لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية - صيدا، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .

- الأوسط . لابن المنذر . نسخة موجودة على الشبكة العنكبوتية .
- الأيام والليالي والشهور . لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية ودار الكتاب المصري - القاهرة، ط ٢، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- إنجاز التعريف في علم التصريف . لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د . محمد المهدي سالم ، منشورات الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .
- إيضاح الشعر . (شرح الأبيات المشككة الإعراب) . لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د . حسن هندواوي، دار القلم، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م . وتحقيق د . محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- إيضاح شواهد الإيضاح . لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي (ق ٦هـ)، تحقيق: د . محمد بن محمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .
- الإيضاح العضدي . لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د . حسن شاذلي فرهود، دار العلوم - الرياض، ط ٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- الإيضاح في شرح المفصل . لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: موسى العليبي - وزارة الأوقاف العراقية - بغداد .
- الإيضاح في علل النحو . لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق د. مازن المبارك ، دار النفائس - بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- الإيناس في علم الأنساب . للحسين بن علي المعروف بالوزير المغربي (ت ٤١٨هـ) ، تحقيق الشيخ حمد الجاسر ، منشورات النادي الأدبي بالرياض ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

#### الباء

- البارع في علم العروض . لأبي القاسم علي بن جعفر بن القطاع (ت ٥١٥هـ)، تحقيق د . أحمد محمد عبد الدايم، المكتبة الفيصلية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- البارع في اللغة . لأبي علي إسماعيل بن القاسم القتالي البغدادي (ت ٣٥٦هـ)، تحقيق: هاشم الطعان، ساعدت جامعة بغداد على نشره، مكتبة النهضة - بغداد، دار الحضارة العربية - بيروت، ط ١، ١٩٧٥م .
- البحر المحيط . لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، دار الفكر - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- البديع في علم العربية . لمجد الدين المبارك بن محمد الشيباني الجزري أبو السعادات (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين ود. صالح العايد ، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي . لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الإشبيلي السبتي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور عياد بن عيد الشبيبي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .



- **بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال .** لأبي جعفر أحمد بن يوسف اللبلي الفهري (ت ٦٩١هـ) ، تحقيق أستاذنا الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد ، منشورات معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩١ م .
  - **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة.** للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - صيدا .
  - **البلغة في تاريخ أئمة النحو واللغة.** لجهد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد المصري، منشورات مركز المخطوطات والتراث - الكويت، ط ١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .
  - **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث .** لجهد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق د. رمضان عبد التواب ، دار الكتب - القاهرة ، ١٩٧٠ م .
  - **بهجة المجالس وأنس المجالس وشحد الذاهن والمهاجس .** لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ) ، تحقيق محمد مرسي الخولي، دار الكتب العلمية - بيروت .
  - **البيان في غريب إعراب القرآن.** لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة العامة المصرية للكتاب - القاهرة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م .
  - **البيان والبيان.** لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٥ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .
- التاء**
- **تأويل مشكل القرآن.** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث - القاهرة، ط ٣ - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣ م .
  - **تاج العروس من جواهر القاموس.** لمحب الدين محمد مرتضى الحسيني الواسطي الرئدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: علي شيري، دار الفكر - بيروت، ط ١ - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤ م .
  - **تاريخ بغداد.** للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت .
  - **تاريخ العلماء النحويين .** لأبي المحاسن التنوخي (ت ٤٤٢هـ) ، تحقيق عبد الفتاح الحلو - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ١٩٨١ م .
  - **تاريخ مدينة دمشق .** للحافظ المؤرخ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي (ت ٥٧١هـ) . دار الفكر - دمشق .
  - **تأويل مختلف الحديث .** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق محمد محيي الدين الأصغر ، المكتب الإسلامي - دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩ م .
  - **تأويل مشكل القرآن.** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث - القاهرة، ط ٣ - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣ م .
  - **البصرة والتذكرة.** لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (ق ٤ هـ)، تحقيق : د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة

- المكرمة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **التبيان في إعراب القرآن**. لأبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين العسكري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة، ١٩٧٦م .
  - **التبيان في شرح ديوان أبي الطيب المتنبي** المنسوب إلى العسكري، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلي، دار المعرفة - بيروت .
  - **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**. لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العسكري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
  - **تحفة الأخوذ في شرح جامع الترمذي** . لمحمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبو العلا (ت ١٣٥٣هـ) . دار الكتب العلمية - بيروت .
  - **تحفة الأقران فيما قرئ بالثلث من حروف القرآن**. لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيبي الغرناطي (ت ٧٧٩هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، دار المنارة - جدة، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
  - **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، دار الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
  - **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**. لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
  - **التخمير** . لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
  - **تذكرة الحفاظ**. لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
  - **التذكرة الحمدونية** . لابن حمدون (ت ق ٦ هـ)، تحقيق إحسان عباس، وبكر عباس، دار صادر - بيروت - ط ١ - ١٩٩٦م .
  - **التذكرة السعدية** . للصاحب بهاء الدين المنشئ الإربلي (ت ٦٩٢هـ) ، تحقيق د.نوري حمودي القيسي ، ود.حاتم صالح الضامن ، المجمع العلمي العراقي - بغداد ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
  - **تذكرة النحاة**. لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
  - **التذيل والتكميل في شرح التسهيل**. لأبي حيان أثير محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ) ، تحقيق د. حسن محمود هندواي ، الأجزاء ٨/١ دار القلم - دمشق ، وكنوز أشبيليا - الرياض صدرت تباعاً من عام ١٤١٨هـ وحتى ١٤٣٠هـ .
  - **ترشيح العلل في شرح الجمل** . لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ)، تحقيق محسن سالم العميري ، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ط ١، ١٤١٨هـ .

- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** . لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي - القاهرة ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧ م .
- **التسهيل لعلوم التنزيل** . لابن جزى الكلبي محمد بن أحمد (ت ٧٤١هـ) ، ط ٤ دار الكتاب العربي - بيروت ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م ..
- **تفسير غريب ما في كتاب سيبويه** . لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق : د. محسن سالم العميري، المكتبة التجارية - مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣ م .
- **تصحیح التصحيف** . لصلاح الدين خليل بن إيسك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .
- **التصريح على التوضيح** . لخالد بن عبد الله الزهري (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق : د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربي - القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢ م .
- **التعريفات** . لعلي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢ م .
- **التعليقة على كتاب سيبويه** . لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض القوزي، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١ م .
- **التعليقة في شرح المقرب** . لابن النحاس الحلبي بهاء الدين محمد بن إبراهيم (ت ٦٩٨هـ) تحقيق : د.خيري عبد الراضي عبد اللطيف ، دار الزمان - المدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م .
- **تفسير القرآن للرازي = مفاتيح الغيب** .
- **تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب** . لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي (ت ٣٩١ م) ، تحقيق د. سمير أحمد معلوف ، معهد المخطوطات العربية - القاهرة ، ١٩٩٣ م .
- **تفسير غريب ما في كتاب سيبويه** . لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق الدكتور محسن سالم العميري، المكتبة التجارية - مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٣ م .
- **تقريب المقرب في النحو** . لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: محمد جاسم الدليمي، دار الندوة الجديدة - بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .
- **التكملة** . لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق د.كاظم بحر المرجان، بغداد، ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م .
- **التكملة والذيل والصلة** لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية. للحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ت ٦٥٠هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، وعبد العليم الطحاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبوعات مجمع اللغة العربية - القاهرة ١٩٧٠ م .
- **تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها** . لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت ٢٩٩هـ)، ضمن كتاب (رسائل ونصوص في اللغة والأدب والتاريخ) ، تحقيق د.إبراهيم السامرائي، ط ١، مكتبة المنار - الزرقاء ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م .
- **التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري** . لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وخديجة الحديثي، وأحمد مطلوب، مطبعة العاني - بغداد، ط ١ - ١٣٨١هـ - ١٩٦٢ م .
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد** . لناظر الجيش محب الدين محمد بن يوسف (ت ٧٧٨هـ) ،

- تحقيق : مجموعة من الأساتذة ، دار السلام - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م .
- **التنبية في إعراب الحماسة** . لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : د. حسن هندراوي ، وزارة الأوقاف الكويتية ، ط ١ ، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩ م .
  - **التنبية والإيضاح عما وقع في الصحاح** . لأبي محمد عبد الله بن بري (ت ٥٨٢هـ) ، تحقيق : مصطفى حجازي ، الهيئة العامة المصرية للكتاب - القاهرة ، ط ١ - ١٩٨٠ م .
  - **تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب الكتاب** . لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (ت ٦٠٩هـ) ، تحقيق : خليفة محمد بديري ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية - طرابلس الغرب ، ط ١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥ م .
  - **التنبيهات** . لعلي بن حمزة البصري (ت ٣٧٥هـ) ، تحقيق : الأستاذ عبد العزيز الميمني ، دار المعارف - القاهرة ، ١٩٧٧ م .
  - **تهافت الفلاسفة** . لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ) .
  - **تهذيب إصلاح المنطق** . صنعة أبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ) ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت ، ط ١ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م .
  - **تهذيب الألفاظ** . لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ) ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٥ م .
  - **تهذيب اللغة** . لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى الهروي (ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون وآخرين ، الدار المصرية العامة للتأليف والترجمة - القاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م .
  - **توجيه اللمع** . لأبي العباس أحمد بن الحسين الإربلي الموصلي المعروف بابن الخباز (ت ٦٣٩هـ) ، تحقيق : د. عبد الله عمر الحاج إبراهيم ، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة .
  - **التيسير في القراءات السبع** . لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، مكتبة الصحابة - الشارقة ، ط ١ ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨ م .

### الثاء

- **ثلاثة كتب في الأضداد** . للأصمعي والسجستاني وابن السكيت ، تحقيق : د. أوغست هفتر ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب** . لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري (ت ٤٢٩هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف - القاهرة - ١٩٨٥ م .

### الجيم

- **الجامع في العروض والقوافي** . لأبي الحسن أحمد بن محمد العروضي (ت ٣٤٢هـ) ، تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، والأستاذ هلال ناجي ، دار الجيل - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦ م .
- **الجامع الصغير لأحاديث البشير النذير** . لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، طبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤ م .
- **جامع البيان** . لأبي جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ) ، تحقيق : محمود شاكر وأحمد شاكر - دار المعارف - مصر .
- **جامع البيان في القراءات السبع المشهورة** . لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) ، تحقيق : د. محمد صدوق الجزائري ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦ م .

- **الجامع لأحكام القرآن.** لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، وطبعة دار الكتب المصري ١٣٥٣هـ - ١٩٣٥م .
- **الجزولية = المقدمة الجزولية .**
- **الجمال في النحو.** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، دار الأمل - إربد، ط ٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **الجمال في النحو .** لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) تحقيق يسري عبد الغني عبد الله ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- **جبهة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام.** لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (أوائل القرن الرابع الهجري) حققه د. محمد علي الهاشمي، دار القلم - دمشق، ط ١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **جبهة الأمثال .** لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت ٣٨٢هـ) ، دار الجيل - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **جبهة أنساب العرب.** لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة، ١٩٨٢م .
- **جبهة اللغة.** لأبي بكر محمد بن الحسين بن دريد (ت ٣٢١هـ)، تحقيق د. رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين - بيروت، ط ١ - ١٩٨٧م .
- **الجنى الداني في حروف المعاني.** للحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **الجواهر .** (مطبوع بعنوان إعراب القرآن ومنسوب إلى الزجاج) للجامع العلوم علي بن الحسين الأصفهاني (ت ٥٤٢هـ) ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب اللبناني ، ط ٣ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب.** لعلاء الدين علي بن محمد بن علي الإربلي (ت ٧٤١هـ)، تحقيق: د. حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **الجيم .** لأبي عمرو إسحاق بن مرار الشيباني (ت ٢٠٥هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، مطبوعات مجمع اللغة العربية - القاهرة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

#### الحاء

- **حاشية درة الغواص .** لأبي محمد عبد الله بن بري المقدسي المصري (ت ٥٨٢هـ)، تحقيق عبد الحفيظ فرغلي ، دار الجيل - بيروت ، ومكتبة التراث الإسلامي - القاهرة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- **حاشية شرح بانث سعاد .** لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق نظيف خواجه - دار صادر - بيروت ١٩٩٠م .
- **حاشية شرح الأشموني .** محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ) دار إحياء الكتب العربية - القاهرة بحاشية الشرح = شرح ألفية ابن مالك .
- **الحجة في القراءات السبع.** للحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق - بيروت، القاهرة، ط ٢ - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- **حجة القراءات.** لأبي زُرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت بعد ٤٠٣هـ)، تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٣ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- **الحجة للقراء السبعة.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث - دمشق، ط ١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **حروف المعاني .** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق د . علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **الخلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل.** لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلوسي (ت ٥٢١هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعوادي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية - دار الرشيد للنشر ١٩٨٠م .
- **الخلل في شرح أبيات الجمل.** لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلوسي (ت ٥٢١هـ)، تحقيق: د. مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية - القاهرة، ط ١، ١٩٧٩م .
- **حلية الأولياء .** لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، مكتبة الخانجي - القاهرة ١٩٣٢م
- **الحلية فيما لكل فعل من تصريف وبنية .** ليوسف بن محمد بن عنترة (نهاية القرن السابع)، تحقيق : د. مصطفى بن حمزة . منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية - الرباط، ط ١، ٢٠٠٥م .
- **الحماسة .** لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعمش الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) بشرحه، مخطوط الزاوية الحمزاوية في المغرب .
- **الحماسة .** لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي (ت ٢٣١هـ)، تحقيق: د. عبد الله عبد الرحيم عسيلان، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ١٤٠١هـ - ١٩٨٩م . وتحقيق د. مصطفى عليان، منشورات معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٢٣هـ .
- **الحماسة .** لأبي عبادة الوليد بن عُبيد البحتري (ت ٢٨٤هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٢ - ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- **الحماسة الشجرية .** لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة الحسيني المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: د. عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي، دمشق، ١٩٧٠م .
- **حياة الحيوان الكبرى .** كمال الدين محمد بن موسى بن عيسى الدميري (ت ٨٠٨هـ)، تحقيق : أحمد حسن بسج، ط ٢، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- **الحيوان.** لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي - بيروت .

## الخاء

- **الخاطريات.** لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **والخاطريات (الجزء الثاني)** رسالة ماجستير، تحقيق الأخ الصديق سعيد بن محمد القرني، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب .** لعبد القادر بن عمر البغدادلي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق:

- عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- **الخصائص** . لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي - بيروت، مصور عن طبعة دار الكتب المصري ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م .
- **خَلْقُ الإنسان** . لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأضمعي (ت ٢١٦هـ)، تحقيق: د. أوغست هفتر ، مكتبة المتنبي - القاهرة . (ضمن الكنز اللغوي)
- **خَلْقُ الإنسان**. لأبي محمد ثابت بن أبي ثابت اللغوي (ت ٣هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، الكويت - ١٩٦٥م .
- **خَلْقُ الإنسان**. للخطيب الإسكافي أبي عبد الله محمد بن عبد الله (ت ٤٢٠هـ) ، تحقيق خضر عواد العكل ، دار عمار - عمان - ودار الجليل - بيروت ، ط ١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- **الخيال** . لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت ٢١٠هـ) ، حيدر آباد الهند ١٣٥٨هـ .
- **الخيال** . لابن الأعرابي = أسماء خيل العرب .

### الدال

- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**. لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلي (ت ٧٥٦هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- **درة الغواص في أوهام الخواص**. لأبي محمد القاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦هـ) ، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي القرني ، دار الجليل - القاهرة ، مكتبة التراث الإسلامي - القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- **الدرر اللوامع على همع الهوامع** . لأحمد بن الأمين الشنقيطي . تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب - القاهرة ، ١٤٠١هـ - ٢٠٠١م .
- **دقائق التصريف** . للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (ق ٤هـ) ، تحقيق د. حاتم الضامن ود . حسين تورال ، المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **دلائل الإعجاز** . لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ، تحقيق الشيخ محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .
- **الدبياح** . لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت ٢١٠هـ)، تحقيق د. عبد الله الجربوع ، ود. عبد الرحمن العثيمين ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- **ديوان (شعر) الأحوص الأنصاري**. جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٢ - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- **ديوان (شعر) الأخطل** . صنعة السكري رواية عن أبي جعفر محمد بن حبيب، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط ٢ - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- **ديوان الأدب** . لإسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت ٣٥٠هـ) ، تحقيق د. أحمد مختار عمر ، مجمع اللغة العربية - القاهرة ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- **ديوان أبي الأسود الدؤلي** . صنعة أبي سعيد السكري ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، دار ومكتبة الهلال - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- **ديوان الأسود بن يعفر النهشلي** . جمع وتحقيق د. نوري حمودي القيسي ، مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام - بغداد ، ١٩٧٠م .
- **ديوان الأعشى الكبير** ميمون بن قيس. تحقيق: د. محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة - بيروت،

- ط ٧ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، والصباح المنير في شعر أبي بصير والأعشى الآخرين .
- ديوان أعشى باهلة = الصباح المنير .
  - ديوان الأغلب العجلي . جمع وتحقيق د. نوري حمودي القيسي ، عالم الكتب - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
  - ديوان الأقيشر الأسدي . جمع وتحقيق د. خليل الدويهي ، دار الكتاب العربي - بيروت ، ط ١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
  - ديوان امرئ القيس . تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، ط ٤ - ١٩٨٤م .
  - ديوان (شعر) أمية بن أبي الصلت (أمية بن أبي الصلت حياته وشعره) ، جمع وتحقيق د. بهجة عبد الغفور الحديثي ، مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام - بغداد ، ١٩٧١م .
  - ديوان أوس بن حجر . تحقيق: د. محمد يوسف نجم، دار صادر - بيروت، ط ٣ - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
  - ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي . تحقيق د. عزة حسن، دار الشرق العربي - حلب، ط ٢ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
  - ديوان بني بكر في الجاهلية والإسلام . جمع وتحقيق: الدكتور عبد العزيز نبوي، دار الزهراء للنشر - القاهرة، ط ١ ، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .
  - ديوان تأبط شراً . جمع وتحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي - ط ١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
  - ديوان أبي تمام بشرح الأعلام الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) ، تحقيق إبراهيم نادان . منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب - ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .
  - ديوان تميم بن أبي بن مقبل العجلاني . تحقيق: د. عزة حسن، دمشق، ط ١ ، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .
  - ديوان توبة بن الحمير . تحقيق: خليل إبراهيم العطية، مطبعة الإرشاد - بغداد، ١٣٧٨هـ - ١٩٦٨م .
  - ديوان جران العود صنعة محمد بن حبيب . تحقيق د. نوري حمودي القيسي ، وزارة الثقافة العراقية - بغداد ١٩٨٢م
  - ديوان جرير . تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف - القاهرة، ط ٣ - ١٩٨٦م
  - ديوان حاتم الطائي . رواية هشام بن محمد الكلبي ، تحقيق : د . عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
  - ديوان حسان بن ثابت . تحقيق: د. وليد عرفات، دار صادر - بيروت - ١٩٧٤م .
  - ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت (ت ٢٤٦هـ)، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
  - ديوان حميد بن ثور الهلالي . صنعة الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية - القاهرة، ١٣٧١هـ - ١٩٥١م .
  - ديوان (شعر) أبي حية النميري . جمع وتحقيق د . يحيى الجبوري ، وزارة الثقافة - دمشق ١٩٦٥م .



- ديوان (شعر) أبي دؤاد الإيادي، تحقيق: غوستاف غرنباوم (ضمن دراسات في الأدب العربي) ترجمة د. إحسان عباس، ود. محمد يوسف نجم وآخرين، مكتبة الحياة - بيروت ١٩٥٩م.
- ديوان دعلب بن علي الخزاعي . جمع وتحقيق د. محمد يوسف نجم ، دار الثقافة - بيروت ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- ديوان ذي الرمة. بشرح أبي نصر الباهلي، ورواية أبي العباس ثعلب، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الرسالة، ط٤ - ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- ديوان رؤية بن العجاج. تحقيق: وليم بن الورد البروسي، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط٢ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ديوان (شعر) أبي زيد الطائي . تحقيق د. نوري حمودي القيسي = شعراء إسلاميون .
- ديوان (شعر) زهير بن أبي سلمى . صنعة الأعلام الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق : د . فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط٣ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م . وصنعة أبي العباس ثعلب (ت٢٩١هـ)، دار الكتب المصرية، ١٣٦٣هـ - ١٩٤٤م
- ديوان (شعر) زياد الأعجم . جمع وتحقيق د. يوسف حسين بكار ، دار المسيرة ، ط١ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس . صنعة نفطويه ، تحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمني ، دار الكتب المصرية - القاهرة ، ط١ ، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م .
- ديوان سراقبة البارقي . تحقيق د. حسين نصار . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة - ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م .
- ديوان السليلك بن السلوك . جمع وتحقيق حمد آدم ثويني ، وكامل سعيد عواد ، مطبعة العاني - بغداد ، ط١ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ديوان السموءل = ديوان عروة بن الورد والسموئل .
- ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري . تحقيق مها قنوت ، دمشق . وأيضاً ضمن (ديوان بني بكر في الجاهلية) .
- ديوان سويد بن كراع العكلي . جمع وتحقيق د. حاتم الضامن = شعراء مقلون .
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني. تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف - القاهرة، ١٩٧٧م
- ديوان (شعر) ضمرة بن ضمرة النهشلي . جمع وتحقيق د. هاشم طه شلاش ، (مجلة المورد) المجلد العاشر ، العدد الثاني ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ديوان أبي طالب = غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب .
- ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلام الشنتمري. تحقيق: درية الخطيب، ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- ديوان الطفيل الغنوي . تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد ، دار الكتاب الجديد - بيروت ، ١٩٦٨م .
- ديوان عامر بن الطفيل . بشرح ابن الأنباري ، دار بيروت ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ديوان العباس بن مرداس السلمي. تحقيق: د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .

- ديوان (شعر) عبد الرحمن بن حسان الأنصاري . جمع وتحقيق د. سامي مكّي العاني ، مطبعة المعارف - بغداد .
- ديوان عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي . جمع وتحقيق د. زكي ذاكر العاني ، دار الرشيد - بغداد، ١٩٨٠ م .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات . تحقيق يوسف نجم ١٩٥٨م - دار صادر - بيروت .
- ديوان عبيد بن الأبرص. تحقيق: د. حسين نصار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة، ط١ - ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧ م .
- ديوان أبي العتاهية (أشعاره وأخباره) تحقيق د. شكري فيصل، دمشق ١٩٦٥ م .
- ديوان العجاج. برواية وشرح عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق: د.عزة حسن، مكتبة دار الشرق - بيروت ١٩٧١ م . وتحقيق د. عبد الحفيظ السطلي ، مكتبة أطلس - دمشق ، ١٩٧١ م .
- ديوان عدي بن زيد العبادي . تحقيق: محمد جبار المعيد، دار الجمهورية - بغداد، ١٩٧٥ م .
- ديوان السموئل (عروة بن الورد والسموئل). دار صادر - بيروت ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ديوان عروة بن حزام العذري . جمع وتحقيق انطوان القوال ، دار الجليل - بيروت ، ط١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥ م .
- ديوان (شعر) عروة بن الورد العيسى صنعة ابن السكيت . تحقيق د.محمد فؤاد نغناغ ، مكتبة الحانجي - القاهرة ، ط١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥ م .
- ديوان (شعر) بني عُقيل . جمع وتحقيق د . عبدالعزيز محمد الفيصل ، (بدون) .
- ديوان علقمة الفحل. بشرح الأعلام الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: لطفي الصقال ودرية الخطيب، دار الكتاب العربي - حلب، ط١ - ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩ م .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة. تحقيق: وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع .
- ديوان (شعر) عمر بن لجأ التيمي. تحقيق: د. يحيى الجبوري، دار القلم - الكويت، ط٣ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م .
- ديوان (شعر) عمرو بن معديكرب الزبيدي. تحقيق: مطاع الطرايشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ط٢ - ١٩٨٥ م .
- ديوان عمرو بن قُمَيْة . تحقيق حسن كامل الصيرفي ، مطبوعات معهد المخطوطات العربية - القاهرة، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥ م .
- ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي . تحقيق أيمن ميدان ، مطبوعات نادي جدة الأدبي - جدة ، ط١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢ م .
- ديوان عنزة العيسى. تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، ط٢ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ديوان الفرزدق. دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م . وتحقيق الصاوي - القاهرة ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦ م .
- ديوان القطامي. تحقيق: إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة - بيروت، ط١ ، ١٩٦٠م .
- ديوان قطري بن الفجاءة = شعر الخوارج .

- ديوان قيس بن الخطيم. تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، دار صادر - بيروت، ط ٢ - ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧ م.
- ديوان كثير عزة. تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة - بيروت ١٣٩١هـ - ١٩٧١ م.
- ديوان كعب بن زهير. صنعة أبي سعيد السكري، دار الكتب المصرية - القاهرة، ١٩٥٠ م.
- ديوان كعب بن مالك. دراسة وتحقيق سامي مكّي العاني، مكتبة النهضة - بغداد، ١٣٩٨هـ.
- ديوان (شعر) الكميت بن زيد الأسدي. جمع وتحقيق: د. داود سلوم، عالم الكتب - بيروت، ط ٢، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧ م.
- ديوان ليبد بن ربيعة = شرح ديوان ليبد.
- ديوان ليلى الأخيلية. جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية، وحليل العطية، دار الجمهورية - بغداد، ط ٢ - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧ م.
- ديوان متمم بن نويرة = مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي.
- ديوان المتنبي = شرح ديوان المتنبي.
- ديوان مجنون ليلى. جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر - القاهرة، ١٩٧٩ م.
- ديوان أبي محجن الثقفي. صنعة أبي هلال العسكري، تحقيق د. صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد - بيروت، ط ١، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠ م.
- ديوان محمد بن بشير الخارجي. جمع وتحقيق محمد خير البقاعي، دار قتيبة - دمشق، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م.
- ديوان (شعر) المزار بن سعيد الفقعي. (ضمن شعراء أمويون - القسم الثاني) دراسة وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي، مطبوعات الجمع العلمي العراقي، ١٣٩٦ - ١٤٠٢هـ / ١٩٧٦ - ١٩٨٢ م.
- ديوان مزرّد بن ضرار الغطفاني، تحقيق خليل إبراهيم العطية، مطبعة أسعد - بغداد، ١٩٦٢ م.
- ديوان (شعر) المرقش الأكبر = ديوان بني بكر في الجاهلية.
- ديوان المعاني. لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت ٣٨٢هـ)، عالم الكتب - بيروت.
- ديوان المنخل البشكري = ديوان بين بكر في الجاهلية.
- ديوان المهلهل. جمع أنطوان محسن القوال، دار الجليل - بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥ م.
- ديوان النابغة الجعدي. تحقيق: عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي - دمشق، ط ١ - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.
- ديوان النابغة الذبياني. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، ط ٢ - ١٩٨٥ م.
- ديوان أبي النجم العجلي. صنعة علاء الدين آغا، مطبوعات النادي الأدبي - بالرياض، ١٤٠١هـ.
- ديوان النمر بن تولب. (ضمن شعراء إسلاميون)، تحقيق د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب - بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤ م.
- ديوان أبي نواس. تحقيق: أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ م.

- ديوان (شعر) هدبة بن خشرم العذري . تحقيق د . يحيى الجبوري ، دار القلم - الكويت ، ط ٢ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ديوان (شعر) إبراهيم بن هرمة القرشي (ت ١٧٦هـ) ، تحقيق: محمد نفاع ، وحسين عطوان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ، ١٩٦٩م .

### الذال

- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة. لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري المراكشي (ت ٧٠٣هـ) ، تحقيق: محمد بن شريفة (السفر الأول) ، دار الثقافة - بيروت .

### الراء

- ربط الشوارد في حل الشواهد. لابن الحنبلي رضي الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف الحنفي التاذني الحلبي (ت ٩٧١هـ) ، تحقيق أستاذنا الدكتور شعبان صلاح ، دار الثقافة العربية - القاهرة ، ط ١ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب . لأبي منصور موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي (ت ٥٤٠هـ) .
- رسائل في اللغة . لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) ، تحقيق د. وليد محمد السراقي ، منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
- رسالة الملائكة . لأبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي (ت ٤٤٩هـ) ، تحقيق الأستاذ محمد سليم الجندى ، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت ، ط ٣ ، ١٩٧٩م .
- رسالة الغفران . لأبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري (ت ٤٤٩هـ) ، تحقيق الأستاذ محمد سليم الجندى ، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت ، ط ٣ ، ١٩٧٩م .
- رصف المباني في حروف المعاني. لأحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ) ، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم - دمشق ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. لأبي الفضل شهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي البغدادي (ت ١٢٧٠هـ) ، إدارة الطباعة المنيرية - القاهرة .
- رياض الصالحين. لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، إدارة إحياء التراث الإسلامي - الدوحة ١٩٨٣م .
- الريح . للحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق د. حسين محمد شرف ، ١٩٨٤م .

### الزاي

- الزاهر في معاني كلمات الناس. لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ) ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- زهر الآداب وثمر الألباب . لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الحصري القيرواني (ت ٤٥٣هـ) ، تحقيق د. صلاح الدين الموارى ، المكتبة العصرية - صيدا ، ط ١ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .
- الزهرة . لأبي بكر محمد بن داود الأصبهاني (ت ٢٩٧هـ) ، تحقيق د. إبراهيم السامرائي ود. نوري حمودي القيسي . مكتبة المنار - الزرقاء ، ط ٢ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .

## السين

- **السبعة في القراءات.** لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة، ط ٣ - ١٩٨٨م.
- **سر صناعة الإعراب.** لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم - دمشق، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- **سيفر السعادة وسفير الإفادة.** لأبي الحسن علم الدين علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- **سمط اللآلي = اللآلي.**
- **سنن الترمذي.** لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وزملاؤه، مصطفى الباوي الحلبي وشركاه - القاهرة، ط ٢ - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- **سنن أبي داود.** لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، دار الباز - مكة المكرمة.
- **سنن ابن ماجه.** لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة العلمية - بيروت.
- **سنن النسائي.** أحمد بن علي بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (ت ٣٠٣هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- **السيرافي النحوي = شرح الكتاب للسيرافي.**
- **سير أعلام النبلاء.** لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- **السيرة النبوية.** لأبي محمد عبد الملك بن هشام (ت ٢١٣هـ) تقريباً، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلي، دار المعرفة - بيروت.

## الشيخ

- **الشافعية في علم التصريف.** لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر النحوي المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق حسن أحمد عثمان، المكتبة المكية - مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- **شرح أبيات سيويه.** لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان (ت ٥٦٩هـ)، تحقيق: د. علاء محمد رأفت، دار الطلائع - القاهرة، ٢٠٠٣م.
- **شرح أبيات سيويه.** لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطان، دار المأمون - دمشق، ١٩٧٩م.
- **شرح أبيات الجمل.** لمحمد بن أحمد بن هشام اللخمي (ت ٥٧٧هـ)، مخطوطة الأسكوريال.
- **شرح أبيات الكتاب للديلمي = لب الألباب في شرح أبيات الكتاب.**
- **شرح أبيات مغني اللبيب.** لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث - دمشق، ١٩٧٩م.
- **شرح أبيات المفصل والمتوسط.** للسيد علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)

- تحقيق د. عبد الحميد جاسم الكبيسي ، دار البشائر الإسلامية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م .
- **شرح أدب الكاتب .** لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت ٥٤٠هـ) ، مكتبة القدسي - القاهرة ، ١٣٥٠هـ .
  - **شرح أشعار الهذليين .** صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري (ت ٢٧٥هـ) ، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج ، مراجعة محمود محمد شاكر ، مكتبة دار العروبة - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥ م .
  - **شرح الأبيات المشككة الإعراب للفارسي = إيضاح الشعر .**
  - **شرح ألفية ابن مالك .** للأشموني . (ت ٩٠٠هـ) ، بحاشية الصبان وشرح الشواهد للعيني ، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .
  - **شرح ألفية ابن مالك .** لبهاء الدين ابن عقيل (ت ٦٧٩هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية - صيدا ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م .
  - **شرح ألفية ابن مالك .** للحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق د . فخر الدين قباوة ، دار ومكتبة المعارف - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م .
  - **شرح ألفية ابن مالك لابن غازي = إتحاف ذوي الاستحقاق .**
  - **شرح ألفية ابن معط .** لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني (ت ٧٩٠هـ) (المجلد السابع) تحقيق د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ١٤١٧هـ .
  - **شرح ألفية ابن معط .** لابن القواس عبد العزيز بن جمعة بن زيد الموصلي (ت ٦٩٦هـ) ، تحقيق : د.علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي - الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .
  - **شرح أمثلة سيبويه للعطار .** اختصار أبي منصور الجواليقي (ت ٥٤٠هـ) ، تحقيق د. صابر أبو السعود ، مكتبة الطليعة - أسوط .
  - **شرح الإيضاح .** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق د. يحيى مير علم . (رسالة دكتوراه من كلية الآداب بجامعة دمشق ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م) .
  - **شرح التسهيل .** لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : د . عبد الرحمن السيد ، ود.محمد المختون ، هجر للطباعة والنشر - القاهرة ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م .
  - **شرح التسهيل لناظر الجيش = تمهيد القواعد .**
  - **شرح التصريف .** لأبي القاسم عمر بن ثابت الثماني (ت ٤٤٢هـ) ، تحقيق د. إبراهيم البعيمي ، مكتبة الرشد - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩ م .
  - **شرح التصريف الملوكي .** لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (ت ٦٤٣هـ) ، تحقيق : د.فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية - حلب ، ط ٣ - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣ م .
  - **شرح التعريف بضروري التصريف .** لابن إياز الحسين بن بدر بن إياز البغدادي (ت ٦٨١هـ) ، تحقيق: د. هادي نهر وهلال ناجي ، در الفكر - عمار ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م .
  - **شرح المقدمة الجزولية الكبير .** للأستاذ أبي علي الشلوين عمر بن محمد بن عمر الأزدي (ت ٦٥٤هـ) ، تحقيق : د. تركي بن سهو العتيبي ، مكتبة الرشد - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣ م .
  - **شرح جهل الزجاجي .** لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشيلي (ت ٦٦٩هـ) ، تحقيق :

- د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- شرح **جمل الزجاجي**. لأبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ) مخطوطة مكتبة فيض الله بتركيا ذات الرقم : ١٩٤٨ .
  - شرح **جمل الزجاجي**. لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (ت ٦٠٩هـ)، تحقيق : د. سلوى محمد عرب ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
  - شرح **جمل الزجاجي لابن أبي الربيع** = البسيط .
  - شرح **درة الغواص** . لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ) ، تحقيق عبد الحفيظ فرغلي على القرنى ، دار الجليل - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
  - شرح **ديوان الحماسة**. لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، عالم الكتب - بيروت .
  - شرح **ديوان الحماسة**. لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت ٤٢١هـ)، تحقيق أحمد أمين، وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
  - شرح **ديوان أبي الطيب المتنبي** . لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق: فريدريخ ديتريشي، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة .
  - شرح **ديوان أبي الطيب المتنبي للعكبري** = التبيان .
  - شرح **ديوان أبي الطيب المتنبي لابن جني** = الفسر .
  - شرح **ديوان أبي الطيب المتنبي المنسوب لأبي العلاء المعري** = معجز أحمد .
  - شرح **شافية ابن الحاجب**. لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
  - شرح **ديوان ليبد بن ربيعة العامري**. تحقيق: الدكتور إحسان عباس، وزارة الإعلام - الكويت، ط ٢، ١٩٨٤م .
  - شرح **الشافية للأنصاري** = المناهج الكافية .
  - شرح **الشافية للطف الله بن محمد بن الغياث** = المناهل الصافية .
  - شرح **شواهد الإيضاح** . المنسوب إلى ابن بري أبي محمد عبد الله بن بري (ت ٥٨٢هـ)، تحقيق: د. عبد مصطفى درويش، منشورات مجمع اللغة العربية - القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
  - شرح **شواهد شرح الشافية** . لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، (منشور مع شرح الشافية) .
  - شرح **شواهد شرح التحفة الوردية** . لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق : د. عبد الله بن علي الشلال ، مكتبة الرشد - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .
  - شرح **شواهد المغني** . لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت .
  - شرح **العوامل المائة** . للشيخ لخالد بن عبد الله الزهري (ت ٩٠٥هـ) .
  - شرح **عيون الإعراب** . لأبي الحسن علي بن فضال الجاشعي (ت ٤٧٩هـ) ، تحقيق د. حنا جميل

- حداد ، مكتبة المنار - الزرقاء ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥ م .
- **شرح عيون كتاب سبويه**. لأبي نصر هارون بن موسى القيسي القرطبي (ت ٤٠١هـ)، تحقيق د. عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه ، مطبعة حسان - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م .
  - **شرح الفصيح** . لابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق د. مهدي عبيد جاسم ، وزارة الثقافة والإعلام - بغداد ، ط ١ ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨ م .
  - **شرح القصائد التسع المشهورات** . لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة - بغداد ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
  - **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**. لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة، ط ٤ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م .
  - **شرح القصائد العشر** . لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط ٤ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م .
  - **شرح قواعد الإعراب للكافيجي** . لحبي الدين الكافيجي (ت ٨٧٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، دار طلاس - دمشق ط ٣ ، ١٩٩٦ م .
  - **شرح كافية ابن الحاجب**. لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت ٦٨٠هـ)، تحقيق د. حسن محمد الحفظي ود. يحيى بشير مصي ، جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م
  - **شرح الكافية الشافية**. لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م .
  - **شرح الكافية لابن الحاجب = شرح المقدمة الكافية** .
  - **شرح كتاب سبويه**. لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، مصور عن مخطوطة دار الكتب المصرية برقم : ١٣٦/١٣٧ نحو . والجزء المطبوع بعنوان (السيرافي النحوي) بتحقيق: د. عبد المنعم فائز، دار الفكر - دمشق، ط ١ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م . والأجزاء المطبوعة بدار الكتب المصرية (١ - ٦) .
  - **شرح كتاب سبويه لابن خروف = تنقيح أولي الأبواب في شرح غوامض الكتاب** .
  - **شرح اللمع لابن الدهان = الغرة** .
  - **شرح اللمع** . لابن برهان أبي القاسم عبد الواحد بن علي العكبري (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، ط ١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
  - **شرح اللمع للثمانيني** (مطبوع باسم الفوائد والقواعد) . لعمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٤٢ هـ) ، تحقيق د. عبد الوهاب محمود الكحلة ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م .
  - **شرح اللمع** . للواسطي القاسم بن محمد الضير (ت ق ٤٦٩ هـ) ، تحقيق : د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م .
  - **شرح اللمع** . لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصفهاني (ت ٥٤٣ هـ) ، تحقيق : د. إبراهيم محمد أبو عبا ، جامعة الإمام - الرياض ، ط ١ ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م .
  - **شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف**. لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري



- (ت٣٨٢هـ)، تحقيق: د. السيد محمد يوسف، مراجعة العلامة الأستاذ أحمد راتب النفاخ ، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق .
- شرح مشكل شعر المتنبّي . لعلي بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق د. محمد رضوان الداية . دار المأمون - دمشق ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
  - شرح المفصل. لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب - بيروت .
  - شرح المفصل لابن الحاجب = الإيضاح في شرح المفصل .
  - شرح المفصل للخوارزمي = التخمير .
  - شرح المفضليات. لأبي محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري (ت٣٠٥هـ)، تحقيق : د. محمد نبيل طريفي ، دار صادر - بيروت ، ط١ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
  - شرح المفضليات. لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
  - شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب . لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق د. جمال عبد العاطي مخيمر ، مكتبة نزار الباز - مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
  - شرح المقدمة المحسبة . لأبي طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم - الكويت، ط١ - ١٩٧٦م .
  - شرح المقرب للنحاس الحلبي = التعليقة .
  - شرح ملحّة الإعراب = الملحّة في شرح الملحّة .
  - شرح نهج البلاغة . لابن أبي الحديد (ت ٦٥٦ هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ١٩٦٧م.
  - شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي . لأبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي، تحقيق: د. داود سلوم، ود. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية - بيروت، ط١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
  - شرح الهداية . لأبي العباس أحمد بن عمار المهدي (ت ٤٤٠ هـ)، تحقيق : د. حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد - الرياض ، ط١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
  - شرح الوافية نظم الكافية . لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق د. موسى بناي العليلي ، الجامعة المستنصرية - بغداد ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
  - الشعر للفارسي = إيضاح الشعر .
  - شعراء إسلاميون. جمع وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية - بيروت، ط٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
  - شعراء أمويون. دراسة وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي: (الجزءان الثاني والثالث) من مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٦ - ١٤٠٢هـ / ١٩٧٦ - ١٩٨٢م . (الجزء الرابع) من مطبوعات عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
  - شعراء مقلون. جمع وتحقيق: د. حاتم صالح الضامن ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية - بيروت، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
  - شعر الخوارج . تحقيق د. إحسان عباس ، دار الثقافة - بيروت ، ١٩٧٤م .

- **الشعر والشعراء.** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف - القاهرة، ١٩٦٦ م .
- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح .** لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية - بيروت .

### الصاد

- **الصاحبي.** لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة ١٩٧٧ م .
- **الصاهل والشاحج .** لأبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري (ت ٤٤٩هـ) .
- **الصبح المنير في شعر أبي بصير** ميمون بن قيس الأعشى والأعشى الآخرين، تحقيق رودلف هاير - فينا ١٩٢٧ م . أعاد نشره دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع - الكويت، ط ٢ - ١٩٩٣ م .
- **الصبح المنى عن حيشة المتني .** ليوسف البديعي (١٠٧٣هـ)، تحقيق مصطفى السقا وآخرين . دار المعارف - القاهرة ، ١٩٦٣ م .
- **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)** لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط ٤ - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م . وتحقيق شهاب الدين أبي عمرو، دار الفكر - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .
- **صحيح ابن حبان .** لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم البستي التميمي (ت ٣٥٤هـ) ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ٤ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣ م .
- **الصدائقة والصديق .** لأبي حيان التوحيدي (ت ٤١٤ هـ) ، تحقيق د. إبراهيم الكيلاني ، دار الفكر - دمشق ، ط ١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م .
- **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثهم وفقهائهم وأدبائهم .** لابن بشكوال أبي القاسم خلف بن عبد الملك (ت ٥٧٨هـ)، تحقيق عزت عطار الحسيني ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤ م .
- **الصناعتين .** لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت ٣٨٢هـ) ، تحقيق محمد علي البجاوي ، مطبعة الحلبي - القاهرة ، ١٩٧١ م .

### الضاد

- **ضرائر الشعر.** لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت ط ١ ، ١٩٨٠ م .
- **الضرائر الشعرية للقرّاز =** ما يجوز للشاعر في الضرورة .
- **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر .** لأبي المعالي محمود شكري الألوسي البغدادي (ت ١٣٤٢هـ)، تحقيق محمد بهجة الأثري ، دار الآفاق العربية - القاهرة - ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨ م .

### الطاء

- **طبقات الشافعية الكبرى .** لتاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ) ، تحقيق د.محمود محمد الطناحي ، ود.عبد الفتاح الحلو ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٣هـ .
- **طبقات الشعراء .** لعبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن هارون الرشيد (ت ٢٩٦هـ) ،

- تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، دار المعارف - القاهرة ط ٤ ، ١٩٨١ م .
- طبقات فحول الشعراء. لمحمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة .
- الطبقات الكبرى . لمحمد بن سعد بن منيع الزهري (ت ٢٣٠هـ)، دار صادر - بيروت .
- طبقات المفسرين. لشمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي (ت ٩٤٥هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة - القاهرة، ط ١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢ م .
- طبقات النحويين واللغويين. لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت ٣٨٠هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف - القاهرة ، ١٩٨٤ م .

### العين

- عبث الوليد شرح ديوان أبي الوليد بن عبيد البحر الطائي . لفيلسوف العربية أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعري التنوخي اللغوي الشاعر (ت ٤٤٩ هـ) . تحقيق محمد عبد الله المدني ، دار الرفاعي - الرياض ، ط ٣ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .
- العققة والبررة. لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ) تحقيق: عبد السلام هارون = نواذر المخطوطات .
- العقد الفريد . لأبي أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري ، لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ، ط ٣ ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥ م .
- علل النحو . لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: د. محمود جاسم الدرويش. مكتبة الرشد - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م .
- العين . لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) ، تحقيق : د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، منشورات الأعلمي للمطبوعات - بيروت، ط ١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م .
- عيون الأخبار. لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٤٣هـ - ١٩٢٥ م .

### الغين

- غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب. جمع وتحقيق: محمد خليل الخطيب، مصر - ١٩٥٠ - ١٩٥١ م .
- غرائب التفسير وعجائب التأويل. لتاج القراء محمود بن حمزة الكرمانى (ت بعد ٥٣١هـ)، تحقيق: د. شمران سركال يونس العجلي، دار القبله - جدة، ومؤسسة علوم القرآن - بيروت، ط ١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م .
- الغرة في شرح اللمع. لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان (ت ٥٦٩هـ)، مخطوطة مكتبة كليلج علي باشا بتركيا ذات الرقم : ٩٤٩ .
- الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية. لأبي العباس أحمد بن الحسين الإربلي الموصلي المعروف بابن الخباز (ت ٦٣٩هـ) ، بتحقيق محمد حامد العبدلي ، دار الأنبار - بغداد ، ومخطوطة أحمد الثالث بتركيا ذات الرقم : ٧٦٩ .

- **غور الفوائد ودرر القلائد** . للشريف المرتضي علي بن الحسن الموسوي العلوي (ت ٤٣٦ هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية - صيدا ، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م .
- **غريب الحديث** . لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق أستاذنا الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد ، مطبوعات جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- **غريب الحديث** . لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨ هـ) ، تحقيق: عبد الكريم العزباوي ، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ط ١ - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- **غريب الحديث** . لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) ، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- **الغريب المصنف** . لأبي عُبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) ، تحقيق: د. محمد المختار العبيدي ، بيت الحكمة ودار سحنون - تونس ، ط ٢ ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
- **الغيث المسجم في شرح لامية العجم** . لصلاح الدين خليل بن إيبك الصفدي (ت ٧٦٤ هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

#### الفاء

- **الفائق في غريب الحديث** . لأبي القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، تحقيق : محمد علي البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة - بيروت ، ط ٢ .
- **الفاخر** . لأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم (ت ٢٩١ هـ) ، تحقيق : عبد العليم الطحاوي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ م .
- **الفاخر في شرح جمل عبد القاهر** . لمحمد بن أبي الفتح البعلبي (ت ٧٠٩ هـ) ، تحقيق د. ممدوح محمد خسارة ، مطبوعات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .
- **الفاضل في الأدب** . لأبي العباس محمد بن يزيد الميرد (ت ٢٨٥ هـ) . تحقيق العلامة عبد العزيز الميمني الراجكوتي ، بدون .
- **فرائد المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني** . للإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي المشهور بابن آجروم (ت ٧٢٣ هـ) ، (رسالة دكتوراه) بجامعة أم القرى مقدمة من الأخ الزميل عبد الرحيم نبولسي ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- **فرحة الأديب في الرد على ابن السيرا في شرح أبيات سيويه** . لأبي محمد الحسن بن أحمد الأعرابي (الأسود الغندجاني) (بعد ٤٣٠ هـ) ، تحقيق: د. محمد علي سلطاني ، دار قتيبة - دمشق ، ١٤١٠ هـ - ١٩٨١ م .
- **الفرق بين الحروف الخمسة** . لأبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي (٥٢١ هـ) ، تحقيق د. حمزة النشترتي ، مكتبة المتنبي - القاهرة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- **الفريدة في شرح القصيدة** . لأبي العباس أحمد بن الحسين الإربلي الموصلية المعروف بابن الخباز (ت ٦٣٩ هـ) ، وهو شرح على قصيدة لابن الدهان في عويس الإعراب . تحقيق أستاذنا الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط ١ ، مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- **الفسر في شرح شعر أبي الطيب المتنبي** . لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) . تحقيق د. رضا رجب ، دار الينايع - دمشق . ط ١ ، ٢٠٠٤ م .

- **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**. لأبي عبيد الله بن عبد العزيز البكري (ت ٤٨٧هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس ود. عبد المجيد عابدين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م.
- **الفصول المفيدة في الواو المزيد**. لصلاح الدين خليل بن كيكليد العلاتي (ت ٧٦١هـ)، تحقيق أستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر - دار البشير - عمان، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م.
- **الفصيح**. لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، تحقيق: د. عاطف مدكور، دار المعارف - القاهرة، ١٩٨٤ م.
- **الفهرست**. لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن النديم الوراق (ت ٣٨٠هـ)، دار المعرفة - بيروت ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ م.
- **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**. لشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن يحيى المعلمي، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥ م.
- **الفوائد المخصوصة في شرح المقصورة**. لمحمد بن أحمد بن هشام اللحمي (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: د. محمد حامد الحاج خلف، منشورات وزارة الأوقاف المغربية، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م.

#### القاف

- **قراءات النبي صلى الله عليه وسلم**. لأبي عمر حفص بن عمر الدوري (ت ٢٤٦هـ) تحقيق: حكمت بشير ياسين، مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م.
- **القوافي**. للقاضي أبي يعلى عبد الباقي بن عبد الله بن الحسن التنوخي (ت بعد ٤٨٧هـ)، تحقيق عمر الأسعد ومحبي الدين رمضان، دار الإرشاد - بيروت، ط ١، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠ م.
- **قشر الفسر**. للشيخ العميد أبي سهل محمد بن الحسن الزوزني العارض (ت ٤٤٥هـ تقريباً)، تحقيق: د. عبد العزيز بن ناصر المانع، منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م.
- **قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل**. لمحمد الأمين بن فضل الله المحي (ت ١١١١هـ)، تحقيق: د. عثمان محمود الصبيح، مكتبة التوبة - الرياض، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤ م.
- **القطع والانتاف**. لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن المطرودي. دار عالم الكتب - الرياض، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣ م.
- **القوافي**. لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: د. عزة حسن، مطبوعات وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي - دمشق، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠ م.
- **القوافي**. للقاضي أبي يعلى عبد الباقي بن عبد الله بن الحسن التنوخي (ت بعد ٤٨٧هـ)، تحقيق عمر الأسعد ومحبي الدين رمضان، دار الإرشاد - بيروت، ط ١، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠ م.

#### الكاف

- **الكافي في شرح الإيضاح**. لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الإشيلي السبتي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق: د. فيصل الحفيان. مكتبة الرشد - الرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م.
- **الكامل في التاريخ**. لعز الدين علي بن محمد بن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ)، مؤسسة التاريخ العربي - بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٩ م.

- **الكامل في اللغة والأدب.** لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **الكتاب.** لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط ٣ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل.** لأبي القاسم محمود ابن عمر جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار المعرفة - بيروت . وطبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت بتحقيق عبد الرزاق المهدي .
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون.** لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) ، مكتبة المثنى، مصور عن طبعة استانبول ١٩٤١هـ.
- **الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها.** لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٤ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
- **كشف المشكلات وإيضاح المضكلات .** لجامع العلوم أبي الحسين علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي (ت ٥٤٣هـ) تحقيق الدكتور محمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤١٥هـ .
- **الكناش في فني النحو والصرف .** للملك المؤيد عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل الأيوبي (ت ٧٣٢هـ) ، تحقيق د. رياض بن حسن الخوام ، المكتبة العصرية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- **الكنز اللغوي في اللسن العربي .** (يضم ثلاثة كتب هي : القلب والإبدال لابن السكيت ، والإبل للأصمعي ، وخلق الإنسان للأصمعي) . تحقيق د. أوغست هفتر ، مكتبة المثنى - القاهرة

### اللام

- **لباب الآداب .** لأبي منصور الثعالبي عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري (ت ٤٢٩هـ) ، تحقيق أحمد حسن ليج، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م
- **اللباب في علل البناء والإعراب.** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق : د.غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله نبهان، منشورات مركز جمعة الماجد بديي، دار الفكر - دمشق، ط ١ - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- **لب الألباب في شرح أبيات الكتاب .** لسليمان بن بنين الدقيقي (ت ٦١٤هـ) ، مخطوطة دار الكتب الوطنية بتونس ذات الرقم : ٦٥٣٨ .
- **لسان العرب.** لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت
- **اللاآلي في شرح أمالي القالي.** لأبي عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ)، تحقيق: الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار الحديث - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **اللامات .** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط ٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **اللامات .** اللامات لعلي بن محمد الهروي (ت ٤١٥هـ) تحقيق د. أحمد عبدالمعزم الرصد ،

- دارمطبعة حسان - القاهرة ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **الملحة في شرح الملحة** . ل محمد بن الحسن الصائغ (ت ٧٢٠هـ) ، تحقيق د.إبراهيم سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م .
- **ليس في كلام العرب** . للحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط ٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

### الميم

- **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم**. لأبي القاسم الحسن بن بشر الأمدي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. كرنكو، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **مالك و متمم ابنا نوية**. دراسة وتحقيق: ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد - بغداد ١٩٦٨م
- **ما يجوز للشاعر في الضرورة**. لأبي عبد الله محمد بن جعفر القزاز التميمي القيرواني (ت ٤١٢هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي، دار العروبة - الكويت، ١٩٨٢م .
- **ما يحتمل الشعر من الضرورة**. لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: د. عوض حمد القوزي، مطابع الفرزدق التجارية - الرياض، ط ١ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- **ما ينصرف وما لا ينصرف**. لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٢ - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم**. لأبي القاسم الحسن بن بشر الأمدي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. كرنكو، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية** . لعلم الدين القاسم بن أحمد بن الموفق اللورقي الأندلسي (ت ٦٦١هـ)، رسالة دكتوراه مقدمة من شعبان عبد الوهاب محمد عام ١٣٩٨هـ - بكلية دار العلوم .
- **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة**. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم - دمشق، ط ١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **المتبع في شرح اللمع** . لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق : د. عبد الحميد حمد الزوي ، منشورات جامعة قاريونس - بنغازي ، ط ١ ، ١٩٩٤م .
- **مجاز القرآن**. لأبي عُبَيْدة معمر بن المنثى التميمي (ت ٢١٠هـ)، تحقيق: د. فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي - القاهرة ١٩٨٨م .
- **مجالس ثعلب**. لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة، ط ٥، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- **مجالس العلماء** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، الكويت ١٩٦٢م .
- **مجمع الأمثال**. لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (ت ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي - القاهرة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد.** للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، منشورات مؤسسة المعارف - بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **مجلد اللغة.** لأحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث.** لأبي موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المديني الأصفهاني (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **إحسان المساوي.** لإبراهيم البيهقي (القرن الرابع)، دار صادر - بيروت، ١٩٧٠هـ .
- **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء.** لأبي القاسم حسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت ٤٢٥هـ تقريباً)، المطبعة العامرية الشرفية - القاهرة ١٣٢٦هـ .
- **اختسب في تبين وجوه شواذ القراءات.** لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: عبد الحليم النجار وعلي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة، ١٣٨٦هـ .
- **أخبر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.** لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت ٥٤١هـ)، تحقيق: عبد العال السيد إبراهيم وآخرين، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بدولة قطر، مؤسسة دار العلوم - الدوحة، ١٣٩٨ - ١٤٠٩هـ / ١٩٧٧ - ١٩٨٩م .
- **أصول في شرح الفصول.** لابن إياز الحسين بن بدر (ت ٦٨١هـ) مخطوط . نسخة الشيخ عارف حكمت بالمدينة النبوية .
- **أحكم وأخيط الأعظم.** لعلي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، وحسين نصار، مصطفى البابي الحلبي - القاهرة، ١٣٧٧ - ١٩٥٨م .
- **أخلى (وجوه النصب).** لأبي بكر أحمد بن الحسين بن شقير (ت ٣١٧هـ)، تحقيق د. فائز فارس، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ .
- **مختصر شواذ القراءات.** لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمداني النحوي الشافعي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: ج. برجستراسر، المطبعة الرحمانية - مصر ١٩٣٤هـ جمعية المستشرقين الألمانية
- **المخصص.** لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي (ت ٤٥٨هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- **مختلف القبائل ومؤلفها.** لأبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي المتوفى سنة ٢٤٥هـ، تحقيق الشيخ حمد الجاسر، منشورات النادي الأدبي بالرياض، ط ١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م . (منشور مع الإيناس) .
- **المذكر والمؤنث.** لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي، وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، مطبعة العاني، ط ١، ١٩٨٧م .
- **المذكر والمؤنث.** لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث - القاهرة، ط ٢، ١٩٨٩م .
- **المذكر والمؤنث.** لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت ٢٥٠هـ)، تحقيق: د. حاتم الضامن، (مطبوعات مركز جمعة الماجد بدي)، دار الفكر - دمشق، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م



- **مراتب النحويين** . لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت ٣٥١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥ م .
- **المرتجل في شرح الجمل** . لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن الحشاش (ت ٥٦٧هـ)، تحقيق الأستاذ علي حيدر ، دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢ م .
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**. لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد جاد المولى وصاحبيه، دار الفكر - بيروت.
- **المسائل البصريات**. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني - القاهرة، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .
- **المسائل الحلييات**. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداي، دار القلم - دمشق، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .
- **مسائل خلافة في النحو** . للعكبري أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. محمد خير الحلواني ، دار المأمون - دمشق ، ط ٢ ، بدون .
- **المسائل الشيرازيات**. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداي، كنوز إشبيلية - الرياض ، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤ م .
- **المسائل العسكرية** . لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق : د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني - القاهرة، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢ م .
- **المسائل العضديات**. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب - بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م .
- **المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات**. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني - بغداد ١٩٨٣ م
- **المسائل المنثورة**. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: شريف النجار، دار عمار - عمان ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤ م .
- **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار** . لابن فضل الله العمري شهاب الدين أبي العباس أحمد بن يحيى (ت ٧٤٩هـ) - تحقيق د. محمد خريسات وآخرين ، مركز زايد للتراث والتاريخ - العين ، ٢٠٠١ م .
- **المستقصى في أمثال العرب**. لأبي القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧ م .
- **المستير في القراءات العشر** . لأبي طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن سوار البغدادي (ت ٤٩٦هـ)، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث الإسلامي - دبي ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م .
- **المسند** . للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون ، مؤسسة الرسالة - دمشق ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م .
- **المسند** . للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري البزار (ت ٢٩٢هـ)، فهرسة وترتيب علي نايف الشحود ، ملتقى أهل الحديث على الشبكة العنكبوتية .

- **مسند الشاميين** . لسليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ) ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- **مشكل إعراب القرآن** . لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) ، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **المصباح في النحو** . لأبي الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي (ت ٦١٠هـ) ، تحقيق د.مقبول علي النعمة ، دار البشائر الإسلامية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- **المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح** . لأبي الحجاج يوسف بن يبقى بن يسعون (ت ٥٤٢هـ تقريباً)، تحقيق : د. محمد حمود الدعجاني ، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة - ط ١ - ١٤٢٩هـ .
- **المصباح المنير** . لأحمد بن محمد الفيومي (ت ٧٧٠هـ) ، مكتبة لبنان - بيروت ، ١٩٨٧م .
- **المصنف** . لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبه (ت ٢٣٥هـ) ، تحقيق يوسف كمال الحوت ، مكتبة الرشد - الرياض ، ١٤٠٩هـ .
- **المصون في الأدب** . لأبي أحمد العسكري (ت ٣٨٢هـ) ، تحقيق عبد السلام هارون ، الكويت ، ١٩٦٠م .
- **المعارف** . لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) ، تحقيق: د. ثروت عكاشة، دار المعارف - القاهرة، ط ٤ - ١٩٨١م .
- **معاني الحروف** . المنسوب لأبي الحسن علي بن عيسى الرمانى (ت ٣٨٤هـ) ، تحقيق أستاذنا الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلي، مكتبة الطالب الجامعي - مكة المكرمة، ط ٢ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- **المعاني الكبير في أبيات المعاني** . لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) ، تحقيق: كرنكو، وعبد الرحمن العلمي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- **معاني القرآن** . لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥هـ) ، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١ - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- **معاني القرآن** . لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) ، تحقيق: أحمد يوسف نحاتي، ومحمد علي النجار، ود. عبد الفتاح شلي، عالم الكتب - بيروت، ط ٣ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **معاني القرآن وإعرابه** . لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ) ، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلي ، عالم الكتب - بيروت، ط ١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص** . لعبد الرحيم بن أحمد العباسي (ت ٩٦٣هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب - بيروت، ١٣٦٧هـ - ١٩٤٧م .
- **معاني القراءات** . لأبي منصور الأزهري (ت ٣٨٠هـ) ، تحقيق د. فتحي حجازي ، عالم الكتب - بيروت، ط ١ ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- **معجز أحمد** . المنسوب لأبي العلاء أحمد بن سليمان المعري (ت ٤٤٩هـ) ، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، دار المعارف - القاهرة، ط ٢ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- **معجم الأدباء** = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب .
- **معجم الأمثال العربية القديمة** للدكتور عبد الرحمن عفيف، دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- **معجم البلدان**. لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر - بيروت .
- **معجم الشعراء** . لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة النوري - دمشق . والطبعة التي بتحقيق د . كرنكو ، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **معجم شواهد العربية للأستاذ عبد السلام هارون**، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ١ - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- **معجم علماء اللغة والنحو في الأندلس** . للدكتور رجب عبد الجواد إبراهيم ، الأفق العربية - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م .
- **معجم القراءات القرآنية**. إعداد الدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور عبد العال سالم مكرم ، انتشارات أسوه - إيران، ط ١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- **معجم القراءات** . إعداد الدكتور عبد اللطيف الخطيب ، دار سعد الدين - دمشق ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .
- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**. وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث - القاهرة ، ط ٢ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**. لأبي عبيد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب - بيروت، ط ٣ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **معجم مقاييس اللغة** = مقاييس اللغة .
- **المعرب من الكلام الأعجمي**. لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت ٥٤٠هـ)، تحقيق : د.ف. عبد الرحيم، دار القلم - دمشق، ط ١ - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**. لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، وشعيب الأرنؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **معلقة عمرو بن كلثوم بشرح أبي الحسن بن كيسان** (ت ٢٩٩هـ)، تحقيق أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام - القاهرة، ط ١ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- **المعمرون والوصايا**. لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت ٢٥٠هـ)، تحقيق : عبد المنعم عامر، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، ١٩٦١م .
- **المغني في النحو** . لأبي الخير تقي الدين منصور بن فلاح اليميني (ت ٦٨٠هـ) ، تحقيق : د.عبد الرزاق السعدي . منشورات وزارة الثقافة والإعلام - بغداد ، ط ١ ، ١٩٩٩م .
- **مغني اللبيب عن كتب الأعراب**. لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني، ط ٥ - ١٩٧٩م .
- **مفاتيح الغيب** . لفخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي (ت ٦٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- **المفتاح في الصرف** . لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ، تحقيق

- د.علي توفيق الحمد ، دار الرسالة - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **مفردات ألفاظ القرآن.** لأبي القاسم حسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت ٤٢٥هـ تقريباً)، تحقيق: عدنان صفوان داودي، دار القلم - دمشق، ط ١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
  - **المفصل في علم العربية.** لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تقديم وتعليق د.محمد عز الدين السعيد، دار إحياء العلوم - بيروت ط ١ - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
  - **المفضليات.** اختيار المفضل بن محمد بن يعلى الضبي (ت ١٧٨هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط ٧ - ١٩٨٣م .
  - **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة .** لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد (ت ٩٠٢هـ) ، دار الكتاب العربي - بيروت .
  - **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية.** لأبي إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) تحقيق : مجموعة من الأساتذة بجامعة أم القرى ، منشورات معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١ - ١٤٢٨هـ .
  - **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية.** لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
  - **مقاييس اللغة .** لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجليل - بيروت، ط ١ - ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
  - **مقاييس المقصور والممدود .** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د.حسن هندائي، كنوز إشبيلية - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
  - **المقصد في شرح الإيضاح.** لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: د.كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية - دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م .
  - **المقصد في شرح التكملة .** لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: د.أحمد الدويش ، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض ط ١ ، ١٤٢٨هـ .
  - **المقتضب .** لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة - ١٣٩٩هـ .
  - **المقدمة الجزولية في النحو.** لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت ٦٠٧هـ)، تحقيق: د.شعبان عبد الوهاب محمد، أم القرى للطبع والنشر والتوزيع - القاهرة، ط ١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
  - **المقرب .** لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، مطبعة العاني ١٩٨٦م .
  - **المقصود والممدود.** لأبي العباس أحمد بن محمد بن الوليد بن ولاد النحوي (ت ٣٣٢هـ)، تحقيق: محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
  - **المقصود والممدود.** لأبي علي القالي إسماعيل بن القاسم (ت ٣٥٦هـ) ، تحقيق د. أحمد عبد المجيد هريدي ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
  - **المتع في التصريف.** لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) ، تحقيق :

- د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة - بيروت، ط ١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **من آراء الزجاج النحوية.** للدكتور شعبان صلاح ، دار الثقافة العربية - القاهرة ، ط ١ - ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
  - **المنهاج الكافية في شرح الشافية .** للشيخ زكريا بن محمد الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ) ، تحقيق د. رزان يحيى خدام ، سلسلة إصدارات الحكمة - لندن ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ .
  - **المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية .** للطف الله بن محمد بن الغياث (ت ١٠٣٥ هـ) ، تحقيق د. عبد الرحمن محمد شاهين ، مكتبة الشباب - القاهرة ، ١٩٨٥م .
  - **المنتخب في غريب كلام العرب.** لأبي الحسن علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل (ت ٣١٠ هـ)، تحقيق: د. محمد أحمد العمري، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
  - **المنصف شرح تصريف المازني .** لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة، ط ١، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
  - **من نسب إلى أمه من الشعراء.** لأبي جعفر محمد بن حبيب (ت ٢٤٥ هـ) = نوادر المخطوطات .
  - **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك.** لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: سيدني جليزر - أمريكا، نيوهاون، ١٩٤٧م .
  - **الموجز في النحو .** لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق: مصطفى الشومري ، بيروت، ط ١، ١٩٦٥م .
  - **الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة .** جمع وإعداد وليد الزبيري وآخرين ، إصدارات الحكمة - بريطانيا ، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
  - **الموشح .** لأبي عبيد الله محمد بن عمران بن موسى المرزباني (ت ٣٨٤ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي - القاهرة . بدون .
  - **الموضح في وجوه القراءات وعللها .** لأبي عبد الله نصر بن علي بن محمد بن أبي مريم الشيرازي النحوي (ت بعد ٥٦٥ هـ) تحقيق د. عمر حمدان الكبيسي ، منشورات الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم - جدة ، ط ١ - ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
  - **الموطأ .** للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ)، برواية أبي مصعب الزهري المدني، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ومحمود محمد خليل، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
  - **الموفي في النحو الكوفي .** للسيد صدر الدين المنغراوي الاستنبولي (ت ١٣٤٩ هـ) ، شرح وتحقيق الأستاذ محمد بهجة البيطار ، مجمع اللغة العربية - دمشق .

## النون

- **نتائج الفكر.** لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١ هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع - الرياض . بدون .
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء.** لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار - الزرقاء، ط ٣ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **نسب قريش .** لأبي عبد الله المصعب بن عبد الله بن المصعب الزبيري (ت ٢٣٦ هـ) ، تحقيق ليفي بروفنيسال ، دار المعارف - القاهرة ، ط ٣ ، ١٩٨٢م .

- **نظام الغريب في اللغة.** لعيسى بن إبراهيم بن عبد الله الربيعي (ت ٤٨٠هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .
- **نفس الصباح في غريب القرآن وناسخه ومنسوخه .** لأبي جعفر أحمد بن عبد الصمد بن أبي عبيدة الأنصاري الخزرجي (ت ٥٨٢هـ) .
- **النقائض .** لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ) ، تحقيق بيغن ، لندن ١٩٠٥ - ١٩٠٨ م .
- **نقد الشعر .** لأبي الفرج قدامة بن جعفر (ت ٣٣٧هـ) ، تحقيق كمال مصطفى ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ١٩٧٩ م .
- **نُكْتُ الهميان في نُكْتُ العميان.** لصالح الدين خليل بن إبيك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد زكي باشا، المطبعة الجمالية - القاهرة، ١٣٢٩هـ - ١٩١١ م .
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه.** لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية - الكويت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .
- **النهاية في شرح الكفاية .** لأبي العباس أحمد بن الحسين الإريلي الموصلي المعروف بابن الخباز (ت ٦٣٩هـ) ، تحقيق : عبد الله عمر الحجاج إبراهيم (رسالة ماجستير) ، جامعة أم القرى ، ١٤١٢هـ .
- **النهاية في غريب الحديث والأثر.** لابن الأثير مجد الدين المبارك بن محمد الجزري (ت ٦٠٦هـ) ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ود. محمود محمد الطناحي، دار الفكر - بيروت .
- **نواذر المخطوطات .** تحقيق : عبد السلام هارون، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة ، ط ٢ - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣ م .
- **النوادر .** لأبي مسحل الأعرابي عبدالله بن حريش (القرن الثالث الهجري) . تحقيق الدكتور عزة حسن ، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ، ط ١ ، ١٩٦١ م .
- **النوادر في اللغة .** لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت ٢١٥هـ) ، تحقيق : د . محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق - بيروت، القاهرة، ط ١ - ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م .

#### الهاء

- **هدى مهاة الكلتين .** لابن النحاس الحلبي بهاء الدين محمد بن إبراهيم (ت ٦٩٨هـ) تحقيق د. تركي بن سهو العتيبي ، مطبعة المدني - القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣ م .
- **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون.** لإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ) ، دار الفكر ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م .
- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع.** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية - الكويت، ط ١ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م .

#### الواو

- **الوافي بالوفيات .** لصالح الدين خليل بن أبيك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، منشورات جمعية المستشرقين الألمانية - فرانز شتاينر بريسبادن، ط ٢، باعتناء محمد يوسف نجم ١٣٨١هـ - ١٩٦٢ م .
- **الوافي في العروض والقوافي.** ليحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، دار الفكر - دمشق ، ط ٤ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦ م .

- **الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أنمة الأمصار الخمسة** . لأبي علي الحسن بن علي الأهوازي المقرئ (ت ٤٤٦هـ) ، تحقيق د. دريد حسن أحمد ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م .
- **الوحشيات** . لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي (ت ٢٣١هـ) ، تحقيق: العلامة الأستاذ عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف - القاهرة، ط ٣ - ١٩٨٧ م .
- **الوساطة بين المتبني وخصومه**. للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت ٣٦٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة، ط ٤ - ١٤٨٦هـ - ١٩٦٦ م .
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**. لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ م .
- **وقعة صفين** . لنصر بن مزاحم المنقري (ت ٢١٢هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط ٢ ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ١٤٠١هـ .

\* \* \*

## فهرس الموضوعات

### صفحات مقدمة التحقيق

٥	مقدمة التحقيق
٧	ترجمة المؤلف
٩	علمه
١٢	شيوخه وتلاميذه
١٥	مخطوطات الكتاب
١٦	منهج التحقيق

### صفحات النص المحقق

#### المقدمة الأولى في أقسام الكلام

٤	الاسم والفعل والحرف وعلامات كل
٨	المعرب :
٨	الأول من أقسام المعرب (الاسم المتمكن) الصحيح والمعتل
٨	المقصور
١٠	المنقوص
١٣	الممنوع من الصرف
٣١	المتنى
٣٣	جمع المذكر السالم
٣٤	الثاني من أقسام المعرب (الفعل المضارع)



٤١	المبني
٥١	البناء في الأفعال
٥٢	البناء في الحروف
	<u>المقدمة الثانية في العوامل وهي قسمان (لفظية ومعنوية)</u>
	(العامل اللفظي) ثلاثة أقسام :
٥٤	الأول : عامل بحق الأصل وهو : فعل وحرف
٥٧	أفعال الشك واليقين
	الثاني : عامل بحق بالشبه وهو فعل واسم وحرف
٦٠	كان وأخواتها
٧١	أفعال المقاربة
٧٦	المشتقات
٨٥	إنَّ وأخواتها
٩٢	لا المشبهة بإِنَّ
٩٦	لا المشبهة بليس
٩٧	ما النافية
	الثالث : عامل بحق النيباة وهو :
	اسم غير ظرف :
٩٨	(أسماء الإشارة)
٩٩	(أسماء الأفعال)
١٠٤	(المصدر النائب عن الفعل)
١٠٧	اسم هو ظرف

١٠٨	تقديم الحال
١٠٩	تعلق الظرف والجار والمجرور بمحذوف
	(العامل المعنوي)
١١٠	رافع المبتدأ والخبر
١١١	رافع المضارع
١١٤	عامل الصفة
	<u>المقدمة الثالثة في المعمولات وهي قسمان (أسماء وأفعال مضارعة)</u>
	(الأسماء : مرفوعة ومنصوبة ومجرورة) :
١١٥	الأسماء المرفوعة (أصلية وفرعية)
١١٥	الأصلية : الفاعل
١٢٣	والفرعية : المبتدأ والخبر
١٣٨	الأسماء المنصوبة (أصلية وفرعية)
	الأصلية خمسة :
١٣٨	المصدر
١٤٥	المفعول به
١٤٦	المنادى
١٥٥	الترخيم
١٦١	المفعول فيه
١٦٨	المفعول له
١٧٠	المفعول معه
	الفرعية ستة :

١٧٤	الحال
١٨٣	التمييز
١٨٧	الاستثناء
٢٠٤	أخبار كان وأخواتها
٢٠٤	أسماء إن وأخواتها
٢٠٤	الصفة المشبهة
٢٠٥	الأسماء المجرورة (أصلية وفرعية)
٢٠٥	الأصلية : المسبوقه بحرف جر
٢٢٤	الفرعية : المضاف إليه
	<b>الأفعال المضارعة :</b>
٢٣٤	المجزوم (أصلي وفرعي)
٢٣٤	الأصلي : فعل الشرط
٢٣٧	والفرعي المجزوم بلم وأخواتها
٢٣٩	والفعل المذكور بعد المعاني الثمانية
٢٤١	<b><u>المقدمة الرابعة في إعراب الجمل</u></b>
٢٤١	ما له محل من الإعراب
٢٥٤	<b><u>المقدمة الخامسة في حروف متفرقة</u></b>
٢٤٥	الهمزة
٢٥٥	الواو
٢٥٧	الفاء
٢٥٨	اللام

٢٦٥	ما
٢٧٠	هاء
٢٧١	هل
٢٧١	بل
٢٧٢	ثم
٢٧٣	ألا
٢٧٣	كلا
٢٧٤	لولا
٢٧٥	لوما
٢٧٥	أما

#### النتيجة : في ذكر أبيات متفرقة وبيان مشكل إعرابها :

- ١ - لَيْثٌ هَزَبْتُ مُدِلُّ عِنْدَ خَيْسَتِهِ ٢٨٠ بِالرَّقَمَتَيْنِ لَهُ أَجْرٌ وَأَعْرَاسُ
- ٢ - كِلَا يَوْمِي طَوْلَاةَ وَصَلُّ أَرَوَى ٢٨٦ طُنُونٌ أَنْ مُطَّرَحُ الطُّنُونِ
- ٣ - وَقَائِلَةٍ خَوْلَانُ فَانْكَحَ فَتَاتَهُمْ ٢٩١ وَأَكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خَلَوْ كَمَا هِيَا
- ٤ - عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ ٢٩٥ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَارَجَ قَرِيبُ
- ٥ - فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ ٢٩٨ وَصَاحِبُ الرِّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَا
- ٦ - تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا ٣٠١ فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا
- ٧ - لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ ٣٠٤ وَمُحْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَايِحُ
- ٨ - قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَى غَرِيمِهِ ٣٠٩ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمِهَا
- ٩ - فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لَأَدْنَى مَعِيشَةٍ ٣١٥ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ
- ١٠ - أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرْبَعٍ وَمَصِيفُ ٣١٨ لِعَيْنِيكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكَيْفُ
- ١١ - قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَانًا ٣٢١ مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيْأَا
- ١٢ - حَتَّى نَهَجَرَ فِي الرُّوَّاحِ وَهَاجَهَا ٣٢٥ طَلَبُ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

- ١٣ - فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ  
١٤ - فَكَأَنَّ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ  
١٥ - دَعَانَا فَأَعْمَلْنَا الْمَطْيَ وَغَيْرُنَا  
١٦ - مُعَاوِيَ لَمْ تَرَعْ الْأَمَانَةَ فَارْعَهَا  
١٧ - حُدَيَّا النَّاسِ كُلِّهِمْ جَمِيعًا  
١٨ - وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا قَبِيلُهُ  
١٩ - وَأَنَا الْأَخْضَرُ مَنْ يَعْرِفُنِي  
٢٠ - أَكْذَبُ مِنْ فَاحِشَةٍ  
وَالطَّلَعُ لَمْ يَبْدُ لَهَا  
٢١ - كَيْفَ أَشْكُو مِنْكَ مَا حَلَّ بِنَا  
٢٢ - وَأَصْفَرَ مِنْ ضَرْبِ دَارِ الْمُلُوكِ  
٢٣ - النَّاسُ أَسْوَأُ وَشَقَى فِي الشَّيْمِ  
٢٤ - لَا حَبْدًا أَنْتَ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ  
٢٥ - فَأَصْبَحَ فِي لَحْدٍ مِنَ الْأَرْضِ مَيِّتًا  
٢٦ - لِنِعْمِ الْفَتَى أَضْحَى بِاُكْنَافِ حَائِلٍ  
٢٧ - لَيْتَ شِعْرِي ضَلَّةً  
٢٨ - وَقَبْلَ غَدٍ يَا لَهْفَ نَفْسِي مِنْ غَدٍ  
٢٩ - ظَلُومٌ كَمَتَّيْهَا لِصَبٍّ كَخَصَرِهَا  
٣٠ - أَلَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ عَطَائِكَ أَتْنِي  
٣١ - أَنْحَبَ أَيَّامَ وَلَدَاهُ بِهِ  
٣٢ - السَّالِكُ الثَّغْرَةَ يَقْطَانُ كَالِثِيهَا  
٣٣ - إِذَا كُنْتُ فِي سَعْدٍ وَأُمُّكَ مِنْهُمْ  
٣٤ - وَفَوَارِسٍ كَأَوَارِحَ  
٣٥ - يَا هِنْدُ مَنْ لِمَتَيْمٍ  
٣٦ - فَأَضَحَتْ زُهَيْرٌ فِي السَّيْنِ الَّتِي مَضَتْ
- وَهَيْهَاتَ حِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهُ ٣٣٠  
يَرَانِي لَوْ أُصِيبْتُ هُوَ الْمُصَابَا ٣٣٤  
عَبَادِيْدُ غَيْثٍ فِي بِلَادِكَ وَاسِعُ ٣٣٨  
وَكُنْ حَافِظًا لِلَّهِ وَالِدَيْنِ شَاكِرُ ٣٤٠  
مُقَارِعَةً بَيْنَهُمْ عَنْ بَيْنِنَا ٣٤٢  
مُسَاوٍ وَلَا ذَانَ لِدَاكَ قَرِيبُ ٣٤٦  
أَخْضَرُ الْجِلْدَةِ مِنْ بَيْتِ الْعَرَبِ ٣٤٩  
تَقُولُ وَسَطَ الْكَرْبِ الْكَرْبِ ٣٥٦  
هَذَا أَوَانُ الرُّطْبِ  
أَنَا أَنْتَ الضَّارِبِي أَنْتَ أَنَا ٣٥٨  
يَلُوحُ عَلَى وَجْهِهِ جَعْفَرًا ٣٦٣  
وَكُلُّهُمْ يَجْمَعُهُمْ بَيْتُ الْأَدَمِ ٣٦٥  
وَلَا شُعُوبُ هَوَى مَنِّي وَلَا نَعْمُ ٣٧١  
وَكَانَ بِهِ حَيًّا تَضْيِقُ الصَّحَاصِحُ ٣٧٤  
غَدَاةَ الْوَعَى أَكَلَ الرُّدَيْنِيَّةَ السُّمُرُ ٣٧٧  
أَيُّ شَيْءٍ قَتَلَكَ ٣٧٨  
إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِحِ ٣٨١  
ضَعِيفُ الْقَوَى مِنْ فِعْلِهَا يَتَظَلَّمُ ٣٩٨  
عَلِمْتُ وَرَاءَ الرَّمْلِ مَا أَنْتَ صَانِعُ ٤٠٠  
إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا ٤٠٢  
مَشَى الْمَلُوكُ عَلَيْهَا الْخَيْلُ الْفُضْلُ ٤٠٦  
غَرِيبًا فَلَا يَغُرُّكَ خَالِكَ مِنْ سَعْدِ ٤٠٨  
رُ النَّارِ أَحْلَاسِ الدُّكُورِ ٤١١  
يَا هِنْدُ لِلْعَانِي الْأَسِيرِ ٤٢٥  
وَمَا بَعْدُ لَا يَدْعُونَ إِلَّا الْأَشْيَاءَ ٤١٧

- ٣٧ - قُلْتُ لِقَوْمٍ فِي الْكَيْفِ تَرَوُّهُ  
 ٣٨ - حَمِدْتُ إِلَهِي بَعْدَ عُرْوَةٍ إِذْ نَجَا  
 ٣٩ - لَعَمْرُكَ مَا مِيعَادُ عَيْنِكَ وَالْبُكَاءِ  
 ٤٠ - وَلَسْتُ بِأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًّا  
 ٤١ - أَلَا يَا بَيْتُ بِالْعَلْيَاءِ بَيْتُ  
 ٤٢ - يَا لَيْتَهَا كَانَتْ لِأَهْلِي إِبِلًا  
 ٤٣ - رَبَّاءُ شَمَاءَ لَا يَأْوِي لِقُلَيْتِهَا  
 ٤٤ - أَيْلُغُ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَالِكَةً  
 ٤٥ - أَبِالْمَوْتُ الَّذِي لَا بُدَّ أُنِّي  
 ٤٦ - رَبِّ رِفْدٍ هَرَفْتُهُ ذَلِكَ إِلَيَّ  
 ٤٧ - فَعَدَّتْ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ  
 ٤٨ - إِنْ الَّتِي نَاوَلْتَنِي فَرَدْتُهَا  
 كِلْتَاهُمَا حَلَبُ الْعَصِيرِ فَعَاطِنِي  
 ٤٩ - فَإِنَّ بَنِي حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ  
 ٥٠ - مَتَى مَا تُنَاحِي عِنْدَ بَابِ ابْنِ هَاشِمٍ  
 ٥١ - تَحِيَّةَ مَنْ لَا قَاطِعَ حَبْلٍ وَاصِلٍ  
 ٥٢ - أَلْهَفَى بِقُرَى سَحْبِلٍ حِينَ أَجَلَبْتُ  
 ٥٣ - فَقَالُوا لَنَا ثَنَانٍ لَا بُدَّ مِنْهُمَا  
 ٥٤ - فَقُلْنَا لَهُمْ تَلَكُمْ إِذَا بَعْدَ كَرٍّ  
 ٥٥ - فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَلَمْ أَكُ آبَا  
 ٥٦ - إِنِّي لَمُهْدٍ مِنْ ثَنَائِي فَقَاصِدُ  
 ٥٧ - يَظُلُّ بِمَوْمَةٍ وَيُمْسِي بِغَيْرِهَا  
 ٥٨ - وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَمِيمَهَا  
 ٥٩ - وَإِنَّا لَقَوْمٌ لَا نَرَى الْقَتْلَ سُبَّةً  
 ٦٠ - وَكَفْنْتُ وَحْدِي مُنْذِرًا فِي رَدَائِهِ  
 عَشِيَّةً يَتَنَا عِنْدَ مَاوَانَ رُزَحَ  
 ٤٢٢ خِرَاشٌ وَبَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ  
 ٤٢٥ يَدَارَاءَ إِلَّا أَنْ تَهْبَّ جُنُوبُ  
 ٤٢٨ وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ  
 ٤٣١ وَلَوْلَا حُبُّ أَهْلِكَ مَا أَتَيْتُ  
 ٤٣٣ أَوْ هَزَلْتُ فِي جَذْبِ عَامٍ أَوَّلًا  
 ٤٣٦ إِلَّا السَّحَابُ وَالْأَوْبُ وَالسَّلِيلُ  
 ٤٣٩ غَيْرَ الَّذِي قَدْ يُقَالُ مِلْكَذِبُ  
 ٤٤٢ مُلَاقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفُنِي  
 ٤٤٥ - سَوْمٌ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالِ  
 ٤٤٩ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا  
 ٤٥٣ قُتِلَتْ قُتِلَتْ فَهَاتِهَا لَمْ تُقْتَلِ  
 ٤٥٧ يَزُجَاجَةٍ أَرْحَاهُمَا لِلْمِفْصَلِ  
 مَنَاطُ الثُّرَيَّا قَدْ تَعَلَّتْ نُجُومُهَا  
 ٤٦٢ تَرَاحَى وَتَلَقَى مِنْ فَوَاضِلِهِ يَدَا  
 ٤٦٥ وَلَا صَارِمٍ قَبْلَ الْفِرَاقِ قَرِينَا  
 ٤٦٩ عَلَيْنَا الْوَلَايَا وَالْعَدُوُّ الْمُبَاسِلُ  
 ٤٧٤ صُدُورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلَاسِلُ  
 ٤٧٧ تُعَادِرُ صَرَغَى نَوُوهَا مُتَخَذِلُ  
 ٤٨٢ وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفُرُ  
 ٤٨٨ يَهْ لَأَبْنِ عَمِّ الصَّدَقِ شُمُسِ بْنِ مَالِكِ  
 ٤٨٧ جَحِيشًا وَيَعْرُورِي ظُهُورَ الْمَهَالِكِ  
 ٤٩٠ فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ جَمِيلُ  
 ٤٩٢ إِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسَلُولُ  
 ٤٩٣ وَصَادَفَ حَوَاطًا مِنْ أَعَادِي قَاتِلُ  
 ٤٩٦

- ٦١ - قَوْمٌ إِذَا لَبَسُوا الْحَدِيدَ —  
٦٢ كَفَىٰ بِجِسْمِي نُحُولًا أَنِّي رَجُلٌ  
٦٣ - وَتَرَاهُ أَصْغَرَ مَا تَرَاهُ نَاطِقًا  
٦٤ - أَتَأْذُنُ لِي وَلَكَ السَّائِقَاتُ  
٦٥ - عَزِيزٌ أَسَا مَنْ دَاوَهُ الْحَدَقُ التُّجْلُ  
٦٦ - لَا تَجْزِي بِي بَعْدهَا بَقَرٌ  
٦٧ - مَنَى كُنَّ لِي أَنَّ الْبَيَاضَ خِضَابُ  
٦٨ - لِمَ لَا تَحْدَرُ الْعَوَاقِبُ فِي غِيٍّ  
٦٩ - أَذَا الْجُودِ أَعْطَى النَّاسَ مَا أَنْتَ مَالِكُ  
٧٠ - وَأَرْحَامُ شِعْرِ يَتَّصِلْنَ لَدُنَّه  
٧١ - بِمَا يَجْفِيكَ مِنْ سِحْرِ صِلِي دَنَفًا
- ٤٩٨ - تَنَمَّرُوا حَلَقًا وَقَدًّا  
٥٠١ لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرْنِي  
٥٠١ وَيَكُونُ أَكْذَبَ مَا يَكُونُ وَيُقْسِمُ  
٥٠٥ أُجْرِبُهُ لَكَ فِي ذَا الْفَتَى  
٥٠٨ عِيَاءٌ بِهِ مَاتَ الْمُحِبُّونَ مِنْ قَبْلُ  
٥١٠ تَجْزِي دُمُوعِي مَسْكُوبًا بِمَسْكُوبِ  
٥١٤ فَيُخَفَى بِتَبْيِيضِ الْقُرُونِ شَبَابُ  
٥١٧ - الدَّنَايَا أَوْ مَا عَلَيْكَ حَرَامُ  
٥٢١ وَلَا تُعْطِيَنَّ النَّاسَ مَا أَنَا قَائِلُ  
٥٢٢ وَأَرْحَامُ مَالٍ مَاتَنِي تَتَقَطَّعُ  
٥٣٠ يَهْوَى الْحَيَاةَ وَأَمَّا إِنْ صَدَدَتْ فَلَا